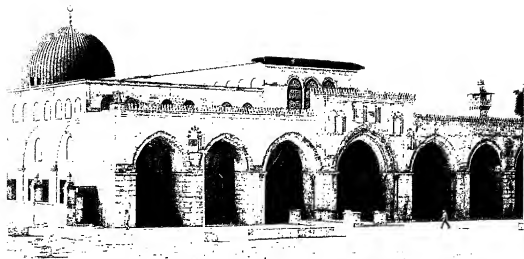


الصراع  
اللسطيني الإسرائيلي  
وقضايا المرحلة الانتقالية  
بين  
قواعد القانون وإختلال القوى والموازن



الدكتور  
محمد عبد السلام سلامة

اهداءات ٢٠٠٣

د / محمد عبد السلام سلامة

القاهرة

# **الصراع اللسطيني الإسرائيلي وقضايا المرحلة النهائية بسين قواعد القانون وإختلال القوى والموازن**

دراسة قانونية لقضايا المرحلة النهائية  
من مقدمات السلام الفلسطينية الإسرائيلية  
في ضوء القواعد القانونية الدولية

الدكتور  
**محمد عبد السلام سلامة**



الطبعة الأولى  
شبكة المعلومات الجامعية - جامعة عين شمس  
حقوق الطبع محفوظة للمؤلف





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ ﴿١﴾ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ  
ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا  
﴿٢﴾ وَيَنْصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا ﴿٣﴾

## **الإهداء**

إلي مقام سيدنا محمد \* معلم البشرية .

إلي روح جميع الشهداء الذين إرتوت بدمائهم كل أرض عربية وإسلامية .

إلي المجاهدين في كل مكان .

إلي والذي إعتزافاً بفضلهما .

إلي زوجتي وأبنائي الأعزاء .

### قائمة بأهم المختصرات

- A.S.I.L. Proceeding* : proceeding of American society of International Law.
- A. F.D.I.* : Annuaire Francais du Droit international.
- A.J.I.L.* : American Journal of International Law.
- A.C.D.I.* : Annuaire de la commission de Droit International.
- A.I.D.I.* : Annuaire de L'institut de Droit International.
- B.Y.B.I.L.* : British year Book of International law.
- C.P.J.I.* : Cour permanente de Justic internationale.
- C.I.J.* : Cour Internationale de Justic.
- C.B.R.* : The canadian Bar Review.
- C.I.J.Rec.* : Cour Internationale de Justic Recueil des Arrêts Avis consultatifs et ordonnances.
- C.J.I.L.* : Columbia Journal of Transnational Law.
- Gen. Ass.* : General Assembly.
- H.I.L.J.* : Harvard of International Law Journal.
- H.T.L.J.* : Harvard transnational law Journal.
- I.Y.B.I.A.* : Indian year Book of International Affairs.
- I.C.L.Q.* : International and comparative law Quarterly.
- I.L.M.* : InternationalLegal Materials.
- I.J.I.L.* : Indian Journal of International Law.
- I.L.C.* : International Law commission.

*J.D.I.* : Journal du Droit International.

*N.Y.B.I.L.* : Netherlands year Book of International law.

*O.R.J.A.* : Official Records of Jeneral Assembly.

*R.G.D.I.P.* : Revue Generale de Droit International public.

*R.C.D.I.* : Rapports de la commission du Droit International.

*R.D.C.* : Revue de Droit comparé.

*R.C.A.D.I.L.* : Recueil des Cours de L'Academie de Droit  
International.

*R.E.D.I.* : Revue Egyptienne de Droit International.

*Y.J.I.L.* : The Yale Journal of International Law.

*Y.B.I.L.C.* : Year Book of International Law Comparé.

-٣-

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مُقَدِّمَةٌ

أخفقت المشاريع السياسية خلال الحقبة التاريخية الحديثة وكان من أبرزها مشروع ألمانيا النازية والتي كانت متفوقة على العالم الأوروبي تفوقاً كبيراً. ولقد أخفق المشروع الألماني مرتين الأولى خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨). والثانية خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥). حيث إنهزمت ألمانيا وإنهارت النازية<sup>(١)</sup>. أما المشروع الكبير الثاني فهو مشروع الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ومحاوله فرض الأيدولوجية الشيوعية وتعميمها عالمياً للقضاء على المعسكر الرأسمالي وإقامه دوله اشتراكية عالميه متأسسه على المبادئ الماركسيه - اللينينيه في الاتحاد السوفيتي علي الرغم من أن التوقعات التطبيقية الجوهريه التي صاحبت قيام الثورة، كانت تدعي بناء نظام اشتراكي في الإتحاد السوفيتي يمكنه أن يكون نموذجاً لتجارب أخرى، ولقد دمر المشروع الماركسي - اللينيني نفسه حيث إنتهي الأمر الي إنهيار المشروع الإشتراكي السوفيتي في بدايه التسعينيات بسبب تراكمات المرحلة الستالينية وسقوط الإتحاد السوفيتي بعد ذلك في فخ السلسله الطرديه لسباق التسلح التي قادتها الولايات المتحده إلي ذروتها التقنية المتقدمه من خلال مبادره الدفاع الإستراتيجي. وهذه المبادره التي عرفت بـ«حرب النجوم» التي لم يقو الإقتصاد السوفيتي علي متابعتها والدخول معها في سباق تسليحي تقني جديد. مما أدى إلي سياسه الإنفراج النهائي التي قادها جورباتشوف وبعد ذلك إنهيار الإتحاد السوفيتي ومشروعه الإشتراكي العالمي إقتصادياً وأيدولوجياً بإنهزام فكره الشيوعيه من جذورها.

(١) ينظر:-  
O. Carrias: La pensée militaire Allemande, paris 1948.  
Redlich, Frith: the German military enterprise and his work Force, أيضاً  
Wiesbaden 1964.

وهناك مشروع كبير آخر قد أخفق خلال القرن العشرين هو مشروع بريطاني العظمي التي أرادت أن تكون هيمنتها الإستعماريه علي العالم الهيمنه الأولي والأقوي بين الهيمنات الأخرى للدول الكبرى سواء الكلاسيكيه منها (فرنسا وأسبانيا ) أو القوي الجديده الناهضه بعد الحرب العالميه الثانيه (الإتحاد السوفييتي والولايات المتحده الأمريكيه). إلا أن هذا المشروع البريطاني قد أجهض وتراجع بعد الحرب العالميه الثانيه وبعد نهوض قوه عالميه جديده هي الولايات المتحده الأمريكيه التي حلت محل بريطانيا في منطقه الشرق الأوسط وفي مناطق النفوذ البريطاني، والتي كانت سابقاً ولعده قرون تحت سيطره «الإمبراطوريه التي لا تغرب عنها الشمس». أما المشروع الصهيوني فقد حقق أهدافه وأقام دولته وجمع شتاته من أنحاء الأرض في زمن قياسي. ومن هنا يثور التساؤل حول طبيعته العرامل التي حققت النجاح الكامل لهذا المشروع. هل هي القوه العسكريه؟ وبالضرورة فإن الإجابة سوف تكون بالنفي، لأن إسرائيل لم تحقق خلال كل انتصاراتها العسكريه علي العرب إنتصاراً حاسماً يهزمهم بشكل كلي.

إذن يبقى للدبلوماسيه ولعبه التفاوض الدور الأول في تحقيق هذا النجاح. وعصب الدبلوماسيه الأول والمحوري هو إستراتيجيه التفاوض والتغلغل إلي كراسي الحكم للسيطره علي قراراتهم من وراء حجاب. وهذا هو الاختلاف الرئيسي بين المشروع الصهيوني وغيره من المشروعات الأخرى التي فشلت والتي إعتمدت فقط علي القوه العسكريه لنجاحها ودوام سيطرتها والتي ما لبثت أن اخفقت وتلاشت.

إن تحقيق المشروع الصهيوني بهدف بناء دولته عبر فترة زمنية قياسيه قد إنبتق عن طريق فعل آخر غير فعل القوه العسكريه ألا وهو العمل الخاص بالإستراتيجيه السياسيه المنظمه والدبلوماسيه الماكره التي يكون التفاوض المحور الأساسي في ديناميكيتها التي تقود نحو تحقيق الهدف.

ولقد كانت إسرائيل دوماً تهرص علي تحقيق النصر العسكري المحدود أولاً، وعند

حد معين تتبع ذلك بوقف لإطلاق النار، وتبدأ عملية تفاوض فتقوم القيادة الإسرائيلية في إغراق الخصم بالتفصيل، وتبدأ بمناقشة التفاصيل وتحقق نصراً سياسياً ينسب القضيابا الكبير لي طرح بدلا منها تفاصيل هامشية بالنسبة إلى الخصم (أي العرب) ثم تبدأ مرحلة عسكرية جديدة، ثم نصر عسكري محدود ثم مفاوضات وإغراق في التفاصيل ثم كسب سياسي لإسرائيل من خلال المفاوضات وهكذا حتي تم تحقيق الهدف وهو تكوين كيان الدولة الصهيونية<sup>(١)</sup>.

أصبح هذا الكيان الصهيوني الذي إسمه إسرائيل في عام ١٩٤٨ دولة نووية هي القوة النووية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط<sup>(٢)</sup>، بعد أن تأمرت أمريكا والغرب بما يعرف بحلف الأطلنطي علي كسر القوة النووية العربية للعراق، وإن كنا نري أن قوة إسرائيل النووية لا تغلب قوة إيمان الشعوب بحقوقها. وبين عامي ١٨٩٧ و ١٩٦١ أمد زمني قصير مداه أربعة وستون عاماً وهي فترة قصيرة في حياة الشعوب والدول، كان المشروع الصهيوني خلالها قد حقق دولة له عام ١٩٤٨ (أي بعد واحد وخمسين عاماً علي أول مؤتمر صهيوني. ثم أصبحت هذه الدولة قوة نووية بعد أربعة وستين عاماً). فقبل أن تكون الدولة دولة وقبل أن يغدو الحلم الطويل واقعاً شاخصاً بقوه، فانه لابد أن تكون هناك إداره منهجية في قمة الإدراك العقلاني لإستغلال الواقع المعيب لتحقيق فرضيتها أو مشروعها الفرضي<sup>(٣)</sup>.

جاء الإهتمام الدولي والأقليمي بعملية التسوية السياسية للصراع العربي

(١) ينظر «المنطق الضمني للصراع» في كتاب الخصوصية الاستراتيجية للعالم العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٩٢ من ص ٩٧ : ١٤٠.

(٢) بعض الباحثين يرجعون إمتلاك إسرائيل للسلح النووي منذ عام ١٩٦٦.

(٣) ينظر كتاب آلان تايلر - مدخل الي اسرائيل - وكذلك ينظر كتاب يوري ايفانوف - احذروا الصهيونية - مشار البهما في كتاب النظرية الاسرائيلية في التفاوض. د/ هيثم الكيلاني - دار الرازي - بيروت - ١٩٧٥ - ص ٨.

الإسرائيلي في أعقاب هزيمه العراق وتحرير الكويت، ومن قبل إنهيار الإتحاد السوفيتي بكل دلالاته الدولية، ولاسيما علي الأطراف العربية المعنية بعملية التسويه خاصه سوريا ومنظمه التحرير الفلسطيني أن تتفاوض علي شروط أقل من الحد الأدنى الذي كان يمكن أن تقبله في مراحل إقليمية سابقه. وتعد هزيمه العراق أمام التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحده الحدث الأبرز إقليمياً ودولياً والذي أثر بدوره علي منطقته الشرق الأوسط ككل وعلي النظام الإقليمي العربي خاصه ووحد الصف العربي، وعلي صعيد آخر أكدت هزيمه العراق محدوديه الخيار العسكري العربي، كماله يعد بالإمكان التنكر لحقيقه أن الخيار العسكري العربي يختلف أشكاله وممارساته قد فشل في كل امتحان جدي تقريباً بسبب التفريق، باستثناء جزئي مهم في حرب عام ١٩٧٣، وأضحى الخيار العسكري في النهايه أضعف سبل المواجهه مع إسرائيل وأقلها فعاله<sup>(١)</sup>.

وذلك يعني أن عملية التسويه نشأت في ظل بيئه عربيه إقليمية إتسمت باختلال قوي في مجمل علاقات القوي بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيره، وكذلك خلل أكبر وأخطر بين أطراف عربيه بعينها وأطراف إقليمية أخرى مجاوره. كحال العراق في مواجهه إيران وتركيا، وحاله دول الخليج في مواجهه إيران، وحاله سوريا في مواجهه تركيا، حيث نظرت الولايات المتحده وإسرائيل إلي هذا الخلل في علاقات القوي باعتباره لحظه مناسبه لجر المفاوضات العرب للقبول بصيغه تسوية سياسيه توظف هذا الخلل علي المدي البعيد وتضع له الإطارات التي تخدم المصالح الكبرى للصهيونيه والتي من شأنها أيضاً أن تحيط إسرائيل بسياج من الأمن المطلق والتفوق الكاسح. خاصه بعد تراجع فكره القوميه العربيه وضعف القوي السياسيه والعسكريه للعرب، بحيث أصبحت الشوكه العسكريه العربيه لا تري إلا من خلال حركات عسكريه متفرقه هنا وهناك وغير منظمه.

(١) احمد رامي الخالدي وحسين جعفر أغا - المفاوضات واحتمالاتها في ظل علاقات قوي متغيره، مجله الدراسات الفلسطينية - حريق ١٩٩١ - العدد ٨ ص ٥.



وإن كانت الحركات الاسلاميه الفلسطينيه (الجهاد وحماس) وحزب الله في لبنان بالإضافة إلى حركة الانتفاضه الشعبيه للشعب الفلسطيني كلها تشكل قوه لا يستهان بها لإستمرار صحوه المقاومه الفلسطينيه والعربيه ضد قوات الإحتلال الاسرائيليه، وهذه المقاومه الفلسطينيه تأخذ صفه الشرعيه الدوليه، حيث كان التسليم بها في حقيقه الأمر سبباً لصدور عدد من القرارات الهامه التي أتخذت في الجمعيه العامه للأمم المتحده ومجلس الأمن، والتي برز فيها التسليم والإعتراف بمنظمه التحرير الفلسطينيه كممثل للشعب الفلسطيني<sup>(١)</sup>. لذلك يجب الإستمرار في تلك الانتفاضه لأنها أصبحت وسيله الضغط الوحيد علي إسرائيل لإجبارها علي إعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعه، خصوصاً في ظل الأوضاع العربيه والدوليه المترديه. وبالرغم من أن مؤتمر مدريد عقد في ظل «لاشروط مسبقه» سوي القاعده التي أعلنها الرئيس الأمريكي بوش، وقوامها: قراراً مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ والأرض مقابل السلام، فقد فرضت إسرائيل من خلال الراعي الأمريكي شروطاً مسبقه، تأسس عليها المؤتمر.

### ويمكن تلخيص تلك الشروط فيما يلي:

(١) التفاوض الثنائي المباشر.

(٢) لادور للأمم المتحده سوي دور شكلي مراسمي.

(٣) التفاوض مع الفلسطينيين يشمل مرحلتين: الحكم الذاتي، والحل النهائي.

(٤) قضيه القدس في جدول أعمال المرحله الثانيه.

(٥) قضيه لاجئي ١٩٤٨ تطرح في المفاوضات المتعده الأطراف وليس في

المفاوضات الثنائيه، في ضوء تنفيذ قرار الأمم المتحده رقم ١٩٤ لسنة

(١) أ.د/ صلاح الدين عامر - المقاومه الشعبيه المسلحه في القانون الدولي - دار الفكر العربي ص ٥٥٩.  
سنة ١٩٧٤.

١٩٤٨ بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم.

(٦) للقرار ٢٤٢ تفسيران - إحداهما إسرائيلي والآخر عربي والتفسيران مطروحان للتفاوض.

أصرت إسرائيل أيضاً على أن لها تفسيرها الخاص للقرار ٢٤٢، وأن للمفاوض الإسرائيلي الحق في طرحه واعتباره المرجع الذي يقيس عليه المفاوض الإسرائيلي المناقشة والمفاوضة. وقد اعترف الراعي الأمريكي في «رسالة التطمينات الأمريكية إلي حكومة إسرائيل في ١٨/١٠/١٩٩١» بوجود تفسيرات مختلفة للقرار ٢٤٢، إذ جاء فيها «لقد أبلغتمونا أنتم وبقية الأطراف بوجود تفسيرات مختلفة لقرار مجلس الأمن ٢٤٢، وبأن هذه التفسيرات ستعرض أثناء المفاوضات. ووفقاً للسياسة التقليدية للولايات المتحدة التي لا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة»<sup>(١)</sup>.

وبالرجوع إلي إتفاقيات أوسلو (١) الموقعه في سبتمبر ١٩٩٣ وأوسلو (٢) في عام ١٩٩٥ كان المفاوض الإسرائيلي حسب نص الإتفاق الفلسطيني الإسرائيلي قد أجل النظر في موضوعات أساسيه هامه إلي حين بدء «مفاوضات الوضع الدائم بين حكومه إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني»، في وقت لا يتعدي بدايه السنه الثالثه من الفتره الانتقاليه (أي في مايو ١٩٩٦)، وهذه المفاوضات «سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها: القدس، واللاجئون، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية، والحدود، والمياه، والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك»، وذلك حسب نص المادة (٥) من الإتفاق. وإذا كان المفاوض الإسرائيلي أجل النظر في الموضوعات الأساسية، فإنه يكون قد تجاهل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وطوي النظر عن مقومات الدوله الفلسطينيه التي لم يرد في الاتفاق أيه إشاره اليها بعيدة أو قريبه أو الي احتمال

---

(١) مجلة السياسيه الدوليه - مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه بالأهرام - القاهره العدد ١٠٧ - يناير ١٩٩٢ ص ١٠٤ : ١٣٥.

اعتراف إسرائيل بها. ولكن لابد من القول أيضا بأن الاتفاق «لا يغلط الطريق أمام نشأة دولة فلسطينيه في المستقبل»<sup>(١)</sup>.

أما أسباب اختيار الباحث لموضوع دراسته التحليل القانوني لإتفاقيات أوسلو في ظل قواعد القانون الدولي المعاصر فيرجع إلى سببين رئيسيين:-

**الأول:** أن موضوع إتفاقيات أوسلو من الناحية الموضوعية يرتبط بالنزاع العربي الإسرائيلي عامه وبالنزاع الفلسطيني الإسرائيلي بصفه خاصه، بكل ما يشكله هذا النزاع من أهميه لإستقرار السلام في منطقه الشرق الأوسط ورخاء شعوبها، بل تتعدى إنعكاسات هذا النزاع الذي طال أمده لأكثر من خمسين عاماً وآثاره علي السلام الدولي واستقرار شعوب العالم قاطبه. ويرتبط ذلك بمشكله القدس علي وجه الخصوص وما تمثله من حساسيه تمس أهل الأديان الثلاث مسلمين ومسيحيين ويهود.

**الثاني :** ولعل السبب الثاني هو الذي يتصل بشكل مباشر بالناحية القانونيه لهذه الدراسه والتي تتعلق بوجود تطبيق قواعد القانون الدولي العام وأعرافه وسوابقه القضائيه علي النزاع الفلسطيني الإسرائيلي موضوع إتفاقيات أوسلو، حيث يبرز معه ويتضح جلياً مدى الإنتهاكات والمخالفات الإسرائيلييه لتلك القواعد القانونيه بشكل لم يعرفه المجتمع الدولي أو تجري به سابقه دوليه من قبل، رغم ميل موازين كل الإتفاقيات لمصلحه الجانب الإسرائيلي الذي يتفاوض من موقع القوه. وبالرغم من الثغرات القانونيه التي إنطوت عليها إتفاقيات أوسلو والتي كان أبرزها عدم أخذ أبه ضمانات تضمن تنفيذ ماتم الاتفاق علي تنفيذه بالمرحله الانتقاليه، أو ماتم الإتفاق علي تأجيله بالمرحله النهائيه ألا وهي المشاكل الخمس المعلقه والتي هي لب الصراع لأكثر من نصف قرن، والتي

(١) كراسات استراتيجيه: الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه بالأهرام - القاهره ١٩٩٣ ص ١٥.

- ١ -

تتمثل في مشكله المستعمرون للمستوطنات، والأجثين، والمياه، والحدود وأخيراً رأس سنام النزاع وهي مشكله القدس وبالرغم من ذلك يعتبر الفلسطينيون هذا الإنفاق وميض ضره وسط ظلام دامس قد وضعوا به أنفسهم على أول خطرة وإن كانت غير ثابتة على طريق الحوار والتفاوض مع الإسرائيليين لإسترداد بعض حقوقهم المشروعة،

### خطه الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى باب تمهيدي، وخمسة أبواب، خصصنا فيها بابين للمشاكل القانونية المتعلقة بالأشخاص، وبابين للمشاكل المتعلقة بالأرض، وأفردنا الباب الخامس لمشكلة القدس، وذلك على النحو التالي:-

**الباب التمهيدي:** تعرضنا فيه بالبحث القانوني لمدي توافر الشخصية القانونية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتطور مركزها القانوني في ضوء قواعد القانون الدولي المعاصرة ومدي أهلية المنظمة لإبرام الإتفاقيات الدولية، والتي كانت منها اتفاقيات أوسلو، وقد إنتهينا بهذا التمهيدي إلى أن التكيف القانوني لتلك الاتفاقيات بأنها مقدمات للسلام لأن السلام نتيجة لابد أن تسبقه أفعال من المفاوضات الناجحة، وكنمهيدي له طبقاً لقواعد القانون الدولي إذا تم تنفيذ مراحلها حسبما تم الإتفاق عليه بما يؤدي في النهاية إلى توقيع إتفاقيه سلام مستقبلاً بين الطرفين.

**الباب الأول :** مشكله اللاجئين، وتعرض في هذا الباب لحجم تلك المشكله وخطورتها، ومدي الانتهاكات الإسرائيلية للقواعد القانونية في هذا الخصوص.

**الباب الثاني :** مشكلة المستعمرون اليهود للمستوطنات، ونوضح في هذا الباب مدي الحق الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي في هذا الشأن، خاصة ما جاء بنصوص اتفاقيه لاهاي سنة ١٩٠٧، ولنصوص إتفاقيه جنيف الرابعه لسنة ١٩٤٩.

**الباب الثالث:** مشكله المياه، ونبحث في هذا الباب مدي السيطرة الإسرائيلية على منابع ومصباه المياه العربيه، بالدول العربيه المجاوره، في سوريا ولبنان والأردن وفلسطين ومدي الأطماع الإسرائيلييه في هذا الشأن، منتهكه بذلك

قواعد قوانين المياه الدولية، وبخاصة إتفاقية المياه الدوليـه الأخيرـه لعام ١٩٩٧.

**الباب الرابع :** مشكله الحدود: وقد تعرضنا في هذا الباب لدى مشروعية وعد بلفور سنة ١٩١٧ من الناحية القانونية ثم إلي قرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، الصادر عن الجمعية العامه للأمم المتحدة، والذي حدد حدود الدولتين العربيه والعبريه، وبالرغم من ذلك فقد قامت الثانيه ولم تقم الأولي، بل ترفض اسرائيل حتي الآن اعلان حدود دولتها المتعارض ذلك مع أطماعها وأحلامها التوسعيه من النيل الي الفرات، وبما يتنافي مع الأحكام القانونيه الدوليـه في هذا الصدد.

**الباب الخامس :** مشكله القدس: ونتكلم في هذا الباب عن أبعاد تلك المشكله خاصه الناحيه القانونيه، متعرضين للأنظمه القانونيه الدوليـه لمدينه القدس، ولدي الحرق القانوني الإسرائيلي لكافه قواعد القانون والحق والدين وثوابت التاريخ علي تلك المدينه، وما يمثلـه ذلك من مساس بالأديان، خاصه الدين الإسلامي، والذي ظلت المدينه تحتمي بكنفه لقرون طويله، محتمياً تحت مظلتـه أهل الأديان الأخرى في سلام وأمان.

ثم تختتم هذه الدراسه بخاتمـه تتناول فيها أهم النتائج التي توصلنا اليها من خلال ما تناولناه من بحث قانوني لموضوعات الدراسه.

## الباب التمهيدي

### الشخصية القانونية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتطور الوضع القانوني لها وأهليتها لعقد اتفاقيات السلام بأوسلو في ضوء أحكام القانون الدولي المعاصر

يتطلب بحث الأبعاد القانونية لدراسة المشاكل القانونية المؤجلة باتفاقيات أوسلو أن نعهد لها بهذا الباب التمهيدي، كمدخل لتلك الدراسة القانونية الدقيقة والهامة نظراً لتعقد خيوطها وطول أمد نزاعها الذي دام لأكثر من خمسين عاماً من الصراع والحروب بين العرب وإسرائيل. والذي انتهى في جانب منه مع مصر بتوقيع إتفاقية سلام في عام ١٩٧٩، ثم بدأت مفاوضات تمهيدية علي الصعيد الفلسطيني بمذريد منذ عام ١٩٩١، ثم تطورت إلي مفاوضات سلام بأوسلو في سبتمبر عام ١٩٩٣. ولم يتم الاعتراف الإسرائيلي بالطرف الفلسطيني كطرف يمكن التفاوض معه إلا بعد كفاح طويل مرير. والذي يعيننا في هذا المقام هو الجانب القانوني منه.

وعلي ذلك سنلقي الضوء في هذا الباب التمهيدي علي الجانب القانوني لمدي توافر الشخصية القانونية لفلسطين ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية المثل القانوني والشرعي لها، ثم تطور المركز القانوني لتلك المنظمة كحركة من حركات التحرير الوطني في ضوء قواعد القانون الدولي، خاصة بعد أن اعترفت بها الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي لتكون بذلك متوافر في حقها الأهلية القانونية لإبرام إتفاقيات السلام بأوسلو أو بمعنى أدق مقدمات السلام، وذلك علي النحو الذي سيرد تفصيله لاحقاً بفصول هذا الباب التمهيدي وذلك علي النحو التالي:-

نبحث في الفصل الأول الشخصية القانونية لمنظمة التحرير الفلسطينية ثم التعرض لتطور الوضع القانوني لمنظمة التحرير، بما يثبت الأهلية والشخصية القانونية لها ومدي أهليتها للتفاوض حول السلام.

—١٤—

وفي الفصل الثاني من هذا الباب نتعرض لدراسة التكيف القانوني لإتفاقيات أوصلو كمقدمات للسلام في ضوء أحكام القانوني الدولي المعاصر والتي تندرج تحتها إتفاقيات أوصلو والتي تمهد لعقد اتفاق سلام نهائي. إذا تم تنفيذها طبقاً لما تقضي به قواعد القانون الدولي في هذا الشأن من حسن النية في التنفيذ، والإلتزام ببند الإتفاق إعمالاً للقاعده الدولييه في المعاهدات بأن العقد شريعه المتعاقدين، وعدم مخالفه تلك الإتفاقات أو ما يدور بشأنها من مفاوضات لقواعد وأحكام القانون الدولي.

وهو ما سنعرض له بالتفصيل في هذا الباب علي النحو الآتي والله المستعان.



## الفصل الأول

### الأبعاد القانونية للشخصية القانونية الدولية

#### ومدى إنطباق ذلك علي منظمة التحرير الفلسطينية

#### في ضوء أحكام القانون الدولي

أثرت نظرية الشخصية القانونية الدولية في صناعة قواعد القانون الدولي وصياغة نظرياته، وذلك نظراً لما مرت به الشعوب من ظروف تاريخيه وعسكريه وسياسية ونظم إجتماعية، ساهمت جميعها علي مر العصور في البحث عن نظرية لتحديد إطار الشخصية القانونية والتي يكون لها الوعاء والكيان القانوني الذي يؤهلها لتلقي الحقوق والتحمل بالإلتزامات، مثلها في ذلك مثل الشخصية القانونية الفردية للشخص الطبيعي.

وقد عرف الإسلام الشخصية القانونية الدولية للدولة ووضع لها الأسس والقواعد التي سبقت كافة النظريات القديمة والحديثة في هذا الخصوص وعالجها من كافة الزوايا الدولية، وهو ما سنعرض له بشئ من التفصيل لاحقاً، في حين نجد أن القانون الدولي التقليدي الذي صنعتته الدول الأوروبية المسيحية لم يعالج الشخصية القانونية الدولية إلا من ناحية إسباغ الصفة الشرعية علي أعمالها العدوانية، وتحديد مضمون القوة في هذه الحالة في قالب قانوني جامد، تتحدد من خلاله معالم الشخصية القانونية الدولية، وهو ما سنعالجه فيما يلي من خلال دراسة الشخصية القانونية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية بين الفكر الإسلامي والتقليدي المعاصر.

## المبحث الأول

مدي توافر المشخصيه القانونية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية

(حركه من حركات التحرير الوطني)

### بين الفكر الاسلامي والتقليدي والمعاصر

عرف الفكر الإسلامي الشخصيه القانونيه الدوليه ووضع لها النظريات والتعريفات سابقاً بذلك الفكر الأوروبي المسيحي التقليدي والحديث بقرون طويلة، حيث قامت الدوله الاسلاميه منذ نشأتها مكتمله العناصر القانونيه والماديه والمعنويه للآزمه لقيام الدوله.

فقد توافر لها ركن الإقليم الذي بدأ من المدينه المنوره متسعاً شرقاً وغرباً من خلال الفتوحات الإسلاميه حيث يعتبر الفتح أحد أسباب إكتساب الإقليم القانوني في الفقه التقليدي. بل من أهم الأسباب لإكتساب الأقاليم، وهو يختلف عن الإستيلاء في أن محله إقليم تابع لدوله وأنه يقوم ويتم بعد إنتهاء العمليات العسكريه وكتتيجه لحرب بين دولتين، وهو يشبه الإستيلاء من حيث أنه عمل إنفرادي تتخذه الدوله المنتصره وحدها ولا يتوقف علي مرافقه دوله الأصل أو علي إعتراف الدول الأخرى<sup>(١)</sup>، وأنه يجب إعلان قرار الضم، أما مجرد إحتلال الإقليم مهما طال أمدّه أو اعلان ضمه أثناء إحتلاله فلا يحدث أي أثر قانوني في وضع الإقليم، فالعبره بالنتائج النهائي<sup>(٢)</sup>.

إكتمل الفتح الإسلامي بشموله لقارات الأرض المعروفة في ذلك الوقت من القرن السابع الميلادي (الأول الهجري) متوافراً له رأس الإقليم ، كما توافرت للدوله الإسلامية

(١) أ. د. محمد حافظ غانم - القانون الدولي طبعه ١٩٦٤ ص ٣٦٩.

محاضرات حول المشكله الفلسطينية - دار النشر - علي ضوء أحكام القانون الدولي - جامعة الدول العربيه، معهد الدراسات العربيه - المطبعه العالميه - القاهره - سنة ١٩٦٤.

(٢) أ. د/ حامد سلطان - القانون الدولي العام في وقت السلم - دار النهضة العربيه - القاهره - ١٩٦٩ ص ٧٢.

أيضاً الركن الثاني للشخصية القانونية الدولية وهو الشعب متمثلاً في الأمة الإسلامية بشعبها المتعدد اللغات والألوان والحضارات في نسيج واحد لم تعرفه دولة قبلها في التاريخ يجمعهم جميعاً رباط واحد هو الإسلام تحت مظله الاخلاقه الاسلاميه، متمثله في السلطه السياسيه للدوله الإسلاميه، علي رأسها أمير المؤمنين وحكومته المتمثله في وزرائه وولاته باسطة سيادتها الكامله علي كافة الأمصار الإسلاميه ممارسة لكافة مظاهر السلطه التنفيذيه والتشريعيه والقضائيه في أرقى صورها التنظيميه كركن ثالث من أركان الدوله، مكتمله بذلك للدوله الإسلاميه أركانها الثلاث الإقليم والشعب والسلطه السياسيه ذات السياده الكامله.

أخذ عنها بعد ذلك الفكر التقليدي والحديث نظرياته في تحديد الشخصية القانونية الدوليّه للدوله الحديثه، وذلك كله معروف وثابت في كافة كتب الفقه والقانون والتاريخ والتي يمكن الرجوع اليها في هذا الخصوص تفصيلاً، ذلك لأن الشريعه الإسلاميه نظام قانوني أصيل ومستقل بقواعده ونظرياته، بل هي في الحقيقه المصدر الأساسي الأول للمبادئ القانونيه العامه والتي إتخذت عنها النظم القانونيه للدوله المتحضره الحديثه وأنظمتها، ولكن الذي يعيننا في هذا المقام هو التعرض للجانب القانوني منها وقد إقترن هذا التطور في مفهوم القانون الدولي بوجود الدوله كسلطه عليا صاحبه السياده علي إقليمها ورعاياها في مفهوم الشخصيه القانونيه الداخليه والمنفصله عن أفرادها، وهي شخصيه في هذا المعني عضويه وليست إسميه Nomanaliste، وهي المعاني التي سنقوم بتفصيلها في عرض «النظريه العامه للشخصيه الدوليه» في حدود ما يخدم موضوع دراستنا.

وتخاطب جميع الأنظمه القانونيه أشخاصاً بعينهم من خلال قواعد تنظيميه ترتب لهم الحقوق أو تفرض عليهم الواجبات، وهؤلاء هم أعضاء الجماعه الذين تحكمهم قواعد هذا النظام.

-١٨-

وبعبارة أخرى تحدد تلك الأنظمة من هو الشخص الذي تتوجه إليه مباشرة وتخطبه قواعد نظامها القانوني في صورة إيجابية «بإكتساب الحقوق القانونية» حقاً، أو تفرض عليه التزاماً فذلك هو الشخص القانوني<sup>(١)</sup>.

وقد اختلفت تعريفات الشخصية القانونية الدولية عند فقهاء القانون، ولكننا وجدنا أن أكثرها دقة وشمولاً ذلك التعريف القائل:-

بأنه «يقصد بالشخصية القانونية الدولية صلاحية كيان أو وحده سياسيه معينه لإكتساب الحقوق والتحمل بالإلتزامات وفقاً لقواعد النظام القانوني الدولي وسيط، أي الاتصال المباشر بقواعد هذا النظام<sup>(٢)</sup>، وعلي ذلك فأشخاص القانون الدولي أو الأشخاص الدولييه هي الكيانات التي تتمتع بالشخصيه القانونيه الدولييه، أي بأهليه إكتساب الحقوق والتحمل بالإلتزامات التي يعترف بها القانون الدولي مباشره لهؤلاء الأشخاص».

وبناء عليه فإن تعبير الشخصيه القانونيه الدولييه يعني ببساطه الشخصيه القانونيه في النظام القانوني الدولي، فهو تعبير يوضح الحاله أو الوضع أو المركز الذي يتمتع به هؤلاء الأشخاص والذي يخلوهم أهليه إكتساب الحقوق وتحمل الإلتزامات وفقاً لقواعد النظام القانوني الدولي.

ويتربط علي ذلك أن الشخصيه القانونيه الدولييه تتحدد بإجتماع وصفين في الكيان أو الوحده السياسيه:-

**الأول:** أن يكون الكيان الجديد أو الوحده قادرة علي إنشاء قواعد قانونيه دوليه من خلال الرضاء مع غيرها من الكيانات أو الوحدات المائله علي إنشاء هذه القواعد.

(١) ينظر د. محمد سامي عبد الحميد: أصول القانون الدولي العام - الجزء الأول - القاعدة الدولييه - مكتبة مكاوي - الاسكندريه - ١٩٧٦م ص ١٨٥ - ١٨٦.

(٢) استاذنا د/ علي ابراهيم - الأشخاص الدولييه مفهومها وأركانها ونظامها القانوني طبعه ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ - دار النهضة العربيه ص ٩.

**الثاني:** أن يكون الكيان الجديد الناشئ أو الوحدة السياسيـه من المخاطبين مباشره ودون وسيط بأحكام القواعد القانونيه الدوليه، أي أن يكن لها أهليه الوجوب وأهليه الأداء، أو بمعنى آخر صلاحيه التمتع بالحقوق وأهليه الإلتزام بالواجبات وفقاً لقواعد القانون الدولي،<sup>(١)</sup> ولذلك يشترط هنا لإتصاف الشخصيه القانونيه بأنها دوليه أن تكون الحقوق والواجبات التي تتمتع أو تلتزم بها هي مخوله لها من قبل القانون الدولي وليس مستمده من أي نظام قانوني آخر.

فالدوله تعد من أشخاص القانون الدولي الرئيسيه وتعد في ذات الوقت من أشخاص القانون الداخلي، ولكن مركزها في النظامين مختلف لأن كل نظام يحدد مركزها وفقاً لطبيعته ودورها، فهي في النظام الداخلي أعلي سلطه ولكنها في النظام الدولي الذي يقوم علي مبدأ المساواه بين الوحدات والكيانات المتشابهه لها بأن تكون ذات سلطات متوازيه ومتساويه مع غيرها من الدول، لأن القانون الدولي لا يعترف بوجود سلطه مركزيه أعلي من الدول<sup>(٢)</sup>، بإعتبارها الشخص الرئيسى للقانون الدولي، وعلي ذلك بإمكانها منح الشخصيه القانونيه الدوليه لأي هيئه أو كيان دولي تتوسم فيه القدره علي المشاركه في خلق قواعد القانون الدولي وأداء مهام ووظائف لصالح الجماعه الدوليه.

وتستقل الأنظمه القانونيه في تقرير متي تبدأ الشخصيه القانونيه ومتي تنتهي أو تزول، لأنه النظام الذي يتكفل بتعيين الأشخاص الذين تخاطبهم قواعد، وعلي ذلك فالقانون الدولي العام هو الذي يحدد بدء وإنهاء الشخصيه القانونيه لأشخاصه القانونيه المتمثله في الدول والمنظمات الدوليه، وغيرها من الوحدات والكيانات الأخرى كحركات التحرير الوطني وعلي ما سيرد تفصيله لاحقاً. ولما كانت الشخصيه القانونيه الدوليه كما (١) ينظر أ.د. حامد سلطان: القانون الدولي في وقت السلم ص ٨٨ ود. ابراهيم العناني - القانون الدولي العام. ١٩٩٠ ص ١١١.

(٢) أ.د. / علي ابراهيم - الأشخاص الدوليه - مرجع سبق ذكره ص ١٢.

- ٢٠ -

ذكرنا تعني أن تكون الوحدة أو الكيان الذي يصدق عليه هذا الوصف قادراً علي إنشاء القواعد القانونية الدولية بالتراضي مع غيره من الوحدات المماثلة، وأن يتمتع في ذات الوقت إلي جانب هذه القدرة بالأهلية القانونية الدولية في اكتساب الحقوق وأداء الواجبات، فإنه يتفرع عن ذلك منطقياً أن تبدأ الشخصية القانونية الدولية في الوجود في الوقت الذي يجتمع فيه هذان الوصفان سالف الذكر، وتزول الشخصية القانونية بزوالهما<sup>(١)</sup>، وهناك سؤال يطرح نفسه للوصول إلي تلك النتيجة وهو ما هي الطبيعة القانونية للشخصية القانونية الدولية؟.

---

O'connel "O.P" "la personnalit, en droit international," R G D I P. (١١)  
1963. P 4 : 43 p. 41 : 42.

### الطبيعة القانونية للشخصية القانونية الدولية

تعجلي الشخصية القانونية الدولية في أبرز صورها في شكل الدولة، وإذا كانت الدولة تتكون كما هو متفق عليه من ثلاث عناصر وهي الشعب والإقليم والسلطة السياسية، ولعل في مقدمتها مشكلة الإعراف بالدولة كشخصية قانونية دولية في المجتمع الدولي، إلا أن هناك عدة معايير قانونية لبيان قيام الدولة ووجودها علي الساحة الدولية وبالتالي تتحقق لها الشخصية القانونية الدولية.

ويعتبر المعيار الموضوعي المبني علي التحقق بما إذا كان قد تكامل إجتماع العناصر الرئيسية للدولة وهي الشعب والإقليم والسلطة السياسيـه أم تفتقد الجماعه إلي أحد تلك العناصر، وبناء علي ذلك تعتبر الدولة قائمه من الناحية الموضوعية من عدمه، علي أن الأمر لا ينتهي عند هذا الحد إذ تواتر العرف الدولي علي تقليد بالنسبة للدول المنشأ حديثاً عند عدم الإعراف بها ويترتب علي ذلك نتائج هامة، وذلك ما يحدونا للكلام عن هذا الإجراء الإعرافي للوصول به من حيث الظروف التي يحدث فيها الإعراف، والأثر القانوني له والوقت الذي يمكن حدوثه فيه وطريقة، وذلك كله وصولاً إلي الطبيعة القانونية للشخصية القانونية الدولية.

#### الظروف التي يحدث فيها الإعراف:-

ثارت مشكلة الإعراف بالنسبة لدول تكونت خلال القرن الثامن عشر منذ إستقلال الولايات المتحدة الأمريكية، ثم في بدايه القرن التاسع عشر عند ثورة المستعمرات الأسبانية، وفي القرن العشرين ثارت المشكله بصدد البانيا عام ١٩١٣ ثم بعد الحرب العالمية الأولى بخصوص الدول الجديد والتي نشأت إثر انحلال الامبراطورية القديمه النمساويه والمجرية، وكذلك بالنسبة للدول الجديده المنسلخه من روسيا « استونيا ». وبعد الحرب العالمية الثانيه ثارت ذات المشكله بصدد إسرائيل حيث إعرفت بها بعض الدول

وامتنعت دول أخرى عن الإعتراف بها كما ثارت المشكلة أيضاً بخصوص الدول الإفريقية العديدة التي نالت استقلالها حديثاً، وأخيراً بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية موضوع هذا الجزء من الدراسة.

ويمكن من الناحية الداخلية أن توجد الدولة وتكون شخصاً دولياً حقيقياً حتي ولو لم يصدر أي إعتراف بها<sup>(١)</sup>.

تبين لنا أن الإعتراف بالدولة هو التصرف المنشئ لشخصيتها القانونية، وأنه لا يجب أن يتم إلا اذا توافرت في الدولة عناصرها الثلاث، علي أن هناك صورا أخرى من إعترافات تمهيدية تؤدي إلي مجرد إقرار أوضاع قائمة، وترتيب آثار قانونية معينة عليها، دون أن يؤثر ذلك في الشخصية القانونية للدولة، وإن كان من المحتمل أن تؤدي هذه الأوضاع فيما بعد إلي قيام دولة جديدة. وهذه الاعترافات هي: الإعتراف بالشورة، والإعتراف بحالة الحرب.

جري العرف في بعض الأحيان علي أن تقوم الدول بالإعتراف بالتغسيبرات الدستورية الداخلية التي لا تمس شخصية الدولة القانونية، تحت إسم ما يطلق عليه الإعتراف بالحكومة. ولا بد أن يتعلق الأمر بكفاح شعبي مسلح، لم يصل إلي حد الحرب الأهلية، وإنما بلغ من القوة والشمول والتنظيم ما يعوق الدولة عن ممارسه مظاهر سيادتها<sup>(٢)</sup>.

يترتب الإعتراف ككل إتفاق دولي الآثار القانونية التي أرادها أطرافه ومن العسير أن يحدد الفقه مقدماً جميع الآثار القانونية التي تترتب علي الاعتراف. وذلك لأن هذا التحديد متوقف علي تحديد موضوع إرادات المتعاقدين، حيث أن الأثر الشابت

(١) ينظر قرار معهد القانون الدولي في دورته بروتسل عام ١٩٣٦ م ٣/١ في:

AIDI - 1936 volliip 300, aassi A.J.I.L. 1936, supplement p. 185.

(٢) أ. د. / مفيد شهاب - القانون الدولي العام- دار النهضة العربية- الطبعة الثانية- القاهرة- لسنة ١٩٨٥ ص ١٧٦.



للإعتراف هو إنشاء الشخصية الدولية لأطرافه بعضهم إزاء بعض. وإلى جانب هذا الأثر الثابت يوجد أثر آخر هو إلزام كل طرف من أطراف الإتفاق بالتصرف وفقاً لنهج معين في معاملاته مع الأطراف الآخرين<sup>(١)</sup>.

ولما كان معني الشخصية القانونية في نظام قانوني معين هو أن يكون الشخص مخاطباً بأحكام هذا القانون، فإنه يترتب علي ذلك أن يكون كل نظام قانوني صاحب الحق في تعيين من يصدق عليه هذا الوصف. ومن ثم يكون القانون الدولي صاحب الاختصاص في تعيين أشخاص القانون الدولي.

وهي المجموع التي يعول علي رضاها في إنشاء القواعد القانونية الدولية. وعلي ذلك فهي الوحدات التي تنشئ أحكام القانون الدولي، وهي أيضاً وفي الوقت عينه الوحدات التي تخاطبها أحكام هذا القانون وأن النظام القانوني الدولي مجموعته من القواعد القانونية التي تقوم علي التراضي بين المجموع الانسانية المستقلة الكاملة السيادة والسلطان، وأن أساس الإلزام في هذه القواعد هو مبدأ وجوب الوفاء للعهد. والقدرة علي إنشاء القواعد القانونية الدولية، حيث كانت تثبت في الأصل في الفقه التقليدي لكل وحده اجتماعيه وسياسية تدين بالمسيحية، وتستقر علي إقليم محدود في أوروبا، وتحكم نفسها حكماً ذاتياً، ولا تخضع قانوناً في علاقاتها مع غيرها من الوحدات المماثلة لسلطة تسمو علي سلطتها، بل تقوم معاملاتها مع تلك الوحدات علي أساس من الحرية والإستقلال والمساواة. وكان يصدق علي هذه الوحدات وصف العضوية في الأسرة الدولية، ثم تعدل الوصف بعد ذلك، فصار وصف «الدولة» بالمعني المصطلح عليه في النظام القانوني الدولي المعاصر.

وتفصيل ذلك أنه عقب الحرب العالمية الأولى إشتراك أعضاء الدومينيون البريطاني

(١) د/ حامد سلطان - القانون الدولي العام في وقت السلم - دار النهضة العربية - القاهرة - الطبعة الرابعة - ١٩٦٩ ص ١١٥، ١١٦.

والهند في التوقيع علي معاهدات الصلح، كما إشتراكوا في عضوية عصبة الأمم علي قدم المساواه مع سائر دول الحلفاء، ولم يكن وصف الدوله بالمعني المتعارف عليه في القانون العام الداخلي يصدق وقتئذ علي أي عضو من أعضاء الدومنيون، أو علي الهند. لذلك إنجبه فريق من رجال الفقه إلي وضع الأبحاث المختلفه لتسويغ هذا الإشتراك وتفسيره، ولتحديد المركز القانوني الذي يشغله أعضاء الدومنيون البريطاني. غير أن أبهائهم إتمست بكثير من الغموض والبعد عن الصواب. ولعل السبب الحقيقي لمجانبتهم الصواب في أبهائهم هو أنهم إلتخذوا التعريف الذي وضعه للدوله القانون الداخلي بدايه لبحثهم، ونجاهلوا أن كل نظام قانوني يستقل بأوضاعه وتعريفه ومعانيه، وأن معني الدوله قد يختلف في القانون الدولي عنه في القانون العام الداخلي، وأنه قد زال عن النظام القانوني الدولي طابعه الطائفي الإقليمي.

ومن جهه أخرى فإن هذا الفريق من العلماء بدلاً من أن يقرر أن الدول وحدها هي التي تنشئ القواعد القانونية بالتراضي علي إنشائها، إدعي أن الدول هي وحدها التي يمكن أن يصدق عليها وصف الشخصية الدولية. وبذلك خلط أصحاب هذا القول الشخصية الدولية بالدوله، فخلطوا بين الوصف وبين الموصوف، ونجاهلوا تطور الأوضاع والحاجات في الدائره الدولية، وما يستلزمه هذا التطور من مواجهه حقائق المجتمع الدولي<sup>(١)</sup>، خاصة ما شهدته القرن العشرين من توارث وحركات تحرر وطني والتي تعتبر منظمه التحرير الفلسطينية موضوع دراستنا من أبرزها.

والوضع الصحيح للمسأله الآن هو أن كل وحدة إجتماعيه مستقره علي إقليم محدود وتحكم نفسها حكماً ذاتياً، وتقيم معاملاتها مع غيرها من الوحدات علي أساس من الحريه والاستقلال، تثبت لها القدره علي إنشاء القواعد القانونية الدولية. وظهر أن

(١) استاذنا الدكتور / حامد سلطان - القانون الدولي العام في وقت السلم- دار النهضة العربية القاهرة- الطبعة الرابعة- سنة ١٩٦٩ ص ٨٨، ٨٩.

مرجع الأمر في ثبوت هذه القدرة لها هو رضا سائر الوحدات المماثلة لها بالتعامل معها علي هذا الأساس. ولقد ثبت هذا الوصف لأعضاء الدومينيون البريطاني، وللهند، بموافقة سائر الأشخاص الدولية التي وضعت أحكام معاهدة صلح فرساي، بأن سمحت لها بالإشتراك معها علي قدم المساواة في إنشاء القواعد القانونية التي تضمنتها هذه المعاهدة، كما سمحت لها بالإشتراك في تأسيس عصبة الأمم<sup>(١)</sup>. وما يزيد في التدليل علي صحة هذا الرأي أن المادة الأولى من عهد عصبة الأمم وهي التي نظمت مسأله العضويه في العصبة بعد أن ذكرت من هم الأعضاء الأصليون فيها قالت إنه «يجوز لكل دولة أو دومينيون أو مستعمره متمتعه بالحكم الذاتي الكامل أن تنتخب عضواً في العصبة، إذا وافق علي دخولها ثلثا أعضاء الجمعية العامه بشرط أن تقدم الضمان الكافي علي نيتها الخالصة في إحترام إلتزاماتها الدولي، وأن تقبل كل ما تضعه العصبة من النظم خاصاً بالسليح وبالقوي البريه والبحريه». وظهر أن النص الإنجليزي لهذه المادة يشترط في كل من الدوله والدومينيون والمستعمرات أن تحكم نفسها بنفسها مما يجعل المعيار الحقيقي في هذا الخصوص التمتع بالحكم الذاتي الكامل<sup>(٢)</sup>.

لذلك يجب أن يقتصر استعمال لفظ الدوله في النطاق الدولي للدلالة علي الوحدات الإجتماعية التي تحكم نفسها حكماً ذاتياً كاملاً، ومن ثم تكون لها القدرة علي إنشاء القواعد القانونية الدولية علي أساس التراضي القائم بينها. وقد إلتزم واضعوا ميثاق الأمم المتحده هذا النهج. فقررروا في المادة الرابعة منه أن «العضوية في الأمم المتحده مباحه لجميع الدول الأخرى المحبه للسلام، والتي تتحمل الإلتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق، والتي تري الهيئته أنها قادره علي تنفيذ هذه الإلتزامات راغبه فيه».

(١) د / حامد سلطان - ذات المرجع سالف الذكر ص ٩٠.

(٢) ينظر في تفسير هذه المادة: M.O. Hudson: Membership in the league of nations American Journal of international law, volume 13.

وينظر أيضاً مؤلف «جودريتش وهامبرو»، وعنوانه United nations بروتون سنة ١٩٤٩ ص ١٢٥ وما بعدها.

ويستخلص من مختلف التصريحات التي أدلى بها مندوبو الدول<sup>(١)</sup>، أن لفظ الد يعني في هذه الحالة، الوحدة الإجتماعية الاقليمية التي تستمتع بالحكم الذاتي الكا وهذا المعيار هو الذي إتخذ أساساً للتمييز بين الدول وبين غيرها من الأقاليم غير المتع بالحكم الذاتي، كما هو ظاهر من أحكام الفصل الحادي عشر من الميثاق الذي يت بالتصريح الخاص بهذه الأقاليم، ومن أحكام الفصل الثاني عشر من الميثاق، وهو الف المتعلق بنظام الوصاية الدولي<sup>(٢)</sup>.

ومن الأمور الثابتة الآن أن كل وحدة إجتماعية، تثبت لها القدرة علي إن القواعد القانونية بالتراضي مع غيرها من الوحدات المماثلة لها، يصدق عليها في ال عينة وصف المخاطب بأحكام القواعد القانونية الدولية التي إشتكت في إنشائها التي إرتضتها صراحة أو ضمناً. ذلك لأن أحكام القانون الدولي قائمة علي التراضي سيق، ولأن الوضع القائم في النطاق الدولي يحتم أن يكون واضعوا القاعد هم المخاء بحكمها. ويعباره أخري فإن أهلية التمتع بالحقوق والإلتزام بالواجبات التي ترتبها القا القانونيه الدولية تثبت أول ما تثبت للوحدات التي تراضت علي وضع هذه القاعد و كانت لها القدرة علي إنشائها وبالتالي تتوافر لها الشخصية القانونية الدولية.

(١) ينظر تصريحات السناتور «كوناللي» عضو الوفد الأمريكي في الجمعية العامة في القسم الأور دور انعقادها الأول، محاضر الجمعية العامة، السنة الأولى رقم ١٢ ص ٢٨٠ وراجع كذلك تصريح مندوبي الدول في مجلس الأمن بمناسبة قبول العضاء الجدد ومحاضر مجلس الأمن» السنة الثانية، ا الخاص رقم ٣.

(٢) ينظر بحثاً (Ralph J. Bunch) في مجلة وزارة الخارجية الأمريكية) ديسمبر ١٩٤٦ وع steelslip and Non - Self - governing territories in the charter of the unitations.

## المطلب الأول

### تطور الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية

تمتعت منظمة التحرير الفلسطينية منذ نشأتها بتأييد الشعب الفلسطيني داخل وخارج الأراضي الفلسطينية عربياً ودولياً، وإستطاعت بفضل جهودها أن تحظى بإعتراف العالم كممثل شرعي لذلك الشعب، الأمر الذي أجبر إسرائيل في نهاية المطاف علي الاعتراف بها والإتفاق معها علي تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال الإعتراف المتبادل بين طرفي إتفاقيه أوسلو (١١) في سبتمبر من عام ١٩٩٣، وعلي ذلك فسوف نبحث هذا التطور للمركز القانوني للمنظمة والذي إنتهي بشيوت الشخصية القانونية في حقها، والتي تؤهلها لإبرام الإتفاقيات والمعاهدات الدولية.

### نشأة منظمة التحرير الفلسطينية

نشأت منظمة التحرير الفلسطينية بموجب الميثاق القومي الفلسطيني الصادر عن شعب فلسطين في ٢٨ مايو ١٩٦٤. وذلك بهدف العمل علي إستعادة الحقوق الفلسطينية التي إسلبتها الحركة الصهيونية، ومن ثم إقامة دولة فلسطينية علمانية تضم الأديان الثلاث، ووفقاً لقواعد المساواة والديمقراطية ومن الهديهي أن نشأ هذه المنظمة جاءت منسجمة مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

وهذا ما أكدته مؤتمر القمة العربي الأول الذي عقد بالقاهرة في الفترة من الثالث عشر وحتى السادس عشر من يناير ١٩٦٤، وفي ضوء ذلك صدر الميثاق الوطني الفلسطيني المشار إليه بهدف تحرير فلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية طبقاً للحق الطبيعي في الوجود والدفاع عن النفس اذ تقضي المادة ١٦ من الميثاق بأن «تحرير فلسطين من الناحية الدولية هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس كما نص

عليه ميثاق الأمم المتحدة». وقد إتخذت القرارات العمليه في هذا الصدد لإتقاء الخطر الصهيوني المائل سواء في الميدان الدقاعي أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره<sup>(١)</sup>.

ويوكل إلي منظمة التحرير الفلسطينية بموجب الميثاق الوطني الفلسطيني أن تتخذ الوسائل المناسبه لتحرير فلسطين فتتص المادة ٢٣ من ذلك الميثاق علي أنه. «تحقيقاً لأهداف هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين وفق النظام الأساسي لهذه المنظمة» ومن ثم فإنه وفقاً للمادة ٢٥ «تكون هذه المنظمة مسئولة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير وطنه في جميع الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية وما تتطلبه قضية فلسطين علي الصعيدين العربي والدولي». وتتمثل منظمة التحرير الفلسطينية حقوق الشعب الفلسطيني أمام المجتمع الدولي كشعب له هوية ويتمتع بالحق في تقرير مصيره، وليس مجرد مجموعته من اللاجئين، يتمتعون فقط بالحق في الرعاية الإنسانية<sup>(٢)</sup>. لذلك فقد جاء بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية بأن أولي وظائف اللجنة التنفيذية للمنظمة «تمثيل الشعب الفلسطيني». ومن ثم فإن منظمة التحرير وهيئاتها تملك أهلية التعبير عن الإرادة الوطنية الفلسطينية حيث تمثل شعباً له هوية خاصه يطالب بأرض سليبة تحت الاحتلال الأجنبي.

ووفقا لما تقدم تعد منظمة التحرير الفلسطينية وفروعها بمشابه الهيئات العامه للدوله الفلسطينية. ومن ثم فهي تملك وفقاً لهذا حق تمثيل الشعب الفلسطيني والمطالبه

---

(١) ينظر د/ مصطفى عبد الرحمن «الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة - دار النهضة العربية القاهرة ١٩٨٨ - ص ١٠: ١١.

(٢) كان اهتمام الأمم المتحدة بقضية فلسطين قد تضائل في مرحله من المراحل بحيث صارت ينظر اليها كقضية لاجئين. وقد تأثر القرار ٢٤٢ بهذه النظرة.

بحقوقه المشروعه طبقاً لقواعد القانون الدولي الأمر الذي أيده غالب الفقه<sup>(١)</sup>. وفي هذا الإطار فإن بعض الفقه من أمثال Mallison قد خلع علي منظمة التحرير الفلسطينية وضعاً مماثلاً لوضع المقاومة الفرنسيه من خارج الإقليم الفرنسي أثناء الحرب العالميه الثانيه<sup>(٢)</sup>.

وقد كان من المتعين أن يحدد الميثاق الوطني الفلسطيني الهوية الفلسطينية لذاتها. ويعد ذلك مرجعيه قانونيه هامه عند تسويه القضية الفلسطينية، لذا تنص المادة الخامسة من هذا الميثاق علي أن «الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لازمه لا تزول وهي تنتقل من الآباء إلي الأبناء». وبهذا يكون الميثاق قد أخذ بانتقال الهوية الفلسطينية بالتوارث صوتاً لها من أي ادعاء بإندثار هذه الهوية بفوات الوقت. والتي هي ثابتة له في التاريخ القديم والحديث مروراً بالدولة العثمانية وإنتهاء بالوضع الحالي في ظل الاحتلال الإسرائيلي وإلى آخر الزمان. وما يؤكد ذلك ما جاء بنص المادة السادسة من الميثاق الوطني الفلسطيني بأنه «الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتي عام ١٩٤٧ سواء من أخرج منها أو بقي فيها. وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني». ولا يجعل الميثاق الديانة عنصراً مانعاً للهوية الفلسطينية، ومن ثم تقضي المادة السابعة بأن «اليهود الذين هم من أصل فلسطيني يعتبرون فلسطينيون إذا ما كانوا راغبين بأن يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين».

(١) يراجع د. عز الدين الحير «المقاومة الفلسطينية وحق تقرير المصير» مطبعة اللواء - بغداد ١٩٧١ ص ٢٢٦.

Mallison, cit pp 190 - 191.

(٢)

- ٣ -

### الإعتراف الدولي بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني:-

ولقد كان للدعم العربي أكبر الأثر في تهيئة المناخ الدولي لقبولها كحركة تحرير، والإعتراف بها كممثل للشعب الفلسطيني. فقد تمتعت بإعتراف معظم دول العالم وافتتحت نحو مائه مكتب في مختلف القارات تعامل معاملة السفارات في الدول التي وجدت بها هذه المكاتب<sup>(١)</sup>، بعد أن ظلت الأمم المتحدة تنظر إلى مشكلة الشعب الفلسطيني بوصفها مشكلة لاجئين فلسطينيين، فقد إعترفت الجمعية العامة بتوصيتها التي جري اقرارها بأغلبه تتجاوز الثلاثين بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٦٩ بالشعب الفلسطيني كـشعب في مفهوم القانون الدولي له ذات الحقوق الأساسية المقررة بموجب الميثاق مثل سائر الشعوب الأخرى<sup>(٢)</sup>.

جرت العادة علي دعوة المنظمة لحضور العديد من المؤتمرات الدولية الهامة، ولقد دعيت بعد نشأتها لحضور مؤتمر قمة الدول غير المنحازة بالقاهرة في أكتوبر ١٩٦٤<sup>(٣)</sup> وفي مؤتمر قمة الدول غير المنحازة الثالث الذي عقد بالجزائر في نوفمبر ١٩٧٣ دعيت منظمة التحرير أيضاً، وكذلك تم التأكيد علي إعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني في المؤتمرات الوزارية للدول غير المنحازة في سبتمبر ١٩٧٠ ببلوزاكا، وأغسطس ١٩٧٢ بجراج تاون، ويونيو ١٩٧٤ بمقديشيو.

(١) ينظر بالتفصيل في نشاط منظمة التحرير الفلسطينية:-

Poland, James M, "understanding terrorism" olifornia state university Sacramento, 1988 pp 104 - 107, 176 - 202.

(٢) أ.د/ صلاح الدين عامر - المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام - دار الفكر العربي - ١٩٧٤ - ص ٥٤٢.

(٣) يراجع في الطابع السياسي لنظمه التحرير الفلسطينية.

Taheri, Amir, "Holy terrorism inside the world of islamic terrorinm", Adler and Adler U.S.A. 1987, pp. 79 - 80, 98 - 99.



ودعيت منظمة التحرير الفلسطينية للإشتراك في العديد من المؤتمرات واللقاءات التي عقدتها الوكالات المتخصصة مثل إجتماع المؤتمر السابع عشر لإتحاد البريد العالمي في لوزان في (مايو - يوليو) ١٩٧٤، والمؤتمر العالمي للسكان، والمؤتمر السنوي لمنظمة الطيران المدني الدولية لعام ١٩٧٤. وإجتماع الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية بـ مايو ١٩٧٤. وكذلك دعيت المنظمة لحضور مؤتمر فيينا لتمثيل الدول في علاقاتها مع المنظمات الدولية ذات السمة العالمية لعام ١٩٧٥ بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢٤٧ لعام ١٩٧٥.

دعيت أيضا للمؤتمر الثالث الأمم المتحدة لقانون البحار الذي بدأ عام ١٩٧٣ وأنهى أعماله عام ١٩٨٢. كما أولت بعض المنظمات الدولية غير الحكومية التي تتمتع بأهمية دولية خاصة، عناية خاصة لمنظمة التحرير الفلسطينية إذ دأبت علي دعوة منظمة التحرير للإسهام في مؤتمراتها، مثال ذلك دعوة المنظمة لحضور المؤتمر الدبلوماسي لتأكيد وتطوير القانون الدولي الإنساني في الفترة ما بين عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٧<sup>(١)</sup>. فضلاً عن إعتراف الدول العربية والعديد من الدول الأخرى غير العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية، وإعتراف جامعه الدول العربية بها كعضو في الجامعة، وإعتراف الأمم المتحدة بها كمرآب دائم بالجمعية العامة، فقد دعيت المنظمة أيضا لحضور العديد من المؤتمرات الدولية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، كمؤتمر القمة الثالث لدول عدم الإنحياز بالجزائر نوفمبر ١٩٧٣، والمؤتمر الخامس لتضامن الشعوب الأفرو آسيوية بالقاهرة في يناير ١٩٧٣. وفي داخل الأمم المتحدة ذاتها، أسهمت منظمة التحرير الفلسطينية بنشاط وظيفي كبير يثبت الأهمية الدولية لها ويؤكد إعتراف أجهزه الأمم المتحدة بها. ففي إطار الجمعية العامة دعيت المنظمة للمشاركة في أعمال الجمعية العامة

(١) ينظر لتفصيلات أخرى - عبد الله الأشعل «المركز القانوني الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية» دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٨٨ ص ١٢٥، ١٢٦.

لمناقشة قضية فلسطين وذلك بموجب القرار ٣٢١٠ الصادر في ١٤/١٠/١٩٧٤<sup>(١)</sup>. وفي إطار مجلس الأمن، دعيت منظمة التحرير الفلسطينية لحضور العديد من جلسات المجلس التي تتصل بقضية فلسطين<sup>(٢)</sup>.

وفي إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ١٩٧٥ تشارك منظمة التحرير في نشاط المجلس، فقد دعيت لحضور جلسات اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا إعتباراً من ٩ مايو ١٩٧٥<sup>(٣)</sup>. وكانت أول دعوته تتلقاها إحدى حركات التحرير الوطنية للإلتزام إلى جلسات المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ إنشائه كانت لمنظمة التحرير الفلسطينية، ثم حصلت منظمة التحرير على صفة العضو الكامل في اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا بقرار المجلس رقم ٢٠٨٩ الصادر في ٢٢ يوليو ١٩٧٧<sup>(٤)</sup>.

وفي عام ١٩٨٨ تم إعلان الدولة الفلسطينية بالجزائر واعتبار السيد/ ياسر عرفات رئيساً للدولة فلسطين وسارعت دول كثيرة بالإعتراف بها. وفي ٨ يوليو من ذات العام ١٩٨٨ أصدرت الأمم المتحدة قراراً برفع مستوي التمثيل الفلسطيني من مراقب إلى وصف عضو كامل بالهيئة الدولية ولكن دون حق التصويت. وطبقاً لما تقدم كان طبيعياً أن تعترف الجمعية العامة بالموافقة على إعلان دولة فلسطين بقرارها ٤٣/٧٧ وذلك تنويجاً لتطور المركز القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية بما يثبت لها من شخصية قانونية دولية كحركة من حركات التحرير الوطني تجعلها أهلاً لإبرام الإتفاقات الدولية والتفاوض بشأنها بأوسلو وغيرها كممثل شرعي وقانوني لدولة فلسطين وشعبها.

U.N, Doc. A/PV. 2282 at 2 - 5.

(١) مثال ذلك الجلسة رقم ١٨٥٩ في ٤ ديسمبر ١٩٧٥ والجلسات اللاحقة عليها حتى الجلسة رقم ١٨٦٢ في ٨ ديسمبر ١٩٧٥ وكذلك الجلسة رقم ١٨٧٠ في ١٢ يناير ١٩٧٦ وأيضاً الجلستين ١٨٧٩، ١٨٩٣ والجلسة رقم ٢٠٨٦ في ١٩/٩/١٩٧٨.

(٢) وكانت المنظمة قد حصلت على مركز المراقب في اللجنة منذ عام ١٩٧٣.

Ecosoc Res, 1818, Lv, August, 1984.  
Ecosoc Res, 2089, Lxii, July 1977.

(٤)

من خلال ذلك التطور الذي إستطاع أن يكشف للعالم ويثبت حقيقة الشخـصـيـه القانونيه لدوله فلسطين، والتي ترجع جذورها وأصولها القانونية إلي قرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ الصادر عن الجمعية العامه للأمم المتحدة، والذي أقر بقيام تلك الدوله العربيه الفلسطينيه بجوار الدوله العبريه، بل ووضع دستور تلك الدوله العربيه الفلسطينيه وشكلها القانوني ووضع مدينة القدس، وذلك فيما عرف بدستور فلسطين وحكومتها المقبلتين.

## المطلب الثاني

### الوضع القانوني الدولي لفلسطين ومدي

#### توافر الشخصيه القانونيه التي تؤهلها لإبرام الإتفاقيات الدولية

كانت تتمتع منظمة التحرير الفلسطينية بمقومات الشخصيه الدوليه منذ مرحلة منظمة عصبة الأمم المثلثة الشرعية الدولية في فتره ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانيه تحت الإنتداب فسه(أ)، مثلها في ذلك مثل كل من العراق وسوريا ولبنان. والتكييف القانوني لهذه الطائفة من طوائف الإنتداب الثلاث التي أنشأتها عهد عصبة الأمم، أي الأقاليم التي تخضع للإنتداب فئة(أ)، حيث بلغت تطورها السياسي المؤهل لها للإستقلال الكامل، لكنها لا تباشر اختصاص الدوله بذاتها، بل تنوب عنها في ذلك الدوله المنتدبه، والتي كانت هي المجلترا في حاله فلسطين.

وبنهايه الحرب العالميه الأولى وإستئصال الأقاليم العربيه من السيطره العثمانيه، خضعت فلسطين مثل معظم هذه الأقاليم لأول تنظيم دولي للأقاليم التي لا تباشر سيادتها كامله، وهو نظام الإنتداب، الذي يؤثر في إستمرار الشخصيه الدوليه لفلسطين، وهذا ما يستفاد من الفقرة الرابعه من الماده ٢٢ من عهد عصبه الأمم<sup>(١)</sup> التي تقضي بأن بعض الجماعات التي كانت تتبع الدوله العثمانيه فيما مضى والتي بلغت درجه من الرقي والتقدم، يمكن الإعتراف بإستقلالها، بشرط أن تقدم لها الدوله المنتدبه النصح والمعونه حتي يأتي الوقت الذي تستطيع فيه أن تعتمد علي نفسها.

ويجب أن تؤخذ رغبات هذه الجماعات بعين الاعتبار عند إختيار الدوله المنتدبه، ولقد عبر ميشاق جامعه الدول العربيه في ملحقه الخاص بفلسطين عن هذه الشخصيه الدوليه لفلسطين، حيث جاء أنه «منذ نهاية الحرب العالميه الأولى سقطت عن البلاد

(١) يراجع نص عهد عصبة الأمم في هذا الشأن م ٤/٢٢.

العربية المسلخه عن الدوله العثمانية ومنها فلسطين ولاية تلك الدول وأصبحت مستقلة بنفسها غير تابعه لأيه دوله أخرى»، وأن عهد عصبه الأمم في عام ١٩١٩م لم يقرر النظام الذي وضعه إلا على أساس الإعتراف بإستقلالها. فوجودها وإستقلالها الدولي من الناحيه الشرعية أمر لاشك فيه، كما أنه لاشك في إستقلال البلاد العربية الأخرى، «وإذا كانت المظاهر الخارجيه لذلك الإستقلال ظلت محجوبه لأسباب قاهره، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلاً دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة. ولذلك تري الدول الموقعه علي ميثاق الجامعه العربيه أنه نظراً لظروف فلسطين الخاصه، وإلي أن يتمتع هذا القطر بممارسه استقلاله فعلاً، يتولي مجلس الجامعه أمر إختيار مندوب عربي فلسطيني للإشتراك في أعماله» وتطبيقاً لهذا الملحق كان قرار مجلس جامعه الدول العربيه في عام ١٩٧٤، بناء علي طلب مصر الذي قضي بإعطاء منظمه التحرير صفه العضو الكامل في الجامعة، بما في ذلك التمثيل الكامل في سائر أجهزه جامعة الدول العربيه. ويؤكد الشخصيه الدولية لفلسطين إبرامها المعاهدات الدولية خلال فتره الإنتداب.

ونكتفي بالإشاره إلي الإتفاقيه المصريه الفلسطينيه، التي صدق عليها مجلس الوزراء المصري بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٤٦ بشأن تبادل عربات الركاب بين مصلحتي سكك الحديد المصريه والفلسطينيه والإتفاقيه المصريه الفلسطينيه بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٢٢ بشأن تسليم المجرمين.

كذلك كانت لفلسطين خلال فترة الإنتداب جنسيه متميزه عن جنسيه دولة الانتداب، وهذا ما أشارت إليه صراحه الماده السابعه من وثيقه الإنتداب، التي قضت بأن «تولي إداره فلسطين سن قانون الجنسيه، ويجب أن يشتمل ذلك القانون علي نصوص تسهل إكتساب الجنسيه الفلسطينيه لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم».

وتبرز الماده الخامسه من ذات الوثيقه الشخصيه الدوليه لفلسطين ووحده إقليمها

بالنص علي أن « تكون الدولة المنتدبه مسئوله عن ضمان عدم التنازل عن أي جزء من إقليم فلسطين إلي حكومه دوله أجنبية، وعدم تأجيرها إلي تلك الحكومه، أو وضعة تحت تصرفها بأي صورة أخرى»<sup>(١)</sup>.

كذلك فإن المادة ١٩ من وثيقة الإنتداب نصت علي أن «تنضم الدولة المنتدبه بالتيا به عن فلسطين، إلي كل ميثاق من الموائيق الدوليه العامه التي سبق عقدها أو التي تعقدها فيما بعد بموافقة عصبه الأمم»<sup>(٢)</sup>. ومن جماع ذلك وفي ضوء قواعد القانون الدولي المشار اليها سلفاً تكون الشخصيه القانونيه الدوليه ثابتة في حق فلسطين، وبناء عليه نشأت منظمة التحرير الفلسطينيه لتعبر عن الإراده القانونيه لتلك الشخصيه، ولتكون المثل القانوني والشرعي لها والذي يكتسب باسمها الحقوق ويتحمل بالتزاماتها الدوليه.

---

(١) يراجع: نص وثيقة الإنتداب البريطاني علي فلسطين بالمادتين الرابعه والسابعه منها في هذا الخصوص.  
(٢) في شرح هذه النصص وبيان مدلولها القانوني الدولي - مؤلف استاذنا الدكتور / عبد العزيز سرحان - مشكله الشرق الأوسط - دار النهضة العربيه- القايره سنة ١٩٧١ ص ٩٣ : ٢٠٢.

## الفصل الثاني

### التكليف القانوني لإتفاقيات أوصلو

#### كمقدمات للسلام في ضوء قواعد القانون الدولي المعاصر

##### نبذة هامة:-

نود قبل أن نتكلم عن السلام ومقدماته أن نوضح بأن السلام دائماً وليد الحرب لأن السلام غالباً ما يسبقه قتال، خاصة إذا كان مع اليهود وذلك ما شهدت به أحداث التاريخ جامعته. لذلك نعرض لبعض آيات القرآن الكريم والسنة النبوية والفقه الإسلامي باختصار في هذا الشأن.

أولاً: القرآن الكريم: يقول الله تعالى: «فإن إعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا إليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سيلاً»<sup>(١)</sup>. صدق الله العظيم وفي هذه الآية ما يوضح أن ترك القتال مع غير المسلمين مرهون بكفهم عن القتال وثبوت حسن نيتهم وصدقها<sup>(٢)</sup>.

كذلك قول الله تبارك وتعالى: «فلا تهنأوا تدعوا إلي السلم وأنتم الأعلون والله معكم ولن يتركم أعمالكم»<sup>(٣)</sup> صدق الله العظيم. والمعنى أنه طالما أن في المسلمين عزة وقوة وكثرة عدداً وعده، فإنه لا يجب وقف القتال وإنهاء الحرب بعقد السلم مع عدوهم ويتحتم الإستمرار في الجهاد، ويشير الله عز وجل المسلمين في هذه الحالة بالنصر وحسن الثواب.

ويقول الله سبحانه وتعالى أيضاً في كتابه العزيز «إن جنحوا للسلم فاجنح لها

(١) سورة النساء الآية ٩٠.

(٢) ينظر ابن كثير - تفسير القرآن العظيم المشار إليه بالمجلد الأول ص ٥٣٣.

(٣) سورة محمد الآية ٣٥.

وتوكل علي الله إنه هو السميع العليم، وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين»<sup>(١)</sup>. صدق الله العظيم، وفي هذه الآية دعوى إلي إجابته طلب العدو والمهادنة والسلام، حتي ولو كان يخشي أن يكون هذا العدو مضمرأً غدراً وخديعة<sup>(٢)</sup>، وهو الأمر الذي يستلزم معه الحرص والإستعداد من جانب المسلم لمواجهة هذا الغدر وتلك الخديعة<sup>(٣)</sup>، فإن وجد المسلمون من العدو غدراً ومراوغة في السلم فلا سلام معه ويكون قتاله فرضاً.

### ثانياً: السمنة النبوية الشريفة:

ورد عن رسول الله صلي الله عليه وسلم العديد من الأحاديث في فضل الجهاد في سبيل الله تعالى والحث عليه منها قوله عن أفضل العمل: الإيمان بالله والجهاد في سبيله، وعن أفضل الناس: مؤمن يجاهد بنفسه وماله في سبيل الله، وعن مرتبه المجاهدين: «إن في الجنة مائة درجة أعداها الله للمجاهدين في سبيل الله ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض». كما قال صلي الله عليه وسلم عينان لا تقسهما النار: عين بكت من خشية الله، وعين باتت تحرس في سبيل الله».

غير أنه من الأحداث الهامة بالسيرة النبوية الشريفة في شأن السلام، هي واقعه صلح الحديبية بمكة، ووثيقه المدينة التي وضع بها الرسول أسس علاقته بين طوائف المجتمع المدني المختلف من مسلمين ويهود وكفار علي أعلي درجه من السلام الاجتماعي، والذي خافه اليهود كعادتهم في عدم الإلتزام بأي إتفاق سلام، فحاربهم الرسول وطردهم من المدينة ليتشردوا في شتات الأرض، وإن في ذلك لعبه لأولي الأبصار أو لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

(١) سورة الأنفال: الآية ٦١، ٦٢.

(٢) ينظر ابن كثير - تفسير القرآن العظيم. المشار إليه. المجلد الثاني ص ٣٢٢.

(٣) ينظر نهج البلاغه - الجامع لحطب ووسائل الامام علي بن أبي طالب - حرمه الامام المغيرة محمد بن احمد الحسيني القاها. مطبعة دار الكتب العربية الكبرى. الجزء الثاني ص ١٤٠ - ١٤٢.



### ثالثاً: الفقه الإسلامي:

علي ضوء هذه الآيات الكريمه والسنة النبوية المطهرة ذهب الغالبية من علماء المسلمين إلي تقسيم الدنيا إلي دارين هما:

الأولي: دار حرب لمن أرادها من الأعداء.

والثانية: دار سلم لمن إلتزم السلام مع المسلمين وإحترم العهود وأوفي بها، وإلا فلا سلام مع غدر ولا سلام بذلة، حيث العزة لله ولرسوله وللمؤمنين، وهذا ما أجمع عليه فقهاء الشريعة<sup>(١)</sup>. ولا توقف الحرب بين الأطراف المتحاربة بدون عقد معاهده سلام<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ينظر تأسيس النظر للإمام ابن زيد عبيد الله بن عمرو بن عيسى الدبوس الحنفي - دار الكتب الأزهرية بالجامع الأزهر ص ٥٥٨، ينظر أ.د. محمد حافظ غانم. مبادئ القانون الدولي العام. القاهرة - دار النهضة العربية - الطبعة الثانية سنة ١٩٧٢ ص ٥٣: ٥٧.

(٢) د. محسن علي جاد - معاهدات السلام في القانون الدولي - المكتبة المركزية لجامعة القاهرة ١٩٨٧ ص ٢٧١.

## المبحث الأول

الأسس القانونية لمقدمات السلام ومدى تطبيق ذلك علي

إتفاقيات أوصلو في ضوء قواعد القانون الدولي

تكتسب مقدمات السلام أهميتها من أنها عبارة عن إتفاق يبرم بين المتحاربين والتي علي أساسها سيحل السلام وذلك من خلال ما يتفق أطرافها عليه فيما يتضمنه هذا الإتفاق من مبادئ وأسس تحكم عملية التفاوض التي ستبرم علي أساسها معاهدة السلام النهائية.

ومقدمات السلام كما ذكرنا إتفاق بين المتحاربين علي أسس ومبادئ وضع السلام الذي سيقرر عقده في المعاهدة النهائية.

وتكون بذلك مقدمات السلام عبارة عن إتفاقيه سلام مبدئيه تتضمن الأسس والمبادئ الرئيسيه التي إتفق عليها الأطراف والتي سوف تتناولها معاهده السلام بالتسويه النهائيه<sup>(١)</sup>، فهذه الإتفاقيه إذن تضع تصوراً واضحاً ومحدداً لما ستكون عليه هذه المعاهده، وتشتمل علي الأسس والمبادئ التي إرتضاها الأطراف ليتم بناء عليها وضع تسويه نهائيه، وعلي نحو تفصيلي للمسائل التي كانت سبباً في النزاع الذي أدي إلي نشوب الحرب.

ومن معاهدات السلام التي سبقها إبرام إتفاقات مقدمات سلام، معاهده سلام زيورخ في ١٠ نوفمبر ١٨٥٩ بين ايطاليا وفرنسا والنمسا والتي سبقها عقد مقدمات سلام فيلادلفيا في ١٢ يوليو ١٨٥٩ بين نفس الأطراف، ومعاهدة سلام فينيما في ٣٠ أكتوبر ١٨٦٤ بين الدانمرك وبروسيا والنمسا والتي أبرم قبلها بينهم مقدمات سلام فينيما

Fauchille, Op. cit para, 1695, p. 1033.

(١) ينظر

وينظر أ. د. محمد حافظ غانم المرجع السابق ذكره ص ٨٢٩.

في أغسطس ١٨٦٤. ومقدمات قرساي في ٢٠ يناير ١٧٨٣ بين بريطانيا العظمى في جانب وفرنسا وأسبانيا في جانب آخر<sup>(١)</sup>. ومن ذلك أيضاً معاهدة السلام التي أبرمت بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى في ٢٤ ديسمبر عام ١٨١٤، وما حدث بالنسبة للحرب الروسية اليابانية التي إنتهت بمعاهدة سلام في ٥ سبتمبر عام ١٩٠٥<sup>(٢)</sup>، وكذلك معاهدات السلام التي أبرمت عام ١٩١٩ في نهاية الحرب العالمية الأولى.

وتختلف مقدمات السلام عن «الشروط الأولية» التي قد يطلبها الطرف المنتصر و الأكثر تقدماً في ميدان القتال كأساس لبدء المفاوضات إذا كان الطرف الآخر قد طلبها رغبة منه في إنهاء الحرب<sup>(٣)</sup>.

إذ أنه كثيراً ما يحدث أن يطالب الطرف المنتصر الطرف الآخر بشروط معينة مثل التنازل عن أراضي أو دفع تعويضات مالية وما شابه ذلك، نظراً لأنه أي المنتصر يجد أن حاله تفوقه علي خصمه الذي يطلب السلام هي أنسب الأوقات للإفصاح علي طلبه بصفه مبدئيه، علي أن يقبل هذا الخصم مطالباً معينه قبل الموافقه علي وقف القتال وبدء المفاوضات. وقد يصير هذا الطرف علي تفسير هذه الشروط بعد ذلك أثناء المفاوضات، بالإصرار علي تضمينها في مقدمات السلام، ولتكون من بين أسس وضع معاهدة السلام النهائية فيما بعد<sup>(٤)</sup>.

كذلك يحدث أحياناً أن يتفق الأطراف علي «مواد أوليه» قبل البدء في المفاوضات، كأن يتفقوا علي وجوب البدء في المفاوضات، وكأن يتفقوا علي وجوب البدء في المفاوضات مع تحديد المكان والزمان الذي ستجري فيه الإجتماعات التي ستضم تلك

Woolsey: p.p. 260 - 261.

Phillipson, termination of war and peace treaties.

Phillipoon, op. cit p. 95.

Hude, p. 834.

(١) ينظر:

(٢) ينظر:

(٣) ينظر:

(٤) ينظر:

-٤٢-

الأطراف، أو أن يتفقوا علي شكل المفاوضات والرسميات التي ستتبع فيها ، وما إذا كانت الأطراف ستقبل وجود طرف ثالث وسيط بينهما من عدمه، وهذا يتطلب منا بحث الوضع القانوني لمقدمات السلام موضحين الطبيعة القانونية لها ، وذلك من خلال المطلب التالي.

## المطلب الأول

### الوضع القانوني لمقدمات السلام بين المفاوضات

#### والإتفاقات التي تسبق إبرام معاهدة السلام

يتخلل في أغلب الأحيان اشتعال القتال بين المتحاربين عقد إتفاقات لوقف العمليات الحربية بينهما وهي إتفاقات عسكرية بحتة حتي ولو كانت في شكل قرارات صادرة من منظمه عالمية كالأمم المتحدة، وذلك علي النحو الذي يحدث كثيراً في عصر التنظيم الدولي.

كذلك كثيراً ما يتخلل وجود حالة الحرب قيام الأطراف المتحاربة بعقد إتفاقات هدنة سواء كانت عامه أو جزئية بفرض وقف العمليات العسكرية لفترة معينة. وقد كان لإتفاق الهدنة في عصر القانون الدولي التقليدي طبيعه عسكريه بصفه أساسيه أكدتها القواعد المتعلقة بالهدنة التي وردت في لوائح لاهاي للحرب البريه، أما في عصر التنظيم الدولي وفي ظل قواعد القانون الدولي المعاصر، فقد لحقت تطورات كثيره بهذا الإتفاق حتي أنه أصبح يتمتع بطبيعة سياسية واضحه، ويستهدف كفاله عدم العوده إلي القتال في المدى القريب علي الأقل ومنع إساءة استخدام أحد الأطراف لعقد الهدنة بفرض تحقيق مكاسب علي حساب الطرف الآخر.

والتمهيد لعقد السلام بين الأطراف المتحاربة عن طريق الدخول في مفاوضات تستهدف تحقيق هذا الهدف. لذلك فإن توافرت لدي الدول المتحاربة النية الخالصه لإنهاء الحرب وعقد السلام بينها، فإنها تتبع عقد إتفاق الهدنة بمفاوضات تستهدف تحقيق هذا الغرض. وتجري المفاوضات عادة في مؤتمر يعقد بين الأطراف المتحاربة، يتولي الدعوة اليه أحد الأطراف أو دولة ثالثة أو منظمة دوليه حسب الحال. ويتم في هذا المؤتمر بحث النزاع من جميع جوانبه حتي يتم وضع تسويه نهائيه وحاسمه له، وهي ما تعرف بمقدمات السلام

والتي تنتهي بعقد معاهدة السلام النهائية. وعلي ذلك فإن الإتفاق علي مقدمات للسلام هو الخطوة الأولى نحو إنهاء الحرب كما أنه الخطوة السابقة مباشرة علي عقد معاهدة السلام النهائية. ولا يظهر هذا الاتفاق إلا في حالة إنتهاء الحرب بوسيلة معاهدة السلام، أما في حالة الغزو والضم الذي يقضي علي إستقلال الدولة ويترتب عليه فناء شخصيه الدولة فإنه لا وجود له. كما أنه لا يظهر بالطبع في حالة إنتهاء الحرب بالوقف البسيط للعمليات القتالية وعوده العلاقات السلمية.

#### الطبيعة القانونية لمقدمات السلام:

إتفاق مقدمات السلام هو معاهدة بمعنى الكلمة مثل معاهدة السلام النهائية، ولكنه يمتنع بطبيعته مؤقتة<sup>(١)</sup>. وتستشف هذه الطبيعة من أنه يبرم بالنظر إلي أن الظروف والأوضاع المحيطة بالنزاع الذي أدي إلي الحرب قد تجعل من الصعب علي الأطراف التوصل إلي وضع التسوية النهائية بكل تفاصيلها الدقيقة علي الرغم من رغبتهم في إنهاء الحرب وعقد السلام. وتدفع هذه الحقيقة تلك الأطراف إلي الإقتصار علي إثبات إتفاقهم علي مبادئ وأسس تسوية هذا النزاع، مع ترك التفاصيل والمسائل الدقيقة المتعلقة بها للمفاوضات النهائية أو اللاحقة، ولكنه يعتبر إتفاقاً مرحلياً أو إنتقالياً يجب الإلتزام بتنفيذه حتي تدخل المبادئ أو الأسس التي يشتمل عليها الاتفاق النهائي حيز التنفيذ الفعلي من خلال تنفيذ ما تتضمنه معاهدة السلام النهائية من إتفاقات بعد إبرامها<sup>(٢)</sup>. وبناء علي تقدم فإنه يمكن القول بأن لمقدمات السلام وظيفتين هامتين:

الأولي: هي التمهيد لمعد اتفاقية تاليه لها هي معاهدة السلام النهائية.

والثانية: هي تحديد النصوص أو الأسس والمبادئ التي تم الإتفاق عليها لتكون

Fauchille, op. cit, para. 1695 p. 1033.

Monaco, op. cit. p. 322.

(١) ينظر:

(٢) اراجع:

أساساً لعقد المعاهدات النهائية. وقد تكون هذه النصوص كثيرة، كما قد تكون قليلة ولكنها تلعب دوراً هاماً وجوهرياً في وضع معاهدة السلام النهائية<sup>(١)</sup>.

علي ذلك تتميز طبيعتها القانونية بما يلي:

(١) أنها معاهدة دولية ذات طبيعة سياسية.

(٢) أنها تتضمن تقريراً لمبادئ وأسس التسوية الشاملة للنزاع الذي أدي إلي الحرب.

(٣) أنها تمهد لعقد معاهدة السلام النهائية.

(٤) أنها ذات طبيعة مؤقتة أو انتقالية.

ونتقل بعد ذلك لبحث مدي القوه الملزمه لمقدمات السلام، كشكل من أشكال الاتفاقيات الدولية حسب النتيجة الذي انتهينا إليها آنفاً، وذلك بما سنعرض له من خلال المطلب التالي.

-٤٦-

## المطلب الثاني

### القوة الملزمة لمقدمات السلام

تطبيقاً للمبادئ العامة في القانون الدولي، فإن الإتفاق الدولي بصفة عامة يكتسب قوه الإلتزام فيما تضمنه من أحكام منذ إبرامه أو من التاريخ الذي يحدده لنفاذه، وذلك تطبيقاً لمبدأ أن «العقد شريعه المتعاقدين»، وبالطبع بالإضافة إلي المبدأين الآخرين الذين يشترطهما القانون الدولي في هذا الخصوص ، وهما مبدأ حسن النيه في تنفيذ المعاهده أو الإتفاق، فضلاً عن مبدأ عدم مخالفه الإتفاق لقواعد القانون الدولي.

ويترتب علي هذا أنه فيما بين الأطراف يكون لهذا الإتفاق قوه القانون في النظام القانوني لكل منهم ويصبح جزء من القانون الداخلي لدي جميع الاطراف، ويتعين علي السلطات العامه فيها، وكذا الرعايا أن تلتزم بإحترام ما يقضي به من أحكام، وبالطبع أن تكون الحكومات هي أول ما يلتزم بهذا التنفيذ للإتفاقات وذلك إحتراماً لما وقعت عليه.

وبناء علي ذلك، فإنه بمجرد إبرام إتفاق مقدمات السلام فإنه يكتسب قوه الإلتزام فيما بين أطرافه. وينحصر مجال هذا الإلتزام فيما يتضمنه من الأسس والمبادئ التي يتعين أن تجري المفاوضات التاليه وفقاً لها من أجل إبرام معاهده السلام النهائيه. يعتبر لذلك إبرام مقدمات السلام من أهم المراحل التي تمر بها العلاقات بين الأطراف المتحاربه ذلك لأنها تضع الأسس الواضحه التي بناء عليها سيصير وضع نهايه لمرحلة الحرب والقتال وبدء صفحة جديدة من العلاقات يسودها السلام والموده وريما الصداقه والتعاون.

وبري الدكتور / محسن علي جاد بأن إبرام إتفاق مقدمات السلام وخاصه علي ضوء النص المتعلق بالمفاوضات يعتبر قد أنشأ علي عاتق أطرافه «التزاماً ضمناً جوهرياً وأساسياً» يتعين تنفيذه فوراً، وربما كان هو الإلتزام الوحيد القابل للتنفيذ الفوري وذلك هو



مواصلة المفاوضات من أجل إبرام معاهدة السلام النهائية، وعلي أساس ما تضمنه هذا الاتفاق من أسس ومبادئ<sup>(١)</sup>.

ويترتب علي هذا الالتزام ثلاث نتائج هامة:-

أولاً: لا يجوز تعديل أي من الأسس والمبادئ التي تضمنتها مقدمات السلام بالنسبة للاتفاق المتبادل<sup>(٢)</sup>. فعلي الرغم من ضروره التزام الأطراف بمضمون هذه المقدمات، فإنه نظراً لأن مقدمات السلام ذات طبيعة مؤقتة وتعتبر بناءً تحضيرياً لمعاهدة السلام النهائية، يجوز أن يدخل الأطراف ما يروته ملائماً عليها من تعديلات أثناء المفاوضات التي تجري لإبرام المعاهدة النهائية. ولكن يشترط في هذه الحالة أن يتم هذا التعديل بالاتفاق المتبادل بين الأطراف وألا يكون ناشئاً عن ضغط من أحد الأطراف علي الآخر وعلي نحو يتفق مع قواعد القانون الدولي. فإن كانت الإستجابة لإجراء هذا التعديل ناشئة عن ضغط من أحد الطرفين، وترتب عليها حدوث تغييرات جوهرية فيما تتضمنه مقدمات السلام من أسس ومبادئ يكون هذا التعديل غير مشروع<sup>(٣)</sup>.

ودليل ذلك ما حدث أثناء المفاوضات التي جرت بين ألمانيا وفرنسا لإبرام معاهدة فرانكفورت عام ١٨٧١، بأن أصرت ألمانيا علي تضمين هذه المعاهدة شروطاً مخالفة لما تضمنته مقدمات فرساي، واضطرت فرنسا للخضوع والموافقة علي التعديلات الجديدة نظراً للهزيمة التي كانت قد لحقت بها أثناء الحرب. ولذلك فبعد أن كانت المادة (٣) من مقدمات فرساي قد نصت علي أنه بعد التصديق علي هذه المقدمات ستسحب القوات الألمانية من بعض الأراضي الفرنسية، بعد سداد جزء من التعويض المستحق لألمانيا، طالبت الأخيرة في المفاوضات التالية باستمرار احتلالها لبعض الأراضي الفرنسية علي

(١) أ.د/ محسن علي جاد - مرجع سبق ذكره ص ٢٧٩.

Phillipson, op. cit p. 109.

(٢) ينظر:

Phillipson, op. cit p. 110.

(٣)

الرغم من سداد القسط المتفق عليه. وذلك ما نصت عليه صراحة المادة (٧) من معاهدة فرانكفورت. كذلك نصت المادة (٨) من هذه المعاهدة علي حق القوات الألمانية في جمع المعونات والتبرعات لصالحها من الأراضي المحتلة بالإضافة إلي الضرائب، بعد أن كانت المادة (٤) من مقدمات فرساي قد نصت علي منع القوات الألمانية من جمع أي معونات أو تبرعات من الأراضي التي تحتلها.

ثانياً: يجب علي الدول الغير إحترام ما تتضمنه مقدمات السلام من أسس ومبادئ بإعتبار أنها تقريره، ولا تدخل حيز التنفيذ الفعلي إلا من خلال معاهدة السلام التي تأخذ بها، وبالتالي فإنها لن ترتب آثاراً فورية في مواجهتها. ومع ذلك فقد يحدث أن تعترض علي مقدمات السلام دول ليست من أطرافها، بسبب تعارض الأسس والمبادئ التي تضمنتها مع مصالحها. وقد حدث بالفعل بعد أن أبرمت مقدمات سلام سان استيفانو بين تركيا وروسيا عام ١٨٧٨، أن اجتمعت الدول الكبرى في أوروبا في هذا الوقت في برلين وأخضعوا هذا الاتفاق لعدة تعديلات أساسيه، تضمنتها معاهدة السلام النهائية التي أبرمت في القسطنطينيه في ٨ فبراير عام ١٨٧٩. وقد كانت الحجة الظاهرية لتلك الدول هي قسوة الشروط التي ستفرضها روسيا علي تركيا، ولكن حقيقة الأمر كانت الرغبة في عدم تمكين روسيا من إكتساب مزايا تخل بسياسة «توازن القوى» في ذلك الوقت<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: إذا فشلت المفاوضات التي تجري من أجل عقد معاهدة السلام النهائية، بناء علي ما تتضمنه مقدمات السلام من أسس ومبادئ، وبحيث لم يمكن التوصل إلي إبرام هذه المعاهدة فإن إتفاق مقدمات السلام يفقد فعاليته ويعتبر من حيث الأمر الواقع لاغياً وكأن لم يكن مالم يحتو هذا الإتفاق علي نص يقضي بغير ذلك<sup>(٢)</sup>.

Oppenheim, op. cit p. 608.

Monaco, p. 320.

(١) إراجع:

(٢) ينظر:-

**وبناء عليه** فإنه يجب عند التفاوض لإبرام مقدمات السلام مراعاة أمرين هامين، **أولهما** توخي الحيطه الكامله بالنسبه لما ستتضمنه من أسس ومبادئ، نظراً لأن مجرد إبرام الإتفاق سيكسبها قوه ملزمه ولن يجوز تعديلها قانوناً إلا بالإتفاق الحر المتبادل بين أطرافها<sup>(١)</sup>. وفي نفس الوقت يتعين ثانياً إلزام الحذر من ألا يكون إبرام هذه المقدمات عقبة في سبيل إبرام معاهده السلام النهائي وهو ما يحدث في حاله فرض شروط قاسيه من خلالها علي أحد الأطراف الذي يحاول بالطبع أثناء المفاوضات الأخيره العدول عنها، أو اذا حاول أحد الأطراف فرض شروط قاسية في المعاهده النهائية تختلف عما تضمنته المقدمات من مواعيد معينة لانتهاء المفاوضات من عقد معاهده السلام النهائية، لا يمكن أن يكون معياراً للحكم علي فشل أو نجاح هذه المفاوضات، وإن كان إبراز حسن نيه الطرفين إعمالاً لقواعد القانون الدولي في هذا الشأن موضع اعتبار، فالعبره بالنيه الحقيقيه للأطراف وبالظروف والملايسات المحيطه بعملية التفاوض، والتي غالباً ما تكون شاقة ومتعلقة بتفاصيل دقيقة إذ قد يحدث أن تقطع المفاوضات عدّه مرات ولا تعتبر مع ذلك أنها فشلت.

وقد تستمر هذه المفاوضات لفترة طويله، بحيث تصبح تصحيح مجرد حدث عادي في العلاقات بين أطراف المقدمات. ويجب مراعاة أنه في حالة عدم تحقيق نتائج ملموسه في السعي نحو عقد السلام النهائي أو بدون تغيير في مواقف تلك الأطراف. ففي هذه الأحوال يعتبر إتفاق مقدمات السلام من حيث الأمر الواقع في حكم الملغى كما تعتبر ما تضمنتها من أسس ومبادئ للسلام كما لو لم تكن موجوده تماماً. وعلي ضوء هذه النتائج ونظراً لتلك القوه الملزمه التي لهذا الإتفاق، تبرز بلا شك الأهمية الكبيره التي يتضمنها هذا الإتفاق لمقدمات السلام، بإعتباره أول وثيقه بين المتحاربين تتضمن شروط السلام الدائم<sup>(٢)</sup>، والذي يجب دائماً أن يكون مطابقة لقواعد القانون الدولي وأسس العداله، كذلك نجد أن قواعد القانون الدولي تعترف بوجود أحد أشخاص القانون الدولي كضامن لتنفيذ تلك المقدمات للسلام، وهو ما سنعالجه من خلال الفرع التالي.

(١) ينظر استاذنا الدكتور / محمد حافظ غانم المرجع السابق ذكره ص ٨٢٩.

## الفرع الأول

### الضمان الدولي لتنفيذ مقدمات السلام

أحياناً تقوم بهذا الضمان في العصر الحاضر إحدى الدول الكبرى كالولايات المتحدة أو غيرها من الدول الكبرى، ويمكن أن تقوم بهذه المهمة أيضاً منظمة الأمم المتحدة بما يكفله ميثاقها من اختصاص لمجلس الأمن بإتخاذ التدابير الملزمة لتلاني ما يهدد السلم والأمن الدوليين بالخطر. ومن هذه التدابير بالطبع إرسال مندوبين لمساعدته الأطراف المتحاربة علي تسوية النزاعات تسوية سلمية، وقد يكون ذلك بالعمل علي إبرام إتفاقات لمقدمات سلام تتضمن أسس ومبادئ تلك التسوية. كما قد تقوم بهذا جهود الوساطة أو المساعي الحميدة بين الأطراف المتحاربة إحدى المنظمات الدولية الاقليمية مثل جامعة الدول العربية أو منظمة الوحدة الإفريقية في المحيط الذي يضم اختصاصها. وغالباً ما تقوم بتعيين مندوبين عنها أو نجان للسعي ما بين تلك الأطراف لهذا الغرض.

### حدود الضمان الدولي:-

بيننا من قبل أن الضمان الدولي لمعاهدة السلام يستهدف أساساً العمل علي تنفيذها أو بعض نصوصها بعد إبرامها، وكذا إستمرار نفاذها بعد ذلك، ومواجهه أي خروج علي أحكامها. علي أن هذا الضمان بإعتباره إتفاقاً دولياً إنما يتعين أن يخضع للقواعد العامة في القانون الدولي من جميع جوانبه، كغيره من الإتفاقات الدولية. ولكن أهم الجوانب التي ترتبط بمسأله نفاذ معاهدة السلام. تلك التي تتصل بما يخص العلاقة بين أطرافه، وما يتعلق بالوسيلة التي يشتمل عليها هذا الإتفاق من أجل تحقيق الهدف الذي يرجي من إبرامه، لذلك فهناك قواعد تتعلق بأطراف الضمان.

### فيما يتعلق بأطراف الضمان:-

الأصل العام أن قرارات أطراف الضمان في المقدمات لمعاهدة السلام تتمتع بقوة

الإلزام بالنسبة لطرفيه، أيما كان موضوعه أو الشكل الذي يعقد فيه، تطبيقاً لبدأ العقد شريعه المتعاقدين. ويعني آخر فإن كل ما يقضي به هذا الضمان يلزم أطرافه سواء كان مقدماً في شكل ضمانات متبادله أو مقدماً من الدول الغير، مندمجاً في معاهدة السلام أو مستقلاً عنها. طالما انه ملتزماً للحياة ومراعياً لقواعد العدالة.

وترتيباً علي هذا، إذا رأي طرف أو أكثر أو جميع أطراف معاهدة السلام حسب من قدم له الضمان أن الأمر يستدعي مطالبة الشخص الدولي الضامن، بتقديم المعونة أو المساعدة اللازمة، فإن علي الأخير أن يقدم ما يستطيعه منها، وفاء للتعهد الذي يلتزم به بمقتضى هذا الضمان<sup>(١)</sup>.

ويتفرع علي هذه النتيجة أمران هاهنا: أحدهما يتعلق بأساس ممارسه الضامن بما ينطوي عليه ذلك الضمان، وثانيهما يمدى إستجابة هذا الضامن وفاء بالإلتزامات المفروضة علي عاتقه. فمن ناحية يرتكز أساس قيام الضامن بممارسة ما ينطوي عليه الضمان من إلتزامات علي عاتقه بالوسيلة أو السبل المحددة فيه علي «مطالبة» من قدم له الضمان من أطراف المعاهدة بالوفاء بها. إذ أن مجرد نشوء إلتزامات من هذا القبيل بمقتضى الضمان لا يكفي لقيام الضامن بالوفاء بها، وإنما يتعين أن يتدخل دون أن يطلب منه ذلك أولاً. ويغير هذه المطالبه ليس للضامن أي حق في ممارسه ما ينطوي عليه هذا الضمان تلقائياً<sup>(٢)</sup>. علي انه يجب أن يمارس هذا الضمان لكي يكون ملزماً وصحيحاً في إطار القواعد القانونية الدولية المستقرة في هذا الشأن، وهو ما سنعالجه من خلال الفرع التالي.

Woolsey, op. cit. p. 168.

(١)

وأيضاً د/ ابراهيم العناني - معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية في ضوء قواعد القانون الدولي - دار الفكر العربي - القاهرة - ١٩٨٠ ص ٢١٦.

De louter, Tome I, p. 504.

(٢) ينظر:

## الفرع الثاني

### ممارسته الضمان في إطار قواعد القانون الدولي

تستلزم إستجابة الشخص الدولي الضامن لمطالب من قدم له الضمان، بأن يقوم الأول بالطبع بإتخاذ إجراء أو تصرف ما لكفاله تحقيق الغرض من هذا الضمان. وعادة يتضمن إتفاق الضمان أياً كان مشكله الاجراءات أو السبل والتي يجب أن تخضع للقواعد العامة في القانون الدولي، بحيث لا يجوز أن تنطوي علي ما يخالف هذه القواعد، حيث يجب أن تتم ممارسه الضمان الدولي في إطارها<sup>(١)</sup>. ومن أهم القواعد التي تحكم هذه المسألة، هي خطر إستخدام القوة في العلاقات الدولية، والتسوية السلمية للمنازعات الدولية. فمن ناحيه يشكل إستخدام القوة أياً كان نوعه من جانب الضامن من أجل فرض تنفيذ معاهدة السلام، إنتهاكاً لقواعد القانون الدولي إذ أن هذه المعاهدة وقد أبرمت وأدت لإنهاء الحرب قانوناً وإعادة السلام يجب ألا يفرض تنفيذها وإستمرار سريانها إلا بوسائل تتفق مع قواعد القانون الدولي.

وترتيباً علي ذلك فإن إتخاذ التدابير العسكرية لتحقيق الهدف من الضمان يعتبر غير جائز في قواعد القانون الدولي، كما أن إحتواء إتفاق الضمان علي نصوص تقرر إتخاذ مثل هذه الاجراءات يمثل خروجاً علي تلك القواعد الدولية.

ومن ناحيه أخرى فإن عدم تنفيذ معاهدة السلام أو الخروج علي أحكامها يعتبر «نزاعاً دولياً» يجب أن تجري تسويته بالطرق السلمية التي حددها القانون الدولي، والتي نادراً ما تخلو معاهدة سلام وخصاصه الحديثة منها من نص يلزم أطرافها بإتباعها لتسوية المنازعات بينهم. فإذا كان أطراف المعاهدة يلتزمون وفقاً لنصوصها، بإتباع الوسائل السلمية لتسوية النزاعات بينهما فإنه يتعين علي الضامن من باب أولي أيا كان

(١) ينظر أ.د. علي صادق أبو هيف - المرجع ص ٥٢٨ حيث قرر سيادته بصفه عامه أنه «لا يجوز للدوله الضامنه أن تلجأ لغير الوسائل التي يبيح إستخدامها القانون الدولي العام».

شكل الضمان ألا يلجأ إلا إلى هذه الوسائل عندما يطلب منه التدخل للوفاء بتعهداته بضمان تنفيذ المعاهدة إذا ما ثار نزاع حول هذا التنفيذ، أو إدعي بحدوث إنتهاكات لأحكامها بعد نفاذها.

ويعزز ذلك أن الضامن في معظم الأحيان خاصة إذا كان من الدول الغير - غالباً ما يكون قد لعب دوراً ما إن لم يكن دوراً رئيسياً في إبرام معاهدة السلام ببذل المساعي الحميدة أو القيام بالوساطة أثناء المفاوضات بين الأطراف، وبالتالي فإنه يجب إتباع الضامن للمسلك السلمي في هذا الصدد، ويعتبر إمتداداً وإستمراراً للدور الذي لعبه من قبل، فضلاً عن أن ذلك يتفق مع قواعد القانون الدولي. وهكذا فإن ممارسة الضامن لما ينطوي عليه الضمان ليست مطلقة بدون أية قيود، وإنما يتعين علي هذا الضامن لتحقيق الغرض من ذلك الضمان أن يتبع الإجراءات والوسائل التي تتفق وقواعد القانون الدولي المعاصر<sup>(١)</sup> في هذا الشأن.

ونحن نري وعلي ضوء ما تقدم من قواعد القانون الدولي وبإزالة أحكامها علي إتفاقيات أوسلو أنها لم تخرج عن كونها مقدمات سلام ذات طابع سياسي أكثر منها قانوني، وأنها ليست إتفاقيات أو معاهدات سلام بالمفهوم الفني لها طبقاً لقواعد القانون الدولي في هذا الخصوص وعلي النحو الذي عرضنا له سلفاً بالتفصيل، بل هي مجرد مقدمات للسلام تمهد وتضع أسس التسوية النهائية وإطاراتها للمشكلة الفلسطينية من خلال معاهدة سلام نهائية تهرم فيما بعد، ولكن يبدو أن ذلك علي الأوراق فقط، حيث أن مثل تلك المعاهدة لن توقع مستقبلاً لأن من شروط توقيعها تنفيذ الاتفاقات الواردة بمقدمات السلام تنفيذاً كاملاً من خلال إحترام الأطراف لكل ما إتفقوا ووقعوا عليه من إلتزامات فضلاً عن وجوب حياد الطرف الثالث الضامن لتنفيذ نصوص مقدمات السلام المرقع عليها من الأطراف رغم ما فيها من ثغرات قانونية وميل في موازينها لصالح

(١) الدكتور / محسن علي جاد - مرجع سبق ذكره - ص ٨٤٨، ٨٤٩.

إسرائيل المحتل والمعتديه.

ويؤكد الواقع لإتفاقيات أوسلو كمقدمات للسلام ذلك تماماً بما تمارسه إسرائيل من إنتهاك لتلك الإتفاقات وعدم الإلتزام بما وقعت عليه فيها سواء من حيث تطبيق نصوصها القانونيه أو مراحلها الزمنية، كذلك بما تمارسه من إنتهاكات لقواعد القانون الدولي سواء فيما يتعلق بالموضوعات التي نصت عليها الإتفاقية في المرحلة الانتقالية و فيما يتعلق بالموضوعات الخمس المؤجله للمرحلة النهائيه المتعلقة بمشاكل القدس والألاجين والمستوطنات والمياه والحدود.

أما بالنسبه للطرف الثالث الضامن وهو الولايات المتحده الأمريكيه (راعيه عملية السلم) فالأمر يخرج تماماً عن طبيعة إلتزام الطرف الضامن حسبما حددته قواعد القانون الدولي وهو ما تجلّي أخيراً بوضوح وسفور بما مارسته الولايات المتحده في مفاوضات كامب ديفيد الثانيه بالولايات المتحده في يوليو سنة ٢٠٠٠ من قلب للحقائق وضغوط صريحه علي الطرف الفلسطيني لصالح الطرف الإسرائيلي المحتل، خصوصاً فيما يتعلق بمشكلة القدس والألاجين. وإنتهاء تلك المفاوضات بالطبع إلي الفشل الذريع لأنها قامت علي غير أسس الحق والعدل والتواعد والأعراف القانونيه الدولية التي تنظم تلك الموضوعات وتحكمها. وهذا يدعونا إلي النظر لبحث مدي قانونية مقدمات سلام أوسلو في ضوء قواعد القانون الدولي، فيما يتعلق بالحكم الذاتي، وحق تقرير المصير، وفي شأن اعلان الدوله الفلسطينيه، وهو ما ستعالجه من خلال المبحث التالي.



## المبحث الثاني

مدي إنطباق قواعد القانون الدولي علي مقدمات السلام

بإتفاقيات أوسلو في ظل القواعد القانونية للحكم الذاتي

وحق تقرير المصير وإعلان الدولة الفلسطينية

تضمنت إتفاقيات أوسلو عدة مبادئ تحكم المفاوضات التي ستجري لتحديد مستقبل الضفة الغربية وغزه وهي:

(١) إن السلام الدائم لا يتحقق إلا بحل المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها، بما فيها الجوانب السياسية.

(٢) إن للفلسطينيين الحق في تحديد مستقبلهم، وفي أن يكون لهم كيانهم.

(٣) أن لمثلي الفلسطينيين أن يشتركوا في المحادثات الخاصة بالضفة الغربية وغزه علي قدم المساواه، وذلك علي أساس مراعاة ما يلي<sup>(١)</sup>:-

(أ) توفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة وقطاع غزه ويتم فور قيامه بالغاء الحكومة العسكرية وإدارتها المدنية.

(ب) أن يجري تشكيل الوفد الذي يشارك في المفاوضات المتعلقة بإقامه سلطه الحكم الذاتي من مثلي الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزه وفلسطين آخرين.

(ج) أن تجري المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلين عن الفلسطينيين، من أجل تحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزه وعلاقتها بجيرانها وإبرام معاهده سلام بين إسرائيل والأردن بحلول نهايه الفترة الإنتقاليه. ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعه للشعب الفلسطيني ومتطلباتهم العادله، علي أن يعرض

(١) ينظر تقرير اللجنة التي شكلها مجلس الشعب المصري - مطبئه الجلسه الرابعه - الاجتماع غير العادي (٩ أكتوبر ١٩٧٨) ص ٨.

الإتفاق للتصويت من جانب الممثلين المنتمين لسكان الضفة الغربية وغزه.

(د) أن يتضمن الإتفاق إتاحة الفرصه لعوده الأفراد الذين نزحوا من الضفة الغربية وغزه في عام ١٩٦٧.

(هـ) أن تعمل مصر وإسرائيل والأطراف المهتمة علي وضع إجراءات تتفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين.

لذلك فسوف نعالج موضوع تطبيق القواعد الدولية لمقدمات السلام علي إتفاقيات أوصلو في هذا المبحث من خلال مطلبين، نعالج في المطلب الأول موضوع الحكم الذاتي وحق تقرير المصير، وبالمطلب الثاني نبحث موضوع إعلان الدولة الفلسطينية، وذلك علي النحو التالي.

## المطلب الأول

### مقدمات السلام بأوسلو وإنعكاساتها علي الحكم

#### الذاتي وحق تقرير المصير بالأراضي الفلسطينية

أخذت الإتفاقيه بأسلوب الحكم الذاتي شبه الكامل نصاً Full Automomy، ولكن الواقع لم يشهد إلا حكم ذاتي محدود جداً وناقص بالنسبه للفلسطينيين في محيط الضفة الغربية وقطاع غزه، وهي اللتان تشكلان باقي أراضي فلسطين العربيه وكانتا تتبعان الأردن ومصر إلي أن احتلتها إسرائيل في حرب يونيو سنة ١٩٦٧. وقد تحددت مرحلتان لتحقيق هذه التسويه: الأولى مؤقتة ويطبق فيها هذا الحكم الذاتي لمدة خمس سنوات، أما الثانية فهي دائمة ويطبق فيها الوضع النهائي الذي سيتم تحديده في نهاية المرحلة الأولى عن طريق المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن ومثلي الفلسطينيين<sup>(١)</sup>. وسوف نعالج ذلك من الفرع التالي من الدراسة.

---

(١) ينظر أ. د / ابراهيم العناني - معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية في ضوء قواعد القانون الدولي ص ٣٩.

Iréne Errera - Hoechstetter, op. cit p.p 32 - 33.

وأيضاً

## الفرع الأول

### أوسلو والحكم الذاتي بالضفة الغربية وقطاع غزة

وضعت إتفاقيه أوسلو تحت عنوان «الضفة الغربية وغزه» تصوراً عاماً لحل المشكلة الفلسطينية يركز علي أن تعطي للفلسطينيين الفرصه لتقرير الصيغة التي يرغبون فيها لحكم أنفسهم، من خلال إقامة حكم ذاتي كامل وحكومته ذاتيه تستمر لفترة إنتقاليه لا تزيد عن خمس سنوات، ويتم إنشاء سلطه الحكم الذاتي بالإنتخاب الحر خلال فتره ترتيبات إنتقاليه لا تتجاوز خمس سنوات لتحل محل الحكومه العسكريه الإسرائيلييه وإدارتها المدنيه. وستشارك هذه السلطه مع مصر والأردن وإسرائيل في المفاوضات التي تجري فيما بعد من أجل تحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزه وعلاقتها بجيرانها، إذ يقرر الاتفاق كما جاء بالماده الأولي «إقامة سلطه حكم ذاتي فلسطيني كمجلس منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة فترة انتقاليه لا تزيد عن خمس سنوات تؤدي إلي تسريه نهائيه تقوم علي قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨.

ومن المفهوم أن الترتيبات الانتقاليه هي جزء لا يتجزأ من مجمل المسيره السليمه وأن المفاوضات حول الوضع النهائي لابد وأن تؤدي إلي تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨. وفي هذا الإطار لا يجوز أن يفهم هذا الإتفاق من خلال المرحله الأولي التي ينشأ فيها مجلس فلسطيني للحكم الذاتي الفلسطيني. ولكن يجب أن ينظر اليه من خلال متطلبات المرحله النهائيه المرجوه منه، ألا وهي مرحله الإستقلال التام للدولة الفلسطينية في ضوء قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨<sup>(١)</sup>.

ويشتمل الإتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني بخلاف مقدمه علي سبعة عشر بنداً رئيسياً تتضمن مراحل وأسس تسويه النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني وتتعلق هذه البنود بالهدف من المفاوضات بين الجانبين، وإطار الفتره الإنتقاليه والإنتخابات ومباشرة

(١) يراجع نص الماده الأولي من إتفاقيه أوسلو (١) - الموقع عليها في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣.

إختصاص المجلس الفلسطيني الذي سيوكل إليه إدارة المناطق الفلسطينية التي سوف تتمتع بالحكم الذاتي في المرحلة الإنتقالية، ثم الفترة الإنتقالية ذاتها التي حددها الإتفاق بخمس سنوات تبدأ بعد الإنسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا والمفاوضات حول التسوية النهائية.

وأخيراً يتضمن الإتفاق بعض المسائل المتنوعة فيحدد موعد بدء سريان أحكامه بعد شهر واحد من تاريخ توقيعه، ويؤكد علي أن جميع البروتوكولات الملحقه عليه والمذكوره التفسيرية المتفق عليها والخاصه ستعتبر جزءاً مكملاً لإعلان المبادئ. وقد أبرم الطرفان إضافه إلي الإتفاق الرئيسي أربعة ملاحق هامه تعتبر وفقاً للماده (٢/١٧) من الإتفاق الرئيس جزءاً لا يتجزء منه وهذه الملاحق الأربع: بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها، وبروتوكول حول إنسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وبروتوكول حول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في البرامج الإقتصادية والتنمويه، وأخيراً بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني حول برامج التنمية الاقليمية.

وخلال الفترة الإنتقالية سيتم إنسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية وغزه، علي أن يتم توزيع القوات التي ستبقى منها في مواقع أمن معينه<sup>(١)</sup>.

والواقع أنه يوجد غموض بالنصوص بهذا الصدد لا يمكن تفسيره إلا علي أساس أن الترتيبات الإنتقالية حددها الأقصى خمس سنوات، ولكن لابد أن تجري إنتخابات قيام الحكم الذاتي خلال السنوات الثلاث الأولى منها، ولما كانت سلطه الحكم الذاتي يجب أن تمارس عملها خلال شهرين من إنتخابها وتبدأ بعد ذلك الفترة الإنتقالية، فإن تحديد أجل

---

(١) في تفصيلات الحكم الذاتي للضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة ينظر أ. د. جعفر عبد السلام معاهده السلام المصرية- الاسرائيلية - دراسة تأصيليه وتحليليه علي ضوء أحكام القانون الدولي - دار نهضة مصر للطبع والنشر - ١٩٨٠ ص. ١٩٠-٢١٣ - ويراجع نصوص الاتفاقية الأولى في هذا الخصوص.

## -٦.-

الترتيبات الانتقالية بحد أقصى خمس سنوات يكون غير قانوني وغير ذي فائدة، لأنه من المفروض أن يتم قبل ذلك بكثير، وفي أثناء الترتيبات الإنتقالية، يتم الإتفاق علي سلطه الحكم الذاتي، وتبدأ مرحله إنتقالية لمدة خمس سنوات كامله يتم خلالها تطبيق الحكم الذاتي. ومن المسائل الأخرى محل المناقشة مسأله الإنتخاب، وقد نص الإطار علي قيام السلطة عن طريق الانتخاب الحر ولتحقيق ذلك يجب أن تكون هناك ضمانات دوليه، كأن تشرف الأمم المتحدة علي إجراء هذه الإنتخابات، الأمر الذي لم يحدد حتي الآن. وتتذرع إسرائيل في هذه المرحلة باعتبارات الأمن وتبالغ بشده في أي تنازلات بهذه الحجة. إذن ستضمن الإنتفاقيه مختلف الأمور التي ستحدد شكل الحكم وطبيعته في مرحله الحكم الذاتي.

والواقع أن مصطلح الحكم الذاتي قد ورد في ميثاق الأمم المتحدة في موضعين، الموضع الأول هو المادة ٧٣ التي تضمنت تصريحاً يتعلق بالأقاليم غير المتمتعه بالحكم الذاتي وهو الإصطلاح الذي أطلقه الميثاق علي المناطق المستعمره. وقد جعل الميثاق علي عاتق الدول التي تظلم بتبعيات إداره أقاليم لم تتل شعوبها قسطاً كاملاً من الحكم الذاتي مجموعه من الإلزامات في مقدمتها «إنهاء الحكم الذاتي، وتقدير الأمانى السياسية لهذه الشعوب والعمل علي معاونتها علي إفاء نظمها السياسية الحرة فوراً مطرداً، وفقاً للظروف الخاصه لكل إقليم وشعوبه ومراحل تقدمها».

والموضع الثاني في المادة ٧٦ وهي التي تحدد أهداف نظام الوصاية وأهمها: «العمل علي ترقية أهالي الأقاليم المشمولة بالوصاية في أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم، وإطراد تقدمها نحو الحكم الذاتي أو الإستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه، ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التي تعرب عنها بملء حريتها، طبقاً لما قد ينص عليه في شروط كل إتفاق من إتفاقات الوصاية».

وإذا كانت الدوله المسئولة عن الإنتداب علي فلسطين أي إنجلترا لم تضعها تحت نظام الوصاية فإن ذلك يعد مخالفاً لهذا الحكم ويجب تطبيق نص الميثاق الذي يعتبر كل

فلسطين من الأقاليم الخاضعة للوصاية، ومن باب أولى الأجزاء الباقية منها، وهنا فإن الدولة التي تضطلع قانوناً أو فعلاً بالتبعات الإدارية حولها لابد أن تصل بها الي تحقيق الهدف المنصوص عليه في الميثاق بالنسبة لها، ووفقاً لرغبات السكان وهو هنا الإستقلال، وهكذا فعندما توافق إسرائيل علي تحديد صلاحيات الحكم الذاتي في غزة والضفة عن طريق إتفاقيه<sup>(١)</sup>، فهي تقر بالصفة الدولية لهما، وتجعل بالضرورة من النظام الذي سيوضع لها نظاماً دولياً، هو ذلك النظام الذي قرره ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة للأقاليم الموضوعية تحت الوصاية أو تلك الغير متمتعة بالحكم الذاتي، لذا تخطئ إسرائيل وتقع في تناقض شديد إذا ما حاولت اليوم أن تجعل صلاحيات الحكم الذاتي مجرد صلاحيات إدارية. بحكم ذاتي ناقص من حيث الشكل ومحدود من حيث الموضوع، ونلاحظ أن إتفاقيه كامب ديفيد عندما وضعت الخطوط العريضة لصلاحيات الحكم الذاتي إنما كانت تنطلق من التصور الذي يحقق للفلسطينيين حكم ذاتي كامل حسبما تقرره قواعد القانون الدولي، تصلح بعده فلسطين لقيام وإعلان دولتها المستقلة من خلال تحقق الركن الثالث من أركان الدولة وهو وجود سلطة سياسية تحكم شعب فلسطين علي إقليم أرض مستقلة طبقاً لاحكام قانون الاحتلال الحربي، والتي تقضي بعدم سلب السيادة وإعطاء الإقليم المحتل الصلاحيات السياسية اللازمه لممارسة سلطات الحكم علي أرضه تمهيداً لاستقلاله التام<sup>(٢)</sup>.

ونشير في هذا الخصوص إلي ضرورة أن تكون هذه الصلاحيات السياسية، متصلة بالحكم لا بالإرادة فحسب. فمن المقرر فقهاً أن الحكم الذاتي لابد وأن يضع دستوراً

---

(١) ورد في اطار كامب ديفيد لعام ١٩٧٨ العبارة الآتية: «أن تتفق مصر وإسرائيل والأردن علي وسائل اقامه سلطه الحكم الذاتي المنتجة... وتتفاوض الأطراف بشأن إتفاقيه تحدد مسئوليات الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزه.

(٢) ينظر: S.E.M. Sadek, the Balance point Between local Autonomy and national control, 1971, p. 302.

للإقليم وسلطة تشريعية وسلطة قضائية وسلطة تنفيذية ذات صلاحيات كاملة، علي تفصيلات واسعة يجب أن تقرها الأطراف المعنية. وإذا كان وضع معيار عام بهذا الصدد من المسائل الصعبة إلا أنه لابد من مراعاة الطابع الدولي للإقليم الخاضع للحكم الذاتي. ومن ثم يجب أن تكون هناك صلاحيات تشريعية وتنفيذية وقضائية واضحة لسلطة الحكم الذاتي، وإن كان إعطاء هذا الدور رسمياً لإسرائيل يجب أن يكون في نطاق قواعد قانون الإحتلال الحربي حتي لا تنتقل السيادة اليها وحتى يقتصر دورها علي المهام الإدارية التي يضعها علي عاتقها قانون الإحتلال الحربي<sup>(١)</sup> في ضوء قواعد القانون الدولي إلي أن يتم توقيع إتفاق سلام نهائي بعد إعلان قيام واستقلال الدولة الفلسطينية إستقلالاً كاملاً.

ولا ننكر ونحن بصدد بحث موضوع الحكم الذاتي الفلسطيني بأنه كان ثمة من ثمرات أو سلو ولو كان حكماً ذاتياً ناقصاً، إلا أنه يعد إنجازاً على الطريق أو خطوة من ألف خطوة يجب أن تليها خطوات أخرى، حيث أصبح للشعب الفلسطيني منبراً وحكماً يمارسون من خلاله بعض شئونهم الذاتية، وما زال جهادهم مستمراً لتدعيم ذلك الإنجاز وتقوية لسلطتهم الوطنية من أجل الوصول في النهاية إلى دولتهم المستقلة من خلال حقهم المشروع في تقرير مصيرهم.

أما فيما يورقف أو سلو من حق تقرير المصير، فهو ما ستعرض له بالبحث القانوني من خلال الفرع التالي من دراستنا.

(١) يراجع تفاصيل عن ذلك في S.E.M. Sadek, the Balance point Between Local Autonomy and national control 1971, p. 302.



## الفرع الثاني

### أوسلو وحق تقرير المصير

تأكد حق الشعوب في تقرير المصير بالنص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والعهد الدولي لحقوق الإنسان والعديد من قرارات الجمعية العامة واحداً من المبادئ الأساسية التي يتأسس عليها المجتمع الدولي ولا يستطيع أحد التشكيك في قيمتها القانونية الملزمة، حتى أصبح اليوم أحد قواعد القانون الدولي الملزمة.

ويثبت هذا الحق لكل شعب إحتلت أرضه أو لكل شعب مازال يعاني من قهر وظلم نظام حكم مستبد، بشرط أن تسمح له الظروف الجغرافية بممارسة حقه في تقرير المصير. ويتحقق ذلك عندما يشكل هذا الشعب النسبة الغالبة بالنسبة لسكان أحد أقاليم الدولة. ويخول حق تقرير المصير الشعب الذي يتمتع به الحق في أن يقرر بحريه عامه ويدون تدخل أجنبي وضعه الدولي ويشكل الحكم الذي يناسبه. ويكشف ذلك عن الوجهين الخارجي والداخلي لهذا الحق. ويمارس هذا الحق من خلال وسائل معينه. وبعضها ذو طابع سلمي (الاستفتاء - التقرير من خلال لجنة أو جمعية تأسيسية)، والبعض الآخر غير سلمي (الكفاح المسلح).

وبالرغم من الدعاوي الإسرائيلية الهادفة إلى إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، فقد إنتهينا إلى إثبات هذا الحق للفلسطينيين باعتبارهم شعباً قائماً بذاته، إحتلت أرضه نتيجة للعدوان الإسرائيلي على العرب عام ١٩٤٨، ١٩٦٧. وقد تأكد هذا الحق للشعب الفلسطيني من خلال الكثير من قرارات الجمعية العامة. ويخول هذا المبدأ الشعب الفلسطيني الحق في إختيار شكل نظام الحكم الذي يلائمه وتحديد وضعه الدولي بعيداً عن أي تدخل أجنبي سواء للتحرر وتكوين دولة مستقلة، أو للإندماج مع دولة أخرى في أي شكل من أشكال الاتحاد.

وفي إعتقادنا أن هذا الحق يثبت للشعب الفلسطيني علي الأراضي الفلسطينية التي تم إحتلالها عام ١٩٦٧ (الضفة) الغربية لنهر الأردن - قطاع غزة). وبالرغم من إمكان ممارسه هذا الحق من خلال إستفتاء الشعب الفلسطيني أو إصدار قرار من هيئته تمثيلية ك لجنة أو جمعية تأسيسية فإننا نشك في إمكان تحقق ذلك علي أرض الواقع، ومن ثم لا يكون أمام الشعب الفلسطيني سوي مواصلة الكفاح المسلح حتي تسلم له إسرائيل بحق تقرير المصير. غير أن ما طرأ علي النظام العالمي من تغبيرات أدت إلي إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادته وريادته بعدما كان يشاركها في ذلك الاتحاد السوفيتي مما ألقى بأعباء جديدة علي عاتق البلدان العربية وشعوبها، لذلك يجب مضاعفه الدعم والمسانده لشعب فلسطين حتي يملك زمام هذا الحق في تقرير مصيره وقيام دولته علي أرض الواقع (١).

جاءت إتفاقيات أوسلو بالرغم من ثبوت هذا الحق في تقرير المصير للشعب الفلسطيني خلوا من أي ذكر لمصطلح «حق تقرير المصير» للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزه، علي الرغم من إعتراف الإتفاقية بوجود هذا الشعب الفلسطيني وأحقته في الحكم الذاتي الكامل خلال مرحله إنتقاليه لمدة خمس أعوام. وبدلاً من ذلك إستخدم تعبير «تحدد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزه وعلاقتها مع جيرانها». وبذلك فإن الوضع النهائي لهذه المناطق لم يتحدد في هذه الإتفاقية.

وطالما أن الوضع النهائي لهذه المناطق سيتم تحديده عن طريق المفاوضات فيما بعد، فإن معني ذلك أن الإتفاقية لم تتضمن بذاتها حلاً جذرياً ونهائياً وواضحاً لجميع مسائل التي تشكل أصل النزاع الذي ترتب عليه الحروب المتتالية في منطقة الشرق وسط، بل قررت حلاً مؤقتاً وأحالت الوضع للحل النهائي إلي المفاوضات التالية لتفتح

(١) ينظر أ.د./ محمد طلعت الغنيمي -الحقوق المشروعه لشعب فلسطين- مجله السياسه الدوليـه العدد (٢٥) -أكتوبر سنة ١٩٧١ ص ١٩٤٤.

الباب بذلك لإسرائيل علي مصراعيه لتفعل ما تشاء بالقضية الفلسطينية من إعتداءات علي حقوق الشعب الفلسطيني وإنتهاكات لقواعد القانون الدولي من خلال فرض سياسة الأمر الواقع بالقوة والتنصل مما تم التوقيع عليه من إتفاقات. وبالاعتداء علي المقدسات الإسلامية، علي نحو المذابح التي جرت بالأقصى والقدس بالإنتفاضة التي جرت خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٠. وما حدث وتجري من أحداث دامية تكشف عن مدي هشاشة أي إتفاق سلام مع إسرائيل، بسبب ما تنطوي عليه العقليته الإسرائيلية من حقد وكراهيه وعداء للسلام والانسان.

ونود أن نوضح أنه طالما أن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره أصبح من المسائل المتفق عليها في المجتمع الدولي، والتي أيدتها قرارات عديدة من منظمة الأمم المتحدة، فإنه كان من الأفضل أن تتضمن أول وثيقة إتفاقية ونقصد إتفاقية كامب ديفيد في عام ١٩٧٨ الأولي نصاً صريحاً يخول الشعب الفلسطيني حقه المشروع في هذا الصدد، مع تحديد الوسائل التي تتيح ممارسته له بحرية، بدلاً من وضع حل مؤقت يجعل لإسرائيل الدور الأول في تحديد الحل النهائي وبالتالي التحكم في مصير الشعب الفلسطيني وحرمانه من هذا الحق القانوني وحل المشكلة من جذورها، وهو الأمر الذي يهدد أساساً بعرقلة التوصل إلي هذا الحل<sup>(١)</sup>.

غير أنه بما لاشك فيه أنه يتعين علي أي حال أن يهيئ الحل الذي تتوصل إليه هذه المفاوضات السبيل أمام الشعب الفلسطيني لممارسة حقه المشروع في تقرير مصيره بحرية تامه وإعلان دولته الفلسطينية المستقلة علي أرضه. ويجب أن يتضمن الحل الذي يتم وضعه إتاحة إجراء إستفتاء للشعب الفلسطيني تشرف عليه منظمة الأمم المتحدة لبيان رغبات السكان والشكل الذي يختارونه، سواء بالإتحاد مع أي دولة أخرى أو الإندماج

(١) أ. د. / ابراهيم العناني المرجع السابق ذكره ص ٣٩.

-٦٦-

الكامل معها أو حتي بإقامة دولته المستقلة ذات السيادة أو أي شكل من الأشكال التي يحددها، تبعاً لما تقضي به ممارسه حق تقرير المصير بصفه عامه.

وفيما يتعلق بموضوع إعلان الدولة الفلسطينية في ظل القواعد والأحكام الدولية، فسوف نتعرض له بالبحث القانوني من خلال المطلب التالي.

## المطلب الثاني

### إعلان قيام الدولة الفلسطينية في ضوء الأحكام القانونية الدولية

تعتبر السيادة هي المصطلح الدولي الذي يدل علي الأهلية القانونية للدولة ومن ثم فإن السيادة ليست حقاً وإنما هي صفة تتميز بها الدولة عن غيرها من أشخاص القانون الدولي.

ولعل هذا هو الذي دفع الفقهاء إلي تسمية الحقوق الجهورية التي تتمتع بها الدولة بحقوق السيادة من حيث أنها حقوق تكسبها الدولة بمآلها من سيادته، لذلك يجب عدم الخلط بين السيادة من حيث هي صفة في الدولة وبين حقوق السيادة من حيث هي المصالح التي تتمتع الدولة بحمايتها بمآلها من السيادة.

وعلي ذلك إذا نظرنا إلي السيادة نظرة قانونية مجردة من كل طابع سياسي فإننا نجد أنها تعادل الأهلية التي تتميز بها الدولة كشخص من أشخاص القانون الدولي الأصيل بخلاف أشخاص القانون الدولي الأخرى حسب المفهوم الغالب بالنسبة لأهليه أشخاص القانون الدولي. وعندئذ يصبح تعبير «الاستقلال» بمفهومه القانوني معياراً لبلوغ الرشد في القانون الداخلي، فالدولة كاملة الاستقلال هي الدولة الرشيدة التي تتمتع بالأهلية أي السيادة القانونية الكاملة<sup>(١)</sup>.

ولما كانت السيادة وصفاً في الدولة (أو الشخص المعنوي) يعبر عما لها من أهلية فإنه يجوز علي السيادة ما يجوز علي الأهلية. فقد تتدرج السيادة من النقص الي الكمال، وقد يصيبها عارض من العوارض، وقد يقوم مانع يمنع من مباشرتها. ولكنها لا تتجزأ بمعنى أنه لا توجد دولتان تقتسمان أهلية واحدة، ذلك لأن أهلية الأداء القانونية الدولية لا يمكن ان تنعدم لدي الشخص القانوني الدولي علي خلاف الحكم في القانون

---

Rousseau, ch - L'indépendance de L'etat dans L'ordre international. (١)

مجموعة محاضرات لاهاي، ج٣، ٢/١٩٤٨.

الخاص. لأن شخص القانون الدولي يتمتع كذلك بإرادته شارعته وليس مقبولاً أن يكون صاحب الإرادة الشارعته عديم الأهلية. كما أن من يتمتع بذاتية دولية لا يمكن أن يتمتع بهذه الذاتية. أو بمعنى آخر لا يكون هناك معنى لإضفاء تلك الذاتية عليه إلا إذا تمتع بقدر من الأهلية. لذا فحالة إنعدام الأهلية غير متصوره في القانون الدولي إلا بالنسبة للوحدات التي حرمت من الشخصيه والذاتيه معا<sup>(١١)</sup>.

وتمثل الدوله ناقصه الأهليه أي ناقصه السيادة بالدولة المحمية أو الدول التي تدخل في اتحاد حلفي، حيث تحرمها الحماية في المثل الأول والاتحاد في المثل الثاني من التمتع ببعض حقوق السيادة مثل الحق في إداره شئونها الخارجيه. ومن الأمثله الحديثه لتلك النماذج مجموعه الجزر الترويحيه المسماه سفالبارد.

ويتطابق ذلك علي دولة فلسطين نجد أنها دولة كاملة المقومات والأركان، ولا يقدر في ذلك أنها ناقصة السيادة بسبب الاحتلال الإسرائيلي، لأن ذلك لا ينفي عنها وصف الدوله، خاصه وأنها كانت دولة كاملة السيادة تابعه للدولة العثمانيه، ثم نقصت سيادتها بالاحتلال الإنجليزي لها كغيرها من دول المنطقة العربية والذي لم ينف عنها ذلك الاحتلال وصفها كنزوله، حيث لم يتخلف يوماً عنها ركنا من أركانها القانونيه وبالتالي ظلت متمتعته بالشخصيه القانونيه طوال تلك الفترات حتي بعد الاحتلال الإسرائيلي لها عام ١٩٤٨. حتي وان نقصت أهليتها أو سيادتها بسبب ذلك الاحتلال كغيرها من الدول التي تخضع لمثل هذا الاحتلال.

ذلك لأن السيادة بالنسبه لفلسطين حسبما عرضنا لها سلفاً وإنتهى اليه رأي الفقه هي صفه في الدوله لا تتفكك عنها بالاحتلال، تمييزاً لها عن حقوق السيادة بمفهوم المصالح التي تتمتع بها الدوله. والأخير هو التي يصيبها النقصان بالاحتلال نظراً لأنها مرتبطة

(١١) أ. د. / محمد طلعت الغنيمي - الوسيط في قانون السلام - القانون الدولي العام زمن السلم - منشأ المعارف بالاسكندريه سنة ٣٢٣.

بكمال الأهلية والإستقلال أو نقصانها وتلك التي تعرف بمظاهر السيادة، وهذا هو الرأي الذي نؤيده ويأخذ به الفقه الدولي<sup>(١)</sup>.

يحدد القانون الدولي أربعه عوامل لكي تتوافر لإعلان الدوله كل الجوانب القانونية اللازمة لإعلانها والإعتراف بها علي المستوي الدولي.

**أولهما:** وجود رقبه جغرافيه محدده غير متنازع عليها مع دوله أخرى وهو ما يعرف في القانون بعامل الأرض.

**ثانيهما:** وجود دائم ومستقر للبشر علي الأرض أو ما يعرف بعامل الشعب.

**ثالثهما:** سلطة سياسية تفرض من خلال وجودها سيطرة الشعب علي الأرض. ويضيف بعض فقهاء القانون وليس كلهم عاملاً آخر.

**رابعهما :** هو عامل إحترام الدولة لالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي وتنفيذ تعهداتها الدولية<sup>(٢)</sup>.

وإذا ما تفحصنا هذه العوامل الأربعة فسنجد أن الدولة الفلسطينية لا تقل من حيث المشروعية الدولية عن دولة إسرائيل ذاتها وأنها موجودة فعلاً وواقعاً كيف؟.

فإذا أخذنا عامل الأرض وما يمكن تسميته بالحدود الدولية فسنجد أن الدوله العبرية لم تحدد حتي هذه اللحظة حدودها الدولية وترفض كل ترسيم لحدودها الدولية وهو يفقدها العامل الأول من عوامل المشروعية القانونية التي يشترطها القانون الدولي للإعتراف بقيام الدوله «عامل الأرض المحدده جغرافيا».

في المقابل نجد أن السلطه الوطنية الفلسطينية تطالب برقبه جغرافيه محدده

(١) DINH (N.Q.), et al. Droit international public paris, L.G.D.J., 1980, p. 371 - 372.

(٢) DINH (N.Q.), et al. Droit international public 1980, op. cit, 352.

## -٧٠-

ومعروفة هي الأرض التي احتلت عام ١٩٦٧ « الضفة الغربية وغزه » وهي الأرض التي يقيم عليها إثنتان ونصف مليون فلسطيني « عامل الشعب ». ويحدد أن الوضع بالنسبة للقدس والجولان التي ضمتها إسرائيل عبر قوانين « غير شرعية » صدرت عن الكنيست فإن وضع الضفة الغربية وغزه مختلف جذرياً، إذ أن إسرائيل لم تجسر حتى الآن علي الإعلان القانوني بضم الضفة الغربية علي الرغم من الأطماع التاريخية فيها فيما تسميه « يهودا والسامرة »، وإذا أخذنا في الاعتبار أن الأردن قد تخلي منذ يوليو ١٩٨٨ عن كل سلطته السياسي والإداري علي الضفة الغربية وأن مصر التي أدارت قطاع غزه إدارياً لمدة تسعة عشر عاماً لم تضمه إليها قانونياً أبداً. فإن هذا يعني أن الأرض التي يطالب بها الفلسطينيون « الضفة الغربية وغزه » ليست محل نزاع « قانوني » مع دولة أخرى كما يشترط في القانون الدولي لا مع إسرائيل ولا مع الأردن ولا مع مصر. والواقع أن إتفاقية « أوسلو » قد أوجدت حلاً لمشكلة الأرض، حيث نصت الإتفاقية الأردنية الموقعه في مايو ١٩٩٤ وإتفاقية « أوسلو ٢ » الموقعه في سبتمبر ١٩٩٥ التي وقعها الطرفان علي النص الآتي: « القبول بهذا الإتفاق لا يرتب علي أي من الطرفين التنازل أو التخلي عن حقوقه و مطالبه ».

كما نصت علي أن سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني يمكنها المطالبة بكل الضفة الغربية وغزه وإعتبار كل ما قام عليها من إجراءات أمر مشابهاً لأوضاع الإحتلال، وهذا يتضمن إعترافاً ضمناً من إسرائيل بأحقية الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزه.

وهكذا فإن وضع سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني يشابه من الناحية القانونيه وضع الدولة الكاملة التي تحتل أراضيها كوضع فرنسا مثلاً بعد الإحتلال النازي لها. وهذا يعني توافر عنصرين من عناصر الدولة كما يحددها القانون الدولي « الأرض والشعب ». أما فيما يتعلق بقضية السيادة وقضية السلطة السياسية هنا أيضاً كما في سابقه نلاحظ أن هناك دولة فلسطينية كانت قد أعلنت في الجزائر في نوفمبر عام ١٩٨٨



«إجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي إعتترف أيضاً بدوله إسرائيل».

وتمخض إعلان هذه الدولة الفلسطينية آنذاك عن إعتراف ١٢٤ دولة بها وتمثيلها في عدد كبير من المنظمات الدولية. هذا الإعلان «الفلسطيني» وذلك الإعتراف الدولي يعطيان للدولة الفلسطينية وضعاً قانونياً لا يقل من حيث المشروعية الدولية عن الدولة العبرية ذاتها بل يفوقها من حيث المشروعية القانونية، حيث أنه يحدد الرقعة الجغرافية التي يطمح في تحديد سلطته عليها، بينما تفتقد إسرائيل عامل الأرض المحددة وغير المتنازع عليها من دول أخرى. وإذا كانت الدولة الفلسطينية التي أعلنت في ١٩٨٨ تفتقد عنصراً مهماً من عناصر الدولة «من وجهة نظر القانون الدولي آنذاك» وهو وجود سلطه سياسية تفرض بشكل حقيقي سيطره الشعب علي الأرض إذ كانت حتي هذه اللحظة مجرد حكومة لدولة في المنفى. فإنه منذ اللحظة التي إنتقلت فيها السلطه الفلسطينية لأرض فلسطين وقبل بها شعبها ممثلاً شرعياً عنه، وتم إنتخاب هذه السلطه بجانب السلطات الاخرى «سلطة تشريعية- سلطة تنفيذية- سلطة قضائية». تكون قد توافر لها شرط ممارسة السلطه علي الأرض.

من ناحية أخرى فإنه منذ اللحظة التي قبل المجتمع الدولي بهذه الشرعية وإعترف بها «وهو ما حدث مع سلطه الحكم الذاتي» تكون قد توافر للدولة الفلسطينية الشرط الثالث من شروط تحقق الدولة المستقلة أي الإعتراف الدولي بالسلطة السياسية علي الشعب والأرض حتي وإن كانت لا تمارسها «فعلياً» إلا علي «جزء» من الأرض التي تطالب بها أو «بعض» الشعب القاطن عليها<sup>(١)</sup>.

أما فيما يتعلق بشرط الوفاء بالإلتزامات الدولية فالحقيقة أن هذا الشرط لا يتفق عليه كل فقهاء القانون الدولي، ولكن لامانع من أخذه في الإعتبار عند مناقشة كل

(١) راجع - ROUSSEAU (ch.), "L'indépendance de L'Etat dans L'ordre international" R.C.A.D.I., 1948 - 11, p. 167 - 253.

جواب إعلان الدولة الفلسطينية. هنا بالذات نجد أن سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني تتفوق أيضاً من حيث المشروعية الدولية الصرفة على دولة إسرائيل نفسها، فالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والعالم كله يشهد علي وفاء سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني بكل تعهداتها الدولية الناشئة عن إتفاقيات «أوسلو»، بينما عجزت إسرائيل عن الوفاء بالتزاماتها الدولية التي وقعتها فضلاً عن مخالفتها لكثير من قواعد الشرعية الدولية في مسائل أخرى متعلقة بالمستوطنات أو إتفاقيات جنيف المتعلقة بوضع الأرض والسكان تحت الاحتلال. وبذلك تكون عناصر الدولة كما يحددها القانون الدولي متوافرة إذن للدولة الفلسطينية ماذا بقي إذن لكي تعلن الدولة الفلسطينية؟.

وهكذا فإن سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني يمكنها أن تعلن دولة فلسطين مستندة في ذلك علي إتفاقيات «أوسلو» نفسها معتمدة في ذلك إلي التفسير الواضح لنصوص «إعلان المبادئ» الذي تم توقيعه في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، فعلي الرغم من أن إتفاقيات «أوسلو» لا تنص صراحة علي «دولة بالمفهوم القانوني» فإنها لا تمنع «ضمنياً» من قيام هذه الدولة كيف؟.

ينص إعلان المبادئ علي أن مفاوضات الوضع النهائي التي يجب أن تبدأ في مايو ١٩٩٩ يجب أن تشمل كل القضايا المعلقة والتي تتضمن مشكلة القدس -اللاجئين- المستوطنات- الإتفاقيات الأمنية - الحدود- العلاقات والتعاون مع الدول المجاورة وكل المسائل ذات المصلحة المشتركة. وإذا كان هذا النص لا يذكر صراحة مسألة «دولة فلسطينية» إلا أن البندين المتعلقين بكل من «الحدود والعلاقات والتعاون مع الدول المجاورة» اللذين جاءا في النص لا يمكن تفسيرها إلا في إطار الترتيبات التي تنشأ بين الدول<sup>(١)</sup>. مما يعني موافقة الدولة العبرية «ضمنياً» علي «دولة فلسطينية حتي وإن كان

(١) راجع نصوص اتفاق أوسلو (١) و (٢) بالتفصيل في هذا الخصوص.

ذلك لا يعني إعترافاً «صريحاً» بها. فهذا النص يعطي سلطه الحكم الذاتي الفلسطيني ميزات الدولة في التعامل مع الخارج وهي ميزات لا تحصل عليها عادة أشكال «الحكم الذاتي» التي تراها مع بعض الأقليات العرقية أو الدينية.

نعتقد لذلك أن من الأفضل عدم الحديث عن إقامة «دولة فلسطين أو «إنشاء» دولة فلسطين، ذلك لأن فلسطين الدولة قائمه وإن كانت محتله. يؤيد ذلك التاريخ وتدعمه الوثائق التي من بينها نفس السند القانوني الذي أنشأ دولة إسرائيل بالقرار رقم ١٨١ الصادر في ١٩/١١/١٩٤٧ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين الي دولتين إحداهما يهودية وأخري عربية هي الجزء الذي بقي من فلسطين بعد التقسيم. وفلسطين دولة لديها كل مقومات الدولة من أرض وشعب وحكومة وتاريخ وتراث وشخصية فلسطينية متميزة. وهي ليست مثل إسرائيل التي أنشئت بقرار دولي وظلت تبحث عن مواطنين تستقطبهم وتستوردهم من جميع أنحاء العالم لمجرد إلتئامهم الديني لتجعل منهم شعباً يتكون من مجموعات متنافرة ليس بينها تاريخ مشترك ولا ثقافه مشتركة في محاوله لم تنجح لتحقيق أمل حكماء صهيون منذ مؤتمهم في بازل عام ١٨٩٧ بتجميع يهود العالم في «وطن قومي» وإنتزاعهم من الدول التي يعيشون فيها ليستوطنوا أرضاً مملوكة لغيرهم.

ويؤيد ذلك أن إنشاء إسرائيل لم يأت «نتيجة حرب تحرير قامت بها ضد المستعمر» لكنه بقرار دولي صدر في ظروف خاصة وبضغوط معروفة قامت هي علي أثره بإحتلال أرض الغير في واحد من أسوأ حالات الاستعمار الإستيطاني التي عرفها التاريخ. وفي الوقت الذي تستعمل فيه إسرائيل المعاني والألفاظ التي تضعها «كدولة» في إطار معين، نستمر نحن علي إستعمال التعبيرات والألفاظ التي تعطي صوره سلبية أو غير حقيقيه من بينها الحديث عن «إنشاء أو إقامة» دولة فلسطين والتي قائمه بالفعل. ورغم التحفظات الكثيره التي ترد علي إتفاقات أوسلو في هذا الخصوص لأسباب منها

صيغة الحكم الذاتي مما يعني إستمرار الإحتلال، وضآله مساحة الأرض، ومشكلة ما في باطن الأرض وقضايا النازحين واللاجئين، وغير ذلك من معالم إنتقاص السيادة الفلسطينية إلا أنها سند دولي جديد ليس من الحكمة إلغاؤه أو اعتباره ملفياً بل التمسك بنصوده، رغم قصورها وتأخر تنفيذها إلي ما بعد الموعد المحدد «لإنهاء مفاوضات المرحلة الإنتقالية بعده سنوات» أي في ١٩٩٩/٥/٤.

والي أن يصبح إعلان دولة فلسطين واقعاً، وقبل كل شئ فإن إستمرار كفاح شعب فلسطين بكل صوره وإصرار ذلك الشعب الذي يسجل التاريخ بطولاته. والحصول علي حقوقه، هي أصدق وأقوي شعاع وسط كل هذه المتغيرات لذلك يجب أن تستمر الإنتفاضه، وأخيراً فإن ما سوف يقرر مستقبل المنطقة ومصير فلسطين ليس المتغيرات التي حولنا، ولا المتناقضات داخل إسرائيل، لكن الأمر يتوقف قبل وبعد كل شئ علي مدى التطورات التي تحدث داخل الوطن العربي وبما تتخذها من مواقف وما نلتزم به من قرارات وماتعكسه من تقارب وما نتجنبه من صراعات وما نحققه من وحدة عربية.

فهل لدي العرب من القومية والصلابة والحكمه والرأي والإصرار ما يدفعهم لإستخدام مآلدتهم من أوراق سياسيه وقانونيه وإستراتيجية واقتصادية، ومن رؤوس أموال مهاجرة وإمكانات طبيعيه مهדרه، وإستثمار الأسانيد والوثائق والمتغيرات الدولية من أجل إنهاء تلك الأوضاع المهينه التي إستمرت أكثر من خمسين عاماً، لتصدر خريطة عربية مشرقه ومتكاملة تعود بها فلسطين الدولة المستقلة إلي الساحة الدولية والعربية بقومية عربية تحمي ظهرها وتؤازرها.

وإذا ماعدنا إلي النواحي القانونية فإننا نجد أن ما يردده رئيس وزراء إسرائيل من أن الدوله الفلسطينيه لا يمكن أن تعلن من جانب واحد، لا يستند إلي أساس شرعي، فليست غزه ثم الضفة الغربية والقدس «الشرقيه» جزءاً من دولة إسرائيل وإنما ظلت عربيه رغم احتلالها في يونيو ١٩٦٧ إلي أن أعلن الأردن عام ١٩٨٨ فك الإرتباط القانوني بها تجسيداً للرغبة العربيه في أن يتاح للشعب الفلسطيني أن يحقق أمانيه

المشروع. وعلى ذلك تكون العوامل التي حددها القانون الدولي كشرط لإعلان الدولة. فإنها متوافرة بالفعل بالنسبة للدولة الفلسطينية التي لا تقل مشروعية عن دولة إسرائيل بل تتفوق عليها.

وطبقاً لما تؤيده قواعد القانون الدولي فإن الأراضي التي يطالب بها الفلسطينيون بعد إعتراฟهم بإسرائيل ليست محل نزاع قانوني مع دولة أخرى كما يشترط القانون الدولي لا مع إسرائيل ولا مع الأردن ولا مع مصر التي لم تضم إليها قطاع غزة رغم إدارتها له طوال ١٩ عاماً. وأن إتفاقيه أوسلو أوجدت حلاً لمشكلة الأرض حيث نصت الإتفاقيه الموقعه في مايو ١٩٩٤ وإتفاقيه أوسلو ٢ الموقعه في سبتمبر ١٩٩٥ علي «أن القبول بهذا الإتفاق لا يرتب علي أي من الطرفين التنازل أو التخلي عن حقوقه أو مطالبه»، ولما نصت عليه بأن سلطه الحكم الذاتي الفلسطينيه يمكنها المطالبه بكل الضفة الغربية وغزه وإعتبار كل ما قام عليها من إجراءات أمراً مشابهاً لأوضاع الإحتلال. وهكذا فإن وضع السلطة الوطنيه يشابه من الناحية القانونيه وضع الدولة الكامله التي تحتل أراضيها.

وبالنسبه لشرعيه إعلان الدولة الفلسطينيه المستقلة فإن حق الفلسطينين في الإعلان المنفرد للدولة الفلسطينيه لا يمكن أن يكون رهنأ بمشيشة إسرائيل، ذلك لأن الفلسطينين يستمدون حقهم من «المصدر الدولي نفسه» الذي تستمد منه إسرائيل شرعيه وجودها. ذلك أن وثيقة إعلان الدوله التي أصدرها ديفيد بن جوريون ليله ١٤ - ١٥ مايو ١٩٤٨ إستندت إلي القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ الذي أصدرته الجمعيه العامه للأمم المتحده يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلي دولة يهوديه ودولة عربيه. وإذا كانت إسرائيل قد سارعت بقبول القرار، وإعتبرته «سنداً شرعياً» لوجودها. فإن العرب رفضوا القرار من حيث الشرعيه لدوله يهوديه وليس رفضاً لفكرة الدوله العربيه كمضمون عربي إستراتيجي.

يدل ذلك أن رفض العرب كان مصحوباً بإنشاء «حكومه عموم فلسطين» التي

رأسها آنذاك الراحل محمد حلمي باشا، وكانت شخصية الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين آنذاك، هي الشخصية السياسية المعبرة دولياً عن الشعب الفلسطيني.

ويوجد أمر آخر بالغ الأهمية وهو أنه منذ اللحظة التي إنتقلت فيها السلطة الفلسطينية لأرض فلسطين وقبل بها شعبها ممثلاً شرعياً عنه وتم إنتخاب هذه السلطة تشريعياً، يكون قد توافر للدوله الفلسطينية العامل الذي كان ناقصاً عند إعلان الدوله من جانب المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر عام ١٩٨٨، وهو شرط ممارسه السلطة علي الأرض ويلاحظ هنا أن الدوله حصلت بالفعل علي إعتراف أكثر من مائه دوله بقيامها ولا يزال كل من الإعلان والإعتراف قائما، ولم يتم التراجع عنه أو يطلب من المفاوض الفلسطيني أن يتراجع عنه، كذلك فإن الإعتراف القانوني بوجود دولة فلسطينيه من وجهه نظر العالم قائمه ومعترف بها بصرف النظر عن أنه يتم التفاوض حول قيامها في إطار عملية السلام، ومن الناحية العمليه يتم النظر إلي السلطه الفلسطينية ككيان مستقل من جانب كل دول العالم تقريبا، بما فيها الولايات المتحده ويتم التعامل مع الرئيس الفلسطيني كرئيس دوله. في ضوء كل ذلك يتبين أن إعلان قيام الدوله الفلسطينية شأن فلسطيني تختص به السلطة الفلسطينية ولها وحدها تحديد مواعده، وهي مؤهله شرعاً لذلك مع أنه يفضل أن يتم الإعلان في إطار عمليه السلام، ولا يرتبط الإعلان بمشئنه إسرائيل التي لم تنفذ حتي الآن كل ما تضمنته الإتفاقات المتتاليه.

ويكفي للتدليل علي مراوغاتها أنها لم تكمل تنفيذ متطلبات المرحلة الإنتقاليه وتنكر علي الفلسطينيين حقهم في إعلان دولتهم المستقله، ورغم اعترافها بمنظمة التحرير من خلال الإعتراف المتبادل بنصوص إتفاقيات أوسلو. وعلي النحو سالف البيان تنصيصا، وهو ما يجب التأكيد عليه دائما. وبذلك نكون قد إنتهينا من دراسته الباب التمهيدي، ثم نتنقل لبحث الموضوعات الخمس المؤجلات للمرحلة النهائيه من إتفاقيات أوسلو، وهي ستين والمستعمرون بالمستوطنات، والمياه، والحدود، ثم القدس وذلك من خلال التعرض بالدراسة والتحليل القانوني في أبواب خمس خصصنا لكل منها باب مستقل نعرض بها تباعا.

## الباب الأول

### مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

نبذه عن الجذور التاريخية للمشكلة:-

تفاقت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وعودتهم إلى أراضيهم، وزادت تعقيداً بسبب عدم تعرض إتفاقيات أوسلو لحلها حلاً جذرياً وذلك بتعليقها إلى المرحلة النهائية من مراحل تنفيذ الإتفاقيه، فقد بدأت تلك المشكله منذ أكثر من خمسين عاماً، حيث عمد اليهود طوال تلك الفتره إلى التعتن تجاه تلك المشكله لكي تظل قائمة وليزداد الحل صعوبة يوماً بعد يوم، وإن الدراسات الخاصه باللاجئين متأثره إلى حد كبير بدراسات الهجره سواء الطواعيه أو الطردية من وإلى إسرائيل والتي بحثها علماء الإجتماع والقانون علي حد سواء، لأنها تعتبر مشكله إجتماعية وقانونية في آن واحد.

والذي يهمننا في مجال دراستنا هو بالطبع الجانب القانوني لمشكله اللاجئين، وذلك في المقام الأول وإن كان البحث قد يلمس من قريب أو بعيد بعض الجوانب الإجتماعية للمشكله، حيث أن بعضها مرتبط بالجوانب القانونيه إرتباطاً لا يقبل التجزئه، وهذا ما سنتعرض له من خلال تلك الدراسة القانونيه لمشكله اللاجئين كأحد الموضوعات والأسباب الرئيسيه لاستمرار الصراع العربي الإسرائيلي، وكأحد المشكلات التي لم تجد لها حلاً حتي الآن ولم تضع لها إتفاقيات أوسلو المعايير اللازمه لحلها.

ولكننا رأينا قبل أن ندخل في لب هذا الموضوع الشائك، أن نعرض في إيجاز لنشأه مشكله اللاجئين الفلسطينيين وذلك لكي تتضح الرؤيه عند بحث الجوانب والأبعاد القانونيه لتلك المشكله، والتي هي موضوع بحثنا في هذا الجزء من الدراسه.

إن فكره ترحيل عرب فلسطين ظهرت منذ فكر يتوردور هير تزل من أجل إقامة الدوله اليهوديه، حيث كتب في يومياته في يونيو ١٨٩٥ «سنسعي لتهجير السكان

المعدمين عبر الحدود من خلال تدبير الوظائف لهم في البلاد التي ينتقلون إليها، ولكننا نسئهم من القيام بأي عمل في بلدنا».

وبعد أن قام إسرائيل بتحويل بزياره فلسطين عام ١٨٩٧، كان رأيه هو «أن علينا أن نستعد لطرد القبائل العربية بحد السيف، كما فعل أجدادنا وإلا كان علينا أن نتعامل مع مشكلة وجود عدد كبير من السكان الغرباء في بلدنا»، وواصل بعد صدور تصريح بلفور كتاباته داعياً إلى الترحيل القسري لعرب فلسطين. وفي عام ١٩٣٠ أجري حايي وايزمان محادثات مع اللورد باسفيلد وزير المستعمرات البريطانيه -واقترح عليه ترحيل عرب فلسطين إلى شرق الأردن والعراق، وأن تنشأ شركة (يهودية) في شرق الأردن تمتلك مليون دونم من الأراضي يرحل إليها أولئك العرب.

وفي مايو ١٩٣٧ سافر بن جوريون إلى لندن للترويج لخطه ترحيل عرب فلسطين إلى شرق الأردن ومشاركة اليهود في إستيطانه، وكتب في مذكراته في يوليو من ذلك العام «إن ترحيل العرب قسراً عن الأودية التابعه للدولة اليهوديه المقترحه منحنا شيئاً لم يكن لنا قط حتي عندما وقفنا علي أقدامنا خلال أيام الهيكل الأول والهيكل الثاني». كما كتب إلى ابنه «علينا أن نطرد العرب ونحتل أماكنهم وحتى إذا اضطررنا إلى استخدام القوة».

وشهد مؤتمر زيورخ في ذلك العام إتجاهاً جارفاً لتبني فكره ترحيل الفلسطينيين قسراً عنهم إذا لزم الأمر. ووضع يوسف ثايتس وإدوارد نورمان وغيرهما خططا للترحيل القسري للفلسطينيين وشكلت اللجان لدراستها وتنفيذها.

وقد كان يوسف ثايتس علي إقتناع تام بفكره ترحيل الفلسطينيين حلاً لمشكلة تملك اليهود للأراضي ولتحقيق الأغلبيه السكانية لهم في فلسطين وظلت فكرة الترحيل مسيطرة عليه، ورأس اللجنة الثانيه التي شكلتها الوكاله اليهوديه لهذا الغرض، وأعدت خططاً لتنفيذها، وشارك في تهجير عدد من القرى العربية في منطقته مرج ابن عامر



وادي الأردن في مارس ١٩٤١<sup>(١)</sup>. ووجد في معارك عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ والهجرة الجماعية للفلسطينيين الفرصة لتنفيذ خطته للإستيلاء على الأراضي، ونجح في إنشاء لجنة للترحيل وبدأت اللجنة في هدم القري العربية في أماكن متفرقة، وفي يونيو ١٩٤٨ أعد مذكرة طالب فيها برفض عوده اللاجئين الفلسطينيين «لإستحالة وجود مئات الآلاف من العرب في دولة إسرائيل وهم يكرهونها وإسكان اليهود في منازلهم». واقترحت اللجنة منع عودة العرب والمساعدة علي توطيئهم خارج إسرائيل، كما اقترحت هدم القري الفلسطينية خلال العمليات الحربية ومنع العرب من زراعه أراضيهم أو جني محاصيلهم، وتوطيئ اليهود في عدد من المدن والقري للء الفراغ الناجم عن فرار سكانها<sup>(٢)</sup>.

ويذكر بيني موريس في كتابه عن «نشأة مشكلة اللاجئين<sup>(٣)</sup>»، أن بن جوريون وافق علي الخطوط العامة لتقرير لجنة فابس، بما فيها تنظيف المدن والقري العربية وحقلها من العرب وتوطيئ اليهود فيها، وإنشاء فرق يهودية لتنفيذ ذلك، كما يذكر أنه خلال حرب عامي ١٩٤٨، ١٩٤٩ دمرت إسرائيل ٣٥٠ قرية ومدينة فلسطينية بعد إخلاتها من سكانها، وأقيمت مكانها مستوطنات يهودية ليسكن فيها المهاجرون الجدد.

تعتبر خطة «داليت» التي وضعتها قيادة الهاجاناه منذ شهر مارس عام ١٩٤٨، والتي كانت تتضمن أوامر صريحة بالإستيلاء علي المدن والقري الفلسطينية وطرد سكانها، وتدمير المعاديه منها.

(١) نور الدين مصالحه - طرد الفلسطيني - مؤسسه الدراسات والابحاث الفلسطينية - مرجع سبق ذكره - ص ٢٧.

(٢) نور الدين مصالحه - طرد الفلسطينيين مؤسسه الدراسات الفلسطينية- وينظر أيضا السفير/ طاهر شاش- مفاوضات التسوية النهائية والدوله الفلسطينية- دار الشروق - القاهرة- الطبعة الأولى ١٩٩٩ ص ١١٢.

(٣) Benny morris: the lirth of the palestinian refutga proplemccom- ينظر: (٣) fridge uniwersity press) 1952.

وقد قام القادة العسكريون بتنفيذ الخطة عن طريق ترويع السكان وإرغامهم علي الفرار من منازلهم إلي خارج البلاد وتلمس النجاة من نيران المدافع والمتفجرات، بل إن وسائل النقل قد أعدت لهم تيسيراً لهجرتهم خارج الحدود واللجوء إلي الدول العربية المجاورة<sup>(١)</sup>، وكانت الفترة بين مارس ١٩٤٧ وديسمبر ١٩٤٨ قد شهدت هجرة أفواج من سكان حيفا ويافا والقدس فراراً من العمليات الإرهابية لمنظمتي إيجون وشعيرين، بالرغم من النداءات المتكررة من جانب اللجنة الوطنية العربية لهم بالبقاء والمحافظة علي منازلهم حتي لا يستولي عليها الأعداء.

وتنفيذاً لخطة داليت هاجمت قوات الهاجاناه مدينه طبريه في ابريل ١٩٤٨ وأثارت الرعب بين سكانها باطلاق رصاصات الموتارونسف المنازل بالديناميت، ففرت أعداد كبيره منهم، وسقطت طبريه ثم حيفا والطيره ويافا وعكا وغيرها من المدن والقري الفلسطينيه ولحق الآلاف من سكانها بمن سبقوهم إلي خارج فلسطين فراراً من جحيم الهاجاناه والمنظمات الإرهابيه<sup>(٢)</sup>.

وفي اجتماع ضم دافيد بن جوريون وإيجال آلون وإسحاق رابين وعدداً من القادره العسكريين، وكانت قوات الهاجاناه علي وشك مدهامه اللد، ثم الرمله، سأل إيجال آلون عما يجب عمله تجاه سكان المدينتين البالغ عددهما حوالي ٧٠ ألف فلسطيني، فأجاب به بن جوريون دون تردد «جاريش أوتام- أي أطردوهم» وقد كانت مذبحه ديرياسين في إبريل ١٩٤٨ حدثاً بالغ الأثر في تفريغ فلسطين من سكانها العرب، فقد إرتكبت المذبحه بالاتفاق بين منظمتي ليحي والإرجون الارهابيتين وبين الهاجاناه (القوات الصهيونيه الرسميه) علي تصفيه سكان القرية وقد تم ذلك خلال يومين فقط، وعندما إقتحمتها القوات لم تواجه مقاومه تذكر، واعتقلت ٢٥٠ من سكانها العزل معظمهم من النساء،

(١) نور الدين مصالحه: طرد الفلسطينيين (مؤسه الدراسات الفلسطينيه). الصلحه ص ٣٠.

(٢) ينظر: J. Salmon, La proclamation de l'Etat palestinien", Annuaire fran, cais de droit international, 1988, p. 47 et s.

والأطفال وقتلتهم عمداً بعد أن أكملت الذبح والسلب والنهب والإغتصاب بين الأهالي.

وذكر مناجم بيجين مفتخراً «لولا دير ياسين لما قامت إسرائيل». والواقع أن أخبار المذبحة ما لبثت أن عمت البلاد وأثارت الرعب لدى الفلسطينيين بسبب المصير الذي ينتظرهم، والثابت من أرشيف الصهيونية والوثائق المنشورة أن فكره نقل عرب فلسطين خارج البلاد كانت دائما تراود زعماءها. فقد رفعت منذ البداية شعار «شعب بلا أرض إلي أرض بلا شعب». ويروي حاييم وايزمان لأثر روين رئيس دائره الاستيطان في الوكالة اليهودية أن الإنجليز عندما واجهوه خلال إتصالاته بهم من أجل الحصول علي وعد بلفور بمشكلة السكان العرب في فلسطين قال لهم «إن هناك بضع مئات الآلاف من الزوج (المكوشيم بالعبرية) ولكن لا قيمة لهم»، يقصد السكان العرب.

وفي الفتره من ٢٧ ابريل حتي ٢٥ سبتمبر ١٩٤٩ عقدت لجنة التوفيق والتي انشئت بمقتضي قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ في شأن مشكله اللاجئين الفلسطينيين، حيث عقدت إجتماعاً للوفود العربيه ووفد إسرائيل في مدينه لوزان السويسريه، وطلبت من الجانبين توقيع ما يعرف بـ«بروتوكول لوزان» الذي يتضمن قبول إتخاذ قراري التقسيم والأجثين (١٨١ و ١٩٤ علي التوالي) أساساً للمناقشة. وقد وقع الجانبان البروتوكول في ١٢ مايو ١٩٤٩. إلا أن ممثل إسرائيل أبدي التحفظ عليه وبعث برسالة إلي رئيس اللجنة يبلغه فيها عن إستعدادة لقبول إقتراحه والذي يتضمنه البروتوكول والذي بتحفظ فيه علي موقفه بشأنها محفظاً كاملاً، أما الوفود العربية فقد تقدمت بإقتراح عوده اللاجئين القادمين من المناطق المشار اليها في خريطه التقسيم الملحقه بالبروتوكول كأراضي عربية.

ورفض الوفد الإسرائيلي الإقتراح العربي بحجة إفتقاره إلي الواقعيه. وفشلت لجنة التوفيق في التوصل إلي حل متفق عليه بين الأطراف لمشكلة اللاجئين بسبب رفض إسرائيل القاطع لعودتهم. وفي أغسطس ١٩٤٩ قررت تشكيل بعثه إقتصاديه لدراسة

الأوضاع الفلسطينية وتقديم توصياتها بشأن برنامج الإصلاحات الاقتصادية الضرورية «للتغلب على آثار المعارك وتسهيل عوده اللاجئين وتوطينهم ورفع مستواهم الاقتصادي والإجتماعي ودفع التعويضات المشار إليها في القرار ١٩٤ من أجل إدماج اللاجئين في الحياة الاقتصادية في المنطقة»<sup>(١)</sup>. وقد شكلت البعثة برئاسة الأمريكي جوردون كلاب رئيس مجلس إداره هيئة وادي تينيس وعضويه البريطاني إيدمون مورتون نائباً للرئيس وممثلين لفرنسا وتركيا. وفي سبتمبر ١٩٥١ عقدت لجنة التوفيق إجتماعاً مع مختلف الدول العربية وإسرائيل في باريس وإقتترحت أن تقبل إسرائيل أعداداً محددة من اللاجئين، وتقبل الدول العربية توطين بقية اللاجئين في العالم العربي علي أن تقوم إسرائيل بدفع مبلغ إجمالي علي أساس تقدير المكتب التابع للجنة أسلاك اللاجئين وحسب قدرتها الماليه، وأن يفرج الجانبان عن الأرصدة المجمدة لديهما والتي يملكها كل منهما. وقد رفضت كل من إسرائيل والدول العربية إقتراح اللجنة. ورغم فشل إقتراح اللجنة، فإنها نجحت في إقناع موسى شريت بالإفراج عن بعض الأرصدة العربية المجمدة في إسرائيل، كما إنها تمكنت من تقييم أموال وممتلكات اللاجئين الفلسطينيين. وكلفت الجمعية العامه بقرارها رقم ٣٩ في ١٤ ديسمبر ١٩٥٠ لجنة التوفيق بإنشاء مكتب لتقييم التعويضات للاجئين وإعداد الترتيبات لدفعها. وقد قدر المكتب مساحة الأراضي التي تركها اللاجئون بأكثر من ٤ ملايين هكتار، منها حوالي ١,٥ مليون هكتار أرض قابله للزراعة. وقد تسببت حرب ١٩٦٧ في نزوح عدد كبير من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، ويقدر تقرير سكرتير عام الأمم المتحدة عددهم بحوالي ١٠٠ ألف لاجئ. وكان فرارهم بسبب القتال أو الخوف من إنتقام القوات الاسرائيليه التي إتبعته نفس الممارسات التي شهدتها معارك ١٩٤٧ - ١٩٤٩ من ضغوط وتهديدات وحرب نفسيه وعمليات نهب. وأصدر مجلس الأمن في ١٤ يونيو ١٩٦٧ قراره رقم ٢٣٧ الذي طالب

(١) E.Said et al., "Profil du peuple palestnien", Revue d'études palestiniennes, No. 14, hiver 1985, pp 107 - 147, notamment, p. 126 et s.

فيه إسرائيل « يتأمين سلامة وأمن ورفاهية السكان في المناطق التي وقعت فيها العمليات الحربية، وتسهيل عودة السكان الذين فروا من هذه المناطق منذ بدء المعارك »<sup>(١)</sup>.

وقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين فروا من البلاد في الأعوام من ١٩٤٧ حتى ١٩٤٩ آنذاك بحوالي ٧٥٠ ألف لاجئ، وقد كان فرارهم من خلال أربع موجات:

**الأولى:** من يناير ١٩٤٧ حتى مارس ١٩٤٨، وذلك نتيجة للعمليات الإرهابية لمنظمتي شتيرت وأرجون وغيرهما، ويقدر عددهم بحوالي ٣٠ ألفاً.

**والثانية:** من مارس ١٩٤٨ حتى مايو ١٩٤٨ بعد اشتداد هجمات المنظمات المشار إليها وقوات الهاجاناه، وخاصة بعد مذبحه دير ياسين، وقيام قوات الهاجاناه باحتلال أجزاء من القدس الغربية وطبرية وحيفا وسهول الحولة ويافا وبيسان وصفد. وبلغ عدد الفارين مابين ٢٠٠ و ٣٠٠ ألف فلسطيني.

**والثالثة:** فرار اللاجئين الذين قامت القوات الاسرائيلية بطردهم ونقلهم إلي الأردن من اللد والرملة، وبلغ عددهم ١٠٠ ألف فلسطيني.

**والرابعة:** في شتاء ١٩٤٨ / ١٩٤٩ بسبب الهجوم الإسرائيلي، حيث فر مابين ١٥٠، ٢٠٠ ألف فلسطيني خارج البلاد، ومع ذلك فقد أنكرت اسرائيل مسئوليتها عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وزعمت أنهم غادروا البلاد إستجابة لنداءات القادة العرب الذين طلبوا اليهم إتساح الطريق للقوات العربية. وقد دفع هذا الزعم عدداً من المؤرخين إلي إجراء تحقيقات دقيقة وأثبتوا كذب هذا الإدعاء، ومن هذه التحقيقات ما أجراه البريطاني

(١) السفير/ طاهر شاش - نفس المرجع السابق ذكره ص ١١٤ و ١١٥.

أرسكين تشيدلز حيث قام بمراجعته شاملة لنشرات الإستماع للإذاعات العربية في تلك الفترة، ووجدها خالية من أية نداءات من ذلك القبيل. كما قام عدد من الباحثين الإسرائيليين، ممن يطلق عليهم «المؤرخون الجدد»، بدراسه وثائق الفترة المشار إليها ومذكرات القادة العسكريين في معارك الأعوام من ١٩٤٧ حتى ١٩٤٩، وأثبتوا أن إدارة هذه المعارك روعي فيها تنفيذ خطة داليت وغيرها من توجيهات بن جوريون بقصد طرد أكبر عدد من الفلسطينيين<sup>(١)</sup>.

وبعد هذا العرض لتاريخ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ننتقل بالدراسة إلى بحث التحديد القانوني لمشكلة اللاجئين في ظل أحكام وقواعد القانون الدولي العام، وذلك من خلال الفصل التالي من الدراسة وما تضمنته من مباحث ومطالب في هذا الشأن، وذلك علي النحو التالي.

(١) السفير/ طاهر شاش - ذات المرجع السابق ذكره ص ١١٣.

## الفصل الأول

### التحديد القانوني لمشكلة اللاجئين

#### في ظل أحكام القانون الدولي

بدأت مشكلة اللاجئين بشكل عام تفرض نفسها على الدول، وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى وما رافقها من أحداث أخرى أرغمت الدول الأوروبية إلى الاتفاق فيما بينها على إبرام عدد من الإتفاقات، والترتيبات، لمعالجة تلك المشكلة وإعتبرت في ذلك الوقت المظلة الأولى لنشأة نظام الحماية للاجئين في إطار قانوني، وقد برز فيها بشكل صريح النهج الإنتقائي، والإقليمي كمييار إتخذته في إطار تعريفها للأجبي، حيث إقتصرت سرعان أحكامها على فئات معينة قادمة من دول محدده، بيد أن قاسماً مشتركاً بينها تجلي في غياب التمتع بحمايه دوله الأصل كشرط لتحديد صفه الأجبي. وبعد الحرب العالمية الثانيه أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحد المفوضيه العليا لشئون اللاجئين. وقد ورد في دستورها تعريف للأجبي<sup>(١)</sup>. والذي تضمن أول إشاره رسميه إلى الإضطهاد كركن من أركان تعريف الأجبي كما تضمن الإشاره إلى الأشخاص الذين لامكان لهم، ولا يزالون يعيشون في المخيمات، وقدر عددهم آنذاك بحوالي مليون ونصف<sup>(٢)</sup>.

يتطلب إطار العمل القانوني في مجال بحث تعريف اللاجئين الفلسطينيين أن نحدد من هم اللاجئين بصفه عامه من الناحيه القانونيه، ثم من هم اللاجئين الفلسطينيون بصفه خاصه في هذا المجال، لكي تصل إلى تحديد إطار تلك المشكله من الناحيه القانونيه وكيفيه التعامل معها من حيث أسلوب حلها أو المطالبه بالتعويض العادل عنها وذلك من خلال توضيح بعض المسائل الهامه المرتبطه بالموضوع، من خلال موضوعات المبحث التالي.

---

(١) ينظر: Gugs. goodwin - Gill, Refugee international Law, 2 ed 1996, OXford pp 380 - 381.

(٢) ورقه معلومات صادرة عن مكتب المفوض السامي لشئون اللاجئين وزعت في الدوره الاعلاميه التي أقيمت في مقر المفوضيه بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨ ترتب من مركز الأمم المتحد للبحث والتدريب.

## المبحث الأول

### المفهوم القانوني لللاجئ في ضوء قواعد القانون الدولي

ورد تعريف اللاجئ في المادة السادسة من النظام الأساسي للمفوض السامي لشؤون اللاجئين وعرفته بأنه الذي تنسحب عليه الحماية الدولية<sup>(١)</sup>، حيث حدد اللاجئين بفته الأشخاص الذي سبق إعتبارهم لاجئين، بمقتضى المعاهدات الدولية السابقة<sup>(٢)</sup>، أو بموجب دستور المفوضية الدولية للاجئين.

أما تعريف اللاجئ في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١، فهو مماثل للتعريف الوارد في النظام الأساسي للمفوض السامي للاجئين، كما ورد في المادة السادسة سالفه الذكر، بإستثناء اضافته لعبارة «أو بسبب اتهمائه إلي فئة إجتماعيه» التي لم ترد في النظام الأساسي للمفوض السامي للاجئين، وعليه فإن اكتساب الشخص صفة اللاجئ، لا يتأثر بكونه عديم الجنسية، أو أنه مازال يحمل رسمياً جنسية البلد، الذي هرب منه أو جرده من جنسيته والذين هم غير محمين من حيث الواقع<sup>(٣)</sup>. كذلك فقد ورد تعريف اللاجئ في البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لعام ١٩٦٧<sup>(٤)</sup>، وهو مماثل للتعريف الوارد في إتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ بإستثناء حذف عبارة «نتيجة لأحداث وقعت قبل الأول من يناير ١٩٥١»، وعلي أن تطبق الدول الأطراف البروتوكول آخذه بعين الإعتبار حالات اللجوء الجديدة، التي ظهرت في اعقاب إتفاقية ١٩٥١، وقد تلاقي هذا

(١) أنشئ هذا المكتب من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٥٠ وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة الملحق الثامن الوثيقة رقم ١٣٤٥/أ (١٩٥٠).

(٢) ترتيب ١٢ مايو ١٩٢٦ وترتيب ٣٠ يونيو ١٩٢٨، والاتفاقية بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٢٣ و ١٠ فبراير ١٩٣٨.

(٣) Goodurin, Refugee, op. cit p. 8.

(٤) أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين في ١٩٦٦/١٢/١٦ وبدأ نفاذ، في ١٩٦٧/١١/٤.



التعريف، والانتقادات التي وجهت للتعريفات السابقة، التي إستندت في تحديدها لصفة اللأجئ إلى معايير قانونية، وجغرافية أو أحداث معينة بذاتها أو فترة زمنية محددة.

كما تبنت إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية، المنظمه لجوانب خاصه بمشكلات اللاجئين في إفريقيا لعام ١٩٦٩، في المادة الأولى، التعريف الوارد في اتفاقيه ١٩٥١، كما عدله بروتوكول ١٩٦٧ إلا أنها أضافت اليه فقره تنص علي أن «لفظه اللأجئ» تنطبق علي كل شخص، يوجد نتيجته لعدوان خارجي، أو إحتلال، أو سيطره أجنبيه، أو أحداث تخل بصوره خطيره بالنظام العام في دوله إقامته أو جنسيته، سواء في جزء منها، أو كلها واضطر إلي مغادرة مكان إقامته المعتاده للبحث عن ملجأ، في مكان آخر خارج بلده أو البلد الذي يحمل جنسيته<sup>(١)</sup>.

وتكون بذلك الإتفاقية الإفريقية في هذا التعريف قد ذهبت إلي تحديد أوسع وأشمل، بحيث أضافت فئة جديدة من اللأجئ، خارج إطار معادله الخوف من الإضطهاد. ذلك أنه إتسع ليشمل الأشخاص الذين إضطروا إلي ترك بلادهم تحت ضغط أو نتيجة أعمال غير قانونيه، مثل عدوان دولة أخرى، أو بسبب غزو جزئي أو كلي. وبذلك فقد حاول هذا التعريف الربط بين التحديد والواقع الحقيقي لأسباب مشكله اللاجئين، وبالتالي يمكن القول بأن مفهوم اللأجئ وفقاً لهذه الاتفاقية أوسع من المفهوم الوارد في إتفاقية ١٩٥١، وبالقدر الذي يقدم فيه معايير موضوعيه لتحديد النهج الذي يسعج بموجبه علي شخص ما مركز اللأجئ في ضوء الظروف الموضوعية السائدة في بلد إقامته وجنسيته. وتلتقي الإتفاقيات الثلاث، إتفاقية الأمم المتحده لعام ١٩٥١، والبروتوكول الخاص لعام ١٩٦٧، والإتفاقية الإفريقية لعام ١٩٦٩<sup>(٢)</sup>، في أن أحكام كل منهم (١) المادة الأولى -الفقره الثانيه من الاتفاقية الإفريقية المنظمه لجوانب معينه لمشاكل اللاجئين في افريقيا ١٩٦٩ دخلت خير النفاذ في ٢٠ يونيه ١٩٧٤.

(٢) الفقره السادسه (و) من المادة الأولى من اتفاقيه اللاجئين لعام ١٩٥١ -الفقره الخامسه من المادة الولي من الاتفاقية الإفريقية لعام ١٩٦٩ - نفس المعني وارد في بروتوكول الأمم المتحده لعام ١٩٦٧ - الفقره الثانيه من المادة الأولى.

تستبعد من دائرة تطبيقها الشخص الذي تقوم في مواجهته أحد الأسباب المانعه، وهي تلك التي تدعو لإعتباره قد ارتكب جريمة ضد السلام أو جريمة حرب أو جريمة ضد الانسانية، أو ارتكب جريمة غير سياسية خطيره، خارج دوله الملجأ وقبل وصوله اليها بوصفه لاجئاً أو سبقت إدانته، بسبب أفعال منافيه لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها<sup>(١)</sup>.

ويتأثر إطار العمل القانوني في تعريف اللاجئ بالحرب الباردة والهجرة البشرية اللاحقه من دول العالم الثالث إلي الأقطار المتقدمه، وقد إرتبط وضع اللاجئ في مرحلة ما بعد الحرب العالميه الثانيه بالعذاب الانساني والحاجه إلي تزويد اللاجئين بأماكن إقامه بديله عن أوطانهم نتيجة الحرب والنزاع الداخلي والخوف من الإضطهاد، ونتيجة الخلط الشامل في دول المنشأ، هذه هي الأسس التي تحدد اللاجئ كما تظهر من دراسات عام ١٩٥٠ الصادره عن مكتب المفوضيه العليا للاجئين التابعه للأمم المتحدة<sup>(٢)</sup>.

أكدت تعريفات الدول لمفهوم اللاجئ بأنه الشخص الباحث عن ملجأ والذي يجب تأمين الحماية له، وعدم تسليمه إلي الجهة التي تضطهده، فيما إذا طلبت إستعادته. ولنا في واقعة لجوء المسلمين عندما إشتد عليهم الأذى وهاجروا إلي الحبشه ومتابعة المشركين لهم وطلب إستعادتهم، وموقف النجاشي الذي رفض طلب طردهم مشال واضح علي ذلك<sup>(٣)</sup>. وأيا كانت الظروف والأساليب والحلول التي تعاملت بها الدول مع مشكله اللاجئين، والتي تباينت بإختلاف المرحله الزمنية والمنظور الذي نظرت من خلاله إليها، فلم تمثل المشكله بالنسبه لها معضلة عصبية علي الحل حتي بداية القرن العشرين، حيث تفاقم حجم المشكله بعد ذلك وزادت تعقيداً في ضوء الأعداد الضخمة من اللاجئين التي

(١) د. غسان الجندي - أزمة اللاجئين - دراسات الجامعة الأردنية - السلسلة أ - العلوم الانسانية المجلد (٢٢) العدد (١) ١٩٩٥ ص ٤٠٤ : ٤٠٦.

(٢) وثائق وإبحاث صادره عن المفوضيه العليا لشئون اللاجئين بالأمم المتحدة عام ١٩٥٠.

(٣) ابن هشام محمد بن عبد الملك - السيره النبويه - تحقيق الابياري الشلبي - دار احياء التراث العربي - بيروت جزء ١ ص ٣٤٤.

ظهرت بسبب الحروب والثورات الدامية. بيد أن السنوات التي أعقب الحرب العالمية الثانية كشفت عن حجم الصورة الحقيقية التي آلت إليها مشكله اللاجئين الأمر الذي حدا بالدول إلي إبرام إتفاقيه دوليه عام ١٩٥١ لتوفير الحماية والمساعدة لهم<sup>(١)</sup>. إلا أن التطبيق الواقعي لهذه الإتفاقيه كشف في ضوء المستجدات عن قصورها في معالجة ذلك، الأمر الذي دفع بالمجتمع الدولي إلي محاوله سد تلك الثغرات التي تجلت في وضع البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين عام ١٩٦٧<sup>(٢)</sup>. ومن المسلم به لغايات تحديد نطاق سريان النظام القانوني الدولي، الذي يحكم وضع اللاجئين ويؤمن الحماية لهم أن نحدد بداية من هو الشخص المقصود بهذا النظام، أي من هو اللاجئ ونحاول التعرف علي مدي نطاق سلطه الدوله في رد اللاجئين أو طردهم في ضوء ماده (٣٢) من إتفاقيه اللاجئين لعام ١٩٥١.

وهناك مصادر مختلفه تساعد علي تعريف اللاجئ في قرارات ومواثيق أخرى صادرة عن الأمم المتحده وافقت منظمات اقليميه عليها، ومن أهم قرارات الأمم المتحده الأولي التي تعرف جماعات اللاجئين بالإسم كان القرار رقم ١٩٤ (الدوره ٣) الصادر عن الجمعيه العامه للأمم المتحده في ١١ ديسمبر ١٩٤٨، كما عرفت اللاجئين وكاله الأمم المتحده ولإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA) التي أسست في أواخر عام ١٩٤٩ لتقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين، حيث رأت بأن اللاجئين الفلسطينيين في تعريفها هم اللاجئين المنحدرون من أصول فلسطينيه وهم بذلك كل شخص كانت فلسطين مكان اقامته وأصوله خلال المرحله الممتده من أول يونيو ١٩٤٦ وحتى ٥ مايو ١٩٤٨ ثم خرج نتيجه حرب ١٩٤٨.

---

(١) حقوق الانسان - المجلد الأول- الوثائق العالميه والاقليميه - اعداد د. محمد شريف بسيوني، د. محمد السعيد الدقاق ود. عبد العظيم الوزير - بيروت ١٩٨٨ ص ٢٤٣.  
(٢) حقوق الانسان - المرجع السابق ص ٢٥٧ وما بعدها.

ربيعي هذا التعريف متفقاً عليه عملياً لتحديد اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن هذا التعريف لا يشمل علي فئات الأفراد النازحين وبالتالي يقعون خارج مسؤوليه الأونروا وتعريفها وهم:-

(١) لاجئون فلسطينيون نتيجة حرب ١٩٤٨ أصبحوا في أماكن لا تقع ضمن دائرة عمليات الأونروا كما في مصر وشمال أفريقيا والعراق ومنطقة الخليج.

(٢) النازحون الفلسطينيون داخلياً الذين بقوا في المساحة التي أصبحت دولة إسرائيل فيما بعد وكانوا أساساً تحت مسؤولية الأونروا، لكنهم إستثنوا لاحقاً علي إفتراض أن إسرائيل تعالج وضعهم طبقاً لقواعد القانون الدولي.

(٣) سكان من غزه والضفة الغربية « بما في ذلك القدس الشرقية » والمنحدرين منهم الذين نزحوا أول مره في حرب ١٩٦٧.

(٤) أفراد رحلتهم سلطات الاحتلال الاسرائيلي عن الضفة الغربية وغزه بعد عام ١٩٦٧.

(٥) من أطلق عليهم صفة « القادمون المتأخرون » وتشمل أولئك الذين غادروا الأراضي المحتلة بغرض الدراسة أو زياره أقاربهم أو العمل أو الزواج، وانتهى مفعول إقامتهم التي رخصت السلطات الإسرائيلية بها ومنعتهم لاحقاً من العوده إلي ديارهم (١).

(٦) فلسطينيون كانوا خارج فلسطين الواقعة آنذاك تحت الإنتداب البريطاني حين إنتلعت حرب ١٩٤٨، أو كانوا خارج المناطق مع نشوب حرب ١٩٦٧ ومنعتهم إسرائيل من العوده.

(٧) فلسطينيون ميسورون لجأوا عام ١٩٤٨ لكن كبرياءهم حالت دون تسجيل أنفسهم لدي الأونروا.

(١) إراجع: - Le rapport présente lors de la quarantième Septième septième officiels de L'Assemblée générale 147135, p.

-٩١-

ونري أن التعريف الأمثل للأجئين الفلسطينيين هو ذلك الذي ينسجم مع التحديد التالي الذي أعده الوفد الفلسطيني في الإجتماع الأول لمجموعة العمل الخاصة بالأجئين (RWG) في أوتاروا بكندا بتاريخ ١٣ مايو ١٩٩٢ فيقول بأن:-

«اللاجئون الفلسطينيون هم أولئك الفلسطينيون الذين طردوا من مساكنهم أو أجبروا علي مغادرتها بين نوفمبر ١٩٤٧ «قرار التقسيم» ويناير ١٩٤٩ «إتفاق الهدنة في رودس» ومن كافة الأراضي التي تسيطر اسرائيل عليها»، ويتطابق هذا مع التعريف الإسرائيلي للفنانين أي فئة الفلسطينيين الذين جردوا من أبسط حقوقهم الإنسانية والمدنيه، وهذا التعريف ينطبق علي سكان المخيمات، وكذلك ينطبق بالتأكيد علي أولئك المعترف بهم أنهم لاجئون ومسجلون لدي الأنزرا، مع العلم بأن الأنزرا لم تمارس قط سلطتها علي أكثر من شريحة واحدة من إجمالي شرائح اللاجئين.

ومثل هذا التعريف لا يشمل المهاجرين الذين غادروا فلسطين قبل عام ١٩٤٧، وانما يشمل أولئك الذين نزحوا حتي داخل الأراضي التي أصبحت دولة إسرائيل خلال الفترة من ١٩٤٨ : ١٩٤٩، ويشمل أيضاً أولئك الذين نزحوا بعد نكسة عام ١٩٦٧ أو في أثرها.

ويشمل أيضاً سكان «القرى الحدودية» في الضفة الغربية الذين فقدوا أراضيهم الزراعية في حرب ١٩٤٨ وفقدوا بالتالي مصدر رزقهم لكنهم بقوا في قراهم، ويشمل أيضاً سكان مخيمات اللاجئين في قطاع غزة الذين إما من نقلوا إلي الجانب المصري من رفح، وإما من وجدوا أنفسهم منفصلين عن عائلاتهم وذويهم نتيجة رسم الحدود عقب توقيع إتفاق كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر، وأخيراً يشمل الفلسطينيين البدو الذين اقتتلوا قسراً من مناطق رعيهم داخل دوله إسرائيل، إضافة إلي أولئك الذين أرغموا علي مغادره الضفة الغربية والانتقال إلي الأردن، ومع أن أفراد بعض الفئات المذكوره من قبل قد لا يعتبرون لاجئين بالمعني التقني، مثل الذين جري ترحيلهم بعد حرب ١٩٦٧، أو

سكان القرى الحدودية فإنهم مع ذلك يشاركون معظم أفراد الفئات الأولى الصعوبات والمصير. ويمكن جوهر قضيه هؤلاء في إغترابهم عن أرضهم ونكران حقهم في العودة إلي وطنهم<sup>(١)</sup>.

إن مسأله اللاجئين الفلسطينيين تسبق بنحو نصف قرن من النقاشات الراهنة بشأن اللاجئين عامه، وليس من باب المبالغة القول بأنها لا تزال أعصي المسائل التي تواجه المجتمع الدولي منذ الحرب العالمية الثانية. ومن غير الممكن فهم حاله اللاجئين الفلسطينيين كلياً من دون الأخذ تماماً بالمناخ الذي يحيا اللاجئين الفلسطينيون فيه وبواقف المجتمع الدولي والحكومة الإسرائيلية والفلسطينيين أنفسهم من هذه القضية والتي تعتبر بعض أهم المشاكل القانونية المتعلقة والأساسية في الصراع العربي الإسرائيلي منذ خمسين عاماً. ولهذا يعتبر الفلسطينيون قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (الدوره ٣) قراراً مهماً جداً فهو يعني تحديداً للاجئين الفلسطينيين، ويمنحهم حق العودة لمن يرغب منهم في ذلك، أو التعويض عن الأملاك لأولئك الذين لا يرغبون في العودة، تلك كانت أهم التعريفات القانونية للاجئين الفلسطينيين طبقاً لقواعد القانون الدولي<sup>(٢)</sup>.

Statement 1992, p. 5 : 6.

(١)

(٢) ورد تعريف اللاجئين في المادة السادسة من النظام الأساسي للمفوض السامي لشؤون اللاجئين وحددت بأنه هو الذي تنسحب عليه الحماية الدولية، حيث قسم اللاجئين الي فئة الأشخاص الذين سبق اعتبارهم لاجئين بمقتضى المعاهدات الدولية السابقة، أو بموجب دستور المنظمه الدولي للاجئين وحددت الفئة الثانية بكل شخص نتيجة لاحداث وقعت مثل أول يناير عام ١٩٥١، ويسبب تخوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع الي عرقه أو دينه أو جنسه أو آرائه السياسية خارج دول جنسيته، أو كل =

وبعد أن إنتهينا من هذا العرض موضحين الإطار القانوني للمقصود باللاجئين الفلسطينيين وماتم إضافته من تعبيرات أخرى كنازحين أو غيرها من المصطلحات التي ثبت عدم جدواها طالما أنها لا تحل المشكلة الأصلية لهؤلاء اللاجئين.

ننتقل الآن لدراسة الوضع القانوني لمشكلة اللاجئين فسيما يتعلق بطردهم من أملاكهم وتعويضهم في ضوء قواعد القانون الدولي، وذلك من خلال البحث التالي.

---

= شخص لا يتمتع بجنسيته ويوجد خارج دولة اقامته المعتاده وبسبب ظروف غير معتاده ولا يستطيع أو غير رتب بسبب هذا التخوف أن يعود الي تلك الدوله.

أما تعريف اللاجئ: في الاتفاقية الخاصه بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ فهو مماثل للتعريف الوارد في النظام الأساسي للمفوض السامي للاجئين كما ورد في الماده السادسة سالفة الذكر باستثناء اضافته لعباره «أو بسبب التماثله الي فته اجتماعيه» التي لم ترد في النظام الأساسي للمفوض السامي للاجئين كذلك فقد ورد تعريف اللاجئ في البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لعام ١٩٦٧، وهو مماثل للتعريف الوارد في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ باستثناء حذف عبارة «نتيجه لاحداث وقعت مثل الأول من يناير ١٩٥١» كما تبنت اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية، المنظمة لجوانب خاصه بمشكلات اللاجئين في افريقيا لعام ١٩٦٩ في الماده لأولي، التعريف الوارد في اتفاقية ١٩٥١ كما عدله بروتوكول ١٩٦٧ الا انها اضافت اليه فقره تنص علي أن «لفظه اللاجئ» تنطبق علي كل شخص يوجد نتيجه لعدوان خارجي أو احتلال أو سيطره أجنبيه او احداث تخل بصوره خطيره بالنظام العام في دولة أصله أو جنسيته.

## المبحث الثاني

الوضع القانوني لمشكله اللاجئين الفلسطينيين فيما يتعلق

بطردهم من أملاكهم وتعويضهم

في ضوء قواعد القانون الدولي

إنجهدت الجهود الدولية وبصفة خاصة بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية إلي ضرورة تقديم المساعدة للاجئين وتقرير بعض الحقوق لهم<sup>(١)</sup>. خاصة ما ورد منها بإعلانات حقوق الانسان<sup>(٢)</sup>، وميثاق الأمم المتحدة، حيث قررت فيما قررت به أنه لكل فرد الحق في مغادره بلده والعودة إليها بحرية كاملة، وهو أيضا ماجاء بالبروتوكول الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية والتي تنطبق جيداً علي الحالة الفلسطينية<sup>(٣)</sup>. وبالإضافة إلي هاتين الوثيقتين العالميتين فقد قررت بعض الإتفاقيات الإقليمية حقوق اللاجئين ومن أهمها الإتفاقية الأوروبية لصون حقوق الانسان<sup>(٤)</sup>، وكذلك المعاهدة الأمريكية لحقوق الإنسان<sup>(٥)</sup>، وأخيراً وليس آخراً الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب<sup>(٦)</sup>. وغيرها الكثير في هذا الشأن حيث تتصل هذه الجهود بوجوب تسهيل حصول اللاجئين علي الملجأ في دولة من الدول وتقرير حقهم في العودة إلي أوطانهم، وفي الحصول علي تعويض عما لحقهم من أضرار كما تتجه هذه الجهود نحو تقرير مجموعه من الحقوق للاجئين في الدول التي يقيمون فيها كالحق في الحياه والحريه، وتقرير محاكمة عادلة لكل من تسبب في

---

international protection of refugees.

(١)

المجلة الأمريكية للقانون الدولي عدد ٤٨ عام ١٩٥٤ ص ١٩٦.

(٢) المادة رقم ١٣ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

(٣) المادة رقم ١٢ من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية.

(٤) المادتين ٢، ٣ من البروتوكول الرابع للاتفاقية.

(٥) المادة رقم ٢ من المعاهدة المذكورة.

the question of palestine ~ palestineridhts by. edwardwsaid.

(٦)



وجود مشكلة اللاجئين علي كافة أصعدتها.

تؤكد الباحثة الأمريكية (أن لوش) بأن عملية طرد وإبعاد الكوادر القيادية في الأراضي الفلسطينية وصل الي ١١٥١ مبعداً فقد طرد (٨٨٨) من قطاع غزة و(٧٥٤) من الضفة الغربية، أما هضبة الجولان فقد أفرغت تقريباً من السكان العرب<sup>(١)</sup>.

أما ممثل الأمين العام للأمم المتحدة (غوران غوتخ) فقد أشار في تقريره حول أوضاع العرب المهجرين من ديارهم في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧، حيث كشف بعض الأعمال الوحشية التي ارتكبتها إسرائيل والتي دقعت العرب إلي الهجرة من الأرض المحتلة، وخلال الخمس سنوات ما بين ١٩٧٥: ١٩٨٠ غادر الضفة الغربية حوالي ٩٠ ألف مواطناً بحثاً عن العمل في البلاد العربية<sup>(٢)</sup>.

وتستمر إسرائيل في ممارستها وسياستها التي تشكل خطه مبرمجة تهدف إلي إزاله كل أثر للوجود الفلسطيني في المناطق المحتلة حتي وصل الأمر إلي وصف الحاله في الضفة والقطاع علي لسان مسئولين ومفكرين إسرائيليين بأنها مشيئة ولا إنسانية تشبه أوضاع المستوطنات والمشردين في جنوب افريقيا<sup>(٣)</sup>.

وتشكل الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة إنتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإتفاقات حقوق الانسان لعام ١٩٦٦، والإتفاقات الدولية الأخرى والعديد من قرارات الأمم المتحدة حول التمييز العنصري، وبذلك يكون سلوك السلطات الإسرائيلية إنتهاكا لكل تلك القواعد الدولية سواء بإصدارها لقانون العوده أو بقيامها بإبعاد وتهجير سكان الأراضي المحتلة.

(١) M. Sagganil IBID, p. 22 international Sympsim New york 1985.

(٢) وثائق الأمم المتحدة، وكاله غوث اللاجئين، تقارير الأمم المتحدة حول اللاجئين الفلسطينيين ١٩٨١.

(٣) وكاله الأبناء الفلسطينيين «وفا» ٢٣ مايو ١٩٨٦ - نقلا عن تصريح أدلي به ميرون بنفستي رئيس قسم الاستيطان ومحافظ القدس في ذلك القتره.

وهذه السياسة كانت محل إدانته في كثير من قرارات الأمم المتحدة، كما أدانت إجلاء وطرد وتشريد ونقل سكان الأراضي العربية المحتلة<sup>(١)</sup>، كما أدان مجلس الأمن في قراره رقم ٤٦٦ في شهر مارس ١٩٨٠ إسرائيل لإستمرارها في عمليات الترحيل والطرد والتشريد والنفي والنقل الإجباري والإبعاد والتصفية الجسدية والإعتقال الجماعي<sup>(٢)</sup>. أما نص القرار ٤٦٨ الصادر عن مجلس الأمن فقد أكد ما يلي:-

يدعو حكومه إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالإحتلال إلي أن تلغي هذه الإجراءات غير القانونيه وتسهل عودة الزعماء الفلسطينيين المطرودين علي الفور حتي يمكنهم إستئناف وظائفهم التي إنتخبوا من أجلها<sup>(٣)</sup>.

ومن جماع ذلك يظهر ويتأكد جليا بأن سياسة الممارسات الإسرائيلية ضد اللاجئين الفلسطينيين تتعارض تماما مع كافة القواعد الدولية، وكذلك مع ما جري عليه العرف والسوابق الدولية في هذا الشأن، وهو ما نعرض له من خلال المطلب التالي.

---

(١) قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٨؛

(٢) صدر قرار مجلس الأمن ٤٦٦ أول مارس ١٩٨٠.

(٣) صدر قرار مجلس الأمن ٤٦٨ في ٢٥/٥/١٩٨٠.

## المطلب الأول

## السوابق الدولية والموقف من مشكلة اللاجئين

لقد أثارت الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي عمليات الترحيل والنقل الإجباري للملايين من البشر في الحرب العالمية الثانية خارج أراضيهم التي إحتلتها القوات الألمانية وأجبرتهم علي ترك مساكنهم، وأرسلتهم إلي معسكرات الإعتقال الجماعي في ظروف قاسية تنافي الكرامة الانسانية، وذلك كما يحدث تماماً في الأراضي العربية المحتلة. ولقد إهتمت محكمة نورمبرج العسكرية بتحريم النقل الإجباري فنصت علي أن الترحيل يعتبر جريمة دولية من بين الجرائم ضد الإنسانية. وقررت في حكمها الصادر في أكتوبر ١٩٤٦ بأن الترحيل للسكان المدنيين من الأراضي المحتلة يعتبر عملاً غير قانوني وغير شرعي، وأدانت المحكمة الدولية المتهمين الألمان بإرتكابهم جرائم الترحيل الإجباري للمدنيين من سكان الأراضي المحتلة. وأدانت المحكمة الكثير من القادة الألمان لإرتكابهم جرائم الطرد الاجباري للمدنيين من سكان بولندا واللاتزاس واللورين. وكذلك أدانت المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرج قادة قوات الاحتلال الألمانية لإرتكابهم أعمال الانتقام ضد المدنيين الأبرياء من سكان الأراضي الأوروبية المحتلة، وقد تمثلت هذه الأعمال في إجراءات العقاب الجماعي والأعتقال الجماعي ونقل السكان وطردهم وتدمير المنازل، وذلك علي نحو مماثل تماماً ما ترتكبه الآن سلطات الإحتلال الإسرائيلية ضد المدنيين العرب الأبرياء المقيمين في الأراضي العربية المحتلة.

وفي ميثاق محكمة نورمبرج المادة (٦) فقره (ب) إعتبر الرحيل الإجباري جريمة حرب أيأ كان الغرض من هذا الترحيل، كما إعتبرت الفقره ج من المادة ٦ أن عمليات الترحيل الإجباري للسكان المدنيين هي جرائم ضد الانسانية<sup>(١)</sup>.

(١) محيي الدين عشمري حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربي، دار الجليل للطباعة بالقاهرة - عام ١٩٧٨ من ص ٧١٨ : ٧١٩.

يشكل الجانب الإنساني للمشكلة الفلسطينية قدراً كبيراً من الخطورة لا يقل بشاعه عن الجانب السياسي المتصل بتلك المشكلة، متمثلاً في حقوق الشعب الفلسطيني القانونيه والاجتماعيه في العيش الأمن في وطنه وأرضه وممتلكاته، حيث تشتت هذا الشعب الذي كان يعيش حتي سنة ١٩٤٨ مجتمعاً وطنياً كباقي الشعوب، ثم طرد وأخرج من دياره كلاجئين في دول العالم والدول العربية المجاورة وإن كانت بعض تلك الدول قد أكرم جوارهم ولكن وكما يقول الشاعر «بلدي وإن جارت علي عزيزه وأهلي وإن ضنوا علي كرام».

وقد بادرت الدول العربية بمنح اللاجئين حق اللجوء وتقديم المساعدة لهم وبالدفاع عن حقوقهم، كما إهتم الرأي العام العالمي بتقديم المعونه لهم وإذا كانت الجمعية العامة للأمم المتحده قد أنشأت هيئة خاصه مؤقتة لخدمة اللاجئين الفلسطينيين وهي وكالة الأمم المتحده لإغاثه اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم، وبدأت الوكالة نشاطها في أول مايو ١٩٥٠ وكان المفروض أن تنتهي أعمالها عام ١٩٦٠. إلا أن الواقع المريع تطلب بقاءها.

لذلك أقترح المستر داج هامرشولد الأمين العام للأمم المتحده في ذلك الوقت، علي الجمعية العامه أن تستمر الوكالة في أداء رسالتها حتي يتم إعادته إدماج اللاجئين الي وطنهم أو إعادته توطينهم، علي أن يكون الاختيار بين العوده، أو إعادته التوطين من حق اللاجئين أنفسهم. وتعتبر الوكالة من أهم مؤسسات الأمم المتحده إذ يبلغ عدد موظفيها أكثر من ١٠,٠٠٠ موظف ومقر الوكالة بيروت، كما أن لها مكاتب فرعية في عمان والقاهره ودمشق وغزه وتحصل الوكالة علي الأموال اللازمه لها من التبرعات. ويرأس الوكالة مدير عام تعاونه لجنة إستشاريه تتألف من ممثلين لحكومات بلجيكا وفرنسا والأردن ولبنان وتركيا ومصر والولايات المتحده الأمريكیه وتنهض الوكالة بوظيفتها بالتعاون مع حكومات الدول العربية المضيفة. وتشمل هذه الوظيفة، توفير السكن

والغذاء والخدمات الصحية والثقافية والتدريب لجموع اللاجئين، كما تشمل أيضاً مساعدته اللاجئين لكي يصبحوا معتمدين علي أنفسهم.

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة محاولات فاشلة لتوطين اللاجئين في الدول العربية المجاورة، فلقد أوصت لجنة التوفيق الفلسطينية بتشكيل لجنة فنية لدراسة الأوضاع الإقتصادية في الشرق الأدنى تمهيداً لحل مشكله اللاجئين علي أساس الإسكان والتوفيق، وفي عام ١٩٤٩ تشكلت هذه اللجنة برئاسة مستر كلاب رئيس مجلس إداره لجنه وادي تنيسي في الولايات المتحدة الأمريكية. ولقد أوصت اللجنة المذكوره بتحسين أحوال اللاجئين إقتصادياً في البلاد العربية وبإستغلال مياه الأنهار العربية لتحسين الأوضاع الماليه لهم، وعلي أساس تقرير لجنه كلاب وضعت عدة مشاريع لتوطين اللاجئين خارج فلسطين، ولكن الدول العربية رفضت هذه المشاريع لأنها تؤدي إلي تأييد الأهداف الصهيونية في رفض عوده اللاجئين إلي ديارهم<sup>(١)</sup>.

وفي ١٤ ديسمبر عام ١٩٥٠ أصدرت الجمعية العامة القرار رقم ١٣٩٤ (٥) والتي طلبت فيه من لجنة التوفيق التشاور مع الأطراف المعنية لإتخاذ إجراءات لحماية حقوق وممتلكات ومصالح اللاجئين الفلسطينيين، ولقد فشلت مساعي اللجنة في هذا الشأن. وعلي العكس من ذلك إستمرت إسرائيل تصدر القوانين والقرارات التي تصادر بها هذه الممتلكات والحقوق أو تعطيتها حق التصرف فيها. وكلها تعارض مع ما جاء بنص القرار رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ الصادر عن الجمعية العامة بشأن حق عوده اللاجئين الفلسطينيين<sup>(٢)</sup>. ولقد بذلت الدول العربية مساعيها في داخل الأمم المتحدة لوضع هذه

(١) بنيت التقارير المتعاقبة لمدير وكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين تصميم هؤلاء علي العوده لوطنهم ورفضهم لفكره التوطين. يراجع وثيقة الأمم المتحدة A/3686.

Journal de droit international, 1977.

(٢)

ومنشور أيضاً في:

Thierry, Droit et relations international, op. cit.

الأموال والحقوق تحت حراسة دولية لحين حل المشكلة الفلسطينية، ولكن المقترحات العربية فشلت بسبب معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لها في الحصول علي أغلبية ثلثي الأصوات.

وفي عام ١٩٦٤ تبنت جامعة الدول العربية بروتوكول الدار البيضاء الذي أوسع مجال حقوق الفلسطينيين وذلك بمنحهم حرية التنقل من قطر عربي إلي آخر مجاور له والعودة إلي قطر اقامتهم من دون عائق.

والنظر إلي هذا البروتوكول عن قرب أمر بالغ الأهمية، فمع أنه يعتمد سياسه مفتوحة توفر للأجثين التنقل بحريه فانه لم يكن سوي بيان حسن نيه أكثر عما هو إلتزام متين من قبل الدول الأعضاء. وبالإضافة إلي ذلك فإن الحكومات العربيه تبنت مواقف متمايزه في تنفيذ بروتوكول الدار البيضاء، حيث وافقت إحدي المجموعات من الدول العربيه عليه دون تحفظ (الأردن - الجزائر - السودان - العراق - سوريا - مصر - اليمن)، بينما وافقت عليه مجموعه أخرى (لبنان - الكويت - ليبيا) بتحفظ، ولم تعلق مجموعه ثالثه (المغرب - السعودية) عن موقفها منه، بينما لم تحضر دول أخرى إجتماع الجامعة. وهناك دول إنضمت إلي الجامعة العربيه إثر توقيع البروتوكول وبقي موقفها (الرسمي) غير واضح (البحرين - قطر - عمان - الإمارات).

وما يزيد الصوره تعقيداً هو أن الدول العربيه بإستثناء مصر والمغرب وتونس لم توقع ميثاق الأمم المتحد للأجثين عام ١٩٥١، أو بروتوكول الأجثين عام ١٩٦٧، وكلاهما يحمي حقوق الأجثين الباحثين عن ملاذ في شتي أنحاء العالم.

ومن خلال هذا التششت للأجثين في أنحاء الأرض، كانت هناك مواقف إقليميه ودولية لدول العالم تجاه مشكلة الأجثين الفلسطينيين وحقهم في العوده لديارهم أو التعويض، وهو ما ستتعرض له حالاً بالبحث القانوني في ضوء قواعد القانون الدولي. وذلك من خلال المطلب التالي.

## المطلب الثاني

### الموقف الإقليمي العربي من مشكله اللاجئين

إلتقي في القاهرة عام ١٩٩١ خبراء عرب في إجتماع هو الثالث من نوعه برعاية المفوضية العليا لشئون اللاجئين في الأمم المتحدة وتبنوا نص بيان حمايه اللاجئين والنازحين في العالم العربي، وقد حضر المؤتمر مسؤولون في الحكومات العربية لكن التوصيات التي صدرت عنه لم تكن ملزمة للحكومات المعنية.

خضعت قوانين الهجرة والتجنيس في الدول العربية لإعتبارات سياسية، ففي حين أن معظم دول العالم يمنح حقوق المواطنه لغير حالات التجنيس أو المولد أو الزواج، فإن الزواج من مواطنه في الدول العربيه لا يعني حصول الزوج تلقائيا علي حقوق المواطنه إذا لم يكن من أهل البلد، وكما هي حال الفلسطينيين في الكويت ولبنان ومصر وسوريا ودول عربيه أخرى، فإن ميلاد المرء في قطر عربي لا يعني حصوله علي المواطنه أو علي إقامة مطولة بغرض العمل<sup>(١)</sup>.

وفيما يلي عرض موجز للتدابير التي تحكم معاملة اللاجئين الفلسطينيين في كل دولة عربية علي حده وذلك علي النحو التالي:-

**ففي الاردن:** حيث يمنح السكان الفلسطينيين كامل حقوق المواطنه بمقتضي قانون الجنسية الأردني لعام ١٩٥٤، وحينما أصبح قانون الجنسية الأردني المشار إليه ساري المفعول، منح الفلسطينيون في الضفتين الجنسية الأردنيه وبقي الوضع علي ذلك حتي عام ١٩٨٨<sup>(٢)</sup>. حينما تنازل الأردن عن حقه القانوني في الضفة الغربية، ومع أن سكان الضفة الغربية لم يبقوا مواطنين أردنيين فقد إحتفظوا بجوازات سفر أردنية صالحه لحسمه أعوام تاليه.

(١) اراجع: Revue d'études palestiniennes, No. 41, automne 1991, p.p. 16 et s.  
(٢) الأزرع طبعه - ١٩٩٦ - ص ١٤ - مرجع سبق ذكره.

باعتبار الفلسطينيين الذين فروا من الضفة الغربية إلى الأردن خلال حرب ١٩٦٧، سواء كلاجئين أو ما يدعون «نازحين» أو كلاجئين مره ثانيه منذ حرب ١٩٤٨ أصبحوا جميعاً مواطنين أردنيين.

أما الفلسطينيين الذين فروا من غزه إلى الأردن في إثر حرب ١٩٤٨ وكانوا في أغلبيتهم لاجئين للمرة الثانية، فإنهم لا يتمتعون بالحقوق نفسها التي ينعم بها الفلسطينيون في الأردن، ولا يعتبر القادمون المتأخرون مواطنين أردنيين. أما أهل غزه الذين طردوا من الكويت عقب حرب الخليج في عام ١٩٩٠ ولجأوا إلى الأردن، فإنهم يعتبرون أكثر اللاجئين فقراً وعزلاً، إذ لا يحق لهم من الناحية القانونية الحصول على الجنسية الأردنية أو التملك أو حتي العمل، وأن الأوتروا تقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن في حدود ١,٢٤٠,٠٠٠، لكن هذا لا يشمل النازحين عام ١٩٦٧ أو اللاجئين الذين لا يظهرون في سجلات الأوتروا الأصليه<sup>(١)</sup>.

وفي لبنان: - يحتل لبنان مكانة فريدة وسط الدول العربية من حيث تدابير الصارمه في حق اللاجئين الفلسطينيين علي عده جبهات، ويمكن تصنيف اللاجئين الموجودين لديه وهم أكثر من ٣٥٠,٠٠٠ لاجئ مقسمون إلى عدة فئات، فهناك أولاً: لاجئو عام ١٩٤٨ المسجلون لدى الأوتروا ولدي المديرية العامه لشؤون اللاجئين، وهم الذين يعطون وثائق سفر، وهناك ثانياً: لاجئون وفدوا إلى لبنان من دول ثانية أو ثالسه ولايعتبرون مقيمين شرعيين في البلد، وبالتالي يحرمون خدمات الحكومه، ولا تشمل هذه الفئه غير المسجلين لدى الأوتروا، مع إنهم قد يستفيدون من خدمات الأوتروا. أما الفئه الثالثه فتشمل لاجئو عام ١٩٦٧، وهم غير مسجلين لدى الأوتروا ووجودهم غير شرعي في البلد. ومن المهم أن يؤخذ في الاعتبار هنا أن الحكومه اللبنانيه قدمت للاجئين بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥١ عوناً مادياً ودعماً معنوياً، إلا أن معاملته الفلسطينيين في الأعوام

(١) احصاء السكان الأخير في الأردن ١٩٩٥ والذي يوضح اعداد السكان الفلسطينيين هناك.



اللاحقة ساءت بصوره ملحوظه<sup>(١)</sup>.

وتقلت في تقليص أعدادهم عبر دفعهم إلى الهجرة، وإعادة توزيعهم علي الدول العربية وقطع الإتصالات بين مختلف مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وحرمانهم من الحقوق المدنية بما في ذلك حقهم في العمل. ومنذ بدء محادثات السلام في الشرق الأوسط بمجريد عام ١٩٩١، قام لبنان بإتخاذ إجراءات صارمة حدث بصوره مطرده من تنقل الفلسطينيين خارج لبنان في البلاد العربي المجاوره.

وحتى أولئك المسجلين لدي الأوتروا والهاملين لوثائق سفر صالحه، فقد وصل بهم الأمر إلي حرمانهم من التعليم الرسمي، أما المسجلون لدي الأوتروا فيحصلون علي تعليم مجاني في المدارس التابعه للأوتروا حتي نهاية الصف التاسع «المتوسط الرابع»، وعليهم بعد ذلك تحمل نفقات الدراسه. ويمنع القانون اللبناني الفلسطيني من الحمل في حقول الحرف المهنية المتخصصة مثل المحاماه والطب والهندسه، ومع أن الحكومه اللبنانيه حرمت معظم اللاجئين الفلسطينيين الجنسية اللبنانيه، فإنها قامت في بداية الخمسينات بمنح الجنسية لـ ٥٠,٠٠٠ فلسطيني مسيحي وعدد ضئيل من الفلسطينيين السنة الأترياء، وعليه يصبح عدد فلسطينيو لبنان المسجلون لدي الأوتروا نحو ٣٥٠,٠٠٠ فلسطيني من دون مواطنه<sup>(٢)</sup>.

وقد صرحت بعض المصادر العربيه مؤخراً بأن الفلسطينيين المقيمين في غزه ٧٣٣ ألف شخص وفي الضفة الغربيه ٥٥٥ ألفا، وفي لبنان ٣٥٦ ألفا، وفي سؤوريا ٣٦٦ ألفا، وفي الأردن مليون و٤٦٣ ألفا. وصرحت واشنطن بأنه من الممكن التوصل إلي تسويه باستيعاب الأردن وسوريا الكثير من اللاجئين المقيمين لديهما، ولكن المشكله الشائكه هي مشكله اللاجئين بلبنان، فباستثناء ٦٠ ألف فلسطيني مسيحي قد تلقوا

(١) الناطور - التقاير المتخذه إزاء الفلسطينيين سنة ١٩٩٣ - ص ١٥

(٢) الناطور ١٩٩٣ - ذات المرجع السابق ذكره ص ١٧.

الجنسية اللبنانية، وحصول آخرين علي الجنسية الكنديه أو الفرنسية يظل ما يقرب من ٢٤٠ ألف فلسطيني في موضع رعاية وكالة الغوث، وليس مطروحاً قط حصولهم علي الجنسية اللبنانية، والجدير بالملاحظة بأن دراسة توطيّن ١٥ ألف لاجئ في كندا حيث تعتبر عملية إستيطانهم دولياً عمل ضئيل للغاية إذا ما قورن هذا الرقم مع الثلث مليون لاجئ المقيمين الآن في لبنان، والذين لاحل لمشكلتهم بتاتاً. غير أن المهم في المرحلة الراهنة ليس عدد اللاجئين الذين سوف يجري توطيتهم في هذا الموقع أو ذاك، وإنما تكمن الخطوره في تحريك قضيتهم من خلال تفاهم بين الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية، دون مشاركة لسلطة الفلسطينية، حتي التشاور معها، وهو ما يشكل الخطوره الراهنة، ثم إن معارضة توطيّن الفلسطينيين في لبنان تخطي شعبية يتعذر إنكارها لدي مختلف الطوائف اللبنانية كما أنها موضع معارضة اللاجئين الفلسطينيين انفسهم. وقد أعلن مؤخراً المسئول بالسلطة الفلسطينية عن شتوّن اللاجئين بأن الفلسطينيين واللبنانيين علي إتفاق تام في رفض التوطيّن وأن الجانب الفلسطيني يقدر موقف الحكومة اللبنانية في هذا الصدد، وأضاف المسئول الفلسطيني بأن ملف اللاجئين من الملفات المرجأه في المفاوضات الفلسطينية/ الإسرائيلية، وأنه إذا كان لم يفتح بعد فلأن إسرائيل ترفض عودة اللاجئين الفلسطينيين بمقتضي قرار الأمم المتحده رقم ١٩٤(١).

**وفي مصر:** لا يوجد تقدير رسمي دقيق لعدد الفلسطينيين في مصر، لكن الباحثين يشيرون الي أنه يترواح بين ٧٠,٠٠٠ : ١٠٠,٠٠٠ فلسطيني (٢)، وقد تم منح الفلسطينيين في المرحلة الأولى بعد عام ١٩٤٨ فرص عمل محدوده صاحبته بعض المساعدات الماليه، وفي المرحلة الثانيه التي تمتد من أواسط السبعينات والمعروفه بالمرحلة الذهبية، منح الفلسطينيون حقوقاً مساوية لتلك الممنوحه للمصريين، مع إحتفاظهم بهويتهم (١) مقال منشور بجريدة الأهرام - أ/ محمد سيد أحمد - تحريك قضيه اللاجئين الفلسطينيين بتاريخ ٢٠/٤/٢٠٠٠ ص ٢٨.

الفلسطينيه، أما في المرحلة الثالثه التي إمتدت من أواسط السبعينات حتي الوقت الراهن، وقد تم فيها إلغاء الكثير من هذه الحقوق في المجالات المدنيه والإقتصادية والإجتماعية وعاملت الفلسطينين كأنهم أجنب.

وأقرت مصر بحقوق سفر الفلسطينين الذين يحملون جوازات سفر صادرة عن حكومه الإنتداب البريطاني، أما حالياً فإن الفلسطينين يمنحون في معظمهم وثائق سفر مصرية مؤقته صالحه لعام واحد إلي ثلاثة أعوام. أما الفلسطينيون الذين لا يحملون وثائق سفر صالحه فلا يسمح لهم بالعمل في مصر<sup>(١)</sup>.

وفي سوريا: حيث يوجد بسوريا أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ فلسطيني، ويخطي الفلسطينيون في سوريا بقسط كبير من الإدماج الإقتصادي والإجتماعي، لكنهم يفتقرون إلي ما يقابل ذلك من حقوق سياسيه، وهم يتمتعون بخدمات متعاده مما توفره الدوله في مجالات الإعانه الإجتماعية والتعليم وفرص التوظيف، بما في ذلك العمل في المراكز الحكوميه. ومع ذلك وإتسجماً مع الموقف السوري الداعي إلي الحق في العوده فانه لا يسمح للفلسطينيين في سوريا بإمتلاك أراضي زراعيه، أو أكثر من مسكن واحد أو المشاركة في السياسه العامه.

وبالعراق: مع أن النزوح عام ١٩٤٨ أدي إلي وصول ما لايزيد عن ٥٠٠٠ لاجئ فلسطيني إلي العراق، فإنه يقدر عدد الفلسطينين الموجودين في العراق حالياً بـ ٥٠,٠٠٠ فلسطيني، ويشمل ذلك بعض الفلسطينين الذين طردوا من الكويت خلال حرب الخليج، والعراق يمنح الجنسية لكل من يتقدم من العرب بمن فيهم الفلسطينيون بطلب الحصول عليها، ويتمتع الفلسطينيون هناك بحقوق العراقيين كلها سوى الحق في الإقتراع السياسي.

أما في دول الخليج: فقد بدأ إنحدار مستوي اللاجئين الفلسطينيين في الخليج عام ١٩٨٠، أي قبل عقد من حرب الخليج، وكان ذلك المستوي منخفض نسبياً، إذ إن ٨٠٪ : ٩٠٪ من هؤلاء كانوا في السبعينات متمتعين بأوضاع جيدة، لكن النسبة إنخفضت عام ١٩٨٠ إلى ما بين ٦٥٪ : ٧٥٪. وإنخفض عدد الفلسطينيين في الخليج بصورة كبيرة بعد طردهم من الكويت عام ١٩٩١، وقد بقي في البدايه نحو ٣٠,٠٠٠ فلسطيني بالكويت، وعاد قليل من الفلسطينيين إليها «بجوازات سفر أردنية»، وعددهم الآن يتراوح بين ٥٠,٠٠٠ و ٧٠,٠٠٠ شخص، يخضعون لمراقبة شديدة من السلطات الكويتية. ولا يزال هؤلاء مقيدون بالإجراءات والقوانين التي فرضتها دوله الكويت عليهم قبل طردهم، ويستحيل علي الأجانب وعلي المنحدرين منهم وإن كانوا من مواليد الكويت الحصول علي المواطنة الكويتية، سواء بالولادة أو بالتجنس، وعلي نحو مماثل لا يحق للوافدين تملك المساكن. وذات القوانين التي تطبق علي الفلسطينيين في الكويت تطبق عليهم في المملكة العربية السعودية، وفي باقي دول الخليج الأخرى.

في ليبيا: كان الفلسطينيون في ليبيا حتي وقت متأخر ينعمون بحرية المغادرة والعودة، وأغلبية الفلسطينيين هناك من المهنيين أصحاب الحرف، وعلي نحو مماثل لما هو شائع في دول عربية أخرى فإن القانون الليبي الداعي إلي حق الفلسطينيين في العودة إلي وطنهم لا يسمح لهم بالتملك. وقد ساء وضعهم جداً خلال عام ١٩٩٥ حين قامت ليبيا بطرد أعداد كبيرة منهم، وحاولت مجمرعه من الذين طردوا السفر إلي لبنان ثم إلي سوريا، وحين رفض لبنان هذا التحرك منذ بدايته منح الفلسطينيين الذين يحملون وثائق سفر سورية حق الدخول إلي سوريا. ونظراً إلي القيود التي تفرضها الدول العربية علي حق العودة إلي دول عربية أخرى، والقيود التي تفرضها إسرائيل علي حق العودة إلي الضفة الغربية وغزه، فإن الفلسطينيين الذين طردوا من ليبيا يعيشون الآن معظمهم في مخيمات لاجئين علي طول الحدود الليبية - المصرية.

**وفي المغرب:** وكما ورد من قبل فإن دول المغرب العربي (المغرب - تونس - الجزائر) إضافه إلي مصر وقعت إتفاق الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ الخاص بأوضاع اللاجئين، ولطالما كان عدد الفلسطينيين المقيمين في دول المغرب العربي ضئيلاً، ورغم ذلك لم يتعرضوا في تلك الدول للتمييز الذي عهده من قبل بحكومات عربية أخرى، وثمة إتفاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومات دول شمال افريقيا، تنظم الوجود الفلسطيني في تلك الدول، ويجري التنسيق بين مكاتب منظمة التحرير والسلطات المعنية في الدول المضيفة بغرض منح تأشيرات الخروج والدخول لهؤلاء اللاجئين.

ويظهر الموقف من مشكلة اللاجئين علي الصعيد الفلسطيني جلياً وواضحاً منذ نشأء المشكله سنة ١٩٤٨، وإن كان قد حدث به تطورات مختلفه سواء علي المستوي الرسمي وغير الرسمي، فقد تطور الموقف الفلسطيني من رفض ما هو دون تنفيذ القرار رقم ١٩٤ تنفيذاً كاملاً إلي التكيف إزاء وجود إسرائيل وقد برزت نقطه التحول في الفكر الفلسطيني خلال دوره التاسعه عشره للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الجزائرعام ١٩٨٨، والتي شهدت ذروة التحرك تجاه المشكله الذي شرعت منظمة التحرير الفلسطينية فيه منذ أواسط السبعينات، ولكن يجب أن نوضح هنا إستكمالاً للدراسة آخر توزيعات الفلسطينيين الكائنه داخل وخارج فلسطين، وذلك حسب آخر إحصائيه نشرت في نهاية القرن العشرين في ديسمبر عام ١٩٩٩<sup>(١)</sup>.

يعيش ٣,٦ مليون فلسطيني يشكلون ٤٦٪ داخل حدود فلسطين الإنتداب (إسرائيل والضفه وغزه وغيرها). وفيما يتعلق بالأراضي المنتزعه بعد طرد أهلها الفلسطينيين فإنها تشكل الآن ٩٢٪ من إجمالي مساحه إسرائيل البالغه ٢٠٣٢٣٠٠٠ دونم (الدونم يعادل ١٠٠٠ متر مربع). أي إن إجمالي مساحة الأراضي التي تخص

(١) آخر إحصائية منشورة بجريدة الأهرام في ١٣/١٢/١٩٩٩ ص ٦ - عن كتاب للدكتور / سليمان أبو سنه- حق العودة الفلسطيني مقدم ويمكن.

الفلسطينيين يصل إلى ١٨٦٤١٠٠٠ دونم، ورغم المذابح الشهيرة التي إرتكبها اليهود ضد الفلسطينيين لإجبارهم علي الهجرة بقليل ودير ياسين، فإن إجمالي العدد المسجل هو ٣٤ مذبحة بأحجام مختلفة.

أما لماذا ترك الفلسطينيون بيوتهم، فقد دأبت الدعاية الصهيونية علي ترديد الإدعاء بأن الفلسطينيين إستجابوا لأمر الحكومات العربية حتي يمهّد الطريق لدخول الجيوش العربية، وإن باحثين إسرائيليين ومنهم موريس يدحضون هذا الإدعاء ويطرحون الدوافع التالية حسب أولوية تأثير كل منها والتي كان من أهم أسبابها ما يلي:-

مخططات الطرد التي تقرم بها القوات اليهودية وتشمل العمليات العسكرية، هجمات عصابات مثل الهاجاناه، ثم جيش الدفاع الإسرائيلي في وقت لاحق، الخوف من الهجمات الإسرائيلية والرعب من الحصار خلال القتال والهلع الذي سيطر علي الفلسطينيين لدي سماعهم أخبار سقوط القرى والبلديات المجاورة والفرار الجماعي منها، وأوامر رؤساء وزعماء القبائل بالهجرة خوفاً من القتل، ولم يتسبب العامل الأخير إلا في هجرة واحد في المائه فقط من الفلسطينيين المهاجرين، وحتى الآن لم يتمكن أحد من تحديد أسباب الهجرة من ٣٥ قرية دفعه واحده عقب حرب ١٩٤٨<sup>(١)</sup>. وفي خطوه لها مغزاها الحقيقي قامت إسرائيل بمصادره خريطة «ضياح فلسطين»، وهي خريطة تاريخيه موثقة وعلمية إستناداً إلي مصادر فلسطينية وإسرائيلية وتجسد نكبة فلسطين لأنها توضح بالحقائق والأرقام التغيرات الديموجرافية والجغرافيه التي شهدتها الأراضي الفلسطينية علي يد المغتصب اليهودي منذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم، وهذه الخريظه الوثائقيه توضح بالتفصيل المواطن الفلسطينية التي إحتلتها القوات الصهيونية الغازية وطردت أهالي ٥٣١ مدينة وقرية من ديارهم عام ١٩٤٨، وهم ٨٥٪ من أصحاب الحق الشرعي والأرض التي أصبحت تسمي إسرائيل. وكما يقول الباحث الفلسطيني الدكتور سلمان أبو سته الذي

<sup>(١)</sup> The Institute for palestine studies le partage de la palestine, séries des monographies (Beirut 1967).

شارك في إعداد الخريطة وصدرت الطبعة الأولى منها في مايو ١٩٩٨ فإن النكبة تعني فصل الشعب عن أرضه وكان عدد الفلسطينيين في عام ١٩٤٨ مليوناً و ٩٠٠ ألفاً و ٥٠٩ نسمة، أي أن ٧٠٪ من شعب فلسطين أصبح من اللاجئين الذي يصل عددهم اليوم إلي ٥ ملايين و ٢٤٨ ألفاً و ١٨٥ لاجئاً، وأقل من ٤ ملايين من هؤلاء مسجلون لدى وكالة الغوث الدولية التي تقدم لهم ضروريات الحياة بشكل يتناقص كل عام في حين أنهم كانوا يملكون الأرض التي تساوي ٩٢٪ من مساحة إسرائيل.

وتوضح الخريطة توزيع هؤلاء اللاجئين في إسرائيل وقطاع غزة والضفة الغربية والدول العربية وأمريكا الشمالية والجنوبية وباقي دول العالم، وتؤكد بأن ثلثي الفلسطينيين لاجئون محرومون من العردة إلي ديارهم لأنهم ليسوا يهوداً، بينما يتدفق آلاف المهاجرين من روسيا والحيشة وغيرها ليعيشوا في بيوتهم وعلي أرضهم المغتصبة. كما أن ٩٠٪ من القرى الفلسطينية التي نزح منها أهلها كانت بسبب هجوم عسكري يهودي. بالإضافة للترويع وإقتراف المذابح في ٣٣ مدينة وقرية أخرى هي «العباسية - أبو شوشة - عين الزيتون - بلد الشيخ - بيت دراس - بئر السبع - برير - الدوايمة - دير ياسين - عيلبون - حيفا - حواس - الحسينيه - أجزم أسدود - حبيش - الكابري - الخصاص - خبيزه - اللد - مجد الكروم - منصوره الخيط - خربه ناصر الدين - قازة - قيساريه - سعسع - صفصاف - صالحه - عرب السمينيه - الطنطوره - الطيره (حيفا) - الوعره السوداء - وادي عاره».

وقد طردت القوات اليهودية أكثر من نصف اللاجئين وهم تحت حماية بريطانية وقبل إعلان دولة إسرائيل وقبل دخول القوات العربية فلسطين<sup>(١)</sup>.

وتطرح الخريطة سؤالاً مهماً هو: هل يمكن أن يعود هؤلاء اللاجئين إلي ديارهم؟ وتؤكد أن حق العوده مقدس لأنه في وجدان كل فلسطيني وهو المطلب الأول لكل

لفلسطينيين علي مدي ٥٠ عاماً من التشريد، لأنه من حقوق الإنسان الأساسية، كما أن حق العودة وحق الملكية في الأرض والديار حق أبدي فردي وجماعي لا يلغيه إحتلال أو سياده دولة أو معاهدة أو اتفاق ولا يحق لأحد التنازل عنه بالنيابة. لأن المجتمع الدولي يؤيد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلي ديارهم بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ الذي أكدته الأمم المتحدة أكثر من ١١٠ مرات، ولأن إخلاء الأرض بالقوة غير مشروع.

وتؤكد الخريطة أيضاً أن حق العودة ممكن بالأرقام لأن ٨٧٪ من اليهود يعيشون في ١٥٪ من إسرائيل و ٢٢٪ منهم يعيشون في ٨٥٪ من إسرائيل التي هي أرض فلسطينيه، ومعظم اليهود في المدن، ولكن ٢,٧٪ فقط منهم يستغلون كل الأراضي الفلسطينية السليبه ويعيشون في مجتمعات «الكيبوتس»، وذلك يكون ٢٠٠ ألف يهودي فقط يستغلون ١٧ مليوناً و ٣٢٥ ألف دونم هي إرث وتراث ٥,٢ مليون لاجئ فلسطيني محرومين من العودة ومكسبين في المخيمات ولهننا صادرت إسرائيل هذه الخريطة. ويضيف الباحث الفلسطيني المذكور بأن من بقي علي أرض فلسطين المحتله عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية (مساحتها ٢١٪ من فلسطين) وقطاع غزة (١٪ من فلسطين) فلا تزال إسرائيل تقتطع منها قطعة قطعه حتي إلتهمت أكثر من نصف الضفة ونصف القطاع<sup>(١)</sup>.

وتبقي قضايا مفاوضات الرضع النهائي الشائكة خاصة قضية اللاجئين تنذر بعواقب وخيمه إذا وصلت عمليه السلام إلي طريق مسدود بسبب مراوغات إسرائيل التي تواصل تزوير التاريخ والجغرافيا وطمس الحقائق، ولا تدرك حتي الآن أن كل السلام الحقيقي لابد أن يكون مقابل كل الأرض والحقوق المقتصبة ومنها حقوق اللاجئين في العودة والتعويض.

(١) دراسته د/ سلمان أبو سته- الباحث الفلسطيني - بمقاله منشوره بجريده الأهرام بتاريخ ١٣/٥/٢٠٠٠ ص ٨.



ولكن يبقى سؤال من المسئول الحقيقي عن طرد هؤلاء الفلسطينيين وتهجيرهم بالقوة من أراضيهم؟ وهل يمكن محاكمتهم قانوناً عما اقترفوه من جرم؟.

**هناك أسانيد قانونية تعزز المطالبة بمحاكمة المسئولين عما حدث للفلسطينيين المهجرين بالقوة تتمثل فيما يلي:**

وفقاً لميثاق محكمة نورمبرج الشهيرة بعد الحرب العالمية الثانية فإن ممارسات العصابات الصهيونية وزعماء الوكالة اليهودية وقاده إسرائيل تندرج تحت بنوده، فالبدأ السادس من الميثاق يقول أن الممارسات الآتية تعد جرائم يعاقب عليها القانون الدولي لأنها جرائم ضد السلام، وهي تشمل التخطيط والاعداد والتنفيذ لأي حروب عدوانية أو المشاركة في مؤامره لشنها. وجرائم الحرب تشمل القتل وسوء المعاملة وقتل الرهائن، ونهب الممتلكات العامة والخاصة وتدمير المدن والبلديات والقري عمداً. والجرائم ضد الإنسانية تتضمن القتل والترحيل والإستبعاد والمحاكمة لأسباب سياسية أو عنصريه أو دينيه». وقد إرتكبت الهيئات والمنظمات الإسرائيلية كل هذه الجرائم. ويعزز ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن «حرب العدوان تشكل جرمه ضد السلام». وينص ميثاق نورمبرج علي أن المسئولية عن إرتكاب هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم. والأجثيين في الداخل بالبدو والمنسيون يبلغ اجمالي عددهم ٧٧٨٨١٨٥ لاجئاً (سبعة ملايين و٧٨٨ ألف و١٨٥ لاجئاً).

#### **ويتوزع هؤلاء علي النحو التالي:-**

٩٥٣,٤٩٧ في إسرائيل، ١٠٠,٤٤٩٨ في قطاع غزة، ١٥٩٦٥٥٤ في الضفة الغربية، ٢٣٢٨٣٠٨ في الأردن، ٤٣٠,١٨٣ في لبنان، ٤٦٥٦٦٢ في سوريا، ٤٨٧٨٤ في مصر، ٢٧٤٧٦٢ في السعودية، ٣٧٦٩٦ في الكويت، ١٠٥٥٧٨ في دول خليجية أخرى، ٧٤٢٨٤ في العراق وليبيا، ٥٥٤٤ في دول عربيه أخرى، ٢٠٣٥٨٨ في الولايات المتحدة، ٢٥٩٢٤٨ في دول غربيه أخرى.

ألفت الحكومات العربية علي إسرائيل مسؤوليه وجود مشكله اللاجئين، وطالبت بعوده اللاجئين إلي مساكنهم، ورأت أن أي تعويض يرضي به اللاجئين يجب أن يحتسب علي أساس فردي، وأن يعكس الفجوة الحقيقية للضرر اللاحق بهم، وتقدر بعض المصادر العربية هذا التعويض في حدود ملياري جنيه فلسطيني. وتري الدول العربية أيضاً أن الأمم المتحدة قد تحملت مسؤولية إنشاء إسرائيل عبر قرار تقسيم فلسطين في نوفمبر ١٩٤٧<sup>(١)</sup>، وعليها بالتالي المشاركة في دفع التعويض وهو ما ستعرض اليه تفصيلاً في الفصل القادم من تلك الدراسة لمشكله اللاجئين.

## الفصل الثاني

### مدي حق اللّاجئين الفلسطينيين في العوده

#### طبقاً للقواعد القانونيه الدوليه

أدي الإعتراف المتبادل بين منظمه التحرير وإسرائيل عام ١٩٩٣ إلي تطور في الفكر الفلسطيني إزاء مشكله اللّاجئين، وأدي كذلك إلي القبول بقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ أساساً للمفاوضات المستقبليه مع إسرائيل، وكان هذان القراران قد صدرا في إثر حرب ١٩٦٧، ١٩٧٣ والقرار رقم ٢٤٢ دعا إلي تحقيق تسويه عادله لمسأله اللّاجئين، إلا أنه ترك تعريف اللّاجئين غامضاً، إذ قد يعني ذلك لاجئ عام ١٩٦٧ فقط، أو قد يشتمل علي لاجئي عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧. والواضح أن إسرائيل حذت التفسير الأول وأصبحت كلمه النازحين جزءاً من التعابير الدبلوماسيه، وتستخدم حالياً للإشاره إلي لاجئي عام ١٩٦٧ تحديداً، وبالنسبه إلي الفلسطينيين فإن اللّاجئين هم كل أولئك الذين تضرروا بالحرب مع إسرائيل، سواء في عام ١٩٤٨ أو في عام ١٩٦٧، وأولئك الذين منعوا من العوده إلي مساكنهم بعد هاتين الحربين، وكذلك الذين طردوا من ديارهم بعد أن إحتلت إسرائيل الضفة وقطاع غزه. وكان التفسير الفلسطيني واضحاً لدي إنعقاد مؤتمر مدريد في اكتوبر ١٩٩١، ففي المجلس الافتتاحيه أعلن رئيس الوفد الفلسطيني أنه «آن الأوان للعوده لأرضنا لكي نروي قصتنا»، وهذه القصه مدارها النزوح والتشتت، وما قاله أيضاً «وفي الوقت الذي تخاطبكم فيه تلازمنا وتلاحقنا عيون آلاف من اللّاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ ومن المشردين منذ عام ١٩٦٧ ومن المبعدين، فليس أفسس من مصير الإبعاد والنفي، فأعيدوهم إلي الوطن فحق العوده حق لهم». وفي عقب مؤتمر مدريد أسست لجنه توجيه للمرجعيات عقدت إجتماعها الأول في موسكو وقامت بذورها بتأليف عده لجان تقنيه علي مستوي المفاوضات المتعدده الأطراف، كانت إحداها مخصصه لبحث عوده اللّاجئين، ووعدت بإدراج بند عوده اللّاجئين بكل ما يحيط به من غموض في

جدول الأعمال للنقاش، وقد إستفاد الوفد الفلسطيني حقاً من هذه الفرصة لتأكيد قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (الدوره ٣) في كل من الإجتماعات الثمانيه التي تلت، ومع أنه لم يتم إنجاز إلا القليل في هذا الشأن<sup>(١)</sup>.

وميز إتفاق أوسلو المبرم بين المنظمه وإسرائيل في سبتمبر ١٩٩٣ بين لاجئ عام ١٩٤٨ ونازحي عام ١٩٦٧، إذ تحال قضيه نازحي عام ١٩٦٧ علي اللجنة الرباعيه والتي تضم فيها مصر والأردن بجانب فلسطين وإسرائيل، بينما تناقش قضيه لاجئي عام ١٩٤٨ بين المنظمه وإسرائيل كجزء من محادثات الوضع النهائي، وفي وثيقه صادرة عن وزاره الاعلام الفلسطينيه (١٩٩٥)، إرتكز هذا الموقف علي حق العوده، وتشير الوثيقه إلي أن الدول العربيه عاجزه إقتصادياً عن إستيعاب اللاجئين، وأن أغلبيه اللاجئين بمن فيهم اللاجئين في المناطق المحتله، تفضل العوده إلي مساكنها الأصليه في إسرائيل.

وإعتماًداً علي عده دراسات تشير هذه الوثيقه مسأله تتناقض مع منطق المفاوضات بشأن اللاجئين، فهي تظهر أن اللاجئين الذين تناولتهم تلك الدراسات لا يشكل في الأمر بالنسبه لهم تعارضاً بين رفع مستوي أوضاعهم المعيشيه في المخيمات وبين الإصرار علي رغبتهم في العوده إلي مساكنهم. إضافه إلي ذلك فإنه لم يتوفر توضيح كاف يبين مدي الإرتباط القائم بين تلك المطالب، والقرار رقم ١٩٤ دون إتخاذ خطوات واقعيه لتنفيذه، فقد كانت العوده والتعويض هما هدفه الحقيقي بإستمرار، فأصبحت الإشاره اليهما مجرد تقليد دون إيجاد آليه لتحقيقه بعد بدء المفاوضات بأوسلو عام ١٩٩٣، وبعد عده إجتماعات لمجموعه العمل الخاصه باللاجئين دامت ثلاثه أعوام (١٩٩٢ - ١٩٩٥) قامت الحكومه الكنديه التي رأت هذه الاجتماعات بشخص مثلها يدعي مارك بيرون (mark peron) في مارس ١٩٩٥ بإصدار «وثيقه رؤيه»، بغرض إضفاء دفعه جديده علي تلك الاجتماعات التي انتهت إلي طريق مسدود.

R. Lapidoth, "the Right of Return in I nternational Law" Israel yearbook (١٩٨٦) on Human Rights (1986), p. 103 et s.

وأشار بيرون في الوثيقة إلي أن الشرق الأوسط أفضل بلا لاجئين، لكن يري في تحقيق ذلك صعوبة لاتواجه بيرون فحسب بل المجتمع الدولي بأسره، ودعت وثيقة بيرون إلي إجراء دراسات إضافية لتقويم إستيعاب اللاجئين وإسكانهم وتوفير وظائف لهم. وعبر الإسرائيليون بلسان وزير الخارجية عن تخطي الوثيقة لحدود ولايه مجموعته العمل، وعن ضرورة معالجه هذه القضايا بالإجتماعات الثنائية والرابعيه في الوقت الملائم، ووضعت الوثيقة علي الرف، وعين بيرون سفيراً لكندا في المكسيك، وحل مكانه أندرو روينسون، والذي أمسك بمفهوم «التأقلم»، بعد أن سببت وثيقة بيرون بلبله في صفوف الإسرائيليين، فإن مفهرم روينسون أشاع شكاً في أذهان الفلسطينيين، حيث يشتمل الموقف الفلسطيني من التأقلم علي مفهومين:

أولهما: - حصره في الضفه الغربية وغزه، ووجوب توجيهه في المقام الأول إلي العائدين من لاجئي عام ١٩٦٧، ثم من لاجئي عام ١٩٤٨.

ثانيهما: ألا يعني تغيير الوضع القانوني للاجئين كما ورد في القرار رقم ١٩٤، وبناء علي ما تم خلال الإجتماع الثامن لمجموعه العمل الخاصه باللاجئين في جنيف في ديسمبر ١٩٩٥.

وننتقل الآن لبحث الأسس القانونيه لعودة اللاجئين الفلسطينيين والحق في التعويض، وذلك من خلال المبحث التالي من الدراسه.

## المبحث الأول

### الأسس القانونية لعودة اللاجئين الفلسطينيين

#### والحق في التعويض عنه

تحدد قواعد القانون الدولي وتنظم حقوق اللاجئين في العوده لديارهم وأراضيهم وممتلكاتهم، بالإضافة لما تشير إليه وتنظمه الموائيق والعهد الدولي في هذا الخصوص، وذلك بالنسبة لحالات اللاجئين بصفه عامه، ولا شك أن تلك القواعد القانونيه والقرارات الدوليّه تنطبق أيضاً علي حاله اللاجئين الفلسطينيين بصفه خاصه. وهو ما سنتعرض اليه بالدراسه والتحليل القانوني في هذا الجزء من خلال بحث الأساس القانوني لحق العوده والتعويض، حيث تنظم بعض الموائيق والعهد الدولي المنظمه لحقوق اللاجئين في العوده لأوطانهم وتقديم المساعدات والتيسيرات اللازمة لهم لتحقيق تلك الغايه، وكان علي رأس تلك الموائيق الدوليّه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي تبنته الجمعية العامه للأمم المتحده في عام ١٩٤٨، حيث نص الاعلان العالمي علي أنه<sup>(١)</sup>:

(١) « لكل شخص الحق في التنقل بحريه وبإختيار ومكان إقامته داخل كل دوله.

(٢) لكل شخص الحق في مغادره كل بلد، بما فيه بلده، والعوده إليه».

كما تنص الإتفاقيه الدوليّه بشأن الحقوق المدنيّه والسياسيه علي أن:-

« (١) لكل فرد مقيم بصوره قانونيه ضمن إقليم دوله ما الحق في حريه الإنتقال وفي أن يختار مكان إقامته ضمن ذلك الإقليم.

(٢) لكل فرد حريه مغادره أي بلد بما في ذلك بلده».

ونشير كذلك في هذا الخصوص فضلاً عن هاتين الوثيقتين العالميتين الهامتين، إلي أن هذا الحق في العوده مقرر للاجئين في بعض الإتفاقيات الإقليميه الأخرى، وعلي رأسها

---

(١) تراجع الماده الثالثه عشر من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في عام ١٩٤٨.

الإتفاقيه الأوروبيه لحمايه حقوق الانسان<sup>(١)</sup> والتي تنص علي:-

(١) لا يجوز طرد أحد سواء عن طريق تدبير فردي أو جماعي من أراضي الدوله التي هو من رعاياها.

(٢) لا يجوز حرمان أحد من حق الدخول إلي أراضي الدوله التي هو من رعاياها<sup>(٢)</sup>.

كما نشير في هذا المقام أيضا إلي إتفاقيه جنيف الرابعه والموقعه في أغسطس عام ١٩٤٩ حيث تنظم الماده (٤٩) منها حالات الترحيل الإجباريه الجماعيه والفرديه في حالات الإحتلال وتجعلها جميعاً ممنوعه ومحرمه دوليا مهما كان الدافع لها، كما نظمت أيضا حقوق اللاجئين الإتفاقيه الأوروبيه لحمايه حقوق الانسان، كذلك الميثاق الإفريقي لحقوق الانسان والشعوب، وأيضاً إتفاقيه العهد الدولي للحقوق المدنيه والسياسيه خصوصاً في الماده الثانيه عشر منها، وغيرها من النصوص والمواثيق الدوليه<sup>(٣)</sup>، والتي تنظم حق كل إنسان في حريه الخروج والعودة إلي وطنه دون قيود أو شروط مصطنعه أو تعسفيه. وتجدر الإشاره في هذا المقام إلي موقف الفقه الصهيوني من مشكله اللاجئين الفلسطينيين، حيث صدقت إسرائيل علي إتفاقيه العهد الدولي للحقوق المدنيه والسياسيه في ١٣ أكتوبر ١٩٩١ ولم تحتفظ علي الماده ١٢ المشار اليها، ولكنها تفسرها بأنها لا تنطبق إلا علي مواطني دوله اللاجئ، وبالتالي فإنها لا تنطبق بشأن اللاجئيين الفلسطينيين. وتذكر روث لايبندوت أستاذة القانون الدولي الإسرائيلي «أن حق العودة يملكه مواطنوا الدوله وعلي الاكثر المقيمون بصفه دائمه فيها. واللاجئون لم يكونوا يوماً مواطنين أو مقيمين دائمين في إسرائيل، إذ إنهم فروا قبل قيامها عام ١٩٤٨، أو في

(١) يراجع نص الماده الثانيه عشر من الإتفاقيه الدوليه بشأن الحقوق المدنيه والسياسيه.

(٢) يراجع الماده الثالثه عشر من الاتفاقيه الأوروبيه لحمايه حقوق الانسان.

(٣) النصوص منشوره في : Nations unies, la charte internationale des droits de l'homme (N ewyork 1988).

عام ١٩٦٧ قبل إحتلالها للمناطق التي كانوا يعيشون فيها»<sup>(١)</sup>.

وتصنيف لاهيدوت في مقالها «إن عوده أكثر من مليون ونصف مليون لاجئ عدائي يؤدي إلي إنتهاك حقوق وحريات الآخرين في إسرائيل، وقد يخل بالنظام العام ويزادها المجتمع الديمقراطي» وتسد إلي ما نصت عليه المادة ٤ من الإتفاقيه المشار إليها من أنه «يجوز للدول الأطراف في الإتفاقيه الحاليه، في أوقات الطوارئ العامه التي تهدد حياه الأممه والتي يعلن عن وجودها بصفة رسميه، أن تتخذ من الإجراءات ما يحلها من إلتزامات طبقاً للإتفاقيه الحاليه إلي المدي الذي تقتضيه بدقه متطلبات الوضع، علي ألا تتعارض مع إلتزاماتها الأخري بموجب القانون الدولي، ومن دون أن تتضمن تمييزاً علي أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الديانة أو الأصل الاجتماعي فقط». ومن الواضح أن مقال لا يبدوت ملئاً بالمغالطات، فالإعلان العالمي لحقوق الانسان والإتفاقات الخاصه بها تشيران إلي عوده الشخص إلي «بلده» وليست إلي «دولته»، وإستعمال تعبير البلد «معتمد بقصد حمايه حقوق الإنسان في أي مكان وإلا أضير سكان الأقاليم التي لا تعتبر دولا ذات سياده، وقد أوقعها تفسيرها في مأذق كبير عندما أشارت إلي المناطق التي وقعت تحت الإحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، فأضطرت تبريراً للسياسه الإسرائيلييه إلي القول بعدم قنح هؤلاء اللاجئيين بحق العوده رغم أنهم كانوا حتي ذلك الوقت رعايا للدوله الأردنيه. من ناحيه أخري فإنه بالنسبه لما أشارت إليه لاهيدوت من حق الدوله في التحلل من إلتزاماتها طبقاً للإتفاقيه، فإن هذا الحق موقوت بفترة الطوارئ المعلنه رسمياً والتي لا يمكن الإدعاء بها بعد خمسين عاماً، وفي وقت تجري فيه المفاوضات بشأن الوضع النهائي في الأراضي الفلسطينيه وإقامه السلام الشامل في الشرق الأوسط. وواقع الأمر أن إسرائيل ترفض حق عوده اللاجئيين الفلسطينين لأسباب أيديولوجيه معروفه (١١) رمضان بابا دجي وآخرون: حق العوده للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه (قضايا المرحله الأخير، من المفاوضات - العدد ٣ - مؤسسه الدراسات الفلسطينيه) الطبعة الأولى - بيروت - ١٩٩٦ - ص١٤٧.



من أهمها هو إقامة دوله يهوديه خالصه، حيث تري في وجود أعداد كبيره من الفلسطينيين فيها ما يؤثر علي طابعها. وقد كان التخلص من عرب فلسطين هدفاً ثابتاً من أهداف الصهيونيه منذ البدايه، كما أوضحنا من قبل، وعلي أيه حال فقد أكد قرار الجمعية العامه رقم ١٩٤ بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨ حق عوده اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم علي نحو ما سبقت الإشارة، وكذا قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ فيما يتعلق بلاجئي عام ١٩٦٧. وحق العوده كما أنه حق فردي ومدني لكل لاجئ يخول له العوده إلي بلده والحصول علي التعويض المناسب عن الضرر الذي لحق به فإنه حق قومي معترف به للشعب الفلسطيني، والنابع من حقه في تقرير مصيره، الذي إعترفت به الجماعه الدوليه بمثله في الأمم المتحده. فقرار الجمعية العامه رقم ٢٥٣٥ الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٦٩ يتضمن «الإعتراف بأن مشكله اللاجئين الفلسطينيين قد نشأت بسبب إنكار حقوقهم غير القابله للتصرف طبقاً لميثاق الأمم المتحده والإعلان العالمي لحقوق الانسان»، وقرارها رقم ٣٠٨٩ في ٧ ديسمبر عام ١٩٧١ يتضمن أن الجمعيه تعلن «أن الإحترام الكامل للحقوق غير القابله للتصرف للشعب الفلسطيني وتحقيقها، ويوجه خاص حقه في تقرير المصير وحق اللاجئين العرب الفلسطينيين في العوده إلي منازلهم وأماكنهم، ذلك الحق الذي إعترفت به الجمعية العامه في قرارها ١٩٤ بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨، وأكدته مراراً حيث أن هذا القرار لا غني عنه لبلوغ تسوية عادله لمشكله اللاجئين وممارسه شعب فلسطين لحقه في تقرير مصيره».

والواقع أن الجمعية العامه أكدت بعشرات القرارات التي أصدرتها تمسكها بتنفيذ قرارها رقم ١٩٤، بإعتباره الأساس الأول المقبول والمتفق مع الشرعيه الدوليه لمشكله اللاجئين الفلسطينيين، ومكماً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره<sup>(١)</sup>.

نعود مره أخرى إلي باقي القواعد الدوليه والنصوص القانونيه الأخرى والمتمثله

(١) السفير / طاهر شاش - نفس المرجع السابق ذكره ص ١٢٢.

في قرارات دولية تحض قضية اللاجئين الفلسطينيين، وبخاصة تلك التي تنظم وتقرر حقهم في العودة لبلادهم وممتلكاتهم، ولعل أولها في هذا الخصوص هو قرار الأمم المتحدة بالاعتراف بإسرائيل ذاتها كعضو في الجماعة الدولية، وذلك بالقرار رقم ٢٧٣ والصادر في ٣١ مايو سنة ١٩٤٩، والذي صدر مشروطاً ومقرونًا بشروط وتعهدات أوجبت علي إسرائيل تنفيذها والالتزام بها كان علي رأسها الإعتراف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين والتعهد بحل مشكلتهم. ولعل السبب في ذلك هو المعارضة الدولية والعربية آنذاك بقبول إسرائيل عضواً بالمنظمة والجماعة الدولية، ذلك لأنها نشأت بطريقة غير شرعية، وبالرغم من ذلك صدر قرار إنضمامها للمنظمة الدولية سالف الإشارة إليه ملزماً إياها بالتعهد أيضاً بتنفيذ بنود قرار التقسيم رقم ١٨١ والصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧. والذي يوجب علي إسرائيل أن تعترف بدولة فلسطين وبحقوقها للشعب الفلسطيني، تنفذاً لما إشتمل عليه هذا القرار من قيام دولتين متجاورتين إحداهما يهودية وهي إسرائيل والثانية عربية وهي فلسطين، وبكل ما يستتبع ذلك من حقوق قانونية مشروعة للشعب الفلسطيني علي أرض دولته التي حددها ذلك القرار تحديداً.

نريد أن نؤكد هنا على أن قرار الأمم المتحدة رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه آنفاً<sup>(١١)</sup> في شق منه قد ألزم إسرائيل بتنفيذ قرار التقسيم، وفي الشق الآخر منه قرر حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتعويضهم، ولكن إسرائيل لم تقم بإحترام أو تنفيذ هذه التعهدات، والتي كانت شرطاً وقيداً ومحل إعتبار كبير عند قبولها عضواً بالأمم المتحدة وبالجماعة الدولية.

ويعتبر القرار رقم ١٩٤ سنة ١٩٤٨ الصادر عن الأمم المتحدة تأكيداً للشرعية القانونية الدولية لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة لأوطانهم، والذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨، حيث نص في البند الحادي عشر علي<sup>(١٢)</sup> (راجع نص القرار رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٤٩ - الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في شأن قبول إسرائيل عضواً بالأمم المتحدة - والصادر في ١٩٤٩/٥/٣١).

أن:-

«تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للأجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف أن يعرض عن ذلك الفقدان أو الضرر، من قبل الحكومات أو السلطات المستولة».

وهذا القرار يعتبر أول وثيقة دولية تعلن حق العودة والتعويض. والقرار صدر بعد إغتيال الوسيط الدولي الكونت برنادوت، في القدس علي أيدي الإرهابيين من العصابات الصهيونية. وسبب النقمة عليه ماورد في تقريره من مقترحات حول تعديل قرار التقسيم وضرورة تسوية قضية اللاجئين بالسماح لهم بالعودة إلى ديارهم في أسرع وقت ممكن. وتشير إلى أن الجمعية العامة قد درجت منذ العام ١٩٤٩ علي تبني مضمون القرار ١٩٤ في كل سنة. وإرتفع عدد الدول الموافقة عليه من ٤٧ في العام ١٩٤٩ الي ١٦٤ في العام ١٩٩٤. ولم يعارضه منذ العام ١٩٦١، إلا دولة أو دولتان<sup>(١)</sup>. وبالطبع كانت الدولتان المعارضتان هما إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

أصدرت الجمعية العامة بعد ذلك تعليمات إلى لجنة التوفيق وتنفيذاً لما سبق، بوجوب تسهيل إعاده هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم في ديارهم من جديد، وإعاده تأهيلهم الإقتصادي والإجتماعي، وكذلك دفع التعويضات المستحقة لهم. ثم تعود الجمعية العامة للتأكيد بقرارها المشار إليه وفي البندين الرابع عشر والخامس عشر منه للتأكيد علي وجوب تنفيذ بنوده حيث تدعو الحكومات والسلطات المعنية جميعاً بهذا القرار إلي التعاون مع لجنة التوفيق لإتخاذ جميع التدابير الممكنة لتنفيذ ذلك القرار. بل وتؤكد علي

(١) د/ محمد المجذوب - الفلسطينيون وحق العودة - مركز الدراسات والبحوث - بيروت سنة ١٩٩٨ ص ١٧، ص ١٨.

- ١٢٢ -

الأمين العام تقديم كل ما يلزم من مرطقين وتسهيلات وترتيبات ملائمة من أجل توفير وتبشير الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار من أجل عودة اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم مع تعويضهم التعويضات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار، عما أصابهم من أضرار نتيجة طردهم من ديارهم وممتلكاتهم. تلك هي قواعد القانون والعدل والإنصاف التي قررها هذا المراجع القانوني الدولي والممثل في القرار رقم ١٩٤ سنة ١٩٤٨، ولكن التطبيق العملي لهذا القرار وما تلاه من قرارات دولية أخرى في شأن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة لأوطانهم وتعويضهم وغيرها من الحقوق الشرعية الأخرى، قد باتت حبراً علي ورق لا تري النور علي أرض الواقع والتطبيق العملي، لما تقوم به إسرائيل من ضرب لكل قواعد الشرعية الدولية وحقوق الإنسان بكافة صورها وبما تمارسه مع الشعب الفلسطيني المقيم منه واللأجئ والذي يتعرض لكافة ألوان الظلم والإضطهاد والطرده التشريد في العراء خاصة بالمخيمات. ومنع عودتهم إلي أرضهم وممتلكاتهم ومصادرة لأموال والديار وهدم المنازل وقتل الشباب والأطفال، إلي غير ذلك من كافة ألوان الهوان التي تحرمها الشرائع والأديان والقواعد القانونية الدولية وأبسط حقوق الانسان.

صدر بعد ذلك عن مجلس الأمن القرار رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٦٧ في شهر يونيو من، والذي إعتمده مجلس الأمن بالإجماع والذي يدعو حكومه إسرائيل الي تأمين سلامة سكان المناطق التي تجري فيها العمليات العسكرية لعدوان يونيو، مع وجوب تسهيل عوده أو تلك الذين فروا من هذه المناطق بسبب القتال ثم تلا ذلك صدور القرار رقم ٢٤٢ في نوفمبر سنة ١٩٦٧ من مجلس الأمن أيضاً. والذي إشتعل علي إنسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية التي إحتلتها في عدوان يونيو سنة ١٩٦٧، ومشيراً في حيثياته إلي وجوب حماية حق اللاجئين الذين أضيروا بسبب العمليات العسكرية وحققهم في العوده. ثم أعقب ذلك صدور القرار رقم ٢٤٥٢ سنة ١٩٦٨ والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي نص علي وجوب تطبيق قواعد حقوق اللاجئين الفلسطينيين الواردة

في القرار رقم ١٩٤ سنة ١٩٤٨ علي النازحين الذين خرجوا من ديارهم بسبب حرب بونيو سنة ١٩٦٧ وإستفادتهم من القرار ١٩٤ لسنة ١٩٤٨. ولم يقف الأمر عند هذا الحد من الإعتراف الدولي بشرعية حق اللاجئين والنازحين الفلسطينيين في العوده والتعويض، بل أصدرت كذلك الجمعية العامه القرار رقم ٣٠٨٩ لسنة ١٩٧٣ في ديسمبر من ذات العام والذي ربطت فيه الجمعيه العامه حق العوده للشعب الفلسطيني بحقه في تقرير مصيره، ثم عادت وأكدت علي ذلك بالقرار رقم ٣٢٣٦ لسنة ١٩٧٤ وإستمراراً من الأمم المتحدة في تأكيد دورها علي حمايه الشعوب المضطهده، وفي مجال تأكيد حق لاجئ فلسطين في العوده والتعويض. فقد أصدر مجلس الأمن القرارين رقمي ٤٤٦ لسنة ١٩٧٩، والقرار ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠ واللذان جري التصويت عليهما بالمجلس وقت الموافقه عليهما.

ورغم كل تلك القرارات والقواعد الدولية التي تؤكد حق اللاجئين الفلسطينيين في العوده إلي ديارهم، وتعويضهم، فإن إسرائيل تنكر ذلك كله متخذة موقفا معارضا لكل تلك القواعد الدوليّه، والحقوق المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني، حيث نعرض من خلال المطلب التالي للموقف الاسرائيلي في هذا الشأن، وذلك علي النحو الآتي من الدراسة.

## المطلب الأول

## الموقف الإسرائيلي من مشكلة اللاجئين

نعرض فيما يلي الموقف الاسرائيلي من حق اللاجئين في العوده، ولكن قبل أن نشرع في ذلك يجب أن نراجع المكونات الأساسية لهذه المواقف. فقد عبر (والترتيان) ممثل إسرائيل في لجنة التوفيق عن موقف بلاده في إجتماع اللجنة في مايو ١٩٤٩، حيث ذكر «أن إسرائيل لا تعتبر نفسها مسئولة عن أوضاع اللاجئين بأية حاله، وإنما يجب توجيه اللوم إلى العرب الذين شنوا الحرب وحرصوا إخوانهم الفلسطينيين علي مغادره ديارهم، وأن إسرائيل كدوله من دول الشرق الأوسط تهتم بوضع هؤلاء اللاجئين الـ ٥٥٠ ألفا الذين لا مأوي لهم، غير أن عودتهم إلي إسرائيل مستحيله، فهروب هؤلاء العرب جعل من البلاد أرضاً يهوديه ولن يكون في وسعهم التعرف عليها، كما سيكون السماح بعودتهم بمثابة خطوه إلي الوراء سياسياً وإجتماعياً ولذا فإن إسرائيل تعتقد أنه يجب توطين اللاجئين في البلاد العربيه لأسباب إجتماعية وسياسية ودينية وإقتصادية وأن التجربه تثبت أن الأقليات الكبيره تكون دائماً عامل إضطراب وعدم إستقرار».

وقد ظل موقف إسرائيل ثابتاً علي رفض عوده اللاجئين والمطالبه بتوطينهم في البلاد العربيه وتستند إسرائيل في موقفها علي عدد من المزايع أهمها مايلي:-

(١) إنها غير مسئوله عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، إذ إنهم غادروا ديارهم تلبية لنداءات القاده العرب لإفساح الطريق أمام قواتهم، وإنما تقع المسئوليه علي الدوله العربيه التي شنت حربها العدوانية علي دولة إسرائيل الناشئه (وقد ثبت عدم صحه هذا الزعم).

(٢) أن نوعاً من المقاصه قد حدث، حيث غادر عدد من اليهود لا يقل عن عدد اللاجئين الفلسطينيين الدول العربيه التي كانوا يقيمون فيها تاركين وراءهم أموالهم وممتلكاتهم.

(٣) أن إسرائيل لا تستطيع قبول عودته هؤلاء الآلاف من العناصر التي تحمل العداء والكراهية لها، الأمر الذي يهدد أمنها وبقائها، فضلاً عن أنه ينزع عنها طابعها اليهودي.

(٤) أن الدول العربية بها مجال فسيح من الأراضي التي يمكن توطين اللاجئين فيها، ولكنها ترفض ذلك لإستخدام المشكله لأغراضها السياسية.

(٥) أن كثيراً من المدن والقرن التي كان يقيم فيها اللاجئين قد أزيلت وأقيمت مكانها تجمعات سكنيه يهوديه، ولا يمكن إعادته اللاجئين الفلسطينيين دون اقتلاع آلاف الإسرائيليين من أماكن إقامتهم<sup>(١)</sup>.

وقد أصدرت إسرائيل عدة تشريعات بشأن أملاك اللاجئين الفلسطينيين واعتبرت «غائباً» كل شخص كان يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ (تاريخ قرار الأمم المتحدة بالتقسيم) أو بعد هذا التاريخ من مواطني أو رعايا دولة عربية، أو كان مقيماً في إحدى هذه الدول فتره من الزمن، أو كان في أي جزء من فلسطين خارج المناطق التي لا تحتلها إسرائيل، أو في أي مكان خارج محل إقامته العادية حتي لو كان هذا المكان داخل المنطقة التي تحتلها إسرائيل. وقد خول قانون أملاك الغائبين الصادر في ١٤ مارس ١٩٥٠ القيم علي أملاك الغائبين حق بيع هذه الممتلكات إلي «سلطة التنمية» قد خولت بدورها حق بيعها وتأجيرها وإستئجارها وإستبدالها، بشرط أن يكون نقل ملكيتها إلي الدولة أو الصندوق القومي اليهودي.

تمكنت إسرائيل من خلال هذه التشريعات من الإستيلاء علي أملاك اللاجئين الفلسطينيين وتحت الضغوط الأمريكيه أعلنت إسرائيل في يوليو ١٩٤٩ قبول عودته مائه ألف لاجئ في إطار جمع شمل العائلات بشرط أن يبدي العرب إستعدادهم للدخول في مفاوضات سلام معها، ولكنها قلعت هذا العدد في إقتراحها أمام لجنة التوفيق الي ٤٥ ألفاً بحججه أن ٥٥ ألف فلسطيني قد تسللوا فعلاً إلي إسرائيل، وقد رفضت الدول العربية هذا الإقتراح كما رفضته الولايات المتحدة.

(١) كتاب وزير خارجيه إسرائيل الي وسيط الأمم المتحدة بتاريخ ١ من أغسطس ١٩٤٨ منشور بأكمله في O.N.U., Le droit de retour du peuple palestinien (New york 1979), Annexe 1, p. 47 et s, notamment le point 8, p. 49.

-١٢٦-

أما بالنسبة للأجثين بسبب حرب ١٩٦٧، فانها لم تقبل عوده سوي ١٤ ألف لاجئ علي نحو ما سبق ببيانه. وقد ظلت إسرائيل علي موقفها الراض لحق عوده الأجثين تأسيساً علي رفض مسئوليتها عن المشكله، وتحميلها كلية للدول العربيه التي شنت عليها حربي ١٩٤٨ وتسببت في حرب ١٩٦٧، أما من قبلت عودتهم في إطار جمع شمل العائلات أو غير ذلك، فإنها تعتبر قبولها راجعاً الي إرادتها المنفردة وليس إلزاماً سياسياً بل لبواعث إنسانيه<sup>(١)</sup>.

وعلي أيه حال فهناك عرضين إسرائيليين محدودين طرحا في أواسط عام ١٩٤٩ لم يظهرأ إلي حيز التنفيذ، أحدهما إستعاده غزه من مصر وتوطين الأجثين المقيمين هناك أصلاً فيها.

والآخر إعاده ١٠٠,٠٠٠ لاجئ وتوطينهم حيث تشاء إسرائيل، ولم تقدم إسرائيل إقتراحاً عملياً لتنفيذ ذلك التوطين لللاجئ عام ١٩٤٨ من الفلسطينيين، وقد دأبت إسرائيل لمده خمسين عاماً تقريباً علي رفض معالجته المسأله إلا في إطار تسويه عامه للنزاع العربي الإسرائيلي مدركه تماماً أن هذا المنهج سيرفض ميدنياً، ورغم بدايه مسيره السلام بتسويه عامه منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ كما كانت تشترط إسرائيل لحل مشكله اللاجئين، فان موقفها لم يتغير من المشكله حتي الآن بل إزداد تعقيداً. وكانت موافقه إسرائيل علي دفع التعويض للأجثي عام ١٩٤٨ مشروطه، فخلال فتره عامي ١٩٤٩ - ١٩٥٠ مثلاً زعمت إسرائيل أن دفع التعويض يجب ألا يحتسب فردياً بل علي أساس اجمالي، وذلك بدفع تعويض لتوطين الأجثين في الدول المضيفة، علي أن يتوفر هذا المبلغ من المجتمع الدولي وبإشراف منظمه دوليه، وللأسف الشديد بقي هذا موقف إسرائيل حتي الساعه. وتلج إسرائيل علي ضرورة إدخال الممتلكات التي فقدها اليهود، والتي دمرت خلال حرب ١٩٤٨ في هذه الحاسبه أيضاً.

وفي أواسط الخمسينات ربطت إسرائيل دفع التعويض للأجثين الفلسطينيين بإنهاء المقاطعه العربيه وإبرام إتفاق سلام شامل مع الحكومات العربيه، كذلك بدفع العرب التعويض لليهود الذين إنتقلوا من الدول العربيه الي إسرائيل، وكانت الموافقه علي هذه المطالب مستحيله عندما عرضت، وإستخدمتها إسرائيل ذريعاً لتسويه الحقائق في

(١) التفسير / ظاهر عاشق - ذات المرجع السابق ذكره - ص ١١٨، ١١٩.



مصادرتها للممتلكات العربية ولنزع اللاجئين من العوده، وإحلال مهاجرين يهود حدد مكانهم<sup>(١)</sup>. وبقي هذا النمط من التعامل سائداً في المناطق المحتلة حتي التسعينات مع أن إسرائيل أبرمت إتفاق صلح مع الفلسطينيين وأقامت علاقات مع دول عربية بمقتضي إتفاقيات السلام بأوسلو والتي جاءت خلواً من التعرض لمشكلة اللاجئين بشكل محدد ولكن تم إرجاءها إلي مرحله المفاوضات النهائية المزعومه.

وتوجد منذ عام ١٩٦٧ حتي عام ١٩٨٧ سنة بدء الإنتفاضه مالا يقل عن اثنتي عشره خطه تتناول اللاجئين في المناطق المحتلة وخارجها أغلبيتها مقترحه من الجانب الإسرائيلي، وقد اشتملت الخطط علي سبيل المثال علي ما يلي:-

١ - إقتراحات تقدم بها عام ١٩٦٧ مدير الإستيعاب في الوكالة اليهوديه عن الفتره من ١٩٦٣ - ١٩٨٤، حيث يدعو إلي نقل أعداد من اللاجئين من غزه والضفه الغربيه إلي مواقع جديده في الضفه الغربيه بعد ترك ديارهم وأملأهم.

٢ - إقتراح لوزير خارجيه إسرائيل في عام ١٩٦٨ في خطاب ألقاه في الأمم المتحده، دعا فيه حكومات المنطقه إلي تنفيذ خطه خماسيه هدفها إقامه السلام وتوطين اللاجئين في الدول العربيه<sup>(١)</sup>.

٣ - برنامج أعلنه القائد العسكري المسؤول آنذاك عن قطاع غزه لنقل اكثر من ٤٠.٠٠٠ لاجئ من قطاع غزه إلي مواقع أخرى.

٤ - خطه تقدم بها عام ١٩٧٣ الوزير في حكومه العمل آنذاك إسرائيل غاليلي، تدعو إلي تأهيل اللاجئين بتوفير مساكن لهم مجاوره للمخيمات، أو تحويل المخيمات الي مدن أو دمجها في البلدات المجاوره.

٥ - برنامج العمل الإنتخابي لليكود في عام ١٩٧٥، الذي دعا إلي تسريه قضيه اللاجئين، علي أساس مقايضة السكان والممتلكات بين اللاجئين الفلسطينيين والمهاجرين اليهود من الدول العربيه. وإنتهى الإسرائيليون

(١) تراجع:- Documents officiels de l'Assemblée générale, 3 éme session, 2ème partle, op. cit., Séances du 6/4/1949 au 10/5/1949, p.p. 179 - 341, notamment p. 238.

الذين عاجلوا مسأله اللاجئين في تلك الحطة إلي أن حق العوده الوارد في قرار الجمعيه العامه للأمم المتحده رقم ١٩٤ (الدوره ٣) لا مسوغ له في القانون الدولي، ويجب رفضه لأنه يعني تحولاً جذرياً في إسرائيل كدوله يهوديه، إن لم يكن القضاء عليها. ولدي معالجته حق العوده أكد غازيت<sup>(٢)</sup>، بأنه باستثناء «فتره قصيره عام ١٩٤٩ فإن المؤسسه السياسيه الإسرائيلييه متفقه بالإجماع علي دحض حق العوده إلي إسرائيل، هكذا كان وسيظل موقف اليهود من مشكله اللاجئين. لكن الموقف الإسرائيلي وكعادته في قلب الحقائق لا يعترف بمسئوليته عن مشكله اللاجئين، ويذهب إلي القول بأن مشكله اللاجئين الفلسطينيين الفلسطيين هي من صنع القيادات العربيه، وأن مقابل مشكله اللاجئين الفلسطينيين هناك مشكله اللاجئين اليهود الذين تركوا بلادهم الأصليه وذهبوا الي إسرائيل، وأنه في حين قامت إسرائيل بدمج اليهود اللاجئين فيها، فإن اللاجئين الفلسطينيين لم يتدمجوا في البلاد التي رحلوا إليها، والهدف الإسرائيلي من قلب الحقائق واضح تماماً، ويتلخص في التهرب من المسئولية السياسيه والماديه والمعنويه. أما عن أزمة اللاجئين الفلسطينيين ومن تسميهم باللاجئين اليهود، والذين هم في حقيقتهم مجموع اليهود ذات الأصول العربيه الذين تعرضوا لضغوط الوكالة اليهوديه والمؤسسات الصهيونيه المختلفه من أجل الهجره إلي فلسطين بعد إحتلالها عام ١٩٤٨، ومن ثم فهم تركوا أوطانهم الأصليه بحض إرادتهم وليس نتيجة ضغط أو عنف أو أساليب قسريه كتلك التي إتبعتها إسرائيل والعصابات اليهوديه في مواجهه الفلسطينيين منذ منتصف الثلاثينات وحتى حرب عام ١٩٤٨.

لذلك فإن هذا المنطق الإسرائيلي المغلوط يؤدي إلي تصوير القضية في صوره مساومه علي الحقوق المشروعه للاجئين الفلسطينيين بإدعاءات عن حقوق مزعومه لمن تسميهم باللاجئين اليهود، وهذا سيقود إلي نتائج كثيره أقلها ضياع حقوق اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم، والصاق مسئولية التعريضات بالدول العربيه وليس بإسرائيل نفسها، بل الأكثر من ذلك أن تحصل إسرائيل علي تعويضات من الدول العربيه بسبب طرد اليهود منها دون أن تكون هي ملزمه بتقديم تعويضات للاجئين الفلسطينيين.

(١) كان ابا ايبان هو وزير خارجيه إسرائيل في ذلك الوقت وصاحب تلك الحطه في عام ١٩٦٨.

Gazit 1984 p.p. 12 - 13 - 14.

(٢)

وإن هذه النتائج الخطيرة التي تستهدفها إسرائيل تضع مسئولية كبرى علي  
المفاوض الفلسطيني، ومن ورائه المساندة العربية في جعل أساس المفاوضات حول اللأجئين  
مرهوناً بتطبيق القرار ١٩٤ لسنة ١٩٤٩ والذي يجسد ضمناً وصراحة المسئولية  
الإسرائيلية عن تلك القضية طوال السنوات الماضية ويحملها منفردة مسئولية تقديم  
التعويضات للآجئين الذين لا يرغبون في العوده، وأيضاً هؤلاء الذين سيعودون إلي  
أراضيهم وديارهم، وهم لهم الحق في التعويض عما لحق بهم من أضرار معنوية وخسائر  
مادية وهو ما ستعالجه من خلال المطلب التالي من الدراسة.

-١٣-

## المطلب الثاني

### مدي مسئولية إسرائيل القانونية عن تعويض اللاجئين الفلسطينيين

حيث أن مسئوليته محدث الضرر لا تذهب أبداً عبر الزمن بل تظل عبئاً عليه واجب دفعه لأهله المتحقق لهم. يؤكد ذلك السوابق الدولية بالتعويضات الألمانية لليهود حيث أنها كانت المقابل عن أضرار معنوية ومادية في آن واحد، وأن الأمر قد تم حسابه بناءً على معادله جمعت بين حجم الأضرار الإنسانية والمعنوية والفرص البديلة الضائعة. وبالتالي فإن مطالبه المفاوض الفلسطيني بتطبيق نفس المعايير التي طبقتها إسرائيل في مواجهه ألمانيا ما بعد النازية يعد تطبيقاً لمبدأ سبق ممارسته إسرائيل في مواجهه الغير، وبالتالي فلا يحق لها أن تنقضه أو تتنصل منه<sup>(١)</sup>.

وإذا ما تم تطبيق نفس المعادلة بما فيها عنصر الزمن وطبيعته المستلزمات المفقودة والنتائج المتوقعة منها وتسبب التضخم وإعتبارات إنسانيه ونفسية أخرى، فإن الدراسات تقول بأن اللاجئين الفلسطينيين لهم الحق الجماعي في التعويض فيما بين ٢١٠ مليار إلى ٢٥٠ مليار دولار، وهناك تقديرات تذهب إلى أن نقطة البدايه في تقدير ما تستحقه كل عائله فلسطينيه مكونه من سته أفراد يصل الي ٤٢٠ ألف دولار أمريكي مقومه حتي عام ١٩٩٨، وتزداد إلي ٤٦٢ ألف دولار أمريكي مقومه عام ٢٠٠٠.

وتشير بعض التقديرات إلى أن تقدير هذه التكلفة مقوماً بأسعار عام ١٩٩٨ يتراوح بين ٩ إلى ١٤ مليار دولار ويتوقف ذلك على طبيعته المناطق (القرى والمدن التي سوف يعود اليها اللاجئين وعدد العائدين الذي سيسمح لهم بالعودة، وإن مثل هذه التقديرات تعني أن إقرار مبدأ التعويض والإقرار بمسئولية إسرائيل المباشره عن هذه التعويضات لا يكتفيان رغم أهميتهما القصوي فهناك الأمور التطبيقية أي مجموع الإجراءات التي سيتم من خلالها تنفيذ تلك التعويضات وإبصالها إلي أصحابها

<sup>(١)</sup> Donna Arz, "turning Refugees into citizens: palestinians and the End of the Arab - Isra eli conflict".

الحقيقيين، وهنا يمكن الإشارة إلي عدد من المسائل المهمة:-

أولاً: ضرورة التفرقة بين الراغبين في العوده وهؤلاء الذين يفضلون البقاء حيث هم أو الإندماج في مجتمعات أخرى، وهو ما يتطلب نوعاً من المسح الميداني لكل المجتمعات الفلسطينية في المهاجر الطوعيه أو القسريه لمعرفة الاتجاهات وتقرير اعداد كل فئه ومثل هذا المسح يتطلب تنسيقاً عربياً عالي المستوى، جنباً إلي جنب بتنسيق دولي لاسيما في الدول التي تعيش فيها جاليات فلسطينيه كبيره العدد.

توجد بالفعل بعض دراسات ميدانيه جرت في عدد من المخيمات الفلسطينية في بعض الدول العربيه، وأوضح أن حوالي ٥٨ ٪ يفضلون العوده إلي الديار الأصليه في فلسطين التاريخيه، وأن نسبة ١٤ ٪ تفضل البقاء علي المجتمعات التي عاشت فيها ولكن مع الاحتفاظ بالهريه الفلسطينيه التي تتيح لهم العوده بحريه مستقبلاً لهم أو لابنائهم من بعدهم.

ثانياً: تحديد الجهة أو المؤسسه التي ستتولي إنفاق التعويضات وهل ستكون جهه إقليمييه أو دوليه أو تابعه للأمم المتحده مع الوضع في الإعتبار أن إنشاء مثل هذه الجهه لا يعني إنهاء دور الوكاله الدوليه لغوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا» فالمؤسسه المقترحه خاصه بالتعويضات.

ثالثاً: الإتفاق علي إجراءات التثبيت من حقوق الأفراد أي مستندات الملكيه للعقارات والأراضي والدواب والأشجار المثمره وآبار المياه ووسائل المواصلات وغيرها مع توظيف قواعد البيانات المتوافره لدي الأفراد والدول ذات الصله. لا سيما بريطانيا التي كانت منتدبه علي فلسطين حتي عام ١٩٤٨، والأردن بالنسبه للضفة الغربيه، ومصر بالنسبه لغزه.

ورغم ما تبدر عليه هذه المهمة من صعوبات بالغه فإن استخدام تقنيات المعلومات الجغرافية الالكترونية (GIS) يمكنها أن توفر الكثير من الوقت والجهد، وهناك بالفعل دراسات إستندت إلي هذه التقنيات وقدمت تقديرات مختلفة للتعويضات المستحقة للاجئين الفلسطينيين.

رابعاً: تحديد المناطق التي ستتم إليها عوده الراغبين في العوده، بناء علي ما سيظهر المسح المشار إليه آنفاً مثل هذه المشكلات التي تتطلب فترة زمنية وتعاوناً عربياً ودولياً، تفسر في جزء منها مدي تعقد قضية التعويضات الواجبة للاجئين الفلسطينيين، والدراسات العميقة والعمل الشاق الذي يتطلبه إنجازها لكن تبقى القضية الأهم وهي تدبير الموارد المالية. ووفقاً لمنطق الأشياء فإن إسرائيل ملزمة بتدبير كل الموارد المالية أو علي الأقل الجزء الأكبر منها، وأن يكون ذلك وفق برنامج زمني يربط بين العوده وإعادة البناء، وتوفير التعويضات للأفراد غير العائدين والعائدين معاً.

خامساً : الإتفاق علي النسبه من التعويضات التي ستوجه إلي الأفراد، والنسبه التي ستخصص لاعادة بناء البنيه الأساسية، والنسبه التي ستوجه الي الدولة الفلسطينيه حال قيامها، وتلك التي ستوجه للدوله العربيه التي إستضافت لاجئين فلسطينيين مع تحديد النسب التي ستخصص للحكومات وتلك التي للأفراد.

ولكي يتم الحصول علي التعويضات وفق أي صيغه لا يعني أنها مقابل التنازل عن الهوية الوطنية القومييه أو التنازل عن العوده إلي الوطن الأم، فتلك قضية أخرى فالوطن لا يباع أو يشتري، وحق العوده كما تقره الإتفاقيه الدولية للاجئين ١٩٥١ يعطي للاجئ الحق في الإحتفاظ بهويته جنباً إلي جنب الحصول علي جنسيه أخرى.

ولذا فإن الحديث عن التوطين في الدول التي يعيش فيها قطاع كبير من اللاجئين، لاعلاقه له بالجنسيه ويجب ألا يكون مشأراً لمهارات سياسيه وقانونيه عقيمه، كما يحدث في لبنان الآن ولا تفيد سوي إسرائيل نفسها، وتزيد من الحساسيات والتوترات غير المبرره.

وأخيراً تجدر الاشاره إلي أن إسرائيل ترفض تحمل أيه مسؤوليه عن تعريض

اللاجئين وذلك إستناداً إلي أن يهود الدول العربية الذين هاجروا منها كانوا قد تركوا ممتلكاتهم وراءهم، وهي لا تقل عن قيمة ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين. وعلي أية حال فإن إسرائيل الآن تفرق بين لاجئي عام ١٩٤٨ وتري أن حل مشكلتهم يكون في إطار دولي جماعي علي أساس توطينهم بالدول العربية ويتمويل دولي تسهم فيه، وبين لاجئي ١٩٦٧ (النازحين) وهم الذين تنص إتفاقيات أوصلو علي أن تتولي لجنة رباعية مكونة من ممثلين لإسرائيل والأردن ومصر والسلطة الفلسطينية لحل مشكلتهم ووضع قواعد عودتهم إلي الضفة الغربية وقطاع غزة دون إخلال بالنظام<sup>(١)</sup>.

ولكن شيسأ من ذلك لم ولن يحدث علي أرض الحقيقة والواقع، وفي نطاق التنفيذ، ولن تتم المنظمه الدولية بإجبار إسرائيل علي تطبيقها، فهي بذلك لم تخرج عن كونها قواعد قانونيه دوليه نظريه مجردة من النتيجة العملية لها. وذلك بسبب ضعف المنظمه الدولية في مواجهه القوي الدوليه، وعلي رأسها الولايات المتحده الأمريكيه الإلم الحنون لإسرائيل، كذلك بسبب الإزدواجية في المعامله التي تتعامل بها المنظمه الدوليه (الأمم المتحده) مع بعض القضايا الدوليه، وخاصه القضية الفلسطينيه ولعل هذا هو أحد الأسباب الرئيسيه في إستمرار الصراع العربي الإسرائيلي عامه والفلسطيني خاصه دون حل علي مدي خمسين عاماً متصله. مايهما في هذا المقام ما يتعلق بموضوع التعويضات المقرره شرعاً وقانوناً للاجئين الفلسطينيين، بمعنى المقصود منها وطريقه حسابها والأساس القانوني الذي تستند اليه، والآليات الأكثر مناسبه لتحقيقها.

والتعويض عامه هو المقابل المادي الذي يحصل عليه المرء نتيجة فقد أحد ممتلكاته المادية أو المعنوية وتعتمد طريقه حساب التعويض علي حصر الأضرار الحقيقه التي تعرض لها الطرف المتضرر عبر الزمن، بما في ذلك تكلفه ضياع الفرص البديله والألام المعنويه ثم العوائد التي حصل عليها الطرف الآخر من ممتلكات الطرف المتضرر، ووفقاً للقرار ١٩٤ فإن اللاجئين الفلسطينيين لهم الحق في العوده والحق في التعويض<sup>(٢)</sup>.

(١) السفير / طاهر شاش - مرجع سبق ذكره - ص ١٢٠.

(٢) Nguyen quoc Dinh, p. Daillier et A. pellet, Droit international public, (١) (paris; Librairie Gènerale de Droit de jurisprudence, 1994.) 5ème édition, No. 498.

ويشتمل حق التعويض هنا علي ثنقين أساسيين:-

**أولهما:** التعريض الذي يدفع مقابل الممتلكات للذين يفضلون عدم العوده الي ديارهم الأصليه.

**والثاني:** التعويض بسبب فقد الممتلكات أو تعرضها للضرر حتي بالنسبه للعائدين وذلك وفقاً لمبادئ القانون الدولي العام وقواعد العدل والإنصاف، ومثل هذا المبدأ تأكد في كثير من الإتفاقيات الدوليه التي أبرمت في أقاليم مختلفه في غضون العقد الماضي، وحديثاً فقد قرر القرار الصادر عن الجمعيه العامه رقم ٥١/١٢٩ الصادر في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ في فقرته الأولى «بأن اللاجئين الفلسطينيين لهم الحق في ممتلكاتهم وفي العوائد التي يمكن أن تنتج عنها وفقاً لمبادئ العدل والإنصاف»، وفي السوابق الأخرى شملت التعويضات خسائر رأس المال البشري والخسائر النفسيه والألم الذي تعرض له المتضرر.

**والمواقع أن ذلك يثير قضيه أساسيه وهي تحديد من المسؤول عن**

**وقوع الضرر؟.** ومن الذي يتحمل تبعه الأضرار التي أوقعها الغير؟ ومن وجهه النظر العربيه ومن وجهه نظر الأحداث التاريخيه الثابته التي لا تقبل الشك أو التأويل فإن إسرائيل مسئوله مباشرة معنوياً ومادياً عن جمله الأضرار التي تعرض لها اللاجئون منذ عام ١٩٤٨ وحتى اللحظة الراهنه، ومن ثم تتحمل تكلفه الأضرار بكل تفاصيلها جنباً الي جنب مع حق هؤلاء في العوده الي ديارهم دون إعتراض أو تعويق.

يمكن تقدير حجم التعويضات المستحقه للاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن والتي ينص عليها قرار الأمم المتحده رقم ١٩٤ والذي يؤكد حق العوده قبل التعويض، حيث يجب التأكيد أولاً علي أن التعريض لا يلغي حق العوده وما يستتبعه أيضاً إعاده الأوضاع إلي ما كانت عليه قبل نشوء الظروف التي أدت إلي التعريض. ووفقاً لمراعاة الفارق بين عامي ١٩٤٨ و ٢٠٠٠ فإن اجمالي التعويضات يبلغ ٥٥٩٣ مليار دولار أمريكي، وهنا يجب الإشارة إلي ما فعلته حكومه ألمانيا الإتحاديه عندما



دفعت لليهود ١٠٢ مليار مارك ألماني تعويضاً عن جرائم النازية<sup>(١)</sup>.

ولقد علي المزاعم الإسرائيلية بأن العوده غير ممكنه وغير عملية فلابد من التذكير بقرار الجمعية العامه برقم ١٩٤ الصادر في ١١ ديسمبر عام ١٩٤٨، حيث تقول الفقره الحادية عشر من القرار تصمم الجمعية العامه علي ضروره السماح للأجئين الراغبين في العوده إلي ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم بأن يفعلوا ذلك في أقرب وقت يمكن فيه تنفيذ ذلك. كما تصمم علي حتمية أن يدفع تعويض عن الممتلكات للذين يختارون عدم العوده، وعن الخسائر أو الأضرار في الممتلكات علي أن تتولي الحكومات أو السلطات المستوله دفعها بشكل جيد وفقاً لمبادئ القانون الدولي، ومنذ صدور القرار جري التأكيد عليه ١١٠ مرات جانب الأمم المتحده رغم إعتراض إسرائيل والولايات المتحده الدائم علي ما جاء به. والسؤال الذي نطرحه الآن هو هل العوده ممكنه، وهو ما نجيب عليه من خلال الفرع التالي من الدراسة.

---

(١) منشور بجريدة الأهرام في العدد الصادر بتاريخ ١٣/١٢/١٩٩٩.

-١٣٦-

## الفرع الأول

### مدي حق العوده من الناحية الواقعيه

تزعم إسرائيل دائما عكس الحقيقة حيث أنه من السهل تحديد القري والمناطق التي طرد منها الفلسطينيون، فكل الخرائط مسجلة لدى بريطانيا والولايات المتحدة وإسرائيل نفسها فليست هناك أرض في العالم أفضل توثيقاً بالخرائط من توثيق أرض فلسطين ومن السهل استخدام أنظمه رسم الخرائط بالأقمار الصناعيه الحديثه لمقارنه الخرائط القديمه بالخرائط الحديثه بعد التغييرات التي حدثت طوال الـ ٥٠ سنة الماضيه. أما من الناحية القانونيه فلن تنشأ أي مشكله فجميع الأراضي الفلسطينيه «مؤجره» لليهود وليس هناك يهودي بشكل عام لديه سند ملكية لأرض فلسطينيه ومن حسن الحظ أن فتره معظم الإيجارات انقضت عام ١٩٩٨ مما يجعل الظرف الحالي هو الأنسب قانوناً لعوده اللاجئين.

تقرر حق العوده والتعويض للاجئين الفلسطينيين وقد أثبتته الشرعيه القانونيه وإستكمالاً للأساس القانوني لهذا الحق، وطبقاً للقواعد القانونيه العامه وحسبما تقرره قواعد المسئوليه التقصيريه في القانون الداخلي، فإنه يستحق التعويض عن الضرر الناشئ عن الخطأ، طالما توافرت علاقة سببيه بين هذا الضرر وفعل مرتكب الخطأ، وتلك ما تقرره قواعد المسئوليه القانونيه الداخليه، وهي موجوده أيضاً في قواعد المسئوليه الدوليه، وهذا هو ما ينطبق علي إسرائيل حيث كانت قد وافقت علي دفع تعويض للاجئي سنة ١٩٤٨ سالف الإشاره اليه تفصيلاً.

وفي ذلك إعتراف ضمنى لحقيقه مسئوليتها القانونيه عما تسببت فيه من أضرار ماديه ومعنويه للاجئين الفلسطينيين، حيث طلبت إسرائيل خلال الفتره من ١٩٤٩: ١٩٥٠ أن يكون دفع هذا التعويض وإحتسابه علي أساس جماعي وليس فردياً، يعني أن يتم بشكل إجمالي وذلك بدفع تعويض لتوطين اللاجئين في الدول المضيفه، علي أن يتوفر هذا المبلغ من المجتمع الدولي وبإشراف منظمة دولية.

أبرمت إسرائيل مقدمات سلام مع الفلسطينيين وأقامت علاقات مع دول عربيه طبقاً لإنساقيات أوسلو سنة ١٩٩٣، وبذلك تكون قد زالت حجتها في عدم دفع التعويضات قبل إبرام إتفاق سلام شامل مع العرب، حيث لن تدفع أيه تعويضات حتي وان تم ذلك السسلام المزعوم. والمجدير بالذكر في هذا لمجال أنه حينما تم إجلاء المستوطنين

الإسرائيليين عن سيناء عقب إتفاق كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر، منحت كل عائلته مستوطنه ٢٥٠.٠٠٠ دولار تعويضاً لها، في حين يشير الباحثون الإسرائيليون إلى منع ما بين ١٠.٠٠٠ الي ٢٠.٠٠٠ دولار لكل عائلته لاجئته تعويضاً لها، بينما يقترح بعض الباحثين الفلسطينيين مبلغ ٢٠.٠٠٠ دولار لكل لاجئ في الدول المضيفة التي استضافت اللاجئيين الفلسطينيين، فالأرجح بأن حكوماتها ستضغط في اتجاه الحصول على تعويضات فردية لمواطنيها المتحدرين من أصل فلسطيني، وعليه فمن الضروري أن ينسق المفاوضون الفلسطينيون في هذا المجال لا مع الأردن فقط، بل أيضاً مع الدول العربية التي فيها أعداد كبيرة من الفلسطينيين<sup>(١)</sup>. وبالإضافة إلى الخسائر التي لحقت بهم في حرب ١٩٤٨ و١٩٦٧، ولذلك يحق للفلسطينيين أن يطالبوا بتعويض عن الأضرار الشخصية، والخسائر في الممتلكات نتيجته ممارسات إسرائيل خلال احتلال الضفة الغربية وغزة. ومؤخراً أخذ أفراد فلسطينيون علي عواقبهم رجع دعاوي في المحاكم علي إسرائيل لقيام قواتها بإلحاق الخسائر بممتلكاتهم خلال الانتفاضة، وحتى الآن فإن اقتراح أعضاء الحكومة الإسرائيلية للنظر في هذه الدعاوي ينحصر في الأخذ بها علي أساسي جماعي لمنع وصول الحالات الفردية إلي المحاكم، وحتى تظل المشكلة قائمه إلي ما لانهايه بلا حل وتظل الحقوق الفلسطينية تخرج من متاهة لتدخل في متاهات أخرى، وتضيع الحقوق وتقترب عبر القرون.

وتظل مشكلة التعويض للاجئيين الفلسطينيين بسبب تصنع إسرائيل للتعقيدات حول كيفية دفع تلك التعويضات ومقدارها حتي تصل في النهاية إلي النتيجة التي تريدها إسرائيل، وهي عدم دفع أية تعويضات، حيث تثير إسرائيل المشاكل والجدل حول تحديد عدد الذين يجب أن يحصلوا عليه وكيفية حساب قيمته، وكذلك تعيين مصدر التمويل، وإداره البرنامج بأكمله، وسترفض التعويض القائم علي القيمة الحقيقية للخسائر الفردية، وتأخذ في الحسبان الخسائر غير المادية أي قيمة التأمين فحسب، وستصر أيضاً إقامه هيئة رقابه دولية تقول البرنامج وتساهم في إدارته، وتضمن تنفيذه وستصر أيضاً علي تصفيه الأوتروا حتي تظل مجريات الأمور جميعها لصالحها تفعل فيها ما تشاء.

(١) Nguyen Quoc Dinh, P. Daillier et A. pellet Droit international public (١٩٩٤، ١٥) 5 ème édition No. 498.

-١٣٨-

وقد ظل الوضع علي ذات النهج بل من سئ إلي أسوأ حتي في ظل إتفاقيات  
أوسلو، حيث نتعرض لوقف تلك الإتفاقيات من مشكله اللاجئين، وذلك من خلال البحث  
التالي من الدراسة.

-١٣٩-

## المبحث الثاني

### موقف إتفاقيات أوسلو من حل مشكلة اللاجئين

وقعت إتفاقيات أوسلو في ١٣/٩/١٩٩٣ وفي مجال بحثنا بصدد مشكله اللاجئين الفلسطينيين نجد أن إتفاقيات أوسلو أرجأت تفاصيل بحث مشكله اللاجئين الي مفاوضات الحل النهائي مع الموضوعات الأخرى المعلقة، دون أن تضع لها حتي مجرد أطر عامه لحلها، وإن كانت قد نصت إتفاقيه أوسلو في مادتها الخامسه علي أن مسأله اللاجئين هي في صميم المفاوضات ولكن دون أيه تفاصيل عنها. ومع تعقد تلك المفاوضات في المرحلة الإنتقاليه لإتفاقيات أوسلو خصوصاً بعد تولي حزب الليكود الإسرائيلي الحكم وإندلاع أعمال العنف بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وبعد وصول المفاوضات إلي طريق مسدود وتوقفها لمدة أربعة عشر شهراً بسبب تنكر الليكود لكل ما تم الاتفاق عليه بأوسلو ثم حزب العمل بعد ذلك، ووسط التأزم والتصاعد للمشكله وكما هو دأب اليهود، سارعوا بتهديد الموقف لحين تدبير مؤامره أخرى، حيث تم إعادته الإتفاق أخيراً علي ما سبق الاتفاق عليه بأوسلو، ولكن بعد إجراء بعض التعديلات لصالح اليهود. وذلك بإعاده تقسيم المرحلة الإنتقاليه إلي عدة مراحل، ثم تقسيم المرحلة النهائية إلي مراحل أخرى، وكان ذلك بتوقيع إتفاق جديد بين الفلسطينيين والاسرائيلين تحت رعايه وتدبير أمريكي لصالح اليهود، وتم ذلك في مقاطعه واي بلاتيش بالولايات المتحده في يوم ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٩٨. وفي خصوص بحث مشكله اللاجئين الفلسطينيين تم الاتفاق، بل ما اعتبر تنازلاً من اليهود علي أن يكون التفاوض حول مشكله اللاجئين عقب التوقيع علي الإتفاق الأخير، بدلاً من إرجائه إلي المرحلة النهائية والتي تبدأ في مايو سنة ١٩٩٩، ونعرض فيما يلي لموقف أوسلو (٢) الموقعة في سبتمبر من عام ١٩٩٥ من التغييرات في وضع الفلسطينيين الذين لهم حق العوده، وذلك من خلال المطلب التالي.

## المطلب الأول

### إتفاق أوسلو (٢) والتغييرات في

#### وضع الفلسطينيين العائدين

يتضمن إتفاق أوسلو (٢) عدداً من الموضوعات الجديدة بشأن وضع الإقامة ولم شمل العائلة، حيث يضع تعديلات مهمة في وضع الفلسطينيين العائدين وحجمهم حينما تسلم السلطة الفلسطينية باقي الضفة الغربية. تضمنت الإتفاقيه الإنتقاليه الموقعة بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٩٥ عدداً من الأحكام تتعلق بالإقامة ولم شمل العائلات<sup>(١)</sup>، ومن أهمها منح بطاقة إقامة لمن يستطيع إثبات معيشة في الأراضي المحتلة خلال الأعوام الثلاثة السابقة لقيده في سجل الإنتخابات ومنح الإقامة للأطفال دون السادسة عشرة المقيمين في الخارج لأباء مقيمين في تلك الأراضي، وتشكيل لجنة مشتركة لحل مشكله الإقامة المنتهية. ومن ناحية أخرى شكلت في إطار المفاوضات المتعدده الأطراف مجموعه عمل بشأن اللاجئين فأصبحت المشكله تعالج من عدة محاور، من خلال اللجنة المشكله من السلطة الفلسطينية وإسرائيل ومصر والأردن والتي تضع ترتيبات عوده النازحين في عام ١٩٩٧ إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال المرحله الانتقاليه ومجموعه العمل الخاصه باللاجئين في المفاوضات المتعدده الأطراف والوفدين الفلسطينيين والإسرائيلي في مفاوضات الوضع الدائم علي المستوي الثنائي<sup>(٢)</sup>.

ونعرض لأهم النتائج التي تم التوصل اليها بإجتماعات كل من اللجنة الرباعيه، ومجموعه العمل الخاصه باللاجئين وهي كالتالي:-

---

(١) Vision paper of the new Middle East : Aperspective from the Refugee working Group. 3 rd Draft ottawa, March 17, 1995, 1.2 and 103.

(٢) السفير / طاهر شاشي - ذات المرجع سالف الذكر - ص ١٢٤.

## -١٤١-

أولاً : اللجنة الرباعية المختصة بشئون النازحين عام ١٩٦٧:-

عقدت اللجنة أول إجتماع لها في عمان بالأردن في شهر مارس ١٩٩٥ بعد عقد معاهده السلام الأردنيه الإسرائيلييه. وتم الإتفاق علي أن تعقد علي هذا المستوي مره كل ثلاثه أشهر للنظر في التوصيات التي تعدها لجنه تنفيذيه من الخبراء تعقد إجتماعاتها بين الحين والحين.

وقد وافقت اللجنة بجدول الأعمال علي موضوعين من ثلاثه موضوعات هي: تعريف النازحين - وإعداد النازحين - وكيفيه دخولهم. وإعترض الوفد الإسرائيلي علي الموضوع الرابع الخاص بإعداد جدول زمني.

وثار الخلاف بشأن تعريف النازحين، حيث إعتبرت إسرائيل أن النازحين هم أولئك المواطنون الذين شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزه نتيجة للقتال. وإعترضت الوفود العربيه علي هذا التعريف الذي يضيق من مفهوم النازحين بإستعمال كلمتي «نتيجه القتال» بدلاً من «نتيجه الحرب»، وبناء عليه تم تأجيل مشكله اللاجئين إلي التفاوض بشأنها في مرحله الوضع الدائم طبقاً لنص ماده الخامسه من إتفاقيه أوسلو، في حين أورد نصاً مماثلاً لما تضمنته إتفاقيه كامب ديفيد بشأن النازحين بالماده (١٢) منها.

وفي محاوله لحل الخلاف، قسمت اللجنة فئات النازحين إلي المجموعات الثلاثه التاليه: الفلسطينيين الذين كانوا خارج الضفه الغربيه وقطاع غزه عشية الحرب والمسجلون في سجل السكان في الأردن والقطاع الذين شردوا خلال الحرب أو بعدها، والذين غادروا الأراضي المحتله بعد إحصاء السكان في سبتمبر ١٩٦٧ ومنعهم الإسرائيليون من العوده والمسمون بالتأخرين والمبعدين. وقد اعترض الوفد الإسرائيلي علي الفئتين الأولى والثالثه، كما إعترض علي تضمين التعريف كلمتي «عائلات» و«أسلاف» ونتيجه لعدم الإتفاق علي تعريف النازحين، أصبحت إجتماعات اللجنة العربيه

عقيمه وقد عقدت اللجنة سبعة إجتماعات منذ بدايه عملها في مارس ١٩٩٥<sup>(١)</sup>.

### ثانيا: مجموعه العمل المشكله في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف:-

أسندت رئاسة المجموعه إلي كندا بمعاونة الولايات المتحدهه والإتحاد الأوروبي واليابان، وعقدت سبعة إجتماعات في الفترة من مايو ١٩٩٢ حتي ديسمبر ١٩٩٥.

وقد إعتبرت المجموعه أن ولايتها العامه هي رفع المعاناه عن الأشخاص الذين أدي النزاع العربي الإسرائيلي إلي تشريدهم، وأن أساس عملها هو إفتراض أن تحسين الأحوال المعيشية للآجئين الفلسطينيين، والبحث عن حل سياسي يكمل احدهما الآخر، إذ أن أيه إنجازات في مجال تحسين ظروف المعيشة اليومية لهؤلاء الآجئين يجب ألا تمس بالوضع النهائي لهم وبالتسويه السياسية للمشكله.

وبدأت المجموعه العمل في ثلاثة مجالات هي: تحديد نطاق وطبيعة مشكله الآجئين، وتشجيع الحوار وتعبئه الموارد.

وتولت الترويج رعاية العمل في المجال الأول، الخاص بتوفير المعلومات والبيانات الحديثة عن الآجئين الفلسطينيين وتنظيمها وتيسير الحصول عليها. وقدم معهد قافر النرويجي تقريرين عن مسح شامل أجراه في الأراضي الفلسطينية المحتله، الأول في عام ١٩٩٢ والثاني عام ١٩٩٣ بشأن الأوضاع المعيشية في الأراضي المحتله، كما تولت إيطاليا دراسه الأحوال الصحية، واهتمت السويد بشئون الطفوله.

أما المجال الثاني فهو تشجيع الحوار بشأن جوانب مشكله الآجئين، وقد تولت فرنسا بحث موضوع جمع شمل العائلات، وقام برنار باجوليه بزيارتين للمنطقه تقدم بعدهما بعده توصيات تتلخص في: زياده عدد المستفيدين من جمع شمل العائلات،  
(١) سليم ثماري: مستقبل الآجئين الفلسطينيين (قضايا المرحلة الأخير، من المفاوضات - العدد ٢ مؤسسه الدراسات الفلسطينية - الطبعة الأولى - بيروت - ١٩٩٦ - ص ٣٥).



وتحسين الإجراءات الإسرائيلية وزيادة شفافيتها، وإجراءات لتسهيل لم الشمل وتوسيع نطاقه، والخيولة دون ظهور حالات جديدة لتفريق الأسره. وقد أعلن يوسي بيلين نائب وزير الخارجية الإسرائيلية أنه تمت الموافقه علي زياده حالات جمع الشمل مستقبلاً علي الزوجات والأطفال دون السادسة عشره بطريقة منتظمه. وفيما يتعلق بالمجال الثالث ركزت مجموعته العمل علي: تنمية الموارد البشرية، وإيجاد فرص العمل، والتدريب، والصحه العامه، والبيئة الأساسية الإقتصادية والإجتماعية وقامت بتعيينه قدر من الموارد المالية وجهتها عن طريق وكالة غوث اللاجئين بمائه مليون دولار، كما دعمت بعض المشروعات في المجالات المشار إليها. وقد تقدمت كندا في مارس ١٩٩٥ بورقه تضمنت «رؤيه لشرق أوسط جديد بدون لاجئين أو نازحين، تتضمن منح الهوية لمن لا هوية لهم وإحلال التنمية محل الفقر، والمدن والضواحي مكان المخيمات والتطبيع مكان عدم الاستقرار». كما تضمنت توفير الخيارات للاجئين والنقاش المفتوح لقضايا مثل حق العوده والتعويض.

وطرحت خمسسه اقتراحات هي: إجراء احصاء رسمي للاجئين، وتقييم الطاقه الإستيعابيه للضفة الغربية وقطاع غزه بالنسبه للفلسطينيين العائدين، وتقييم آثار نقل خدمات الأوتروا إلي السلطة الفلسطينية، وتوفير قاعدة معلومات عن لم شمل العائلات، وإعداد البيانات الخاصه بمطالب التعويض الفردية والجماعية<sup>(١)</sup>.

ويتضح من مجموع ما تقدم أن التركيز في معالجة مشكلة اللاجئين هو علي تحسين ظروفهم المعيشية والقيام بالمشاريع الإقتصادية التي تستوعبهم، وهو نفس الاتجاه الذي سارت فيه الولايات المتحدة من قبل، أما عودة اللاجئين وتعويضهم فإنهما لا يخطيان إلا بمجرد الإشارة إليهما في المفاوضات المتعددة الأطراف، مع قصر الإهتمام علي مسألة لم شمل العائلات. وواضح أن السبب في ذلك هو رفض إسرائيل لمبدأ العوده من أساسه، بل

(١) سليم حمادي؛ ذات المرجع السابق ذكره ص ٦٨.

ويلاحظ كذلك أنها تراجعت عما سبق أن وافقت عليه في إتفاق كامب ديفيد وإعلان المبادئ بشأن عودة النازحين عام ١٩٦٧ إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، ويبدو أنها أصبحت تتخوف من أن تمثل عودتهم إقراراً بمبدأ العودة بوجه عام بما قد يعرضها مستقبلاً إلى ضغوط دولية لقبول عودة إعداد من لاجئي عام ١٩٤٨.

وتجدر الإشارة إلى التغيير الذي طرأ على موقف الولايات المتحدة، فقد كانت تؤيد دائماً القرار ١٩٤ بشأن عوده اللاجئين وتعويضهم، ولكنها بدأت في الآونة الأخيرة تعارض قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد هذا القرار بحجة أن المشكلة تعالج في المفاوضات النهائية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وقد حدث تطور مشابه إلى حد ما في موقف الإتحاد الأوروبي يدل عليه ما تضمنته تقرير بريستول في يوليو ١٩٩٤، والذي يشير إلى أن مساعدات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن تتجاوز الوضع القانوني للاجئين.

وإن تحسين أوضاع المعيشية لا ينتقص من وضعهم القانوني ومن حقهم في العودة إلى منازلهم أو تلقيهم التعويض عن خسائرهم.

ويتضح من هذا التقرير أنه في الوقت الذي يركز فيه على تحسين أحوال اللاجئين، فإنه يشير إلى حق العودة والتعويض كحق سياسي مجرد حتي للنازحين من الضفة والقطاع عام ١٩٦٧.

والذي يبدو لنا أن هذه الاتجاهات تدل على أن النظرة إلى مبدأ العودة والتعويض أصبحت مجرد مبادئ مجردة يصعب تطبيقها إلا بطريقة رمزية، وذلك خلافاً لما استقرت عليه الأمم المتحدة في قراراتها المتعددة والتي أكدت بصفة دائمة حق العودة، وهو الحق الذي يعد من بين حقوق الإنسان التي ينص عليها الإعلان العالمي لهذه الحقوق وبقية

الإنفاقات الدولية المبرمة في هذا الشأن<sup>(١)</sup>.

وينظم الاتفاق الجديد السياسات الخاصة بعدد من فئات الفلسطينيين العائدين الذين رفض دخولهم، وهو يتضمن أيضاً بنوداً جديدة بالنسبة لتسجيل الأطفال، كما بحث في تفصيلات هذه السياسات كيف تمارس إختصاصاتها في هذا الخصوص.

**ويعالج الإتفاق المرحلي بأوسلو<sup>(٢)</sup> على النحو سالف الذكر وضع الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزه، ولكنه لم يتعرض للعرب والقدس، ويبدو أن وضع عرب القدس سيبقى مبهماً من الناحية القانونية.**

وتحتوي بعض البنود في الإتفاق على عدة تحسينات لوضع الإقامة الراهن الذي رفض حتى الآن منحه لمقدمي الطلبات من الفلسطينيين، وخصوصاً بالنسبة الي الزوج أو الزوجة أو الأطفال، وقد مهد ذلك لوسائل مهمه لتنظيم الإقامة بالنسبة إلي أولئك الذين يعيشون مع عائلاتهم «بصوره غير قانونيه»، وأغلبهم من حملة تصاريح الزياره المنتهية مددها من خلال إجراءات تسجيل الناكئين.

والإتفاق يفوض السلطة الفلسطينية أيضاً منع تراخيص العمل، وتصاريح الدراسه والزياره، وتقديد هذه التصاريح إلي وضع الإقامة، لكن معظم هذه الإجراءات، ولا سيما تلك المتعلقة بلم شمل العائلة، لا يزال يعتمد على موافقه مسبقه مع السلطة الإسرائيلييه، ومادامت إسرائيل تحتفظ بحصه تقيد إزاء هذه التصاريح (حالياً ٢٠٠٠ حاله سنوياً، فإن الكثير من هذه الإجراءات سيقيد بشده وضع الفلسطينيين مما يضعف من التأثير الطيب لتلك النصوص في حق وضع الفلسطينيين الجديد.

كان قد سبق وحفز مؤتمر السلم للشرق الأوسط بمديرد والذي عقد في خريف عام ١٩٩١ برعايه الولايات المتحده والاتحاد السوفيتي على دفع العمليه السلميه في إتجاهين

---

(١) السفير / طاهر شاش - نفس المرجع السابق ذكره - ص ١٢٨.

متصلين في مفاوضات متعددة الأطراف إشتمل عليها الملحق رقم ٢، ومن بين أبرز البنود الجديدة:-

(١) منح المبعدين عن الوطن الإقامه من خلال القانون الإنتخابي إذا إستطاع الفلسطينيون الذين يعيشون حاليا في الأراضي المحتله أن يثبتوا أنهم عاشوا في فلسطين خلال الأعوام الثلاثة أو الأربعة الأخيره (بحسب السن) فإنهم سيتمنحون أوراق إقامه بالإتضام الي سجل الناكخين<sup>(١)</sup>.

(٢) لم شمل العائلة حيث توضح الخطوط العريضة لها أولوية للمستثمرين وأزواج المقيمات أو زوجات المقيمين، وكذلك لفئة «الحالات الانسانيه» وللأسف فهي غير معرفه بنصوص الإتفاق<sup>(٢)</sup>.

(٣) الأطفال تحت سن ١٦ الآن حيث يمنح الأطفال الذين يعيشون في الخارج (أوفي فلسطين) ممن هم دون السادسة عشره، والذين يقيم والديهم علي الأقل إقامه من دون الحاجه إلي موافقه إسرائيلية مسبقه، وهذه الشروط لا تتفق مع سياسات الإدارة المدنيه الإسرائيلييه الراهنه، التي عرفت الأطفال منذ سنه ١٩٩٤ بأنهم أولئك الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنه<sup>(٣)</sup>.

(٤) النازحون الذين فقدوا إقامتهم ويعتبروا الأكثر أهميه في الإتفاق الجديد، حيث يشير إلي تأليف لجنة مشتركة لحل قضية الإقامات المنتهيه مددها<sup>(٤)</sup>، وليس ثمة إجراءات منصوص عليها التفويض لهذه اللجنه المشتركه حتي الآن بذلك.

وتم تشكيل خمس مجموعات عمل تعالج قضايا الأمن والأجشين والإقتصاد

---

<sup>(١)</sup> ورد بنص البروتوكول بحول الخاص الانتخابات / الملحق رقم ٢.

<sup>(٢)</sup> ورد بنص بروتوكول الشؤون المدنيه / الملحق ٣ المذيل ١، ماده رقم ٢٨.

يراجع نص ماده رقم ١٢ والماده رقم ١٣ من الاتفاق.

الملحق رقم ٣ - ماده رقم ٢٨.

والبيئة والمياه والمفاوضات الثنائية بين إسرائيل وكل دولة عربية مجاوره لها علي حده. وإن بروتوكول إعلان المبادئ الي وقعته إسرائيل ومنظمه التحرير الفلسطيني عام ١٩٩٣ يحدد المفاوضات بشأن مسأله اللاجئين الفلسطينيين علي مستويين ويجري مناقشه موضوع لاجئي عام ١٩٦٧ الذين يسمون نازحين في لجنة رباعية تضم فلسطينين ومصريين وإسرائيليين وأردنيين، أما لاجئو عام ١٩٤٨ فيفترض مناقشة مسائلهم في المحادثات الفلسطينية - الإسرائيلية الثنائية الإنتقاليه التي بدأت رسمياً في مايو ١٩٩٦.

وتقوم صله وثيقة بين عملية السلام في مدريد وبروتوكول إعلان المبادئ بأوسلو حيث أنه بناء علي قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحده ٢٤٢ و ٣٣٨ الذين صدرا في إثر حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ علي التوالي. إلا أن القرارين لا يعترفان بكامل الحقوق الوطنيه الفلسطينيه وبقي مصير لاجئ عام ١٩٤٨ بصورة خاصه غامضا بسبب غياب أيه إشاره مباشره، إلي القرار الأسامي رقم ١٩٤ (الدوره ٣) الصادر عن الجمعية العامه للأمم المتحده في ١١ ديسمبر ١٩٤٨ والذي يعتبر المرجع الأسامي لتقرير حق لاجئ فلسطين. كما يعتبر سنداً قانونياً هاماً في هذا الشأن، وكذلك القرار رقم ٣٢٣٦ سنة ١٩٧٤ بشأن إقرار حقوق الشعب الفلسطيني، أيضاً فقد تفاقل ذلك كلا من مؤتمر مدريد وبروتوكول إعلان المبادئ بأوسلو مما أفقد عملية السلام ركناً هاماً من أركانها مما ترتب عليها معاناة اللاجئين الفلسطينيين وضياح حقوقهم القانونيه إلي الآن. وسيظل الوضع كذلك حتي بعد الدخول في تنفيذ المرحله النهائيه لإتفاقيات أوسلو، وعليه فمنذ نهاية عام ١٩٩١ أصبحت مسأله اللاجئين الفلسطينيين موضوع نقاش في جدول أعمال مجموعه العمل الخاصه باللاجئين ضمن المسار المتعدد الأطراف، وخلال الإجتماعات الثمانية التي عقدتها المجموعه بدءاً من مايو ١٩٩٦، إضافه إلي عدة لقاءات جانبيه تركزت المحادثات فيها علي رفع المستوي المعيشي للاجئيين في الشتات وتم تقديم برنامج ذي طبيعة إنسانيه وعملية يتولي الإتحاد الأوروبي فيه تنميه البنية التحتية الإجتماعية والإقتصادية وتنهض

فرنسا بعبء مشاريع لم شمل العائلات، وإيطاليا بالصحة العامة والنرويج بجمع المعلومات وبرمجتها والولايات المتحدة تطوير الطاقات البشرية والتدريب المهني وتوفير فرص العمل، وفي الأول من ديسمبر ١٩٩٥ وافقت سويسرا علي رعاية برنامج اضافي مهمته الحقوق المدنية والانسانية.

ومجدد الاشارة هنا الي أن إتفاق أوصلو قد أشار عابرا إلي عدة شروط لحل قضية نازحي ١٩٦٧ وذلك في سياق لجنة رباعية تمثل الأردن ومصر وإسرائيل والفلسطينيين حيث جاء في المادة الثانية عشرة من إتفاق أوصلو ما يلي:

« وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق السماح للأشخاص المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧ بالعودة بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع المفوضي والإخلال بالنظام.

وعقدت اللجنة الرباعية المستمرة إجتماعاً علي مستوي وزاري في عمان في مارس ١٩٩٥ بعد التوصل إلي إتفاق سلام إسرائيلي - أردني، وقررت عقد إجتماعات بين حين وآخر علي مستوي الخبراء (اللجنة الفنية) مره كل ثلاثة شهور علي المستوي الوزاري للبحث في التوصيات التي ترفعها اللجنة الفنية. وكان إطار مرجعيتها هو إعلان المبادئ» (المادة رقم ١٢)، وهي تلك التي تم بموجبها إتفاق السلام الأردني - الإسرائيلي، وتلك البنود الوارد في إتفاق كامب ديفيد ذات الصلة بالنازحين حيث تضمن إتفاق كامب ديفيد إشارة قوية إلي إعادته النازحين وفقا لجدول زمني يتجاوز الفتره القصوي للحكم الذاتي خمسة أعوام ومثل هذا الجدول الزمني لم يتضمنه «إعلان المبادئ».

وكانت اللجنة قد التقت سبع مرات منذ بداية عام ١٩٩٥ (في كل من عمان وبئر السبع والقاهرة وغزه وعمان وجيفا)، وخلال إجتماع في بئر السبع تبنت اللجنة جدول عمل يدور حول أربعة موضوعات هي: تعريف النازحين، أعدادهم، كيفية العوده، الإدخال، كما ورد في نص «إعلان المبادئ» محاولة إضافة جدول زمني إلي جدول العمل وقد عارض

الإسرائيليون النقطة الأخيرة وإتسمت الاجتماعات اللاحقة للجنة الفنية بالخلافات بشأن ما يعنيه تعريف «النازحين»، وكانت الخلافات تدور حول أية فئات من الفلسطينيين شردت بفعل حرب ١٩٦٧، وجاء الموقف الإسرائيلي من النازحين في مذكره صادرة في ٥ يونيو ١٩٩٥، حيث إعتبرت أن النازحين هم «أولئك المواطنون الذين شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة للقتال»<sup>(١)</sup>. وأشار الإسرائيليون إلي أن الحكومة الإسرائيلية سمحت كباده لحسن النية بعودة فلسطيني ما بعد ٢ يوليو ١٩٦٧ عبر مكاتب الصليب الأحمر، وسمحت منذ ذلك الحين بعودة ٨٨ ألف شخص في إطار خطط لم شمل العائلة في الفترة الواقعة عامي ١٩٦٧ و ١٩٩٤.<sup>(٢)</sup>

ولكن هذا التعريف المحدد للنازحين<sup>(٣)</sup> بالتشديد علي كلمتي «نتيجة للقتال» يتناقض مع عبارته «نتيجة للحرب» وإعتبر غير مقبول جملة وتفصيلا بالنسبة إلي الفلسطينيين والدولتين العربيتين (مصر والأردن) وإعتبر المصطلح مناقضاً أيضاً لشروط «إعلان المبادئ» الذي يشير (في المادة الثانية عشره) إلي «المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧».

واقترح الوفد أن الأردني والفلسطيني كلاهما التعريف البديل التالي: «النازحون هم أولئك الأفراد وعائلاتهم وذويهم الذين غادروا منازلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة أو كانوا غير قادرين علي العودة إلي منازلهم كنتيجة لحرب ١٩٦٧»<sup>(٤)</sup>، وفي محاوله

(١) مذكره بشأن النازحين «صادره عن دائره الحكم الذاتي» - وزارة الخارجية الاسرائيلية - اجتماع بشأن النازحين القاهرة ٥ يونيو ١٩٩٥.

(٢) مذكره بشأن النازحين ويقدم شلومو غازيت التصنيف التالي لهذه الأرقام ٦٦,٠٩٩ شخصا عادوا الي الضفة الغربية، ١٨,٦٧١ شخصا عادوا الي قطاع غزة، أكثر من ٣٠٠٠ امرأة دخلن الي المناطق كزائرات ومجاورن فره اقامتهن سمح لهن بالعودة والإقامة الدائمة.

(٣) الدراسة رقم ٢ تل أبيب: جامعه تل أبيب مركز يافني للدراسات الاستراتيجية ١٩٩٤.

(٤) «مذكره بشأن تعريف النازحين» قدمها الوفد أن الأردني والفلسطيني الي اللجنة الرباعية بشأن النازحين غزة في ١٦ أغسطس ١٩٩٥.

حل مشكلة تعريف من هو النازح قسمت اللجنة فئات النازحين إلى ثلاث مجموعات وذلك على النحو التالي:-

(١) أولئك الفلسطينيون الذين كانوا خارج الضفة الغربية وقطاع غزة عشية الحرب والذي سجلوا في سجل السكان في الأردن وقطاع غزة، ويتضمن هؤلاء طلاباً ورجال أعمال وعمالاً وغيرهم ممن لم يكن في مقدورهم العودة إلى منازلهم بسبب الاحتلال الإسرائيلي.

(٢) مواطنو الضفة الغربية وقطاع غزة الذين شردوا خلال الحرب أو بعدها.

(٣) أولئك الذين غادروا الأراضي المحتلة بعد إحصاء السكان في سبتمبر ١٩٦٧ ومنهم الإسرائيليون من العودة، وأهل هذه الفئة ينتمون في معظمهم إلى ما يطلق عليهم صفه «المتأخرين» (أناس لم تجد تصاريح خروجهم) والمبعدين كذلك يندرجوا تحتهم.

وقد عارض الإسرائيليون المجموعتين الأولى والثالثة لأنهما تضمان «نازحين»، كما عارضوا تضمين التعريف كلمتي «عائلات» و«الزرية»، ولما كان من المستحيل متابعة قضية كيفية العودة بغير هذا الاتفاق على التعريف، فقد قرر الاجتماع التوصل إلى إجماع على أن الفئة الثانية هم:-

«أولئك الذين غادروا منازلهم نتيجة للحرب، ونحن نرى أنه أياً ما كان التعبير المستخدم سواء لاجئين أو نازحين فما دام لم يغير من مركزهم القانوني ولم يقرر لهم العودة، فلا داعي لتلك المسميات حيث أن كلهم لاجئين والنتيجة بالنسبة لهم جميعاً واحدة وهي وجودهم خارج أرضهم وبلادهم.

وأعرب شلومر غازيت الذي عين مستشاراً خاصاً للجانب الإسرائيلي في المحادثات المتعددة الأطراف عن الرأي القائل أنه على الوفد الإسرائيلي في المحادثات الثنائية الإصرار على وجوب أن يتضمن شرط إعادته الانتشار الإسرائيلي لمصلحه السلطة الوطنية



الفلسطينيه «تصفية مشكله اللاجئين المقيمين داخل القطاع» وإلغاء المكانه القانونيه - الرسميه الخاصه باللاجئ. والسعي لخروج الأونروا من مناطق القطاع ووقف دعم الوكاله وتوزيع الحصص الغذائيه من قبلها وبدء مشروع لتفكيك المخيمات من خلال إقامه أحياء ومواقع سكنيه دائمه لسكانها<sup>(١)</sup>. وأخذ يحذر من أن القبول بعوده نازحي عام ١٩٦٧ يعتبر مؤشراً إلي عوده لاجئ عام ١٩٤٨. وأياما كان الأمر فإننا نري أن قرارات الأمم المتحده بشأن اللاجئين سواء القرار ١٩٤ سنة ١٩٤٨، وقراره الصادر بالإعتراف بدوله إسرائيل والصادر سنة ١٩٤٩ والذي كان ضمن شروط هذا القرار للإعتراف بدوله إسرائيل أن تعترف هي الأخرى بحقوق اللاجئين طبقاً للقرار ١٩٤ سنة ١٩٤٨. فضلاً عن القرار رقم ٢٣٧ الصادر عن مجلس الأمن وغيرها من القرارات الأخرى، والتي تشكل الإطارات والأسس القانونيه لحقوق اللاجئين الفلسطينيين.

لذلك فإننا نري أنه من غير المجدي خصوصاً بعدما أصاب منطقه الشرق الأوسط من متغيرات استراتيجيه وسياسيه وعسكريه. أنه أصبح من غير المجدي الإعتماد علي تلك الوثائق القانونيه فقط من الناحيه العمليه، بل يجب في المرحله النهائيه من مفاوضات السلام إعادة فحص تلك الوثائق والقرارات، والبحث علي سبل لتفعيلها وجعلها قابله للتنفيذ العملي وإلا ستظل كغيرها جبراً علي ورق، وتظل مفاوضات المرحله النهائيه كالمراحل السابقه عليها المبدئيه والإنتقاليه تدور في حلقات مفرغه، يلعب فيها المفاوض الإسرائيلي الدور الأكبر لقلب جميع الموازين لصالحه علي حساب الحقوق الفلسطينيه ومنها حقوق اللاجئين، والتي تضيق يوماً بعد يوم ذلك لأن المفاوضين الفلسطينيين مقيدون بقيود كثيره أهمها:-

(١) أنه من المرجح أن تكون الحدود بين إسرائيل وفلسطين قابله للتداخل أكثر من كونها محكمه الإغلاق، بذلك فمن المرجح أيضاً أن يبطن المفاوضون الإسرائيليون عوده

(١) غازيت «قضية اللاجئين الفلسطينيين» مصدر سبق ذكره. ص ٩٠.

الفلسطينيين إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بحجة أن ذلك ربما يفقد السلطة الفلسطينية إستقرارها « لأسباب اقتصادية »، خصوصاً بحجة أنها ستولد ضغطاً علي البنية التحتية الضعيفة بمناطق الحكم الذاتي أو الدولة الفلسطينية فيما بعد، أو ينشئ تجمعاً كبيراً لعمال غير قانونيين يتسللون إلى إسرائيل.

(٢) انه من المرجح أن تتأثر العلاقات مع الدول العربية المضيفه ووضع الفلسطينيين في تلك الدول، من خلال إثارة توقعات العوده في أوساط الفلسطينيين والأوضاع التي سيكونون عليها بعد العوده، والتي ستكون بالطبع أسوأ من أوضاعهم المستقره بالدول التي أقاموا واستقروا بها.

(٣) الضغط علي لآجئين فلسطينيين في بعض الدول العربية خصوصاً ليبيا ولبنان للذهاب والعودة إلى الوطن حتي قبل نضج شروط العوده ووضوحها.

(٤) إجبار الفلسطينيين علي إتخاذ خيار حاسم بين إعاده التوطين والإستقرار في البلد المضيف، وبين العوده إلى فلسطين قبل تدبير مستلزمات مثل هذا الخيار وإيضاح كافة جوانبه الإيجابية والسلبية.

(٥) رفض الدول العربية المضيفه القبول بازددواجية «الجنسية» لدي الفلسطينيين الذين اختاروا البقاء فيها.

ولذلك فإن علي المفاوض الفلسطيني أن يأخذ في إعتباره القيود والتحفظات العربيه والإسرائيلية علي السواء خلال محاولته مواجهه التوقعات المتزايدة للعودة من جانب عشرات الآلاف من اللاجئيين، خصوصاً بعدما بدأ يظهر علي الساحة تعبير لم شمل العائلة سواء علي المستوى الدولي والاقليمي، وهو يعني جمع شتات العائلة الواحدة بعودة اللاجئيين إلى ذويهم لتجنب الصدع العائلي وما يترتب عليها من آثار اجتماعية خطيرة. ومن أجل تحقيق مبدأ لم شمل العائلة وعلي مدي ستة إجتماعات لمجموعات العمل الخاصه باللاجئيين، كان منها جلستين عقدتا بتونس وباريس وبالرغم من ذلك بقيت فكره لم شمل العائلة كشعار لعودة اللاجئيين مجرد شعار بعيداً عن واقع التنفيذ نظراً لما تعوقه

من الكثير من المشاكل بسبب المراوغة الاسرائيلية<sup>(١)</sup> ووضع العقوبات المستمره في طريق حلها.

ويقرر تقرير التوصيات للراعي الفرنسي بشأن وضع العائلات المشتته الذي وافقت عليه الحكومة الإسرائيلية وهو التقرير الذي أصبح يعرف باسم واضعه، رئيس الوفد الفرنسي باجولييه (Bajolet) والذي بموجبه تم رفع سقف الحصص السنوية من طلبات لم شمل العائلة من ألف حالة إلي ألفي حالة، وهو عدد ينبغي أن ينظر اليه من ناحية أهميته النسبية، حيث أنه وطوال خمسين عاماً من السيطرة العسكرية لم توافق الإدارة المدنية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة إلا علي أقل من خمس مجموع الطلبات التي وضعت بدورها ضمن الفئة المقبولة والفئة المرفوضة<sup>(٢)</sup>.

ولعل المشكلات الرئيسية التي تتعلق بالتطبيق الفعلي للمبادئ المتفق عليها بدأت في اجتماعات لجنة العمل الخاصة بالأجثين في أوسلو وتونس، وقد إتخذ الفلسطينيون وغيرهم الموقف الذي يقول مالا يدرك كله لا يترك كله، وعلي هذا الأساس فإن الحصص المعلنة في أوسلو (ألف حالة سنوياً) كانت دون التوقعات التي أثارها إتفاق أوسلو والاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي في الرابع من مايو ١٩٩٤ في القاهرة، وللأسف الشديد أن كل الاتفاقيات في هذا الشأن لم تري طريقها للنور او التنفيذ حتي الآن.

بقي أن نعرض للأوضاع التي تهيمن علي مستقبل الأجثين خلال المرحلة الأخيرة أو النهائية من مراحل أوسلو، وهو ما نعرض له من خلال المطلب التالي.

(١) يقوم تحليل لم شمل العائلة في هذا الجزء أساساً علي تقرير «وضع قضاياء لم شمل العائلة المهازات ومشكلات» وهو التقرير الذي قدمه الوفد الفلسطيني الي اجتماع مجموعه عمل الأجثين بشأن لم شمل العائلة، باريس ١٥ نوفمبر ١٩٩٤. وقد أعد التقرير بمساعدة من مجموعات حقوق الانسان الاسرائيلية - الفلسطينية - التي تتخذ من القدس مقراً لها.

(٢) يقدر أحد المحللين في هذه المحصر نصيب الطلبات المقبولة بين سنتي ١٩٦٧ - ١٩٨٨ بـ ١٥٪ وذلك في دراسته عنوانها *palestinian refugees and the right of return*. والمقدمة الي اجتماع المنظمات الدولية غير الحكومية التابعة للأمم المتحدة بشأن المسألة الفلسطينية فيينا ٢٩ أغسطس ١٩٩٥.

-١٥٤-

## المطلب الثاني

الأوضاع التي تهيمن علي مستقبل اللاجئين

في المرحلة الأخيرة من إتفاقيات أوسلو

ومع بدايه المرحلة الأخيره من المفاوضات، فمن المرجح أن تهيمن علي التفاوض بشأن مستقبل اللاجئين عدده قضايا هامه، يمكن توضيحها من خلال التعرف علي موقف الفكر الفلسطيني والصهيوني منها موضحين مستقبل هؤلاء اللاجئين، وهو ما سنعالجه من خلال الفرعين التاليين من الدراسه علي النحو التالي.

## الفرع الأول

وضع اللاجئين والنازحين بعد إتفاقيات أوسلو

وموقف الفكر الفلسطيني والصهيوني منها

هناك حالياً أكثر من مليون نازح، إذا أحصينا أولئك الذين فقدوا إقامتهم نتيجة الإجراءات الإدارية الإسرائيلية، ويبلغ عدد لاجئ عام ١٩٤٨ وأحفادهم أكثر من ٢,٥ مليون نسمة، لكن هناك نسبة كبيرة من التداخل في هذا الموضوع، إذ أن مالا يقل عن ٣٠٪ من النازحين هم لاجئون للمرة الثانية منذ حرب عام ١٩٤٨. ولا نري أن جميع هؤلاء اللاجئين سيستقرون في فلسطين فهذا الأمر سيقرره عدد من العوامل بما في ذلك حصص العودة المتفق عليها، والطاقة الإستيعابية للإقتصاد الفلسطيني، وجاذبية النظام الجديد قياساً بالأمن النسبي، أو بإنعدام أمن الفلسطينيين في الدول المضيفة وفي إسرائيل، وإن توطين النازحين في الضفة الغربية وقطاع غزة هو جزء من صفقة نهائية تحول دون مطالبتهم الأخرى المتعلقة بالحقوق داخل إسرائيل، وهذا الأمر وثيق الصلة تحديداً بوضع النازحين الذين يعتبرون أيضاً لاجئ عام ١٩٤٨<sup>(١)</sup>.

كانت اللجنة الخاصة بالنازحين، ولا تزال تبحث في وضع الأفراد الذين فقدوا إقامتهم، والذين لا يعتبرون من الناحية الفنية لاجئين ولا نازحين، ويتضمن هؤلاء مبعدين ومواطنين فقدوا هويتهم الدائمة، وعلي الرغم من ذلك فثمة قدر معين من الصلة مرتبط بدمج عمل مجموعتي المفاوضات كليهما، بما في ذلك الطريقة التي تم علي أساسها إستيعاب العائدين المبكرين، وإجراءات تقديم طلبات العودة، ومطالب التعويض المقدمة من جانب نازحي عام ١٩٦٧ ولاجئ عام ١٩٤٨.

"the Refugee Issue..." op. cit p. 91.

(١) غازيت مصدر سبق ذكره

الحلول المقترحة لتسوية مشكلة اللاجئين ومطالب المرحلة الأخيرة من المفاوضات بالنسبة للعودة أو التعويض في إطار إتفاقيات أوسلو:-

تستبعد غالبية الحلول المطروحة لمشكلة اللاجئين عودتهم إلى أماكنهم السابقة ضمن حدود إسرائيل عام ١٩٤٩، باعتبار ممارسه حقهم في العودة طبقاً للقرار ١٩٤ غير عمليه، ويرى أصحاب هذه الحلول أن يكون تنفيذ القرار رمزياً وعلي أساس جمع شمل العائلات، ويذهب بعضهم إلى أنه الي جانب تعويضهم مادياً فإنه يتعين تعويضهم أدبياً بالإعتراف بالظلم الذي وقع عليهم. أما النازحون عام ١٩٦٧ فإن غالبية هؤلاء يرون إقرار حق عودتهم الي الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنما يشترطون لذلك أن تكون هذه العودة في نطاق القدرة الإستيعابية لهاتين المنطقتين من ناحيه، وبأن تراعي فيها الإعتبارات الأمنية، وخاصة أمن إسرائيل علي حد ما يراه بعضهم ويوجد عدداً من الحلول المقترحة في هذا الشأن، منها ما يقترحه فلسطينيون، ومنها ما يراه الإسرائيليون يؤيد هم فيه فقها صهيون، وتعرض لكل منهما فيما يلي:-

أولاً: موقف الفكر الفلسطيني:-

حيث وضع المفكرون الفلسطينيون ستة شروط أو مقترحات لحل مشكله اللاجئين رتمثل في الآتي:-

(١) إعتراف إسرائيل بمسئوليتها الأخلاقية عن نشوء المشكله.

(٢) قبول إسرائيل، من حيث المبدأ حق الفلسطينيين وأسلافهم في العودة إلى منازلهم، مقابل إعتراف الفلسطينيين بعدم إمكان ممارسة هذا الحق عملاً داخل إسرائيل ١٩٤٨، وقبول ممارسته في دولة فلسطين، وذلك مع قبول إسرائيل إستيعاب عده عشرات من الآلاف منهم، وخاصة من لهم أقارب داخلها.

(٣) أن يكون تعويض اللاجئين لمن لا يسمح لهم بالعودة من جهة، ولن فقدوا أملاكهم من جهة أخرى.

(٤) أن يكون من حق الفلسطينيين في المهجر العودة إلى المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية.

(٥) أن يمنح الفلسطينيون الذين يختارون البقاء في الأردن الخيار في الحصول على حقوق المواطنة الكاملة أو المحدودة كمواطنين في الكيان الفلسطيني في حالة إقامة كونفيدرالية فلسطينية أردنية.

(٦) أن يمنح الفلسطينيون في لبنان خيار العودة إلى الدولة الفلسطينية واكتساب المواطنة فيها أو الإقامة الدائمة في لبنان<sup>(١)</sup>.

#### موقف الفقه الصهيوني:-

حيث يقترح الفقه الصهيوني كحل للمشكلة في التسوية النهائية، أن يقوم علي الأسس التالية:-

(١) أن ترفض إسرائيل بصفه قاطعه عوده اللاجئين علي أساس حق قانوني سياسي بالعودة علي نحو ما يتضمنه القرار ١٩٤، وأن ترفض تحديد أية حصة سنوية لجمع شمل العائلات باعتبار هذا الأمر عملاً سيادياً، وأن تعمل علي حل المشكلة حلاً شاملاً ونهائياً أياً كان شكل الكيان الفلسطيني ومستقبله.

(٢) أما في حالة ما إذا كان الوضع النهائي هو الحكم الذاتي فإن الوضع لن يؤدي إلي حل المشكلة حلاً شاملاً ونهائياً إذ المتوقع أن ترفض السلطة الفلسطينية المسئولية عن اللاجئين خارج حدود ولايتها.

(٣) وأما في حالة إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، فإنه علي إسرائيل أن تصدر بياناً يشكل تعريضاً معنوياً ونفسياً بإعترافها بالمعاناة التي لقيها اللاجئين،  
(١) / رشيد الخالدي - الفلسطيني الأصل - ويعمل استاذاً للعلوم السياسية بجامعة كولومبيا - مشار اليه في مؤلف السفير/ طاهر شاش - مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية. الآمال والتحديات - مرجع سبق ذكره - ص ١٢٩.

وتعلن إستعدادها للمساعدة علي تأهيلهم وتعويضهم عن فقدان أملاكهم ومع عدم مسئوليتها عن المشكله. وأن تعلن القيادة الفلسطينية موافقتها علي حل لا يقوم علي أساس عودتهم إلي إسرائيل (وان كان يستبعد أن توافق هذه القيادة علي صيغه صريحة بالتنازل عن حق العوده)، وتقوم بإصدار قانون العوده إلي أراضي الدوله الفلسطينيه، وتدعو لإلغاء (الأونروا) والإداره الخاصه بمخيمات اللاجئين. كما أن عليها أن تقوم بالتنفيذ العاجل لبرنامج تأهيل اللاجئين وتعطي الأولويه لعوده اللاجئين الموجودين في لبنان، وأن تتضمن الإتفاقات التي تعقدها إسرائيل مع سوريا ولبنان والأردن توطين اللاجئين في هذه الدول ومنحهم جنسياتها مع السماح لهم بحمل الجنسية الفلسطينيه<sup>(١)</sup>. وتنشأ سلطه دوليه لتأهيل اللاجئين وتوطنهم، وتقوم الدول الصناعيه والدول العربيه بتمويلها، وتشارك إسرائيل فيها.

أما في حاله الإتحاد الكونفيدرالي الفلسطيني الأردني، فإنه لن تكون ثمه حاجه لنقل لاجئي ١٩٤٨ من الأردن حيث ستسمح قواعد السوق الحرة بتحريك العمال في أنحاء الكونفيدراليه، كما ستكون القدره علي إستيعاب اللاجئين أكبر<sup>(٢)</sup>.

وبعد عرض الحلول المقترحه من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لحل مشكله اللاجئين، نبحث فيما يلي موقف إتفاقيات أوصلو منها، ومراجعه مفاوضات أوصلو سنة ١٩٩٣ يتضح من بروتوكولات لجنة التوفيق المنبثقه عن إتفاقيات أوصلو بأن ثمة طريقتين مقترحتين للتعويض إحداها للاجئين العائدين<sup>(٣)</sup>. وقد إتخذ الفلسطينيون إزاء مسأله

(١) ينظر: Ch. chaumont, "Le droit des peuples à témoigner d'eux-mêmes" Annuaire du tiers monde (paris 1976) p. 15 et s.

(٢) اقتراحات ثلوجازيت - أحد كبار الباحثين في مركز حافي الاسرائيلي للدراسات السياسيه - وهي دراسه حول مشكله اللاجئين الفلسطينيين نشرت ضمن الدراسات التي أعدها المركز لقضايا التسوية النهائية ومشار اليه في كتاب سليم قماري - مستقبل اللاجئين الفلسطينيين - مرجع سبق ذكره ص ٣٤.

(٣) «تعويض اللاجئين العائدين» مذكره أعدها المستشار القانوني يلعبه المسح الاقتصادي في نوفمبر ١٩٤٩ مسأله التعويض، A / A c - 25/w - 81/ Rev 2 في ٢ أكتوبر ١٩٦١.



العودة موقفاً مبدئياً غير متغير، ففي المفاوضات المتعددة الأطراف، ظل الوفد الفلسطيني يكرر دائماً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ كأساس ومرجع قانوني لجميع الحلول السياسية لمشكلة اللاجئين، وكان الإسرائيليون بدورهم يعارضون بانتظام تضمين البيانات النهائية أي ذكر للقرار رقم ١٩٤ أو أي قرار آخر من القرارات الدولية في هذا الخصوص.

وفي عام ١٩٩٥ حجت الولايات المتحدة إلتزامها السنوي بهذا القرار لأول مرة منذ تبنيها له، أما الإسرائيليون فقد أوضحوا من جانبهم أنهم لن يؤيدوا أي شكل من أشكال «حق العودة» للفلسطينيين سواء إلى إسرائيل نفسها أو إلى الضفة الغربية وغزه<sup>(١)</sup>. ومن غير الممكن أن يكون في إستطاعه أية سلطة فلسطينية الإذعان لمثل هذا الضغط والإحتفاظ في الوقت نفسه بشرعيتها في مواجهة شعبها، أو بصورة ملموسة في تجاه الفلسطينيين المنفيين في الشتات. ومن ناحية أخرى يتضح أن المفاوضات الفلسطينية لا يستطيعون ببساطة الذهاب إلى محادثات المرحلة الأخيرة وليس معهم من سلاح سوى قرارات مجرده صادرة عن الأمم المتحدة، فمن المؤكد أن ضمان تحقيق العدالة للاجئي عام ١٩٤٨ سيتطلب قيام الجانب الفلسطيني بتقديم بعض التنازلات على الصعيد العملي بالطبع من وجهة النظر الإسرائيلية.

ينبغي التمييز بين التعويضات لأولئك الذين لن يسمح لهم بالعودة والتعويض لأولئك الذين فقدوا ملكيتهم عام ١٩٤٨.

وينبغي أن يمنح الفلسطينيون الذين إختاروا البقاء في الأردن خيار إمتلاك حقوق المواطنه الكامله، أو «حقوق محدودة» كمواطنين في الضفة الغربية، كما يمنح الفلسطينيون في لبنان خيار العودة إلى مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، أو العودة إلى الجليل واكتساب المواطنه الفلسطينيه أو الإقامة الدائم في لبنان.

"The refugee Issue....." op. cit.

(١). غازيت مصدر سبق ذكره صه

### موقف لاجئ القدس في مفاوضات المرحلة الأخيرة:-

ارتبط وضع القدس بقضية اللاجئين وقد اعتبرت الحكومة الإسرائيلية والمجلس البلدي في القدس أن من أولويات مهماتهما تفرغ مفاوضات المرحلة الأخيرة من مضمونها وقد تأكد ذلك فيما يلي:-

أولاً: جرت المحاولة للحد من شروط إقامة فلسطيني القدس الذين عاشوا خارج الحدود البلدية في يونيو ١٩٩٥، عن طريق عدم توفير الخدمات الصحية وخدمات التأمين العيشية لهم، خاصة أولئك الذين لا يستطيعون أن يثبتوا إقامة فعلية داخل الحدود البلدية. أما خطط لم شمل العائلة، المقترحة لفلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة والمحدودة أصلاً فقد أنكرت علي عرب القدس، كما تم إغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس، والتي وصفت بأنها تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وفي أغسطس ١٩٩٥ ويأمر من الشرطة الإسرائيلية، تم أيضاً إغلاق المجلس الصحي والمكتب الفلسطيني للإحصاء وهيشه الإذاعة والتلفزة الوطنية، واتخذت إجراءات ضد «بيت الشرق» مركز الفريق الفلسطيني المفاوضات وتم إغلاقه أيضاً في عام ١٩٩٨. شريطه إعلان المؤسسات الفلسطينية في القدس عدم ارتباطها بالسلطة الوطنية الفلسطينية، وفي إحصاء عام ١٩٧٧ وجد أن عشرة آلاف فلسطيني يعيشون في القدس الشرقية (١٦٪) من السكان آنذاك) ممن ولدوا في الجزء الغربي من المدينة<sup>(١)</sup>، وهم يشكلون مع ذريتهم اليوم أكثر من ربع سكان القدس الغربية. ويعامل المقدسيون الفلسطينيون اليوم كغائبين، بينما يسمح لليهود الذين كانت لهم ملكية في الجزء الشرقي بإثبات حقوقهم وملكيتهم قبل عام ١٩٤٨<sup>(٢)</sup>، وعلي التقيض قامت إسرائيل بعده جهود لنقل المخيمات من مدينه غزة إلي

(١) ميرون بنغنستي - كان يشغل منصب نائب رئيس بلدية القدس - حل مشكله الملكية الغربية في القدس الغربية من خلال تعويض مواطنين كجزء من تسوية شامله - هآرتس في ١٩٩٥/٦/١.

(٢) ميرون بنغنستي - ذات المصدر السابق ذكره.

رفع وخان بونس وكذلك من قطاع غزة إلي أريحا<sup>(١)</sup>.

ثانياً :- وفي الضفة الغربية وقطاع غزة ينبغي أن يكون تفكيك مخيمات اللاجئين أمراً خاضعاً لإتفاق متبادل بشأنها مقبولاً لدي اللاجئين أنفسهم، ولا يفرض فرضاً بشروط إسرائيل وخاصة المتعلقة منها بعدد اللاجئين الذي يسمح لهم بالعودة، أما في الدول العربية المضيفة فإن أي تغيير في وضع مخيمات اللاجئين يجب أن يكون خاضعاً لوضعها القانوني والمدني داخل الدولة المضيفة، وذلك فقط بعد أن يحصل سكانها علي خيار العودة إلي الوطن أو التوطين، وفي كل الأحوال بما لا يخل بحقوقهم في التعريض القانوني المناسب. أما عن التوقعات المستقبلية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فهو ما نعرض له بالبحث من خلال الفرع التالي من الدراسة.

---

(١) مراجع: نورما رساله للدكتوراه - جامعه لينز سنة ١٩٩٤ ص ٢١٤.

## الفرع الثاني

### التوقعات المستقبلية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين

والسؤال الذي نختم به دراستنا هذه فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين والذي يجب أن يطرح في المرحلة الأخيرة من مفاوضات أوسلو هو:-

#### ما مستقبل هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين؟

والإجابة علي هذا السؤال تتضح من خلال هذا الفرع من الدراسة في أحد الافتراضات الثلاثة الآتية:-

الفرض الأول: أن يبقى الوضع علي ما هو عليه الآن.

الفرض الثاني: أن يستوطن اللاجئين في الدول العربية.

الفرض الثالث: أن يعود الراغبون في العودة وأن يعوض غير الراغبين في ذلك.

وسوف نبحث تلك الافتراضات الثلاثة علي النحو التالي:-

أولاً: أما الافتراض الأول: الذي ينادي ببقاء الوضع علي ما هو عليه الآن فيجد معارضين كثيرين خصوصاً وأن منطق الواقع يثبت أن مثل هذا الوضع يتطور إلي أحد الإحتمالين التاليين، الأول أن يستقروا حيث هم، والثاني أن يستقر البعض ويعود البعض الآخر، وأما بقاء الوضع علي ما هو عليه الآن فمستحيل لأنه يلقي معارضة كبيرة، ولأن ذلك يعني ضياع هذا الحق في العودة والذي جاهدت من أجله أجيال كثيرة.

بالإضافة إلي أنه يمثل وضع شاذ وصارخ لقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن. إذن بقاء اللاجئين علي ما هم عليه الآن مستحيل، خصوصاً وأن هذا خطر علي المشكله نفسها، لأن الاحتمال الثاني وهو التوطين سهل التحقيق وأفضل

للأجنيين من البقاء في الخيام<sup>(١)</sup>.

وعلي ذلك فإن بقاء الوضع الحالي للأجنيين علي ما هو عليه مستحيل، ولابد أن يتطور الي أحد الإحتماليين الآتين: التوطين في الدول العربية أو عوده البعض وتعريض البعض الآخر.

ثانيا: أما الافتراض الثاني؛ وهو الإستيطان في البلاد العربية، فيستند المؤيدون لذلك إلي أنه لم يحدث أن رجع لاجئون إلي ديارهم مره أخرى، فعندما حدثت الثورة الروسية الشيوعية وهرب المعادون إليها ولجأوا إلي دول أخرى لم يرجعوا إلي روسيا بل إستوطنوا في المهجر، واللاجئون الألمان الذين هربوا من ألمانيا الشرقية الي ألمانيا الغربية إستوطنوا في ألمانيا الغربية، والأوروبيون الذين لجأوا إلي أمريكا إستوطنوا هناك ولم يرجعوا.

ينسحب ذلك أيضا علي ما حدث في كوريا الجنوبية وباكستان والمجر وغيرها، وكل هذه الأمثلة يسوقها المؤيدون لهذا الفرض الثاني ليؤكدوا بأن اللاجئيين يستوطنون في البلاد التي يلجأون إليها ولا يعودون مره أخرى إلي أوطانهم.

وقد قدمت هيئة الأمم عدة مشروعات لتحقيق ذلك الفرض بالتوطين في الدول العربية، منها مثلاً مشروع سيناء لتوطين اللاجئيين العرب بغزة، ومشروع وادي الأردن لتوطين اللاجئيين العرب بالأردن وغيرها، وبعض الدول التي صوتت في صالح اللاجئيين العرب وأيدت حقهم في العوده عاد بعضها فأيدت الإسكان والتوطين، ومن بينها بريطانيا والولايات المتحدة، وهما عضوان في لجنة التوفيق ومهمتها تحقيق العوده لا الإسكان والتوطين. وتستند الدول المؤيدة للإسكان أيضا إلي أن طول مدة بقاء اللاجئيين في الدول سيجبرهم علي التكيف مع البيئة والتأقلم بها مهما ينبنى عليه التوطين من نتائج.

R. Lapidoth, "the Right of Return international Law," Israel yearbook (١١) on Human Rights (1986), p. 103 ets.

-١٦٤-

ولكننا لا نؤيد فكرة التوطين حتي لا تتلاشي مشكله اللّاجئين وحتى لا يضيع علي اللّاجئين حقوقهم خاصة حقهم في التعويض. والإتجاه العربي الأكبر يؤيد ذلك، لهذا إتجهت بعض الدول العربية إلي الإبقاء علي الجنسية الفلسطينية للّاجئين، ووضعت من القوانين ما يكفل عدم إزالة مشكلتهم وعدم إدماجهم في إقتصاديات المنطقة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى رفضت الدول العربية قبول مشروعات هيئة الأمم الكبيرة والتي عملت علي التوطين، كمشروع سيناء ومشروع الأردن بل أبقت اللّاجئين في الخيام أكثر من عشره سنوات دون السكن في بيوت مبنية حتي لا يستوطنوا الدول العربية. واللّاجئون الذين لا يرغبون في العودة ويفضلون الإستيطان في الدول العربية أوقفتهم الدول العربية عن تحقيق هذه الرغبة والإندماج في إقتصاديات الدول العربية، حتي لا تتفشت المشكله ويصبح عدد الباقيين والراغبين في العودة قليلاً وأكثرهم من الفلاحين والفقراء وحتى تضمن الدول العربية تماسك القضية وقد ربطت بين العوده وعدم التوطين وقالت عودة ولا توطين.

ثالثاً: عوده اللّاجئين، وهو الفرض الثالث والمتمثل في عوده اللّاجئين وهذا هو الرأي الذي نتصّر له ونؤيده للأسباب الآتيه:-

(أ) إن الأمم المتحدّة إذ قررت في دورتها الثالثه في ١١ ديسمبر عام ١٩٤٨ القرار رقم ١٩٤ بأن كل لاجئ يرغب في العوده إلي دياره لا يجب أن يمنع، علي شرط أن يعيش بسلام مع جيرانه، ولم ترجع هيئة الأمم عن هذا القرار منذ أيدت وجهه نظر برنادون في هذا الشأن وحتى الآن والتي سبق أن عرضنا لها تفصيلاً.

(ب) ويؤيد العوده أيضاً العرب مستنديين في ذلك إلي قرارات هيئة الأمم مشترطين أن تكون العوده كاملة لذلك كانت المواقف التاليه في هذا الخصوص والتي كان من أهمها:-

(١) أن رفضوا الإقتراح الذي قدمته لجنة التوفيق وأيدته الولايات المتحده ودافعت

عنه، وهو الذي يقضي بعودة مائه ألف لاجئ إلى إسرائيل، ويرى العرب إعتراضهم مستندياً إلى أن هيئة الأمم قررت عودته كل من يرغب في العوده، وهؤلاء عددهم يزيد كثيراً عن المائة ألف الذين توافق إسرائيل على قبولهم، وإذا قبلت إسرائيل مائه ألف فقط، فما هو مصير الملايين الباقين ومن الذي يستطيع أن يتحمل مسئوليتهم.

(٢) سبق ورفض العرب أيضاً الاقتراح الذي تقدمت به إسرائيل والذي يقضي باستبدال عوده المائة ألف، ولم شمل الأسر في حدود عودة ١٥ ألف أسره، لأن العرب الذين رفضوا عودة مائه ألف على إعتبار أن هذا العدد قليل، كان لابد أن يرفضوا عودة خمسة عشر ألف أسره، لأنه يقل كثيراً عما رفضوه من قبل.

(٣) كذلك رفض العرب ضم قطاع غزة لإسرائيل نظير قبول اللاجئين الذين بها، لأنهم في الوقت الذي يريدون أن يأخذوا فيه من إسرائيل ما إستولت عليه زياده عن التقسيم الذي أقرته هيئة الأمم بالقرار ١٨١ سنة ١٩٤٧، فمن غير المعقول أن يقبلوا إضافه جزء جديد إلى ما أخذته إسرائيل.

(٤) قد سبق ورفض العرب فكره إسرائيل القائلة بتبادل السكان، حيث كانت لجنة التوفيق تبحث مشكلة عودة اللاجئين العرب إلى إسرائيل، فباقتربت إسرائيل بتبادل السكان فتأخذ إسرائيل اليهود الموجودين بالدول العربية، ويأخذ العرب اللاجئين الفلسطينيين، ولكن العرب رفضوا على إعتبار أن قرار هيئة الأمم يقضي بعوده اللاجئين لا تبادل السكان. كما أن فكرة تبادل السكان في مصلحة إسرائيل إذ ستنتهي مشكلة اللاجئين وستقوي إسرائيل نتيجة إستيعابها لمئات الألوف من اليهود الشرقيين، وهذا يسهل على إسرائيل تحقيق غرضها الثاني وهو الإمتداد من النيل إلى الفرات.

(٥) وأخيراً ولعل أهم تلك الأسباب من الناحية القانونية وهو أن عوده اللاجئين أو تعرضهم هو حق شرعي وقانوني يتفق مع قواعد القانون الدولي وأعرافه، والتي سبق أن عرضنا لها تفصيلاً خلال تلك الدراسة القانونية لمشكلة اللاجئين، والتي نرجوا أن نكون

بذلك قد أحطنا بالجانب القانوني الأكبر من تلك المشكلة في هذا الجزء من دراستنا حيث لاكمال إلا لله وحده.

### والخلاصه هي أن:

إن حق العودة للفلسطينيين مازالت إسرائيل تنكره وتعتبره خطأ أحمر لا يجوز للطرف الفلسطيني المفاوض الإقتراب منه لأنه يشكل من ناحية الدليل علي جرميتها الكبرى، ويشكل من ناحية أخرى المستند الأخلاقي والقانوني للشعب الفلسطيني والذي يثبت ملكية الفلسطينيين لفلسطين والذي لا يمكن دحضه. والمطالبات الإسرائيلية بإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني من قبل المجلس الوطني الفلسطيني هدفها الأساسي خصوصاً إلغاء البنود المتعلقة بحق العودة في هذا الميثاق، ومن المفارقات أن سلطة الحكم الذاتي المحدود، ومن خلال إنخراطها في عملية التسوية، تحرص علي عدم ذكر «حق العودة» وقد حرص الطرف الإسرائيلي علي إنكاره وطمسه، وأن حق العودة يعني حق كل الفلسطينيين وكل من تحدر منهم من ذرياتهم في العودة إلي مدنهم وقراهم التي أخرجوا منها بالعنف والإكراه. وهذا يعني حق كل الشعب الفلسطيني في الحياة والعيش علي كل الأراضي الفلسطينية، سواء تلك التي إحتلت في عام ١٩٤٨ أو الضفة الغربية وقطاع غزة التي تم إحتلالهما في عام ١٩٦٧.

وأن مرور خمسين عاماً علي تشريد الفلسطينيين وإخراجهم من ديارهم لا يحول الحق إلي باطل، ولا الباطل إلي حق، ولئن كانت موازين القوي الظالمة في هذا العالم لا تسمح للفلسطينيين بالعودة إلي ديارهم، فسيبقى «مطلب العودة» هو المحرك الأساسي للصراع من أجل إستعادة هذا الحق الذي لن يتنازل عنه الشعب الفلسطيني سواء منه المقيم في فلسطين أو في الشتات، فهو الإطار العادل الذي لا يمكن التخلي عنه، وهو في المقابل الهدف الذي تسعى «إسرائيل» إلي طمسها والضغط علي العالم من أجل الحيلولة دون ذكره أو المطالبة به. وأن حق العودة هو حجر الزاوية في أي حل للقضية الفلسطينية.



والمقصود بالعودة هنا هو عودته جميع الفلسطينيين إلى ديارهم وأجدادهم، أي الانتقال النهائي من الشتات الداخلي أو الخارجي إلى أرض الوطن. والعودة هي النقيض المباشر لأكبر خطرين يتهددان الشتات الفلسطيني اليوم:

ويتمثل ذلك في التهجير والتوطين. وعرضت قضيتهم على الأمم المتحدة فأصدرت الجمعية العامة في عام ١٩٤٨ قراراً رقم ١٩٤ أوصت فيه بالسماح لهم بالعودة إلى موطنهم، وبدفع التعويضات، لمن يقرر عدم العودة، وعندما وافقت الجمعية العامة في ١٩٤٩/٥/١١ علي إنضمام إسرائيل إلى عضوية الأمم المتحدة ربطت ربطاً مباشراً ومحكماً بين هذا الإنضمام ووجوب تنفيذ القرارين الصادرين عنها: قرار التقسيم وقرار العودة والتعويض. وبذلك كانت إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي قبلت في العضوية بشرط واضح وإرتبط قبولها بتنفيذ بعض القرارات. وجاء بعد ذلك إتفاق أوسلو، الموقع في عام ١٩٩٣ بين إسرائيل ومنظمته التحرير الفلسطينية يعد بفتح آفاق جديدة، ولكنه متوقفاً علي نتائج المرحلة النهائية من المفاوضات التي كان يفترض أن تبدأ في مايو ١٩٩٦ لتغطي القضايا المتبقية»، ومنها قضية اللاجئين. وأن حق العودة يرتبط ارتباطاً عضوياً بالقضية الفلسطينية. بل هو أهم ما فيها، ولهذا الحق أبعاد وجوانب وإنعكاسات متعددة.

والحجج الإسرائيلية في مفاوضات اليوم حول الحقوق الفلسطينية تعتمد علي أباطيل ثبت كذبها. والمسألة الآن لم تعد تصحيحاً للتاريخ فقط، بل ضرورة لدحض المقولات الإسرائيلية التي تنكر بها حقوق الفلسطينيين ومنها حق العودة. من هذه الأباطيل أن إنتصار إسرائيل علي المجيوش العربية عام ١٩٤٨ يعطيها مشروعية إحتلال الأرض الفلسطينية، وأن اللاجئين نزحوا بأوامر عربية وليس بفعل إسرائيل، وأنه بإنتهازم العرب لا يحق لهم العودة، وأن جغرافيه الأرض قد تغيرت الآن ولم يعد في الإمكان معرفه الأماكن والحدود ولذا تستحيل عودته اللاجئين، وأن عدوان العرب الذي إنتهي بهزيمتهم

يعني مسئوليتهم عن ذلك، وبذا فإن عليهم توطين اللاجئين في ديارهم<sup>(١)</sup>.

ويعني ذلك أن إستمرار منع إسرائيل اللاجئين من العوده إلى ديارهم هو خرق مستمر للقرار رقم ١٩٤ بالفقره (١١) والصادر في ١١ ديسمبر لسنة ١٩٤٨<sup>(٢)</sup>، ولا يوجد إلترام قانوني أو أدني علي الفلسطينيين أن يبقوا في معاناه الشتات لكي يحققوا لإسرائيل دوله يهوديه عنصره، لكنه يوجد علي إسرائيل إلترام قانوني واضح وأدبي صريح بأن تعيد الحقوق إلى أصحابها، إذا فمنع عوده اللاجئين لكي تبقي إسرائيل يهوديه نقيه هو أمر غير قانوني وغير أخلاقي ولن يكتب له النجاح في المستقبل والفلسطينيون ومن وراءهم كل العرب، متمسكون بهذا الحق الذي هو مطروح بالفعل في مفاوضات الوضع النهائي مع إسرائيل.

إن موضوع حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم عن «المعاناه النفسيه والأضرار الماديه وجرائم الحرب» التي لحقت بهم طوال نصف قرن، مطروح بمناسبه الحديث عن مفاوضات ما يسمى بالوضع النهائي في عمليه التسوية الجارية حول المسائل المؤجله والتي تعتبر واحده منها مسألة اللاجئين.

وتوجد عده أحداث ظهرت مؤخراً سلطت الأضواء علي هذا الموضوع حيث سارعت الحكومه الإسرائيلييه بطرح مشروع قانون في الكنيست قدمه العضو «إسرائيل كاتسي» يرمي إلي نزع حق العوده، حيث أن الولايات المتحده الأمريكيه تتابع دعم إسرائيل بالتكرار لما يقوله القانون الدولي وما قررتة الشرعيه الدولييه في هذا الشأن، كما أوضحت الباحثة الأمريكيه «فليس بينيس» في تقرير لها<sup>(٣)</sup>، وقد جاء تصريح الرئيس

(١) سليمان أبو سته «حق العوده للفلسطين» حق مقدس وقانوني ويمكن أيضاً - المستقبل العربي العدد ٢٠٨ يونيو ١٩٩٦ ص ٥.

(٢) سليمان أبو سته - مرجع سابق ذكره ص ١٩ - ٢٠.

(٣) تقرير منشور بجريده الأهرام - بتاريخ ١١/٣/٢٠٠٠.

-١٦٩-

اللبناني العماد إميل لحود في الإسبوع الثاني من شهر مارس ٢٠٠٠، حول إدخال موضوع عوده اللاجئين في الاعتبار اذا أردنا للسلام أن يستتب، لأن أحدا منهم لا يقبل التوطن في لبنان شأن الحكومة اللبنانية في معارضتها التوطن. وهذا يعني أن المقاومة سوف تستمر اذا لم تتحقق العوده، كما نشرت وسائل الاعلام يوم ٢٠٠٠/٣/٤ نص العريضة الفلسطينية التي تطالب بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم بتوقيع مائه من الشخصيات الفلسطينية ضد مشروع قانون إسرائيلي في شأن اللاجئين . ونقف الآن أمام مشروع القانون الذي أشرنا اليه وقد وقع عليه ٦١ عضواً من الكنيست ونجدته يتضمن ثلاثه بنود تمثل في الآتي:-

(١) لا يحق للاجئين العودة لدولة إسرائيل إلا بعد موافقة ثمانين عضواً من

أعضاء الكنيست.

(٢) يحق لوزير الدفاع أن يدخل تعديلات بعد موافقة لجنة الخارجية والأمن التابعة

للكنيست لكي يخفف من حده هذا القانون حيث يسمح الدخول والسكن في دولة إسرائيل في الحالات الإنسانية فقط، وألا يتجاوز عدد الحاصلين علي تصاريح دخول المائه في العام.

(٣) علي حكومة إسرائيل ألا تضع إلتزامات، ولن تبرم أي إتفاق من شأنه

المساس بهذا القانون. وقد تضمن المشروع تعريفاً للاجئين المقصودين «فهم الذين كانوا في الفترة الواقعة من تاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ وحتى سريان القانون». وأوضح الوزير في تعليقه علي المشروع «إن حكومة إسرائيل بدأت في مفاوضات تمهيدية للحل النهائي مع الفلسطينيين وسوف يطرح في المفاوضات موضوع عودة لاجئين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ حسب تعبيرهم (أي الفلسطينيين) (نشرة العودة العدد في ٢٠٠٠/٢/٢٨).

ونتابع الموقف الأمريكي من موضوع اللاجئين لأنه المستول عن الموقف الإسرائيلي

بما يقدمه له من دعم، فلا نجد أبلغ مما أشارت إليه الباحثة فيليس بينيس التي تعمل في

معهد الدراسات السياسية الأمريكي في دراسته نشرتها لوموند دبلوماسيك، وقالت فيها «إن واشنطن تريد الإنفراد بتحديد معايير الحياة الدولية، وترفض التوقيع على إتفاقات ومعااهدات دولية تهم الإنسان في كل مكان، وهي لا تساعد الدول الصغيرة إلا بمعاييرها، وتتقاعس عن دعم الأمم المتحدة ومساعدتها بما يمكنها من القيام بدورها». وهي تحول حلف الأطلسي إلى أداه عسكريه في خدمتها، وسأقت الباحثة الأمريكيه أمثله كثيره في موضوعات حيوية منها نزع السلاح النووي، والمحكمة الجنائية الدولية، وحظر الانغام المضاده للأفراد، والملف الإسرائيلي الفلسطيني الذي وصفته بأنه يمثل نموذجاً وافياً لفرض الولايات المتحدة تفسيرها الخاص للقانون الدولي علي الجميع. فقد ضريت عرض الحائط بالقرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨ بحق اللآجئين في العودة والتعويض، وقبل ذلك بالقرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ القاضي بتقسيم فلسطين إلي دولتين، ولا تزال واشنطن تحاول تفعيل المفاوضات المتعدده الأطراف في عملية التسويه ودعوة لجنة اللآجئين فيها التي تقتصر في بحثها علي تحسين معيشتهم حيث هم، أي توطينهم. ولا تبحث في عودتهم وتعويضهم وهي في الوقت نفسه ترمي بثقلها لإنهاء مفاوضات الوضع النهائي بشأن موضوع اللآجئين مؤيده المخطط الإسرائيلي الرامي لمنع عودتهم».

وقد صدرت الوثيقة الفلسطينية المطالبة بحق عودة اللآجئين الفلسطينيين وتعويضهم يوم ٢٠٠٠/٣/٥ فتجد أننا أمام نص موجز مركز مكتوب بعنايه يتألف من ثلاثة أجزاء. الأول منها مقدمه تتضمن عرض الموضوع فالفلسطينيون الموقعون أدناه يعرضون كيف تم طرد شعبهم الفلسطيني من دياره عام ١٩٤٨ علي يد القوات العسكرية الصهيونية والإسرائيلية، وأجبر علي النزوح من ٥٣١ قرية ومدينة.

وصادرت إسرائيل أراضيها التي تبلغ ٩٢٪ من مساحتها الحالية، وكيف تعرض هذا الشعب الفلسطيني العربي خلال ٥٢ عاماً من التشريد إلي ويلات الحرب والإضطهاد وإنكار الهوية الوطنية والتميز العنصري والتنظيمي العرقي، وعاني نفسياً

## -١٧١-

ومادياً، وكان ضحية لعملية منظمة مدعومة من القوي الخارجة لإقتلعه من وطنه واستبداله بمهاجرين يهود جدد من أنحاء العالم. وهو ما يزال يمثل أكبر عدد من اللاجئين والمهاجرين في العالم وأقدمهم في الشتات، إذ يبلغ عددهم نحو خمسة ملايين قتل ثلثي الشعب الفلسطيني بأكمله علي مدي أكثر من نصف قرن من الزمان.

الجزء الثاني من الوثيقة يتضمن إثبات واقع مر وهو أن هذا الشعب لم يتمكن حتي الآن من ممارسة حقه الطبيعي في العوده إلي وطنه وتعويضه عن خسائره برغم الإجماع الدولي المنقطع النظير والمتمثل في مئات القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وينطلق من ذلك إلي تأكيد حق العوده والتعويض عنه، وأن حق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في العوده إلي ديارهم حق أساس من حقوق الإنسان أكدته الميثاق العالمي لحقوق الإنسان ومواثيق دولية أخرى، وأن هذا الحق غير قابل للتصرف ولا يسقط بمرور الزمن أكدتته الأمم المتحدة في قرارها رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ وأعادت تأكيده مرات، وأن هذا الحق نابع من حرمة الملكية الخاصة وعدم زوالها بالإحتلال أو السيادة التي إستند اليها اليهود الأوروبيون في إستعادة أملاكهم المصادرة أثناء الحرب العالمية الثانية، وأن هذا الحق حق شخصي في أصله لا تجوز فيه النيابة أو التمثيل عنه أو التنازل لأي سبب في أي إتفاق أو معاهده. كما أنه لا يتأثر بإقامة دولة فلسطينيه بأي شكل.

الجزء الأخير من الوثيقة يعلن بموجب ما سبق عدم القبول بكل ما يتمخض عن أي مفارضات تتنازل عن أي جزء من حق اللاجئين والمهجرين والنازحين بالعودة إلي أراضيهم وأملاكهم التي طردوا منها منذ عام ١٩٤٨، ولا يقبل الموقعون التعويض بديلا عن حق العوده، ويطالبون بالتعويض المناسب عن المعاناة النفسية والأضرار المادية وجرائم الحرب التي لحقت باللاجئين خلال ٥٢ عاماً إستناداً إلي قرارات الأمم المتحدة والسوابق القانونية.

-١٧٢-

نقف الآن أمام ترقية صدور هذه الوثيقة، فنجد أنه جاء في وقت كانت ستتناول فيه المفاوضات علي المسار الفلسطيني - الإسرائيلي هذا الموضوع وستواجه فيه السلطة الفلسطينية بمخطط إسرائيلي ينكر الحق، وموقف أمريكي داعم له وقد شرحنا هذا المخطط بالتفصيل في دراستنا من قبل في حينه وهو ما يجب الإعداد له في مرحلة التفاوض النهائي.

ومن هنا تبرز أهمية طرح الموضوع من وجهة نظر الشعب الفلسطيني المتمسك بحقه في العودة والتعويض. كما نقف أمام كون الموقعين علي هذه الوثيقة يقيمون في أماكن مختلفة تجمع أبناء فلسطين داخل الوطن المحتل وخارجه، ومؤكدين وحدة شعبهم ومعبرين عن تمسك كل فلسطيني أينما كان بحقه في العودة والتعويض<sup>(١)</sup>.

---

(١) مقاله د/ أحمد صدقي الدجاني - عوده اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم - منشوره بجريده الأهرام في ٢٠٠/٥/١٩ ص ١٠.

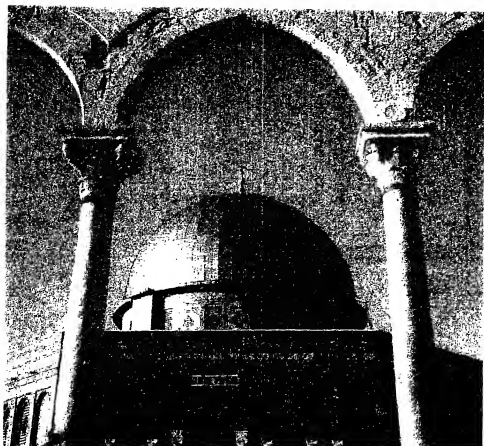
## الباب الثاني

### مشكلة المستعمرون اليهود والمستوطنات في الأراضي المحتلة

نتحدث في هذا الجزء من الدراسة عن مشكلة المستوطنات اليهودية بالأراضي الفلسطينية المحتلة كأحد المشاكل الهامة ضمن الثغرات الموجودة باتفاقيات أوسلو، متعرضين لها بالتحليل القانوني وذلك لكونها مؤجلة للتفاوض النهائي حيث كان تأجيلها طبقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة الخامسة باتفاقية أوسلو. فكانت أحد كروت التآمر التي يلعب بها اليهود للضغط على الفلسطينيين على كافة المسارات، وقد أثبت الواقع صحة ذلك في كل ما تجري به الاحداث من إنتهاكات إسرائيلية ضد الفلسطينيين، ويتجلى ذلك واضحاً على صعيد الإستيطان اليهودي موضوع ذلك الجزء من الدراسة، بإرتكاب إعتداءات يومية على الأراضي الفلسطينية.

إما بطرد الفلسطينيين من ديارهم لهذسها وبناء مستوطنات يهودية عليها عنوة وغصباً، أو بإنشاء مستوطنات في أراضي جديدة أو بتوسيع المستوطنات القديمة والتي كان قد تم بناؤها من قبل.

ورأينا لكي نتعرف على تلك المشكلة الاستيطانية اليهودية بصورة متكاملة أن نتعرض لدراسة الجذور التاريخية لمشكلة الاستيطان حتي نتعرف من خلالها على هوية ذلك المستوطن اليهودي الذي تجمع من شتات الأرض، حيث لا وطن له تحت شعار العودة لأرض الميعاد والأجداد، وإنشاء ما يسمى بالدولة اليهودية، وهو ما إنتهي بقيام إسرائيل على أرض ليس لها فيها حق ولا أصل ولا جدر، بل غصباً ونهباً وقصماً لتلك الأراضي الفلسطينية والتي هي عربية منذ بدأ التاريخ ان يؤرخ له.





## الفصل الأول

### الجذور التاريخية للمشاريع الإستيطانية اليهودية

نبذة تاريخية عن أيديولوجية الإستيطان اليهودي منذ القدم:-

بدأت في الظهور فكرة هجرة اليهود من أنحاء الدنيا لإستيطان أرض فلسطين العربية أو الأرض المقدسة منذ عدة قرون، حيث التآمر والتخطيط لتحقيق ذلك الحلم ثم الشروع في تنفيذه بدهاء ومكر وإن كان مكروهم لتزول منه الجبال. ذلك لأن اليهود اليوم سواء الموجودين في إسرائيل أو باقي بقاع العالم ليسوا هم بنو إسرائيل، بل ليسوا من اصل يهودي بالمره، بل هم إن صح التعبير متهودين، حيث أن ٨٠٪ من يهود العالم اليوم تقريباً من أصل خزري، والخزر هم قبائل بدوية كانت تعيش في القرن السابع في جنوب الاتحاد السوفيتي اليوم، وقد اعتنقت اليهودية بدافع سياسي، لأنها كانت محاطه بالإمبراطوريتين البيزنطية والإسلامية.

وقد استمرت الإمبراطورية الخزرية حتي القرن الحادي عشر، حيث اندثرت وتشتت أبناؤها في جميع أرجاء العالم بما في ذلك العالم العربي، وأن ما تبقي من اليهود العبرانيين في فلسطين كان عدداً ضئيلاً جداً، حيث أنهم لا يشكلون اليوم ١٪ من يهود العالم، ومن هذا المنطلق فيهود اليوم ليسوا عبرانيين ولا ساميين فمن الخطأ الفادح القول «الدولة العبرية» أو «الدولة السامية».

تحللت مملكة الخزر بعد ذلك وهاوت الي أجزاء تداخلت أغليبيتها في الشعوب الأخرى المتصلة بها، أما الأقلية التي إستقرت في إتل فقد فقدت قوميتها وتحولت الي طبقة طفيلية ذات صبغة يهودية.

وتثبت الأدلة التاريخية أن الخزر قد فقدوا إمبراطوريتهم بعد ان هزمهم الروس عام ٩٦٥م إلا أنهم إحتفظوا بإستقلالهم داخل حدود أضيق من ذي قبل، كما إحتفظوا

بعقيدتهم اليهودية طوال القرن الثالث عشر، وفي هذا الصدد يقول «بارون» (ففي بلاد الخزر إذن أقوى أقسام اليهودية الحديثة وأوسعها نفوذا حضارياً)<sup>(١)</sup>.

وكان الذين أقاموا التجمعات الجديدة في إنجلترا وفرنسا وهولندا في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين هم سلالة من اليهود مختلفه إختلافاً تاماً، وهم السفارديم «اليهود الأسبان» الذين اضطروا إلى الفرار من أسبانيا بعد إقامتهم بها أكثر من ألف سنة<sup>(٢)</sup>. ويتفق المؤرخين البولنديون علي أن غلبية التجمعات اليهودية في العصور القديمة كانت تنتمي إلي بلاد الخزر، بل أن المؤرخ كوتستشير يقول «أن اليهود الشرقيين كانوا من أصل خزري مائه بالمانه، وكان يمكن إثبات مثل هذا لو كان التجمع الفرنسي -الرايني السنّ المصير والذي أبيد وهو الفرع الوحيد الذي نجده في بحثنا عن الأصول اليهودية. ولكن الأمور أصبحت أكثر تعقيداً في العصور الوسطي التالية بظهور المستوطنات اليهودية، ثم سقوطها في جميع مناطق الملكية النمساوية - الهنغارية والبلقان»، وهكذا فإن قبيتنا وبراغ لم تكونا الوحيدتين اللتين يسكنهما كثير من اليهود، بل كان هناك مالا يقل عن خمسة مواقع في منطقة الألب الكاراتشي تسمى حورذندورف أي «قرية يهودية» ومواقع أكثر سميت حودبنرج،<sup>(٣)</sup> ثم منطقة نشتا في ومنطقة جبال ستريا<sup>(٤)</sup>.

وقبل نهاية القرن الخامس عشر طرد اليهود من كل من المنطقتين حيث تفرقوا بين

---

(١) تفسيرات بارون الخدره - مجلد ٣ ص ٢٠٤، مجلد ٤ ص ٢٠٤.

(٢) شهد عهد العاهلين الكاثوليكين الزوجين فردنيانده الخامس «١٤٥٢ - ١٥١٦م» وإيزابيلا الأولى «١٤٥١ - ١٥٠٤» في أسبانيا طرد اليهود الذين رفضوا اعتناق الكاثوليكية فجردوا من جميع ممتلكاتها عام ١٤٩٢م وكانا قد أقاما محكمه التفتيش الثانيه عام ١٤٧٨م للتحسس علي اليهود المنتصرين وكانت تكثر من الحكم بالموت ولم تلغ محكمه التفتيش في أسبانيا إلا عام ١٨٢٠م.

(٣) أي مدينة يهودية.

(٤) شمال غرب يوغوسلافيا.

إيطاليا وبولندا وهنغاريا<sup>(١)</sup>، وفي يناير عام ١٩٢٨م طلبت منظمة صهيونية تعرف بإسم «كومزيت» من الحكومة السوفيتية تخصيص منطقة من أراضيها لتوطين اليهود الموجودين بالاتحاد السوفيتي ولن يهاجر إليها من أماكن أخرى.

وكانت الفروع المتهوده التي يشير إليها المؤرخ بارون قد تفرعت إلى الخارج قبل أن تدمر دوله الحظر بوقت طويل، وتقتل هذه الفروع الشتات الحزري في هنغاريا، وكان تدفق الحظر إلى المجر كمجرد جزء من الهجرة الجماعية الشاملة من الاستيس الأورانية تجاه المغرب وأوروبا الوسطي والشرقية، والتي إمتدت جذورها متصلة الحلقات إلى أن وصلت علي النحو التي عليه الآن.

بدأت مناطق أوروبا الوسطي والشرقية تكفل لمهاجري اليهود وطناً جديداً وأماناً معلناً، لتكتسب أهمية سياسية في نهاية الألف الأولي من الميلاد والتي شهدت إنهيار الحظر علي نحو ماسلف ذكره، وفي السنوات الأولي من الألف الثانية للميلاد كانت أهم مستوطنات يهود أوروبا الغربية في فرنسا ومنطقه الراين<sup>(٢)</sup>. وربما كانت بعض هذه التجمعات قد أنشئت في عهد الرومان، وذلك لأنه فيما بين تدمير أورشليم<sup>(٣)</sup> وسقوط الامبراطورية الرومانية، كان وجودهم قد دعم فيما بعد بفضل المهاجرين من إيطاليا وشمال أفريقيا، وقد تحولوا فيما بعد إلى طبقة من كبار المربين إنتشروا بعدها في بقاع شتي من العالم. بهدف السيطرة علي إقتصادياته شيئاً فشيئاً حتي تحقق لهم ذلك وإكتمل في القرن العشرين.

(١) امبراطورية الحظر وميراثها كتاب القليله الثالثه عشر مصدر سبق ذكره.

(٢) ذلك باستبعاد يهود أسبانيا الذين ألغوا طائفه منفصله ولم يشاركونا في حركه الهجرة التي تعيننا والراين اسم المقاطعتين احدهما غرب المانيا وتعرف باسم بروسيا الراينيه والثانيه في فرنسا بالازاسي وتعرف باسم الراين الأسفل وكلاهما واقعتان في حوض نهر الراين الذي ينبع من سويسرا ويمر بالحدود السويسريه - الألمانية ثم الفرنسيه - الألمانية ثم يمر بألمانيا وهولندا حتي يصب في بحر الشمال.

(٣) في عام ٥٨٥ قبل الميلاد.

جاءت موجات السخط علي اليهود في الغرب خصوصاً بإجلترا والتي بلغت ذروتها في الإنتفاضات العنيفة في سنتي ١١٨٩ - ١١٩٠م، لتكون نذيراً بالمأساة الختامية لهم وهي الطرد عام ١٢٩٠<sup>(١)</sup>، وأن النفوذ الإجتماعي والإقتصادي لليهود في إنجلترا في ذلك الوقت لم يكن مناسباً إطلاقاً مع عددهم الضئيل، إذ أنه لم يكن يوجد أكثر من ٢٥٠٠ يهودي في إنجلترا في وقت طردهم عام ١٢٩٠م<sup>(٢)</sup>، وبعد الإبادة الفعلية للتجمعات اليهودية القديمة في فرنسا وألمانيا في أعقاب الطاعون الأسود<sup>(٣)</sup>، فقد تم طردهم بعدها وظلت أوروبا الغربية «نظيفة من اليهود» لمدة قرنين مع بقاء القليل في المناطق المعزولة الناشئة وذلك باستثناء أسبانيا.

يعتبر الإستيطان هو حجر الزاوية في المشروع الصهيوني. فقد تضمن البرنامج "الذي تبنته الحركة الصهيونية منذ مؤتمر بازل عام ١٨٩٧ «تعزيز إستيطان فلسطين بعمال زراعة والصناعة اليهود». وقد بدأ أبناء المستوطنات اليهودية في فلسطين في أواخر القرن الماضي - قبل إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية مضاعفة جهود جماعة «عشاق صهيون» وقول أثرياء اليهود من أمثال موسي مونتفيوري وإيد موند روتشيلد. حيث وصلت فلسطين الموجة الأولى من المهاجرين الذين أقاموا مستوطناتهم. ومنذ أن قرر المؤتمر الصهيوني الثالث عام ١٨٩٩ إنشاء صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار زاد الدعم المالي للمستوطنات اليهودية عن طريق القروض وغيرها. وفي عام ١٩٠٣ أنشئ البنك البريطاني الفلسطيني، كما أنشئ الصندوق القومي اليهودي (المعروف كيمبت)، وأسندت إليه مهمة تعميق جذور الاستيطان اليهودي في فلسطين، وتقوية دعائمه عن طريق اعتبار

(١) امبراطوريه الخزر وميراثها القبيلة الثالثة عشر - الترجمة العربية الصادره عن لجنة الدراسات الفلسطينية.

(٢) ذلك وفقاً للمسح التقليدي الذي أجراه جوزيف جاكوبز والصادر بعنوان «يهود إنجلترا» والمعتمد علي أساء العائلات اليهودية وعلي مستندات أخرى كما أورده بارون مجلد ٤ ص ٧٧.

(٣) الذي تفشي بين ١٣٤٨ - ١٣٥٠م وقتل ثلث سكان أوروبا بل تقل لثلثهم في بعض المناطق.

الأراضي وقفاً أبدياً علي الشعب اليهودي، بحيث لا يجوز بيعها أو التصرف فيها، مع إمكانية توريثها. أما الموجة الثانية (بين عامي ١٩٠٤ و ١٩١٤) فقد شملت طليعة الصهيونية الاشتراكية وضمت دافيد جوريون واسحاق بن زفي وليقي اشكول وغيرهم وطبقت مبدأ الاقتصاد علي العمل اليهودي ومقاطعة الأيدي العاملة العربية. وقامت بإنشاء المستوطنات الزراعية ومنها (الكيبوتز) (التي تطبق مبدأ الملكية المشتركة، والموشاف (المزارع التعاونية) متأثرة بأفكارها الاشتراكية.

أما عن جذور الإستيطان الصهيوني الحديث ومشاريعه قبل إتفاقيات أوسلو. فهو ما سنتعرض له بالبحث والدراسة من خلال البحث التالي.

## المبحث الأول

### جذور الإستيطان الصهيوني الحديث

#### ومشاريعه قبل إتفاقيات أوسلو

قامت دولة إسرائيل، وقد بلغت بها عدد المستوطنات اليهودية ٢٨٥ مستوطنة، كانت تشكل حزاماً متكاملأ من القلاع العسكرية الاستيطانية حول حدود الدولة، كما رسمها قرار تقسيم فلسطين.

وبعد إعلان دولة إسرائيل تركزت عمليات الاستيطان في المناطق التي استولت عليها القوات الإسرائيلية في حرب ١٩٤٨ واستهدفت توطين حوالي ١٨٠ ألف إسرائيلي فيها من أجل تعزيز أمن المهاجرين الجدد. وفي الخمسينات والستينات إستهدف الإستيطان تنفيذ مشاريع الدولة الكبرى من حيث تنمية أراضي النقب ومنطقة الجليل الجبلية ومنطقة القدس الضيقة، وأقيمت المستوطنات الزراعية (ناحل) علي طول الخط الأخضر ومنطقة وادي عربة وغيرها بهدف الإنتشار السكاني خارج المناطق التي كان اليهود يقطنونها خلال فترة الإنتداب البريطاني<sup>(١)</sup>.

وبعد إحتلال الأراضي العربية عام ١٩٦٧، إستهدفت سياسة الإستيطان تحقيق سيطرة إسرائيل علي الأراضي وسرعه إحتلال المناطق الواقعة وراء خطوط الهدنة وإنشاء حزام أمني جديد مع الإندماج السريع للمستوطنات في المناطق المحتلة. فقد كان الهدف الإسرائيلي، ولا يزال، هو خلق أمر واقع علي الأرض يحول دون إنفصال الأراضي التي تستوطنها عن إسرائيل، علي نحو ما إعتترف به أحد موظفي وزاره الاسكان من أن صانعي القرار الاسرائيلي وجدوا أن الجنود يمكن تحريكهم أما المباني فلا يمكن نقلها،

(١) السفير/ طاهر شاش - مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات - الطبعة الأولى سنة ١٩٩٩ - دار الشروق القاهرة ص ١٤١ وكذلك البروفسور إليشع اغرات - الاستيطان الاسرائيلي جغرافيا وسياسيا (دار الجيل للنشر - عمان).

فأنشأوا المستوطنات وبعدها إتخذوا سياستهم التوسعية<sup>(١)</sup>.

وفي دراسته للمدير السابق لمركز جافني للدراسات الإستراتيجية، وجوزيف ألفير، حيث يصنف هذا المفكر الإسرائيلي المستوطنات التي أقامتها الحكومات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة علي النحو التالي:-

(١) المستوطنات المقامة في أماكن تعتبر تراثاً دينياً أو تاريخياً، ومنها مدينة الخليل، وكريات أربع، وقبر يوسف في نابلس، ومستوطنات السلسلة الجبلية في قضاء نابلس (مثل إيلون موريه).

(٢) المستوطنات التي أقيمت في أماكن كانت فيها قبل عام ١٩٤٨، ومنها غوش عتسيون، وكفار داروم (في قطاع غزة، وبيت هعفرا (في وادي عريه)، بالإضافة الي مدينة الخليل.

(٣) مستوطنات الدفاع الاستراتيجي؛ وتشمل المنحدرات الشرقية لسلسلة جبال قضاء نابلس ووادي الأردن، وغوش قطيف (في قطاع غزة).

(٤) الأحزمة الأمنية الفرعية والتكتيكية؛ وتشمل منطقة القدس والممر المفضي إليها، ومنطقة اللطرون (عند مطار بن جوريون)، والمنطقة غربي قضاء نابلس (بهدف عزل وتفتيت التجمعات السكانية الفلسطينية).

(٥) المستوطنات المقامة للسيطرة علي مصادر المياه؛ وتشمل غربي قضاء نابلس، وغربي قضاء الخليل، ومنطقة جلبوا.

(٦) المستوطنات التي تستهدف تعديل خط الهدنة وإستقامته؛ وخاصة منطقته غرب قضاء نابلس.

---

(١) مقال في صحيفه هآرتس في ١٩٨٧/٤/٣.

إكتسبت السياسات الإسرائيلية الخاصة بإقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة طابعاً شرساً مع تزايد الجهرود الدولية الرامية إلى إقرار السلام العادل في الشرق الأوسط وإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي، وهو ما يعبر عن رغبة السلطات الإسرائيلية وتعتسها في عرقلة تلك الجهود، وخلق أمر واقع جديد يخدم الأهداف التوسعية الإستيطانية الإسرائيلية علي حساب شعوب الأقاليم الخاضعة للإحتلال العسكري. فمن بين ٧٩ مستوطنة أقيمت بالضفة الغربية حتي يوليو ١٩٧٩ نجد أن ٥٣ منها قد أقيمت في الفترة ما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩ منها ٣٢ تمت إقامتها منذ عام ١٩٧٧ حتي الآن. وقد بلغ عدد المستوطنات التي أقيمت بهضبة الجولان حتي الآن ٢٩ مستوطنة ويقطاع غزة ٧٥ مستوطنة وبسنياء ١٨ مستوطنة<sup>(١)</sup>.

ارتبط تحقيق حلم إقامة دولة يهودية بفلسطين بالأطماع الأوروبية أيضاً علي أرض فلسطين خلال العصور الحديثة. وكانت إنجلترا أول من أدرك قدرة اليهود علي ذلك، وبدأ الحلم اليهودي يدخل حيز التحقيق منذ وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وذلك في نوفمبر ١٩١٧م، حيث كان بلفور وهو يهودي الأصل وكان وزير خارجية بريطانيا في ذلك الوقت قد أعطي ذلك الوعد. وفي عام ١٩١٤م كان أكثر من نصف اليهود الذين دخلوا فلسطين قد غادروها حيث لم يبق سوى ثلاثة وأربعين ألفاً معظمهم من الصهاينة<sup>(٢)</sup>، وذلك بسبب القوانين الشكلية التي سنتها السلطات العثمانية التي تتبعها فلسطين في تلك الفترة والتي وصلت إلي إصدار قرارات بتحريم إستيطان اليهود في فلسطين.

ساعدت فرنسا كذلك علي توطين اليهود لفلسطين وإقامه دولة لهم لذات الغرض البريطاني، حيث بدأت الفكرة لدي فرنسا منذ عهد نابليون بونابرت الذي رأي في نقل  
(١) ينظر في بيان تلك المستوطنات وثيقة مجلس الأمن:  
S / I 34 50 / Add. I. Annex III.  
١٩٧١/٢/٢٣.  
(٢) داوود تلحي - شئون فلسطينيه - العدد الثاني نقلاً عن اللوموند في ١٩٧١/٢/٢٣.



الجالية اليهودية من قرنسا وتوطنها في فلسطين تحقيقاً ومساعدة له في السيطرة علي الشرق، وكذلك لإيجاد حاجز لعزل مصر عن بلاد الشام وسوريا وعدم إتحادهم لتحقيق أهدافه<sup>(١)</sup>. ولذلك عملت الحركة الصهيونية لإستدراك المشاكل الناجمة عن هجرة اليهود فكان الحل هو الاستجابة للمقترحات الإستعمارية حول الاستيطان، وتجسيدا لتلك الظواهر إستخدمت الحركة اليهودية كافة آراء الفقهاء والمثقفين والمتخصصين في التنظير للمسألة الإستيطانية كأمثال القلعي، وهن كالير هرتزل وغيرهم من الذين ركزوا علي ما يلي:-

(١) لقد طرح القلعي وكالير المفاهيم الصهيونية للسياسية الإستيطانية في أطر دينيه بغية استقطاب وتأييد ودعم الجماعات اليهودية المتمركزة في روسيا والغرب.

(٢) أما مروشي هسي فيري أن المسألة اليهودية تكمن في اللامأوي أي عدم وجود (وطن قومي) لليهود كباقى الشعوب الأخرى، لذا فإن استمرار اليهود بدون أرض سيدفع بهم في النهايه الي مستوي الطفيليات التي تعتمد علي الآخرين، الأمر الذي يوجب تهجير الفئات اليهودية خارج أوروبا إلي فلسطين، باعتبار أن الدول المتعدنية لن تعارض إنشاء (وطن قومي) لليهود في فلسطين طالما أن ذلك يؤدي إلي التخلص من فئات غريبة وشاذة تسبب لهم مشاكل كثيرة<sup>(٢)</sup>.

(٣) أما هرتزل فهو ينطلق من نفس المنطلقات الأوروبية التي يروت حملات إقتسام أراضي أسيا وإفريقيا، وضعت العالم في خدمة اليهود حين جرى تقسيمهم وتشريدهم، إضافة إلي أن هرتزل يري في فكرة الإستيطان اليهودي في فلسطين تجسيدا لإحدى الخصائص التاريخية للشعب اليهودي وهي قدرته علي الإستعمار، وقد عبر عن ذلك هرتزل صراحة في خطابه أمام المؤتمر الصهيوني الأول قائلا (لقد كان اليهود علي الدوام شعباً مستعمر<sup>(٣)</sup>) وفي خدمة هذا الهدف وبالاتفاق مع الرأسمالية الأوروبية

(١) أ/ علي محافظه - العلاقات الألمانية الفلسطينية - بيروت سنة ١٩٨١ مؤسسه الدراسات العربية.

(٢) د. محمود عباس أبو مازن - اسرائيل وجنوب إفريقيا م ت ف من ص ١ : ٣٠.

(٣) في بفسيف، الصهيونية الحقيقية والاختلافات - موسكو دار التقدم سنة ١٩٨٠م.

إستطاعت الحركة الصهيونية تهيتة الموقع الطبقي علي الصعيد الإجتماعي، بإخراج العناصر اليهودية من أوروبا كي تتمكن البرجوازية الأوروبية أخذ مكانها وموقعها ومنع الصراع الطبقي من الإنفجار لصالح الطبقة العاملة، وتأمين وجود اليهود لإستمرار الهيمنة لهم في إطار القانون التقليدي السائد. وإن إلتقاء المصالح الرأسمالية اليهودية الأوروبية والأمريكية دفع القوي الاستعمارية بأن تنظر بعين التحيز إلي إنشاء (وطن قومي) لليهود في فلسطين بإعتباره يحقق الأهداف الكبرى لكل منهم ولو بعد حين، مما دفعهم إلي بدايه السير في الخطوات التنفيذيه لتحقيق هذا المخطط الكبير، والتي بدأت بإرسال موجات منظمة من المهاجرين اليهود لفلسطين كمستوطنين بها ومقيمين علي أرضها.

تتوزع اليهود في العالم وتعدادهم يتكون من اليهود في إسرائيل وعددهم هو ٣,٥٦١,٠٠٠ منهم ٤٦٠,٠٠٠ هاجروا إليها، ومعظمهم ممن جاءوا من الولايات المتحدة الأمريكية، ومعظمهم ممن كانوا قد تركزوا في ولاية نيويورك بالذات، بينما عدد اليهود المتمسكين بالوعد في إسرائيل هو ٣ ملايين ومائه ألف فقط، أما يهود الشتات الذين لم يذهبوا إلي الفردوس الصهيوني بفلسطين حتي الآن فهم موزعون في العالم علي النحو التالي:-

٥,٩٠٠,٠٠٠ يهودي في الولايات المتحدة الأمريكية قرابة نصفهم في نيويورك كما يوجد ٢,٣٠٠,٠٠٠ يهودي في الإتحاد السوفيتي وبعض بلدان أوروبا الشرقية، وكان عدد السكان المنحدرين من أصل يهودي في الإتحاد السوفيتي هو ١,٣٧٦,٩١٠ نسمة، حسب احصائيات عام ١٩٨٩ من مجموع سكان الإتحاد السوفيتي البالغ عددهم ١,٧٦١,٧٢٤ فكان ٢٨٥,٦٨٨,٩٦٥ نسمة، أما عددهم في إحصاء عام ١٩٧٩ فكان ١,٧٦١,٧٢٤ نسمة<sup>(١)</sup>.

(١) طبقاً لأرقام جهاز الإحصاء المركزي في إسرائيل التي نشرت رسمياً في أوائل عام ١٩٨٨ بجريدة بديعوت أحرانوت وهذه آخر سنة نشرت فيها احصائيات كامله في هذا الشأن.

ومن أهم المشروعات الإستيطانية التي أعدتها الحكومة الإسرائيلية خصوصاً في عهد الليكود مايلي<sup>(١)</sup>:-

مشروع أرييل شاربون؛ ويعرف هذا المشروع باسم العمود الفقري المزدوج، وقد تنبأ شاربون في عام ١٩٧٧، ويتضمن نشر الإستيطان في خطين متوازيين هما الشريط الساحلي والشريط الشرقي المقابل له والممتد من الجولان شمالاً حتى شرم الشيخ جنوباً بطول ٧٣٠ كم، وإقامة ثلاثة مراكز مدنية: واحد على مداخل القدس للدفاع عن المدينة، والثاني قرب مدينة الخليل لدعم منطقة كريات أربع، والثالث في المثلث الصغير شمال الضفة (للفصل بين عرب ١٩٤٨ و ١٩٦٧). كما يتضمن المشروع إقامة شبكة من الطرق الطولية والعرضية بين الخطين المتوازيين.

مشروع متقيا هو دروبيلس:- وقد أقرت المنظمة الصهيونية هذا المشروع في ١٩٧٩، وأطلق عليه اسم (المشروع الرئيسي لتنمية الإستيطان في يهودا والسامرة).

يستهدف المشروع إقامة ٧٠ مستوطنة مجتمعية مدنية (تستند الي وسائل انتاج لا تحتاج الي أراض ومياه بكميات كبيرة) خلال خمس سنوات، وتكتشف المستوطنات القائمة، وزيادة المستوطنين حتي يبلغ عددهم ما بين ١٢٠ و ١٥٠ ألفاً. ويتم توزيع المستوطنات في مواقع إستراتيجية لتعزيز الأمن الداخلي والأمن الخارجي، وعلى كتل مترابطة غير معزولة بما يسمح بتطوير الخدمات ووسائل الإنتاج المشتركة، ودمج عدد من المستوطنات المجتمعة في مستوطنات مدنية واحدة.

عدلت الخطة عام ١٩٨٢، وطورت إلي خطة قصيرة الأجل لزيادة عدد المستوطنين إلي ١٥٠ ألفاً حتي عام ١٩٨٦، وأخري طويلة الأجل ليبلغ عددهم ١,٣ مليون مع زيادة عدد المستوطنات إلي ١٦٥ بحلول عام ٢٠١٠م.

(١) السفير طاهر شاش - نفس المرجع السابق ذكره ص ١٤٩ - وفي ذات المعني يراجع جيفري أرونسون: سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية).

شهدت الفترة من عام ١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٨ تقلبات في عدد اليهود السوفيت الذين وصلوا إلي إسرائيل فمن ٨١٥٥ يهودياً غادروا الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٤، وصل منهم ٢٠٧٢ فقط إلي إسرائيل، ومن ١٨,٩٦١ يهودياً غادروا الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٨ لم يصل منهم إلي إسرائيل سوى ٢١٧٣ يهودياً<sup>(١)</sup>.

(١) توضح المعطيات الإحصائية المتوفرة أن المتوسط السنوي للهجرة الي فلسطين قد ارتفع إلى ٦٢٨٨٩ مهاجراً خلال أعوام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ من ٥٠٤٠٢ مهاجر خلال أعوام ١٩٦٠ - ١٩٦٤ ثم عاد الي انخفاض الي حوالي ١٦٨٦٠ مهاجراً خلال أعوام ١٩٨٥ - ١٩٨٩. وسجل معدل الهجرة اليهودية إلي فلسطين رقماً قياسياً خلال أعوام ١٩٥٠ - ١٩٥٤، حيث بلغ المعدل السنوي خلال هذه الفترة حوالي ٧٩٩٤٧ مهاجراً في حين شكلت الفترة الواقعة بين أعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٤ أدنى معدلات للهجرة اليهودية الي فلسطين حيث بلغت حوالي ١٦٦٠٠ مهاجر وتشير نفس المصادر الإحصائية الي أن عدد المهاجرين اليهود الي فلسطين قد انخفض بنسبه حوالي ٧٦,٤٪ عام ١٩٨٩ مقارنة بعام ١٩٤٨، وبحوالي ٩٥٪ مقارنة بعام ١٩٦٧ وإذا أخذنا في الاعتبار الهجرة اليهودية الي فلسطين بعد عام ١٩٦٧ نلاحظ أنها قد ارتفعت من ١٢٣٠٠ مهاجر عام ١٩٦٧ إلي حوالي ٥٥٠٠٠ مهاجر عام ١٩٧٢، ثم عادت وانخفضت إلي حوالي ١١٠٠٠ مهاجر عام ١٩٨٦، ومن ثم عادت وارتفعت الي حوالي ٢٤٠٠٠ مهاجر عام ١٩٨٩ ويعود تنقيب أعداد المهاجرين اليهود الي فلسطين من سنة الي أخرى الظروف الاجتماعية الموضوعية والسياسية التي رافقت هذه الهجرة، بالإضافة إلي بعض الظروف الاقتصادية وبعض التناقضات الاجتماعية وعلي سبيل المثال كان يمكن أن يكون في عام ١٩٨٤ عاماً سيئاً بالنسبة للهجرة اليهودية الي فلسطين لولا عملية تهجير يهود الغلاشا والتي ضمت حوالي ٧٣٥٤ مهاجراً، وكذلك الأمر بالنسبة لعام ١٩٧٣ حيث بلغ عدد اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفيتي الي فلسطين في ذلك العام ٣٣٤٧٧ مهاجراً من إجمالي عدد المهاجرين اليهود الي فلسطين والبالغ حوالي ٤٥٠٠٠ مهاجراً أي حوالي ٧٤,٤٪ وأن نحو نصف مليون مواطن يهودي هاجر من الاتحاد السوفيتي منذ الحرب العالمية الثانية في إطار ما سمي بالهجرة السوفيتية الثالثة» وقد بلغ عدد اليهود بين هؤلاء المهاجرين أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ يهودي وقد وصل جميع اليهود الذين غادروا الاتحاد السوفيتي خلال السنوات ١٩٤٨ - ١٩٧٠ حوالي ٢٥٠,٠٠٠ نسمة تقريباً الي اسرائيل. كما أن ٦٣٪ من ٢٤٩,٠٠٠ غادروا الاتحاد السوفيتي خلال السنوات ١٩٧١ - ١٩٨٠ ووصلوا الي اسرائيل وخلال الفترة التي شهدت تراجعاً كبيراً في حجم الهجرة من عام ١٩٨٠ - ١٩٨٦ لم يغادر الاتحاد السوفيتي سوى ١٧,٠٠٠ يهودي وصل الي اسرائيل ٢٣٪ منهم فقط، وقد ازدادت نسبه الذين يفضلون بلد =

وتفيد التقارير بأن أقل من ثلث اليهود الذين يعيشون في إسرائيل يرون أن نموهم وازدهارهم وأمنهم لا يتحقق إلا بزيادة عددهم، بحيث يمكن أن تكون منهم دولة لها مستقبل، التي جانب ذلك فإن زيادة عدد اليهود في إسرائيل يهدد بشبح قبيلة زمنية تهدد غدهم، وهي تتمثل في حقيقة أن الفلسطينيين العرب الذين يعيشون تحت السيطرة الإسرائيلية يصل عددهم إلى اثنين وربع مليون فلسطيني، (٧٥٠٠ ألفاً في شمال إسرائيل منذ عام ١٩٤٨، و٨٦٥ ألفاً في الضفة الغربية و٦٣٥ ألفاً في قطاع غزة)، وهذا يجعل الفلسطينيين بنسبة ٤٢٪ من السكان الذين يعيشون تحت السيطرة الحالية للدولة الإسرائيلية، ولأن نسبة المواليد عند العرب أكثر منها عند اليهود فإن أبسط الحسابات تشير إلى أن الفلسطينيين العرب سوف يصلون إلى نسبة كبيرة وهذه هي القبيلة السكانية كما يسمونها، والتي سوف تغير الطبيعة اليهودية للدولة الصهيونية بكل ما يترتب علي ذلك من آثار مادية ومعنوية وأمنية، وهذا كله لا يدخل في حسابه حوالي ٥ مليون فلسطيني لاجئ منتشرين في الخارج سواء في أرجاء العالم العربي أو بعيداً عنه، وهو ما يوضح سبب التعتن الإسرائيلية تجاه مشكلة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أوطانهم، والتي خصصنا لها جزء مستقلاً من تلك الدراسة.

ومن جهة أخرى فإن مشروع «الوطن القومي اليهودي في فلسطين» يستند أساساً علي فكره عودة اليهود من الشتات إلى «أرض الميعاد»، والتي لم يكن فيها من اليهود حتي نهاية القرن التاسع عشر سوى بضع عشرات من الأفراد المقطوعين للدين والعبادة. حيث أن أول موجه لهجرة اليهود إلى فلسطين بدوافع سياسية واضحة لم تحدث قبل ١٩٠٥، وأن المخطط الصهيوني لتوطيد الأعداد الهائلة من المهاجرين هي إقتطاع الأراضي العربية وإقامه مستوطنات جديدة، وفي هذا المجال يقول إسحاق شامير رئيس == آخر علي إسرائيل باستمرار مع ازدياد تدفق المفارين لبلادهم منذ عام ١٩٨٧ إذ أن أقل من ١٪ من الذين غادروا في أواخر عام ١٩٨٨ وأوائل عام ١٩٨٩ اختاروا الذهاب إلى إسرائيل واستناداً إلى أقوال رئيس الحكومة الإسرائيلي آنذاك إسحاق شامير فإنه منذ عام ١٩٧٨ حتي عام ١٩٨٩ وصل إلى إسرائيل ١٦٧,٠٠٠ يهودي سوفيتي من ٢٩٧,٠٠٠ يهودي غادروا الاتحاد السوفيتي.

وزراء إسرائيل السابق «أن أراضي إسرائيل الكبرى لازمه لإستيعاب المهاجرين القادمين» .

وعني مصطلح «إسرائيل الكبرى» في الفكر الصهيوني والذي يتجسد في الخريطة التي لاتزال معلقة فوق مبني البرلمان الإسرائيلي بأنها من النيل إلى الفرات، حيث يعني ذلك بأن مشروع التوطين يقترن بطرد المواطنين العرب من الأراضي المحتلة، وإحلال مستوطنين يهود وتسكينهم مكانهم، فضلاً عن خطة موسعة وشاملة لإقامة مستوطنات جديد لهم. لذلك ركزت حكومة إسرائيل علي جلب مئات الآلاف من اليهود الروس لتوطينهم في الأراضي العربية المحتلة للأسباب التالية:-

**أولاً:** أن أمر تهجير عدد يصل إلي نصف مليون من اليهود الروس لن يؤثر علي وضع الجالية اليهودية هناك، حيث سيقتي حوالي مليون ونصف المليون وربما أكثر مقيمين بالأراضي الروسية تحت الطلب، حينما تسنح الفرصة لتهجيرهم الي فلسطين.

**ثانياً:** المفاسرون هم المطلوبون أي أن الكيان الصهيوني لا يحتاج الي كوادر وظيفية من المهاجرين وإنما يحتاج إلي مغامرين، وحيناً لو كانوا من المتطرفين دينياً، لكي يسكنوا المستعمرات لمواجهة العرب وليكونوا علي استعداد للاندخاط في الجيش في أي وقت للدفاع عن الأراضي التي سيعيشون عليها، ويمارسوا النهب والغصب والعنف ضد الفلسطينيين كنوع من الإرهاب ضد المقاومة الفلسطينية للدفاع عن أرضها<sup>(١)</sup>. أما عن الإستيطان الصهيوني المعاصر في ظل أوسلو، فسوف نعرض له بالتحليل القانوني من خلال المبحث التالي.

---

(١) ينقسم اليهود في العصر الحديث الي قسمين رئيسيين الأول السفارديم والثاني الإشتكنازيم وبلغ عددهم حوالي أحد عشر مليوناً، أما يهود السفارديم فمنهم سلاله اليهود الذي عاشوا منذ العصور القديمة في أسبانيا، ثم طردوا منها في القرن الخامس عشر الميلادي واستقروا في حوض البحر المتوسط والبلقان وأوروبا الغربية، وقد عددهم في الستينات بنصف مليون نسمة وقد جاء اليهود إلي فلسطين عبر خمس موجات رئيسية كان آخرها بعد الحرب العالمية الثانية، وهي التي سمحت بقيام إسرائيل حيث بلغ عدد سكانها لدي قيامها ٦٢٥ ألف يهودي، كان أكثر من ٦٥٪ منهم أبناء الموجه الخامسة من الهجرات الجماعية وبعد قيام إسرائيل جرت أكبر موجات الهجرة، وفي أربع سنوات فقط ما بين عامي = =

## المبحث الثاني

### الإستييطان الصهيوني المعاصر

#### في ظل إتفاقيات أوسلو

ظهر الإستييطان الحديث والتخطيط له بفلسطين منذ أن خرجت بريطانيا من فلسطين في عام ١٩٤٨ حيث كان اليهود لا يملكون من أرضها سوى ٦٪ فقط، وتشهد بذلك جميع الوثائق والبيانات المثبتة في جميع المصادر، وبعد عام ١٩٤٨ أخذت إسرائيل بالعمل المتواصل المخالف لجميع القوانين الدولية لانتزاع الأرض من أهلها الأصليين. ابتداءً من عام ١٩٦٧ شرعت السلطات الإسرائيلية في سلسلة من الإجراءات للسيطرة على أراضي المواطنين العرب الموجودون بالأراضي الفلسطينية المحتلة، فمنذ الشهر الأول للإحتلال عمدت إلى مصادرة الأراضي بحيث بلغت الأراضي الفلسطينية التي صادرتها

---

= ١٩٤٨ و ١٩٥١ دخل إسرائيل نحو ٦٧٦ ألف يهودي كانوا من شتي أنحاء العالم، وبخاصة من أوروبا الشرقية والغربية، وفي السنوات التالية إتبعَت إسرائيل سياسة الهجرة المتفقا، فأرتفع السكان من ١.٤ مليون في عام ١٩٥٠ إلى ٣.٤ ملايين في عام ١٩٧٤.

وشهدت الفترة ما بين الأربعينات والخمسينات هجرة اليهود من البلدان العربية إلى إسرائيل، وفيما بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٢ هاجر الي إسرائيل ١٢٠ ألف يهودي عراقي، و ٥٠ يهودي مجري، وغادرت مصر الأغلبية الساحقة من اليهود المقيمين فيها بعد العدوان الثلاثي وكان المخطط الصهيوني يهتم بطرد العرب من الفلسطينيين من ديارهم لإسكان اليهود المهاجرين، وقد قام اليهود بتحقيق ذلك من خلال إتباع الأساليب التالية:-

أولاً: عن طريق امتلاك الأراضي إذ أن الوكالة اليهودية قامت بعملية نزع ملكية الأراضي وطرد أصحابها منها.

ثانياً: عن طريق قوانين الأملاك المهجورة وأملاك الغائبين، إذ قررت إسرائيل مصادره أملاك كل من لا يوجد بالأراضي الفلسطينية خلال فتره معينه.

ثالثاً: عن طريق المصادرة للأراضي في الضفة الغربية المحتلة حيث صادرت سلطات الاحتلال ٢,٥ مليون دونم حتى نهاية ١٩٨٥ وارتفعت الي ٢,٧ مليون دونم حتى نهاية ١٩٨٨ أي ما يمثل أكثر من نصف مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة التي احتلت في حرب عام ١٩٦٧.

-١٩٠-

السلطات الإسرائيلية ١٠٠ ألف دونم في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة فإن نسبة الأراضي المصادرة وصلت إلى ٣٣٪ من مجموع مساحة القطاع البالغه نحو ٤٠٠ ألف دونم منها ٤ آلاف دونم من الأراضي الحكومية، و٩٣ ألف دونم تعتبرها السلطات ذات ملكية غير واضحة قامت بمصادرتها كذلك، بالإضافة إلى أسلاك الفأينين والتي تقدر بـ ٨٠٠٠ دونم.

تسبب الإكتظاظ البشري الهائل في المساحة المحدودة لقطاع غزة في جعل الاستيطان اليهودي في غاية التعقيد، وعلى الرغم من تأسيس عدد من المستوطنات اليهودية فيما بين مدن القطاع، فإنها ظلت أقل من أن تلبي طموحات المسؤولين في الإستيطان، وأصرّت إسرائيل على إقامة مستوطنات في قطاع غزة ضاربه بعرض الحائط جميع القواعد الإنسانية والقوانين والأعراف الدولية في هذا الخصوص. حيث سلكت في سبيل ذلك عدة أساليب منها إصدار القانون الإداري الإسرائيلي الذي يعطي للحاكم العسكري طبقاً للمادة ٢٥ منه صلاحية مصادره أي أرض بإعتبارها منطقة مغلقة لدواعي أمنية وعسكرية، كما يعطي للحاكم العسكري صلاحية مصادره أملك الفرد الذي يخالف هذه القوانين، مع إستعمال القوة اللازمة لتنفيذ تلك القوانين.

بالإضافة إلى ذلك فإن قوانين الطوارئ الإسرائيلية تحول السلطات إلى سلطة إخراج للسكان الذين يسكنون مناطق الأمن خارج مساكنهم بواسطة أوامر عسكرية، ولا يخفي ما تنطوي عليه تلك القوانين والتشريعات الإسرائيلية من بطلان ومخالفة لقواعد القانون الدولي، وكذلك لقانون وقواعد الإحتلال الحربي، والتي يجب أن يعمل بإحكامها في شأن الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية والقدس وقطاع غزة<sup>(١)</sup>.

(١) أقامت إسرائيل بالرغم من ذلك المستوطنات الآتية:

١ - مستوطنة إيمز: وهي تقع على الطرف الشمالي الشرقي من قرية بيت لاهيا وتبعد عن مدينة غزة حوالي ١٢ كيلو متر، وهي أول مستوطنة صناعية يهودية تقوم على أراضي قطاع غزة وتبلغ مساحتها الكلية ٨٠٠ دونم المستغل منها حوالي ٤٠٠ دونم فقط.



وتطور عدد المستعمرات الصهيونية منذ إتفاق أوسلو في سبتمبر ١٩٩٣م يدل على

== ٢ - مستوطنة إيلي سيناي:- وهي تقع الى الشمال من قرية بيت لاهيا، وهي قرية من شاهطين البحر وتبعد عن مدينة غزة بـ ١٨ كيلو متر وقد أقيمت هذه المستوطنة عام ١٩٨٣ وهي قرية تعازنية أقامها المستوطنون الذين تم اخلاؤهم من بيت، وهم ممن عارضوا الإتحاد سينا، وهذه المستوطنة تابعة للحركة الإستيطانية «أمناء» المنبثقة عن حركة «غوش إيمونيم» الإستيطانية، وتبلغ مساحة الأراضي التابعة لها حوالي ٨٠٠ دونم.

٣ - مستوطنة بنسانيت:- وهي تقع الى الشمال من قرية بيت لاهيا وتبعد عن مدينة غزة حوالي ١٠ كيلو متر وقد أقيمت عام ١٩٨٢ كمستوطنة زراعية سكنية عسكرية، ثم تم تحويلها الى مستوطنة مدنية في ١٩٨٤/٧/٢٢ وهي تابعة لحركة «هبرعيل همزراحي» وتقدر مساحة الأراضي التابعة لها حوالي ١٧٠٠ دونم منها ٨٠٠ دونم مزروعة.

٤ - مستوطنة نيساريم:- وهي تقع جنوب مدينة غزة علي بعد ٨ كيلو متر وقد أقيمت في عام ١٩٨٢ كمستوطنة زراعية سكنية عسكرية ثم تم تحويلها إلي مستوطنة مدنية في ١٩٨٤/٧/٢٢ وهي تابعة لحركة «هبرعيل همزراحي» وتبلغ مساحة الأراضي التابعة لها ٤٠٠٠ دونم منها ١٤٠٠ دونم مزروعة بالحضار ويبلغ عدد وحداتها السكنية حوالي ٥٥ وحدة تضم ١٧٠ مستوطنا يهودياً، يعمل معظمهم في الزراعة.

٥ - مستوطنة غفار داروم:- أنشئت تلك المستوطنة في عام ١٩٧٠ حيث أقيمت هذه المستوطنة التي تبعد عن مدينة غزة ١٤ كيلو متر وهي ذات طابع ديني وتتعاطف مع حركة غوش إيمونيم الإستيطانية ثم تحولت إلى مستوطنة مدنية عام ١٩٧٥ وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة التابعة للمستوطنة حوالي ٤٠٠ دونم من الحضار والقمح والشعير.

٦ - مستوطنة غوش قطيف:- وهي تقع إلى الشمال من خان يونس وتبعد عن مدينة غزة حوالي ٢٤ كيلو متر وقد أقيمت عام ١٩٧٣ بواسطة كتائب الناحال المتطرفة..

٧ - مستوطنة غاني طال:- وهي تقع الى الشمال من خان يونس وتبعد عن مدينة غزة بحوالي ٥, ٢٢ كيلو متر وقد أقيمت عام ١٩٧٧.

٨ - مستوطنة بنتسرحزاني: وهي تقع شمال خان يونس وتبعد عن مدينة غزة حوالي ٢ كيلو متر وقد أقيمت في عام ١٩٧٣.

٩ - مستوطنة نفيه دقالم:- وهي تقع غرب خان يونس وتبعد عن معسكر اللاجئين حوالي ١٠٠٠ متر غرباً وتبعد عن مدينة غزة ٢٧ كيلو متر وقد أقيمت عام ١٩٨٣ وهي مستوطنة مدنية وتقدر مساحة الأراضي التي أقيمت عليها المستوطنة بحوالي ٦٠٠ دونم ويبلغ عدد وحداتها السكنية حوالي ٧٠ وحدة تضم ٢٥٠ شخصاً.

==

عزم إسرائيل الدائب علي إبقاء سيادتها الفعلية في الأراضي العربية التي تحتلها اليوم، وأن الواقع يختلف تماماً عما يتم الإتفاق عليه من إتفاقيات موقعة مع الجانب الفلسطيني بأوسلو وما قبلها وما بعدها وحتى الآن. حيث يقطن اليوم أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ إسرائيل فيما يربو علي مئتي مستعمرة أنشئت منذ عام ١٩٦٧ ويوجد منها ١٧٠,٠٠٠ مستوطن في ١٠ مواقع في القدس الشرقية، ١٤١,٠٠٠ مستوطن في ١٥٠ موقعاً في نواحي الضفة الغربية الأخرى، ٦٠٠٠ مستوطن في ١٦ موقعاً في قطاع غزة و ١٢,٠٠٠ مستوطن في ٣٦ موقعاً في مرتفعات الجولان<sup>(١)</sup>.

احتلت إسرائيل في عدوان ١٩٦٧ الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السوري وشبه جزيره سيناء المصرية، وأعيدت باقي سيناء إلي مصر عام ١٩٨٢ كجزء من إتفاق السلام الإسرائيلي المصري، وعلي ذلك فإنه يمكن تطبيق ذلك بالنسبة للضفة

= = ١٠ - مستوطنة جديد:- تقع جنوب خان يونس وتبعد عن مدينة غزة ٣٠ كيلو متر وقد أقيمت عام ١٩٨٢ وهي مستوطنة تعاونية زراعية تابعه لحركة «هيوغيل همزواحي» وتقدر مساحه الأراضي التابعه لها حوالي ١٢٠٠ دونم ويبلغ عدد الوحدات السكنيه في المستوطنة حوالي ٥٥ وحده سكنيه وتضم ١٩٠ شخصاً.

١١ - مستوطنة جان أوز:- وهي تقع جنوب خان يونس وتبعد عن مدينة غزة حوالي ٣٠ كيلو متر وأقيمت في عام ١٩٧٠.

١٢ - مستوطنة موراج:- وهي تقع بين خان يونس ورفح وتبعد عن مدينة غزة حوالي ٣٢ كيلو متر وأقيمت عام ١٩٧٢.

١٣ - مستوطنة رفيع يام:- وهي تقع غرب رفح وتبعد عن مدينة غزة بحوالي ٣٦ كيلو متر وأقيمت عام ١٩٨٤ وهي مستوطنة مدنيه وتقدر مساحه الأراضي التابعه لها بحوالي ١١٠٠ دونم ويبلغ عدد وحداتها السكنية حتي ديسمبر ١٩٨٤ ٢٥ وحده تضم ٦٠٠ شخص تلك هي المستوطنات الأولي تقريبا التي أقامتها إسرائيل قبل البدء في مفاوضات السلام بمدريد ١٩٩١م وقبل اتفاقيات أوسلو في سبتمبر ١٩٩٣ والتي وصل عددها حتي الآن إلي ما يزيد علي مائتي وخمسين مستوطنة لثري الفرق الكبير والكم الهائل في عدد المستوطنات فيما قبل السلام مع إسرائيل وما بعده.

(١) أبحاث . Report on Israeli Settlement in occupied territories

أبحاث تم نشرها في مؤسسه السلام في الشرق الأوسط - ١٩٩٥.

الغربية وغزه ومرتفعات الجولان وذلك بتطبيق نفس برنامج الاستيطان الإسرائيلي علي الأراضي المحتلة الفلسطينية بمقتضي ماورد باتفاقيات السلام علي الأراضي المحتلة الفلسطينية بمقتضي ماورد باتفاقيات السلام بأوسلو، بالنسبه للمستعمرات التي بناها حزب العمل في إبان فتره ١٩٦٧ : ١٩٧٧، والتي كانت تقام بموجب ما كان يعتبر في المفهوم الإسرائيلي الحد الأدنى من المتطلبات الإقليمية والأيدولوجية وأن ظل هذا الحد في توسع مستمر، وقد تجسدت خطط حزب العمل الاستيطانيه بما صار يعرف باسم «خطه ألوان» نسبه إلي الوزير إيفال ألوان وماسارت عليه الوزارات الإسرائيلية المتتابعه بعده منذ عام ١٩٦٧. وقد دعت الخطه إلي ضم ما يقارب ٢٥٪ من الأراضي الفلسطينية المحتلة<sup>(١)</sup> بما فيها القدس. وما تم فيها من اقامه مستوطنات ضخمة شرقاً وغرباً، وهي تتمثل في «حزام أمني» عرضه ٢٠ كيلو متر يمتد علي طول وادي الأردن وقد شمل منطقة الخليل، وباقي المناطق من الضفة الغربية، والتي سيستوطنها إسرائيليون في تجمعات مدنية وريفية. وبموجب تلك الخطه يضم اليها أيضا قطاع غزه الجنوبي، حيث توجد اليوم كتلة مستعمرات قطيف، وقد كان ألوان يتصور «إطار حكم ذاتي» للفلسطينيين في منطقتين متميزتين غير متلاقتين تقع بالمنطقه الوسطي الجبلية الأهله بالسكان والواقع شمالي رام الله ومنطقه الخليل، وستكون هاتان المنطقتان محوران محصوران بين الأراضي التي ستضمها إسرائيل في الضفة الغربية<sup>(٢)</sup>.

إلا أنه كان لديان منظور آخر فقد كان يؤمن بحل «وطني» واسع النطاق بدلاً من حل ألون الإقليمي لترتيب الأوضاع الإستيطانية في المناطق، وكما نظر ديان إلي الأمر علي أساس أن حكومة الليكود وجميع حكومات إسرائيل اللاحقة خطت للإستيطان بصورة دائمة في جميع المناطق المحتلة. وهو كما يتضح من «لاماتها الخمس» المعروفة

(١) ازدادت لاحقاً إلي نحو ٤٠٪ من مساحه الضفة الغربية.

S / 13450 / Add/ IAnnex IIpp 5 - 50.

(٢)

والتي أعلنتها وتردها منذ سبتمبر ١٩٧٣، وهي غزه لا تكون مصريه والجولان لا تكون سورية، والقدس لا تكون عرييه، ولا تقوم دوله فلسطينيه، ولا نهجر المستعمرات التي أقمناها.

ويعتضي هذا المفهوم يكون علي إسرائيل أن تستوطن في جميع أرجاء المناطق المحتله، وتمنح الفلسطينيين قدراً من الحكم الذاتي لا يتعارض مع مصالح إسرائيل، وجميع هذه المؤثرات تعني السيطره الاسرائيلية علي أغلبية الأراضي باستيطان إسرائيل غير المحدود، وحكم ذاتي فلسطيني محدود جداً. وكان اعتماد برنامج ديان والذي يعتبر أساساً لخطط الإستيطان، حيث يعتبر مؤشراً إلي إنتصار برنامج الحد الأقصى الإستيطاني.

وبموجب برنامج ديان أيضا فإن قلب الضفة الغربية الأهل بالسكان في المنطقة الواقعة بين نابلس ورام الله، والمنطقة الحدودية عند الخط الأخضر الذي يفصل إسرائيل عن الضفة الغربية يطلان مفتوحان أمام الإستيطان الإسرائيلي. ويدعم ذلك كله ويحفزه عدداً من الحركات الشعبيه اليهوديه<sup>(١)</sup>، والتي أصبحت تقيم المستعمرات في المناطق المحتلة خاصة الأماكن المقدسه، وفهمت انتصار عام ١٩٦٧ بأنه إشارة إلهيه بالإستيطان، وأنه أمر سماوياً فوق وأبعد من الإلتزام الأبدولوجي بإستيطان الأرض، وهو عقيدته مركزية في الصهيونية يقرها حزب العمل والليكود أيضا، بالإضافة بالطبع لباقي الأحزاب الإسرائيلية المتشده، التي أكدت كذلك الحطة الشاملة لتطوير الإستيطان «١٩٧٩ - ١٩٨٣». والتي دعت الي توطين مليوني إسرائيلي في المناطق المحتلة بحلول نهاية القرن باقامه نقاط استيطان متعدد، وكذلك تجمعات مدنية أكبر حجماً في ثلاث مناطق رئيسية تتمثل في: - محور شمالي - جنوبي يمتد من الجولان عبر وادي الأردن

(١) بقيادة غوس اميونيم «كتله المؤمنين» وهم جماعة من يهود الصابرا المتعصبين وهم من أصل شرقي وغربي.

نزولاً إلي طرف سيناء الشرقي، وممر موسع حول القدس، والمنحدرات الغربية الأهل بالسكان. وبناء علي خطه دروبس قام الليكود بخطوة إلي الأمام في تجسيد محاولات حزب العمل لتمزيق التواصل الإقليمي للتجمعات الفلسطينية، وبالتالي توجيه ضربه مسبقة إلي عدم إمكان تقرير الفلسطينيين لمصيرهم، وتزريق تواصل الأراضي الفلسطينية حتي لا يقيموا لهم دولة.

وكما أشار دروبس فإن الخطة سوف تتيح لنا نشر السكان من القطاع المدني المكتظ علي الساحل شرقاً نحو المناطق الخالية حالياً في يهودا أو السامرة<sup>(١)</sup>، وقد سعت الخطة عن قصد لضرب أساس السيادة الفلسطينية المحتملة من خلال تدمير تواصل الأراضي التي يسيطر الفلسطينيون عليها وبحسب خطه دروبس فإن توزيع المستعمرات يجب أن يتم ليس فقط حول مستعمرات الأقليات (أي الفلسطينيين) بل فيما بينها أيضاً بما يتفق مع السياسة الاستيطانية التي تم إعتمادها في الخليل وغيرها<sup>(٢)</sup>. ولم تحقق خطة دروبس فقط طموحها العددي، لكنها تجحّب أيضاً في إقامة شبكة واسعة من العوائق الإقليمية، تمثلت في المستعمرات الجديدة كعوائق أمام الكيان الفلسطيني حتي يظل غير متماسك، وخصصت الحكومة الإسرائيلية نحو ٣٠٠ مليون دولار سنوياً لتطوير الاستيطان الإسرائيلي وتوسيعه في الضفة الغربية، وتراوح معدل البناء بين ١٠٠٠، ٢٠٠٠ وحدة سكنية كل عام. ومع نهاية سنة ١٩٨٥ بلغ عدد السكان المستوطنين (خارج القدس الشرقي) ٤٢,٠٠٠ مستوطن، أي بنسبه قدرها ١٠٠٪ في خلال ثلاثة أعوام فقط، وفي بدايه عام ١٩٩٠ كان يوجد ٧٦,٠٠٠ مستوطن في نحو ١٥٠ مستعمرة في الضفة الغربية فقط بخلاف الموجوده بالقدس الشرقيه وغزه.

وإبتداء من عام ١٩٩٠ تم خروج ما يقرب من نصف مليون يهودي من الاتحاد

(١) مؤسسه السلام في الشرق الأوسط مرجع سبق ذكره.

foundation for middle east peace 1995.

السوفيتي الي اسرائيل مع دعم دبلوماسي كبير ومساعدات مالية أمريكية لتحقيق ذلك الهدف، من أجل إحداث طفرة في أعمال البناء في إسرائيل والأراضي المحتلة. وفي الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ كان معدل النمو السكاني للمستوطنين قرابه ١٠٪ سنوياً الأمر الذي أدى إلي زياده عددهم من ٨٥,٠٠٠ إلي ١٤١,٠٠٠ مستوطن. وتوسعت طاقه البناء في جميع مستعمرات الضفة الغربية والقدس الشرقية وخصوصاً في تجمعات الضواحي التي تقع علي مسافات قريبة من مراكز إسرائيل التجاريه وكان الهدف هو خلق حقائق استيطانيه واقعيه تجعل من أي تقسيم اقليمي للضفة الغربية أمراً مستحيلاً عملياً<sup>(١)</sup>.

قام المشروع الإستيطاني الصهيوني بفلسطين علي دعائم وأركان أساسية حتي وصل إلي تلك النتائج الخطيره، التي تمثلت في الإستيلاء علي الأرض بصورة تدريجية تتناسب مع عمليات المصادرة للأراضي، ثم إقامة مستوطنات عليها بعد ذلك بغرض الأمر الواقع، ثم جلب يهود مهاجرين من شتي بقاع العالم ممن ينتمون بالنظر الديني. ليقوموا بمواجهه الفلسطينيين وللتصدي لهم، بل ولطردهم من منازلهم أحياناً واحتلالها بالقوه علي مرأي ومسمع من السلطات الإسرائيليه، ذلك ما تعلمته إسرائيل من تجربتها في عام ١٩٤٨، بأن العامل الأساسي في الاحتلال هو عامل الاستيلاء أو إنتهاك الأرض بالقوه. ذلك عندما سيطرت عسكرياً علي الأراضي العربيه والفلسطينيه منذ عام ١٩٤٨ حتي عام ١٩٦٧، ثم علي القدس والضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، ثم زودتهم بالصلاحيات التشريعيه والتنفيذيه الكامله خصوصاً بالقرار رقم ٥٧٢ سنه ١٩٦٧ لتقن ذلك الاستيطان وتعطيه المشروعيه القانونيه.

ولما كانت الأراضي الفلسطينيه خاضعة شأنها كافة شأن الأراضي العربيه لقانون الأرض العثماني، فإن إسرائيل أبقت علي هذا القانون ساري المفعول باعتباره يقسم

(١) صحيفه هآرتس نداف شوقاي بعدها الصادر في ١١ يونيو ١٩٩٢.

الأراضي الي تقسيمات سمحت للسلطات العسكرية بالسيطره وفق تطلعاتها التاريخيه والدينيه، حيث أن القانون العثماني الصادر عام ١٨٥٨ ظل مطبقاً علي الضفة الغربية رغم زواله بزوال الدولة العثمانية، وهذا القانون يقسم الأراضي الفلسطيني إلي خمسـه أنواع<sup>(١)</sup>.

إستطاعت إسرائيل بذلك ومن خلال الأوامر العسكرية الباطله والمجائره أن تحرم الشعب الفلسطيني من الحماية القانونية التي يكفلها له القانون الدولي في هذا الخصوص، ومن خلال تلك التقسيمات الظالمه والغير محدده لأنواع الأراضي الفلسطينية، وهكذا قامت إسرائيل بتغيير الأنظمه المتعلقة بحماية الأراضي الفلسطينية من أجل تسهيل مصادرتها والاستيلاء عليها لبناء مستوطنات صهيونية فوق ترابها العربي. وذلك من خلال الإجراءات المطبقة منذ عام ١٩٤٨، حيث تم صدور الأمر العسكري رقم (٣٢١) بالغاء الشرط الخاص بنشر العزم علي المصادره في الصحف، تجنباً لإثارة الرأي العام الفلسطيني ونقض السلطات الإسرائيلية، وكإستبدال الحق في الاستئناف للأحكام الصادره من المحاكم المدنية بالاستئناف أما لجنة الاعتراضات غير القضائية، وهي مجرد لجنة إدارية، وذلك طبقاً لذات الأمر العسكري المشار إليه.

(١) ١ - الأرض المملوكة:- وهي العمارات والحدائق داخل المدن والقرن التابعة للأفراد العادين وهي غير محدوده.

٢ - أراضي البلديه:- وهي الصالحه للزراعه والنباتات والتي تشكل ثلثي الضفة الغربية تقريباً.

٣ - الأراضي المتروكه:- وهي الأرض التي انتزعت من الاستعمال الشخصي للأغراض العامه مثل الطرقات والأرصف وهو ما يعرف بنزع الملكية للمنفعه العامه.

٤ - الأراضي البور:- وهي غير الصالحه للزراعه والبيده عن المدن والقرى وتعتبر في إطار الملكية العامه حسبما حددتها السلطات الإسرائيلية.

٥ - أراضي الوقف:- وهي جزء من ملاك البلديه حيث ان استعمالها ودخلها يكرسان للاستعمال في الأغراض الخيرية وذكر لك في «الاستيطان في الأراضي العربية المحتله بعد عام ١٩٦٧ في ضوء القانون الدولي العام جامعه الجزائر - معهد الحقوق والعلوم الاداريه- بن عكنون ص ٤٠.

وأخيراً وليس آخراً فإنه بصدر الأمر العسكري رقم ٢٩١، فقد ألغيت الإجراءات الخاصة بتسوية الأراضي المتنازع عليها بواسطة محكمة مختصة بالتسوية، يحدد بموجب أحكامها سند للملكية الأرض بصفة نهائية، حيث يسجل بعد ذلك في دائرة تسجيل الأراضي. وبإلغاء محكمة التسوية هذه ضمنت إسرائيل بقاء الأراضي المستولي عليها من الفلسطينيين بدون سند ملكية قضائي، ولتظل محل نزاع، وفي هذه الحالة يجوز للحاكم العسكري الاحتفاظ بتلك الأراضي طبقاً لذات الأمر العسكري رقم ٢٩١ سالف الإشارة إليه، ومادامت الأرض متنازع عليها فإنه يجوز استعمال القوة لإخلائها من مالكيها<sup>(١)</sup>. كما صدرت عدة قوانين أخرى إسرائيلية تشرع للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي تقوم على حجج باطله ومخالفة لقواعد الاحتلال الحربي والقانون الدولي، حيث كان منها أيضاً قانون أملاك الغائب، وقانون الأراضي غير المستغلة والذي صدر لمساعدة قانون الغائب، حيث اعتبر الأخير أن الأرض غير المستغلة مالكيها غائب، ويجوز الاستيلاء عليها طبقاً لهذه القوانين<sup>(٢)</sup> الجائرين، والذين يستبيحان أرض الغير والاستيلاء عليها ظلماً وزوراً.

قامت السلطات الإسرائيلية بعد ذلك بإلغاء جميع القوانين الوطنية التي كانت سائدة في فلسطين قبل احتلال عام ١٩٤٨، وأحلت محلها تلك القوانين الإسرائيلية في هذا الخصوص ودون نشرها حتي لا يشور ضد ظلمها الرأي العام الفلسطيني والعربي والعالمي، وذلك لما تنطوي عليه من مخالفه للحق الثابت لأصحابه ولقواعد القانون الدولي. كما أنه باستمرار تلك السياسة الإجرامية فقد ألغت إسرائيل أيضاً المحاكم الوطنية التي كانت عاملة بالضفة الغربية، ونقلت صلاحياتها إلي المحكمة العليا

(١) وثائق صادرة عن الأمم المتحدة: المستوطنات الاسرائيلية سنة ١٩٨٢ ص ٣٧.

(٢) م/ حبيب قهوجي - العرب في ظلال الاحتلال عام ١٩٤٨ م. ت. ف مركز الأبحاث عام ١٩٧٢ لبنان - بيروت من ص ١٢١ - ٢٠٣.



الإسرائيلييه والتي إنتهت في هذا الشأن لقرار خطير تجلي فيه مدي مخالفته للقانون، حيث أعطي هذا القرار الحاكم العسكري صلاحية إعلان أراضي الضفة الغربية أراضي بلدية أميرية بالاستيلاء عليها جملة واحده، بعد أن كان الاستيلاء يتم فرادي. من قبل طبقاً للقوانين سالفه الذكر إذا رأي الحاكم العسكري ذلك<sup>(١)</sup>، دون تقرير أي تعويض عنها بالمخالفة لما جرت عليه القواعد القانونية في جميع أنحاء العالم وما تقرره قواعد العدالة في هذا الشأن. وقتل التعويض الوحيد للفلسطينيين في حالات الاستيلاء علي أراضيهم طبقاً للقوانين ولقرار المحاكم العليا المجانته سالفه الذكر، تمثل هذا التعويض في أمر أكثر ظلماً ومخالفة للقوانين والأعراف الدولية وهو ما عرف بالمبادلة، وهي من أبرز الأساليب الإستيطانيه التي اتبعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، حيث تتم مبادله الأرض من الفلاح الفلسطيني والمستولي عليها بالاكراه بأرض أخرى في مناطق بعيدة في صحراء جرداء لا تصلح للزراعة كما تنعدم فيها مصادر المياه. وإذا رفض تتم مصادره أرضه دون مقابل ليتم ضمها الي المستعمرات الاستيطانية الصهيونية بعد طرد أهلها أصحاب الحق فيها، واستجلاب يهود متطرفين من شتي بقاع الأرض ليحلوا محلهم مستعمرين لأرضهم ومستبحين لدمائهم وأموالهم<sup>(٢)</sup>. ظهر ذلك جلياً في مجموعه القوانين والتشريعات الاسرائيلية المنظمه لقوانين الجنسية والتهجير الاستيطاني لجذب مزيد من المستوطنين اليهود المشتتين في أنحاء الأرض، وذلك النحر الذي سوف نعالجه حالاً بالمطلب التالي.

kenneth M. le wan: palestinian resistance to Israeli Settlements interna-  
tional symposium, New york 1985.

(٢) المستوطنات الاسرائيلية - وليد الجعفري ص ١١ مصدر سبق ذكره.

## الوضع القانوني المختل لقوانين الجنسية والتهجير بالأراضي المحتلة

### يتعارض مع قواعد القانون الدولي

تكمّن المشكلة في أن إسرائيل تحاول أن تتعامل مع الفلسطينيين علي أنهم أقلية داخل الدولة الإسرائيلية وبالتالي يكون من حقها أن تضع لهم القوانين الخاصة بهم، وبالطبع فإن هذا القول ينطوي علي مخالفه قانونية ومغالطه كبيره للأوضاع والحقائق الشايته، ذلك لأنه من حيث العدد ورغم كل ما سبق، عرضه من هجرة اليهود بأعداد كبيره الي فلسطين وبناء المستوطنات، إلا أنه مازال أعداد الشعب الفلسطيني أكبر من اليهود في إسرائيل. وذلك لزيادة نسبه المواليد الفلسطينيين زيادة كبيرة عنها بالنسبة للإسرائيليين، وبالرغم من ذلك فإن إسرائيل لم تضع حقوق لمدينة كاملة يمكن ان تضم جميع مواطنيها من عرب ويهود دون أن تميز علي أساس الانتماء القومي أو الديني<sup>(١)</sup>. وبناء علي ذلك فيمكن أن نستنتج أن الحق المدني لغير اليهود في ظل الوضع القانوني الموجود في إسرائيل لا يمكن أن يكون كاملاً وان حقوقهم تجاه الدولة الاسرائيلية تكون ناقصه، بسبب اقتصار الحقوق المدنية الكامله علي الذين يدينون باليهودية، تجسيدا لحق الشعب اليهودي في «أرض إسرائيل» وان المساهمه في عمليه التحرر القومي اليهودي جزء من الصفة المدنية التي يجب أن تتوافر للشعب اليهودي كله<sup>(٢)</sup>.

إعترفت إسرائيل بالعرب مواطنين متساوي الحقوق في «وثيقة الإستقلال» وترجم هذا الإعتراف حبراً علي ورق في قانون الجنسية لعام ١٩٥٢، والذي منح حق المواطنة

The Israeli state and society: Bounaries and fronties Albany state universi- (١)  
ty of new york press 1989.

Y - paled, "Ethnic democracy and the legal construction of citizenmip: (٢)  
Arabatizons of thejewish, state, "American patitcal science Review, Vol  
86, No - 2- 1992 - p. 435.

علي أساس السكن أو الولادة. وفي التعديل القانوني لعام ١٩٨٠ اعترفت الدولة لكل عربي ولد داخل حدودها قبل قيام الدولة أو بعده بحق المواطنة<sup>(١)</sup>، وحقوق المواطنه المدنية تعني بالنسبه لإسرائيل تجسيد هذا المبدأ في الواقع بألوية الهجرة والاستيطان والأمن التي تسمو وتتقدم علي جميع المبادئ الأخرى، حيث قامت إسرائيل بوضع عدة قوانين تخدم تلك الأهداف علي أساس عنصري لصالح اليهود فقط، وتتناقض مع مصالح الأقلية العربية مثلما تراهم وجهه النظر الإسرائيلية بأنهم قلة وهم ليسوا كذلك بل هم الأكثر عدداً.

وفيما يلي عرض لهذه القوانين وما تشمله من أنواع التمييز العنصري:-

(١) قوانين الجنسية والتهجير لعلها تكون أهم هذه القوانين في مجال تشجيع الاستيطان لأنها هي التي تجذب المستوطن للهجرة الي اسرائيل والتمتع بحق المواطنة، وبالتالي باقي الحقوق والمميزات العامة والخاصة التي تنص عليها باقي القوانين الأخرى، وأن للقانون الدولي معايير وأحكاماً متفق عليها دولياً فيما يتعلق بقوانين الجنسية. فهو يعتبر أن الجنسية رابطة قانونية أساسها إرتباط اجتماعي، ومع أن الدولة هي التي تضع قانون الجنسية الوطنية، فإنها تخضع في ذلك للقيود والضوابط التي نظمها القانون الدولي، لذلك فإن حق الدولة في تنظيم أمور جنسيتها ليس حقاً مطلقاً لأن قانون الجنسية يجب أن يراعي المبادئ والقواعد التي تضمنتها الاتفاقيات والأعراف الدولية المتعلقة بالجنسية.

(٢) قوانين تحتمي تمييزاً بسبب استخدامها لمعايير تضمن مسبقاً الإمتيازات للعنصرية اليهودية في توزيع موارد الدولة، وأهم هذه المعايير وأبرزها ثلاثة معايير هم «الخدمة العسكرية»<sup>(٢)</sup>، والمنشأ، ومكان السكن، والتي تخدم جميعها مصلحة

(١) كتاب القوانين ١٩٨٠ - عدد - ٩٨٤ ص ٣ : ٢٢٢.

(٢) ينص البند الثالث من قانون الخدمة العسكرية علي أنه «يجوز» للموظف المسؤول عن سجل السكان =

المستوطنين فقط بمعايير تخالف العدالة القانونية، وتضمن استخدام هذه المعايير تمييزاً للمصلحة اليهودية في مجالات العمل ومخصصات التأمين ومختلف خدمات الرعاية الاجتماعية ومنح قروض الإسكان والاستثمار في التطوير والتنمية الإقتصادية وتخفيضات الضرائب، وكلها تهدف إلى تشجيع الهجرة والاستيطان.

(٣) قوانين تمييز ضد العرب مباشرة وبصورة علنية بسبب كونها لاتخدم سوي الأهداف الإستيطانية اليهودية ومصالحها، وأهم هذه القوانين وأبرزها قانون العودة وقانون الجنسية، ومجموعه القوانين التي تمنح المؤسسات القومية اليهودية وضع ومكانة خاصة في إسرائيل، وهناك مجموعه أخرى من القوانين التي تمس حقوق العرب مباشرة بسبب تطبيقها عليهم فقط، مثل قوانين مصادره الأراضي وأنظمة الطوارئ، والتي كانت سبباً ونتيجة لزياده مشكله المستوطنات وباقي المشكلات الأخرى والتي تزداد يوماً بعد يوم خطوره وتعقيداً.

(٤) قوانين لا تشمل معايير واضحة لتوزيع الموارد، وبالذات في مجال تقديم الخدمات العامه، مثل ميزانيات السلطات المحلية والتي تكاد تكون مفتوحة لتنفيذ المشروعات الإستيطانية، وكذلك قوانين الخدمة العسكرية والتي تربط المستوطنين بإسرائيل برباط عنصري، وتتسم هذه القوانين بصفة عامة بأنها صيغت بلغة عامة ويترك تفسيرها وتطبيقها للسلطة التنفيذية ومؤسساتها وموظفيها كيفما تراها لمصلحة اليهود فقط دون غيرهم من السكان العرب.

---

= أن يستدعي للخدمة جميع المواطنين الذين بلغوا سن الثامنة عشر فاكتر وهذا النص يؤكد أن الموظف المسؤول ليس مجبراً أن يستدعي جميع المواطنين وإنما يمكن أن يستثني أي مواطن، وكل من تم استثناءه يعتبر معفي من الخدمة العسكرية وقد اتبعت منذ قيام الدولة سياسته عدم استدعاء العرب بينما يستدعي طلاب المدارس الدينية اليهودية الذين لا يخدمون لا يخدمون فعلاً لكنهم يعاملون معاملة المجندين لمجرد استدعائهم ويتمتعوا بمميزات واسعة جداً في هذا الخصوص.

### -٢٠٣-

(٥) قوانين تمنح امتيازات لمؤسسات يهودية لمصلحة المستوطنين اليهود فقط دون غيرهم من السكان، أهمها: الخدمات الصحية والتعليم والإسكان والتطوير الاجتماعي وترميم الأحياء وغيرها من الخدمات التي تنمي عملية الإستيطان وتشجع عليه، وفي ذات الوقت حرمان السكان العرب من الاستفادة من أي من تلك الخدمات.

توجد سوابق قضائية وقانونية دولية ذات موقف محدد وواضح برفض كافة قوانين الجنسية التي تشجع علي الإستيطان والإستعمار لأراضي الغير بالقوة، والتي يكون الهدف الأساسي منها هو التمكن لهؤلاء المستوطنون علي تلك الأراضي التي تتم الهجرة إليها، ثم الإقامة عليها كمواطنين يحملون جنسية دولتها بعد طرد أبناء البلد الأصليين. بل قد يصبح هؤلاء الآخرين أجانب في بلدهم أو أقليات علي أرضهم، وهذا هو ما فعلته إسرائيل ومستوطنيها اليهود علي أرض فلسطين وشعبها المغبون. وبشكل ذلك مخالفة صارخه لأحكام القضاء والقانون الدوليين، وهو ماسنعالجه من خلال الفرع التالي من الدراسة.

## - ٢٠٤ -

**موقف القانون والقضاء الدوليان من مثل تشريعات الجنسية الإسرائيلية وما جري عليه العمل الدولي**

ذهبت محكمة العدل الدولية في أحكامها بأن الدولة ليست ملزمة باحترام قوانين سنتها دولة ما إذا لم تكن هذه القوانين منسجمة مع قواعد القانون الدولي<sup>(١)</sup>.

فما هي أهم القواعد التي يفرضها القانون الدولي على الدولة عندما تسن قوانين جنسيتها؟ وهل إحترمت إسرائيل تلك القواعد وإلتزمت بها عندما وضعت تشريعاتها الخاصة بالجنسية؟ هناك قيوداً مفروضة على تنظيم الجنسية عند الولادة، فالقانون الدولي يعترف بطريقتين لاكتساب الجنسية **بالولادة الأولى** مبدأ الميلاد على الاقليم حين تتم الولادة فوق أرضه، **والثانية** مبدأ الدم أي الإتحاد من أصل سلالة رعايا الدولة<sup>(٢)</sup>.

تبنت الدول هذا المبدأ آنذاك لكن القانون الإسرائيلي أخذ بقاعده الدم، وابتدع من ناحيته طريقه جديده أخرى وهي حق العوده لكل من ترك إسرائيل، وولد فيها قبل انشاء الكيان الإسرائيلي، حيث يكون لكل من ولد فيها أن يكتسب الجنسية الاسرائيلية ولكن هناك قيوداً مفروضة على تنظيم الجنسية بالتجنس في قواعد القانون الدولي حيث يجب أن يتوافر أمران:-

**الأول:** وجود علاقه معقوله بين طالب الجنسية والدولة.

**الثاني:** وجوب التقدم بطلب صادر عن اراده حرة صريحة، ووفقاً لتعريف محكمة العدل الدولية باعتبارها رابطه قانونيه أساسها واقع ارتباط اجتماعي، وعلاقه وجود حقيقية ومصالح وعواطف، كل ذلك مع وجود حقوق وواجبات متبادله<sup>(٣)</sup>.

(١) أنيس فايز قاسم: قانون العوده لدولة اسرائيل ص ١٢٢.

(٢) أنيس فايز قاسم: ذات المرجع سالف الذكر ص ١٠٣.

(٣) أ/ أنيس فايز قاسم: قانون العوده لدولة اسرائيل ص ٨٦.

إلا أن القوانين الإسرائيلية في هذا الشأن تكون قد خرجت علي ذلك التعريف المستقر في محكمه العدل الدولية مما يجعلها تتصف بالعنصرية، ورغم أن العالم حمل علي تلك القوانين العنصرية، وهو ما حدث بالنسبة لقوانين الجنسية الألمانية الصادرة عام ١٩٣٥ لأنها حرمت اليهود من حق الجنسية الألمانية في الرايخ، وأول عمل قام به الحلفاء بعد انتصارهم كان إلغاء هذه القوانين العنصرية الجاثرة. غير أن القانون الاسرائيلي لا يقيم وزناً لهذه الاعتبارات والتي سبق وتضرر منها اليهود أنفسهم في ألمانيا النازية، ورغم ذلك مازالت إسرائيل لا تشترط توافر شرط الإقامة لليهودي القادم إلي إسرائيل، ويكفيه مجرد العودة إلي إسرائيل لاكتسابه الجنسية.

كما يهدر القانون الإسرائيلي القاعده الثانيه من قواعد القانون الدولي سالفه الذكر، وهي أنه لا يتطلب من اليهودي اعترافاً صريحاً أمام موظف رسمي بطلب الجنسية، وكل ذلك يتنافي مع قواعد القانون الدولي في هذا الخصوص. ولقد قامت المحكمة العليا في إسرائيل بنقض القوانين الإسرائيلية العنصرية خصوصاً المتعلقة بالجنسية، إلا أن الكنيست سارع إلي إبطال قرارها وتثبيت المعيار الديني الصهيوني في إبطال الجنسية لمن لم يكن يهودياً خالصاً، ثم ان إسرائيل قارس في منح الجنسية للمهاجرين اليهود سلوكاً تمييزياً، ويكفي في هذا الصدد أن نشير إلي حادثه اليهود السود الذين قدموا من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٩. ورفضت السلطات الإسرائيلية منحهم حق العوده حتي يتسني لها استشارة السلطات الدينية الصهيونية حول ما إذا كان بالإمكان للأشخاص السود أن يكونوا يهوداً، فأجابت المحكمة العليا: - أن يهوديه هؤلاء ليست ثابتة وبالتالي يحرموا من الجنسية. وهناك أخيراً القيود الدولية المفروضة علي ازدواج الجنسية، فهناك إقهاء قوي في القانون الدولي يهدف إلي تقليص حالات ازدواج الجنسية، نظراً للأثار السلبية السيئة له بالنسبة إلي مصالح الفرد والدوله، لكن القانون الإسرائيلي تبني مبدأ الإزدواج والسبب في ذلك يرجع إلي تشجيع الهجرة اليهوديه الإستيطانيه إلي إسرائيل، وقد ظهرت تلك المخالفه للقواعد

## -٢٠٦-

الدولية واضحة من جانب القوانين الإسرائيلييه في هذا الشأن. حيث سمحت للغالبية العظمي من العائدين إلي اسرائيل أو المهاجرين الجدد اليها حينما أعلنوا عن رغبتهم في الاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية بأن يحتفظوا بها تشجيعاً لهم.

استصدرت الحكومة الإسرائيلية من الكنيست قانوناً في هذا الشأن أطلقت عليه اسم «قانون العوده»<sup>(١)</sup> والذي ينص علي اعتبار أي يهودي في العالم يرغب في الهجرة إلي إسرائيل أن يعتبر مواطناً إسرائيلياً متمتعاً بالجنسية الإسرائيلية مع احتفاظه بجنسيته الأصلية إذا رغب في ذلك.

شجعت الولايات المتحدة إسرائيل علي هذا الضلال القانوني فيما يتعلق بموضوع قوانين الجنسية والعودة لإسرائيل، وذلك تدعيماً وتأييداً لها فيما يتعلق بهجرة اليهود إلي إسرائيل والاستيطان بها، حيث تعطي الولايات المتحدة قرينة علي ذلك بأن الأمريكي اليهودي لا يمكن أن يفقد جنسيته إذا ما أصبح مواطناً في إسرائيل، أو خدم في القوات المسلحة، في حين أن المهاجر اليهودي إلي أي بلد آخر غير إسرائيل يفقد جنسيته تماماً إذا فعل ذلك. وبذلك استطاعت اسرائيل بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية أن تسخر قانون العودة والجنسية العنصريين علي حساب الشعب الفلسطيني الذي واجه الهجرة والتهجير والاستيطان اليهودي علي أرضه بما يتنافي تماماً مع قواعد القانون الدولي في هذا الخصوص.

وتعكس هذه النصوص القانونيه غير الواضحه ممارسه التمييز الفعلي ومدى ضعف تأثير الأغلبية العربية السياسي في الحكومة والكنيست والأحزاب الإسرائيلييه، حيث لم تشكل حتي الآن جماعه ضاغطة ذات تأثير فعال في عمليه سن القوانين واتخاذ القرار وضمان حقوقها، وقد نتج هذا الوضع من سوء استخدام قوه العرب السياسيه التي تشكلت نتيجته منحهم حق المشاركة في التمثيل البرلماني في الكنيست بشكل لا يواجه

---

(١) قانون الجنسية والعودة الاسرائيلي الصادر عن الكنيست الاسرائيلي في عام ١٩٥٠ ومازال معمولاً به.



وجرد هذه المشاكل الكبرى وعلي رأسها تلك المتمثلة في غول الإستيطان اليهودي وضياع حقوق اللاجئين والقدس والمياه والحدود. كما أن وضع العرب القانوني لم يشهد تحولاً جوهرياً منذ بداية العملية السلمية وتوقيع اتفاقات السلام بمديرد في أكتوبر ١٩٩١ ثم بأوسلو في سبتمبر ١٩٩٣ ثم تشيلية إتفاق واي بلانيتش بفلوريدا الأمريكية في أكتوبر من عام ١٩٩٨. ثم إتفاق شرم الشيخ في عام ١٩٩٩، وأخيراً كامب ديفيد الثانية في يوليو من عام ٢٠٠٠ بالولايات المتحدة الأمريكية. وبالرغم من كل تلك الاتفاقيات مازال الغول الاستيطاني اليهودي يزداد شراسه يوماً بعد يوم، مرتكباً في سبيل تحقيق تلك المخططات الاستيطانية والتي تمثل تمزقاً للشعب الفلسطيني وأراضيه، وانتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان المتمثل في قهر الشعب الفلسطيني واجباره علي ترك دياره وأرضه، بما يتنافي من احترام آدميه الإنسان وحقوقه، وبما يمثل ذلك من مخالفه للقواعد الدولية لقوانين الاحتلال الحربي<sup>(١)</sup> والمعاهدات الدولية في هذا الشأن، وهو ما سنعرض له بالدراسة من خلال الفصل الثاني، وذلك علي النحو الآتي.

## الفصل الثاني

### عدم مشروعية المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القواعد الدولية المعاصرة ولقوانين الإحتلال الحربي

استقرت قواعد القانون الدولي والمتمثلة في المعاهدات الدولية التي تحظر الاستيلاء علي أراضي الغير بالحرب، كما تحظر البناء علي الأراضي التي يتم احتلالها، ثم توفير الحماية اللازمة للمدنيين وقت الحرب، ومن أهم هذه الإتفاقيات في هذا الشأن اتفاقية لاهاي بشأن قوانين واعراف الحرب البرية والمعقودة في عام ١٩٠٧. ثم إتفاقية جنيف سنة ١٩٤٩ والتي تعرف بإتفاقية جنيف الرابعه والتي صدقت عليها جميع الدول، والتي يجب تطبيقها فيما يتعلق بمشكلة النزاع العربي الاسرائيلي بالأراضي المحتلة. خاصة وأن إسرائيل قد صدقت عليها في ١٠ ابريل سنة ١٩٥١ لذلك يجب علي إسرائيل كقوة محتلة الإلتزام بأحكام تلك الاتفاقية، بالإضافة إلي أن هذه الإتفاقية الدولية المذكورة تقرر وتؤسس مبادئ وقواعد قانونية دولية متعارف عليها يجب علي جميع أعضاء المجتمع الدولي مراعاتها في شأن حماية حقوق وأراضي وأموال وممتلكات المدنيين الموجودين تحت الإحتلال الحربي في زمن الحرب وبسببها.

ناقشت محكمه نورمبرج مدي الزام اتفاقيات لاهاي ١٩٠٧ واللوائح الملحقه بها لغير الأطراف، وذلك لتحديد مدي إمكانية تطبيق هذه الاتفاقيات، حيث اعتبرت ان الاتفاقية ملزمه بصرف النظر عن المشاركة فيها، حيث ان القواعد التي جاءت بها لوائح لاهاي كانت تطوراً جديداً للقانون الدولي، كما انها تعتبر كاشفاً للقوانين واعراف الحرب بين الدول المتحدين، وبالتالي فهي تنطبق علي كل الدول سواء كانت طرفاً فيها أو لم تكن ونفس الشيء بالنسبة لاتفاقيات جنيف سنة ١٩٤٩، وخاصة الاتفاقية الرابعه الهادفه إلي حماية حقوق الانسان الأساسية في الأراضي المحتلة وبخاصة الحقوق المدنيه منها. ونتيجة لتكرار تطبيقها بواسطه معظم دول العالم بما فيها الدول غير الأعضاء التي تلجأ

- ٢٠٩ -

إلى هذه الاتفاقية لما فيها من قواعد حماية هامة، جاءت لصالح البشرية جمعاء دون تفرقه، فقد أصبحت أحد قواعد العرف الدولي المستقرة، وهذا ما شجع فقهاء القانون الدولي إلى إعتبار إتفاقيه جنيف ذات طبيعة ملزمة، ذلك لأن عدد الدول المنظمة للاتفاقية يربو على ١٤٠ دولة بالإضافة إلى الدول غير الاعضاء في الأمم المتحدة مما يعطيها قوة الإلزام لمعظم دول العالم<sup>(١)</sup>، وهو ما نعرض له بالبحث القانوني من خلال البحث التالي.

ونود قبل أن ننتقل إلى ذلك البحث أن نوضح حقيقة هامة تتمثل في أن السلطة الوطنية الفلسطينية نادت في كافة المحافل الإقليمية والدولية بوجوب التمسك بتلك القواعد القانونية في شأن المخالفات والإنتهاكات الإسرائيلية لقواعد القانون الدولي موضحة ومؤكدة على عدم شرعية تلك المستوطنات بالأراضي المحتلة.

(١) أ. حسن الجليبي - مركز الأمم المتحدة بالنسبة للدول غير الأعضاء - المجلد المصري للقانون الدولي - المجلد ٢٢ سنة ١٩٦٦ ص ٤٥ وما بعدها.

## المبحث الأول

### المعاهدات الدولية المنظمة للاحتلال الحربي

#### ومدي مخالفة إسرائيل لقواعدها بشأن الإستيطان

تشير في هذا المقام إلي إتفاقيه لاهاي سنة ١٩٠٧ وذلك نظراً لإرتباط نصوص الإتفاقيات الدولية ببعضها البعض، فيما يخص إرساء المبادئ والقواعد القانونية الدولية وقواعد العرف الدولي، حيث تنص المادة (٤٦) من إتفاقيه لاهاي علي أنه « يجب احترام شرف الأسره وحقوقها، وحياء الأشخاص والملكيه الخاصه، بالإضافة إلي المعتقدات والممارسات الدينيه ولا يمكن مصادره الملكية الخاصه». كما تنص المادتان ٥٥، ٥٦ من لاتحه لاهاي علي أن الدوله المحتله يجب عليها المحافظه علي رؤوس أموال وممتلكات البلد المحتل، كما تخطران عليها حجز أو تدمير المؤسسات البلديه والمعالن التاريخيه. وذلك كله من منطلق ما استقرت عليه أحكام القانون الدولي العرفي والتعاهدي حيث أن الإحتلال الحربي لا ينقل السياده إلي دولة الاحتلال، وأن الدوله المحتله لا تملك علي الاقليم المحتل إلا سلطه الإداره فقط وحفظ الأمن، وليس لها حق تملك الأراضي العامه أو الخاصه أو إقامه أي منشآت عليها.

تشير شهادة الشهود أمام اللجان الفرعيه المطبقه لإتفاقيه لاهاي الي أن المستوطنات الاسرائيليه في الأراضي المحتله قد قامت في حالات شتي بنزع الملكيات الخاصه أو مصادرتها<sup>(١)</sup>، رغم أنه كان يجب عدم التعرض لها بإعتبارها أملاكاً خاصه. وهو ذات ما قررته إتفاقيه جنيف سنة ١٩٤٩ في هذا الشأن، ومن أهم مواد إتفاقيه جنيف الرابعه التي يمكن تطبيقها علي حالة الاعتداءات الإسرائيلية

---

(١) - leonard. C meeher - statement prepared for the sulcommettees on international organizations and on europe and the middle east united states house of representatives, ninety - fifth coggess, first session 21 Septemler 1977 p 110.

علي المدنيين وحقوقهم بالأراضي المحتلة هي:-

(أ) المادة (٢) الفقرة الأولى والتي تنص علي أنه «بالإضافة الي الشروط التي تنفذ في وقت السلم تطبق الاتفاقية الحالية علي جميع حالات الحرب المعلنه و اي صراع مسلح آخر قد ينشب بين طرفين أو اكثر من الأطراف الساميه المتعاقده حتي ولو لم يعترف واحد منهم بحاله الحرب».

(ب) المادة (٤٧) ومنطوقها «لا يحرم الأشخاص المحميون الموجودون في أرض محتله بأي حال أو بأي طريقة مهما كانت من فرائد هذه الاتفاقية بفعل إدخال أي تغيير نتيجته لإحتلال الأرض من مؤسسات أو حكومة الأرض المذكوره أو بمقتضي أي إتفاق معقود بين سلطات الأراضي المحتلة والقوة القائمة بالإحتلال أو بمقتضي أي ضم من قبل الأخيرة لكل الأراضي المحتلة أو لجزء منها».

(ج) تتعلق الفقرة (٤٩) مباشرة بموضوع نقل السكان المدنيين، حيث تنص علي أن «يحظر النقل الإجباري للأفراد أو الجماعات بالإضافة إلي إبعاد الأشخاص المحميين من الأرض المحتلة إلي أرض القوة القائمة بالإحتلال أو الي أرض أي بلد آخر محتله أو غير محتله بصرف النظر عن دافع ذلك. ولا تبعد القوة القائمة بالإحتلال ولا تنقل جماعات من سكانها المدنيين الي الأراضي التي تحتلها».

(د) أيضا المادة (٥٣) التي تنص علي ما يلي «يحظر أي تدمير من قبل القوة القائمة بالإحتلال للعقارات أو الممتلكات الشخصية المملوكة للأشخاص العاديين ملكيه فردية أو جماعية أو المملوكة للدولة أو لأيه سلطات عامه غيرها أو لمنظمات اجتماعية أو تعاونية إلا اذا كان لهذا التدبير ضروره مطلقه بسبب العملية العسكرية».

يتضح من ذلك جليا أن كافة الممارسات الإسرائيلية بالأراضي المحتلة تتنافي مع ما سبق ووقعت عليه إسرائيل من إتفاقات، كما تخالف أيضا قواعد القانون الدولي المعمول بها في مثل هذا الشأن وأهمها إتفاقيتي لاهاي وجنيف فيما تضمنته نصوصهما من

قواعد قانون الإحتلال الحربي بالنسبة لحماية السكان المدنيين بالأراضي المحتلة وتجريم الاستيلاء على أموالهم وأراضيهم أو مصادرتها بالقوة.

يلاحظ في هذا الصدد أن سياسته إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة تنطوي على تجاوز فادح لسلطات القائم بالإحتلال، وإخلال جسيم بمقتضيات إلزامه بإدارة الإقليم الخاضع للإحتلال. وهي من ناحية أخرى تعد خطوات تنفيذية لمخطط يستهدف ضم الأقاليم الخاضعة للإحتلال الحربي لدولة إسرائيل إنتهاكاً لمبادئ القانون الدولي، فإذا ما أمعنا النظر قليلاً لوجدنا أن إقامة المستوطنات في الإقليم المحتل، تنطوي على إعتداء على حق شعب الإقليم في تقرير مصيره بنفسه، فضلاً عما تنطوي عليه من إنتهاك لحقوق الانسان الأساسيه التي تقرها المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان<sup>(١)</sup>.

كان قد سبق للإسلام الأمم جميعها قديمها وحديثها بإحترام الحقوق الخاصة بالسكان المدنيين في الأراضي المفتوحة، وذلك منذ دهر ونصف من الزمان. حيث وضع رسول الله صلي الله عليه وسلم القواعد والأسس لتلك الحقوق الإنسانية، وفي هذا المجال نشير الي قول عمر بن الخطاب في العهد الذي أعطاه لسكان بيت المقدس عقب فتح المسلمين له، والذي جاء فيه «هذا ما أعطي عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان، أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم، وسقيمتها وبريحتها وسائر ملتها، وأنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا من خيرها ولا من صلبهم ولا من شئ من أموالهم»<sup>(٢)</sup>.

جاء تقرير هذا المبدأ فيما تضمنته قواعد قانون الإحتلال الحربي من نصوص خاصة

(١) الأستاذ الدكتور / صلاح الدين عامر - مقاله بعنوان المستوطنات في الأراضي المحتلة في ضوء القانون الدولي المعاصر منشوره بالمجله المصريه للقانون الدولي - المجلد الخامس والثلاثون سنة ١٩٧٩ ص ١١.

(٢) ينظر د. علي عبد الواحد وافي - حقوق الانسان في الاسلام بدون تاريخ ص ١٢.

-٢١٣-

بإحترام الأموال الخاصة المملوكة للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة وتحريم الإستيلاء عليها أو مصادرتها. فالمادة (٤٦) من لوائح لاهاي تعلن تحريم مصادرة الأموال الخاصة حيث تقول:

"private property cannot be confiscated".

وكذلك المادة (٤٧) من هذه اللوائح تحرم سلب الأموال الخاصة بصفة مطلقة حيث تقول:

"Pillage is Formall forliddesn".

وقد استخلص فقهاء القانون الدولي من نصوص هاتين المادتين مبادئ هامة تلتزم سلطات الاحتلال بتطبيقها إذا ما هي حاولت التعرض للأموال الخاصة، ويمكن إجمال هذه المبادئ في القاعدتين الآتيتين:-

(١) يجب أن تكون هناك حاجة قانونية تستدعي أخذ هذه الأموال الخاصة وفي أضيق نطاق.

(٢) إلزام سلطات الاحتلال بدفع التعويض عن أي مال خاص تأخذه من السكان المدنيين<sup>(١)</sup>، تعويضا عادلا.

ولقد ذهبت لوائح لاهاي في تقرير حمايتها للأموال الخاصة إلى حد عدم الإقتصار في هذه الحماية على أموال الأشخاص، بل لقد أسبغت هذه الحماية على المدن والقرى وأي مكان آخر تدخله قوات الغزو. فلقد حرمت المادة (٢٨) من هذه اللوائح إرتكاب أعمال السلب ضد هذه الأماكن حتي ولو تم الإستيلاء عليها نتيجة الهجوم، كما توسعت لوائح لاهاي في معني الأموال الخاصة التي تتمتع بالحماية ضد تصرفات سلطة الاحتلال، فلقد

(١) د. محيي الدين عسماوي - حقوق المدنيين تحت الاحتلال العربي - دار الجيل للطباعة - القاهرة سنة ١٩٧٨ ص ٤١٨.

-٢١٤-

نصت المادة (٥٦) من هذه اللوائح علي أنه يعتبر في حكم الأموال الخاصة «جميع أموال الجمعيات الدينية والخيرية والتعليمية وكلها الأعمال التاريخية والفنية»، وبعد أن فرغنا من عرض اهم النصوص الدولية المنظمة لقواعد الإحتلال الحربي والتي يجب علي الدولة المحتلة أن تلتزم بها تجاه الدولة والشعب المحتل - نري لكي تكتمل الرؤية القانونية لتلك النصوص أن نبث الطبيعة القانونية للإحتلال الحربي من خلال المطلب التالي.



## المطلب الأول

### الطبيعه القانونيه للاحتلال الحربي

من المسلم به ان الإحتلال الحربي لا يؤدي الي نقل السيادة من الدوله صاحبه السيادة الشرعيه علي الإقليم إلي الدوله القائمة بالإحتلال، وإنما يمنح سلطات مؤقتة ومحدوده لتلك الدوله من أجل تمكينها من إداره الإقليم الخاضع للإحتلال<sup>(١)</sup>.

ويحكم الإحتلال الحربي قاعدتان رئيسيتان في هذا الخصوص

هما:-

**الأولي:-** عدم جواز ضم إقليم العدو خلال الحرب، وتطبيقاً لذلك يتمتع علي سلطات الإحتلال القيام بضم جزء من الإقليم، أو التصرف فيه بأي صورة من الصور طالما ظلت الحرب مستمره.

**الثانيه:** تحديد نطاق الإحتلال الحربي بأقاليم العدو التي إنسحب منها عند هزيمته العسكرية. ويترتب علي هاتين القاعدتين منع سلطات الإحتلال كقاعدة عامة من تغيير القوانين الموجوده أو مخالفة القواعد الدستورية واللوائح الداخليه للإقليم المحتل، أو الإعتداء علي حقوق الأهالي. فالإحتلال لا يؤدي إلي تغيير جنسيه أهالي الإقليم أو نقل ولائهم عن حكومتهم الأصلية<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر في دراسه النظام القانوني للاحتلال والتزاماته، وحقوق الخاضعين له رساله مجبي الدين عشموي السابق الاشاره اليها ورساله مصطفى كامل الأمام شحاته « الاحتلال الحربي وقواعد القانون الدولي المعاصر مع دراسه تطبيقه عن الاحتلال الاسرائيلي للأقاليم العربيه -رساله دكتوراه مقدمه لكلية الحقوق - جامعه القايره سنة ١٩٧٧.

(٢) الاستاذ الدكتور / صلاح الدين عامر - ذات المصدر السابق الاشاره اليه ص ١٦ - وينظر أيضا د. عائشه راتب - بعض الجوانب القانونيه للنزاع ص ١١٤.

### الإختصاص القضائي في الإقليم الخاضع للإحتلال:-

ألزمت المادة (٤٣) من لائحة لاهاي القائم بالإحتلال بإحترام القوانين السائدة في الإقليم، مالم يطرأ من الضرورات ما يجعل هذا الإحترام متعذراً، ويشير الفقه الدولي بصفة عامة إلي مبدأ إستمرار الإختصاص القضائي لدولة السيادة في الإقليم الخاضع للإحتلال، ويعبر هذا المبدأ عن أحد مظاهر بقاء سيادة الدولة الأصلية علي الإقليم علي الرغم من خضوعه للإحتلال. فالقوانين العادية التي كانت سارية المفعول في الإقليم قبل بدء الإحتلال تظل نافذة، وتستمر المحاكم في تطبيقها فيما يعرض عليها من أقضية<sup>(١)</sup>، وهذا يؤكد بطلان كافة التشريعات الإسرائيلية بالأراضي العربية المحتلة، وبخاصة تلك التشريعات المتعلقة بالجنسية والتي تقن وتمكن للمستوطنين اليهود من إستعمار وطردهم الفلسطينيين من منازلهم وممتلكاتهم وإستيطان أراضهم بالقوة.

---

(١) الأستاذ الدكتور / صلاح الدين عامر - بذات المصدر المذكور ص ١٨ .

-٢١٧-

## المطلب الثاني

المستوطنات الإسرائيلية مخالفة للقواعد والقرارات القانونية الدولية

تنطوي الممارسات الإسرائيلية بالأراضي الفلسطينية المحتلة فيما يتعلق بمشكلة المستوطنات علي مخالفات وتجاوزات صارخة لكافة الثوابت الشرعية والقواعد القانونية الدولية، حيث تتجلى تلك الإنتهاكات في مخالفة المعاهدات الدولية المنظمة لقوانين الإحتلال الحربي علي النحو الذي سلف عرضه. وكذلك مخالفتها لقرارات الأمم المتحدة ابتداءً من القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ والمعروف بقرار التقسيم وتلك التي تلتها علي مدى أكثر من خمسين عاماً، وكلها تحظر علي إسرائيل إرتكاب تلك المخالفات القانونية بالأراضي المحتلة.

نتعرض في هذا الموضع من الدراسة لتلك القرارات الدولية باعتبارها قاعدة قانونية دولية يجب الرجوع اليها واحترامها عند بحثنا لمشكلة الإستيطان الإسرائيلي، ونبدأ بالقرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧، حيث أن هذا القرار يتضمن تقسيم أرض فلسطين العربية إلي دولتين إحداهما عربية وهي الدولة الفلسطينية، وأخري يهودية وهي دولة إسرائيل، وقد وافقت بمقتضاه الجمعية العامة للأمم المتحدة علي هذا التقسيم، حيث تشمل الدولة العربية المنطقة الوسطي والشرقية من فلسطين وتشمل منطقة الخليل وصل القدس وخور الأردن، بينما تشمل الدولة اليهودية الجليل الشرقي ومرج بن عامر وساحل فلسطين من حيفا إلي جنوب يافا ويشر السبع بما فيها النقب، علي أن تخضع القدس وبيت لحم للإدارة الدولية تحت سلطة مجلس الوصاية التابع إلي الأمم المتحدة.

وبالرغم من أن قرار التقسيم يشكل خرقاً لقواعد القانون الدولي لسنا بصدد التعرض له الآن. إلا أننا نمر عليه في حدود ما يخدم موضوع دراستنا القانونية، حيث يعد هذا القرار إنتهاكاً للسيادة الفلسطينية علي أراضيها وتفتيتاً لوحدة الشعب الفلسطيني الوطني، كما أنه يعد مخالفاً لقرار الإنتداب علي فلسطين، والذي نص علي وجوب

المحافظة علي حقوق الفلسطينيين والذي يخطر التنازل عن أي جزء من أراضي فلسطين العربية، لذلك فقد قيل هذا القرار بالرفض في حينه من الفلسطينيين ومن معظم الدول العربية وغير العربية<sup>(١)</sup>، وبالرغم من ذلك ومع مرور الزمن ونجواً مع تطور الأحداث فقد تعامل الفلسطينيون والعرب مع قرار التقسيم بالمواقف الضمنية وعلي مضض تجارباً مع الواقع المرير.

أقامت إسرائيل بعد ذلك دولتها علي الغصب الجزئي للأراضي العربية والفلسطينية، وعلي مدي المراحل الماضية من التخطيط والغصب المحلي بعد أن أقت ذلك بناءً علي الغصب الكلي إستناداً إلي قرار التقسيم المشار اليه، والذي استندت إسرائيل اليه في قانونية قيامها، والذي تعتبره أيضاً شهادة ميلادها وصك شرعيه وجودها. وقد كان قبول إسرائيل في الأمم المتحدة مشروطاً بالتزامها بتنفيذ تعهداتها المنصوص عليها بقرار التقسيم، والذي تستند اليه إسرائيل من الناحية القانونية في قيامها وفي ذات الوقت هو الأساس الشرعي والقانوني لقيام الدولة الفلسطينية وتحديد حدودها رغم إحجافه بها. وبناء علي ذلك تكون ما قامت به إسرائيل من إحتلال للأراضي العربية والفلسطينية في سنة ١٩٦٧ هو اعتداء علي الحدود القانونية وإحتلال للأراضي الغير بالقوة، حيث صدر في هذا الشأن وتأكيده له القرار رقم ٢٤٢ سنة ١٩٦٧ الصادر عن مجلس الأمن، والذي نص علي وجوب جلاء إسرائيل عن كافة الأراضي العربية التي إحتلتها في عام ١٩٦٧ ومنها الأراضي الفلسطينية والتي تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقي. ثم صدر القرار رقم ٢٣٧ سنة ١٩٦٧ عن مجلس الأمن بالإجماع والذي نص علي «الأخذ بعين الاعتبار الحاجة الملحة إلي رفع المزيد من الآلام عن السكان المدنيين وأسري الحرب في منطقة النزاع بالشرق الأوسط»<sup>(٢)</sup>، وإلي وجوب الإمتثال لجميع

(١) محاضرات حول المشكلة الفلسطينية علي ضوء أحكام القانون الدولي - د/ حافظ غانم - جامع الدول العربية - معهد الدراسات العربية - ١٩٦٤ - ١٩٦٥.

(٢) يراجع نص القرار ٢٣٧ سنة ١٩٦٧ الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٧.

-٢١٩-

الالتزامات الناجمة عن اتفاقيه جنيف الخاصه بمعامله أسري الحرب من قبل الأطراف المعنيه في النزاع حيث:-

(١) تدعو حكومة إسرائيل إلي تأمين سلامة وخير وأمن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية وتسهيل عوده أولئك الذين فروا من هذه المناطق منذ نشوب القتال.

(٢) توصي الحكومات المعنيه إسرائيل بأن تحترم بدقه المبادئ الانسانيه الخاصه بمعامله أسري الحرب وحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب، التي تتضمنها إتفاقيه جنيف الصادره في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٩.

(٣) يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار تنفيذاً فعالاً ورفع تقرير عن ذلك الي مجلس الأمن.

تتابعت بعد ذلك القرارات الدولية والتي تؤيد ما جاء في القرار ٢٤٢ وتدين هذا العدوان والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربيه والفلسطينيه ومنها أيضاً القرار رقم ٣٣٨ سنة ١٩٧٣، ثم صدرت بعد ذلك سلسله من القرارات الدولية عن الأمم المتحده والتي تحظر علي إسرائيل بناء أية مستوطنات علي الأراضي الفلسطينيه التي تحتلها مراعاة لقواعد القانون الدولي وإحتراماً لنصوص إتفاقيه لاهاي سنة ١٩٠٧، وإتفاقيه جنيف سنة ١٩٤٩، واللتان عرضنا لهما بشئ من التفصيل سابقاً، واللتان تحرمان علي الدولة المحتله أن تقيم مستوطنات أو أية بناء علي الأرض التي تحتلها، وأن تحافظ علي الأموال والممتلكات الخاصه للمدنيين.

نعود لإستكمال العرض القانوني للقرارات الدولية للأمم المتحده في شأن المستوطنات الإسرائيليه بالأراضي الفلسطينيه المحتله، حيث جاء القرارين الصادرين عن مجلس الأمن رقمي ٤٤٦ ، ٤٥٢ سنة ١٩٧٩ تنويجاً لتلك السلسله من القرارات<sup>(١)</sup>،  
(١) يراجع نص القرار ٤٥٢ سنة ١٩٧٩ والصادر بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٧٩ عن مجلس الأمن.

-٢٢.-

واللذان يؤكدان أيضاً علي وجوب احترام إتفاقية جنيف فيما يتعلق بحماية المدنيين في زمن الحرب، والتي تنطبق شروطها علي الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس، ثم يقرر ذلك القرار في البند الأول منه، بأن سياسته إسرائيل وممارستها بإقامه مستوطنات علي الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ليس لها أي سند قانوني، وأنها تشكل عقبة خطره في وجه التوصل إلي سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط. كما أدان هذا القرار بنقضه الثانيه عدم التزام إسرائيل بقرارات مجلس الأمن ذات الصله بمشكلة المستوطنات بالأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. ثم عاد القرار ليؤكد مره أخرى في البند الثالث منه علي مطالبة إسرائيل بصفتها القوة المحتلة أن تلتزم بدقه بإتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، وأن تمتنع عن إتخاذ أي عمل يؤدي إلي تغيير الوضع القانوني والطابع الجغرافي للأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس. وأن تمتنع بشكل خاص عن نقل مجموعات من سكانها المدنيين إلي الأراضي العربية المحتلة أي عدم نقل مستوطنين جدد إلي الأراضي العربية الفلسطينية.

وأخيراً ينص هذا القرار والذي يعتبر من القرارات الدولية الهامة الصادرة عن مجلس الأمن في شأن حظر المستوطنات الإسرائيلية حيث يقرر بنده الرابع تأليف لجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الأمن لدراسة الوضع المتعلق بالمستوطنات بالأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس.

صدر قرار آخر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد ذلك ليؤكد علي مخالفة إسرائيل للقواعد القانونية الدولية بما تقوم به بشأن بناء المستوطنات بالأراضي العربية والفلسطينيه المحتلة، وهو القرار رقم ٤٤/٤٢ سنة ١٩٨٩، والذي يؤكد من جديد بالبند الثالث منه فقره (م) علي انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧ بما فيها القدس ومن الأراضي العربية الأخرى المحتلة ثم نص بالفقره (ج) علي حل مشكلة

-٢٢١-

اللاجئين وقد تم في حينه التعرض لها تفصيلاً، ثم ينص بالفقرة (د) من القرار علي تصفية المستوطنات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧.

يصدر بعد ذلك القرار رقم ٤٦ سنة ١٩٩١ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يشير الي اعلان فانكوفر بشأن المستوطنات البشرية، ثم ينص القرار علي عدم قانونية وعدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية لتعارضها مع القواعد القانونية الدولية، وأنها عقبة في طريق السلام ثم يعود ذلك القرار المشار إليه إلي التأكيد بالفقرة الخامسة منه علي رفض الحطط والإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلي تغيير التكوين الديموغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة ولاسيما زياده المستوطنات الإسرائيلية والتوسع فيها. وتتوالي القرارات القانونية الدولية التي تدين السياسات الاستيطانية الإسرائيلية بالأراضي العربية والفلسطينية المحتلة. حيث صدر قرار الجمعية العامة رقم ٦٢/٤٩ سنة ١٩٩٤، والذي أشار في مقدمته الي قرارات مجلس الأمن السابقة علي صدوره ذات الصلة بما في ذلك القرار رقم ٢٤٢ سنة ١٩٦٧ والقرار رقم ٣٣٨ سنة ١٩٧٣ سالف الذكر، ثم يؤكد قرار الجمعية العامة الأخير علي مبدأ عدم جواز إكتساب الأراضي عن طريق الحرب، ثم نص صراحة علي التأكيد أيضا علي عدم مشروعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. وكذلك عدم مشروعية الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف الي تغيير مركز القدس من الناحية القانونية والتاريخية والجغرافية حسب المفهوم الواسع لهذا النص وارتباطاً بغيره من النصوص ذات الصلة بموضوعه.

يؤكد ذلك كله ما جري عليه الفقه والعمل الدولي في شأن تحريم تلك الممارسات الإسرائيلية، في خصوص إقامة المستوطنات بالأراضي المحتلة.

ما يجري عليه الفقه والعمل الدوليان في مثل تلك الممارسات  
الإستيطانية الإسرائيكية:-

أدان فقه القانون الدولي جرائم سلطات الإحتلال الألمانيه في خلال الحرب العالميه  
الثانيه والتي تضمنت الإستيلاء غير الشرعي علي الأموال الخاصه المملوكه للسكان  
المدينين والشركات الخاصه في الأراضي المحتله. وكذا نقل الكثير من هذه الأموال بعد  
الإستيلاء عليها إلي أراضي ألمانيا وإلي الأشخاص الألمان وإلي أشخاص آخرين غير  
الملك الأصليين لهذه الأموال، مما اعتبره هؤلاء الفقهاء وما تم جرائم سلب ونهب ومصادره  
تكون قد خالفت فيها سلطات الإحتلال قواعد القانون الدولي بصفة عامه وقواعد لوائح  
لاهاي بصفة خاصه، وحتى ولو أصدرت بعض التشريعات الداخليه الباطلة لتقن بها تلك  
الجرائم التي ترتكبها بالأراضي الخاضعه للإحتلال.

أظهرت حوادث الحرب العالميه الثانيه أن سلطات الإحتلال الألمانيه قد انتهكت  
مبدأ إحترام الحقوق الماليه الخاصه بالسكان المدينين في الأراضي المحتله، وذلك بإعتدائها  
علي الأموال الخاصه وسلبها ونهبها والإستيلاء عليها ونقلها إلي أراضي ألمانيا. وقد  
أثارت هذه التصرفات ثائره الدول جميعها، ففي ٤ يناير ١٩٤٣ أصدرت الدول المتحالفه  
وعلي رأسها الولايات المتحده الأمريكيه وبريطانيا وروسيا والصين تصريحاً مشتركاً  
حذرت فيه من أن جميع الأعمال التي تحدث من الأعداء في الأراضي المحتله والتي  
تتضمن الاعتداء علي الملكيات الخاصه والإستيلاء عليها والتصرف فيها، تعتبر أعمال  
غير مشروعه ولا تنتج أي آثار قانونيه بالنسبه لنقل الملكيه.

كما أضافت هذه الدول في تصريحها، أنها ستتخذ كل ما يمكن من الإجراءات من  
أجل إبطال وإلغاء كل تصرفات نقل الملكيه التي تمت في خلال فتره الإحتلال الحربي حتي



ولو كانت الأموال قد إنتقلت فعلاً إلى أشخاص مقيمين في دول أخرى محايدة<sup>(١)</sup>.

كما قامت ألمانيا بالإستيلاء علي معظم الماشية والخيول المملوكة ملكية خاصة للمدنيين سكان أراضي فرنسا وبلجيكا المحتلة خلال الحرب العالمية الأولى. كذلك عمدت السلطات الألمانية إلى إنتهاك الحقوق المالية الخاصة بسكان أراضي الراين التي إحتلتها القوات الألمانية سنة ١٩١٨ وإدعت أن ما إستولت عليه من أموال خاصة كان لتغطية الإحتياجات العسكرية. إلا أن السلطات البلجيكية والفرنسية لم تقبل هذا التبرير ووصفت هذه الأعمال بأنها جرائم سلب ولا تمت للإحتياجات العسكرية لقوات الإحتلال بأي صلة<sup>(٢)</sup>.

كانت هذه الحوادث دافعاً كبيراً لوضعي إتفاقية جنيف الخاصة بالمدنيين للإهتمام بالنص علي قواعد الحماية للأموال الخاصة الموجودة في الأراضي المحتلة ضد تصرفات سلطة الإحتلال<sup>(٣)</sup>، ونتيجة لذلك جاءت إتفاقية جنيف في شأن حماية المدنيين لتقرر في المادة (٣٣) فقره ٢ أن: «السلب محظور». وطبقاً لهذا النص يصبح التعرض للممتلكات الخاصة بالمدنيين في الأراضي المحتلة عن طريق السلب إنتهاكاً لأحكام هذه الإتفاقية. والنص علي تحريم السلب في هذه الفقرة من المادة رقم (٣٣) جاء مطلقاً فهو محرم بصرف النظر عن الشخص أو السلطة التي ارتكبت أو أمرت بإرتكاب جريمة السلب وتلتزم سلطات الإحتلال بناء علي ذلك بما يلي:-

(١) حماية جميع الأموال الخاصة في الأراضي التي تحتلها من أي عمل يؤدي الي نهب أو سلب أي من هذه الأموال.

(٢) إصدار القوانين الجنائية، واللوائح والتعليمات اللازمة لحماية هذه الأموال من

Whiteman op. cit p. 83, oppenheim op. cit p. 411. (١)

Odile deblasch, op. cit., p. 35. (٢)

Final record of the dipomatic conference geneua of 1949 II A, p. 823. (٣)

عمليات النهب أو السلب وإتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنفيذ هذه القوانين واللوائح.

(٣) معاقبه مرتكبي جرمه السلب والمحرضين عليها والأمريين بها حتي ولو كانوا من أفراد قوات الإحتلال أو السلطات العسكرية أو المدنية التابعة لدوله الإحتلال.

وتعتبر هذه السلطات مسؤولة عن أعمال السلب المنظمة الجماعية أو الفردية التي يرتكبها الأفراد التابعين لها. وكذلك تتحمل هذه السلطات مسؤولية التستر أو الإشتراك أو التسهيل لمثل هذه الأعمال وعدم معاقبة مرتكبيها، فدولة الإحتلال مسؤولة عن الأشخاص الذين يأثمرون بأمرها ويخضعون لها، وليست هنا مسؤولية فردية فقط كما كان الحال فيما مضى عندما كانت الدولة لا تسأل عن أعمال جنودها الفردية.<sup>(١)</sup> ولقد كان من نتيجة تقرير هذا المبدأ في لوائح لاهاي أن أصبحت تصرفات دولة الإحتلال التي تنتهك فيها مبدأ إحترام الحقوق المالية الخاصة بالمدنيين في الأراضي التي تحتلها، محلاً للإدانة من جانب الدول الأخرى ورجال الفقه وأحكام المحاكم علي النحو سالف البيان.

وننتقل بعد ذلك لدراسة الإستيطان الإسرائيلي بعد أن ثبت إنتهاكه للقواعد القانونية الدولية علي النحو سالف البيان، منذ بدأت عملية السلام بمديرد وأوسلو وذلك من خلال المبحث التالي.

---

(١) د. محيي الدين عشموي - مرجع سبق ذكره ص ٤٢٤، ٤٢٥.

## المبحث الثاني

وضع مشكلة الإستيطان اليهودي منذ بدأت عملية السلام

بمدير وأوسلو في ضوء أحكام القانون الدولي

بدأت محاولات إقرار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية منذ مطلع التسعينيات طلباً أملاً لحل جذور النزاع الفلسطيني الإسرائيلي والتي تتمثل أحد ركائزها في مشكلة المستوطنات، والتي تقيمها إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، حيث تبذل الجهود الفلسطينية والعربية والدولية لمواجهة تلك المشكلة الإستيطانية ومحاولة التفاوض بشأنها منذ مؤتمر مدريد في أكتوبر سنة ١٩٩١. وخلال مفاوضات واشنطن والتي تمت بإعداد وتصميم أمريكي فيما بين نوفمبر ١٩٩١ وحتى أغسطس ١٩٩٣ ومحاولات التفاوض مستمره حول مشكلة المستوطنات، إلي أن إنتهي الأمر باتفاقيات أوسلو الموقعه في سبتمبر ١٩٩٣.

ظلت تلك المشاكل وعلي رأسها المستوطنات معلقة ومؤجله طبقاً لاتفاقيات أوسلو للمرحله النهائيه من التفاوض مما زاد الأمور تعقيداً حتي وصلت إلي ما هي عليه الآن من تفاقم لتلك المشكلات والوصول بها إلي طريق مسدود قصداً وعمداً من جانب إسرائيل، ووصولاً إلي فرض سياسه الأمر الواقع علي الجانب الفلسطيني تجاه تلك السياسه الإستيطانيه اليهوديه.

ظهر ذلك جلياً قبل بدء مفاوضات السلام في مدريد ١٩٩١م بل وأثناء تلك المفاوضات، حيث واكب الدعوة إلي مؤتمر مدريد أكبر موجات الغزو الإستيطاني الصهيوني لفلسطين منذ عام ١٩٦٧، والذي شمل الضفة الغربية وغزه والقدس وظل يتزايد هذا الغزو الصهيوني الإستيطاني حتي أثناء وبعد توقيع اتفاقيات أوسلو بالنرويج عام ١٩٩٣، وتزايدت حدته وخطورته بعد تولي حكومه الليكود للسلطه في إسرائيل عام ١٩٩٦، وبما جرت به الأحداث علي تلك الساحة من سئ إلي أسوأ، ويقبول المفاوض

الفلسطيني المشاركه في مؤتمر مدريد ثم توقيعه علي إتفاقيات أوسلو رغم هذا الموقف الاسرائيلي من مشكله المستوطنات، ويكون المفاوض الفلسطيني بذلك قد تخلي عن ركيزه أساسيه من أسس التسوية القانونية والسياسية والتي أقرها البيان السياسي في الدوره العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني، والذي يعتبر أعلي سلطه تشريعية فلسطينيه، حيث يعتبر ذلك من جانب المفاوض الفلسطيني تفرطاً في حقوقه القانونيه والتي إنتهكتها إسرائيل، مخالفه بذلك القواعد القانونيه الدوليّة علي ما سيأتي بيانه بالتفصيل لاحقاً.

تدارك المفاوض الفلسطيني خطورة الوضع الإستيطاني الإسرائيلي بعد توقيع أوسلو، وبدأ المجلس الوطني الفلسطيني يصدر قرارات في هذا الشأن بصفته أعلي سلطه تشريعيه فلسطينيه، حيث أصدر قراراته الخاصه بمواجهه مشكله المستوطنات، والتي كان أولها في نوفمبر ١٩٩١<sup>(١)</sup>.

توالت القرارات بعد ذلك. وبالرغم من ذلك فقد قبل المفاوض الفلسطيني تأجيل أو تعليق مشكله المستوطنات بإتفاق أوسلو طبقاً للفقرة الثالثه من المادة الخامسة من الإتفاقية، وذلك لمرحلة التفاوض النهائي مخالفأً بذلك قرارات المجلس التشريعي الفلسطيني في هذا الخصوص.

جاءت النصوص في إتفاقيات أوسلو توضح المستوطنات بخراط محدده، حيث جري تحديد المستوطنين والأشخاص الإسرائيليين الذين لا تنطبق عليهم أيه ولاية فلسطينيه، وتضمن ذلك هؤلاء المستوطنون بمناطق الحكم الذاتي إلي جانب الأشخاص الطبيعيين الإسرائيليين المقيمين بها، كذلك الوكالات القانونيه والشركات المسجله في إسرائيل<sup>(٢)</sup>.

---

(١) البيان السياسي للدورّه العشرين للمجلس الوطني - شتون فلسطينيه - العدد ٢٢٣، ٢٢٤ ص ١٤٤.

(٢) اتفاقه غزه ومنطقه أريحا «ترجمه رسميه معتمده» عن مركز الدراسات الفلسطينيّه بعنوان منظّمه التحرير الفلسطيني والسلطه الفلسطينيّه - بيروت - ١٩٩٦.

ولعل النص الوحيد الذي إحتمي به مفاوض أوسلو وإن كان حبراً علي ورق بما أثبتته الواقع بعد ذلك، هو عدم الإحجاف الإسرائيلي المستقبلي في قضيه الإستيطان بحقوق الفلسطينيين، وذلك من خلال تعبير واسع غير محدد المعالم، وذلك بما تضمنته الفقرة الخامسة من البند ٢٣ في إعلان أوسلو والذي نص علي أنه «لا شئ في هذه الإتفاقية يستيق أو يحجف نتائج المفاوضات حول الإتفاق الإنتقالي أو الوضع النهائي التي يمكن التوصل اليها». وبلغت النظر أن النص نفسه تضمن ما يستحق التأمل في تداعياته بما تضمنه من متناقضات بالنص علي أنه «لا يعد أي من الطرفين بحكم دخوله في هذه الاتفاقية متخلياً أو متنازلاً عن حقوقه القائمة أو مطالبه أو مواقفه»<sup>(١)</sup>. فمثل هذا النص قد ينطوي علي مساواه بين الحقوق الفلسطينية، والمضمونه طبقاً للقواعد القانونية الدولية، وتلك الافتراءات التي تنشرها الإدعاءات الإسرائيلية والمخالفة للحقائق والقواعد الواجب تطبيقها في زمن الاحتلال الذي يتم بمحض القوه وفرض الأمر الواقع، بما ترتب عليه من تغيير إسرائيل للمعايير والأسس المتفق عليها، وعلي رأسها أن الأرض مقابل السلام والتي إنقلبت وتبدلت إلي معيار آخر غير الذي تضمنته الإتفاقيات الموقعة وهو معيار الأمن مقابل السلام.

وكان من شأن صيغة أوسلو وتوابعها سאלفة الذكر حدوث تغيير في المجهة الفلسطينية فيما يتعلق بقضية الإستيطان، ليس علي مستوي الشكل فقط بالإستعاضة بالتفاوض السري عن المفاوضات العلنية الجارية في واشنطن وإنما أيضاً علي صعيد المضمون والأساس القانوني. لذلك راحت السلطة الفلسطينية تراقب بعد ذلك التوسع الإستيطاني الإسرائيلي في ظل إتفاقات أوسلو دون أن تستطيع أن تأخذ منها موقف ايجابي قوي وفعال، وعلي الرغم من أنها تسمع وترى التفسيرات الإسرائيلية التي تتحدث عن عدم وجود ما يحول دون الإستيطان في الإتفاقيات المعقوده، وهو أمر تكرر

---

(١) صفري أرونسون «مستقبل المستعمرات في الضفة وغزه» مؤسسه الدراسات الفلسطينية - بيروت - ١٩٩٦ ص ٤٨ وما بعدها.

في عهد حكم حزب العمل والليكود تزييفاً للحقائق وإهداراً لنصوص الإتفاقية والقواعد القانونية الدولية في هذا الشأن. لذلك عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الحادية والعشرين في غزة بتاريخ ١٩٩٦/٤/٢٥ في وقت كانت فيه عيوب أوسلو بخصوص قضية الإستيطان قد تجلت بالممارسات الاسرائيلية الصارخة، فعاد المجلس إلى تأكيد مواقفه السابقة تجاه هذه القضية مسجلاً موقفاً هو أقرب إلى التعبير عن الإمتعاض والغضب من سياسته إسرائيل الاستيطانية دون أن يشير بأصبع الإتهام مباشرة الي صيغه أوسلو التي سمحت بتجاوز مقرراته السابقة. وذلك بإعلان رفضه الصريح لوجود المستوطنات والتوسع الاستيطاني، ثم عاد المجلس يشير إلى كونها «لاغية طبقاً لقرارات الشرعية الدولية» وإلى أنها «تقطع أوصال الأراضي الفلسطينية وقد تؤدي إلى تقويض عملية السلام»<sup>(١)</sup>.

وبصفة عامة فقد بدأت السياسة الرسمية الفلسطينية تحاول مجدداً إستدراك خطئها وموقفها من القضية في إطار أوسلو وتوابعها، وإذا كان الموقف من الإستيطان في صيغه أوسلو قد لاقى إستياء من جانب بعض مؤيدي هذه الإتفاقية فقد كان موضع سخط عام من قوي المعارضة بجميع تياراتها داخل وخارج الأراضي الفلسطينية المحتلة.

واعتبرت هذه القوي أن مفاوضات أوسلو سلمت ببقاء المستوطنات والمناطق الأمنية المحيطة بها تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة بكافة شؤونها وأنها خلت من أي تعهد إسرائيلي ملزم بالامتناع عن مصادره الأراضي أو توسيع المستوطنات القائمة خلال المرحلة الإنتقالية. حيث أعطت الإتفاقات التي قامت عليها تلك المفاوضات إسرائيل حرية التصرف بنحو ٤٠ بالمئة من مساحه قطاع غزة، ونحو ٧٠ بالمئة من أراضي الضفة، وهكذا صنعت الإتفاقات غطاء إستخدمته إسرائيل لتستعجل نتائج الوضع النهائي

---

(١) ابراهيم أو حجله، وسالم نخله - اتفاقيه أوسلو المسيرة المتعتره - شركة التقدم العربي بيروت ١٩٩٦ ص ٥٠ وما بعدها.

بتحويل الرجود الفلسطيني إلى مناطق معزولة وخاضعة للسيطرة الإسرائيلية.

وقد تأكد ذلك بعد أن ألفت الحكومة الإسرائيلية أولي بياناتها الأصولية والذي أولي مسأله المستوطنات أهميه قصوي<sup>(١)</sup>، مما انعكس بشكل مباشر وخطير علي إتفاق إعادته الإنتشار الأول، والذي كان قد أبرم بشأن الإستيطان بالخليل<sup>(٢)</sup>. حيث حدد هذا الإتفاق الرجود الفلسطيني الرسمي والإداري بما فيها المسجد الإبراهيمي لإداره الجيش الإسرائيلي، وتعطيل إمكانيات السيادة علي المدينة، وجعل الإتفاق حول المدينه خاضعاً لإداره حفنه من المستوطنين اليهود المتعصبين دينياً وعنصرياً، وبذلك يكون هذا الإتفاق قد أسس وضع شاذ وخطير من ناحية الولاية القانونية والدينية والإدارية لهذه المدينة. ولا يمكن أن تقوم علي أساسه مفاوضات الوضع النهائي حول الإستيطان بعد إنتهاء الفتره الانتقالية، كما يمكن لإسرائيل تنفيذ باقي خططها التآمرية بخصوص المستوطنات رغم مخالفه ذلك للقانون الدولي والثوابت التاريخيه والدينيه.

ويتأكد ذلك بما تقوم به إسرائيل من أعمال تضغط بها علي المفاوض الفلسطيني لتوقيع اتفاقيات فرعية عن إتفاقيات أوسلو، لتوقعه في مزيد من الأخطاء والثغرات القانونية التي تكون مخرجاً لإسرائيل وتنصلاً لها من إتفاقياتها الموقعه سابقاً، ولمزيد من ممارسه ضغوطها ومؤامراتها المخطط لها بإحكام ثم تنفيذها بإحكام أكثر عن طريق فرض سياسه الأمر الواقع والتي إنتهت إلي تغيير المفاهيم والأسس الأصلية لإتفاقيات أوسلو وما قبلها، وعلي رأسها أن الأرض مقابل السلام ليصبح الأمن مقابل السلام.

ترتب علي هذا الوجود الإستيطاني في مدينة الخليل والقدس وباقى مدن فلسطين، القيام بالممارسات الإجراميه التي ارتكبتها السلطة الإسرائيلية حينئذ والمستوطنين اليهود أحياناً أخرى، مثل اغلاق الحرم الإبراهيمي في وجه المصلين المسلمين أو إعتداءات علي هؤلاء المصلين وطردهم من المسجد أو قتلهم، كما حدث أضعاف ذلك بالمسجد الأقصى

(١) أول بيانات حكومه الليكود بزعامه نيتانياهو بعد توليه السلطة في يوليو من سنة ١٩٩٦.

(٢) أبرم هذا الاتفاق بين الفلسطينيين والاسرائيليين في اكتوبر من سنة ١٩٩٥.

أولي القبلتين وثالث الحرمين بمدينة القدس، سواء من السلطه الإسرائيلييه أو من المستوطنين اليهود. أفسح ذلك كله الطريق لليهود أن يعيشوا بمقدسات تلك المدينة المقدسه، وتهويدها وتغيير معالمها التاريخيه سواء ببناء المستوطنات شرقاً وغرباً وإجراء توسعات خطيره علي مساحات كبيره في حدود تلك المدينه العربيه الفلسطينيه لتغيير معالمها الأصلية وهويتها الإسلاميه العربيه.

يتم التوسع دائما في المستوطنات القديمه وإنشاء مستوطنات جديده رغم المقاومه الفلسطينيه والمعارضه العربيه من المسلمين والمسيحيين بل والمعارضه الدوليه، والتي تتمثل في قرارات الأمم المتحده في هذا الخصوص، ولكن إسرائيل تضرب بكل ذلك عرض الحائط، وحتى وقت كتابه هذه السطور مازالت إسرائيل تقيم المستوطنات الجديده بالقدس العربيه. وأهمها مستوطنه رأس العمود التي تختار لها أشد المستوطنين اليهود تعصباً وارهاباً كذلك مستوطنه جبل أبو غنيم<sup>(١)</sup> بالقدس الشرقيه. وتلك المستوطنات الأخيره أشعلت بسببها إسرائيل أزمه كبيره في عملية السلام المزعومه، وأشعلت بها النار التي تحت رماد إتفاقيات أوسلو وفجرت ثغراتها القانونيه بالموافقه علي التوقيع عليها قبل حل مشكله المستوطنات وغيرها من المشاكل الخمس المعلقه، والتي لا يستقر سلام بدون حلها لكي يكون هناك سلام حقيقي قائم علي العدل والذي هو في النهايه حلم لن يتحقق مع اليهود أبداً.

لذلك كان يجب علي مفاوض أوسلو ومنذ مدرد قبل التوقيع علي الإتفاقيات أن يضع القواعد القانونيه التي تحميها من الوقوع في تلك الثغرات القانونيه في شأن مشكله المستوطنات وغيرها من المشاكل الأساسيه والتي هي لب الصراع مع إسرائيل، فبما يتعلق بالمستوطنات كان يجب أن تتوافر لدي المفاوض الفلسطينيه الرؤيه التاليه لعملية الإستيطان عند التوقيع بأوسلو.

(١) بدأ البناء عمليا في مستوطنه ابو غنيم في ١٨/٣/١٩٩٧ وظل البناء مستمرا بها حتي عام ١٩٩٩ رغم المعارضه الدوليه الشديده لذلك التوسع الاستيطاني.



فمن الناحية القانونية؛ تصدت إسرائيل لتأجيل وضع أسس التفاوض بشأن المستوطنات حتي لا تلزم نفسها قانونياً، وإن كانت هي لا تلتزم أصلاً من الناحية الواقعية بما وقعت عليه، لكنها قصدت أن يقتصر الأمر علي الإدانات الدولية لها في شأن المستوطنات، والذي لا يخرج عن مجرد الشجب والنداءات.

وتستمر هي في تنفيذ خططها الإستيطانية بفرض سياسة الأمر الواقع من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها إذا كانت لم توقع بأسلو علي حل مشكله المستوطنات فهذا لا يعفيها من الناحية القانونية، حيث أن ذلك يشكل مخالفة لقواعد القانون الدولي وأعرافه المستقرة، فيما يتعلق بحظر إستيلاء المستعمر علي أراضي الدولة المحتلة، وبناء مستوطنات عليها بناء علي قواعد قانون الإحتلال الحربي.

بالإضافة إلي أن ذلك يشكل مخالفه صارخه للقارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة بخصوص بناء مستوطنات إسرائيلية بالأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا يخفي علي أحد بأن إسرائيل تفعل كل ذلك وصولاً بالمخطط الإستيطاني الصهيوني إلي سد الباب أمام جعل القدس الشرقيه المحتلة عاصمة لدولة فلسطين التي كانت مفترض إعلانها في مايو ١٩٩٩ طبقاً لنصوص إتفاقيات أوسلو بعد إنتهاء المرحلة الإنتقالية المتفق عليها، وذلك علي النحو الذي عرضنا له سابقاً بالتفصيل.

تستمر إسرائيل في إنتهاك القواعد القانونية الدولية ببناء مستوطنات بالضفة الغربية وقطاع غزة والقدس وغيرها من المناطق المحتلة، مما يزيد المشكلة تعقيداً، وبدلاً من أن تنسحب القوات الإسرائيلية من تلك الأراضي طبقاً للإتفاقيات الموقعه بأوسلو وما بعدها، والخاصه بإعادة الإنتشار وحسب النسب الوارده بها وهي في المرحلة الإنتقالية ١٣٪. وبالرغم من ذلك تقوم إسرائيل ببناء مزيد من المستوطنات بالضفة والقطاع حتي وصلت نسبه السيطرة عليها إلي ١٨٪ بدل من الانسحاب بنسبة ١٣٪ مخالفه بذلك كافة القواعد القانونية وأسس الإتفاقيات الدولية، حتي وصل مجموع ما إستولت عليه

إسرائيل من أراضي فلسطينية قديماً وحديثاً وحتى الوقت الحاضر إلني نسبة ٩٧٪.

ويوجد بها مايزيد علي مائتي مستوطنة يهوديه موزعه بين ٣٩٨ قرية ومدينه فلسطينيه، يسكنها بالقدس الشرقيه فقط ثلاثمائة ألف مستوطن تقريباً يهودي متعصب<sup>(١)</sup>.

وتشير الإحصائيه الأخيره أن عدد المهاجرين اليهود إلي إسرائيل وصل في عام ١٩٩٩ الي ٧٧٩٢١ مهاجرأ، بزياده بلغت نسبتها ٣٥٪ تقريباً بالمقارنه بعام ١٩٩٨ حيث وصل عدد المهاجرين إلي إسرائيل ٥٨٤٣٠.

كما أكدت إحدى المصادر الإسرائيليه<sup>(٢)</sup> نقلا عن معطيات وإحصاءات نشرتها أخيراً الوكالة اليهوديه لشئون الهجرة إلي إسرائيل، بأن عدد اليهود من المهاجرين الجدد الذين وصلو الي إسرائيل خلال العقد الماضي بلغ نحو مليون مهاجر معظمهم من جمهوريات الدول المستقلة عن الإتحاد السوفييتي السابق، وأضافت المصادر أن الزيادة الحقيقيه في أعداد المهاجرين كانت من جمهوريات الدول المستقلة حيث أرتفع عدد المهاجرين من ٤٦ ألفا في عام ١٩٩٨ إلي ٦٦٩٠٧ عام ١٩٩٩ أي بزياده بلغت نسبتها ٤٥٪<sup>(٣)</sup>.

تبلغ عدد التجمعات السكانيه الفلسطينيه (٢٦٩ من بين ٣٩٨) ويتراوح عدد سكان كل منها ما بين ٥٠٠ إلي ٥٠٠٠ نسمة، وتعد مستوطنة معالي أدوميم أكبر مستوطنة يهوديه في المناطق المحتله وقد بلغ عدد سكانها حوالي ١٥,٠٠٠ نسمة في مطلع عام ١٩٩٢، أما مدينه غزه (يبلغ عدد سكانها ٢٧٣,٠٠٠ نسمة) ومن ضمنهم سكان مخيم الشاطئ، فتعد أكبر مدينة في المناطق، وهي أكبر بقليل من مدينة حيفا، أي

(١) أوردسون - مستقبل المستعمرات في الضفة وغزه ص ٩٦.

(٢) صحيفه هآرتس الإسرائيليه - العدد الصادر في ١٠/٤/٢٠٠٠.

(٣) صحيفه الأهرام القاهرية - العدد الصادر في ١١/٤/٢٠٠٠ - ص ٨.

## -٢٣٣-

أن المستوطنات بمدينة غزة أكبر برتين ونصف من كافة المستوطنات اليهودية.

يتوزع السكان الفلسطينيون بين الريف (٦٠٪) والمدن (٤٠٪)، وكذلك فإن المستوطنين اليهود موزعون بين مستوطنات حضرية (٥٥٪) ومستوطنات ريفية (٤٥٪)<sup>(١)</sup>.

تشكل المستوطنات اليهودية في توزيعها الجغرافي مقاطعات تقع في عمق التجمعات الفلسطينية، وبإستثناء مستوطنة أورانيت القريبة من الخط الأخضر والمستوطنات المحاذية لصحراء الضفة، ومستوطنة ايلاي سينائي شمال قطاع غزة، فإن كافة المستوطنات اليهودية الأخرى تقع حول وأحيانا داخل مناطق فلسطينية متجانسة وذات كثافة سكانية عالية، أما منطقته عتصيون بلوك التي تضم مستوطنات متصلة قريبة من بعضها البعض بالقرب من القدس فإنها تحتوي على ٦٠٠ مستوطن يهودي، وهي محاطة بمناطق فلسطينية مدنية وريفية يتجاوز عدد سكانها ١٠٠,٠٠٠ نسمة<sup>(٢)</sup>.

وبذلك يكون مجموع المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة ٩٨٧٥٥ مستوطنا موزعة علي النحو التالي:-

أ - غور الأردن وشمال البحر الميت:- ٢٣ مستوطنة يقيم بها ٣٥٢٠ مستوطنا.

ب - غرش عتصيون: ١٧ مستوطنة وبها ٩٣٣٠ مستوطنا.

ج - جبل الخليل: ١٥ مستوطنة وبها ٧٤٤٥ مستوطنا.

د - شمال الضفة: ٣٦ مستوطنة وبها ٣٦٣٢٠ مستوطنا.

هـ - وسط الضفة: ٢٨ مستوطنة وبها ٣٨٩٢٠ مستوطنا.

(١) احصائيات صادرة عن الادارة المدنية الإسرائيلية عام ١٩٩٢.

(٢) صحيفة معاريف الإسرائيلية بعددها الصادر في ١٩٩٢/١/٢٣.

- ٢٣٤ -

و - قطاع غزة: ١٦ مستوطنة وبها ٣٢٢٠ مستوطناً.

ويصبح المجموع الكلي للمستوطنين اليهود في كل من الضفة الغربية ككل وقطاع غزة، وهو كالآتي:-

أ - الضفة الغربية: يسكنها ٩٠٠ ألف فلسطيني و ١٢٠ ألف مستوطن يهودي.

ب - قطاع غزة: يقطنه ٧٨٠ ألف فلسطيني حيث يوجد فيه ٤ آلاف مستوطن يهودي.

تلك هي حجم المشكلة الإستيطانية التي تواجه الفلسطينيين، والتي لم تتعرض لها إتفاقيات أوسلو بالحل، وتنتظر موائد التفاوض النهائي بشأنها، ولأن إسرائيل قد حققت ما خططت إليه وتآمرت عليه من أجل بناء المستوطنات وتوطين المستوطنين الحاليين، وتجهيز عشرات المستوطنات الخالية من السكان لمن سيأتي من يهود بالأعوام القادمة. وبالتحليل القانوني لإتفاقيات أوسلو نجد أن ثغراتها فيما يتعلق بالمستوطنات كانت ستؤدي إلي تلك النتيجة، والتي كان يجب علي المفاوض الفلسطيني أن يتوقعها قبل التوقيع علي الإتفاقيه، حيث كانت النصوص أحياناً في ظاهرها الرحمة وفي باطنها العذاب، وأحياناً كثيرة كان ظاهرها وباطنهما عذاب.

وبالرغم من ذلك لم يعترض أو يمتنع المفاوض الفلسطيني عن التوقيع علي تلك الإتفاقيات، أو حتي لم يعرضها علي المجلس الوطني الفلسطيني بصفته أعلي سلطة تشريعية كإجراء قانوني ودستوري لازم لإقرار المعاهدة قبل توقيعها، لذلك كانت مقدمات أوسلو سبب طبيعي بالنسبة لنتائجها.

ونعرض في المطلب التالي من الدراسة لنصوص أوسلو وإنعكاساتها علي الواقع الإستيطاني الصهيوني.

## المطلب الأول

### نصوص أوسلو وإنعكاساتها علي

#### الواقع الإستيطاني الصهيوني

صدر إعلان المبادئ لأوسلو مشتملاً علي تلك الثغرات القانونية، حيث أن الأراضي سوف تبقى وحدة إقليمية واحدة فيما يتعلق بالأمور التالية<sup>(١)</sup>:-

أولاً: تستمر إسرائيل في مسؤولياتها بوصفها صاحبة السيادة الفعلية، ضمن الحدود الواردة في القواعد الدولية المتعلقة بالإحتلال العسكري في زمن الحرب.

ثانياً: تخلي إسرائيل عن أي حق لها في ضم الأراضي خلال الفترة الإنتقالية.

ثالثاً: ألا يدلي الفلسطينيون بتصريحات أحادية الجانب بشأن الإستقلال مثلاً، والتي تهدف إلي تغيير وضع المناطق، والمقصود بذلك بالطبع هو منع الفلسطينيين من إعلان قيام الدولة الفلسطينية إلي أن يتم التوصل إلي الوضع النهائي المقرر في «إعلان المبادئ»، مع منح الإسرائيليين الذين يعيشون في المناطق أو الذين يزورونها وضعاً قانونياً وإدارياً يختلف عن وضع السكان الفلسطينيين.

كما أن المستعمرات الإسرائيلية ستتمتع بوضع قانوني وإداري يختلف عن وضع التجمعات الفلسطينية المجاورة، حيث يكون لإسرائيل وحدها أن توفر الأمن للمستوطنين، ولها أيضاً الصلاحية للإستمرار في بناء وتوسيع المستعمرات القائمة، بل حتي في إقامة مستعمرات جديدة.

أما التصرف في أراضي الدولة في الضفة الغربية فقد بقي تحت سيطرة إسرائيل ويوجب «إعلان المبادئ» أقر الفلسطينيون بأن سلطتهم في الأراضي المحتلة التي يطبق فيها الحكم الذاتي علي الأقل في عقب الفترة الإنتقالية لن تشمل المستعمرات

---

(١) تراجع في ذلك نصوص إتفاق أوسلو (١) - إعلان المبادئ تفصيلاً.

الإسرائيلية والمستوطنين ولا الطرق التي يستخدمها هؤلاء المستوطنون، ولا المناطق الحدودية الفاصلة بين الأراضي المحتلة وكل من إسرائيل ومصر والأردن.

كما أن سلطتهم لن تشمل القدس الشرقية فهذه كلها مسائل مؤجلة إلي مفاوضات الوضع النهائي، فلا السلطة الفلسطينية ولا المجلس الفلسطيني المنتخب الذي سيحل مكانها يملكان أية سلطات تشريعية أو إدارية حيال المستعمرات أو الإسرائيليين المستوطنين بها. وتستعيد إسرائيل إنتشارها في المناطق، غير أن الحكم العسكري لن يلغي والسيادة بموجب القانون الدولي تبقى منوطه به. والأهم من ذلك أن مجموعه الأوامر العسكرية التي كانت حتي ذلك الحين تشكل الأساس للأنظمة القانونية في الضفة الغربية وقطاع غزة وقد شكلت الغطاء التشريعي لمصادره الأراضي والأنشطة الإستيطان.

وأن الأوضاع المتميزة للمستوطنين الإسرائيليين ستبقى سارية المفعول، غير أن مسودة الإتفاق دعت إلي إعادته نظر مشتركه بهذه الأمور فيما بعد وبشكل مبهم وغير محدد. ومع أن «إعلان المبادئ» يستثني تحديداً مسائل الإستيطان الإسرائيلي والمستوطنين من البحث خلال الفترة الانتقالية، فإن وضعهم خلال هذه الأعوام الخمسة قد تبلور بوضوح ودقه في الإتفاقيين التاليين:-

(أ) إتفاق القاهرة الموقع في ٤ مايو ١٩٩٤.

(ب) الإتفاق المرحلي أو أوسلو (٢) الموقع في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥.

يسرر الإتفاقان كلاهما بوضوح تام الأهمية المركزية للمستعمرات، وهكذا ولدي تقديم إتفاق القاهرة إلي الكنيست إعترفت الحكومة الإسرائيلية<sup>(١)</sup>، بأن «الإهتمام بأمن إسرائيل وأمن الإسرائيليين والمستعمرات واضح في كل سطر أو كلمه، وأنه مقدم علي أي شئ آخر مهما كانت حيويته وضرورته للفلسطينيين<sup>(٢)</sup>.

(١) رئيس الحكومة آنذاك - اسحاق رابين خطاب الكنيست في ١١ مايو ١٩٩٤.

(٢) صحيفه معاريف الاسرائيليه مقاله في ٢٧/٩/١٩٩٤.

-٢٣٧-

يتأكد ذلك في إتفاقيه أوصلو(٢) وهو الإتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بخصوص الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعرف أيضا بـ «إتفاق طابا» نسبة إلي الموقع المصري الذي جري التفاوض فيه. فقد وضع الخطوط العريضة للمرحلة التالية من إعادة الإنتشار الإسرائيلي في الضفة الغربية، وفصل الأليات والحدود المتعلقة بتوسيع رقعة الحكم الذاتي الفلسطيني إلي خارج قطاع غزة وأريحا نحو أجزاء مهمه من الضفة الغربية، وهذا الاتفاق هو الذي يحدد الشروط للأعوام المقبلة ربما يتم الاتفاق بشأنها في الوضع النهائي.

يغير هذا الإتفاق من وضع الجيش الإسرائيلي إلي «جيش ضيف» يعمل في الضفة الغربية كما فعل من قبل في قطاع غزة، حيث عمد الإسرائيليون إلي تلك النتيجة بدهاء ليعمل هذا الجيش بتفويض من الفلسطينيين، وهذا الأمر يمثل إنحازاً كبيراً جداً لحزب العمل الإسرائيلي الذي وقع الإتفاق في ذلك الحين، والذي يسعى علي الدوام لإيجاد شركاء فلسطينيين بهدف إعفاء إسرائيل من أعباء إداره حياه الفلسطينيين، بينما هو يضمن سيطرتها العسكرية وجهودها الاستيطانية. ثم إستخدام قوات الأمن الفلسطينية وتسخيرها لتوفير الأمن لإسرائيل بلاحقه من يقومون بأعمال المقاومة ضد إسرائيل خصوصاً منظمة حماس وغيرها ممن لقبتهم بالإرهابيين.

إنفق كذلك بأوصلو علي أنه بموجب هذا الإتفاق المؤقت والمسمي بإعلان المبادئ، علي وجوب إعادة توسيع تلك الإجراءات لحمايه المستعمرات والمستوطنين خلال الفترة الإنتقالية والتي تضمنها إتفاق القاهرة.

وتتضمن إجراءات الحماية الواردة في أوصلو للمستوطنات الإسرائيلية

ما يلي:-

أولاً؛ الإتفاق علي ألا يتم إخلاء أية مستعمرة خلال فترة الأعوام الخمسه الإنتقالية المنتهية بحسب البرنامج في مايو ١٩٩٩، ولعلي هذا هو السبب في قيام إسرائيل ببناء

أكبر قدر من المستعمرات وتوسيع دائرة إحتلالها خلال تلك الفترة الانتقالية.

ثانياً:- إستثناء المستعمرات والمستوطنين و«الشرابين الحيرية» الطرق الرئيسية وأنابيب المياه وخطوط الكهرباء والهاتف والموارد المائية من أية ولاية أو تدخل أو سيطره فلسطينيه.

ثالثاً: تكوين كتل من المستعمرات حيث تم تأمين التواصل الإقليمي بينها علي حساب التواصل الإقليمي للأراضي الفلسطينية، مما يعرقل في النهاية قيام دولتها.

رابعاً: ترتيبات واسعة النطاق ومعقدة للتعاون الأمني بين القوات العسكرية والشرطه، وقوات الأمن الداخلي الإسرائيلية والفلسطينيه، وذلك للملاحقة عناصر المقاومه ومن أطلقت عليهم إسرائيل بالمخربين.

خامساً: فرض القيود علي حجم قوات الأمن الفلسطينيه، وعلي تسليحها وولايتها علي مناطق الحكم الذاتي، والتي تعد بذلك حكماً ذاتياً ناقصاً طبقاً للقواعد القانونية الدولية المعمول بها في هذا الشأن.

سادساً: إستمرار الإشراف الإسرائيلي علي إستخدام جميع الأراضي وتسجيلها أو إجراء أي تصرفات قانونية تتعلق بها.

سابعاً:- فرض قيود علي إستخدام الأرض من قبل الفلسطينيين في المناطق المجاوره للمستعمرات، وإستمرار السيطرة الإسرائيلية علي القرارات الفلسطينيه المتعلقة بفرز الأراضي واستخدامها وملكيته.

تأكد في نصوص إتفاق أوسلو (٢) من جديد المبدأ الذي تضمنه إتفاق القاهرة، من أن المستوطنين الإسرائيليين في مناطق الحكم الذاتي لن يكونوا علي أية حال خاضعين للسلطه الفلسطينيه حتي في الأمور الجنائيه، وهكذا فإن المشرع الفلسطينى لا يمكن له أن «يعالج أمراً أمنياً أو قانونياً يقع ضمن مسؤوليه إسرائيل»، ولا أن يحكم جدياً أية



مصالح إسرائيلييه أخرى يحميها الإتفاق»، حتي ولو وقع هذا الأمر داخل مناطق السلطة الفلسطينية، مما يغل الأيدي الفلسطينية عن أية تصرفات تجريها إسرائيل مهما كانت تمس بالمصالح الفلسطينية.

وعلي الجانب الآخر تتدخل إسرائيل في كل ما يتعلق بالفلسطينيين، أما فيما يتعلق بالأرض فإن أوسلو تضمنت إقراراً بالغ الأهمية من جانب المجلس الفلسطيني المنتخب «بحقوق الإسرائيليين المتعلقة بأراضي الدولة، وأراضي الغائبين الواقعة في المناطق التي هي تحت ولاية المجالس الإقليمية»<sup>(١)</sup>، وهذه الفقرة المهمة تقرر إستمرار السيطرة الإسرائيلية علي جميع أراضي الدولة وأراضي «الغائبين» حتي في المنطقتين (أ)، (ب).

وهذا يعتبر أمر خطير للغاية يضر بحقوق الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلي ما سبق ذكره من تنازلات، إذ أنه عند توقيع «إعلان المبادئ» الأصلي كانت إسرائيل قد صنفت أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، تتراوح التقديرات بشأنها بين ٥٠٪ و ٧٠٪ من مساحه الأراضي الإجماليه بأنها «أراضي دولة».

وهذه الفقرة تقرر أيضاً سابقة لإستمرار المستعمرات وتوسيعها حتي في حال إنتقالها إلي السلطة الفلسطينية إسمياً، غير أن إتفاق أوسلو (٢) يوصي من حيث المبدأ بأن متطلبات إسرائيل من الأرض في المناطق المحتلة ستكون في الحل النهائي محصوره في المستعمرات والمواقع العسكرية، ولكن الواقع بعيداً عن النصوص يوحى بغير ذلك.

تتسم إتفاقيه أوسلو (٢) بالغرابة أيضاً فيما يتعلق بمسألة فك الارتباط وإعادة الإنتشار، فقد جرت العادة والعرف الدولي أن يكون حلول جيش محل آخر ونقل السلطة لي مثل هذه الإتفاقيات كاملين لا يشوبهما أي غموض، لكن بالقراء الدقيقة لإتفاق سبتمبر سنة ١٩٩٥ يظهر أن الإحتلال لم ينتهي بعد، وصلاحيات إسرائيل الواسعه النطاق كجيش إحتلال بموجب القانون الدولي لم تتغير.

(١) تراجع نصوص إتفاقيه أوسلو ٢ في هذا الخصوص.

- ٢٤ -

ومنظمه التحرير الفلسطيني لن تتولي في الحقيقة إلا سلطه ذات سيادة محدودة. فالحكم العسكري لم يتم إلغاؤه وتبقى إسرائيل بموجب الإتفاقية هي صاحبة السيادة الفعلية في المناطق التي سوف تديرها الآن منظمه التحرير الفلسطينية بموجب عقد مع إسرائيل، وذلك بما يخالف قواعد القانون الدولي في هذا الخصوص.

وبذلك تكون إسرائيل في حقيقة الأمر سواء بما وقعت عليه وخالفته أم لم توقع عليه وإنتهكته تكون قد خالفت القواعد القانونية الدولية علي جميع أصعدتها، مما يجب معه فرض التعويضات المناسبة علي إسرائيل لقاء ما إقترفته قوات الاحتلال الإسرائيلي من مخالفات قانونية للقواعد القانونية الدولية وعلي النحو الذي فرضته تلك القواعد وذلك بالتعرض للبحث القانوني لها في ضوء قواعد القانون الدولي وإتفاقيات أوسلو، من خلال المطلب التالي من الدراسة.

## المطلب الثاني

### المستوطنات الإسرائيلية بين قواعد

### القانون الدولي وإتفاقيات أوسلو ومسئولية إسرائيل عن التعويض

لم تعترف حكومة إسرائيل التي اشتركت في مفاوضات إتفاقية جنيف الرابعه والتي كانت من أوائل من صدق عليها، بإتطبيقها القانوني علي الأراضي العربية المحتلة ولا بأبه إتفاقيات أخرى تقيد من حريه عدم إحترامها ومراعاتها للقواعد القانونية الدولية الأخرى كإتفاقية لاهاي سالفه الذكر أو قرارات الأمم المتحده الصادره في شأن أية إدانته للممارسات الإسرائيلية.

كذلك فيما يتعلق بإتفاقية جنيف الرابعه رفضت حكومة إسرائيل إنطبقها بالكامل ولا سيما ماده (٤٩) علي الأراضي المحتلة والحجة الأساسية التي تقدمها الحكومة الإسرائيلية لإنكار إنطبق إتفاقيات جنيف، هي أنه قبل حرب ١٩٦٧ لم تكن هناك سيادة شرعية للأردن علي الضفة الغربية ولمصر علي قطاع غزة<sup>(١)</sup>، ورغم ذلك أكدت بوضوح اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحده من خلال كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن ومعظم الحكومات في العالم، إنطبق إتفاقية جنيف الرابعه علي الأراضي المحتلة. وأكثر من ذلك فقد إتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم ٤٦٥ سنة ١٩٨٠ والذي يؤكد مره أخرى بأن إتفاقية جنيف الرابعه المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقوده في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ تنطبق علي الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس.

ويري الفقه<sup>(٢)</sup> ونحن نؤيده في خصوص المقتولة الإسرائيلية الخاصه بإحتلال الأردن

(١) بيان أدلي به موسى ديان أمام الجمعية العامه في ١٠ أكتوبر ١٩٧٧ سجل بالوثائق الرسميه للجمعية العامه ٢٢١- الدورة الثانيه والثلاثون الجلسات العامه رقم ٢٧.

(٢) البروفيسور مالبوسن - أستاذ القانون الدولي بجامعة جورج واشنطن ومُنشور في: on immigration and naturalization of the committees of the judiciary, united states senate, ninety - fifth congress first session 17 october 1977 p. 50.

للضفة الغربية والمشار إليها آنفاً بأن هناك إرتباط بين تلك المقولة الإسرائيلية المدحوضة والمادة الثانية من إتفاقية جنيف، فإنه حتي ولو سلمنا جدلاً بأن الأردن قد ضم الضفة الغربية بصورة غير شرعية. فهذا لا يعني أن تلك الأرض ليست أرض مملوكة لإحدى الدول أطراف المعاهدة، وذلك طبقاً لنص المادة (٢) مما يوجب علي إسرائيل إحترام القواعد الدولية الواردة بتلك المادة في شأن الأراضي التي احتلتها. حيث أن كلمه أرض تشمل علاوة علي الحق الشرعي للدوله بالسيادة كصاحبة الأرض، وجود حق واقعي للمدنيين المقيمين علي تلك الأرض المتنازع عليها، وإلا لترتب علي ذلك حرمان هؤلاء المدنيين من الحماية القانونية لمجرد نقطة فنية لأساس لها من الناحية القانونية، وهي أن تلك الأرض لا تتبع دولة ما من الناحية الشرعية رغم أنه لا أساس لذلك من الناحية الواقعية أيضاً. حيث أن القول بأن تلك الأرض بالضفة الغربية أو قطاع غزة لا صاحب لها من ناحية الواقع هو إدعاء جاء زوراً من إسرائيل، لأن هذه الأرض من الناحية القانونية والواقعية والتاريخية أرضاً عربية فلسطينية من قبل أن تقوم لإسرائيل دولة أو أي كيان قانوني بالمنطقة العربية.

ونحن نري هذا الرأي ونؤيده حيث أن هذه الأراضي تخضع للقواعد الدولية الخاصة بالإحتلال الحربي بوجود إسرائيل علي الأراضي التي إحتلتها، وطبقاً لما ورد في الإتفاقيات الدولية سالفه الذكر في هذا الشأن.

وحيث أنه فيما يتعلق بالمقولة بأنه من الضروري من أجل تطبيق قانون المحتل المحارب وأنه من الضروري للمحارب أن يعترف بحق الحكومة المحتلة في الأرض فهذا القول الذي رددته إسرائيل لكي تبرر تجازاتها القانونية بالأراضي المحتلة، إنما هو قول بهتان ومخالف للقانون الدولي ولا يوجد له أي سند في نص إتفاقية جنيف سالفه الذكر، ولا في غيرها من الإتفاقيات أو القواعد القانونية الدولية الأخرى. وهو بالإضافة الي ذلك وحسب ما يري الفقه السابق بأنه مناقض للعرف الدولي الراسخ والمبني علي

ممارسات الدول السابقة فيما يتعلق بالحالات الدولية الأخرى المشابهة. وعلي سبيل المثال ما حدث خلال الحرب الأهلية الأمريكية حيث إعتبرت الولايات المتحدة الأرض التي كانت تدعي سيادتها عليها والتي إحتفظت بها الولايات الكونفدرالية بصفتها المالك لها علي أساس الواقع، إعتبرتها خاضعة لقانون المحارب حتي نهاية الحرب الأهلية، وهذا هو القانون الدولي العرفي المقبول والمطبق في مثل هذه الحالات. ولا يوجد غير تلك القواعد في إتفاقيات جنيف ولا غيرها من الإتفاقيات السابقة أو اللاحقة عليها والتي تدعي إسرائيل خلافاً لها علي غير أساس من الحق أو العدل أو القانون.

يضيف الفقه السابق إتفاقاً مع غيره وكما سبق التأكيد عليه بخصوص التعليق علي المادة (٤) يكون إحتلال أرض ما في وقت الحرب في الأساس حالة مؤقتة قائمة علي الأمر الواقع، حيث لا تحرم الدولة المحتلة أراضيها سواء من شخصيتها القانونية كدولة، أو من سيادتها عليها بل تؤثر فقط علي قدرتها لممارسة بعض حقوقها، هذا هو ما يميز الإحتلال عن الضم الذي بموجبه تكتسب الدولة القائمة بالإحتلال كل أو بعض الأراضي المحتلة وتدمجها في أراضيها.

وتبعاً لهذا فإن الإحتلال الناجم عن الحرب بينما يمثل جميع مظاهر الحياة الفعلية، لا يمكن أن ينطوي علي أي حق للتصرف في الإقليم، ومادامت الأعمال العدائية مستمرة فلا يحق للدولة القائمة بالإحتلال ضم الأراضي المحتلة حتي ولو كانت تحتل الإقليم المحتل بأسره، ولا يمكن الوصول إلي قرار بشأن هذه المسألة إلا في معاهدة للصلح، وهذه قاعده يعترف بها العرف الدولي، ويؤيدها فقهاء القانون وتؤكدده أحكام عديدة صادرة عن المحاكم الدولية والوطنية.

ونشير في هذا المقام إلي حكم قضائي إسرائيلي شهير وخطير يؤكد عدم الشرعية القانونية سواء الدولية أو الداخلية لما تقوم به إسرائيل من ممارسات بالأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، حيث أنه في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٩ أصدرت المحكمة الإسرائيلية

العليا حكماً بضروره إزالة مستوطنه «إيلون موريه» الواقعه بالضفة الغربية بالقرب من مدينه نابلس في غضون ٣٠ يوماً، وذلك لأن الدوافع التي أدت إلي الإستيلاء عليها هي دوافع سياسية وليست لإحتياجات الأمن<sup>(١)</sup>، وقد إستندت المحكمة في إصدار هذا الحكم والذي لم يسبق له مثيل، إلي المادتين ٤٩ و ٥٣ من إتفاقية جنيف والمواد ٢٣، ٤٦، ٥٢ من إتفاقية لاهاي، وقد أدلت المحكمة العليا برأي مفاده أن إتفاقية لاهاي تسري علي هذه القضية لأنها في رأيها تقع في نطاق القانون العرفي ولا تخالف تشريعاً إسرائيلياً محدداً، لأن تلك القواعد العرفية الدولية تسمح بإقامة مستوطنات لسد الإحتياجات العسكرية فقط، ولا ينطبق المبدأ علي الطابع المدني البحت لإيلون موريه.

وأكدت المحكمة أيضاً أن نزع ملكية الأراضي لأغراض عسكرية يجب أن يكون مؤقتاً بطبيعته، ولا يمكن تصميم موقع أمامي دائم من المستوطنات بحيث يبقى بعد زوال الإدارة العسكرية المؤقتة في أرض محتله<sup>(٢)</sup>. وهكذا يكون هذا الحكم الشهير للمحكمة العليا الاسرائيلية قد قرر صراحة عدم مشروعية المستوطنات المدنية التي تقام علي الأراضي المحتلة ونقل مستوطنين إليها طبقاً لإتفاقيات لاهاي وجنيف علي النحو سالف البيان، وبذلك يثبت عدم تطابق السياسات الإسرائيلية وممارساتها الإستيطانية علي الأراضي الفلسطينية المحتلة مع قواعد القانون الدولي.

يؤكد ذلك وفي سياق مسلسل المسرحيات التآمرية التي تلعبها الولايات المتحدة بالتنسيق مع ولايتها الواحد والخمسين وهي إسرائيل أو إبنتها المدللة كما يطلقون عليها في أمريكا، حيث كانت فصول إتفاق واي بلاتيشن بولاية فلوريد الأمريكية والذي وقع في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٩٨، حيث ظهر للرأي العام وكأنه عملية ولاده متعسره وجديده لإتفاقيات أوسلو وكأنه قبله الحياه لها لإنفاذها من الموت ولكنها ولدت في

(١) السفير طاهر شاش - ذات المرجع السابق ذكره - ص ١٥٧.

(٢) منشور هذا الحكم في جريدة الراشطن بوس تباريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٩.

حقيقتها ميته، وقد تحدث الراعي الأمريكي عن مناخ جديد من الثقة المتبادل بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية رغم أن هذا الاتفاق مكسب كبير للجانب الإسرائيلي، وطبقاً لبنوده إنقلبت أسس التسوية إلي أن الأمن مقابل السلام بدلا من الأرض مقابل السلام، حيث إنقلبت الأسس والمرجعيات. وهو ما أكدته تصريحات الحكومة الإسرائيلية عن الإستمرار في الإستيطان، والذي جاء بمثابة إستغلال مبكر لاحدي سلبيات الإتفاق الاخير الذي أسقط من مسوده المبادرة الأمريكية نصاً يحظر بناء مستوطنات جديدة أو توسيع القائم منها. ومصادرة الأراضي وهدم المنازل الفلسطينية طبقاً لقواعد القانون الدولي، حيث لم يمضي سري ثمانية وأربعين ساعة علي توقيع الإتفاق المذكور وقيل أن يجف مداده حتي أعلنت الحكومة الإسرائيلية في يوم ١٠/٢٥/١٩٩٨ إستكمال توسعاتها بمستوطنة رأس العمود بالقدس الشرقيه معلله ذلك بأن الإتفاق لم يحظر التوسع في المستوطنات بل يحظر بناه مستوطنات جديدة فقط.

ومالبت في أوائل شهر نوفمبر ١٩٩٨ أي الشهر التالي لتوقيع الإتفاق أن أعلنت عن بناء مستوطنات جديدة بجبل أبو غنيم وغيرها، وذلك بتغيير وضع ٥٠ ألف هكتار من الأرض (١٢٥ ألف فدان) قبل إنتهاء مفاوضات المرحلة الإنتقالية. وقد أكد علي هذا المشروع أحد قادة مجلس المستوطنات<sup>(١)</sup> في الضفة الغربية وهي أكبر منظمة للمستوطنين، وقال أنه تم إحياء خطه تهدف إلي تغيير وضع جزء من أراضي الضفة الغربية.

وقد عاد وزير خارجية إسرائيل<sup>(٢)</sup> ليؤكد علي هذه المشاريع الإستيطانية، بل ويحرض المستوطنين اليهود علي إحتلال الأراضي التي يتركها الجيش الإسرائيلي علي

(١) وهو شلوموفيلج - والذي أطلق اسمه علي هذا المشروع الإستيطاني.

(٢) تصريحات لوزير خارجيه إسرائيل الصهيوني التعمص إيزيل شارون نقلتها وكالات الأنباء في ١١/٢٥/١٩٩٨.

الهضاب والتلال خلال عمليات إعادته الانتشار إذا تم تنفيذها.

ثمائل الجرائم التي ترتكبتها سلطات الإحتلال الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة تلك الجرائم التي ارتكبت أثناء الحرب العالمية الثانية وحرمتها القواعد الدولية. فلماذا لا تطبق قواعد القانون الدولي ونصوص إتفاقية لاهاي وإتفاقية جنيف وقرارات الأمم المتحدة في شأن الإحتلال الإسرائيلي كما تطبق في بقاع أخرى من العالم؛ ذلك لأنها قواعد قانونية دولية مجردة عامة، يجب تطبيقها علي كافة حالات الإحتلال الحربي، والتي من أبشعها حالة الإحتلال الحربي الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

يجب أن تطبق تلك القواعد لصالح جميع الشعوب المحتلة دون تمييز بين شعب وآخر في أنحاء العالم، ومنها بل وعلي رأسها الشعب الفلسطيني التي تنتهك كافة حقوقه من قبل سلطات الإحتلال الإسرائيلي الغاشمة كل يوم ولا يملك في مواجهه ذلك إلا الاعتراض بالحجارة، ليقابل علي أثرها برصاص القوات الإسرائيلية المحتلة، أو بالطرد من أراضيه وممتلكاته ليحل محله مستعمرون من المستوطنين اليهود، أو يعاقب بالسجن والاعتقال. وكلها تعتبر جرائم دولية تحرمها قواعد القانون الدولي وأعرافه المستقرة وتكون دولة إسرائيل مسئولة عنها مسئولية جنائية ومدنية كاملة تستوجب التعويض عنها، ومعاقبة من يقوم بها من رجال قوات الإحتلال الاسرائيلي (أي الشخص الطبيعي) ممثل الدولة.

وذلك لا يعني الدولة من المسئولية القانونية علي غرار مسئولية المتبوع من أعمال تابعه في القانون الداخلي، حيث أن تلك الأعمال والانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني تكون قد توافرت لها أركان الجريمة الدولية الثلاث وهي:- **الركن المادي** وهو المتمثل في الفعل الإجرامي والسلوك الغير مشروع، **والركن المعنوي** متمثلاً في القصد الجنائي ونية الإضرار بالغير والمجتمع الدولي، وثالثها **الركن الدولي** والمتمثل في أن هذا السلوك ينطوي علي مساس بمصالح الجماعة الدولية وهي التي أكد علي حمايتها المجتمع الدولي، حيث أن معيار دولية الجريمة هنا هي إعتدائها علي



المصالح أياً كانت بغض النظر عن مرتكبها أو المضرورة منها<sup>(١)</sup>.

يتضح بذلك أن ما ترتكبه قوات الإحتلال الإسرائيلية بالأراضي المحتلة الفلسطينية تنطبق عليها أركان الجريمة الدولية كاملة. والمجتمع الدولي ومنظماته العالمية تري وتسمع ولكن هل من مغيث، فقد وجه المعتقلون رسالة إلي الأمين العام للأمم المتحدة، طالبوه فيها بإصدار قرار دولي عاجل يلزم إسرائيل بالالتزام وتنفيذ أحكام ونصوص إتفاقية جنيف بشأن الأسري وإعتداءات المستوطنين علي أسرهم.

قررت وزارة الإسكان الإسرائيلية إصدار مناقصة لبناء ٦٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة جبل أبو غنيم جنوب القدس. وحذر نواب فلسطينيون الحكومة الإسرائيلية من مغبة تنفيذ مشروعها الرامي إلي شق شارع إستيطاني يربط بين مستوطنات تكوع ونوكديم والدافيد ومعال عاموس الواقعة جنوب شرق بيت لحم بمستوطنات أبو غنيم.

يأتي ذلك في الوقت الذي قالت فيه مصادر فلسطينية إن عمليات توسع إستيطاني تجري في العديد من المستوطنات المقامه داخل المدينة. فقد ذكرت صحيفة «أورشليم» الأسبوعية أن وزاره الإسكان ستنتشر خلال الأسابيع القادمه - عطاءات أراض مخصصه لبناء ٦٠٠ وحدة إستيطانيه في نطاق مستوطنة جبل أبو غنيم التي قطعت إسرائيل شوطاً متقدماً في مراحل إقامتها علي جبل أبو غنيم. وقال المتحدث بإسم الوزاره كوبي بالنج إن الوزاره تمكف الآن علي إعداد العطاءات الجديدة المتعلقة بمشاريع البناء والتوسع التي وضعتها الوزاره لمناطق الإستيطان حول القدس الشرقيه<sup>(٢)</sup>.

أما عن التعويض عن الأضرار التي أصابت ممتلكات المدنيين الفلسطينيين طبقاً لقواعد قانون الإحتلال الحربي، فهو ما نعرض له بالدراسة من خلال الفرع التالي.

(١) الأستاذ الدكتور / ابراهيم العناني - النظام الدولي الأمني - القاهرة عام ١٩٧٧ - ص ١١٩، ص ١٢٢، ص ١٢٣.

(٢) أ / محمد أمين المصري - مقال منشور بجريده الأهرام بتاريخ ١٤/٥/٢٠٠٠ ص ٨.

## الفرع الأول

### التعويض عن الأضرار التي تصيب ممتلكات المدنيين

#### طبقاً لقواعد القانون الدولي (قانون الإحتلال الحربي)

إعترفت قواعد قانون الإحتلال الحربي بحق المدنيين في الأراضي المحتلة في التعويض المادي، ولكن ثارت مسألة من يتحمل هذا التعويض؟. ومن هو المدين به؟ وهل هي دولة الإحتلال أم هي الدولة المحتلة أراضيها؟ أن الإجابة المنطقية علي هذا السؤال هي أن الدولة المحتلة أراضيها ليست ملتزمة بحسب الأصل بتعويض أي أضرار تحدث للسكان في فترة الإحتلال الحربي. بل إن مسئولية التعويض تتحملها دولة الإحتلال التي قامت قواتها المسلحة وأفرادها وسلطاتها الموجودة في الأراضي المحتلة بعمليات الإستيلاء أو المصادرة أو السلب أو التدمير للممتلكات الخاصة بالسكان المدنيين في هذه الأراضي.

ولقد كانت القاعدة القانونية القديمة السائدة في فرنسا في مسألة التعويض حتي سنة ١٨٧٠ هي أن كل الأعمال التي تسبب فيها العدو وبالأخص عمليات السلب والتدمير والإستيلاء والمصادرة للملكيات الخاصة لم تكن محللاً للتعويض مهما كانت الأضرار التي حدثت.

فلم يكن للسكان المدنيين الذين أضيروا من قوات العدو وتعرضت أموالهم الخاصة (منازلهم - أثاثاتهم - منتجاتهم - موالهم السائلة...) للإستيلاء أو النهب أو التدمير، الحق في أن يطالبوا بالتعويض عن أفعال العدو، ولم تكن السلطات الوطنية تلتزم بتعويضهم عن هذه الأضرار طالما أن هذه الأضرار لم تكن نتيجة مباشرة للحرب، وكان هذا الوضع بشكل إعتداء علي الحقوق المالية للسكان المدنيين الذين تعرضوا لأعمال العدو في فترة الإحتلال الحربي<sup>(١)</sup>.

جاءت بعد ذلك لوائح لاهاي لتحقيق تقدماً ملموساً علي هذه القاعدة القانونية القديمة التي لم تكن تعترف بحق السكان في التعويض عن أعمال العدو التي أضرت بسببهم، حيث نصت المادة (٥٢) من هذه اللوائح علي إلزام سلطات الإحتلال بدفع قيمة ما يتم الإستيلاء عليه بالنقد فوراً لأصحاب الحق، وإذا لم يتم الدفع فوراً فيجب أن يتم إعطاء إيصال بقيمة ما تم الإستيلاء عليه علي أن تدفع قيمه هذا الإيصال بأسرع ما يمكن بعد ذلك.

كما نصت المادة ٥٣ منها علي ضرورة تعويض الأشخاص الذين يتم الإستيلاء علي وسائل المواصلات المملوكة لهم والموجوده في الأراضي المحتله، وذلك فور عودة السلام وينفس المعني جاءت المادة ٥٤ من هذه اللوائح.

كما جاءت معاهدة السلام التي وقعت في فرساي في ٢٦ يونيو سنة ١٩١٩ بالنص علي مسؤوليه ألمانيا عن تعويض الأضرار التي لحقت بالحلفاء ومواطنيهم خلال الحرب العالمية الأولى وإحتلال ألمانيا لبعض الدول الأوروبية. فلقد نصت المادة ٢٣١ من هذه المعاهدة علي إعتراف دول الوسط بمسؤوليتها عن الأضرار التي لحقت بالحلفاء ومواطنيهم بسبب الحرب التي وقعت نتيجة إعتداء ألمانيا وحليفاتها<sup>(١)</sup>.

كذلك نصت المادة ٥٥ من إتفاقية حماية المدنيين لتقرر مسؤولية دولة الإحتلال عن تعويض السكان في الأراضي المحتله عن قيمة ما تستولي عليه من البضائع وتلتزم هذه الدولة بأن تدفع قيمة معقوله لما تستولي عليه من مواد غذائية أو إمدادات طبية كانت موجودة بالأراضي المحتله<sup>(٢)</sup>.

وبذلك وجدت القواعد القانونية التي تقرر مبدأ التعويض عما يحدث للملكية الخاصة من ضرر أو إستيلاء أو سلب أو تدمير أثناء فترة الإحتلال الحربي ويكون من حق

(١) د. محيي الدين عشموي - ذات المرجع الذي سبق ذكره - ص ٤٣٧.

(٢) Jean - S pictet, op. cit p. 309 et Seg. ينظر

السكان المدنيين في الأراضي المحتلة المطالبة بالتعويض المادي عما لحق بممتلكاتهم الخاصة من تلف أو نقص أو ضرر، نتيجة تصرفات سلطات الإحتلال خلال وجودهم تحت سيطرتها في زمن الإحتلال الحربي.

ويقرر معظم الفقهاء مسؤولية دولة الإحتلال عن التعويض عما يحدث من اضرار للأموال الخاصة المملوكة للأشخاص المدنيين في الأراضي المحتلة، وإن عدم تعويض أصحاب الحق عما أخذ منهم يؤدي إلي عدم الإعتراف بشرعية أخذ هذه الأموال وإنعدام الآثار القانونية فيما يتعلق بنقل حق الملكية وحتى الإنتفاع إلي آخره.

إعتبرت أحكام القضاة أن الاستيلاء علي الأموال الخاصة بالسكان المدنيين في الأراضي المحتلة دون التعويض عنها يعتبر استيلاء غير مشروع ومخالف لقواعد القانون الدولية، ويستوجب التعويض عن كل الأضرار التي حدثت نتيجة لهذا الإستيلاء<sup>(١)</sup>. وهو ما يجب إلزام إسرائيل به وتطبيقه عليها نظير الممارسات والأعمال العدوانية علي المستلكات الخاصة للمدنيين الفلسطينيين، وما تقوم به من إستيلاء لأراضيهم لبناء مستوطنات عليها لمن تجلبهم من مستعمرين يهود، وذلك بالمخالفة لقواعد القانون الدولي والمتمثلة في قواعد قانون الإحتلال الحربي والتي تعرضنا لها بالتفصيل.

نود أن نوضح أخيراً حقيقة هامة وهي أن بعض العرب يخطئون عندما يزعمون أن الشعب الإسرائيلي يختلف عن مؤسساته السياسية والعسكرية في فرض الهيمنة والمذلة علي العرب، وأنه شعب جنح للسلم مثل ما تدعيه جماعة السلام اليهودية الآن، والدليل علي ضلال هذه الدعوى أن الشباب الإسرائيلي أشد عداوة للعرب كما كشف عن ذلك الإستطلاع الذي أجرته الجامعة العبرية في أكتوبر ١٩٩٤ لطلاب المدارس الثانوية الإسرائيلية، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ١٨ سنة.

جاءت النتيجة التي نشرت بالصحف الإسرائيلية في ١٩٩٥/٣/٣٠ مفزعة

---

(١) د. محيي الدين عشاوي - بدأت المصدر المشار اليه ص ٤٤٠.

للغاية، وتكشف بجلاء عن اتجاهات قادة المستقبل في إسرائيل، حيث عارض ٧٨٪ الإنسحاب من الجولان مقابل معاهدة سلام، مع لزوم تطبيع شامل مع العرب وإجراءات أمن صارمه لصالح إسرائيل، وعارض ٦٣٪ إخلاء المستوطنات واعتبروها أهم من السلام، وعارض ٦٦٪ السلام بصورة عامة، ودعي ٧٧٪ إلى طرد العرب الباقين في إسرائيل منذ عام ١٩٤٨، وجاهر ٦٥٪ بعدائهم للعرب قاطبة<sup>(١)</sup>، وللأسف فهناك من يختلق العذر للإسرائيليين رغم تلك النتيجة التي تدعو ليقظه العرب إن كانت لهم بقية قبل أن تغشاهم الغاشية.

ونري قبل أن نختم هذا الجزء من الدراسة والمتعلق بمشكلة المستوطنات الإسرائيلية أن نوضح أهداف هذا الإستيطان الإسرائيلي ووسائله، حتي تكون تحت السمع والبصر، وحتى لا تتكرر أو تزيد الثغرات القانونية للمشكلة الإستيطانية عند مرحلة الحل النهائي ونوضح أهم تلك الأهداف والوسائل الإستيطانية في التالي بيانه من خلال الفرع التالي من الدراسة.

(١) تصريحات رسمية لوزارة الخارجية المصرية في ١٩٩٥/٨/٣٠.

## الفرع الثاني

أهداف الإستيطان ووسائله التي يستخدمها الإسرائيليون

### لتحقيق تلك الأهداف

يمكن أن نوجز أهم الوسائل الإسرائيلية لتحقيق أهدافها ومخططاتها الإستيطانية فيما يلي:-

(١) الحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية ذات كيان متكامل، والعمل على جعل هذه الدولة بمثابة جزر مترامية غير متصلة، وتخطط إسرائيل لذلك من خلال تفتيت التجمعات السكانية وتحويل المناطق الفلسطينية الى ثلاثة مناطق منعزلة تفصل فيما بينها المستوطنات الإسرائيلية وتحاصرها من كل جانب، حيث تقع هذه المناطق في شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية.

(٢) محاولة تنفيذ مخطط القدس الكبرى الذي أقره الكنيست عام ١٩٨٠، والذي ويهدف إلى منع تقسيم مدينة القدس في المستقبل، وتعمل إسرائيل في هذا الاتجاه على إقامة أكبر عدد ممكن من المستوطنات داخل وحول المدينة، إضافة إلى إتخاذ الإجراءات التي من شأنها طمس المعالم العربية وزيادة عدد اليهود.

(٣) محاولة طمس معالم الخط الأخضر الذي يفصل بين إسرائيل والأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ وتطبيق سياسته الخط الفاصل الجديد وذلك في محاولة لتغيير الشكل الجغرافي لحدود إسرائيل.

وقد استخدمت إسرائيل عبر تاريخها وسائل عدة لمصادره الأراضي العربية المحتلة لتحقيق عليها خططها الإستيطانية، فقد استغلت خضوع الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية لقانون الأراضي الأردني الذي يمثل امتداداً لقانون الأراضي العثماني، وصادرت الأراضي «الميري والموات»، بحجة أنها أراضي مملوكة للدولة وفقاً للقانون العثماني،

-٢٥٣-

فضلاً عن ذلك إبتكارها لأساليب مختلفه ومبررات متعددة للمصادره، مثل «المنفعة العامه». وعدم تسجيل قطعة الأرض باسم أحد الأفراد، أو بسبب تورط صاحب الأرض في حادثه معينه، ولمواجهه ذلك يجب تمسك الفلسطينيين بالاجراءات التاليه. **لمواجهه ذلك الغول الاستيطاني للمستعمرين اليهود:-**

(١) ضروره التمسك بإزالة المستوطنات التي تشكل عائقاً لوحده كيان الدولة الفلسطينيه، إذ أنه لا يمكن القبول بدوله فلسطينيه مبعثرة وتجمعات سكانية منعزله تفصل بينها هذه المستوطنات.

(٢) عدم السماح بإعطاء أي سلطة لإسرائيل علي المستوطنات الواقعه داخل الأراضي الفلسطينيه حيث سيبقي الأمن مهدداً دائماً وستكون هذه المستوطنات وحمايه أمنها ذريعه لإسرائيل للتدخل في أي وقت.

(٣) نقل المستوطنين إلي داخل إسرائيل عن طريق منحهم تعويضات مناسبه، وهو الأمر الذي تم تطبيقه عند توقيع معاهدة السلام مع مصر علي مستوطني سيناء.

(٤) التركيز علي ضروره إخلاء جميع المستوطنات التي تقع في وسط التجمعات الفلسطينيه ذات الكثافة العاليه مثل غزه والخليل ونابلس، لاسوف ينجم عن ذلك من احتكاكات مستمره بين الطرفين.

(٥) العمل علي إخضاع المستوطنين الموجودين داخل الأراضي الفلسطينيه بصوره كامله للقوانين الفلسطينيه في حاله عدم تحقيق البنود السابقه، وذلك تحقيقاً لهيبه وسياده الدولة الفلسطينيه علي أراضيها.

يتضح بذلك جلياً لكل ذي سمع أو ذي بصر وهو شهيد مدي الممارسات غير المشروعه التي تقوم بها إسرائيل علي الأراضي الفلسطينيه العربيه ضاره عرض الحائط بكل القواعد القانونيه الدوليه، والمتمثله في قرارات الأمم المتحده والمعاهدات الدوليه.

—٢٥٤—

مثل معاهدة لاهاي وجنيف سالفتي الذكر وما استقر عليه الفقه والعرف الدولي، وكذلك الأحكام القضائية الوطنية الإسرائيلية المشار إليها.

وفوق هذا وذلك إنتهاك الإتفاقيات التي وقعت عليها بأوسلو وماقبلها وما بعدها رغم ميل كفه ميزان عدالتها إلي جانب إسرائيل. ورغم أنها لم تعطي الفلسطينيين سوي أقل القليل أو الحمد الأذني وربما دونه من الحقوق، وعلي الرغم من ذلك تراوغ وترفض إسرائيل تنفيذ أيا من تلك الإتفاقيات والإلتزامات القانونية الواردة بقواعد القانون الدولي وفقهه وأعرافه الثابتة.

وبهذا نكون قد إنتهينا من التحليل القانوني لمشكلة المستوطنات الإسرائيلية من خلال دراستها بهذا الباب الثاني علي ضوء قواعد القانون الدولي.



### الباب الثالث

#### مشكلة المياه التي تسيطر عليها إسرائيل بالأراضي المحتلة

تعتبر المياه شريان الحياة النابض والذي لا غنى عنه لكل كائن وذي روح لقوله تعالى في كتابه العزيز « وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ » <sup>(١)</sup> وقوله سبحانه أيضاً « وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ » <sup>(٢)</sup> صدق الله العظيم، لذلك كانت وستظل المياه سر الحياة فكان الصراع من أجلها من المتابع حتي المصب، واحتدم النزاع حولها وزادت حدته خصوصاً في القرن الأخير.

كانت إسرائيل علي رأس قائمه المتنازعين من أجل التحكم والسيطره علي منابع المياه ومصابتها في المنطقه العربيه، لأنها تدرك مدي أهميتها الاستراتيجيه من أجل تحقيق أهدافها ومؤامرتها وأحلامها التوسعيه في المنطقه، ولأن المياه هي أحد أسلحه تحقيق إسرائيل الكبرى من النيل إلي القرات حلم اليهود الذي يتوارثونه جيلاً بعد جيل. لذلك لم تبالغ الدراسات التي إنتهت إلي أن الحروب القادمه خلال القرن الحادي والعشرين سوف تكون من أجل السيطرة علي المياه. لأنها أساس السيطره بعد ذلك علي مقدرات الشعوب بكل ما تعني الكلمه.

وبالرغم من تلك الأهميه البالغه والمكانه الخطيره للمياه، فقد وافق المفاوض بأوسلو علي الضغوط الإسرائيلييه من أجل تأجيل بحث مشكله المياه بالأراضي المحتلة وحلها في المرحله النهائيه للمفاوضات، وذلك ضمن باقي المسائل أو المشاكل الخطيره الأخرى المعلقة طبقاً لنص ماده (٥) من إتفاق أوسلو <sup>(١)</sup>، وكلها لا تقل خطوره عن بعضها البعض بل وتعتبر لب الصراع العربي الإسرائيلي ومن أهم الثغرات القانونيه

---

(١) سورة الانبياء - آيه ٣٠.

(٢) سورة النور آيه ٤٥.

-٢٥٦-

باتفاقيات أو سلو موضوع دراستنا.

وبالنسبة لمدي أبعاد تلك السيطرة الاسرائيليين علي المياه العربيه، فسوف نتعرض  
لها بالدراسه القانونيه من خلال الفصل التالي من الدراسه ومباحثه.

## الفصل الأول

### أبعاد السيطرة الإسرائيلية على المياه العربية والفلسطينية

إهتمت الحركة الصهيونية منذ بداية تخطيطها لمؤامره إحتلال فلسطين وتجهيز المشروع الاستعماري الاستيطاني بها بدراسة وبحث المياه بالمنطقة العربية عامة وفلسطين خاصة، وذلك لتوفير المياه بكميات كبيرة لخدمه هدف إقامة كيان لليهود بفلسطين والذي إنتهى بتحقيق حلمهم الأصغر وهو إقامة دوله إسرائيل، حيث أرسلت المنظمه المعروفة بصندوق تميمه فلسطين، وهي منظمه يهوديه صهيونيه أرسلت بعثه من المهندسين إلي فلسطين بهدف إجراء مسح للموارد الطبيعية للمنطقه وعلي رأسها المياه.

إستغرقت تلك الدراسه أربع سنوات خلاصوا من تلك الدراسه إلي أن الموارد الطبيعيه بفلسطين وعلي رأسها المياه تستوعب أعداداً كبيره من اليهود تكفي لإقامه دولتهم، وقد تم ذلك التخطيط قبل إنعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في عام ١٨٩٧ تحت رئاسه مؤسس الصهيونيه هرتزل في مدينه بال بسويسرا.<sup>(١)</sup> وسوف نعرض لكيفيه التخطيط اليهودي للسيطره علي المياه ومقدرات الشعوب بالمنطقه العربيه بالإستيلاء علي مصادر المياه بها، حيث نبدأ بإستعراض تاريخ تلك المشكله حتي تستطيع الوقوف علي أبعادها المختلفه. وذلك من خلال المبحث التالي.

(١) هذا المؤتمر كان أخطر مؤتمرات إرساء قواعد الصهيونيه العالميه - حيث تم فيه برئاسة زعيمهم هرتل منع باقي حكام الصهيونيه ووضع البروتوكول الصهيوني الخطير المعروف بحكما، صهيون، والذي نص علي التخطيط الكامل للسيطره علي العالم ومقدراته بكافه الوسائل الغير مشروع.

## المبحث الأول

### تاريخ مشكلة المياه مع إسرائيل

وأهم مشاريعها فيما قبل ١٩٤٨

يتضح مما سبق بأن الفكر الصهيوني منذ نشوء فكره إقامه دوله لهم في فلسطين والتخطيط لذلك مقترناً بالدراسات المتعلقة بمنايع المياه العربية والفلسطينيه ومصادرها، وحتى قبل إنعقاد مؤتمهم في عام ١٨٩٧ كانت الدراسات في هذا الشأن سابقه علي تنفيذ المؤامره لإقامه الدوله اليهوديه، وحتى يضمنوا استمراريتها وسيطرتها علي ما حولها وحتى يضمنوا إرتباط السيطره علي المياه بالأرض وماعليها، لذلك كان يتمركز الإستيطان اليهودي خاصه قبل عام ١٩٤٨ في الجانب الشمالي الشرقي من فلسطين حول بحيره طبرية ومرج ابن عامر والسهل الساحلي وحتى جنوب حيفا، حيث يتدفق نهر الأردن وروافده، وتزداد الأمطار في تلك المنطقه والمياه الجوفيه بها<sup>(١)</sup>.

أعطت بريطانيا وهي من لم يملك لمن لا يستحق وعد بلفور للصهيونيه والقاضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، حيث قرر بن جوريون الزعيم الصهيوني وأول رئيس لوزراء إسرائيل في مقاله نشرته مجله «فلسطين» حول الصهيونيه في عدد يونيه ١٩١٨ «إن الحياه الإقتصاديّه في فلسطين تعتمد علي المياه الموجوده ومن الأهميه بمكان أن تضمن فلسطين إستمرار تدفق المياه التي تروي البلاد حالياً، وأن تتمكن من تخزينها والسيطره عليها عند منابعها وأن جبل الشيخ هو أبو مياه فلسطين الحقيقي ولا يمكن فصله عن فلسطين دون تعريض حياتها الإقتصاديّه للخطر ويجب أن يخضع هذا الجبل خضوعاً كلياً لسيطره الذين يستفيدون منه إلي الحد الأقصى»<sup>(٢)</sup>.

طالبت مذكرة المنظمه الصهيونيه المقدمه إلي مؤتمر الصلح في فرساي في (١٦) جمعه رجب طنجيشي: المياه في فلسطين مصراته ليبيا - الدار الجماهيريه ١٩٨٩ ص ٤٧: ١١٧.

(٢) عبد الوهاب كيالي: المطامع الصهيونيه التوسعيه دراسات فلسطينيه ٣ بيروت - مركز الأبحاث بمنظمه التحرير للفلسطينيه يوليو ١٩٦٦ ص ٨١.

١٩١٩/٢/٢٣ بأن تتبع حدود فلسطين خطوطاً تبدأ من الشمال عند نقطة علي البحر الأبيض المتوسط قرب صيدا، متبعة منابع المياه التي ترد من سفوح سلسله جبال لبنان حتي جسر الفرعون ثم إلي البير، وتتبع الخط الفاصل بين حوض وادي القرن ووادي التيم، ثم تتجه جنوباً مقتفيه أثر الخط الفاصل بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل حرمون (الشيخ). وغرباً بالقرب من بيت حن، ومنها شرقاً متبعة منابع المياه الشمالية لنهر مغنيه غربي سكه حديد الحجاز بالقرب منها<sup>(١)</sup>.

فالمذكور تسعى لأن تسيطر الدولة التي سينفذ فيها الوطن القومي اليهودي علي منابع المياه الشمالية والشرقية وأوضحت المذكره أن يكون لفلسطين منافذها البحرية والسيطرة علي أنهارها ومصادر المياه، وأن الحياة الإقتصادية للبلاد تتوقف علي ضمان الموارد المائية المتاحة والمحافظة والسيطرة عليها في منابعها، وأنه لا يمكن فصل جبل الشيخ عن فلسطين وإلا أصابها في صميم حياتها الاقتصادية.

وينبغي إتخاذ إجراءات دولية لحماية حقوق السكان في جنوب نهر الليطاني ويمكن أن تهين مصادر المياه لخدمة التنمية في لبنان وفلسطين معا<sup>(٢)</sup>. ولكن فرنسا لم تكن الصهيونية من إحكام سيطرتها علي المياه في الشمال. فنتيجة للإتفاق علي رسم حدود الإنتدابين البريطاني والفرنسي في بلاد الشام في ١٩٢٠/١٢/٢٣، فقد وقع نهر الليطاني بكامله منبعاً ومصباً و منابع الحاصباتي في لبنان، ووقعت منابع بانياس في سوريا وبينهما جبل الشيخ، أما فلسطين فقد ضمنت منبع ومصب دان، وتدفق الحاصباتي وبانياس ومجري نهر الأردن، وكنوع من الترضيه للصهيونية قبلت فرنسا بضم بحيره طبرية بكاملها وتواء الحمه (قرب تلاقي الحدود السوريه - الأردنيه عند نهر اليرموك)،

(١) ينظر: Ben Halpern, the jenesk state, Harvard university press, 1961 pp 303 - 304.

(٢) د. حسن صبري الخولي: سياسه الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين المجلد الثاني (وثائق ونصوص تاريخيه)-القاهره - دار المعارف بمصر ١٩٧٠ ص ١٣٩: ١٤٨.

وأراضي سورية قرب بانياس واليرموك، والمحيطه ببحيرة طبريه وبعض القرى والأراضي اللبنانية قرب الحاصباني - وذلك ضمن حدود فلسطين.

بقيت الصهيونية تزو بصرها نحو اللباني تترقب فرص الإستيلاء عليه وإعتبرت مسألة المياه بمثابة المركز الرئيسي للجهود الصهيونية بخصوص موضوع رسم الحدود بين لبنان وفلسطين وسوريا، وما حدث بالفعل أن الحركة الصهيونية قد إستبعدت ما ورد في التقرير الذي أعده الصهاينة قبل مؤتمر عام ١٨٩٧ سالف الإشارة اليه، والذي إقتراح تقاسم المياه مع بلدان الجوار، بل عمدت إلي السيطرة المباشرة وغير المباشرة علي منابع الأنهار المنطقة من خلال توسيع المخطوط الشمالية لفلسطين لتشمل نهر اللباني في الشمال، إنطلاقاً من أن من يسيطر علي المنابع أو علي المجري الأعلى لأي نهر يحتل الموقع الأقوي مقارنة بمن يشغلون المجري الأسفل، حيث يستطيع الطرف الأول ضخ المياه ومنعها ورمي المواد الملوثة فيها.

ركزت الحركة الصهيونية جهودها منذ البداية علي تأمين مصادر المياه من المنبع عن طريق ممارسة الضغوط بغرض تعديل الحدود. وهذا ما أدى فيما بعد إلي أن تتجه الحركة الصهيونية إلي إلحاق منابع نهر الأردن في جيل الشيخ والأراضي المحيطه بنهري الحاصباني واللباني في لبنان بأرض فلسطين، وفي هذا الإطار طالب قادة هذه الحركة في مارس ١٩١٦ من سلطات الإنتداب البريطانية ضم مختلف منابع نهر الأردن إلي فلسطين وترسيم حدود فلسطين الشمالية علي طول خط نهر اللباني في الجنوب اللبناني. حالت معارضة فرنسا دون ذلك بحكم إنتدابها علي سوريا ولبنان، علي أن ضغوط الحركة الصهيونية ووقوع مصادمات بين العرب واليهود جعل فرنسا تتراجع بعض الشيء وتطرح حلاً وسطاً يقوم علي إدخال مستوطنه المظله اليهودية وسهل الحوله اللبناني داخل فلسطين، علي أن يبقى اللباني بأكمله داخل أراضي لبنان<sup>(١)</sup>.

(١) ياسين سويد، عمليه اللباني - بيروت - مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق سنة ١٩٩٢.

وعقب قيام الكيان الصهيوني في فلسطين وعقب حرب ١٩٤٨ أكملت إسرائيل سيطرتها علي مختلف منابع نهر الأردن وبحيره الحوله ومحيط بحيرة طبريا والأراضي التي تقع جنوبها.

فكرت الحركة الصهيونية منذ البداية في الحصول علي حصه من مياه نهر النيل، عندما أرسلت مبعوثها إلي سلطات الإحتلال البريطانيه لمصر عام ١٩٠٣. حيث عرضوا إمكانية الوصول إلي إتفاق تفاهم حول دراسته مسأله تحويل مياه النيل إلي سيناء وإقامه مستوطنه يهوديه هناك، وبالتالي تحويل المياه إلي صحراء النقب<sup>(١)</sup>، رغم الرفض الذي قوبل به هذا الطلب سواء من قبل الحكومه البريطانيه أو من جانب القوي الوطنيه المصريه آنذاك ولم تقف عند هذا الحد من عرض مشاريعها ومخططاتها للسيطره علي المياه العربيه، حيث عرضت في فتره ما قبل ١٩٤٨ مشروعات هما مشروع أبونيدس ومشروع ميلك.

(١) محمد حسنين هيكل - المفاوضت السريه بين العرب واسرائيل - الجزء الأول - دار الشروق سنة ١٩٩٥.

ونعرض فيما يلي لأهم مشروعات إستغلال المياه العربيه فيما قبل قيام النزاع العربي الإسرائيلي وإحتلال الأراضي العربيه في عام ١٩٤٨، وأهم تلك المشروعات في هذه الفتره هما المشروعين:-

### المشروع الأول (ايونيدس):

في عام ١٩٣٧ كلفت بريطانيا «ايونيدس» مدير الإعمار في شرق الأردن بعمل أبحاث عن المياه في فلسطين، ودراسة إمكانيات إستخدامها في عمليات التوطين، لكي يمكن تحديد مراكز الإستيطان، وقدم ايونيدس نتائج عام ١٩٣٩، ثم عاد وعرضها عام ١٩٤٦. وتعد هي أول دراسه مائيه لنهر الأردن ورواقده، وإتخذت أساساً للدراسات اللاحقه بعد ذلك في هذا الشأن.

وأهم ما ورد في المشروع هو ضرورة إستخدام مياه نهر الأردن لري واديه وحوضه، وجر جزء من مياه نهر اليرموك وبعض الأوديه الأخرى بواسطه قناه تمتد في الغور الشرقي، وتخزين فائض مياه نهر اليرموك في بحيره طبريه، وجر المياه من بحيره طبريه بقناه تمتد في الغور الغربي لري أراضيه، وكذلك ري ٣٠٠ ألف دونم في الغور الشرقي، وإستغلال الأودية والأمطار في حوض الأردن في الزراعه المرويه.

ويترتب علي ذلك جغرافيا مزيد من السيطره الإسرائيلية علي الأراضي العربيه بتلك المنطقه، ورفض العرب المشروع بدوافع سياسيه لكونه يمثل جزءاً من مخطط صهيوني لإحتلال فلسطين وطرد العرب منها، كما رفضته الحركه الصهيونيه لأنه لا يحقق طموحاتها في نقل مياه نهر الأردن إلي النقب لإعمارها وكذلك رفضته الحكومه البريطانيه لأنه لا يتمشي مع أهدافها في المنطقه بتوسيع دائره المستعمرات الخاضعه لها، حيث ستكون التوسعات طبقاً لتلك الخطه لصالح اليهود بالمنطقه.



### المشروع الثاني (ميلك):-

ميلك هو خبير أراضي ومياه أمريكي، أرسلته وزارة الزراعة الأمريكية إلى فلسطين عام ١٩٣٨، وقدم مشروعه ونتائجه عام ١٩٤٤ وأسماه «مشروع وادي الأردن»، وساعده في إعداده ووضع مخطط عملي لتنفيذه الخبير الأمريكي هايز وهو خبير مياه دولي.

تلخص الأفكار الأساسية للمشروع في أن روافد نهر الأردن توفر نحو ١٨٨٠ م<sup>٣</sup>، في حين لا يحتاج ري أراضي الأردن لأكثر من ٨٠٠ م<sup>٣</sup>، لذا يمكن نقل فائض المياه عبر شبكة من الخزانات والأقنية لري منطقتي السهل الساحلي والنقب، ولتعويض النقص الحاصل في تدفق مياه نهر الأردن صوب البحر الميت، وإقتراح حفر قناة تصله بالبحر المتوسط ويستفاد من إختلاف منسوب مياه البحرين في توليد الطاقة الكهربيه التي تستخدم في التصنيع بالبلاد عامه والنقب خاصه، وحث علي التنقيب عن المياه الجوفيه لري النقب، وقدر ميلك أن مشروعه سيمكن من استيعاب ٤ مليون مهاجر يهودي جديد، بالإضافة إلي ٨، ١ مليون هم سكان فلسطين آنذاك<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ علي المشروع أنه أدخل نهر الليطاني اللبناني ضمن خطه الإستفاده من نهر الأردن وروافده، كما إنه خطط لري النقب، وهي منطقه خارج حوضه وجاء متوافقاً تماماً مع مطالب الصهيونية بإدخال النقب ضمن الدوله اليهوديه المقترحه.

لذلك تعتبره إسرائيل دستوراً للمائي، إذ لا يختلف عن جوهر مشروع أنبوب المياه القطري، الذي نفذته إسرائيل بدءاً من عام ١٩٥٣ مع تعديل بسيط عن مشروع ميلك. رفض العرب المشروع لأنه لا يحقق إلا مطالب الصهيونية في نقل مياه نهر الأردن

(١) ينظر: Lowder milk W - C palestine: Land of promise London gollanez ١٩٤٤ - paLestine Astudy of jewish Arab and britih policies, published for the Esco foundation for palestine (Two vols) New Haven - Second printing vol 11 pp 1071 - 1076.

وروافده الي النقب، مما يوسع الهجره اليهودية ورحبت به الصهيونية، ورفضته بريطانيا لأسباب عديدة تكاد تكون نفس أسباب رفض المشروع السابق، ولم ينفذ المشروع في حينه، ولكن الصهيونية إستخدمته أداة ضغط وتأثير علي لجنة الأبحاث البريطانية - الأمريكية عام ١٩٤٦، كما وضحت أهميته السياسية حين أثار رئيس لجنة أراضي فلسطين ومسحها في تقريره المقدم عام ١٩٤٨ «... إن الذين كانوا مسئولين عن وضع تفاصيل مشروع التقسيم كانوا علي علم ومعرفة بوجهات النظر الأساسية لمشروع لورد ميلك وإنهم اتخذوه إلي حد بعيد قاعده خططوا علي أساسها حدود المناطق العربية واليهودية...».

فقد أعطيت الدوله اليهوديه منطقته الأردن الأعلى في الشمال وبحيره طبريه والسهول المتأخمه لها وسهل بيسان والسهل الساحلي والنقب<sup>(١)</sup>، وحين أوصي الوسيط الدولي في ٢٧/٦/١٩٤٨ بضم الجليل بأكمله إلي الدوله اليهوديه مقابل ضم النقب الي الدوله العربيه، إغتاله اليهود معتبرين أن هذا الإقتراح مدمر يحرمهم من فرصه نقل المياه الوفيره في الشمال إلي أرض المستقبل في الجنوب، وبالتالي ضياع جزء من أحلامهم التوسعيه.

وظلت إسرائيل توجه تهديدات مستمره للدول العربيه المجاوره بإستخدام القوه وإستخدامتها فعلاً ضد المشروعات التي أقامتها كل من الأردن وسوريا لتنمية مواردها من المياه. تمثل ذلك في مشروع بناء سد الوحدة علي نهر اليرموك، علماً بأن إسرائيل لم تكن آنذاك من الدول التي تقع علي شاطئ هذا النهر، ورغم ذلك تمكنت من تنفيذ هذا المشروع، وكان من أهم الأهداف الإسرائيلييه وراء عدوانها في يونيو ١٩٦٧ تدمير المنشآت العربيه علي المجري الأعلى لنهر الأردن وسد «خالد بن الوليد» علي نهر

(١) الهيئه العربيه العليا لفلسطين: كارته اغتصاب المياه العربيه - بيروت سنة ١٩٦٤ ص ٢١ : ٢٤٠.

اليرموك، بعد ما كانت سوريا والأردن أنجزتا القسم الأول منه<sup>(١)</sup>. مكن عدوان ١٩٦٧ إسرائيل من السيطرة الشاملة علي الضفة السورية «بالجولان» وكافة منابع نهر الأردن ومياه القدس العربية والضفة الغربية وغزة ومياه سيناء، ولكن خرجت سيناء من تلك الحلقة الإسرائيلية عقب عودتها إلي مصر طبقاً لإتفاقيات السلام بكامب ديفيد عام ١٩٧٨ والتي تلتها معاهدة السلام في عام ١٩٧٩.

يرتبط إصرار إسرائيل باستمرار السيطرة علي موارد المياه العربية بإستراتيجيه السيطرة علي الأراضي وتوسيع حدود دولتها سواء في سوريا أو لبنان أو فلسطين منذ عام ١٩٦٧ وما قبل ذلك وحتى الآن. ودليل ذلك أن ما تم في إتفاقيات أوسلو بخصوص إعادة الإنتشار لقوات الإحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة خصوصاً في المنطقتين أ، ب من الضفة لم يتم، ودائماً تراوغ إسرائيل بشأنه، بحيث لا يأخذ شكل الإنسحاب من هاتين المنطقتين، بل مسجرد إعادة انتشار وتوزيع القوات الإسرائيلية بهما، لأن الإنسحاب منهما يعني أن تفقد إسرائيل ٦٥٪ من جمله مواردها المائية المتاحة بتلك المنطقة، بالإضافة لما يترتب عليه بالطبع من تقلص لحدودها، وهو ما لم تسمح أو ترضي به إسرائيل أبداً.

وما يؤكد هذا الإلتجاه لدي إسرائيل هو إرتباط العقيدة اليهوديه إرتباطاً وثيقاً بالأرض وبالحرص علي الإحتفاظ بأكبر مساحة ممكنه من الأراضي العربية المحتله وبمباهاها، بدليل أن خبراء المياه في إسرائيل دائماً يشاركون تاره بالحرب وأخري بالسياسه في صياغه معالم أيه تسوية أو إتفاقات، وكان ذلك بارزاً في مفاوضات أوسلو وما قبلها وما بعدها، وذلك لوجود إرتباط عضوي لا يقبل التجزئه في العقيدة الصهيونيه بين المياه والأرض والأمن، وتوفير الأداة القانونيه اللازمه لذلك.

(١) إيمان الرباعي «مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة»: الوضع الهيدرولوجي السياسي والقانوني ود / احمد يوسف احمد «ندوة المشكلات المائية بالوطن العربي» بمعهد البحوث والدراسات العربيه بجامعة الدول العربيه عام ١٩٩٤ ص ٩٩، ١٠٠.

أسرعت إسرائيل منذ شهر أغسطس ١٩٤٩ إلي إصدار أول تشريع يؤمّم المياه في فلسطين<sup>(١١)</sup>، ومن خلال هذا التشريع أصدرت باقي قوانينها وأوامرها العسكرية.

تنصف تلك التشريعات بالمخالفه لقواعد القانون الدولي والذي سنعرض له بالتفصيل لاحقاً، ويمكن أن نجعل القول بأن إسرائيل دائماً تضع خططها في هذا الشأن من خلال التصور الصهيوني المخطط له منذ أكثر من قرن من الزمان والذي يتأسس علي أساس السيطرة علي منابع المياه السطحية الجارية، وكذلك الجوفية بإستخدام وسائل عديدة من أجل تحقيق هذا الهدف، سواء بالحرب أو التهديد بإستخدام القوة أو بسرقة المياه كما حدث مع سوريا ولبنان قبل عدوان عام ١٩٦٧.

ثم من لبنان بعد تلك الحرب أيضاً، وإعتبار هذه المياه فائضه في دول الجوار وأن من حق إسرائيل أن تنتفع بها، وعلي ما سيأتي تفصيله في حينه.

وننتقل الآن للحديث عن تطور أزمة المياه في الأراضي العربية والفلسطينيه. خصوصاً بعد قيام دولة إسرائيل ونشوء الصراع العربي الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨، والمشاريع المصطنعة والتي في ظاهرها الرحمة والحل للمشكلة وفي باطنها العذاب وزيادة التمكن لإسرائيل في التحكم والسيطرة علي المياه بالمنطقة العربية. وذلك من خلال البحث التالي من الدراسة.

---

(١١) كتاب مشروع إسرائيل الكبرى - د. صالح زهر الدين - المركز العربي للأبحاث والتوثيق - بيروت سنة ١٩٩٦ ص ١٥٢.

## المبحث الثاني

### تطور أزمة المياه العربية الإسرائيلية

#### ومشاريع حلها في ظل الإحتلال الإسرائيلي

أثناء فترة النزاع العربي الإسرائيلي، والمشاريع المقترحة لحل هذه الأزمة يتضح مدى التأمر اليهودي الصهيوني الإسرائيلي للسيطرة على المياه بالمنطقة العربية وكمدخل للتحكم في موارد ومقدرات الشعوب بالمنطقة، تحقيقاً لأحلامها التوسعية بإقامة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات.

وبادئ ذي بدء لكي نقف على تطور مشكله المياه ونحيط بأبعادها، يجب أن نعرض أولاً إلى حجم تلك المشكله حيث يجب الإحاطه بمصادر المياه التي تخطط إسرائيل للسيطره عليها بالأراضي المحتلة. وهي ذات مصدرين أساسيين يمثل أولهما في المياه الجوفية وثانيهما في مياه الأنهار الجارية في أراضي فلسطين. ونظراً لأن فلسطين بلد شبه جاف حيث لا يزيد معدل الأمطار سنوياً بها عن ٣٠٠ ملميمتر، لذلك حرصت إسرائيل في مخططاتها أن تتحكم في مختلف منابع ومصادر المياه في أراضي فلسطين وخصوصاً بعد إحتلال يورنيه سنة ١٩٦٧.

وذلك لاستيعاب الجموع اليهوديه التي فتحت لهم باب الهجرة إلى إسرائيل لإستعمارها والاستيطان بها،<sup>(١)</sup> بعد طرد أهلها منها، وبالرفض التام لعوده اللاجئين أصحاب الأرض ومياهها الحقيقيين وتنقسم فلسطين الي ثلاثه مناطق أساسيه بالنسبه لمياهها وهي كالتالي:-

الأولى: منطقة غنية بالمياه السطحية والجوفية معاً والتي تعرف ببحر الجليل وهي

---

(١) عدنان قاسم - الأنطاع في المياه العربيه وإبعادها الجيوبوليتيكية - دار المستقبل العربي - العربي العدد ١٧٤ سنة ١٩٩٣ ص ١٩ ، ٢٠.

تقع في معظم المنطقة الشمالية لفلسطين، ومنخفض الحوله وطبريه والمرتفعات اللبنانية في الحرمون، والجليل الأعلي وجبل عامر وهي تشكل مجتمعها ما يعرف بمجموعه نهر الأردن، ووادي نهر الأردن وسهول بيسان، حيث يوجد بالمنطقتين الأخيرتين ما يقدر بحوالي ٢٥ ينبرعاً للماء تعطي وحدها ٣٣٩٨٠ م<sup>٣</sup> / ساعه، وهي أصلاً ملك لأصحابها من سكان تلك المنطقة منذ زمن بعيد، وكان لهم كافة حقوق التصرف عليها بموجب القوانين العثمانية. ولم تفلح حكومه الإنتداب البريطاني في إستصدار قانون يسلبها من أصحابها<sup>(١)</sup>، ولكن إسرائيل نجحت في ذلك بالحديد والنار وإستولت عليها بحجه أنها مياه زائده عن حاجه أصحابها وهي بذلك أولي بنهبها.

أما عن الآبار بفلسطين فهي تعد من المصادر الرئيسية للري بها، وقد إزداد عددها حيث قدرت عام ١٩٣٥ بـ ٢٤٢٦ بئراً، وقدرت كمية ما تضح من مياه في عام ١٩٤٧ بـ ٢٣٠ م<sup>٣</sup> لتروي ٢٥٠ ألف دونم تتركز معظمها في السهل الساحلي ومرج بن عامر.

ولكن إسرائيل قامت بسن القوانين المختلفه والتي سنعرض لها في حينها بمنع حفر الآبار ووضع عدادات مياه علي الآبار القديمه تقيس سحب المياه لتحديد الكميات المسموح بإستهلاكها وقد حدث ذلك منذ احتلال عام ١٩٤٨. وزادت السيطرة الإسرائيلية في هذا الشأن وتفاقت عقب إحتلال يونه سنة ١٩٦٧<sup>(٢)</sup>.

**الثانيه:** منطقة متروسته نسبياً وتحتوي علي الهامش الساحلي وتتميز بأنها ذات انسياب سطحي متوسط وإلي جانب ذلك تتمتع بموارد مائيه باطنيه تغذي في معظمها

(١) سمبسون، جون هوب؛ فلسطين - تقرير عن الهجرة ومشاريع الاسكان في عام ١٩٣٠ ص ٢٥٦، ٢٥٧.

(٢) عبد الرحمن أبو عرفه - الاستيطان - التطبيق العملي للصهيونيه، القدس، وكالة أبو عرفه للصحافه والنشر سنة ١٩٨١ ص ٧٠ وما بعدها.

-٢٦٩-

من طبقات الضفة الغربية الجوفية ولذلك لجأت إسرائيل إلى مصادر ومنايع المياه السطحية والجوفية للحصول على الكميات التي تحتاجها سنوياً وذلك على النحو التالي:

١ - ٥٥٠ مليون م<sup>٣</sup> من نهر الأردن ويحيره طبريا.

٢ - ١٤٥ مليون م<sup>٣</sup> مسحوه من مياه لبنانية من نهري الحاصاني والوزاني، منذ الإحتياج الإسرائيلي عام ١٩٧٨ لتلك المنطقة، ثم غزو لبنان في يونيو ١٩٨٢.

٣ - ٨٠ مليون م<sup>٣</sup> مسحوه من مياه سورية من نهري بانياس واليرموك بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ واحتلال الهضبة السورية.

٤ - ٤٥٠ مليون م<sup>٣</sup> من مياه الضفة الغربية.

٥ - ٤٥٠ مليون م<sup>٣</sup> من مياه المنطقة الساحلية.

٦ - ١٠٠ مليون م<sup>٣</sup> من مياه النقب وغزه.

٧ - ١٢٥ مليون م<sup>٣</sup> مياه مستعاده.

الثالثة: منطقة صحراوية فقيرة تشمل النقب، وتصل مساحتها إلى نحو ٤٥٪ من جملة مساحة فلسطين (٢٧ ألف كم<sup>٢</sup>)، وتشمل في بعض أجزائها طبقات مائية جوفية ويخاصه في الجهات الشمالية الغربية بسبب التركيب الصخري لشمال النقب<sup>(١)</sup>.

وتسيطر إسرائيل على هذه المناطق بمواردها ومنايعها المائية، كما أشار خبراء الماء الإسرائيليون إلى وجود حوض جيولوجي مشترك يمتد من شمال سيناء إلى شمال غرب النقب ويختزن نحو ٢ مليار م<sup>٣</sup> مياه جوفية.

وتتولي إسرائيل من جانبها عمليات استثمار مياه هذا الحوض المشترك. ومن الجدير

(١) د/ حسن صبري الحولي - سياسة الاستعمار الصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين - المجلد الثاني - (مجموعة وثائق ونصوص تاريخية) - القاهرة - دار المعارف - ١٩٧٠ - ص ٦٥.

بالذكر أن إسرائيل بادرت بعد يوم واحد من إحتلال الضفة الغربية وغزة والقدس العربية إلي إلغاء كافة القوانين التي كانت تنظم مختلف صور الحياة هناك، ومن أهمها القوانين والنظم المتعلقة بالمياه، فقد صدر أول قرار عسكري لينصب مباشرة علي المياه في ١٩٦٧/٦/٧، ويقضي بأن «كافة مصادر المياه الموجودة في الأراضي التي تم إحتلالها مجدداً هي ملك لدولة إسرائيل»، ثم أصدرت الأمر العسكري رقم ٩٢، والذي أعطي كافة صلاحيات السيطرة علي جميع المسائل المتعلقة بالمياه لضابط المياه المعين من قبل الحاكم العسكري للمنطقة، وتشمل صلاحيات هذا الضابط التحكم في إصدار الرخص فيما يتعلق بالمنشآت المائية القائمة والجديدة، وبإصدار تراخيص خاصة بالمياه القائمة وتعيين مديري دوائر المياه بمعرفة الإدارة الإسرائيلية، مع العلم أن الأذن الخاصة بشئون المياه وخاصة حفر آبار جديدة لم تعط إلا في حالات معدودة ومحدودة جداً بعد إحتلال سنة ١٩٤٨.

جاء الأمر العسكري رقم ١٥٨ سنة ١٩٦٧ أيضاً ليجرد الشعب الفلسطيني من أيه وسيلة تمكنه من معرفه أيه معلومات عن المصادر المائية. فموجب هذا القرار حظرت إسرائيل حظراً باتاً إقامة أية منشآت مائية جديدة بدون ترخيص وأعطت لضابط المياه حق رفض أي ترخيص دون إبداء أسباب. تلا ذلك إصدار قوات الإحتلال الإسرائيلي الأمر العسكري رقم ٢٩١ سنة ١٩٦٨ والذي جعل كافة مصادر المياه المتوفرة في الضفة الغربية ملكاً عاماً بما يعتي تأمين المياه الفلسطينية بالكامل لصالح دولة الإحتلال. بما يخالف تماماً كافته قواعد القانون الدولي في هذا الخصوص والتي تحظر علي الدولة المحتلة السيطرة علي مصادر الثروة للبلد المحتل.

تبع ذلك إصدار الأمر العسكري رقم ٣٨٩ سنة ١٩٦٩ والذي نص علي تحويل جميع صلاحيات ومسئوليات دائرة مياه الضفة الغربية، التي كانت تتبع قبل عدوان يونيو ١٩٦٧ سلطة المصادر الطبيعية الأردنية الي سلطه القائد العسكري الإسرائيلي للضفة



الغربية، وقد استكملت السلطات العسكرية الإسرائيلية سيطرتها علي مصادر مياه الضفة بإصدار الأمر العسكري رقم ١٠١٥ سنة ١٩٨٢، والذي حظر زراعه أي نوع من أنواع المزروعات من دون الحصول علي إذن من هذه السلطات<sup>(١)</sup> أو تصريح منها.

ذلك كله إمعاناً في السيطرة علي أقوات ومقدرات الشعب الفلسطيني بالأراضي المحتلة وإزاله بما يتنافي في كافه القواعد القانونية المنظمة لسلطات الاحتلال الحربي وحقوق الشعب المحتل التي تنظمها الإتفاقيات الدولية وأدت الأوامر العسكرية التي تحظر حفر آبار جديدة إلا باذن من سلطات الاحتلال إلي تناقص المساحة الزراعية المروية في الضفة من ٢٧٪ إلي ٣,٧٪ في الوقت الحالي، ولم تسمح سلطات الاحتلال طوال الفترة من ١٩٦٧ وحتى بداية التسعينات سوي بحفر ١٣ بئراً فقط للأغراض المنزلية.

ومن الجدير بالذكر أن مصادر المياه في الضفة وغزه تسيطر عليها سيطره مباشره دائره المياه في سلطات الاحتلال وشركه «مكوروت» الإسرائيلية للمياه وبلدية القدس، كما تتحكم في الآبار المؤجرة للبلديات المحتلة، وتبلغ ما تسيطر عليه هذه الجهات ما يزيد عن ٥٠٪ من إجمالي إستهلاك الضفة الغربية من المياه<sup>(٢)</sup>، وتزود الضفة الغربية إسرائيل بما لا يقل عن ثلث إستهلاكها السنوي من المياه من خلال الأحواض المائية، في حين تأخذ إسرائيل ثلث إستهلاكها الآخر من مياه نهر الأردن وروافده وهي المياه السطحية الوحيدة المتوافره.

وتأتي المصادر الرئيسية للمياه في الضفة من الآبار الإرتوازيه والينابيع. حيث يوجد نحو ٣١٠ من الآبار العربية تضخ نحو ٤٠,٣٥ مليون م<sup>٣</sup> سنوياً، كما يوجد ٣٠٠ نبع تنتج ٦٠,٥٠ مليون م<sup>٣</sup> إضافي ويتجمع في آبار الجمع السطحية ما لا يقل عن ٦

(١) مجموعه الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادره في شأن المياه منذ عام ١٩٦٧ حتي عام ١٩٨٢.

(٢) هشام عورتاني «سياسات التنمية الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مدريد. بيروت مركز دراسات الوحدة العربية - مارس ١٩٩٢ ص ١٥٣،

ملايين منها.

وإجمالاً نستطيع أن نحصر المصادر الرئيسية للمياه في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة في خزانات المياه الجوفية، ونهر الأردن بروافده<sup>(١)</sup>.

أما المياه الجوفية فإن حوضها الرئيسي هو خزان الجبل بأحواضه الثلاثة: الشرقي، والشامي الشرقي، والغربي. أما الحوض الشرقي فيغذي منطقة مساحتها ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ كم<sup>٢</sup>. ويغذي الحوض الشامي الشرقي مساحة ما بين ٥٠٠ و ٥٩٠ كم<sup>٢</sup>، وأما الحوض الغربي، فهو أغني الأحواض حيث يغذي ما بين ١٦٠ و ١٨٠ كم<sup>٢</sup>، والحوض الرئيسي الثاني للمياه الجوفية هو خزان غزه الجوفي الساحلي تحت السهول الساحلية لغزه وإسرائيل، وتبلغ مساحه تغذيته حوالي ١٨٠ كم<sup>٢</sup>.

أما المصادر السطحية فمصدرها الرئيسي نهر الأردن بروافده بانياس ودان والحصاني، وتعد بحيره طبرية أكبر خزان لمياه النهر العذبة التي تقدر بحوالي ٤٠ ألف كم<sup>٢</sup>، ويغذي النهر مساحه ما بين ١٧٦٠ و ١٩٨٠ كم<sup>٢</sup>.

وتقدر المياه الجويه في الضفة الغربية بحوالي ٦٧٩ مليون م<sup>٣</sup>، وما يفترض أن يكون نصيبها من مياه نهر الأردن والمياه السطحية بحوالي ٢١٥ مليون م<sup>٣</sup>.

وتقدر الموارد المائية المتاحة لإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة بحوالي ١٨٥٠ مليون م<sup>٣</sup>، موزعه علي النحو التالي:-

\* ٤٦٪ من نهر الأردن.

\* ٣٥٪ من الأحواض الجوفية بالضفة الغربية.

\* ١٥٪ من الأحواض الجوفية الساحلية.

---

(١) شريف الموسي: المياه في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية (قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات) - مؤسسه الدراسات الفلسطينية - العدد ٨ - ديسمبر ١٩٩٧ - بيروت - ص ٦٧.

\*٤٪ من مصادر غير تقليدية.

وتحصل إسرائيل حالياً علي ٤٠٪ من إحتياجاتها من المياه الجوفية في الأراضي المحتلة، ولا تحصل الضفة الغربية إلا علي ٢٠٠ مليون م<sup>٣</sup> في حين أنها تحتاج إلي ٣٠٠ مليون م<sup>٣</sup> علي الأقل.

عهدت سلطات الإحتلال الإسرائيلي إلي شركات إسرائيلية «مكوروت» و «تاهاال» بإدارة مصادر المياه في الضفة وغزه، وتنفذ هذه الشركات السياسه الإسرائيلية والتي تقوم علي السيطرة علي منابع المياه لأغراض عديدة منها تأمين وصول المياه إلي المستوطنات اليهوديه لتلبية حاجاتها المبالغ فيها علي حساب الشعب الفلسطيني. وقد أدت سياسات الهيمنة الإسرائيلية إلي تدمير ومصادره ١٤٠ مضخه مياه علي نهر الأردن في منطقة الغور الشمالي عقب الإحتلال مباشره في عام ١٩٦٧، وكانت تستخدم في ري المزارع الواقعه غربي النهر والمعروفه بالزور.

حظرت سلطات الإحتلال علي المزارعين الفلسطينيين تركيب أية مضخه علي النهر، وتزامن ذلك مع المصادره المستمره للأراضي وإعطائها للمستوطنين الصهاينة من أجل إستغلالها. وقبل الإحتلال الإسرائيلي كان يوجد ما لا يقل عن ٧٢٠ بئراً في الضفة الغربية وحدها تستخرج المياه الجوفية منها لأغراض الإستهلاك المختلفه، ولكن لم يتبقى منها سوى ٣١٤ بئراً فقط يخصص ٢٠٪ منها فقط للأغراض المنزلية وهي تعمل بطاقة إنتاجية متدنيه.

وتعتبر بقية الآبار معطله بفعل الجفاف الناتج عن ضخ الآبار التي حفرتها سلطات الإحتلال الإسرائيلي علي أعماق كبيره أو لأسباب ومزاعم أمنيه تلجأ اليها اسرائيل<sup>(١)</sup>. وتتحكم سلطات الاحتلال وشركه المياه الإسرائيلية «مكوروت» قبل إتفاقيات أوسلو

(١) مروان حداد، سمير أو عيشه «أزمة المياه في الضفة الغربية: الوضع الراهن وتوجهات المعالجه - مجله الدراسات الفلسطينية» بيروت» مؤسسه الدراسات الفلسطينية ص ٦٢.

وبعدها فيما لا يقل عن ٤٤٪ من جملة إستهلاك المدن الثمان الرئيسية في الضفة الغربية من المياه، علماً بأن هذه النسبة لا تتضمن كميات المياه المستخرجة من آبار مؤجرة من قبل الحاكم العسكري أو شركة المياه الإسرائيلية، مثل بشر البادان وبشر الفارعه في منطقة محافظة نابلس.

أدت سياسه إسرائيل الرامية إلى عدم تطوير شبكات توزيع المياه ومنع الطرف الفلسطيني من ذلك إلى إزدياد كميات الفاقد التي تتراوح بين ٥٥:٢٥٪، وهي تعتبر نسبة عالية جداً، وقد طرحت إسرائيل عدة اقتراحات لتلبية إحتياجاتها المائية وإحتياجات الأطراف العربية المجاورة وقدمتها إلى البنك الدولي وقد جاء فيها مايلي<sup>(١)</sup>:-

(١) سحب مياه التيل عبر سيناء إلى قطاع غزة والنقب كبديل لما تحصل عليه الضفة والغور الغربي من مياه نهر الأردن.

(٢) جر مياه البرموك إلى الغور الغربي في وادي الأردن.

(٣) جر مياه الليطاني لإتاحه المياه للضفة وغزه بطريقة مباشرة أو عبر الناقل القطري الإسرائيلي.

(٤) إستغلال جزء من مياه الليطاني أثناء فصول الجفاف لغرض توليد الطاقة الكهربائية في مقابل مد لبنان بالمياه عن طريق بحيره «كينيريت» في إسرائيل.

وقد تقدمت إسرائيل بمشروعات لما تسميه بتطوير الموارد المائية في المنطقه إلى مؤتمرات القمة الإقتصادية لـ «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، ومن ذلك ماورد في المجلد الذي قدمته الي قمة القاهرة لعام ١٩٩٦، من مشروعات مشتركة لتقليل الفاقد من المياه وإعاده إستعمال مياه الصرف الصحي وتحليه مياه البحر بالتعاون مع الأردن ومصر.

(١) جاء ذلك فيما عرف بمجموعه (الخطط الاقليميه الدولية) المقدمة من إسرائيل الي البنك الدولي في ديسمبر من عام ١٩٩٠.

يزداد الوضع سوءاً في القري والبلدان الفلسطينية من حيث تهالك وسائل الإمداد بالمياه وتقلع الآبار وسوء التوزيع، وتسيطر سلطات الاحتلال الإسرائيلي وشركه مكرووت ودائره المياه علي ٦٤٪ من جملته استهلاك القري من مياه الشبكات، كما أن هذه الجهات الإسرائيلية تتحكم فيما لا يقل عن ٥٩٪ من مجموع إستهلاك القري من الآبار. كما تتحكم في نحو ٩٠٪ من مصادر المياه.

نجم عن السياسة الإسرائيلية بخصوص المياه إرتفاع معدلات إستهلاك الفرد الإسرائيلي من المياه في اليوم في المتوسط إلي ما لا يقل عن ٢٥٠ لتراً، وهذا الرقم يبلغ حوالي أربعة أمثال المعدل للفرد الفلسطيني والذي أصبح بفعل ممارسات الاحتلال ٦٦ لتراً للفرد في اليوم بما في ذلك الفاقد في شبكات توزيع المياه<sup>(١)</sup>، ومع زيادة السكان الطبيعية وجلب المهاجرين اليهود من الخارج والتوسع في بناء المستوطنات، لذلك ستحتاج إسرائيل إلي مصادر إضافية من المياه بما لا يقل عن ٢٥٠٠ مليون م<sup>٣</sup> حتي عام ٢٠١٠ علي الأقل. وحتى توفر إسرائيل هذه الكميات لا تجد أمامها سوي الحد من الهجرة اليهودية إليها أو تقليص المساحة المزروعة لديها وهذا مالم تقبل به، ومن ثم سوف تلجأ إلي بدائل أخرى وهي الإستمرار في سرقة المياه العربيه وخاصه من مياه الليطاني ومحاولة الحصول علي مياه من نهر النيل أو من المياه السوريه وهذا غير مقبول.

يبقي بديل آخر هو المياه من تركيا عن طريق خط الأنابيب المقترح من تركيا إلي البلاد العربيه والذي رفضته كل من العراق وسوريا ودول عربية أخرى. لأنه بمثابة تحويل مياه الفرات إلي طرف ليس له الحق فيه وهو إسرائيل، ولكن الحكومه التركيبة قامت بالفعل بمد إسرائيل بالمياه بواسطة خزانات ضخمة لمياه الشرب تنقلها سفن كبيره، ومن المتوقع أن يزداد التعاون «التركي - الإسرائيلي» في هذا المجال مع إزدیاد حاجة إسرائيل

(١) أين الراي «مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة»: الوضع الهيدرولوجي السياسي والقانوني لسنة ١٩٩٧ ص ٩٧، ٩٨.

للمياه، ومن أهم المشروعات المطروحة مد أنبوب بحري مباشر بين إسرائيل وتركيا<sup>(١)</sup>. وهو أمر في غاية الخطورة.

ويتحليل ماسبق عرضه من خطط صهيونيه في شأن مياه الدول العربيه المحيطه بإسرائيل خصوصاً في سوريا ولبنان نجد أن الموقف الإسرائيلي بخصوص المياه السوريه واللبنانيه يتأسس علي محاور ثلاثه رئيسيه:-

(١) تقاسم المياه فيما بين الدول الواقعه في حوض هذه المنطقه، علي أساس وضع ومتطلبات وحاجه كل دوله علي حده، وذلك بإدخال نهر الليطاني ضمن مياه نهر الأردن.

(٢) ضروره رقباه إسرائيل علي إستغلال سوريا لمياه الجولان الجوفيه، مع الإحتفاظ بمعظم المستوطنات الإسرائيلييه هناك، ودراسه احتمالات تواجد قوات أمريكيه. بالمنطقه وتوفير المياه اللازمه لها.

(٣) إن سوء الإستخدام المزعوم من إسرائيل لإداره موارد المياه في الدول العربيه المجاوره يحتاج إلي ما أسسته بالتعاون المشترك أو «الإداره الإقليميه للمياه».

لذلك فإن المصادر الإسرائيلييه تتحدث عن أهميه إدخال تعديلات علي نظم ومشروعات المياه في الدول العربيه المجاوره، الأمر الذي يعني بالنسبه لها إنشاء مشروعات مشتركه علي غرار مشروع جونستون سنة ١٩٥٣. وتكون إسرائيل هي صاحبه الدور الرئيسي في هذه المشروعات، مما يؤدي عملياً إلي زياده سيطره إسرائيل علي المياه العربيه وتوسيع رقبه هيمنتها عليها بحجه ترشيدها، مع نزع السيادة المائيه للدول العربيه علي مصادر المياه بتلك المشاريع التأمريه اليهوديه لأحكام السيطره الإسرائيلييه علي المياه العربيه بالمنطقه حيث تعرض لتلك المشاريع ونخص منها مشروعين أساسيين تتعرض لبحثهما من خلال المطلبين التاليين من الدراسه.

(١) محمود رياض «أتابيب السلام التركيه وعلاقتها بإسرائيل»، جريده الحياه في ١٠/٩/١٩٩١، د، جلال معوض «المياه والدور التركي في مرحله ما بعد أزمة الخليج»، د. مصطفى كامل السيد «حتي لا تنشب حرب عربيه أخري».

## المطلب الأول

### مشاريع إستغلال مياه نهر الأردن وروافده

إقترحت اللجنة الملكية في عام ١٩٣٧ تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية مرتبطه بشرق الأردن ومنطقه دوليه، ورغم أن العرب واليهود رفضوا المشروع والذي إنتهي بقرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، إلا أن الصهيونية جذت أن تدخل المنطقة الشمالية وبصفة خاصة الجليل الشرقي الملاصق لمنابع ومجري نهر الأردن، ضمن أراضي الدولة اليهودية<sup>(١)</sup>.

تزايدت بعد عام ١٩٤٨ عدد المشاريع التي تعني بإستغلال نهر الأردن وروافده وتقدم بمعظمها خبراء أمريكيون، وأتي ذلك في اطار إستراتيجيه الولايات المتحدة الأمريكية لورثة النفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقه العربية، ولتثبيت نفوذها المتزايد هناك<sup>(٢)</sup>. بالإضافة إلى هدف تزويد إسرائيل بعناصر القوه ومنها الماء لتمكينها من توسيع أراضيها الزراعية وتنميه صناعاتها وترسيخ استيطانها، وإستيعاب تدفق المهاجرين اليهود.

هدفت الولايات المتحدة في الجانب الآخر إلى انعاش إقتصاديات بعض الدول العربية (خاصه الأردن) لتمكينها من توطين اللأجئين الفلسطينيين علي أراضيها وفي المناطق التي تحكمها مما يفسح المجال لنقل الفلسطينيين اليها، وما يجلبه من تجنب إزعاج إسرائيل وكفالة أمنها<sup>(٣)</sup>.

(١) تقرير اللجنة الملكية ص ٤٩٦ : ٥١٣.

(٢) طعان صعب: تطور مشروع نهر الأردن، شئون فلسطينيه - العدد ٣٥ - يوليو ١٩٧٤ - بيروت

مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية ص ٩٧ : ١١٨.

(٣) علي محمد علي: نهر الأردن والمؤامره الصهيونية - القاوه - الدار القومية للطباعة والنشر سنة ١٩٦٤.

لذلك لم يواجه الإستيطان اليهودي في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ مشكلة تذكر بصدد توفير المياه للأراضي الصالحة للزراعة وزيادة المساحات المروية منها، ويعود ذلك إلي تركزه في المنطقة الشمالية الشرقية وفي السهل الساحلي.

إختدت مشكلة المياه العربييه بعد قيام إسرائيل سنة ١٩٤٨، فقد ضمت منطقته النقب الجنوبية التي يتوفر فيها قدر غير يسير من الماء، وتدفقت أعداد غفيرة من المهاجرين اليهود إلي تلك المنطقة، وتوسعت المستعمرات عدداً وازدادت كثافتها السكانية فيها، وزادت الحاجة إلي الماء لري الأراضي الزراعية بها.

دعت الحاجة إلي تنفيذ مشروع طموح للمياه، يلبي حاجة إسرائيل في المستقبل، وقت الإستفادة من كافة مشاريع تحويل مياه نهر الأردن وروافده، وقد نفذ مشروع أنبوب المياه القطري بدءاً من عام ١٩٥٣، وقسم إلي خطة سباعية وأخرى عشرية، وقد ربطته إسرائيل بمشاريع المياه القائمة فيها خاصة مشروع نهر المقطع (قيسون) الذي يجمع مياه أنهار وسيول وينابيع الجليل الغربي ويروي حيفا وعكا ومشروع نهر العوجا (برقون)، والذي يجمع المياه المنحدرة من السفوح الغربية لهضبه السامرة في أحواض جوفيه وعيون عند رأس العين، ثم ينقلها لري منطقة تل أبيب والنقب والنقب الشمالي (الشرقي والغربي)<sup>(١)</sup>.

وتعددت المشاريع التي تهدف لإستغلال نهر الأردن وروافده، وعيننا التركيز علي أهمها وهو مشروع خطه جونستون في هذا الخصوص. حيث نعرض له بالبحث والتحليل القانوني من خلال المطلب التالي من دراستنا

(١) ينظر: Gvati H - Ah undred years of settlenebt, the story of jevish settle- ment in the land of Israel jeusalem, Keter Puflishing House. p.p.138 - 140.



-٣٧٩-

## المطلب الثاني

### خطة جونستون

جونستون هو المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي أيزنهاور، والذي عرض مشروعه المسمى مشروع الإنماء الموحد للمصادر المائية في وادي الأردن فيما بين ١٩٥٣ : ١٩٥٥، ويرتكز فيه علي مشروع الحبيب Main ويمكن تلخيصه في الآتي:-

**أولاً: تحويل وإستغلال مياه روافد الأردن الأعلى:-**

الحاصباني، الوزاني، بانياس، ودان، وينابيع الحولة، في ري مناطق الحولة والجليل ومرج ابن عامر، وباقي الينابيع الأخرى في الطريق إلى النقب.

**ثانياً: تحديد وظائف بحيرة طبرية في الآتي:-**

(١) تخزين مياه اليرموك الفائضة عن حاجة قناة الغور الشرقية.

(٢) تغذية قناتي الأغوار الشرقية والغربية من مياه البحيرة علي أن تشق قناة تربط بينهما.

(٣) تدعيم شواطئ البحيرة بالإنشاءات بهدف زياده إستيعابها لتخزين المياه والمحافظة عليها<sup>(١)</sup>.

**ثالثاً: إنشاء السدود والخزانات والترع والقناطر:-**

بما يكفل الإستفادة من مياه فيضانات الرديان وإستثمار مياه الآبار لأغراض الري في المناطق التي يثبت فيها الصلاحية لذلك.

**رابعاً: السدود:-**

(١) إنشاء سد علي نهر الحاصباني لتخزين فائض إيراده الشتوي، ثم تخرج المياه

(١) شريف الموسي (قضية المياه) قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات - مؤسسه الدراسات الفلسطينية العدد ٨ - ديسمبر ١٩٩٧ - بيروت - ص ٥٢.

المجمعه خلفه لتوليد الطاقة الكهربائيه، ثم تروي المناطق الشماليه قبل أن تواصل طريقها إلى النقب.

(٢) إنشاء سد عند المقارن علي نهر اليرموك بهدف توليد الطاقه الكهربائيه قرب العدسيه، وتشق قناة من نقطه سد اليرموك لري أراضي الغور الشرقي حتي نقطه تقع علي بعد ١٠ كم شمال البحر الميت.

خامساً: ينفذ المشروع تحت إشراف دولي، وبمشاركه الأطراف المعنيه<sup>(١)</sup>، ولكن لم يحظ مشروع خطه جونستون بموافقه كل من العرب وإسرائيل وقدم كل منهما رداً أو مشروعاً مضاداً يحوي ملاحظاته وإقتراحاته. ويمكن عرض خطوطهما الرئيسيه فيما يلي:-

#### المشروع العربي للرد علي خطه جونستون:-

ويمكن التعرض لأسباب رفضه من خلال الأسباب التاليه:-

السبب الأول: تجاهل جونستون الحدود السياسيه والعداء بين العرب وإسرائيل من خلال خطته المائيه، حيث يؤدي مشروعه إلي تعاون إقليمي بشأن المياه قائم علي التعاون المباشر وغير المباشر وما سيجره من حلم إنهاء المقاطعه العربيه لإسرائيل، وتجميد قضيه فلسطين وقيام صلح واقعي بين العرب وإسرائيل غير قائم علي أسس علميه أو قانونيه أو قواعد ثابتة.

وقد رفض العرب تلك الإقتراحات في هذا الشأن رفضاً تاماً في ذلك الوقت، حيث تضمنت رؤيه ضمنية للنزاع العربي من خلال المياه علي غير أسس وقواعد من الحل الحقيقي وعوده الحقوق لأصحابها بما يعني الرضا بالأمر الواقع دون حل.

السبب الثاني: أنه جعل بحيره طبرية خزاناً رئيسياً لمياه اليرموك وهي الواقعه تحت إشراف دولي، الأمر الذي لا يخلو من خطر علي المياه العربيه، لأن تلك اللجان الدوليه

Saliba, the Jordan River dispute p. 106. with out dete.

(١) ينظر:-

دائماً تكون عميلة لإسرائيل أو يهودية الأصل، لذلك فقد فضل العرب تخزين ماء اليرموك خلف سد المقارن تحت إشراف عربي.

السبب الثالث: أن تحويل روافد الأردن باتجاه إسرائيل يحرم لبنان وسوريا من مياههما إلا من النثر اليسير، كما أن تحويل روافد اليرموك يشرك إسرائيل في مياهه ويحرم سوريا والأردن مما هما بحاجة إليه من المياه رماهما أولي به.

كما أن المشروع لا يخصص كميات المياه الكافية للدول العربية المعنية، في الوقت الذي يعطي فيه لإسرائيل حوالي ٣٣٪ من إيراد حوض نهر الأردن مستجواً حاجه أراضيها إليها، في حين لا تسهم هي إلا بـ ٢٣٪ من الإيراد وذلك هو السبب الثالث للرفض العربي للمشروع.

السبب الرابع: إعترض العرب علي تجميع مياه الأنهار والينابيع العربية شمالي طبريه لري أراضي إسرائيل وتوليد الكهرباء فيها، وإقترحوا إستثمار بعضها في لبنان وتوليد الكهرباء مع إستثمار البعض الآخر في سوريا والأردن<sup>(١)</sup>.

وقدمت اللجنة الفنية التابعة لجامعه الدول العربية مشروعاً عربياً يراعي الإعتبارات السابقة، حيث عدل حصص الماء التي خصصها مشروع جونسون لإسرائيل بين دول المنطقة لصالح الجانب العربي، اذ يحصل لبنان علي ٣٥ م م لري ٢٠ ألف دونم، وتحصل سوريا علي ١٣٢ م م لري ١١٩ ألف دونم، ويحصل الأردن علي ٩٧٥ م م ٣ لري ٤٩٠ ألف دونم، وتحصل اسرائيل علي ٢٧٨ م م ٣ لري ٢٣٤ ألف دونم، ولكنها للأسف الشديد ظلت مجرد مقترحات لم ينفذ منها شيء. وظلت السيطرة الإسرائيلية علي المياه بالمنطقة في إزدیاد مستمر إلي أن وصلت شبه السيطرة الكاملة في الوقت الحاضر، حتي

(١) صرح رئيس الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت (بيني اشكول) بتصريح في شأن خطه جونسون وذلك في يناير ١٩٦٥ بأن هذه الخطه موافق عليها من اسرائيل وتعتبر كأنها موافق عليها من وجهه النظر الدولية وقد جاء ذلك في:

بعد إتفاقيات أوسلو والذي سنعرض له لاحقاً بالتفصيل في حينه. ويؤكد خبراء المياه الإسرائيليون أن إسرائيل تستغل ٩٥٪ من مصادر المياه المتاحة وهي تعتبر أعلى نسبة في العالم طبقاً لتصريحات مدير شركة المياه القطرية الإسرائيلية (موكروت). حيث صرح بأن إسرائيل تستهلك حالياً ١,٦ مليار متر مكعب من أصل ١,٨٥ مليار متر مكعب من المصادر المائية المتوافره في المنطقة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن. ويضاف إلي ذلك تلك الكميات من المياه التي تستهلكها المستوطنات بالأرض المحتلة (١).

قامت إسرائيل بعد ذلك بالرد علي مشروع جونستون بما عرف بمشروع كوتون، وهو ما سنتعرض لبحثه من خلال الفرع التالي من الدراسة.

---

(١) كتاب هجرة اليهود السوفيات أ/ محمد عطوي - دار الحمراء للطباعة والنشر - بيروت سنة ١٩٩١ ص ١٦٣.

## الفرع الأول

### مشروع كوتون Cotton

تجمعت الملاحظات الإسرائيلية للرد علي مشروع جونستون في مشروع كوتون، وهو خبير أمريكي إستعانت به إسرائيل وتتلخص تلك الملاحظات في الآتي:-

الأولي: طالبت إسرائيل في مشروع كوتون هذا بتعاون مشترك بين مختلف دول المنطقة لإستثمار الموارد المائية، ولكنه رفض فكره الإشراف الدولي علي المشروع كنوع من إستقطاب العرب من تلك الناحية والتي لا يترتب عليها ضرر لإسرائيل بل تفتح لها آفاقاً جديدة مع العرب تكون لصالحها، لإنهاء حاله المقاطعة العربيه لإسرائيل.

الثانيه: تجنّب جونستون إدخال نهر الليطاني ضمن مشروعه ليخطي أيضاً بموافقه عربية، ورغم كونه جزءاً من حوض الأردن الأعلى، ولتفادي ذلك يمكن وصل الليطاني بالمخاصباني عبر نفق يربط بينهما، مما يمكن معه تحويل ٤٠٠ م<sup>٣</sup> تروي ٤٠٠: ٥٠٠ ألف دونم في إسرائيل.

الثالثه: قدرت كمية المياه في حوض الأردن (بما فيه نهر الليطاني) بنحو ٢٣٤٥ م<sup>٣</sup>، توزع بين لبنان (٣٠٠ م<sup>٣</sup> لري ٣٥٠ ألف دونم، وسوريا (٤٥ م<sup>٣</sup> لري ٣٠ ألف دونم، والأردن (٧١٠ م<sup>٣</sup> لري ٤٣٠ ألف دونم، وإسرائيل (١٢٩٠ م<sup>٣</sup> لري ١٧٩ ألف دونم)<sup>(١)</sup>.

عدل علي ضوء ما سبق جونستون في خطته في جولته الرابعه والأخيره عام ١٩٥٥ من حصص مياه دول حوض نهر الأردن، فقد خصص ٣٥ م<sup>٣</sup> للبنان و١٣٢ م<sup>٣</sup> لسوريا و٧٢٠ م<sup>٣</sup> للأردن، و٥٦٥ م<sup>٣</sup> لإسرائيل ليبلغ الإجمالي ١٤٥٢ م<sup>٣</sup>، وأدخل

---

(١) ديفيس أوماكس أ، وريتشارد ج - السياسيه المائيه لاسرائيل ط ٢، أوراق مؤسسه الدراسات الفلسطينيه رقم ٢٦ - بيروت - مؤسسه الدراسات الفلسطينيه ١٩٨٦.

جونستون بعض التعديلات الأخرى علي مشروعه، ولم يلق قبول لدى العرب ولا إسرائيل، ولكنه لم يرفض رسمياً ليبقي معلقاً. ورغم أن مشروع جونستون لم يفلح في جمع كل الأطراف المعنية علي خطه موحده لإستغلال مياه نهر الأردن وروافده. إلا أن الولايات المتحدة إعتدته قاعده لكل تصرفاتها حيال هذا الموضوع وهي محاوله الحصول علي الموافقات العربية منفردة من خلال إغراءات بمصالح لها معهم. وبناء عليه مولت إنشاء قناة الغور الشرقيه الأردنيه، ومولت تنفيذ مشروع أنبوب المياه القطري الإسرائيلي الذي ينقل مياه نهر الأردن وروافده إلي النقب بعيداً عن أراضي حوضه.

أعلنت إسرائيل انها لن تستغل أكثر من الكميات المخصصه لها في المشروع،<sup>(١١)</sup> لكنه اعلاّتاً ظاهرياً لتكسب التأييد في هذا الشأن، ثم تفعل ما تشاء بعد ذلك من خلال سياستها في فرض الأمر الواقع وهو ما أثبتته الأحداث بعد ذلك.

وقبل أن نختم الحديث عن خطه جونسون فإننا نري إستكمالاً للبحث أن نعرض للوضع القانوني لها، حيث نلاحظ أن هذه الخطه تقوم علي ركنين أساسيين أولهما تحديد حصص المياه بها بالنسبه للجانب العربي والفلسطيني، وثانيهما تحديد حدود التعاون الإقليمي في مجال المياه بالمنطقه بما ينتهي في النهايه وعلي النحو سالف البيان لصالح إسرائيل.

لذلك فقد ربط الجانب العربي قبوله للتعاون الإقليمي في هذا الشأن بحل المشكله الفلسطينييه، وهو بالطبع ما رفضته إسرائيل والذي إنتهي إلي عدم المصادفه علي مشروع إتفاقيه الخاصه بتلك الخطه. وعلي الرغم من ذلك فقد إلتزمت كل من إسرائيل والأردن قبل عام ١٩٦٧ بسحب الحصص التي وردت في الخطه لكل منهما، كما إشتطرت الولايات المتحده بتقديم مساعداتها للبلدين في المشاريع المتعلقة بالمياه في الحوض، وفي الواقع فقد إعتبرت إسرائيل أن تلك الخطه أحد إنجازاتها الكبرى حيث أعطت

نظر: Davis V. Max. A, Richarfson, J. "Israel" Sweeter policies journal of: palestine Studies, 34 vol. ix. No, 2 (winter 1980).

الخطة لإسرائيل حوالي ثلث المياه بالمنطقة تقريباً<sup>(١)</sup>.

عملت إسرائيل بعد ذلك علي تدعيم الإستناد لخطة جرنستون كمرجع قانوني وإعتبارها كنظام عرفي قانوني للمياه السطحية في وادي الأردن علي الأقل في العلاقه المائيه بين إسرائيل والأردن<sup>(٢)</sup>، وهو ما ظهر جلياً في المفاوضات الإسرائيلية الأردنية بشأن سد المقارن، حيث طالبت إسرائيل بحصه من مياه السد إستثناء، لذات الأسس القانونيه سالفه الذكر<sup>(٣)</sup>.

أما بالنسبه للموقف العربي والإسرائيلي من مشكله المياه بشكل عام، فهو ما سنتعرض به بالبحث من خلال الفرع التالي من الدراسة.

---

(١) مؤتمر صحفي في ١١ يناير ١٩٦٥ صرح رئيس الحكومه الإسرائيلية ليفي اشكول أنه «يوجد هناك تعهدات لنا من العالم عقب خطه جونسون» وفي ١٧ مايو علق قائلاً ان الخطة تعتبر كأنها موافق عليها من وجهه النظر الدولية.

(٢) ينظر: Joseph dellapenna, "water in the jordan vally: the potential and limits oflaw," the palestine yearbook (1990) pp 27 and 43.

(٣) ينظر: Leslie C - Schmida, "Israel's drive for water" the link 17 No 4: 4 (November 1984) p. 11.

## الفرع الثاني

### تقييم الموقف العربي - الإسرائيلي من مشكلة المياه

عززت إسرائيل مطالباتها بمزيد من حصص المياه إستناداً إلى خطه جونستون وبأنها العرف الشرعي لمياه حوض الأردن، رغم عدم قانونية الحجج التي تستند إليها في تلك المطالبات، والتي تجعل من الإحتلال سبباً للسيادة علي تلك المياه، وقد سبق أن تعرضنا بالتحليل القانوني بالنسبة لتلك المسألة فيما يتعلق بعدم شرعية إستناد المحتل للأرض لفرض سيادته عليها وعلي ثرواتها طبقاً لقواعد القانون الدولي، وهو ما نقوله به أيضاً فيما يتعلق بالمياه. ومنعاً للتكرار نحيل إلى ما سبق بيانه والنتيجة التي إنتهينا إليها من أن ذلك يعد مخالفة لقواعد القانون الدولي في هذا الخصوص<sup>(١)</sup>.

وبالرغم من تلك الحقيقة القانونية والتي يجب أن يعطي الفلسطينين بناء عليها حصتهم من المياه بناء علي سيادتهم علي الضفة الغربية طبقاً لمعاهده السلام مع إسرائيل. إلا إنه من الناحية العملية سيكون ذلك متعذراً الدفاح عنه كاملاً، ذلك لما إنطوت عليه إتفاقيات سلام أوصلو من ثغره قانونيه في هذا الشأن حيث تعرضت مشكله المياه بشكل هامشي وأرجأت الأمر بشأنها إلي مرحله الحل النهائي ضمن المشاكل الأساسية المعلقة، والتي هي موضع بحثنا ضمن ثغرات أوصلو القانونيه والتي تعتبر جوهر النزاع العربي الإسرائيلي علي طول مراحل.

وتبقي مسأله قانونيه أخيره لا يمكن تجاهلها ونحن بصدد بحث مشكله المياه مع إسرائيل ومن خلال إستناد إسرائيل إلي خطه جونستون في هذا الصدد، وتتمثل في قيام إسرائيل بنقل مياه حوض الأردن إلي مناطق من الأراضي التي تحتلها خارج حوض الأردن إلي السهل الساحلي وصحراء النقب. وقد إعترض جيرانها العرب علي ذلك، علي أساس

(١) هو ما تنقل فيه مع الباحث الفلسطيني الراحل بشير جم ويراجع في ذلك:-

Nyim, "water Resources," P.P. 317 - 24.



أن العرف القانوني لا يسمح بمثل هذا النقل، مع الإقتراض جدلاً بموافقة العرب علي الخطه، إلا أنه بعد أن تشعب الحاجات داخل الحوض، وهو مالمح به بعض الباحثين القانونين اليهود مفترضين موافقه الجانب العربي ضمناً علي مطالب إسرائيل الوارده بالخطه، وان هذه الموافقه كانت مشروطه بالتزام إسرائيل بالحصص المحدده بتلك الخطه<sup>(١)</sup>. والحقيقه في هذا الشأن أن العرب لم يوافقوا علي الخطه صراحه وأن موافقة الأردن عليها لاتعد موافقة ضمنية من جميع العرب حيث لا تملك الأردن وكاله عن العرب في هذا الخصوص، وبالرغم من ذلك فلم تلتزم إسرائيل بالحصص المحددة بالخطه لا مع الأردن ولا مع الفلسطينيين وباقي الأطراف العربية المعنية الأخرى بها. مما يترتب عليه البطلان القانوني لما تقوم به إسرائيل من نهب وسلب للمياه العربية زعماً منها أنها تستند إلي مرجع قانوني في هذا الخصوص متمثلاً في تلك الخطه، والتي لم يوافق العرب علي مشروع إتفاقيتها وبالتالي لا تصلح أن تكون مرجع قانوني أو عرف دولي تستند اليه إسرائيل في هذا الشأن<sup>(٢)</sup>.

وتدل الإحصائيات المتوافره علي مدى تجاوز إسرائيل للحصص التي حددتها خطه جونستون علي النحو التالي: (٣).

لبنان:- لا تحصل علي شئ في حين حددت لها الخطه ما يقدر بـ ٣٥ مليون م٣ سنوياً (أي ٣٪).

سوريا:- تستهلك ما يقرب من حصتها أي ١٣٢ مليون م٣ سنوياً (حوالي

١٣٪).

(١) اراجع: Saliba the Jordan River dispute, p. 106 "the same Reurance".

(٢) يرجع في ذلك إلي الاتفاقيات الدولية خصوصاً استاذنا الدكتور / علي ابراهيم يونس في كتابه الوسيط في المعاهدات الدولية - طبعه ١٩٩٥ - دار النهضة العربية ص ٦١٤ وما بعدها.

(٣) شريف الموسى:- المياه في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية (قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات العدد ٨ - مؤسسه الدراسات الفلسطينية).

## -٢٨٨-

الأردن:- تستهلك ٢٥٠ مليون م٣ سنوياً بدلاً من ٥٠٥ ملايين م٣ سنوياً (من ٢٢ الي ٢٥٪).

تستهلك إسرائيل حالياً ما بين ٦٢٠ و ٧٠٠ مليون م٣ سنوياً من مياه نهر الأردن، في حين لا تحصل الضفة الغربية علي أية كمية من مياه النهر وقد حددت لها خطة جونسون كمية ٢١٥ مليون م٣ سنوياً، كان من المفروض أن تحول إليها من خلال قناة الغور الغربية (عبر وادي الأردن الغربي).

نصت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية الموقعه في اكتوبر ١٩٩٤ علي أن تخفف إسرائيل ما تحصل عليه من نهري الأردن واليرموك بحوالي ٤٥ مليون م٣ سنوياً، كما تضمنت عدة مشاريع مشتركة لتجميع مياه الفيضان من النهرين.

أما سوريا: فقد أقامت عدداً من السدود علي نهر اليرموك تمكنها من الحصول علي ١٧٠ مليون م٣ سنوياً، وتوصلت مع الأردن عام ١٩٨٧ إلي إتفاق لبناء سد الوحدة علي هذا النهر.

أعد البنك الدولي دراسته بشأن المحافظة علي المياه في الضفة الغربية وغزه والأردن، وتقدمت هولندا بمشروع لزياده المياه الجوفيه في غزه. وتولت المانيا إعداد دراسة عن المستويات الحاليه لإستخدام المصادر المائية وتحديد إحتياجات دول المنطقه من المياه في المستقبل، وتقريب الفجوه بينها والحلول الممكنه لسدادهها سواء بمد أنابيب تحليه المياه أو إستيراد المياه اللازمه، ووضعت المجموعه عدده خطط لتدريب العاملين في مجال المياه في المنطقه.

وافقت مجموعه العمل علي إنشاء «مركز أبحاث الشرق الأوسط لتحليه المياه» الذي إفتتح مقره في مسقط رسمياً في ديسمبر ١٩٩٦. وقام المركز بدراسات للاحتياجات الاقليميه وتخفيض نفقات تحليه المياه وبرامج التشغيل والتدريب وتنمية القدرات في

## -٢٨٩-

مجال تكنولوجيا الطاقة. وقد إلتزمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية وسلطنة عمان وإسرائيل بتمويل المركز ومساندته. هذا وقد عقدت مجموعه العمل ٨ دورات حتي مايو ١٩٩٦، كما عقدت ندوه في طوكيو في مارس وابريل ١٩٩٨.

وعقد إجتماع غير رسمي في أوصلو في مايو ١٩٩٨ بحث فيه مشروعات المحافظه علي المياه وإنشاء بنك معلومات إقليمية بهدف تزويد مؤسسات المياه في إسرائيل والأردن والسلطه الفلسطينيه بالوسائل الفنية الموحدة لجمع وتخزين البيانات وتحسين الاتصالات بين مراكز البحوث وتبادل المعلومات.

وقد وقعت الأطراف الثلاثه (الأردن وإسرائيل والسلطه الفلسطينيه) في إجتماع أوصلو في ١٢ يونيو ١٩٩٦ إعلان مبادئ للتعاون بشأن المياه تناول مايلي:-

(١) ان الهدف من الإعلان هو تحديد الإحتياجات المائية الجديده الإضافيه، والموارد المائيه المحتملہ وتجميع الجهود المشتركه لتطوير هذه الموارد، وتدعيم الموارد المائية وزيادة فاعليہتہاستخدامها.

(٢) تتعاون الأطراف علي إستيراد المياه من خلال نظم الإمداد الجديده أو القائمه، وتحليه المياه والإستفاده من تجمعات مياه الأمطار وأيه مجالات أخرى.

(٣) يتم تنفيذ المشروعات بتوافق آراء الأطراف من خلال لجان مشتركه علي مستوي الوزراء والمديرين أو رؤساء هيئات المياه.

(٤) يتم تحديد التفاصيل الخاصه بالملكيه والإستخدام بناء علي إتفاقات منفصله لكل مشتري وليس للإعلان أي تأثير علي الإتفاقات الثنائيه القائمه أو أي إتفاقات أخرى بين أطرافه أو أي ترتيبات يتفق عليها أو يجري التفاهم بشأنها.

(٥) إعطاء الإهتمام للطرف الأقل نمواً ومساعدته علي الحصول علي التمويل اللازم بشروط ميسرة.

- ٢٩ -

(٦) التعاون في المجالات المتصلة بالمياه مثل المناخ والأرصاء الجوية والحفاظ علي  
البيئة ومحاربة التصحر وتنمية الموارد البشرية وجمع المعلومات وتبادلها  
والإنذار المبكر لمواجهة الفيضانات<sup>(١)</sup>.

---

(١) السفير / طاهر شاش - مقارضاات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات - الطبعه  
الأولي سنة ١٩٩٩ - دار الشروق - القاهرة - ص ١٧٠.

## الفصل الثاني

### الوضع القانوني لمشكلة المياه بالأراضي العربية

#### المحتلة وموقف إتفاقيات أوسلو

ترتبط السياسة المائية لاسرائيل دائماً بإحتلالها للأرض وذلك لضمان دوام سيطرتها على منابع المياه ومصباتها، ثم الإستثمار بأكبر كمية منها وذلك وصولاً إلى تحقيق باقي أهدافها التوسعية والإستيطانية الأخرى من خلال المخطط اليهودي والصهيوني الكبير، والرامي إلى إنشاء دولة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات.

ولتحقيق ذلك لم تتورع إسرائيل في إصدار العديد من التشريعات والأوامر العسكرية الباطلة قانوناً لتضع بذلك تقنياً يضمن لها فرض العقوبات على الفلسطينيين أصحاب الأرض والمياه الأصليين في حالة إستعمالهم لحقهم في الإنتفاع بمياههم العربية وسوف نتعرض فيما يلي لموقف إتفاقيات أوسلو من القواعد القانونية الدولية بشأن مشكلة المياه الفلسطينية الإسرائيلية.

## المبحث الأول

### موقف إتفاقيات أوصلو من القواعد القانونية الدولية

#### ومدي تطبيق ذلك في شأن مشكلة المياه الفلسطينية الإسرائيلية

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٧ الإتفاقية الدولية للمياه والخاصة بإستخدام المجاري المائية الدولية في غير شئون الملاحة، حيث تم النص على ضروره إنشاء لجنة تقصي الحقائق والتوفيق بين الأطراف المتنازعة بالإضافة إلي إلزاميه اللجوء للتحكيم، أو اللجوء إلي محكمة العدل الدولية<sup>(١)</sup>.

وتقع الإتفاقية في ٣٣ ماده، وتقوم علي أساس أن المجري المائي الدولي يشكل الرحده الطبيعيه من الناحية الجغرافيه، والتي من الواجب تنظيم التعاون المشترك بين الدول المعنية به وتنمية مياهه وحفظها وضبطها وتوزيعها توزيعاً عادلاً منصفاً بين الدول النهرية، لأن كلا منها لها حقه الطبيعي في تلك المياه<sup>(٢)</sup>.

وأهم ما تشتمل عليه الإتفاقية المذكوره هو الباب الثاني الذي يتكلم عن المبادئ العامه للحقوق، وواجبات دول المجري المائي الدولي ويحتوي هذا الباب علي قاعدتين هامتين تعدان تقنيناً للعرف الدولي في هذا المجال<sup>(٣)</sup>، القاعده الأولى هي:- قاعده الإشتراك العادل، والتي نبحت أساسها القانوني فيما يلي:-

#### أساس القاعده في العمل الدولي وكيفية اعمالها:

أصل قاعده الإستخدام أو الإشتراك العادل والمنصف في مياه النهر الدولي هو

(١) ينظر: Rosentock, premier Ropport sur Le droit Relatif aux utilis ations des cours d'eau intemation aux a'des fins autres que la navigation du 20 avvil, 1993, doc. Aicn - 41451, p. 3 - 5 p. 7.

(٢) اراجع تقرير لجنة القانون الدولي في دورتها ٤٥ (٢ مايو- ٢٣ يوليو ١٩٩٣ ص ١٩٧).

(٣) ينظر: Rosentock, premier Ropport Sur Le droit Relatif aux Intilesation des cours d'eau Internationaux op. cit p. 3.

أصل عرفي مؤسس علي مبدأ المساواة في السيادة بين الدول النهرية<sup>(١)</sup>، وهذا الحق هو سمه من سمات السيادة. وكل دولة يمر النهر في أراضيها في حالة الأنهار المتتابعه مثل نهر النيل أو يمر بجوارها، ويشكل حدودها، مثل شط العرب. وأن مبدأ المساواة في السيادة بين الدول يعني أن كل دولة نهريه تملك من حيث إستعمال مياه النهر حقوقاً متساوية مثل تلك التي تملكها الدول الأخرى.

**العوامل التي تؤخذ في الإعتبار عند التوزيع العادل لمياه النهر الدولي:-**

قاعده الإشتراك العادل والمعقول في مياه النهر الدولي لا تطبق نفسها بنفسها أي لا تطبق بصورة تلقائيه، وإنما هناك عوامل تؤخذ في الإعتبار من أجل تجسيد القاعده في الواقع العملي وإعطائها معني عملياً وقابلاً للتنفيذ في أرض الواقع<sup>(٢)</sup>. وقد أوردت لجنة القانون الدولي في المادة (٦) من مشروعها قائمه وإرشاديه بهذه العوامل منها:-

أن إستخدام مياه النهر الدولي بطريقة عادله ومعقوله بالمعني المشار إليها في المادة السابقة يتضمن الأخذ في الإعتبار كل العوامل والظروف ذات الصله بالتوزيع ولاسيما:-

أ - العوامل الجغرافيه والهيدروجغرافيه والهيدروليكيه والمناخيه والبيئيه وجميع العوامل الطبيعيه الأخرى.

ب - الإحتياجات الإقتصاديّه والإجتماعيه للدول النهرية المعنية والسكان الذين

يعتمدون علي المجري المائي في كل دولة من دول المجري المائي.

(١) راجع: Rapport de la conference des nations unies sur l'ensrionnement, 5 16 juin 1972, publication den. U, chepitre. stockholm,

(٢) راجع التعليق النهائي للجنة القانون الدولي علي المادة الثامنه من المشروع النهائي.

Rapport de la C. D. I Sur les traouos de sa quarant - six iemèssession 2 mai - 22 juillet 1994, A. G. U. Doc officiels quarante neuvième sessurn supplement No, 10 (A 149110) 1994 p. 269 - 270.

-٢٩٤-

ج - أثر الإستعمال أو الإستخدامات لمياه النهر الدولي داخل الدوله علي الدول  
النهرية الأخرى.

د - آثار إستخدام أو إستخدامات المجري المائي في إحدي دول المجري المائي علي  
غيرها من دول المجري المائي الأخرى.

هـ - الإستخدامات الحالية والمستقبلية لمياه النهر الدولي أي الإستخدامات القائمة  
والمحتملة للمجري المائي الأقليمي.

و - المحافظة والحماية والتنمية الإقتصادي في إستعمال مصادر ونفقات وتكاليف  
المشروعات المنفذه والتدابير المتخذة في هذا الصدد<sup>(١)</sup>.

ز - مدي وجود خيارات أخرى ذات قيمه متساوية قياسياً بالإستعمالات الحالية  
والمستقبلية، أي مدي توافر بدائل ذات قيمة ماثلة لإستخدام معين مزعم أو قائم للمجري  
المائي.

---

(١) يراجع في ذلك نصوص اتفاقيه المياه الدولي - والخاصه باستخداً المائي المائي الدولي في غير شتون  
الملاحقه - والتي أقرتها الجمعية العامه للأمم المتحده عام ١٩٩٧.



## الطرق والأساليب الدولية التي يجب أن تتبعها الدول في شأن توزيع مياه الانهار وموقف اتفاقيات أوصلو منها

إن التوزيع العادل والمعقول لمياه النهر طبقاً لهذه الإتفاقية يأخذ عدة صور في الواقع العملي وفقاً لظروف كل نهر أو حوض أو شبكة مائيه دوليه، وهذه هي الصورة الواقعية التي أخذت بها الدول فعلاً في الإتفاقيات الدولية، وجري تقينتها في المادة ٥، ٦ من إتفاقية المياه الدولية لعام ١٩٩٧، كذلك يمكن للدول الإهتمام بالسوابق الدولييه في اعمال وتطبيق هذه الأحكام<sup>(١)</sup>.

وتطبيق الدول تلك القواعد القانونيه الدولية في شأن المياه بإستثناء إسرائيل، حيث يكشف الواقع لمشكله المياه العربيه الإسرائيلييه عن عدم إحترام إسرائيل لأي من تلك القواعد الدولية متجاهله إياها بما تقوم به من إعتداءات علي المياه بالمنطقه العربيه، والمتمثله في السيطرة والإستثمار بها من المنع الي المصب، بحجج وأسانيد غير قانونيه وبإدعاءات ملفقة قانوناً علي النحو الذي كشفت عنه تلك الدراسه لمشكله المياه بالأراضي المحتله، والتي تعتبر من أهم المشكلات المعلقة والشغرات القانونيه لإتفاقيات أوصلو.

لذلك سوف نعالج هذه الموضوعات المتعلقة بمشكله المياه العربيه الإسرائيلييه من خلال التحليل القانوني لموقف إتفاقيات أوصلو من تلك القواعد القانونيه الدولية في هذا الخصوص وذلك من خلال الموضوعات التاليه:-

### أولاً: قاعده حقوق المياه العادله باتفاقيات أوصلو:-

بادئ ذي بدء لم يوضح إعلان المبادئ أو أيه اتفاقات لاحقه أي معيار يمكن من

---

A. C. D. I. 1987 - II deux ieme partie, p. 37 - 3 gv - aussi Rapport de la (١)  
C. D. I., Sur les Trouvaut de sa 40 - Sixieme session 1994 p. 251 - 256.

خلاله تقوم الإستخدام العادل، ويغض النظر عن ذلك فإن الإستخدام العادل والإداره المشتركة هما المبدأن الرئيسيان لقانون المياه الدولية للموارد المائية الدولية المشتركة<sup>(١)</sup>. وإن معايير الإستخدام العادل يجب أن تبحث من خلال قانون المياه الدولية والحقوق والواجبات الواردة به. وتعني حقوق المياه هنا الإعتراف المتبادل بين الطرفين بحرية الوصول إلي كميات المياه حسب شروط معينة تتعلق بأمور هامه مثل مواقع الإستخراج والمواسم والأولويات<sup>(٢)</sup>.

بناء عليه فان الحصص الحاليه هي أمر واقع (de facto)، ويجب أن يتفق الطرفان ويوقعان عليها حتي تصبح حقوقاً شرعيه (de jure)، بالإضافة إلي ذلك فان قبول إسرائيل في إعلان المبادئ بأن هذه الحقوق ستوزع توزيعاً عادلاً يعني إعترافها ضمناً بأن الحصص الحاليه غير عادله.

وبالرجوع إلي نص إعلان المبادئ لإتفاقيات أوصلو نجد أن البروتوكول الثالث الملحق بها ينص علي تشكيل لجنة دائمه للتعاون الاقتصادي بين إسرائيل والسلطه الفلسطينيه، من بين مهامها التعاون في مجال المياه، وإعداد خبراء من الجانبين لبرنامج يحدد طرق التعاون بينهما في إداره مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويتضمن مقترحان للدراسات والمخطط بشأن حقوق كل جانب، وكذا الإستخدام العادل لهذه المصادر خلال الفتره الإنتقاليه وما بعدها.

كما يتضمن البروتوكول الرابع الخاص بالتعاون الإقليمي الإشارة إلي عدد من المشروعات، ومن بينها مشروعات تحليه المياه وإستغلال منطقة البحر الميت بالتعاون بين الجانبين والأردن وشق قناة بين البحر المتوسط والبحر الميت.

(١) هناك مجموعه راسعه من الكتابات عن قانون المياه الدولية علي سبيل المثال.

J. Barleris, "the development of international law of transboundary.  
Bonnie colby salila and david B.B usk - water mater markets inthe  
(٢) ينظر: ory and proctice boulder, co: westview press 1987 (Studies in water policy  
and managment series No. 12) p. 1.

وأما بروتوكول المسائل المدنية الملحق بالاتفاقية الإنتقالية، فقد تضمن في مادته الأربعين عدداً من المبادئ والأحكام المفصلة بشأن المياه والصرف المتفق عليها، ومن أهمها:-

(١) إقرار إسرائيل بالحقوق الفلسطينية في مياه الضفة الغربية، وأن هذه الحقوق سيجري التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع الدائم، وتسوي في الإتفاق الخاص بالوضع الدائم لمصادر المياه المختلفة.

(٢) وإن الطرفين يعترفان بالحاجة إلي إبقاء مياه إضافية للإستخدامات المختلفة.

(٣) والتنسيق بين الطرفين في إدارة مصادر المياه (والصرف) وأنظمتها في الضفة الغربية خلال الفترة الإنتقالية علي أساس عدة مبادئ، من بينها الإبقاء علي الكميات الحالية لإستخدامات هذه المصادر مع الأخذ في الإعتبار كميات المياه الإضافية للفلسطينيين من الخزان الشرقي والمصادر الأخرى المتفق عليها.

وقد حددت المادة (٤٠) هذه الكميات الإضافية التي يحتاجها الفلسطينيون في الضفة مستقبلاً بما بين ٧٠ و ٨٠ مليون م<sup>٣</sup>، وتم الإتفاق علي إتاحة ٢٨,٦ مليون م<sup>٣</sup> لسد إحتياجاتهم العاجلة من المياه العذبة خلال الفترة الإنتقالية.

ونصت المادة علي تعهدات كل من إسرائيل والفلسطينيين بشأن تزويد المناطق الفلسطينية بالمياه الإضافية، ومنها تعهد إسرائيل بإنشاء خط أنابيب مياه إلي منطقة الخليل وبيت لحم، ومسئولية السلطة الفلسطينية عن حفر بئر إضافي في نابلس وإنشاء خط أنابيب في سلفيت.

وتضمنت أحكاماً بشأن التعاون الثنائي والإقليمي من خلال اللجنة المشتركة للتعاون الإقتصادي، وبرامج التنمية الإقليمية واللجنة الثلاثية الإسرائيلية الفلسطينية الأمريكية المشتركة، والمحادثات متعددة الأطراف الحالية والمستقبلية.

-٢٩٨-

وحددت مرفقات البروتوكول من ٨ إلى ١١ تفاصيل متعلقة بإيجابيات ومسئوليات اللجنة المشتركة للمياه، الجوفية في الضفة الغربية، وموارد المياه في قطاع غزة.

ونكتفي في هذا المجال ببيان أهم أعمال اللجنة المشتركة كما يلي:

(١) الموافقة علي قيام أي من الطرفين بحفر آبار جديدة أو زياده الإستخراج والموافقة المسبقة علي قيام أيهما بتنمية موارد المياه.

(٢) الموافقة علي تفاصيل مشروعات المياه الإضافية للفلسطينيين.

(٣) تنسيق إدارة موارد المياه والصرف في الضفة الغربية علي أسس ثابتة يتفق عليها.

(٤) إدارة الفلسطينيين لنظم المياه والمجاري التي تخدمهم، وإستمرار الجانب الإسرائيلي في إدارة نظم المياه والمجاري التي تخدمهم وحدهم، وأن توضع خرائط محددة للمناطق التي يديرها كل من الطرفين، مع ضرورة الموافقة المسبقة علي أي خطط جديدة أو تعديلات للخطط القائمة.

وقد حدد المرفق رقم ١٠ من البروتوكول حجم الإستهلاكين الإسرائيلي والفلسطيني من أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية بما مجموعه ٦٧٩ مليون م<sup>٣</sup>. أما المرفق رقم ١١ فقد تضمن قيام السلطة الفلسطينية بإداره وتشغيل وتنمية الموارد المائية لقطاع غزة، وقيام شركه ميكوروث الإسرائيلية بإداره وتشغيل موارد ونظم إمدادات المياه داخل المستوطنات والمناطق العسكرية، مع إستمرار نفس معدلات الضخ لها لأغراض الشرب والزراعة، وأن تدفع السلطة الفلسطينية للشركه الإسرائيلية تكاليف إمداد المياه من إسرائيل والنفقات الحقيقية لتوصليها إلي قطاع غزة، وأن تتخذ السلطة الفلسطينية الإجراءات الضرورية لحماية نظم المياه في القطاع.

طبقت خلال السنوات الأخيرة عدة مبادئ من قانون المياه الدولي في حل الخلافات

بين الدول، وهذه المبادئ تشمل الإستعمال السابق. السيادة الماتيه المطلقة، التكامل الماتي المطلق، السيادة الماتيه المحدوده<sup>(١)</sup>، وسوف نناقش العوامل التي يجب أن يأخذها الإستخدام العادل للمياه بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الإعتبار، بالإضافة الي ذلك سيتم فحص مبدأ الإستخدام السابق والسياده المطلقة لأنهما ظهرا في المواقف التفاوضيه العلنه وفي آراء الخبراء من الطرفين. أما مبدأ التكامل المطلق فلم تجر الإشارة اليه بالاتفاقيات، كما أن من غير المتوقع إثارتة من أي من الطرفين ولذلك فان البحث فيه لن يتم هنا.

ويجب أن نشير في هذا الشأن إلي أن إستخدام مياه حوض نهر الأردن يجب أن يراعي المكانة الخاصه التي يتبوأها نهر الأردن وروافده في تاريخ العالم وحضارته، حيث أن نظام نهر الأردن ليس فقط مصدراً للتزويد بالمياه، لكنه ظاهره فريدة تاريخياً وبيئياً وله مكانه أساسيه في التاريخ.

وكان موضوع دراسات وأوصاف لانهايه لهما بسبب ميزاته الطبيعيه والتاريخية التي تضفي علي نظامه قيمة أساسيه، وذلك من خلال قيمته كنهر، ولا يجوز إهمالها في مشاريع تقسيم مياهه وتطورها والتي نحن لسنا بصدد التعرض لها بالبحث في دراستنا.

حيث تصبح «قيمتة كنهر» أكثر وضوحاً إذا أخذنا في الإعتبار أنه مصدر المياه الرئيسي للبحر الميت الذي له في حد ذاته أهمية طبيعيه وتاريخية أيضا وإحداث أي تغيرات أساسيه في تدفقه يؤثر كثيراً في الأوضاع البيئيه للبحيره الداخليه له، كما قامت إسرائيل بتحويل مجري أكبر نبع للمياه المالحه الواقع علي شاطئ بحيره طبرية إلي المجري السفلي للنهر.

(١) ينظر: dante caponera, "the legal - inteinational Issues involved in the Solution of water conflicts in the middle east: the jordan" in water and peace eds. J. I saacand Hillel shuvel. pp 163 - 80 jorlph - W.

وقد أثر تحويل المياه من حوض نهر الأردن سلبياً في البيئه الطبيعية والتاريخيه للبحر الميت وأدى إلي جفاف مساحات كبيره، وخصوصاً في الجزء الجنوبي منه ويجب أن تكون هذه الإعتبارات البيئيه والحضاريه أساسيه بالنسبه إلي أي نظام إداري جديد في هذا الحوض الهام.

### ثانياً: قاعده الاستعمال المسابقي:-

ويعني الإستعمال السابق، بصوره أساسيه أنه عند أي تقسيم جديد لحقوق المياه فإن الإستعمال التاريخي أو الثابت تكون له الأولوية، أما السيادة المائيه المطلقة فتعطي الدول المشاطئه الحريه المطلقة في إستخدام المياه التي توجد في أراضيها كما تشاء، والتكامل المائي المطلق هو عكس السيادة المطلقة تماماً، فهو يعطي أولوية الحصول علي المياه لمن يكون في المجري السفلي للمياه.

أما السيادة المائيه المحدوده مبدأً وسط بين السياه المطلقه والتكامل المائي. وبذلك فإن هذا الموضوع تحكمه تلك المبادئ الأربع، ومن هذه المبادئ الأربعه مبدأ السياه المحدوده، فهو المبدأ الوحيد الذي لاقى قبولاً واسعاً. ورغم ذلك فقد تمت ترجمته بطريقه منقوصه من الناحيه النظرية، حيث أن صورته العمليه تتم من خلال قاعده الإستخدام العادل في القانون الدولي.

كانت إسرائيل تقبل رسمياً إلي إعتبار «الإستعمال السابق» مهماً في أيه مفاوضات مستقبلية بشأن حقوق المياه وبشأن حل النزاع ومشكله النقص في المياه للفلسطينيين<sup>(١)</sup>. وتجهد أولوية الإستعمال السابق تأييداً قوياً عند الخبراء الإسرائيليين غير الرسميين<sup>(٢)</sup>.

(١) حيث قدمت ورقه عن موقف الوفد الإسرائيلي الي مجموعه العمل المتعده الأطراف بشأن المياه «النشاطات المقترحه للتخليه» في اغسطس ١٩٩٢، نصت علي أن زياده إمدادات المياه أفضل من زياده توزيع واستعمال المتوفره حالياً.

(٢) ينظر: Benvenisti and gvirtzma, "Harnessing International Law" Elisha Kally, "options for solving the palestinian water problem in the cottent of =

## -٣. ١-

ويبدو أن التأكيد الإسرائيلي للإستعمال السابق يهمل هذا المبدأ حيث يعلن خبراء المياه الإسرائيليون بأنه:-

«لا يعتمد في الأصل علي أسس القانون العرفي الدولي للمياه ولا علي المبادئ العامة للقوانين التي تعترف بها الأمم المتحدة»<sup>(١)</sup> وأكثر ما يمكن أن يقال بشأن الإستعمال السابق هو ما يقوله مبدأ «الإستخدام العادل» عنه، وهو أنه أحد العوامل التي يجب أن تتم موازنتها ضد عوامل أخرى.

وكما سيتم بحثه لاحقاً تتجاهل إسرائيل حجة الإستعمال السابق، حيث أن إسرائيل قد خرقت قواعد القانون الدولي في هذا الشأن والذي يشترط فضلاً عن مراعاة كافة القواعد القانونية الأخرى الخاصة بالإعلام المسبق، لم تقم إسرائيل بتبليغ الأردن في أواخر الخمسينات وبداية الستينات بأعمالها لتغيير الخصائص الطبيعية للحوض الشمالي الشرقي والحوض الغربي من خزان الجبل بتجفيفها للتنايع بها وإستبدالها بالآبار<sup>(٢)</sup>.

فضلاً عن ذلك يتجاهل الموقف الإسرائيلي أنه إذا كان للإسرائيليين حق الإستعمال السابق في خزان الجبل، فإن للأجثين الفلسطينيين وبالمنطق نفسه يكون لهم الحق في الوصول إلي الخزانات الساحلية أو غيرها في فلسطين الإنتداب، وقد حرم الأجثون الفلسطينيون الوصول إلي هذه المصادر المائية بسبب طردهم عام ١٩٤٨، الأمر الذي تتحمل إسرائيل علي الأقل معه المسؤولية الجزئية في هذا الشأن، مما يستوجب معه التعويض القانوني عنه علي النحو الذي سنعرض له لاحقاً.

= Regional peace" Israeli - palestinian peace Resaach project, working paper series 19 (West jerusle am : Hebrew universty Harry S. truman institute for the Advancement Forpeace, 1991 - 92) Soffer, "the Relevance of the johston plan.

Caponera, "the legal - international Issues" P 174.

(١) ينظر:

Sharifs elmusa, "dividing common water resources A cording to (٢) ينظر: international water law: the case of the Israele. palestinian waters, Natural resources jowrnal, 45, No. 2 (1995) p. p. 234 - 520.

## ثالثاً: - قاعده السيادة المائية المطلقة:-

تبعاً لمبدأ السيادة المائية المطلقة فإن للدول السيادة المطلقة من خلال حقها النابع من سيادتها علي الأرض، ويظهر ذلك في كيفية إستخدام مصادر المياه المشتركة في أراضيها، وهذا المبدأ يتباين في أحوال كثيرة مع مبدأ السيادة المائية المحدودة الذي يعني أن مطالب أحد الجيران يجب أن يحدد سلفاً أخذاً في الإعتبار مطالب الآخرين وإشباعها.

والسيادة المائية المطلقة هي الموقف العلن للفلسطينيين بصفتهم أصحاب الأرض الأصليين، ولكن الواقع علي العكس تماماً حيث تتصرف إسرائيل كأن لها السيادة المطلقة علي المصادر المائية. لذلك فإن الفلسطينيين قد طالبوا بأن تحدد حقوقهم في المياه الجوفية علي أساس مواقع مناطق التغذية لهذه الخزانات وهو ما يمكن أن يضبط مبدأ السيادة المطلقة<sup>(١)</sup>، حيث يقوم طلب الفلسطينيين في هذا الشأن علي أن الضفة الغربية يجب أن تكون تحت سيادتهم تنفيذاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ اللذين يشكلان المرجعية في مفاوضات السلام.

وإذا قسمت المياه علي هذا الأساس فسيكون للفلسطينيين الحق في ٨٠٪ : ٩٠٪ من مياه الحوض الشمالي الشرقي والحوض الغربي من خزان الجبل، وفي مياه الحوض الشرقي كافة<sup>(٢)</sup>.

وفي هذه الحالة يكون حق الفلسطينيين في السيادة المطلقة علي المياه بالضفة الغربية مستنداً إلي قرارات شرعية دولية متفقاً مع قواعد القانون الدولي والذي يعطي

(١) منظمه التحرير الفلسطينية «المياه» (تونس ١٩٩٢) ص ٧٦.

(٢) نافش بنفينستي (Benvenisti) وغفرتسمان (gvirtzman) وهما خبيران اسرئيليان بالمياه في بحثهما Harmessinginternational law أنه بالإضافة الي هاتين الميزتين يجب أن تشمل المميزات الطبيعية أيضاً حجم المخزون في الخزان علي جانبي الحدود، وهو رأي يزيد في مطالبات اسرئيلية اعتماداً علي الميزات الطبيعية لمصادر المياه.



للفلسطينيين في هذه الحالة السيادة المطلقة على الأرض، حيث أن مبدأ السيادة المطلقة يتصل أيضا بموضوع حماية المشاطين في أسفل المجري، لأن الميزات الطبيعية لمصادر المياه عامه تمكن المشاطين في النابع إذا مارسوا السيادة المطلقة من إستعمال معظم المياه قبل أن تصل إلي مجاريها السفلية<sup>(١)</sup>.

تجدر الإشارة هنا إلي أن مبدأ السيادة المائية المطلقة لم يطبق إلا نادراً، ولم «ينجم عنه أية قواعد عرفية في قانون المياه الدولية»<sup>(٢)</sup>، ولذلك يجب علي الفلسطينيين أن يستندوا في مطالبهم المائية علي قانون المياه الدولية حيث يجب أن يأخذوا في الاعتبار هذه الاعتبارات الثلاثة التالية:-

(١) الوضع القانوني لهذا المبدأ من خلال مبدأ السيادة المطلقة علي الأرض.

(٢) أن الواقع الجغرافي الذي يؤدهم في خزان الجبل لا ينطبق كذلك علي مصادر المياه في بقية فلسطين بما فيها حوض الأردن.

(٣) الحاجة إلي التوازن بين مطالب السيادة المطلقة علي الخزانات المائية، وبين مطالب الحصول علي حصه من مياه حوض الأردن علي أساس مبدأ السيادة المحدوده للدول المشاطه في المجري العلوي للنهر. وهناك إعتبار آخر وهو أنه إذا قبلت إسرائيل تطبيق هذا المبدأ علي المياه الجوفيه وهو ما يجب عليها السعي إليه أيضا في حوض الأردن، ففي حوض الأردن توجد سوريا في الجزء العلوي من النهر وهي جار أقوى من الفلسطينيين.

يعني هذا أن إسرائيل وبحسب مبدأ السيادة المطلقة للفلسطينيين سيكون من حقها

(١) علي سبيل المثال وفي مجري النيل تمكن مصر من ضخ كميات اكبر مما تمكن اثيوبيا لأن النهر يجمع مصادر أخرى من السودان وغيرها قبل أن تصل الي مصر وذلك من خلال هذا المبدأ.

Caponera, "the legal - intititutional Issues" p. 175.

(٢) يراجع:

lipper, "Equitable atilization" p.p. 20 - 22.

وأيضاً :-

### — ٤ . ٣ —

الحصول علي كمية قليلة فقط من المياه تتلاءم مع ما يجري في الحوض من مياه في أراضيها، وهو مالا تقبل به إسرائيل، ولعله كان الدافع لزيد من السيطرة علي المياه بتلك المناطق دون إعتبار لأي من القواعد الدولية السابقة المتعلقة بالمياه.

#### رابعاً: مدي العلاقة بين الإستخدام العادل والسيادة المائية المحدوده:-

إن السيادة المائية المحدوده تعني أساساً أن إستخدام مصدر المياه المشترك من أحد القاطنين علي ضفة المصدر يحد منه إستخدام الجيران الآخرين، وقد ترجمت السيادة المحدوده ترجمه منقوصه إلي مبدأ عملي هو الإستخدام العادل وتلك هي العلاقة القانونية التي تربط بينهما، ولكي يكون الإستخدام عادلاً فإن هناك عدداً من العوامل يجب أن تتوازن بعضها مع بعض، ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلي:-

(١) الخصائص الطبيعية لمصادر المياه،

(٢) الإستخدام السابق.

(٣) الحاجات الإجتماعية والإقتصادية.

(٤) القدره النسبية للجيران علي ضخ مصادر مياه بديله.

(٥) تجنب إلحاق الضرر الجسمي<sup>(١)</sup>.

ويجب أن يحدث توازناً بين هذه العوامل الخمس، علماً بأنه ليس هناك أولويه لأي منها علي العوامل الأخرى، ووفقاً لرأي كل من الفقيهين روبرت هايتون (Robert Hayton) والبرت أتون (Albert utton) طبقاً لهذا المصطلح (توازن كل العوامل المتعدده)، والذي أصبح مقبول علي مستوي عالمي وشامل<sup>(٢)</sup>.

(١) لمعرفة وجهات النظر الإسرائيلية والفلسطينيه بشأن مبدأ الاستخدام العادل ينظر:

Benvenisti and gvirtzman, "Harnessing international law, elmus diviel-ing comman water resauces" water and peaxe p.p 92 : 181.

(٢) هؤلاء المؤلفون هم أعضاء بارزون في المجموعه التي أعدت مسوده اتفاقيه بيلاجيو (Bellagio)

ويراجع Robert Hoyton and Albert utton, "Transboundary groundwater: the مراجع Bellagio draft treaty", Natural Resoures journal 29, No 3 (1989) p. 669.

نشير هنا الي أن إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي بخصوص إستخدام مصطلح «الاستخدام العادل» كمبدأ أساسي لتوزيع حقوق المياه وفقاً لما نصت عليه الإنفاقية الدولية للمياه سنة ١٩٩٧، وهو المصطلح نفسه الذي إستخدم في أحكام هلسنكي ومسوده الأحكام المقدمه من لجنة القانون الدولي، حيث أن مبدأ الاستخدام العادل «يتمتع اليوم بقبول واسع النطاق وهو جزء من القانون الدولي العام»<sup>(١)</sup>. حيث إستمدت الكثير من الهيئات الدولية الرسمية وبعض الكتاب هذه القاعده، ومن هذه الهيئات رابطه القانون الدولي (I L A)، ولجنة القانون الدولي التابعه للأمم المتحده .. (I L C)، وقد أعدت رابطه القانون الدولي أول قائمه بهذه العوامل عام ١٩٦٦ فيما أصبح يعرف بأحكام هلسنكي للإستخدام العادل<sup>(٢)</sup>.

ومهما يكن الخلاف فان الاستخدام العادل يجب أن يعتمد علي التساوي في الحاجات الإجتماعية والإقتصادية للفرد، وبناء عليه فإن الحل لكي يكون متفقاً مع القواعد القانونيه الدولية، سيعني كخطوه أولى وجوب تقسيم مصادر المياه العذبه الطبيعية في فلسطين الإنتداب بين الفلسطينيين والإسرائيليين، علي أساس عودة السيادة الفلسطينية علي الأرض والمياه.

وهو ما حدث بالنسبه لإنهاء الانتداب علي سوريا ولبنان وعودة السيادة علي الأرض وثرواتها ومنها المياه للشعوب التي كانت خاضعه للإنتداب، وهو ما تقضي به قواعد القانون الدولي، وهذه القاعده الدولية يترتب عليها إعاده توزيع المياه الفلسطينية بين الفلسطينيين والإسرائيليين توزيعاً عادلاً يغطي إحتياجات الفلسطينيين منها، حيث من

(١) وأيضاً: Barberis, "thedevelopment of international law", p. 175.

(٢) ينظر: ILC, "the law of non - navigational uses of international water and the implication for the Nile River" Water International, 20, No - 4 (1995) p.p. 197 - 204.

### -٣.٦-

المترق أن يصل تعداد الشعب الفلسطيني، بحسب التوقعات الإسرائيلية إلى أكثر من نصف عدد سكان إسرائيل بحلول عام ٢٠٤٠.

وإذا أعطي الفلسطينيون كل مياه خزان الجبل أو كمية مساوية لها من خزان غزة حسب حصتهم بمقتضى خطه جوتستون والتي سبق لنا التعرض لها بالتفصيل، فيكون مجمرع ما يتزودون به أقل من نصف ما تتزود به إسرائيل، ومع الأخذ بأحسن الافتراضات بأن ٥٠٪ من المياه سيعاد إستخدامها.

ونحن نري أنه مع كل هذه المصادر المحدودة ستبقي كمية المياه أقل من أن تلبى حاجات الفلسطينيين الإجتماعية والإقتصادية، وأقل من أن تصل إلى المستوى الإسرائيلي في الإستهلاك أو حتي إلى ثلثه، حيث يمكن أن يتم توزيع الحصص الكاملة من حقوق المياه علي مراحل متعاقبه، لكن إيصال كميات أساسية من المياه إلى الفلسطينيين للأغراض المنزلية والزراعية كان يجب أن يتم التوصل الي اتفاق بشأنه أثناء المرحلة الانتقاليه من المفاوضات وقيل الوضع النهائي، حيث ان المياه من أهم ضروريات الحياه للشعب لفلسطيني، ولا يمكن أن تظل مزجله إلى إنتهاء المرحلة النهائية من المفاوضات والتي قد يطول إنتظارها حسبما تجري به الأحداث وربما لاحتأتي، وننتقل الآن لبحث ودراسة القاعده الأخيره من قواعد قانون المياه الدولية وهي:-

#### رابعاً: قاعدة الادارة المشتركة:-

أيدت إتفاقيه المياه الدولية سنة ١٩٩٧ بإستمرار الإدارة المشتركة لمصادر المياه المشتركة، وقد وافق الفلسطينيون والإسرائيليون علي إدارة مصادر المياه المشتركة بصورة مشتركة طبقاً للنصوص السابق الإشارة إليها، ولكن يتم ذلك من الناحية النظرية فقط. وفي الوقت الحاضر فإن مصادر المياه الموجوده في نطاق السلطه الفلسطينيه لاتدار إدارة مشتركة بل تستأثر إسرائيل بالسيطره علي إدارتها، الأمر الذي يشكل ترتيبات غير متوازنة ولا تتدرج تحت أي قاعده من قواعد قانون المياه الدولية.

لذلك فإن أي إتفاق عند الوضع النهائي يجب أن يصحح هذا الوضع، وأن يستكر نظام إداره مشتركة يستجيب للحدود الهيدرولوجية، حيث يجب أن يحدد الإتفاق المهمات التي سيجري تنفيذها بالتعاون المشترك، فضلاً عن تأليف لجنة إدارة مشتركة متكافسه طبقاً لقانون المياه الدولية، نحن نري أنه بدون ذلك ستظل فكره تنفيذ إدارة قانونية مشتركة مجرد فكره نظرية بعيدة عن الواقع خاصه في غياب إتفاق بشأن المهام المحددة لذلك، لهذا السبب فإن مشكلة تحديد مهام تلك الإدارة المشتركة للمياه هي التي يجب أن نعالج حالياً، وذلك للخروج بتلك الإدارة المشتركة إلي حيز التطبيق العملي، لتشمل حماية كمية المياه ونوعيتها والتحقق من ذلك والتبليغ عند الإعتداء عليها وحل الخلافات وتسويق أو تبادل المياه عبر الحدود وإداره الجفاف إلي غير ذلك من المسائل الهامة بشأن اداره المياه المشتركة طبقاً لقواعد القانون الدولي والتي تبدو هذه كلها مهمات فنية. ولكن طريقة تطبيقها تطلب تسوية الخلافات بشأن بعض المصالح السياسية والاقتصادية الأساسية، وهذه المسائل هي: مستوي التعاون المرغوب فيه بين الطرفين بصورة عامة، وليس فقط في موضوعات المياه والسيادة وتقاسم تكاليف الإدارة.

ولكن بالإضافة إلي ذلك يجب معالجة المشاكل المتعلقة بموضوعين أساسيين في هذا الخصوص. الأول منها يتعلق بمصادر المياه الجوفية والثاني يخص حوض الأردن، حيث يتطلب حوض الأردن إتفاقية متعددة الأطراف بين المشاطين الخمسة. بينما تتطلب المياه الجوفية إتفاقية ثنائية فلسطينيه - إسرائيلية تنظم كافة المسائل الأساسية المتعلقة بإداره المياه المشتركة بالإضافة إلي تحديد آليها ضمان تنفيذها، وألا تكون جبراً علي ورق كسابقاتها وما أكثرها في هذا الشأن.

### الموقف من المياه الجوفية المشتركة

إن التجارب في الإدارة المشتركة لمخزانات المياه المشتركة قليلة جداً، ولا يوجد نماذج جاهزة. يمكن إختيارها بسهولة للمسار الفلسطيني - الإسرائيلي، ومع ذلك فإن مسوده إتفاقيه بيلاجيون Bellagio قد يوجد فيها ما يلائم الحاله الفلسطينية الإسرائيلية، وهي تعتمد علي تجزيره الولايات المتحدة والمكسيك في مناطقها الحدودية شبه الجفاف.

وقد وضعت لأن تكون نموذجاً لأحواض المياه الجوفية الأخرى، حيث تعطي الإتفاقيه مجالاً واسعاً في هذا الشأن منها الحماية من التلوث، وقاعده المعلومات وإعلان الجفاف، كما تحتوي الإتفاقيه سالفه الذكر أقاسماً تتعلق بكيفية تسوية الخلافات وحل النزاعات التي غالباً ما تكون غير موجوده في الإتفاقيات المائيه<sup>(١)</sup>. الخاصه بين الدول في هذا الخصوص.

وتركز إتفاقيه بيلاجيون علي السلطات الممنوحه لمؤسسه الإدارة المشتركه، وعلي إجراءات التي يجب أن تتبعها هذه المؤسسه. كما تعالج الإتفاقيه بحساسيه أموراً تتعلق بالسياده والتي قد تكون من الموضوعات الأساسية وثيقة الصله بالمسار الفلسطيني - الإسرائيلي في شأن مشكله المياه، ومع أن اتفاقيه بيلاجون يمكن أن تقدم بعض الأفكار فإن علي الطرفين أن يعملوا من أجل تطوير الإسلوب الخاص بالإداره في الإطار القانوني للإتفاقيه المشار إليها وباقي قواعد القانون الدولي الخاص بقانون المياه الدولية والتي سبق الإشارة إليها، وعلي رأسها بالطبع إتفاقيه ١٩٩٧، حيث أن عدم مراعاة قواعد القانون الدولي في هذا الشأن يمكن أن يترتب عليه إنتهاك سياده نظام الحكم الفلسطيني

---

(١) Gail Lingham et al., "Resolving water disputes: conflict and cooperation" in the united states, the near East and Asia" (Report prepared for the bureau for Asia and thenear east of the usoid by the irrigation Support project for Asia and the near east 1994 p. 142.

## -٣.٩-

بصورة عميقة من خلال ممارسة الإدارة المشتركة، إلا إذا قيدت سلطات المؤسسة المشتركة، فإن السيادة الفلسطينية سوف تكون في وضع حساس، وخصوصاً في قطاع المياه، لأن هناك مساحة كبيرة من أراضي الضفة الغربية تغطي الحوضين الشمالي الشرقي والغربي من خزان الجبل والتي فيها الإعتماد المائي الفلسطيني الإسرائيلي المتبادل أكثر وجوداً، وهذه المنطقة بالذات تحتوي على أكبر التجمعات السكانية في الضفة الغربية. وقد تعرضت إتفاقيه طابا أوسلو (٢) سنة ١٩٩٥ إلى تلك النقطة حيث فوض الموظفين الإسرائيليين في لجنة المياه المشتركة (بالاشتراك مع الفلسطينيين) في مراقبة مئتا الآبار الفلسطينية المنتشرة في أنحاء الضفة الغربية<sup>(١)</sup>، وفي المقابل لا يستطيع الفلسطينيون فحص آبار المستعمرات الإسرائيلية.

وبغض النظر عن الأوضاع الغير متوازنة في شأن المياه بالضفة الغربية والتي تنحاز تماماً لجانب إسرائيل، ومع أن من الممكن تبريره بأنه إنعكاس للأوضاع غير الطبيعية للمرحلة الإنتقالية وما قبلها، وإن ترك أمر كهذا سينتهك بوضوح السيادة الفلسطينية في المستقبل، أيضاً في هذا الصدد فإنه توجد ثغرة قانونية أخرى بإتفاقيات طابا أوسلو (٢) ألا وهي أسنادها حل النزاعات المتعلقة بالمياه بين الفلسطينيين والإسرائيليين لتلك اللجنة المشتركة لإدارة المياه<sup>(٢)</sup>. حيث لا تسمح بتدخل وسطاء كطرف ثالث لحل تلك النزاعات وما أكثرها، وما أطول اليد الاسرائيلية وما أكثر تطاولها بشأنها. خصوصاً في ظل السيطرة الإسرائيلية على الأرض والمياه إلى درجة كبيرة أو كاملة، بما يجب معه معالجة ذلك في المرحلة النهائية من المفاوضات وهو ما يعد من الثغرات القانونية الخطيرة لأوسلو (٢) في شأن المياه بالأراضي الفلسطينية. وننتقل الآن للحديث عن الموضوع الثاني من موضوعات ادارة المياه وهو المتعلق بالإدارة المشتركة

(١) الملحق ٣، المادة ٤٠، الجدول ٤ - ٩ من إتفاقيه أوسلو (٢) - طابا - سنة ١٩٩٥.

(٢) المادة ٤٠ - ١٢ ف. من الإتفاقيه الموقعه في طابا أوسلو (٢) سنة ١٩٩٥.

لحوض نهر الاردن، وذلك لضمان حسن الادارة والتنفيذ للإتفاقات الموقعه في هذا الخصوص.

### الموضوع الثاني:- الادارة المشتركة لحوض الأردن:-

تتطلب إدارة حوض الأردن كوحده هيدرولوجية واحدة أن تشمل هذه الإدارة الأطراف المشاطئه الخمسه، وهو أمر أساسي من أجل نظام توزيع مائي ثابت ومن أجل المحافظه علي البنيه، وقد إشتمل النصف الثاني من خطه جونستون علي ذلك، كما إقترحتة إسرائيل نفسها خلال فتره بعثة جونستون<sup>(١)</sup>، فقد اشتملت علي اسلوب وطريقة الاداره المشتركه لحوض الأردن، ولم يكن في الإمكان تنفيذها في ذلك الوقت لأنه كان يتطلب وضع عربه التعاون قبل حسان التسويه السياسيه، ومع ذلك فإن مقترحات التسويه اليوم موجوده علي مائده المفاوضات، ومن المفروض أن يكون للإدارة المشتركه فرص أفضل من تلك التي كانت عليها قبل خمسين عاماً مضت.

تنص الإتفاقيه الإسرائيليه - الأردنية لحماية مياه نهري الأردن واليرموك، علي أن القاء المياه البلديه والصناعية العادمه ممنوع قبل أن تتم معالجتها لتصبح في مستوي صلاحية مياه الري (الملحق رقم ٢، المادتان ٣ و ٥)<sup>(٢)</sup>. وبناء علي هذه الإتفاقيه يتم تنفيذ التحقق من جريان المياه ونوعيتها «بواسطه محطات مشتركه تدار باشراف لجنة المياه المشتركه»<sup>(٣)</sup>.

وأخيراً نصت الإتفاقيه علي أن التبليغ يجب أن يتم «قبل سته أشهر» بشأن أيه مشاريع تعتزم تغيير مجري أي من النهرين (الأردن أو اليرموك) في موازاه حدودها المشتركه أو تغيير نوعيه المياه الجاريه<sup>(٤)</sup>. والشرط الأخير يعتمد علي التفاهم بأن أي Elmusu, " the Israel - jordan water", p. 72.

(١) ينظر:

(٢) الإجراء الأول سيكون نافذ المفعول بعد ثلاثه أعوام من توقيع الاتفاقية، والثاني بعد أربعه أعوام.

(٣) تراجع الاتفاقية الأردنيه - الاسرائيليه في هذا الخصوص الموقعه في عام ١٩٩٤.

(٤) الملحق رقم ٢، ماده ٥ فقره ١، ٢ من ذات الاتفاقية المشار اليها.



-٣١١-

تغيير حتي ولو كان غير جذري في مجري كل من النهر فانه يجب أن يتم برضا الطرفين.  
ولكن شيئاً من ذلك لا يحدث للأسف الشديد علي أرض الواقع.

## المبحث الثاني

### حقوق المياه القانونية الدولية بالأراضي العربية

#### المحتلة والموقف الإسرائيلي منها

يجب أن نوضح بادئ ذي بدء بأن حق الفلسطينيين علي المياه بأراضيهم المحتله مرتبط بحقوقهم في إسترداد تلك الأرض، فإحتلال الأرض هو إغتصاب لثرواتها وعلي رأسها المياه والتي هي حق ثابت للشعب المحتل وتلك من المسلمات في قواعد القانون الدولي. وقد إعتادت سلطات الإحتلال الإسرائيلي علي إصدار الأوامر العسكرية المختلفه والقوانين المتعلقة بإستخدام المياه بالأراضي الفلسطينية المحتله<sup>(١)</sup>.

تقضي بعض الأوامر الرسمي الإسرائيلي بالحيلولة دون زراعه بعض الزراعات التي تحتاج إلي كميات كبيره من المياه دون إذن السلطات الإسرائيلية، وقد صدر الأمر عسكري رقم ١٠٣٩ سنة ١٩٨٣ والذي يحدد مساحة الأرض المسموح بزراعتها بشكل عام ونوعيه تلك الزراعات<sup>(٢)</sup>.

مازالت إسرائيل تطبق نفس قانون المياه الصادر عن الكنيست منذ عام ١٩٥٩ علي أراضي الضفة والقطاع، والذي يجعل تبعية شئون المياه في إسرائيل والأراضي المحتله بشكل عام من الناحيه التنظيمية والإدارية أولاً وأخيراً للحاكم العسكري الإسرائيلي، ثم للإداره المدنيه الإسرائيلييه حتي مناطق الحكم الذاتي بعد إتفاقيات أوسلو الموقعه في سبتمبر سنة ١٩٩٣.

---

(١) وحاشاه وحاشاه كتاب: الضفة الغربية وحكم القانون ترجمه وديع خوري، دار الكلمه للنشر بالتعاون مع لجنة الحقوقين الدوليين وجميعه القانون في خدمه الانسان - رام الله ١٩٨٢ ص ٦٥: ٦٨، ١٢٣: ١٢٢.

(٢) عطا الله وحاشاه: الاداره المدنيه في الضفة الغربية - دراسه تحليلية للأمر العسكري ٩٤٧ جنيف - رام الله - القانون من أجل الانسان وفرع لجنة الحقوقين الدوليين ١٩٨٣ ص ٤٨ - ٥٣.

وهذا يعني أنه منذ تاريخ توقيع أوسلو وبعدها وحتى الآن مازالت تلك التشريعات في شأن السيطرة الإسرائيلية على المياه بالأراضي المحتلة هي المعمول بها<sup>(١)</sup>. ويعتبر ذلك من الثغرات القانونية في إتفاقيات أوسلو، وكان يجب التصدي لها قبل التوقيع على إعلان المبادئ بشأنها.

حيث بدأ الفلسطينيون والإسرائيليون مفاوضات المرحلة الإنتقالية وإسرائيل مسيطره سيطره تامه علي مصادر المياه المتنازع بشأنها، ورغم أن مشكله المياه واحده من المشاكل المؤجله لمرحلة التفاوض النهائي، إلا أن هناك إطار عام تم التفاوض بشأنه في المرحلة الإنتقاليه دون أن توضع الأسس والقواعد اللازمه لتنفيذه. طبقاً لقواعد القانون الدولي، حيث وافق الجانبان علي أن حل النزاع بشأن المياه يجب أن يكون علي أساس القواعد المتعلقة مبدأ الحقوق العادله في إستخدام المياه، والإدارة المشتركة لها<sup>(٢)</sup>، دون أن تتعرض الإتفاقيات إلي حل تلك المشكلتين الأساسيتين أو وضع أسس حلها في إطار قواعد القانون الدولي المنظمه لها، حيث يجب أن يعالج مبدأ الحقوق العادله التباين في استخراج المياه واستعمالها، بينما تعالج الإدارة المشتركة موضوع السيطرة الأحاديه علي مصادر المياه من الجانب الإسرائيلي.

لذلك كان يجب حل هاتين المشكلتين الأساسيتين قبل توقيع إعلان المبادئ، ذلك رغم إقرار الطرفان في إتفاق طابا بالحاجه إلي إنتاج كميات إضافيه من المياه. وبعد ذلك عقد اتفاق ثلاثي شمل الأردن وكان محوره مبدأ زياده كميات المياه، وتم إرجاع ذلك إلي عدم الكفاية المتوقعه للكميات الثابته.

وفضلاً عن الموضوعين الأساسيين سألني الذكر، فهناك أموراً أخرى يجب التطرق

---

(١) رجاحداه؛ قانون المحتل، إسرائيل والضفة الغربية الطبعه الأولى - ترجمه محمود زايد - بيروت مؤسسه الدراسات الفلسطينية وجامعه الكويت ١٩٩٠ من ص ١٥٤ ك ١٥٥.

(٢) يرجع الي المفاوضات والاتفاقات الأخيره - أوسلو (٢) في هذا الشأن.

-٣١٤-

اليها خلال المفاوضات النهائية والاعداد لها. والتي كان يجب أن تبدأ في ١٩٩٩/٥/٥ وتشمل هذه الأمور:- موضوع المياه لقطاع غزة ونقل المياه خارج الأحواض وعدم الربط بين الأرض والمياه، وتعويض الفلسطينيين عن الأضرار السابقة. ونري لكي يتضح الوضع القانوني لمشكلة المياه العربية الإسرائيلية أن نعرض أولاً لأهم الإتفاقيات الدولية في شأن المياه الدولية وهي تلك التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٩٧.

### مدي مسؤولية إسرائيل وإلتزامها بالتعويض عن تلك الأضرار

مع أن الإتفاقات المرحلية لأوسلو لا تشمل أيه مواد خاصه بالتعويضات عن الأضرار الناجمه عن إساءه إستعمال المياه، فإن هذا لا يمنع من إثارة الموضوع خلال مفاوضات الحل النهائي، وسواء أثيرت المطالبه بالتعويضات المتعلقة بالمياه بصورة منفصله، أو تم إدراجها في الإتفاق العام فإن علي الفلسطينيين أن يحدودها تحديداً معقولاً، وأن يتوسعوا في تقديم حججهم القانونيه والفنيه في هذا الشأن علي أساس الأضرار التي لحقت بهم بسبب سياسه إسرائيل المتعنته بشأن المياه بالظف والقطاع، حيث أن أكثر هذه المطالب وضوحاً هو ذلك المتعلق بالحد من التوسع الزراعي الأفقي، وكذلك عن التلوث الناجم عن سوء الإستخدام الإسرائيلي، وبسبب عدم العداله في توزيع الإستهلاك بين الإسرائيليين بالمستعمرات الإسرائيلية والفلسطينيه بإعطاء الأخير قدر أقل من الضرورات اللازمه لاستخداماتهم الحياتيه.

وقد طالب الفلسطينيون بالتعويض عن هذه الأضرار الناجمه عن ذلك، مستشهدين بالكثير من قرارات الأمم المتحده وقواعد قوانين المياه الدوليه التي تدعو إسرائيل إلي تغيير سياساتها والتعويض عنها وتحميلها المسؤولية عن الأضرار الناجمه عن تلك الممارسات الضاره في شأن المياه بالأراضي المحتله.

ينظم قانون المياه الدوليه وقواعد القانون الدولي تلك التعويضات، والتي لا شك أن الفلسطينيين مستحقين لها وثابته لهم طبقاً لقواعد المسؤولية الدوليه، والتي تربط بين مسؤوليه الدوله عن الخطأ والضرر الذي لحق بالدوله المضروره علي أساس رابطته السببيه بين هذا الخطأ. وذلك الضرر الذي تحقق، وفي حاله التثبت من الضرر للمياه بسبب خطأ إحدي الدول ووجود علاقته سببيه بين هذا الخطأ والضرر الذي حدث، فإن الحق في التعويض يكون واجباً في هذه الحاله طبقاً للقواعد العامه للمسئوليه سواء الداخليه أو

الدولية حيث تترتب المسئولية التقصيرية طبقاً لتلك القواعد في حاله إرتكاب الدولة لعمل أو لإمتناع عن عمل يعد إخلالاً بإلتزام يفرضه القانون الدولي العام دون أن يكون مصدره الإتفاق، كما لو أتت الدولة عملاً يخالف إلتزاماتها بموجب العرف الدولي أو يخالف الإلتزامات التي تقرها مبادئ القانون العامه المعترف بها في الأنظمة القانونية المختلفه. والواقع أنه حتي في مجال القانون الداخلي نجد أن المسئوليتين التعاقدية والتقصيرية متحدتان في طبيعتهما، وفي الأساس الذي تقوم عليه كل منهما وهو الإخلال بإلتزام سابق. ولهذا وجد من فقهاء القانون الداخلي من قال بأنه لا محل للفرقه بين أحكام النوعين من المسئولية<sup>(١)</sup>.

ومع ذلك فإن إختلاف الظروف التي نشأت فيها المسئولية التعاقدية والمسئولية التقصيرية في القانون الداخلي قد حملت المشرعين في أكثر البلاد علي المعايير بين بعض أحكامها، كشمول التعويض الناشئ عن المسئولية التقصيرية جميع الأضرار المباشرة، وإقتصار التعويض الناشئ عن المسئولية التعاقدية في غير حاله الغش علي ما يكون من هذه الأضرار متوقعاً وقت العقد، وثبوت التضامن بقوه القانون عند تعدد المسئولين عن فعل واحد مسئولية تقصيرية وعدم ثبوته عن تعدد المسئولين مسئولية تعاقدية إلا إذا إتفق هؤلاء علي أن يكونوا متضامنين<sup>(٢)</sup>.

وعلي ضوء ما عرضنا له سلفاً من إنتهاكات إسرائيلية لكافة حقوق المياه التي قررتها القواعد القانونية الدولية بالأراضي العربية المحتلة، يكون التعويض عنها لازماً في حق إسرائيل وهكذا بالنسبه لباقى الأضرار الأخرى التي سببتها إسرائيل للشعب

(١) محمد حافظ غانم - المسئولية الدولية - جامعة الدول العربية - معهد الدراسات العربية - العالية سنة ١٩٦٢ ص ٣٩.

(٢) ينظر الدكتور سليمان مرقس «المسئولية المدنية في تصنيفات البلاد العربية» القسم الأول الأحكام العامة - مطبوعات معهد الدراسات العربية العاليه سنة ١٩٥٨ ص ٣.

الفلسطيني بالأراضي المحتلة حيث تطبق عليها ذات القواعد الدولي للمسنوليه  
التقصيره والتعويض عنها .

وننتقل الآن لدراسه الموقف القانوني بعد إتفاقيات أوسلو في شأن مشكله المياه  
بالأراضي الفلسطينية المحتلة، وان كنا قد تعرضنا لبعضها من خلال قواعد القانون الدولي  
في هذا الخصوص حينما جذبنا إستكمال البحث القانوني لذلك أحياناً، إلا إننا فيما يلي  
سوف نعرض لمشكله المياه بالدراسه والتحليل القانوني تفصيلاً في المرحله اللآحقه علي  
إتفاقيات أوسلو أي بعد التوقيع علي تلك الإتفاقيات وذلك تفصيلاً من خلال المطلب  
الآتي من الدراسه، علي النحو التالي.

## المطلب الأول

### الوضع القانوني لمشكلة المياه بالأراضي العربية

#### المحتلة بعد توقيع إتفاقيات أوسلو

منذ بدء مفاوضات السلام عام ١٩٩١ في مدريد نوقش موضوع المياه ثنائياً بين إسرائيل والفلسطينيين وفي مجموعة العمل الدولية المتعددة الأطراف<sup>(١)</sup>، وإبتعدت مجموعته العمل الدولية والتي حد كبير بإيعاز من إسرائيل والولايات المتحدة عن مناقشة حقوق المياه في الأراضي العربية المحتلة، وبحثت بدلاً منها موضوعات أخرى هامشية تتعلق ببنوك المعلومات وزيادة كميات المياه وتقدير العرض والطلب علي المياه.

وفي بداية عام ١٩٩٦ قدمت سوريا إقتراحاً للبحث في مسأله حقوق المياه في مجموعته العمل الدولية<sup>(٢)</sup>، وعلي المسار الثنائي الآخر بين الفلسطينيين والإسرائيليين تبنت حكومه الليكود الإسرائيلية آنذاك موقفاً متطرفاً حيث إعتبرت الفلسطينيين مجرد مقيمين بالضفة الغربية وقطاع غزة ورفضت مناقشة أي حقوق في المياه أو في الأرض وقصرتها علي الإستعمال فقط<sup>(٣)</sup>، وهذا بالطبع قمه الإحجاف بحق الفلسطينيين في هذا الشأن كمثيلاته في كافة الشئون الاخرى.

وكان منذ عام ١٩٩١ ومع بدايات مدريد وقد غيرت حكومه حزب العمل موقف الليكود بالتدرج كنوع من تبادل الأدوار حيث لا يختلف كل منهما عن الآخر، وتم توسيع مجال المحادثات مبدئياً إلي أبعد من إستعمال المياه ليشمل حقوق المياه والإدارة المشتركة،

---

(١) هذه احدي خمس مجموعات تساهم فيها ٤٠ دولة، منها الاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة بالإضافة الي بلدان من الشرق الأوسط.

(٢) الفصل الرابع - الهند خامساً: من المفاوضات الاسرائيلية - السورية - سنة ١٩٩٦.

(٣) ينظر: - camille mansour, the palestinian - I srael peace negotiation: An ave- view and anessment (october 1991 - january 1993) (vaslmgntan D.C: I nstitute for palestine stucties 1993).



-٣١٩-

وبدأت مفاوضات السلام بأوسلو والتي إنتهت إلي توقيع الإتفاقيات بواشنطن في ١٣/٩/١٩٩٣ ، وكانت نتيجة هذه المفاوضات إتفاقات المياه الثلاثة التي شملها إعلان المبادئ وإتفاقيتنا القاهرة وطابا ، حيث إشتراط إتفاق إعلان المبادئ مبدأين عامين لحل الخلاف.

**أولهما:-** التخصيص العادل لحقوق المياه من المصادر المشتركة العربية<sup>(١)</sup>.

**ثانيهما:-** الإدارة المشتركة لهذه المصادر.

وكلاهما تطبيق لقواعد القانون الدولي في شأن المياه، والذي سبق التعرض لهما تفصيلا، ونخصص لكل منهما فرعاً مستقلاً لدراسته علي حده، وذلك علي النحو التالي.

---

(١) (المادة ٣ - ١) من إعلان المبادئ بأوسلو سنة ١٩٩٣.

## الفرع الأول

### التخصيص العادل لحقوق المياه من المصادر المشتركة

أبقت إتفاقيه القاهره التي تسري علي قطاع غزه وأريحا الأمور علي ما هي عليه ما عدا نقل اداره المياه إلي السلطه الفلسطينيه في المناطق الخاضعه لها. وقد كانت إتفاقيه طابا أكثر تفصيلاً من إعلان المبادئ أو من إتفاقيه القاهره<sup>(١)</sup>، فقد أعطت نصوصها للفلسطينيين كميات إضافيه من المياه وحفظت كميات مياه المستعمرات في المستويات التي كانت عليها في السابق<sup>(٢)</sup>.

حددت تلك الإتفاقات الخطوط العريضة للإطار الزمني، بالإضافة إلي موضوعين أساسيين علي جدول الأعمال، وهيكلاً أساسياً لمحادثات الوضع النهائي، ولكن دون أن تضع حلاً جذرياً للمشكله أو حتي مجرد تصور نهائي لها، وتم التطرق إلي هذه الأمور أول مره في إعلان المبادئ في عام ١٩٩٣<sup>(٣)</sup>، ولقد وضع النص بإعلان المبادئ بطريقه لا لبس فيها. بالنسبه لموضوعي التوزيع العادل لحقوق المياه والإداره المشتركه لمصادر المياه المشتركه للتفاوض بشأنهما في المستقبل عند الوضع النهائي، وإن كان يجب عدم تأجيل هذين الموضوعين لأهميتها الكبرى، كما أن المده الزمنية للتنفيذ لم توضح بدقه في اعلان

---

(١) (الملحق ٢ - ٣١) من إتفاقيه طابا سنة ١٩٩٥.

(٢) ستكون الكميه من الشبكه الاسرائيليه ١٤,٥ مليون متر مكعب سنوياً، منها ١٠ ملايين لغزه - ومن مجموع ٧٠ : ٨٠ مليون متر مكعب سنوياً، فان ٤١,٤ : ٥١,٤ مليون متر مكعب ستأتي من حوض المياه الجوفيه الشرقي ومصادر أخرى متفق عليها ليقوم الفلسطينيون بتطويرها (الماده ٣٠) قسم المياه الاضافيه البندان أ ، ب).

(٣) (الملحق ٣ المادة ١١) الذي نص علي أن «مشروع تطوير للمياه» سوف يقوم باعداده خبراء من الجانبين، وهو سيحدد كذلك شكل التعاون علي صعيد اداره موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزه وسيستضمن مقترحات لدراسات وخطط بشأن حقوق المياه لكل طرف، وكذلك بشأن الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركه وذلك للتنفيذ خلال المرحله الانتقاليه وما بعدها.

المبادئ، حيث تم تحديدها لاحقاً في إتفاقيه طابا لتكون متزامنه مع محادثات الوضع النهائي، لذلك كان يجب مراعاة ذلك وعدم إرجاء المسائل الأساسية المتعلقة بالمياه إلي مرحلة الوضع النهائي. مما يعد ذلك معه من أهم ثغرات أو سلو في خصوص مشكله المياه بالأراضي العربيه المحتله، حيث تم النص علي أن حقوق المياه في الضفة الغربية سيتم التفاوض في شأنها خلال مفاوضات الوضع النهائي<sup>(١)</sup>. كما أنه وطبقاً لهذا الإتفاق من المفترض أن يقوم الفلسطينيون بتوفير معظم كميات المياه الإضافيه بأنفسهم من الحوض الشرقي لخزان الجبل، ومع ذلك فإن جزءاً من هذه الحصه المباشرة ستقوم إسرائيل بتوفيره بما يعادل (٥، ٤ ملايين متر مكعب سنوياً للضفة الغربية، و ١٠ ملايين متر مكعب سنوياً لقطاع غزة). وتقوم إسرائيل حالياً من خلال شركه مياهها (ميكوروت) بتزويد الفلسطينيين في الضفة الغربية بنصف كمية المياه الجارية للأغراض المنزليه تقريباً<sup>(٢)</sup>.

وهكذا تركزت الترتيبات الإسرائيلية الجديده علي إعتماذ الفلسطينيين علي مياه شركه ميكوروت، ويبدو أن إسرائيل بدلاً من أن تمهد لفصل المياه تمهيداً لإعتماذ الفلسطينيين علي أنفسهم بشأنها بعد إعطائهم حقوقهم منها، نجدها تحاول إثبات أنه حتي لو حصل الفلسطينيون في المستقبل علي كميات أكثر من مياه خزان الجبل فإنها ستكون خاضعة للرقابه الإسرائيلييه.

بل وستأتي هذه المياه جزئياً من إسرائيل، وبهذا سيكون تزويد الفلسطينيين بالمياه من إسرائيل يعني سيطره إسرائيل علي مجري خزان الجبل وبالتالي السيطرة الكامله علي مياه الفلسطينيين، وقد تأكد الخلل موضوع حقوق المياه الذي ورد في اعلان المبادئ أكثر بعد إعتراضات إسرائيلية في البدايه في إتفاقيه طابا، رغم النص علي أن «تعترف

(١) (الملحق ٣، ماده ٤٠ - ١) من الاتفاقية الخاصة باعلان المبادئ.

(٢) مروان حداد وسيمر أبو غوشه «استهلاك المياه في الضفة الغربية» الماضي والحاضر والمستقبل (نابلس: جامعه النجاح الأهليه - كليه الهندسه المدنيه).

إسرائيل بحقوق المياه الفلسطينية في الضفة الغربية»<sup>(١)</sup> ولكنها حقوقاً منقوصة، وحتى يمكن التقدم بإعلان المبادئ بشأن حقوق المياه واستناداً إلى نصصرص الإنفاقيات الموقعه سالفه الذكر وغيرها، فقد كان من المفروض أن تحدد إتفاقيه طابا المصادر التي توجد فيها حقن للفلسطينيين والتي ستكون موضع التفاوض خلال المعادئات النهائية.

كما أن هناك جزء آخر من إتفاقيه طابا وثيق الصله بموضوع حقوق المياه، وهو المتعلق بكميات المياه الإضافيه التي كانت ستزود إسرائيل الضفه الغربيه وقطاع غزه بها خلال الفتره الإنتقاليه، حيث نقل هذه الكميات الإضافيه حتي علي أقل تقديرات الخبراء الفلسطينيين لحجم الطلب المستقبلي علي المياه<sup>(٢)</sup>. ومع أن هذه الزيادة تزيد في الكميات التي يتزود بها الفلسطينيون زياده محدوده، إلا انها تؤثر تأثيراً هامشياً في إسرائيل، وهذا في حد ذاته لا يشكل تفسيراً كبيراً في موقف إسرائيل بالنسبه الي أولوية الإستخدام.

أما بالنسبة إلي الإدارة المشتركة لمصادر المياه، فقد منحت إتفاقيه طابا الفلسطينيين دوراً علي الرغم من أنه دور محدود جداً في إدارة قطاع المياه في الضفة الغربية، ويعتبر هذا تقدماً ضئيلاً عما كان في الماضي عندما كان لإسرائيل السيطره المطلقه في الإدارة<sup>(٣)</sup>، فيصبح للفلسطينيون تمثيلاً ضئيلاً ومحدود جداً في لجنة المياه المشتركه المؤلفه من عدد من الأعضاء من الجانبين<sup>(٤)</sup>، ومع ذلك فإن المجال المعطي لسلطه اللجنه محدد بقطاع المياه الفلسطيني فقط بمناطق الحكم الذاتي، ولا يشمل

(١) (الملحق ٣ ماده ٢ - ١) من إتفاقيه طابا سنة ١٩٩٥.

(٢) ينظر: Hisham Awartani, "Aprojection of the denand for water in the bank and gusza Strip" (al - Najah National university department of economies Nablus, 1991, pkatoeapy).

(٣) بحسب إتفاقيتي القاهره وطابا تسلمت السلطه الفلسطينيه اداره المياه في غزه في المناطق الواقعه ضمن نفوذها (لكن إسرائيل لم تكن في يوم من الأيام مهتمه بإداره مياه غزه).

(٤) ماده ٢٤٠، ٣ - ١١ - ٣ (١٣) من ذات الاتفاقيه المشار اليها.

المستعمرات أو الحدود الهيدرولوجية لمصادر المياه داخل إسرائيل.

بالإضافة إلى ذلك فإن جميع قرارات اللجنة يجب أن « يتم التوصل إليها بالإجماع »<sup>(١)</sup>، ويعطي هذا في الواقع لإسرائيل حق الفيتو فيما يتعلق بقدره الفلسطيني علي تغيير الوضع الراهن غير الملائم لهم، واللجنة مخولة كذلك بمنح تصاريح لحفر آبار المياه وغيرها من النشاطات المتعلقة بالمياه، لكن شرط الإجماع معناه أن منح التصاريح سيبقي في يد إسرائيل، وستتولي « فرق الاشراف والتنفيذ المشتركة » أعمال التفتيش (ضمن أنشطه أخرى رقابيه)،<sup>(٢)</sup> فيما يتعلق بالتزام الآبار الفلسطينية بضخ كميات محدوده منها. حيث يجب تغيير كل هذه الشروط السابقة في إتفاقية الحل النهائي لأنها تمس السيادة الفلسطينية بشده وتزيد التحكم الإسرائيلي في الشعب الفلسطيني ومقدراته وثرواته علي أرضه.

ونحن نري أنه يجب في مرحله التفاوض النهائي عدم الربط بين قضية المياه والقضايا الأخرى ذات الصلة، والتي تعتمد اليهود إرجاءها وعلي رأسها قضية الحدود وما يرتبط بها من قضايا الأمن والمستوطنات بإرتباط لا يقبل التجزئه، حيث أنها وإن كانت تسير في اتجاهات متوازيه، وهو ما تتمسك به إسرائيل بالفعل ولكن يكفه غير عادله تقبل كامله ودائمه لصالحها فقط، ضاربه بكافة مصالح الأطراف الأخرى عرض الحائط ومخالفه في شأنها كافة قواعد القانون الدولي والحقوق الثابتة للفلسطينيين.

لذلك يجب علي الفلسطينيين قبل دخول مرحله التفاوض النهائي إذا كانت ستأتي أن يستفيد وامن تجارب الماضي وأن يرتبوا أوراقهم وحججهم القانونيه، علي أساس الحل النهائي لمشكله المياه وإن كانت مرتبطة بالمشاكل الأخرى المتعلقة بها ارتباطا كبيراً من الناحية العملية كالحدود وغيرها، والتي ستكون موضوع بحثنا اللاحق من تلك الدراسه

(١) المادة ٤٠ - ١٤ من إتفاقية طابا - أوسلو (٢) سنة ١٩٩٥.

(٢) المادة ٤٠، الجدول ٩ من ذات الإتفاقية المشار إليها.

-٣٢٤-

تفصيلاً. حيث إن الصهاينة دائماً يربطون تلك الموضوعات ببعضها بشكل يعقد حلها ويضيع الحق العربي فيها، وذلك ضمن المخطط الصهيوني لمزيد من السيطرة على الأرض والمياه ومقدرات الشعوب العربية.

وكل ذلك من خلال إدعائها بما يعرف بالحدود الآمنة وتحقيقاً لما تحلم به تدريجياً من إسرائيل الكبرى.

تحتل قضية المياه المرتبة التالية لقضية الأمن الإسرائيلي لذا أعطتها إسرائيل أسبقية متقدمة عن باقي موضوعات التفاوض مثل مشكله القدس والآجئين والحدود والمستوطنات والتلوث البيئي والتعاون الإقتصادي مع العرب وغيرها. وهذا ما دعاها إلي الإستيلاء والسيطرة على موارد المياه العربية منذ عدوان ١٩٦٧ بل ومنذ إعلان دولتها في عام ١٩٤٨.

تعتبر أزمة المياه في حوض الأردن من أخطر الحلقات علي الأمن القومي العربي بعد أن سيطرت إسرائيل علي بحيرة طبرية ومنطقة الجولان التي تساهم أمطارها في زيادة المياه الواردة من نهر الأردن، ونفس الشيء بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة إذ تقوم إسرائيل بالحصول علي ٤٠٪ من إحتياجاتها السنوية من المياه من مياه الأراضي الفلسطينية. ويحدث نفس الشيء بالنسبة لإستيلائها علي الجنوب اللبناني للسيطرة علي حوض نهر الوزاني الراقذ الرئيسي لنهر الحصاني، علاوة علي قيامها بفتح كميات هائلة من المياه الجوفية من الجنوب اللبناني لبحيره طبرية، ناهيك عن المشروع الضخم الذي تزعم إقامته لتوليد الطاقة الكهربائية بمد قناه بين البحر الأبيض والبحر الميت<sup>(١)</sup>.

يتضح من ذلك أن إسرائيل تسعى من خلال المفاوضات المؤجلة ليس فقط للاستيلاء علي المياه العربية التي تسيطر عليها منذ عدوان ١٩٦٧ وما قبلها، بل تسعى إلي زيادة

(١) محاضرات لمرؤن حداد، وسيمر أبو غوشه حول «استهلاك المياه في الضفة الغربية - الماضي والحاضر والمستقبل» جامعه بغداد سنة ١٩٩٥.

مواردها المائية التي تكفي إحتياجاتها وحاجات مواطنيها التي تخطط أن يصل عددهم إلى ٦ ملايين نسمة عام ٢٠٠٠. وهذا يتطلب أن يكون هناك موقف عربي موحد تجاه قضية المياه، يتضمن حل إقليمي عادل لمشكلة المياه في منطقة الشرق الأوسط علي أساس القواعد القانونية الدولية المستقره في هذا الشأن، ولدعم موقف المفاوضين العرب للحفاظ علي الحقوق والمصالح العربيه المائية يجب إيجاد سياسه عربيه موحده تجاه تلك الحقوق.

ومحدد المياه بأنها إحدى قضايا الوضع النهائي يرفعها إلي مرتبة القضايا الأساسية، والتي بدونها لن يحل الصراع العربي الإسرائيلي، ومع ذلك فإن من الصعب معرفه درجه الأهميه التي سيعطيها كل طرف لها في مقابل القضايا الأخرى، إذا كان سيتم التفاوض بشأن قضية المياه كجزء من «صفقة شامله» تضم القضايا الأخرى الأساسية للحل النهائي، حيث أن الوزن المعطي لها سيتأثر بتقويم كل طرف لمكاسبه وخسارته بالنسبه إلي الموضوعات الأخرى، بمعنى أنه هل سيقبل الإسرائيليون بحل وسط بشأن المياه إذا كان الفلسطينيون مستعدون لبعض التنازلات في الموضوعات الأخرى. وإذا تمكن الفلسطينيون من التوصل إلي حل مرضي بالنسبه إلي المستعمرات أو القدس، بينما بقيت المياه عقبة في طريق الحل، فهل يقللون من أهميتها؟ ومع أن مثل هذه الأسئلة قد لا تطرح بصورة مباشره في أثناء المفاوضات، فمن الممكن أن تكون عاملاً يدخل ضمناً في عملية المفاوضه.

ولكن موقف الحكومات الإسرائيلية المتشدد والمبني علي أيديولوجيتها المعلنه القائمه علي عدم الإعتراف بأن للفلسطينيين حقوق مياه أو غيرها لا يدعو إلي التفاؤل.<sup>(١١)</sup> ومع ذلك فإن من المتوقع أن تربط إسرائيل بين ما يمكن التوصل اليه من حلول وسط علي صعيد حقوق المياه بتأمين صفقات لمشاريع مشتركة متعلقة بالمياه من أجل

(١١) لمعرفة موقف اليمني المتطرف من قضية المياه ينظر:-

إستحداث إعتيادات أمريكية بحجة التعرض عن عملية السلام. بالإضافة إلي تحقيق مكاسب مادية من الطرف الثالث وهي الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ مثل هذه المشاريع.

أما بالنسبة إلي الفلسطينيين فإن التوصل إلي إتفاق بشأن المياه يجب أن يكون متزامنا مع إتفاق بشأن الموضوعات الأخرى وذلك بسبب الغموض والمخاطر التي يمكن أن يتضمنهما كل إتفاق علي حده، ففي نص إتفاقية طابا نجد أن الإشارة إلي موضوع المياه<sup>(١)</sup>، يشمل تجزئه كميات المياه من مصادر متعددة (كما جاء في الاتفاقية الأردنية الإسرائيلية)، وذلك سيعوق عملية تفصيل النتائج المتعلقة بحل مشكلة المياه حلاً نهائياً من الناحية القانونية والإستراتيجية، فنقص المياه بالأراضي الفلسطينية يمكن أن يكون له تأثير عكسي علي المدى الطويل في قدره البلد علي الإستيعاب السكاني، وفي نوعيه الحياه فيه، وفي إنجازاته الإقتصادية.

ولذا يجب أن يتم التعامل مع المياه بما تستحقه من أهميه خاصه ولما تمثله من شريان الحياه كذلك وعلي أنها موضوع مستقل، وحيث أن لمصادر المياه الإسرائيلية - الفلسطينية التي يجري التنافس بشأنها، عدة خصائص مهمه بالنسبة إلي النزاع المتعلق بها وإلي حل هذا النزاع، فإن لهذه المصادر ما يجعل النزاع أكثر حده. لأن ذلك يمكن أن يكون أيضا حافزاً علي حل النزاع، ولهذا السبب إستطاعت إسرائيل إستخدام معظم هذه المصادر من خلال إستعمال القوه أو التهديد ومن خلال إحتلال منابع المياه.

ونتقل أخيراً لبحث مدي إمكانية تحقيق الإدارة المشتركة لمعيار المياه بين العرب وإسرائيل في ظل الواقع المرير بالأراضي المحتله، والتي تتناقض مع قواعد القانون الدولي في هذا الخصوص، وذلك من خلال القرع التالي والأخير من بحث مشكله المياه، وهذا علي النحو التالي من الدراسه.

(١) الملحق ٣ - المادة ٤٠ من إتفاقية طابا (أوسلو ٢) - سنة ١٩٩٥.



## الفرع الثاني

### مدي تحقيق الإدارة المشتركة لمصادر المياه العربية الإسرائيلية

#### بين قواعد القانون الدولي والواقع المرير

نود أن نعرض هنا بإيجاز إلي عده وقائع وتواريخ حدوثها، ليستبين جلياً مدي إمكانية تحقيق تلك الإدارة المشتركة لمصادر المياه العربية. وذلك من خلال توضيح مدي التآمر الصهيوني المخطط له بإحكام منذ بدء اللجوء الصهيوني بالمنطقة العربية للإستيلاء والسيطره علي الأراضي العربية، وثرواتها الطبيعية من مياه وغيرها شيئاً فشيئاً، غصباً ونهباً وبالمخالفة للحقوق العربية الثابتة علي تلك الثروات، وإنتهاكاً لكافة قواعد القانون الدولي في هذا الخصوص.

تعتبر تلك الممارسات الإسرائيلية مخالفة صارخه لها. وعلي رأسها إتفاقيه جنيف الرابعه في شأن حمايه حقوق الأشخاص وقت الحرب ومنها ثرواته، وهي تعتبر إحدى قواعد القانون الدولي في هذا الخصوص، وستعرض لها ونصوص أخرى حيث تحظر علي الدوله المحتله الإستيلاء علي ثروات الشعوب التي تحتلها، وذلك بعد عرض الحقائق التاليه لنبين أن النية الصهيونية مبيتة ومخططة لنهب الثروات المائية وغيرها بالمنطقة العربية وهي تسعى لتحقيق ذلك من خلال الطرق التاليه:-

(١) لم يتم حتي الآن توفير الأداء القانونيه اللازمه للسيطره علي المياه بالأراضي الفلسطينيه بعد قيام الدوله الصهيونيه، ولتحقيق هذه المخططات ونظراً لإدراكها بأن الموارد المائية في فلسطين ستقل حتماً عن سد حاجه كافة مشاريعها الإستيطانيه والتوسعية البعيده المدى.

لذلك أسرع إسرائيل منذ شهر أغسطس ١٩٤٩ إلي إصدار تشريع يؤزم المياه في البلاد ويقتن إستخدامها، ويعتبرها كملك عام من حق الدوله اليهودية فقط لها أن

تتصرف فيها، لاغية كل حق للشعب الفلسطيني المحتل وقد سبق التعرض لهذا بالتفصيل سابقاً<sup>(١)</sup>.

(٢) بدأت إسرائيل في عام ١٩٥٣ أولى محاولاتها لتحويل مجري نهر الأردن، وقد نجحت في تحقيق ذلك.

(٣) في عام ١٩٦٥ منعت إسرائيل تحويل روافد نهر الأردن إلى لبنان وسوريا.

(٤) في عام ١٩٧٨ احتلت إسرائيل مجري نهر اللبطني في جنوب لبنان، حيث تجري ٥٠٪ من مياهه منذ ذلك التاريخ إلى الأرض المحتلة لصالح إسرائيل.

(٥) تمنع إسرائيل بناء سد الوحدة السوري - الأردني على نهر الأردن ما لم تكن شريكه ثالثه في المشروع.

(٦) في عام ١٩٧٩ طلبت إسرائيل من مصر في كامب ديفيد تحويل جزء من نهر النيل إلى النقب المحتل في إسرائيل ورفضت مصر رفضاً باتاً.

(٧) تحاول إسرائيل الإتفاق مع إثيوبيا لإقامه سدود على نهر النيل داخل الهضبة الأثيوبية للضغط على مصر.

(٨) تلعب إسرائيل دوراً مؤثراً وفعالاً في عدد من الدول الغربية والبنوك الدولية، لتمويل مشاريع السدود التركبية على نهر الفرات حتي يكون لإسرائيل بدءاً على تركيا تمكّنها من أن تمسك بمجري النهر فتحاً أو غلقاً للضغط على سوريا والعراق.

(٩) صادرت إسرائيل جميع الآبار الإرتوازية داخل الضفة الغربية ومنعت العرب من حفر أي آبار جديدة، وركبت عدادات على الآبار العربية القائمة لتقتن إستخراج المياه الصالحة للشرب والزراعة تضيقاً على العرب وتسهيلاً لعمليات الاستيطان اليهودي

---

(١) يراجع أيضاً أوردي ديفيس، انظر نيا ماكس وجون ريتشارد سون «السياسة المائية لإسرائيل» مؤسسه الدراسات الفلسطينية - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٠ من ص ٨:٩.

وعلي النحو الذي تعرضنا له بالتفصيل في حينه سلفاً.

وأخيراً نذكر تلك الوقائع بتاريخها ليتضح مدى التريص الصهيوني بالمياه العربي.

فقد أدى مشروع بناء السد العالي علي النيل إلي العدوان الثلاثي علي مصر في عام ١٩٥٦، وأدى مشروع تحويل روافد نهر الأردن في عام ١٩٦٤ الي حرب ١٩٦٧، وأدى مشروع إستثمار نهر الليطاني في جنوب شرق لبنان إلي إجتياح لبنان أولاً في عام ١٩٧٨ ثم في عام ١٩٧٢<sup>(١)</sup>، وإن كل واقعه أو عنوان من هذه العناوين يمكن أن يؤلف بحثاً قائماً بذاته، مما لا يتسع له المقام.

ولكن لابد من القول بأن المتغيرات التي تفرضها إسرائيل سواء بالقوة العسكرية، أو بقوة التواطؤ الدولي وبالمخالفة لكافة القواعد القانونية الدولية، تغير من جغرافية الوطن العربي سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً وسكانياً علي حد سواء، وكلما تراجع الجغرافية العربية خطوه إلي الوراء تقدمت الجغرافيه الصهيونية خطوتين إلي الأمام، خطوه للـ فراغ التراجع العربي، وخطوه التحفز استعداداً للمرحلة التي تليها.

وتكون إسرائيل بتلك الممارسات فيما يتعلق بالمياه بالأراضي العربية منتهكه لكافة القواعد القانونية الدولية التي تنظم حماية الشعوب المحتلة ومصادر ثرواتهم وعلي رأسها المياه، ومن أهم تلك المصادر القانونية الدولية في هذا الخصوص إتفاقيه جنيف الرابعه سنة ١٩٤٩ حيث أشارت الأمم المتحده عدة مرات إلي تلك الحقوق للشعوب المحتلة وبصفة خاصه فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني<sup>(٢)</sup>.

تؤكد ذلك دائماً مصادر القانون الدولي المختلفه والمتمثلة في قرارات الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية وخاصه معاهده المياه الدوليه سنة ١٩٩٧، وكذلك الإعلان العالمي

(١) يراجع القرار العربي في الأزمه اللبنانيه - محمد السماك - دار الكتاب اللبناني بيروت ١٩٨٣.

(٢) يراجع Water resources of the occupied palestinian territory - united nations (٢) يراجع - New york 1992 - p. 66.

## - ٣٣ -

لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٨، حيث تؤكد جميعها علي حق الشعوب عامه، والمحتمله خاصه في إستغلال ثرواتها ومواردها الطبيعیه، وحظر الإعتداء عليها من الآخرين خصوصاً الدوله التي قامت بالإحتلال أو بالوصاية أو الإنتداب.

بل علي العكس فإن تلك القواعد القانونيه الدولية وغيرها تلزم هذه الدول بإتمام العلاقات الودية والإقتصاديه والإجتماعيه بالدول التي تحتلها أو تفرض وصايتها عليها وعدم سلب ثرواتها، وإعطائها الحق في تقرير كافة مصائرنا السياسيه والإجتماعيه والإقتصاديه والثقافيه، كما تقرر حق شعوب تلك الدول في المساواه مع غيرها من شعوب العالم الحر والمتمددين والذي يتمتع بالحق الكامل في تقرير مصيره علي أرضه وبملك كافه مقدراته.

فقد قررت ماده الأولي من كل من الميثاقين الخاصين بحقوق الإنسان (الحقوق السياسيه والإجتماعيه في عام ١٩٦٦) وللذان دخلا حيز التنفيذ منذ عام ١٩٧٦ حيث نصت ماده الأولي من هذين الميثاقين علي أنه «لكل الشعوب الحق في تقرير مصيرها، وبموجب هذا الحق فإنها تختار بصوره حره نموها الإقتصادي والإجتماعي».

وعلي ذلك لجميع الشعوب حق التصرف بشكل حر في ثرواتها ومواردها الطبيعیه، دون الإخلال بأي من الإلتزامات الناشئة عن التعاون الإقتصادي الدولي القائم علي المنفعه المشتركه، والقانون الدولي لا يجيز حرمان شعب من وسائل بقائه في أية حال من الأحوال<sup>(١)</sup>.

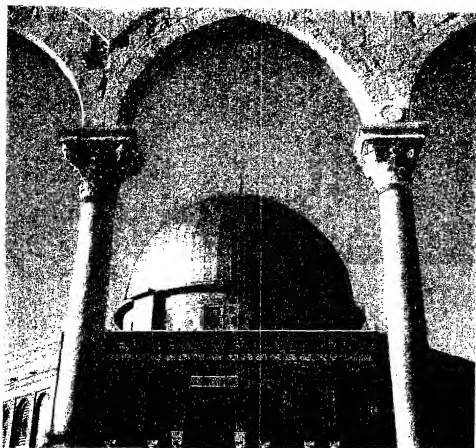
وتشمل بالطبع تلك القواعد القانونيه الدولية والتي عرضنا لها سلفاً، جميع شعوب العالم كافه، ومن بينها الشعب الفلسطيني، حيث تلتزم الدول الأطراف في تلك المواثيق

(١) ينظر أ. د/ علي إبراهيم يوسف في هذا الخصوص -مذكراته تحت عنوان رؤية قانونيه موجهه للوفد العربيه بشأن حماية المدنيين وقت الحرب فيما يتعلق بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعه - مكتب الرساله الدولي للطباعه سنة ١٩٩٩.

الدولية بأن تتحمل مسؤوليتها في إداره الأقاليم غير المستقلة، والأراضي التي تحت الوصاية.

ومن هذه الدول إسرائيل التي يجب أن تلتزم بتلك المواثيق والقواعد القانونية الدولية كإتفاقية جنيف الرابعة سنة ١٩٤٩، والتي وقعت عليها إسرائيل في عام ١٩٥١ في شأن حماية حقوق الشعوب المدنية والخاضعة للاحتلال، والتي تنطبق تماماً علي الشعب الفلسطيني وما يجري علي أرضه من إنتهاكات لكافة حقوق المدنية والسياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية، والمتمثلة في نهب ثرواته والسيطرة علي موارده المائية التي هي شريان حياته وعماد كيانه الاقتصادي، حيث غلت بذلك كله يد الشعب الفلسطيني عن حقه في تقرير مصيره علي ثرواته الطبيعية التي هي حق خالص له كغيره من الشعوب، مخالفه إسرائيل في ذلك كافة قواعد القانون الدولي علي النحو سالف التحليل والبيان وقرارات الأمم المتحدة والعرف الدولي وثوابت الحق والقانون.

وبذلك نكون قد إنتهينا في هذا الباب من الدراسة التحليلية والقانونية لمشكلة المياه العربية الإسرائيلية في ضوء القواعد القانونية الدولية المعاصرة وموقف إتفاقيات أوسلو المزعومة وثغراتها القانونية منها.



## الباب الرابع الأبعاد القانونية

### لمشكلة الحدود الإسرائيلية الفلسطينية

أصبحت الحدود السياسية للدول عامه منذ أوائل القرن العشرين تمثل واحداً من أهم الموضوعات الرئيسية في العلاقات الدولية حيث تنطلق دراسته الحدود السياسية الدولية من خلال التحليل النظري التأسيلي، والذي من خلاله يتم بيان القواعد العامة المتصلة بدراسة الحدود السياسية كتعيينها وتخطيطها ووسائل حل منازعاتها. ومن ناحية أخرى فهناك البحث العملي والتطبيقي لتلك القواعد النظرية والذي يتم من خلاله تطبيق تلك القواعد القانونية العامة على المسائل المتعلقة بالحدود السياسية الدولية بما يضمن تحديد معالمها الأساسية وتأمينها، منعاً لحدوث مشاكل دولية بشأنها قد يترتب عليها اضطراب في العلاقات الدولية بين الدوله وجيرانها تنتهي إلي نشوب حروب بينهم بسبب النزاع حولها.

لذلك ونظراً لأهميه هذا الموضوع وخطورته خاصة في الوطن العربي، ونظراً لما خلفه الإستعمار من جذور عميقة للخلاف بين دول المنطقة حول الحدود السياسية بينها، فقد كان العالم العربي دوله واحده تخضع لرايه الإسلام كولايات إسلامية عربية تحت مظله الدوله العثمانية أو الخلافة العثمانية. ثم جاء الإستعمار الغربي سواء البريطاني أو الفرنسي أو الإيطالي وقسموا تلك الدوله العثمانية أو دار الخلافة الإسلامية إلي تلك الوحدات السياسية المعروفة الآن بمجموعه الدول العربية بما ترتب عليه من تفتيتها وبت الخلافات بينها حول الحدود.

لذلك نري أن نعرض لتلك الحدود القانونية للدول العثمانية الأم، حيث يتبين لنا كيف إستغلت إسرائيل ربيبه القوي الاستعماريه الخلافات علي الحدود، خصوصاً بعد أن

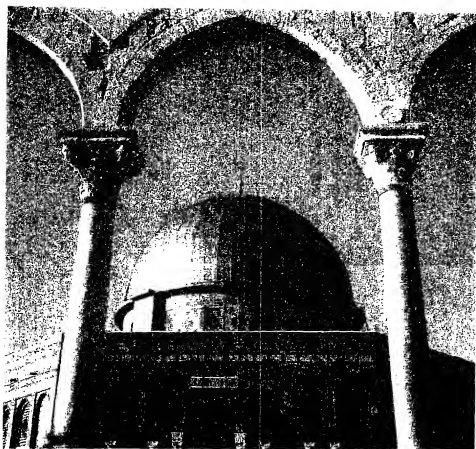
غرست شوكتها بفلسطين إبتداء من وعد بلفور سنة ١٩١٧ ومروراً بقرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ وإنتهاء بما عليه الأوضاع المتروية الآن من مشاكل وعلي رأسها مشكله الحدود مع إسرائيل، والتي لم يوضع لها حل علي مدي خمسين عاماً من الصراع العربي الإسرائيلي. ولم تستطع إتفاقيات أوسلو ١ لسنة ١٩٩٣، وأوسلو ٢ لسنة ١٩٩٥ مواجهه التعنت الإسرائيلي بشأنها حتي دخلت ضمن الموضوعات المؤجله إلي المرحله النهائي من مفاوضات السلام، رغم وضوح الحق العربي بشأنها وضوحاً لاغموض فيه، وهو ما سنعرض له إبتداء بشبوت هذا الحق منذ أن أصبحت فلسطين إحدى ولايات الدوله العثمانيه، حيث تأمرت قري الغرب الاستعماريه مع الصهيونييه منذ نشأتها في القرن السابع عشر للقضاء علي الدوله العثمانيه رمز الخلاقه الإسلاميه، وتفتيت حدودها القانونيه وصولاً لإقرار اليهود بفلسطين، وسيطره الإستعمار الغربي علي باقي الدوله العثمانيه بعد تقسيم حدودها.

كشف التحالف بين الإستعمار والصهيونييه عن وجهه الأثيم والذي دام التخطيط له لعدة قرون حينما صدور وعد بلفور في نوفمبر سنة ١٩١٧، وهو وزير خارجيه بريطانيه ومن أصل يهودي، ذلك الوعد الذي أعطته بريطانيه من لا تملك إعطاء لمن لا يستحقه وهم اليهود، بإنشاء وطن قومي لهم علي أرض فلسطين إحدى ولايات الدوله العثمانيه كمصر وغيرها من باقي الولايات العربيه، حيث أنه عند صدور الوعد لم تكن فلسطين تحت الإنتداب وإنما كانت أرضاً عثمانيه ثم خضعت بعد ذلك للإنتداب البريطاني. وحيث تلتزم دوله الإنتداب بالدفاع عن أرض الإنتداب وعن شعبها في حاله الإعتداء عليهم، طبقاً لقواعد القانون الدولي والتي سنعرض لها بالتفصيل لاحقاً في هذه الدراسه.

لم يقف الأمر عند مجرد الوعد بل تحول حلم القرون إلي واقع بصور قرار الأمم المتحده رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ بتقسيم أرض فلسطين العربيه الاسلاميه، وإقامه دوله لإسرائيل علي تلك الأرض متضمناً حدود تلك الدوله، لتبدأ سلسله الصراع العربي



الإسرائيلي والذي بدأ بصراع الوجود اليهودي ثم إنقلب إلى صراع حدود الدولة الصهيونية، إستعرت من أجلها أربعة حروب ضروس خلال الخمسة عقود المنصرمة ضاغت فيها حدود فلسطين، حيث إلتف حولها الشعبان الصهيوني ثم التهممها، ثم إستدار يبحث عن غيرها في جنوب لبنان والاردن ورسوريا ومصر وغيرها والذي إنتهي بحرب ٥ يونيو سنة ١٩٦٧، وذلك إنتقالاً بالحلم الصهيوني من حدود إسرائيل الوسطي بالتحالف في ذلك مع قوي الإستعمار الكبرى في الغرب وصولاً في النهاية إلى إسرائيل الكبرى.



## الفصل الأول

### حدود الدولة اليهودية في الفكر الصهيوني

#### بين الحلم والواقع والقانون

تجدر الإشارة إلي أن فلسطين جزءاً طبيعياً متمماً لسوريه الطبيعية وبلاد الشام والتي كانت تنقسم إدارياً في العهد العثماني إلي أربع ولايات مراكزها حلب، دمشق، طرابلس، وصيدا ثم أصبحت عكا ولاية خامسه في نهايه القرن الثامن عشر ثم نابلس بعد ذلك. أما القدس فقد جعلت سنجقاً خاصاً، وكان التقسيم الإداري في فلسطين، يضم أربعه أقطبيه هي يافا، غزة، بئر السبع، خليل الرحمن. وكان يتبع مركز اللواء والأقطبيه المذكوره (١١) ناحيه و(٣٨٤) قرية ومزرعه<sup>(١)</sup>.

أما أثناء العهد البريطاني فقد قسمت إدارياً إلي سته مناطق عرفت كل واحد منها بإسم (لواء) (مقاطعه) ويقسم اللواء إلي أقسام تعرف بالقضاء، ويعرف رئيس الأول باسم حاكم اللواء، ورئيس الثانيه بإسم قائمقام، ويشمل كل قضاء عدّه قري بنوب في كل منها (نائب عام) عن القائمقام يدعي (المختار) وهو أحد أفراد القرية.

وهكذا فالتقسيم الإداري لفلسطين كان علي النحو التالي:-

(١) لواء الجليل:- وعاصمته الناصره، ويكون من أقطبيه عكا، وبيان، وصفدا، وطبريا، والناصره.

(٢) لواء حيفا:- ويضم قضاء حيفا.

(٣) لواء نابلس: كان يعرف باسم (لواء السامره) يتألف من أقطبيه نابلس،

وحنين، وطولكرم.

(١) لوتسكي تاريخ الأقطار العربيه الحديثه، دار التقدم موسكو ١٩٧١ ص ٧، ٢٦ وأيضاً يراجع ساطع الحصري البلاد العربيه والدوله العثمانيه - دار العلم للملايين - الطبعة الثانيه - بيروت - ١٩٦٠ ص ٢٣١، ص ٢٤٥ - يراجع خريطه التقسيم الإداري لولايه سوريا عام ١٩١٤.

(٤) لواء القدس:- ويتكون من أقضية القدس، والخليل ورام الله.

(٥) لواء غزة:- ويضم قضائي غزة ويثر السبع.

وجدير بالذكر أنه قبل عام ١٩٠٦ لم تكن هناك حدود سياسية لفلسطين إذ إنها كما ذكرنا كانت جزء لا يتجزء من بلاد الشام إلا أن هذا قد تغير بعد ترسيم الحدود في القسم الجنوبي من فلسطين في العام المذكور والذي تم بضغط بريطاني بينها وبين الدولة العثمانية (باعتبار أن فلسطين إحدى ولاياتها).

وتم ترسيم الحدود الشماليه عام ١٩٢٢ بين بريطانيا (باعتبارها تحتل فلسطين) وفرنسا (المتنبه علي سوريا) وبناء عليه أصبحت مساحة فلسطين السياسييه (٢٧, ٢٧, ٠٢٣) دوناً أو (٢٧, ٠٢٧) كيلو متراً مربعاً. بما فيها المسطحات المائية، التي تغطي مساحه قدرها (٧٠٤, ٠٠٠) دونماً منها (٥٢٥, ٠٠٠) دونماً للبحر الميت. والباقي موزع بين بحيرة طبريا بمساحه قدرها (١٤, ٠٠٠) دوم، أما فيما يتعلق بطبيعة فلسطين وطوبوغرافيتها، فهي ذات تقسيمات ثلاث<sup>(١)</sup>.

(١) هذه التقسيمات الثلاث هي :-

١ - المنطقة الساحليه: وتشمل السهل الساحلي الممتد من رأس الناقوره الي الي رفح، والمنطقة الجبليه بما فيها من سهول تتخللها، والغور ومافيها من وادي عربه ومنطقه بئر السبع، وأشهر سهول فلسطين مرج ابن عامر واسمه الكنعاني القديم «يزرعيل» نسبة إلي بلده «يزرعيل - زرعين»، ودعاء اليونانيون باسم سهل «ازدراون» Esdraelon وعرفه الرومان بسهول «اللجون» في حين أطلق عليه اليهود اسم «جزريل» أويزرعيل Emeh jezreel. وتقدر مساحه السهل بنحو ٤١٥ ألف دونم، ويعتبر من أخصب مناطق فلسطين، له شكل مثلث تقدر رؤوسه من الشمال الغربي لحيفا والشمال الشرقي للناصرة، وجنين جنوباً.

٢ - منطقه الغور:- وتقع شرق فلسطين، تحيط بها سوريا وشرقي الأردن، ويخترقها نهر الأردن مع بحيراته، والغور هو قسم من الانهدام العظيم الذي يبدأ في جبال طوروس في آسيا الي أن ينتهي في بحيره فيكتوريا بأاراسط أفريقيا، ويصل انخفاضه في فلسطين الي (١٣٠٠) قدم تحت سطح البحر عند شاطئ البحر الميت الذي ينخفض قاعه إلي (١٣١٠) قدماً أخري. ولما يعتبر غور الأردن أكثر المناطق انخفاضاً عن سطح البحر. ويبلغ طوله ١٦٠ كم، وتنفجر في سفوح التلال المحيطه بالغور عدة ينابيع للمياه العذبه. = =

ويصنف مؤرخو التوراه اليهود حدود أرض إسرائيل Eretz ysrael إلي حدود الآبار التي تمتد من نهر النيل إلي نهر الفرات، وحدود قوم موسي من البحر الأبيض غرباً وبطول وادي العريش جنوباً وبطول البحر الميت ومجري نهر الأردن حتي الشاطئ الجنوبي لبحيره طبريه شرقاً وجنوبي لبنان شمالاً. أما حدود مهاجري بابل، فهي تلك الموضحة في «الميشنا» والتي تقل بعض الشيء عن الحدود الأخيرة. ولتحديد هذه الأراضي أهمية دينية عندهم كبيره، باعتبارها الأرض التي منحها الرب لليهود وأمرهم بعبادته فيها<sup>(١)</sup>.

يختلف رجال الدين والمؤرخين اليهود في ضلالهم يدعون فيما بينهم بشأن حدود الدوله اليهودية كما ورودها في أسفار التوراه. بأن الحد الأدنى للدوله هو نهر دان شمالاً ويشرب سبع جنوباً وأن تشمل رقعتها ضفتي نهر الأردن بحيث تصل حدودها الشرقيه إلي

---

== وهو حار جداً بسبب انخفاضه عن سطح البحر، كما يعتبر من الأماكن الزراعيه الخصبة جداً بفلسطين. وتبلغ مساحه حوض الحوله في منطقة الغور بـ (٨٠٠, ٩٤٢) دونم، ويخترقه نهر الأردن الذي ينبع من جبل الشيخ، وينتهي في الجزء الشمالي من الغور المعروف باسم سهل الحوله بعد أن يتفرع الي سته فروع. وتبلغ مساحه سهل الحوله (٤٩٦, ٣٣٦) دونما، ويقع في أقصى الشمال من فلسطين ويمتد من بحيره طبريا باتجاه الشمال. ومساحه البحيره (١٦٢, ٤١) دونماً ومياهها عذبه كما أن أراضي السهل بالغه الخصوبه. ويستمر نهر الأردن في سيره بعد بحيره الحوله مؤلفاً عدة شلالات حتي يكون ما يشبه الدلتا عند بحيره طبريا التي تنخفض الي ٢١٢ متراً عن سطح البحر ويوجد حولها بعض البنابيع الكبريتيه الساخنة. ثم يضيق الغور الجنوبي البحيره ويأخذ الإتساع حتي يصل إلي ١٣ ميلاً، مقابل بيسان ثم يضيق مرة أخرى باتجاه نابلس ثم ما يلبث أن يتسع حتي يصل أقصى مدي اتساع له مقابل أريحا. وتبلغ مساحه الوادي علي وجه التقريب نحو (٧, ٥٤٤) دونماً.

٣ - منطقة بئر السبع:- وهي في القسم الجنوبي من فلسطين وتبلغ مساحتها نحو (٣, ٢٠, ٠٠٠) دونم منها (١, ٦٤٠, ٠٠٠) دونم صالحه للزراعه، يقوم بزراعتها السكان شبه التحضرين وفي الجنوب يزرعها البدو المختلطين انتجاعاً للماء والكلأ والمنطقة ذات مياه قليلة والزراعه غير مستقره الحال، والصحرأ الفلسطينيه وهي ذات شكل مثلثي، وتتكون من مجموعهم سلاسل جبليه تشكل نحو ٧٩٪ من مساحه الصحرأ، وتبلغ نحو (٩, ٣٧٧) دونم وتسكنها القبائل البدويه غير المستقره.

(١) البروفسور/ موشيه برافر: حدود أرض اسرائيل (دار الجليل للنشر - عمان - الاردن - بدون تاريخ).

بادية الشام والغربية الي البحر المتوسط، وأما حدها الأقصى، فيشمل الأراضي الواقعة حتي البحر المتوسط غرباً والي وادي العريش وصحراء سيناء في الجنوب الغربي، وخليج العقبة جنوباً ووادي عربة وشرق الأردن شرقاً، ونهر الفرات حتي صيدا في الشمال والشمال الشرقي.

ومع تأثر الفكر الصهيوني بكتابات الهاخامات ومؤرخي التوراه بشأن هذه الحدود، بإعتبار أرض إسرائيل التوراتيه تراثاً للشعب اليهودي، فإن آباء الصهيونية كانوا يطالبون بأن تكون رقعته الدولة اليهوديه من الاتساع بحيث تكفي اليهود المهاجرين، وأن تشمل مصادر المياه التي تكفل لها البقاء والإزدهار، علي أن تتوسع الدولة تدريجياً وعلي مراحل<sup>(١)</sup>، وهذا ما يفسر ربط الفكر اليهودي والصهيوني دائماً بين الأرض وحدودها والمياه ومصادرها برباط لا ينفك أبداً.

وظل الفكر الصهيوني بشأن حدود الدولة يتراوح بين الحد الأدنى الذي يشمل المنطقة الواقعة بين صيدا / جبل الشيخ شمالاً، وخط يافا / أريحا شمال البحر الميت جنوباً، وبين الحد الأقصى الذي يطالب بفلسطين الكبرى، كما كانت في هدي داوود وسليمان.

تبني ديفيس ترتيبتش منذ المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧ فكره إقامة فلسطين الكبرى مع هرتزل وكتب اليه مطالباً بأن يتضمن البرنامج إقامة الدولة في فلسطين والبلاد المجاوره لها، وظل يطالب في المؤتمرات الصهيونيه بذلك ذاكرأ بأن فلسطين لا تشكل مفهوماً جغرافيا عصبياً بل إنها جزء من سوريا، فإن الدولة اليهوديه يجب أن تشمل فلسطين داخل القدس وبيروت وسوريا ومنطقة سهل العريش. قام هيربرت صمويل في عام ١٩١٥ بتوزيع مذكره علي أعضاء الوزراء البريطانيين أشار فيها الي أن حدود

(١) السفير / طاهر شاش - مفاوضات التسويه النهائيه والدولة الفلسطينيه الآمال والتحديات. دار الشروق - القاهرة - الطبعه الأولى عام ١٩٩٩ ص ١٨٢.

فلسطين تبدأ حيث تنتهي متصرفيه جبل لبنان المستقله، وتمتد جنوباً حتي الحدود المصريه التركيه، كما تشمل شرقي الأردن حتي خط حديد الحجاز. ونشرت مجله «أرشد إسرائيل» في عام ١٩١٦ التي كان يصدرها الصندوق القومي اليهودي بالألمانيه مقالاً جاء فيه «إننا لا نريد إمتلاك أرض الآباء والأجداد دفعه واحده، بل مع الزمن، خطره خطره حسب إستعداد فلسطين وملاءمتها لاستيعابنا»<sup>(١)</sup>.

وفي ٢٣ فبراير ١٩١٩، تضمنت المذكره الرسميه التي تقدمت بها المنظمه الصهيونيه إلي المجلس الأعلي لمؤتمر الصلح بقرساي الدعوه للإعتراف بحق اليهود التاريخي في فلسطين وبحق إعاده وطنهم القومي فيها، وتثبيت حدود فلسطين بما فيها ضم جنوبي لبنان وحرمون والعقبه وشرقي الأردن فيها، والتي إعتبرها وإيمان فلسطين التاريخيه.

وتضمنت المذكره حدود الوطن القومي اليهودي علي النحو التالي:-

(١) شمالاً عند نقطه علي البحر الأبيض المتوسط قرب صيدا وتتبع خطوط تقسيم المياه عند سفوح تلال لبنان من جسر الكروان إلي البئر الموازيه لخط التقسيم بين حوض وادي القرن ووادي التيم، ومن هناك جنوباً متبعه التقسيم بين المتحدرين الشرقي والغربي لجبل الشيخ حرمون ثم إلي الغرب من بيت جن، وتتجه شرقاً بعد ذلك متبعه خط تقسيم مياه نهر الفينه غربي سكه حديد الحجاز وتنتهي عند خليج العقبه متفقه مع الحدود في الجنوب مع الحدود المصريه والبحر المتوسط غرباً.

(٢) يجب أن تكون لفلسطين منافذها الطبيعيه علي البحر وأن تسيطر علي أنهارها ومصادر مياهها. فالحياء الإقتصادي لها تتوقف علي موارد المياه المتاحة بحيث لا

(١) السفير / طاهر شاش - نفس المرجع السابق ذكره ص ١٨٢ - وايضا عادل محمود رياض: الفكر الاسرائيلي وحدود الدوله والمنظمه العربيه للتربيه والثقافه والعلوم. معهد البحوث والدراسات العربيه. ١٩٧٧.

يكفي ضمان موارد المياه التي تغذي البلاد، بل يجب التمكن من المحافظة والسيطره عليها.

(٣) لا يمكن فصل منطقة جبل الشيخ عن البلاد، فهي المصدر الحقيقي للمياه.

(٤) يجب تطوير الموانئ علي خليج العقبة من أجل تكثيف الزراعة والإنتقال عبر الأردن، وإقامه موانئ حره تمر بها تجاره البلاد<sup>(١)</sup>.

وفي عام ١٩٢٢ فصلت بريطانيا شرق الأردن وأقيمت عليه إمارة عبد الله بن الحسين، ورسمت حدود الإمارة مع فلسطين بحيث تبدأ من نقطة تقع علي بعد كيلو مترين من وادي عربه إلي بلدة العقبة، ويمر الخط الذي يصل بينهما وادي عربه والبحر الميت ونهر الأردن حتي إلتقاء نهري الأردن واليرموك، ويسير من هناك عبر مركز نهر اليرموك حتي الحدود السورية.

وتشمل هذه الحدود كل فلسطين التي وضعت تحت الإنتداب بما فيها شرق الأردن وجنوب لبنان بما في ذلك مدينتا صور وصيدا ومنايع نهر الأردن وجبل الشيخ والقسم الجنوبي من نهر الليطاني وجزءاً من سوريا يضم مرتفعات الجولان ونهر اليرموك وينابيع مياه الحمه المعدنيه، رفض الحلفاء المطالب الصهيوني. وفي ديسمبر ١٩٢٠ توصلت بريطانيا وفرنسا إلي إتفاق حول الحدود بين فلسطين وسوريا ولبنان والعراق، وتم تعيين الحدود بحيث تمتد من رأس الناقوره علي البحر المتوسط بإتجاه الشرق إلي قرية بارون في لبنان، وذلك بإتجاه الشمال الشرقي قرب المظله في فلسطين عبر وادي الأردن إلي تل الناضي في فلسطين، وإلي تل نياس في سوريا، ثم يسير خط الحدود بإتجاه الجنوب الغربي إلي جسرينات يعقوب، وإلي نقطه شرقي مدينة طبريه وينحرف الخط في إتجاه الجنوب الشرقي حتي محطه الحمله علي سكه حديد درعا، بحيث تقع كل بحيرة الحمه

(١) حول تقسيمات الحدود ينظر: محمد محمود ابراهيم الدب - حدود فلسطين - مرجع سبق ذكره.



وبحيرة طبرية في فلسطين<sup>(١)</sup>.

ظل زعماء الصهيونية يسعون إلى تعديل الحدود الشمالية، وكتبوا إلى الرئيس الأمريكي شاكين من أن إتفاق سايكس بيكو يقسم البلاد مغفلاً الحدود التاريخية والضرورات الطبيعية، ومطالبين بأن تشمل فلسطين شمالاً نهر الليطاني ومساقط مياه حرمون، وشرقاً سهلي الجولان وحروران، وهو ما سنعرض له لاحقاً في دراستنا.

أصدرت عصبة الأمم صك الإنتداب علي فلسطين، متضمناً رسم الحدود علي هذا الأساس، وهو ما سنعرض له بالتفصيل لاحقاً عند الحديث عن حدود إسرائيل التوسعية علي حساب جيرانها من البلاد العربية حسبما رسمته إسرائيل لنفسها وحققته بمساعدة القوي الإستعمارية الحليفه لها والمتمثلة في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

قبلت الحركة الصهيونية فصل شرق الأردن علي مضض، وإعتبرته خيانه من جانب بريطانيا ونكوصاً عن وعودها ومخالفه لتصريح بلفور. أما فلاد مبرجايو تنسكي زعيم الجناح اليميني في الحركة فقد إعتبر موافقه وإيمان علي فصل شرق الأردن تخاذلاً وضعفاً. ولم يتدخل حزب حيروت عن المطالبه بشرق الأردن، حيث إتخذ شعاره خريطة فلسطين بصفتي الأردن عليها بندقيه، إلي أن اضطرته تحالفاته الحزبية إلي الكف عن ذلك. ولم يكن الأمر قاصراً علي جابوتنسكي وأتباعه، بل إستمرت محاولات حايم وإيمان مع الحكومة البريطانية من أجل السماح لليهود بالإستيطان في شرق الأردن، وهو

(١) مصطفي مراد الدباغ - بلادنا فلسطين ج٢، ص ٣ في الدبار النابلسي - دار الطليعة للطباعة والنشر - الطبعة الأولى ١٩٧١ ص ٢٤، ص ٢٦ - فيما يتعلق بالتقسيمات الادارية والجغرافية، والأسماء العربية والعبرية بتوسع ينظر Village statistics - الدباغ بلادنا فلسطين - الجزء الأول - القسم الأول ص ٢٧، ص ١٤٢. وجونستون وكروسبي - تقرير اللجنة التي عينت لدرس حالة المزارعين الاقتصادية والتدابير التي اتخذتها الحكومة بشأن الضرائب بالنسبة لتلك الحالة عام ١٩٣٥ ص ١٢٨. قسطنطين خمار - موسوعة فلسطين الجغرافية - سلسلة كتب فلسطين ص ٦٩: ٧٠، ص ١٣١.

-٣٤٤-

ما تمخض عنه إخضاع فلسطين للإنتداب البريطاني في عام ١٩١٧، ثم صدور وعد بلفور في نفس العام، تمهيداً لتقسيم فلسطين بإنجاز وعد بلفور لإسرائيل وإقامه دولتها، حيث تم التقسيم في عام ١٩٤٧، ثم إعلان دوله إسرائيل في عام ١٩٤٨، وذلك بالمخالفة لحدود الإنتداب البريطاني علي فلسطين، وخارج حدود قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، وهو ما سنعرض له بالتفصيل من خلال المبحث التالي من الدراسة.

## المبحث الأول

### الحدود القانونية للإنتداب البريطاني وقرار التقسيم لفلسطين

كانت الدولة العثمانية تستجيب للضغط الإستعماري الواقع عليها وتسمح بالهجرة اليهودية فضلاً عن أنها كانت تستفيد مالياً من هذه الهجرة عن طريق حصولها علي الضرائب والرسوم. ولقد إنتهزت الحركة الصهيونية فرصه إضطراب الأحوال الإقتصادية في الدوله العثمانية وانتشار الروح العربية المعادية للحكم العثماني لكي تعرض علي السلطات العثمانية إصدار فرمان لإنشاء الشركة اليهوديه العثمانية للأراضي. ولقد قام هرتزل بمقابله السلطان عبد الحميد لعرض المشروع الصهيوني عليه، وذلك للحصول علي تأييد من الدوله العثمانية لإستعمار فلسطين<sup>(١)</sup>، وبناء عليه فقد إنتهي الأمر إلي الإحتلال ثم الإنتداب البريطاني علي مجموعة من الدول التابعه للباب العالي وكانت منها فلسطين ثم قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ وهو ماسوف نبهته من خلال المطالبين التاليين.

---

(١) عدل المؤتمر الصهيوني الذي عقد في عام ١٩٠٩ عن فكره الحصول علي تأييد الدولة العثمانية.

## المطلب الأول

### الحدود القانونية للانتداب البريطاني على فلسطين

قامت تركيا في عام ١٩١٤ بدخول الحرب إلى جانب المانيا، ومنذ ذلك الحين بدأت بريطانيا ترسم خطتها للإستيلاء على فلسطين بقصد تحويلها لوطن قومي يهودي بعد إخراجها من السيادة العثمانية، ومن المؤسف أن بريطانيا إستعانت ببعض العرب لتحقيق هذا الهدف، فلقد دخلت الحكومة البريطانية عن طريق معتمدها السياسي في مصر في مفاوضات مع الشريف حسين أمير مكة. ودارت بينهما المكاتبات المعروفة بإسم مكاتبات حسين مكماهون عام ١٩١٥ وعام ١٩١٦. وهي التي تم الإتفاق فيها علي أن يقوم العرب بالشورى علي الأتراك في مقابل إعتراف بريطانيا بإستقلال البلاد العربية من منطقة مرسين - أذنه حتي الخليج الفارسي شمالاً، ومن بلادفارس حتي خليج البصرة شرقاً، ومن المحيط الهندي للجزيرة العربية جنوباً بإستثناء عدن، ومن البحر المتوسط حتي سيناء غرباً كما تم الإتفاق فيها علي إعلان خليفة عربي علي المسلمين<sup>(١)</sup>.

وكان من أثر هذه الوعود نشوب الثورة العربية ضد الدولة العثمانية في صيف عام ١٩١٦، وقد قام الجيش العربي بتحرير الحجاز ومنها إنتقل إلى العقبة ومعان وريحا ودمشق، وفي نفس الوقت بدأ الهجوم الإنجليزي شرق قناة السويس وإستولي الإنجليز علي العريش في ديسمبر عام ١٩١٦ وعلي رفح في يناير عام ١٩١٧.

بدأ زحف الجيش الإنجليزي علي فلسطين في خريف عام ١٩١٧ الذي سرعان ما إستولي علي بشر سبع وغزه والقدس في ديسمبر عام ١٩١٧، وبهذا بدأ الإحتلال البريطاني لفلسطين وهو الإحتلال الذي إنتهي بإنشاء دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨.

---

(١) يراجع خطاب مكماهون إلى الشريف حسين بتاريخ ٢٤ أكتوبر عام ١٩١٥ في مؤلف Hurewitz diplomacy in the Near east عام ١٩٥٨ ص ١٣ وما بعدها ولقد رفض الشريف هذه الإستثناءات فيما عدا مرسين وأذنه.

إتفاقيه سايكس بيكو ٢٦ ابريل ٢٣ اكتوبر ١٩١٦ وحدود فلسطين:-

دخلت بريطانيا بعد قيام الحرب العالمية الأولى في مفاوضات سرية مع روسيا وفرنسا، وعرفت هذه المفاوضات بإسم المندوب الإنجليزي مارك سايكس والمندوب الفرنسي جورج بيكو، ولقد دارت هذه المفاوضات في بتروجراد وفي لندن وتناولت بحث الموقف الذي سيترتب علي تصفيه الدوله العثمانيه، وإنتهت هذه المفاوضات بتوقيع إتفاقيه سرية عرفت بسايكس بيكو حيث تنص ماده (٧) من الإتفاقيه بالفقره الثانيه منها علي:-

يتضح أن حدود المنطقة السمره، البنيه (فلسطين) وفقاً لإتفاقية سايكس - بيكو:- كانت تبدأ من نقطه الزيت جنوب رأس الناقوره علي ساحل البحر المتوسط بين عكا وصور وتتجه صوب الجنوب الشرقي لتصل علي مقربة من منابع النهر لتتوكل نهر الأردن ومانابعه الشماليه وكذلك بحيره الحوله ضمن داخلية المنطقة الزرقاء أي لنفوذ فرنسا.

ويسير الحد بعد ذلك علي طول الساحل الغربي لبحيره طبرية عند الطابغه ثم علي طول الضفة اليمنى (الغريبه) لنهر الأردن تاركاً بحيره طبريه ونهر الأردن كله ضمن داخلية المنطقة الحمراء أي لنفوذ إنجلترا حتي الساحل الشمالي الغربي للبحر الميت، ومن هنا يتجه الحد في خط مستقيم ماراً عند بئر سبع من ميل قليل صوب الجنوب الغربي حتي ينتهي بين غزه ورفح علي ساحل البحر المتوسط. وبذلك أصبحت كل صحراء النقب ضمن داخلية المنطقة الحمراء أي خاضعه لنفوذ بريطانيا وأصبحت فلسطين تبعد حدودها كثيراً عن خليج العقبة ومن الغرب يحدّها بالطبع البحر المتوسط.

ويستدل من هذا أنه عندما كان مقترحاً وضع فلسطين تحت الإدارة الدولية، حيث حرمت تماماً من نهر الأردن ومن منابعه الشماليه وبحيره الحوله التي أعطيت لفرنسا، وسوريا بينما بحيره طبرية وبقية نهر الأردن والبحر الميت، وصحراء النقب أعطيت

لإنجلترا<sup>(١)</sup>.

يعتبر سايكس بيكو من الأشخاص الذين لعبوا دوراً في رسم حدود فلسطين، فعلي حسب إتفاقيتهما السابقة كان الحد الفاصل بين المنطقتين الفرنسية في الشمال والإنجليزية في الجنوب يبدأ من نقطة تقع علي ساحل البحر المتوسط شمال حيفا بنحو (١٥) ميلاً، ويحد المنطقة الدولية من الشرق بحيره طبرية. حيث تخضع عكا وحيفا الواقعتين داخل المنطقة الدولية الكائنة غرب نهر الأردن مع ظهير قاري لهما Hinterland مقداره (١٥) ميلاً.

تتكون الدوله العربية من المنطقتين الداخليتين وتنقسم لمنطقتي نفوذ فرنسي في الشمال وإنجليزي في الجنوب، والحظ الفاصل بينهما يمتد من بحيرة طبرية إلي فردي Verdi علي نهر الفرات. وكانت تلك التقسيمات التي قررتها إتفاقيه سايكس - بيكو ذات مغزي كبير بالنسبه للحدود التي أعطيت لفلسطين فيما بعد كوطن قومي لليهود وكجزء تاريخي من فلسطين خصوصاً منطقتي: البلقا Balqa (نابلي)، وعكا وكلاهما تابعتان لولاية بيروت. وشملت فلسطين التي أعطيت للإدارة الدولية بهذه الصورة نصف المنطقة الواقعه غرب خط يمتد من خليج العقبة. الأردن، وتركت الإتفاقية النصف الجنوبي من الإنتداب الفلسطيني للدوله العربيه ومعها (٢٠) ميلاً لها علي ساحل البحر المتوسط بين غزة والحدود المصرية.

ثار جدل كبير حول وضع فلسطين في وعود مكماهون للشريف حسين والعرب، فالعرب مع الإنجليز يعتقدون أن الوعود تضمنت إدخال فلسطين ضمن الدوله العربية، بينما فريق كبير من الإنجليز يعتقدون أن الوعود تضمنت إدخال فلسطين ضمن الدوله العبرية. ولو أن العبارات الدالة علي ذلك في رساله مكماهون ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ لم تكن محدده فضلاً عن غموضها وكان سايكس من المعتقدين أن فلسطين وفقاً لوعود

(١) نصروح هذا الاتفاق في Hureitz المرجع السابق ذكره ص ١٥.

مكماهون تقع ضمن الدولة العربية وتأكد ذلك في مفاوضاته للفاريقي عند نهاية عام ١٩١٥، وبذلك حتمت العوامل الجغرافية من صحراوية المنطقة وندره أمطارها وفق مواردها وضآله سكانها وتحويل البدو فيها إلى نشوء فكره تدويل شمال فلسطين، فإذا تم ذلك كان يصعب تصور ماذا يفعل بجنوب فلسطين سوي أن يلحق بالدولة العبرية وكان السير سايكس من أصحاب هذا الرأي<sup>(١)</sup>. وكان مسيو بيكو وحكومته الفرنسيه يرتابون بأن سايكس وحكومته يبيتون نية أخفها تتمثل في رغبتهم في توسيع حدود محبتهم مصر لتدخل فيها عكا التي منحها الباب العالي للباشا محمد علي بمقتضي فرمان أول القرن ١٩<sup>(٢)</sup>.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإتفاقيه المذكوره قد تمت سرأ وهي تعتبر وثيقة الإنتداب التي قامت بتوزيع الأقاليم العربية التي سيجري إنتزاعها من الدولة العثمانية بين فرنسا وإنجلترا علي النحو التالي:

(١) تمارس فرنسا نفوذها في داخلية سوريا وتماوس إنجلترا نفوذها في داخلية العراق، ولا تمانع الدولتان في الإعتراف بدوله عربية في هذه المنطقة مع إستمرار ممارستها لنفوذها.

(٢) تكون لفرنسا السلطة في شواطئ سوريا الساحلية وتكون لإنجلترا السلطة في شواطئ العراق الساحلية من بغداد حتي خليج فارس.

(٣) يتم إنشاء إداره دولية في فلسطين بعد إستشاره روسيا والخلفاء وشريف مكة.

(١) Sir M. Syhos, it is clear would le for suchan attribution gled to pre- نظر، (١) seve for the Arals at least a superficial half of the whole palestimion orea which be would relievied had leen promised to the sharif of mecaly sir H. mcmahom. to include in it the pashalik of Acré granteel ly the perte to mehmet A ly (٢) early in the last century.

ومن الواضح أن هذا الاتفاق السري<sup>(١)</sup>، يتعارض مع الوعود التي قطعتها بريطانيا علي نفسها للعرب ومع إتفاقات حسين مكماهون التي تعهدت بمقتضاها بريطانيا بالإعتراف بإستقلال البلاد العربية، كما أن وضع فلسطين تحت الإدارة الدولية يشير إلي التنافس البريطاني الفرنسي حول حدود هذا الاقليم، وإلي ما إنصرفت إليه نيه الخلفاء سرّاً من إخراج فلسطين عن نطاق الأراضي التي تدخل في تكوين دوله أو اتحاد عربي وفي هذا ما يبين إنحياز نيه بريطانيا إلي إنشاء دوله يهوديه في فلسطين<sup>(٢)</sup>.

وبعد أن إنتهت فترة المفاوضات السرية التي قامت بها بريطانيا مع ممثلي الحركة الصهيونية ومع الشريف حسين ومع حلفائها في الحرب، وبعد تحقيق الثورة العربية لأهدافها ضد الأتراك، وبعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب إلي جانب الخلفاء في ٢٤/٤/١٩١٧ إنتقلت بريطانيا إلي مرحلة التصريح بتأييدها العلني للحركة الصهيونية. ففي ٢ نوفمبر عام ١٩١٧ صدر التصريح المعروف باسم وعد بلفور الذي أخذ شكل خطاب أرسله بلفور وزير الخارجية البريطانية إلي اللورد روتشيلد أحد أثرياء اليهود ولقد ورد في هذا الخطاب ما يلي:-

«يسرني جداً أن أبعث اليكم باسم حكومه جلالة الملك بالتصريح التالي وهو تصريح يتضمن العطف علي الأماني الصهيونية وقد رفع إلي الوزارة ووافقت عليه».

مشروع بالفور:- إستطاع المعارضون للحركة الصهيونية في الوزارة البريطانية، إحباط المساعي الهادفة إلي إقرار مشروع المنظمة الصهيونية، لأن هذا المشروع قد تجاهل حقوق الفئات الأخرى في فلسطين، كما تعرض لمراكز اليهود غير المقيمين في فلسطين. وفي أغسطس ١٩١٧ تقدم بالقور بمشروع للتصريح إلي الوزارة البريطانية، وقامت الوزارة البريطانية بدراسة المشروع وتوصلت في ٣١ أكتوبر ١٩١٧ إلي الصياغة الأخيرة

(١) احتفظت بريطانيا بالسلطة علي حيفا وعكا طبقاً لوثيقة الإنتداب.

(٢) نصوص هذا الاتفاق في Hurewitz المرجع السابق ذكره ص ١٨.



للتصريح بعد أن وافقت عليه الحركة الصهيونية، متضمناً البنود الآتية:-

(أ) أن حكومه جلالة الملك تنظر بعين العطف إلي تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين.

(ب) أنها ستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية.

(ج) أن يكون مفهوماً بوضوح أنه لن يؤتي بعمل ما، من شأنه الإقتصاص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى.

ويلاحظ علي التصريح في صياغته النهائية ما يلي:-

(١) أنه أعاد عبارته (الشعب اليهودي) وعدل عن عبارته (الجنس اليهودي).

(٢) أنه أعاد تأكيد ضمان الحقوق الدينية والمدنية للفئات غير اليهودية بفلسطين والحقوق والمراكز السياسية لليهود في بلاد العالم الأخرى.

ورغم صدور التصريح في ٢ نوفمبر ١٩١٧<sup>(١)</sup>، فإنه لم ينشر إلا في ٩ نوفمبر ١٩١٧. وقد علل هيرت صموئيل هذا التأخير في إجابته لوزاره الحرب البريطانية، بأن إعلان التصريح علانية ينبغي أن يؤجل، ريثما تتمكن القوات البريطانية من الحصول علي مركز عسكري ممتاز في فلسطين<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر نص التصريح ومشروعاته في Steim., op. cit., p. 468 et seqq, p. 664 et seqq وقد صور وايزمان مشاعره وهو ينتظر في رداهات مجلس الوزراء البريطاني نتيجة دراسته المشروع الأخير فقال «... بينما كانت الوزارة مجتمعته لتتفاهق فعلاً علي النص النهائي، كنت انتظر خارج مكاتبها وكنت انتظر خارج مكاتبها وكنت في هذه المرة مدعوا فاحضرني (سابكس) الوثيقة (نص التصريح) بعد التصديق عليه هاتفا؛ و«... أنه حقيقة يا دكتور وايزمان...».

وينظر أيضاً: Weizman., op. cit p. 262.  
Stein., op. cit p. 559.

(٢) ينظر:-

ومع أن عبارات التصريح تفصح عن أن دوافع بريطانيا إلي إصداره كانت مجرد «العطف علي أماني اليهود» فإن حقيقة الأمر أن هناك دوافع أصلية دفعت بريطانيا إلي إصدار تصريح لليهود في العام التالي بوعود أخرى منحتهم للعرب من خلال مراسلات (حسين/مكماهون) عامي ١٩١٥، ١٩١٦، تعددهم بالعمل علي تحريرهم من الإحتلال التركي ومنحهم الإستقلال في إطار دوله عربية تعيد أمجاد الخلفاء الإسلاميه، وفي الحقيقة فقد صدر تصريح بالفور خدمه للأغراض العسكرية البريطانيه بالإضافة إلي أن بريطانيا إستهدفت من إصدار التصريح مايلي:-

(١) إعتبار الدوله اليهوديه في فلسطين، بمثابة مركز دفاع لأوروبا ضد آسيا وطليعتها ضد البربر. (حسب التقيد الذي كان سائدا).

(٢) إستخدام الدوله اليهودية كحارسه لمصالح بريطانيا في قناه السويس.

(٣) منع مصر من التوسع شرقاً وسيمنع ذلك بالتالي قيام وحده عربية.

(٤) إستفاده الإنجليز من اليهود كجواسيس لأنهم تدربوا علي هذا الدور منذ أيام يوشع<sup>(١)</sup>.

(٥) ضمان بقاء الروس إلي جانب بريطانيا عن طريق تأثير اليهود الروس في الحكومه الروسيه<sup>(٢)</sup>.

(٦) كسب ود اليهود في الولايات المتحده وروسيا والعالم بأسره.

(٧) الحصول علي مساعدات مالية من اليهود<sup>(٣)</sup>.

---

(١) د/ عبد الرحمن برج - تحالف الصهيونيه والاستعمار - الكتاب الأول - المؤسسه المصريه العربيه العامه للتأليف والترجمه والنشر - القايره ١٩٦٤ ص ٢٧، ٢٨ وينظر - Steim., op. cit, pp. 546 - 551.

(٢) د/ جمال الدين الرمادي - حصاد الأيام الستة - دار الشعب - القايره ص ٣١ وايضا Steim Ibid.

(٣) ينظر:- Palestine, Astudy..., op. cit. p. 76.

(٨) التكفير عما فعله المسيحيون ضد اليهود.

(٩) تنميه وتقريبه التجاره الإنجليزيه علي محور ثلاث قارات<sup>(١)</sup>.

(١٠) التعويض عن فشل الحملات الصليبيه السبعه السابقه<sup>(٢)</sup>.

(١١) إيجاد نوع جديد من الإستعمار الإستيطاني بدلاً من الإستعمار العسكري  
السافر<sup>(٣)</sup>.

ترتب علي تلك الأهداف التآمرية لتصريح بلفور ضياع حدود فلسطين الحقيقيه،  
وذلك تمهيداً لإنتقال الأراضي العربيه لليهود تحت ستار الإنتداب البريطاني علي  
فلسطين، والذي تم في نفس العام الذي صدر فيه هذا التصريح المشؤم في عام ١٩١٧،  
وهو ما سنعالجه من خلال الفرع التالي من الدراسه.

---

(١) د / أسعد رزوق - الصهيونيه وحقوق الانسان العربي - الجزء الأول ص ١٨١ : ١٨٨.

(٢) د / أسعد رزوق - ذات المصدر السابق - الجزء الثاني ص ٩٣ ، ٩٤.

(٣) د / اسماعيل صبري عبد الله - في مواجهه اسرائيل - دار المعارف - القايره - يوليو ١٩٦٩ - من  
ص ٦٠ : ٧٠ وخيري حماد - فلسطين وعدوان ٥ يونيو - اصدار ندوه الصحافه العماليه في الفتره من  
٥ : ١٥ / ٨ / ١٠٦٨ - الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب - القايره ص ٩٩ : ١٠١ ود / فاضل ذكي  
محمد - اهميه السلاح السياسي الاعلامي في معركه فلسطين العربيه - دراسه بالمجله المصريه للعلوم  
السياسيه - عدد خاص عن تحرير فلسطين العربيه - دراسه بالمجله المصريه للعلوم السياسيه - من  
يوليو ٦٧ : ابريل ١٩٦٨ - القايره ص ١٣ وما بعدها.

العمليات العسكرية الصهيونية خارج مناطق  
الدولة اليهودية المقترحة من الأمم المتحدة ،  
١ نيسان/أبريل - ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨



## الفرع الأول

ضياع حدود فلسطين وإنققال الأراضي العربية لليهود

في ظل الإنتداب ووعد بالفور "الوطن القومي National Home"

تؤكد الحركة الصهيونية أن وعد بالفور كان الإلتزام الدولي الأول للشعب اليهودي، أصدرته بريطانيا بموافقة الحلفاء الرئيسيين، روسيا وفرنسا وإيطاليا وأمريكا. وأيدت فرنسا وإيطاليا هذا الإلتزام في ١٩١٨/٢/١٤ و ١٩١٨/٥/٩ كما أيدته الكونجرس الأمريكي في ١٩٢٢/٦/٣٠ والرئيس الأمريكي في ١٩٢٢/٩/٢٠. وتأكدت قانونية هذا الإلتزام بعمل جماعي من الحلفاء في سان ريمو في أبريل ١٩٢٠، وفي معاهده (سيفر) في أغسطس ١٩٢٠ التي نص فيها علي وعد بالفور الذي أعلنته بريطانيا في ١٩١٧/١١/٢، وأعترف به الحلفاء (م ٩٥ من معاهده سيفر). ولا يمنع عدم تصديق تركيا علي معاهده سيفر من وصف الوعد بالقانونية، أو بأنه يشكل مبدأ من مبادئ القانون الدولي، لأن التصديق التالي لتركيا علي معاهده (لوزان) في ١٩٢٣/٧/٢٤ يؤكد هذه الحقيقة لأنها تنازلت في المادة (١٦) من هذه المعاهده عن الأقاليم التابعة لها ومنها فلسطين<sup>(١)</sup>.

ويؤكد اليهود إستمرارا في تزاعمهم الباطل بأنه قد أعترف الأمير فيصل بهذه الوثيقة في الإتفاقيه الموقعه في ١٩١٩/١/٣ بينه وبين د/وايزمان، ومن أجل هذا فقد أكدت وزاره الخارجية الإسرائيلية، أن تصريح بالفور قد منح «مشروعه دولية» للصلة التاريخية بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل، ولحقهم في إعادته تأسيس وطنهم القومي، مما يجعل من هذه الوثيقة، وثيقه دوليه. وأكدت وزاره الخارجية أيضا، أن طبيعة هذا التصريح تختلف عن طبيعة تصريحات بريطانيا علي لسان مكماهون إلي الشريف حسين، لأن تصريح بالفور لم يكن وثيقة سرية لا يعلم بها إلا المتفاوضون، وإنما تم التفاوض بشأنه بصورة مباشرة وعلنية، مع الوزارة البريطانية<sup>(٢)</sup>. وقد تأكدت الطبيعة القانونية لتصريح بالفور في الخطاب الرسمي لمستر رامزي مكدونالدالي د/ وايزمان في ١٩٣١/٢/١٣.

(١) - Jewish plam, op. cit., p. 71 ff - palestine, a study -, op. cit. pp. 105 - 107.

teim., op. cit., p. 553.

(٢) إراجع:-

وفي خطاب مستر تشرشل في مجلس العموم في ١٩٣٩/٥/٢٣ كما ذكر الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢ بأن وجود الوطن القومي اليهودي يجب أن يتمتع بضمانه دولية In-ternational guarantee، وعلي هذا فإن التصريح ليس مجرد واقعه تاريخية، بل هو قاعدة عامة من قواعد القانون الدولي، نصت مقدمة صك الإنتداب علي مسئولية الدولة المنتدبة عن وضعه موضع التنفيذ<sup>(١)</sup>.

أما عن وجود أغلبية عربية في فلسطين، فإن ذلك الأمر كان ماثلاً في الأذهان عند منح هذا التصريح لليهود، ولم يطرأ قط بعد إصدار التصريح - وقد نص صك الإنتداب في ديباجته علي مسئولية دولة الإنتداب عن وضع وعد بالفور موضع التنفيذ، وألزم هذه الدولة في نصوصه المختلفة بالعمل علي تسهيل الهجرة وتشجيع حشد اليهود في الأراضي لتنمية الوطن القومي اليهودي، وترتيباً علي ذلك فإن الحركة الصهيونية تري أن الإلتزامات الواردة في تصريح بالفور، هي التزمات قانونية دولية، تضمنت قواعد للقانون الدولي العام علي النحو التالي:-

(١) أن هناك شعباً يهودياً.

(٢) أن صله هذا الشعب التاريخيه، بفلسطين قد تم الإعتراف بها إعترافاً قانونياً.

(٣) أن أسباب إعادته تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين قد تم الإعتراف بها إعترافاً دولياً مشروعاً.

وتأييدا لهذه المؤامرات السابقه سهلت الإدارة البريطانية إنتقال الأراضي الفلسطينية للمهاجرين اليهود كما سهلت إستقرارهم في الأراضي الزراعيه وإتبعته في ذلك أساليب مختلفه ومنها:-

(أ) منحت الإدارة البريطانيه مساحات شاسعه من الأراضي الحكوميه والأراضي البور لليهود معتمدة في ذلك علي المادة السادسه من وثيقة الإنتداب التي تقرر تشجيع

حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات، ولقد كان من آثار تجزئته الممتلكات العربية التابعة للدولة العثمانية وظهور جنسيات عربية منفصلة في تلك المنطقة أن الرعايا وبصفة خاصة من سكان سوريا ولبنان الذين كانوا يملكون أراضي في فلسطين أصبحوا يعتبرون أجانب غائبين عن البلاد<sup>(١)</sup> وانتقلت أملاكهم إلى الحكومة ومنها إلى اليهود.

(ب) عجز كثير من الملاك العرب عن دفع الضرائب، ولم يجدوا جهة حكومية أو مصرفية تقدم لهم الإئتمان الزراعي الضروري سوي المرابون اليهود، ولقد أدى ذلك في النهاية إلى توقيع الحجز علي كثير من أراضي العرب وشرائها بواسطة اليهود.

(ج) قامت حكومة الإنتداب بفلسطين وفقاً لقانون نزع الملكية العامة بإنتزاع ملكية كثير من الأراضي المملوكة للعرب بحجة إستغلالها للمرافق العامة<sup>(٢)</sup>. ويعتبر

(١) صدر قانون الجنسية الفلسطينية عام ١٩٢٥.

(٢) يراجع عدلي حشاد «شعب فلسطين» طريق العوده لسنة ١٩٦٤ ص ٤٨.

بالإضافة إلى هذه التسهيلات الإدارية والتشريعية، قامت المؤسسات الصهيونية الممولة عن طريق الاعانات الخارجية والتي يعمل بعضها تحت إشراف الوكالة اليهودية ويعمل البعض الآخر مستقلاً عنها بدور هام في عملية الاستيلاء على الأراضي الزراعية وتوطين المهاجرين فيها، وكان الهدف الصهيوني من عمليات توطين اليهود في الأراضي الزراعية مزدوجاً، فمن ناحية كانت الصهيونية تسعى لإيجاد الظروف الإقتصادية الملائمة لنمو المجتمع اليهودي ولزيادة قوته الإقتصادية والسياسية والتي ستكون أدوات التوسع والسيطرة ومن ناحية أخرى كانت الصهيونية تعتقد أن الإقامة على الأرض والقيام بالأعمال يحقق هدفاً معنوياً هو ربط اليهود بالأرض الفلسطينية وتعلقهم بها، وبالتالي توسيع المخطط = = =

ذلك كله باطلاً ومخالفاً لقواعد الإنتداب والتزاماته الدولي، وهو ما نعالجه من خلال الفرع التالي من الدراسة.

---

== يتوسيع الحدود وأقامه إسرائيل الكبري وهذا يؤدي الي استماتتهم في الدفاع عنها والي ازاله الرأي القائل بأن اليهود لا يصلحون إلا للأعمال المصرفيه ولأعمال الخدمات، كما أكد تقرير لجنة بيل عام ١٩٣٧ أنه من الضروري اصدار تشريع يخول للمندوب السامي البريطاني سلطه منع انتقال الأراضي لليهود في منطقة معينة وذلك لكي يصبح ممكناً تنفيذ التعهد الخاص بحفظ حقوق العرب وأوضاعهم، ورغم كل هذه التقارير والوثائق الصادره عن لجان بريطانيه رسميه أو عن الحكومه البريطانيه، فإن حكومه الانتداب لم تتخذ الإجراءات الكفيله بالمحافظه علي حقوق عرب فلسطين وحدودها، ومنع الاضرار بحقوقهم كأغلبيه لسكان البلاد، مما مهد الطريق لاختراج تلك الأغلبيه من وطنها وإنشاء اسرائيل شوكة في قلب الأمه العربيه والاسلاميه حيث صدر قرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ عن الجمعيه العامه للأمم المتحده ليكون سند قانوني لتحديد حدود الدوله اليهوديه الي جانب الدوله العربيه الفلسطينيه وهو ما سنعرض له بالدراسه فيما يلي بخلفياته القانونيه والتاريخيه.



## الفرع الثاني

### البطلان القانوني لتصريح بالفور ومخالفته للإلتزامات الدولية

صدر تصريح بالفور في شكل رساله وجهها اللورد بالفور وزير خارجية بريطانيا إلي اللورد «روتشيلد» أحد أثرياء اليهود في بريطانيا. ومن هذا يتبين أن طرفي تصريح بالفور هما بريطانيا التي يمثلها وزير خارجيتها واللورد «روتشيلد». وقبل أن نعرض لدراسه مدي صحه تكوين إلتزام دولي عن طريق هذين الطرفين نري أن نعرض القواعد العامه في القانون الدولي، والتي تحدد أطراف الإلتزام الدولي، ثم نطبق هذه القواعد علي الوضع بالنسبه لتصريح بالفور. فقد عرفت الماده الثانيه من إتفاقية (فيينا) بقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ المعاهده بأنها «إتفاق دولي يعقد كتابه بين دولتين أو أكثر، ويخضع للقانون الدولي سواء في وثيقة واحده أو أكثر، وأياً كانت التسمية التي تطلق عليه». ويستنتج من هذا التعريف، أن إبرام المعاهدات، يتطلب ما يلي:-

- (١) أن يكون أطراف المعاهده دولاً.
- (٢) أن يكون الإتفاق محكوماً بقواعد القانون الدولي.
- (٣) أن يثبت الإتفاق كتابة في وثيقه أو أكثر.
- (٤) تطبق أحكام المعاهدات علي الإتفاق أيا كانت التسمية التي تطلق عليه<sup>(١)</sup>.

وترتيباً علي ذلك، فإنه إذا توافرت أركان الإتفاق الدولي في التصريح فإن ذلك

---

(١) راجع إتفاقية (فيينا) بقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ في المجله المصريه للقانون الدولي - مجلد ٢٥ عام ١٩٦٩ ص ٢٩٣ وما بعدها. ويراجع دراسه د. عائشه راتب بعنوان: «علي هامش الاتفاقية الخاصه بقانون المعاهدات» بالمصدر السابق ص ١٥٥ وما بعدها. وينظر في أطراف المعاهدات وشروط تكوينها المصادر الآتية:

- oppenheim, p. 882.
- Brierly, p. 317 et seq.
- Rausseau, D.I.P, op. cit p. 63.
- Redslef, p. 90 et seq.
- starke, p. 787 et seq.

يستتبع تطبيق أحكام المعاهدات عليه بوصفها إتفاقاً دولياً، سواء كان ذلك من حيث الشكل أو من حيث الموضوع<sup>(١)</sup>.

والتصريح قد يكون عملاً صادراً من جانب واحد، وقد يكون عملاً صادراً من جانبين أو أكثر وهي تلك التي تصدر تعبيراً عن إرادة شخص قانوني دولي، والإرادة المنفردة في مجال القانون الدولي لا تحدث آثاراً قانونية علي وجه العموم إلا إذا سبقتها، أو لحقتها إرادات أشخاص دولية أخرى بصفة رئيسية أو تبعية، صريحة أو ضمنية<sup>(٢)</sup>. والأعمال القانونية المنبثقة عن الإرادة المنفردة، لا تعتبر في المجال الدولي تعبيراً عن إرادته أمره، ولكنها مجرد إقصاح عن رأي أو إرادته للدولة، أو تقرير لحاله معينة لاحظت الدولة وجودها<sup>(٣)</sup>. أما الأعمال القانونية الدولية التي تصدر عن جانبين أو أكثر، فهي الأعمال التي تصدر بإتفاق إرادتي شخصين قانونيين دوليين أو أكثر<sup>(٤)</sup>.

والمستفاد مما تقدم، أنه لكي يعتبر التصريح عملاً قانونياً دولياً ملزماً فلا بد من حيث الشكل أن يصدر عن شخص قانوني دولي يملك أهلية التصرف في دائره الأعمال القانونية الدولية، وكذلك لابد لكي يرتفع التصريح من دائره الأعمال المادية إلي دائره الأعمال القانونية، أن يصدر عن شخص قانوني دولي في مواجهه شخص قانوني دولي أو أكثر، مما ينتهي بنا الي القول بأن التصريح الملزم في دائره القانون الدولي هو الذي يتم بين أشخاص قانونيه دولية<sup>(٥)</sup>.

---

(١) ينظر التصريح كالتزام دولي في مؤلف د/ محمد حافظ غانم - المعاهدات- دراسة لأحكام القانون الدولي ولتطبيقاتها في العالم العربي - معهد الدراسات العربية - جامعه الدول العربية - القاهرة ١٩٦١ ص ٢٩ ، ٣٠.

وينظر كذلك Oppenheim, op. cit., p. 787 et seq.

(٢) د/ محمد طلعت الغنيمي - الأحكام العامة في قانون الأمم - ص ٤٠٠ وما بعدها ود/ علي صادق أبو هيف - القانون الدولي العام - ص ٥٦٤ وما بعدها ود/ حامد سلطان ص ٢١٠ ، ٢١١.

Rousseau.. op. cit p. 416 et seq.

وينظر أيضاً:

(٣) د/ محمد حافظ غانم - مبادئ القانون الدولي ص ٦٢٩.

(٤) د/ حامد سلطان - المصدر السابق ص ٢١٣.

(٥) د/ محمد اسماعيل علي- مدي مشروعية اسانيد السيادة الاسرائيلية في فلسطين رسال دكتوراه -

جامعه عين شمس ١٩٧٤ ص ١٤٢ ، ١٤٥.

وتصريح بالفور بهذه الصورة يكون قد صدر بالنسبة لطرف من اطرافه، عن شخص قانوني دولي يملك أهلية الإلتزام في دائره الأعمال القانونية الدولية وهذا الطرف هو بريطانيا ممثلة في وزير خارجيتها، الذي يملك طبقاً لقواعد القانون الدولي، التعبير عن إرادته الدولة، أما الطرف الثاني الذي وجه له التصريح، فهو فرد من أثرياء اليهود في بريطانيا وهو بهذا الوصف لا يصدق عليه وصف الشخصية الدولية. ولما كان التصريح بهذه المثابة قد صدر عن إرادته دولية منفردة في مواجه فرد من الأفراد، فإنه لا يرقى إلي مرتبة الأعمال القانونية الدولية الملزمة. وقد سبق أن ذكرنا ان الإرادة المنفردة في مجال القانون الدولي، لا تحدث آثاراً قانونية علي وجه العموم الا اذا سبقتها أو لحقتها إرادات أشخاص دولية أخرى مقابله.

ويري الفقه أن الوعود الصادرة في تصريحات تصدر عن الإرادة المنفردة، تعتبر ملزمة في الحالتين الآتيتين فقط:-

(١) إذا كان التصريح الفردي جزءاً من مجموعة تصريحات أو وثائق دولية، إذا نظر إليها كمجموع يرتبط بعضه البعض الآخر، ثم كونت إتفاقاً دولياً.

(٢) إذا كان التصريح يتضمن عرضاً موجهاً لدولة أو أكثر، ثم قبل هذا العرض صراحة أو ضمناً. ولا ينطبق علي تصريح بالفور شرط من شرطي إنعقاد الإلتزام السابقين، فهو ليس جزءاً من مجموع تصريحات أو وثائق دولية تعتبر إتفاقاً دولياً، ولم يوجه لدولة معترف بها وتمثل يهود العالم<sup>(١)</sup>.

وإذا كانت لا تلزم المعاهدة إلا عاقيدها طبقاً للقواعد العامة، فلا يمكن أن تكون بهذه المثابة مصدرراً لحق يطالب به الغير، وهذا مبدأ مسلم به لدي غالبية الفقه الدولي. وقد عبرت عن ذلك، المحكمة الدائمة للعدل الدولي في حكمها رقم (٧) في ٢٥ مايو ١٩٢٦ بشأن الخلاف بين ألمانيا وبرلندا، حيث ذكرت المحكمة أن المعاهدة «لاتعد قانوناً إلا بين عاقيدها»<sup>(٢)</sup>.

وتستند أيضاً غالبية الفقه إلي أن التطبيق الدولي قد أظهر أنه ليس للغير الذي

(١) استاذنا / محمد حافظ غانم - المصدر السابق ذكره ص ١٧، ١٨.

(٢) ينظر الحكم رقم (٧) في ١٩٢٦/٥/٢٥ في المصدر الآتي:

## -٣٦٢-

يتمد إليه أثر نافع من آثار المعاهدة، الحق في أن يطالب بتنفيذها. ذلك أن الدول الأطراف في المعاهدة، تحتفظ بحقها في تعديل أحكامها أو إلغائها دون أن يكون للغير الحق في الاعتراض علي هذا التصرف بإعتبار أن المعاهدة لا تعد قانوناً إلا بين عاقدتها<sup>(١)</sup>.

وترتيباً علي ذلك يمكن إستخلاص النتائج الآتية:-

**النتيجة الأولى:** أنه لا يمكن إعتبار «جماعة اليهود» في تصريح بالفور من «الغير» في مفهوم القانون الدولي، إذ أن الغير في هذا المفهوم، إصطلاح ينصرف معناه إلي الأشخاص القانونية الدولية، وهي فقط التي يمكن أن تكون من «الغير» في التعهدات الدولية، ولما كان وصف الشخصية الدولية غير ثابت لروتشيلد الذي وجه اليه التصريح، أو لليهود كمستفيدين منه، فإن التزام بريطانيا لمصلحة اليهود في تصريح بالفور لا يرتب أثراً قانونياً دولياً.

**النتيجة الثانية:-** أنه إذا إعتبرنا أن دولة «إسرائيل» التي أنشئت عام ١٩٤٨ قد إكتسبت وصف «الغير» في مفهوم القانون الدولي بالنسبة لتصريح بالفور، فإنه لا يجوز لها رغم ذلك أن تطالب بما وعد به التصريح جماعه اليهود، لأن يهود العالم من جهة ليسوا متمتعين بجنسية دولة إسرائيل حيث لم تكن هناك دولة آنذاك، كما أن يهود فلسطين وقت إصدار التصريح لم يكونوا عنصراً من عناصر دولة يهودية قائمة بالفعل. والتصريح كان موجهاً لصالح اليهود ولم يكن موجهاً لصالح «دولة إسرائيل». ولذلك فإن حق المطالبة بتنفيذ الوعد الذي تضمنه التصريح لا يثبت إلا باتفاق جديد ينص علي حق الغير في إكتساب الحقوق الواردة بهذا التصريح، علي أن يستوفي التصريح سائر شرائط الإلتزام الدولي.

---

(١) وقد أورد استاذنا الدكتور حامد سلطان مثلاً من التطبيق الدولي علي عدم اكتساب الغير حقاً من معاهدة لم يكن طرفاً فيها وهو حالة النص في المعاهدة المتعقده بين الجمهورية المصرية والملكة المتحدة في أكتوبر ١٩٥٤ علي أن يعود البريطانيون الي قناة السويس اذا وقع اعتداء علي احدي الدول العربية أو علي تركيا. فقد ألغت الجمهورية المصرية هذه المعاهدة في يناير ١٩٥٧ بعد العدوان الثلاثي ولم تستطع تركيا أن تحتج علي هذا الإلغاء.

-٣٦٣-

النتيجة الثالثة: حيث أن فلسطين لم تكن تحت السيادة البريطانية ولا الإحتلال البريطاني عند إصدار تصريح بالفور، إنما كانت تحت سيادة تركيا، ومن ثم فإن تركيا صاحبة السيادة علي فلسطين تعتبر من «الغير» بالنسبة لتصريح بالفور، ولا يمكن ترتيب التزام دولي عليها دون رضاها.

ونخلص من كل ما سبق إلي أنه لا يجوز التمسك بتصريح بالفور كأداة قانونية دولية ملزمة، لمباشرة حقوق السيادة الإسرائيلية علي فلسطين وذلك لأنه:-

أولاً: حيث أنه لا اليهود قبل إنشاء دوله إسرائيل، ولا دولة إسرائيل بعد إنشائها، يعتبرون من الغير الذي يمكن - إذا إتفق علي ذلك - أن يكتسب حقاً من الإلتزام لم يكن طرفاً فيه طبقاً لقواعد القانون الدولي.

ثانياً: كذلك فإن عناصر الإلتزام الدولي لم تتوافر لتصريح بالفور من حيث شخص من أصدرها ومن صدر له علي النحو سالف البيان تفصيلاً.

تأكد التآمر الذي جاء به تصريح بالفور سنة ١٩١٧ لضياع حدود وأرض فلسطين بعد ذلك بقرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ ، والذي جاء تأكيد لهذا التصريح وتنفيذاً عملياً له تحت مظله الأمم المتحدة، وهو ما سنعرض له من خلال المطلب التالي.

## المطلب الثاني

### قرار التقسيم وأثره علي إستقلال فلسطين وضياع حدودها

نشأت فكرة تقسيم فلسطين لأول مرة عقب الإضطرابات التي وقعت في فلسطين عام ١٩٣٦ نتيجة للثورة العربية الفلسطينية التي إندلعت نتيجة لشعور العرب بتأييد بريطانيا للأهداف الصهيونية في فلسطين. وقامت بريطانيا بإيفاد لجنة برئاسة الإيرل (بيل) إلي فلسطين<sup>(١)</sup>. لدراسة الموقف فيها وتقديم توصياتها لحل المشكلة. وقد اقترحت اللجنة تقسيم فلسطين بين العرب واليهود علي أساس تخصيص شرق الأردن وغزه وبئر السبع والنقب والجليل ونابلس والقسم الشرقي من مناطق جنين وطولكرم ويافا وبيسان، للعرب، بينما تشمل الدولة اليهودية، الجليل، صفد، وعكا، وجميع السهل الساحلي من أسدود إلي الشمال وتخصيص منطقة ثالثة يستمر خضوعها لبريطانيا ولا يسري عليها وعد بلفور وتكون لغتها الرسمي، الانجليزية، وتشمل الناصره وشواطئ طبريه والقدس الي جنوب بيت لحم وعم من القدس إلي يافا يشمل مدينتي اللد والرملة<sup>(٢)</sup>.

أرسلت إنجلترا بعد ذلك لجنة أخرى برئاسة وودهد قدمت تعديلات المشروع (بيل) وقد إعترض العرب علي فكره التقسيم من أساسها بينما قبلها اليهود حلاً للمشكلة وأضطرت بريطانيا نتيجة لمعارضه العرب إلي العدول عن فكره التقسيم، فأصدرت بلاغاً رسمياً في ١٩٣٨/١١/٩ يتضمن عدولها عن التقسيم بإعتباره (حلاً غير عملي)،

وفي عام ١٩٤٦ قدمت بريطانيا مشروعاً جديداً لتقسيم فلسطين عرف بإسم مشروع «موريسون» تضمن تقسيم فلسطين إلي منطقة عربية وأخرى يهودية يكون لكل منهما حكم ذاتي في إطار دوله إتحادي.

غير أن العرب رفضوا هذا المشروع أيضا لاجحافه بحقوقهم، فإضطرت بريطانيا إلي العدول عنه<sup>(٣)</sup>، وسوف نعرض له لاحقاً بالتفصيل.

يعتبر قرار تقسيم فلسطين الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، السبب المباشر لإعلان

(١) ينظر د/ محمد حسن صالح - أوراق بيل الأمريكية- مجله شئون فلسطينين عدد رقم ٤ سبتمبر ١٩٧١ - بيروت ص ١١٨.

Official records, op. citp. 39.

(٢)

Official records., loc. cit.

(٣)

دولة إسرائيل فقد ورد في إعلان الاستقلال الإسرائيلي أنه «... بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ والذي اعترف بحق اليهود في إقامة دولة يهودية... نعلن قيام دولة يهودية في فلسطين»<sup>(١)</sup>.

قبلت الحركة الصهيونية توصية التقسيم، وبادر المجلس القومي اليهودي في يناير ١٩٤٨ إلى إعلان عزمه علي إتخاذ التدابير اللازمة لإقامة دولة يهودية وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقام بتشكيل لجنة من ٣٢ عضواً لوضع أسس إعلان إستقلال الدولة. وفي ١٤ مايو ١٩٤٨ أصدر دافيد بن جوريون رئيس الجهاز التنفيذي للوكالة اليهودية، ويوصفه رئيساً للحكومة المؤقتة إعلاناً بقيام دولة يهودية باسم (دولة إسرائيل) «طبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧».

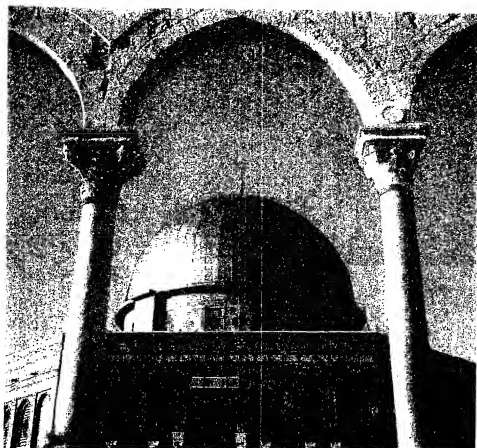
ورغم أن قرار التقسيم يعتبر من وجهة نظر الحركة الصهيونية، الوثيقة الدولية المباشرة، التي تستند إليها دولة إسرائيل في وجودها القانوني، إلا أنها تعتبر أيضاً أن هذا القرار لم ينشئ دولة إسرائيل، وإنما كشف عن أمر واقع، بحيث يعتبر هذا القرار في النهاية كاشفاً لا منشئاً. لأن إسرائيل كانت قد قامت علي أرض الواقع بالفعل قبل صدور قرار التقسيم، والذي جاء كشره التحالف القوي الاستعماري مع الصهيونية وما تم التخطيط له بإحكام من قبل، حتي أصبح صدور القرار المذكور تحصيل حاصل لواقع قائم.

يتضح مما تقدم أن وجود السيادة الإسرائيلية علي جزء من فلسطين قد تم من الناحية القانونية بمجرد إعلان إستقلال الدولة اليهودية في ١٤ مايو ١٩٤٨، إستناداً إلى قرار التقسيم. وقد صدر هذا القرار بدوره نتيجة الأوضاع التي ترتبت علي الإنتداب البريطاني الذي اعترف بالصلة التاريخية وبالحقوق القومية لليهود في فلسطين، علي النحو الذي أشرنا إليه من قبل<sup>(٢)</sup>.

ونتقل الآن إلى دراسة المدي القانوني لقرار التقسيم علي حدود فلسطين، وذلك خلال البحث التالي.

(١) "We, Ly verture of ... the resolutin of the G.A. of V.N..., Proelaim (١) the establishment of a jeqish state in palestine....".

(٢) د/ محمد اسماعيل علي - المصدر السابق ذكره ص ٢٤٠.





## المبحث الثاني

### مدي الأبعاد القانونيه لقرار التقسيم علي حدود فلسطين

أنشئت اللجنة العربية العليا في عام ١٩٣٦ وهي لجنة سياسيه تمثل اتحاداً للأحزاب الفلسطينيه المختلفه وكانت تجمع بين عرب فلسطين من مسلمين ومسيحيين في جبهه واحده لمقاومه الصهيونيه<sup>(١)</sup>.

عملت بريطانيا علي تهيئه فلسطين لكي يتم إنشاء دوله يهوديه فيها وذلك عن طريق تنمية الأقلية اليهوديه بالهجره وإمتلاك الأراضي، وعن طريق تقوية النفوذ السياسي للوكاله اليهودية والمنظمات اليهودية المختلفه، وقد أشرنا إلي مقاومه الفلسطينين لهذا الإحتواء المعارض لحقوقهم بإعتبارهم الشعب صاحب السيادة في فلسطين، وكيف أن بريطانيا كانت تعمل عقب كل ثوره عربية إلي تشكيل لجان للتحقيق وإلي إصدار تقارير وكتب رسميه في هذا الخصوص.

بدأت منذ عام ١٩٣٧ بريطانيا تعرض مشروعات تهدف إلي تقسيم فلسطين، كبدايه لإنشاء دوله يهودية تدخل في ميدان العلاقات الدوليه وعملت بريطانيا في تلك المرحله منفردة ثم أثرت بعد ذلك أن تشارك معها دوله أخرى كانت هي فرنسا، ثم بدأت في وضع المشاريع الإستعمارية بعد ذلك لتحقيق تلك المخططات لصالح الصهيونيه.

مشروع موريسون (مؤتمر لندن ١٩٤٦) - والمشروع العربي المضاد:-

دعت بريطانيا إلي عقد مؤتمر في لندن عام ١٩٤٦ يحضره ممثلون من الدول العربيه لدراسة المشكله الفلسطينيه، ولقد تقدمت بريطانيا للمؤتمر بمشروع عرف باسم مشروع موريسون وهو يقرر إقامه دوله إتحادية في فلسطين مع تقسيمها علي النحو الآتي:-

(١) من الثابت أن عرب فلسطين من مسلمين ومسيحيين إتحدوا في نطاق القومية العربيه لمواجهه الخط الصهيوني Lenezowski - مرجع سابق ص ٣٢١ - نيويورك عام ١٩٥٧.

(أ) منطقة يهودية تشمل الأراضي التي إستقر فيها اليهود ومساحه كبيره حول  
وبين المستعمرات اليهوديه.

(ب) مقاطعه القدس وتشمل أورشليم وبيت لحم وضواحيهما.

(ج) مقاطعه النقب وتشمل الأرض الفضاء غير المسكونه جنوب فلسطين.

(د) منطقه عريبه وتشمل باقي فلسطين.

ويكون للمنطقتين العريبه واليهوديه قسط من الحكم الذاتي تحت إشراف الحكومه  
المركزيه، فلكل منهما حكومته المحليه ومجلس تشريعي، ولكل منهما أن يحدد عدد  
الأشخاص الذين يسكنون فيه، وتقوم حكومه مركزيه مختلظه لها السلطه العليا في كل  
البلاد فيما يتعلق بالدفاع والعلاقات الخارجيه والجمارك والشئون ذات الطابع العام.  
وتكون موافقة المندوب السامي البريطاني ضروريه علي كل قرار يصدر من السلطه  
التشريعيه، وتكون الهجره في يد الحكومه المركزيه.

رفضت الدول العريبه مشروع موريسون علي أساس أنه يسمح بتخصيص منطقه  
يهوديه في أحسن أراضى فلسطين مفتوحه للهجره المطلقه لليهود. مما يفتح الباب في  
المستقبل لتقسيم فلسطين وإقامه دوله يهوديه تهدد المنطقه العربيه والعالم العربي كله،  
فضلاً عن أن المشروع يجعل المنطقه الخصبه لليهود والمنطقه العربيه في الأراضي الفقيره  
والجديباء ويخرج منها القدس والنقب دون سبب مقبول.

طالبت الدول العربيه بوقف الهجره اليهوديه وإعلان إستقلال فلسطين علي أن يتم  
إنشاء حكومه ديمقراطيه بمقتضى مرسوم تضعه جمعيه تأسيسيه منتخبه. وحتى يتم إستقلال  
فلسطين تقوم حكومه إنتقاليه برئاسة المندوب السامي، وتشكل من سبعة من العرب  
وثلاثة من اليهود. ويضمن الدستور الجديد حقوق كافه السكان بما فيها حق اليهود في  
إستعمال اللغة العبريه في المناطق التي يكونون أغلبيه فيها، ويجب ألا يزيد عدد اليهود



في المجلس النيابي عن ثلث الأعضاء<sup>(١)</sup>.

وفي عام ١٩٣٨ أرسلت الحكومة البريطانية لجنة فنية إلى فلسطين بقصد وضع مقترحات لتقسيم فلسطين علي أساس مقترحات اللجنة الملكية، ولقد تقدمت هذه اللجنة بمقترحات للتقسيم تضمنت تعديلات علي مشروع اللجنة الملكية، وفي يوم ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ وأقمت الجمعية العامة علي التوصية بتقسيم فلسطين وذلك بصدر قرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧.

ظهر مفهوم الحدود في أول قرار للمنظمة الدولية رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ والخاص بتقسيم فلسطين حيث ورد في هذا القرار تعيين واضح لحدود الدولة اليهودية المقترحة آنذاك، وكذلك الدولة العربية ومدينه القدس، وألحقت بهذا القرار خريطة لهذا الغرض، إلا أن هذا القرار لم ينفذ من الجانب العربي حيث أن حرب ١٩٤٨ قد أنهت الأمل في تنفيذ مشروع تقسيم فلسطين علي النحو المقترح<sup>(٢)</sup>.

وبعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ المشار إليه وهو القرار الدولي الذي ينشئ إسرائيل ويعين حدودها، فقد تضمن إنهاء للإنتداب البريطاني وإقامه دولتين إحداهما عربية (فلسطينيه) والأخرى يهوديه (وعين حدودهما). وإنشاء إتحاد إقتصادي بين الدولتين، مع تدويل القدس والمنطقة المحيطة بها كمنطقة قائمه بذاتها - ووضعها تحت إشراف مجلس الوصاية للأمم المتحدة ولا يزال هذا القرار يشكل أساساً لإقامه الدولة للفلسطينيه التي حالت الظروف دون إقامتها منذ صدوره.

حدد قرار التقسيم حدود كل من الدولتين. أما الدولة العربية، فكانت تضم مناطق الجليل الأعلى والجليل الغربي والضفة الغربية وقطاع غزة، علي مساحة قدرها ٤,٤٧٦

---

(١) يراجع مقترحات الدولة العربية المضاده - مجموعه الوثائق الرئيسية في القضية الفلسطينية ص ٤٥٦.  
(٢) الأستاذ الدكتور / ابراهيم شحاته - الحدود الآمنه والمعترف بها - الطبعة الأولى - مؤسسه الدراسات الفلسطينية - بيروت ١٩٧٤ ص ٥.

-٣٧١-

ميلاً مربعاً (٤٢,٨٨٪ من المساحة الكلية لفلسطين). وأما الدولة اليهودية فكانت تشمل منطقة الجليل الشرقي والمنطقة الساحلية حتى قطاع غزة (عدا حيفا) ومنطقة النقب، وتبلغ مساحتها ٥,٨٩٣ ميلاً مربعاً (٥٦,٤٪ من المساحة الكلية) وكان وسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت قد اقترح تعديل تلك الحدود بضم النقب أو جزء منه والقدس للدولة العربية وضمها إلى شرق الأردن، مقابل ضم الجليل الغربي لإقليم الدولة اليهودية، ولكن الجانبين رفضاً هذه التعديلات.

أما إتفاقات الهدنة التي عقدت عام ١٩٤٩ بين إسرائيل وكل من مصر والأردن وسوريا ولبنان، فقد رسمت خطوط الهدنة على أساس ما توسعت فيه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية حيث استولت على مناطق الجليل وحيفا والقدس الغربية، وأصبحت المساحة التي تسيطر عليها تمثل ٧٧,٤٪ من مساحة فلسطين، في حين تبقى في أيدي العرب ٢٢,٦٪ من هذه المساحة تمثل الضفة الغربية التي ضمتها الأردن وقطاع غزة الذي ظل تحت الإدارة المصرية حتى ٥ يونيو ١٩٦٧.

وقد نصت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لعام ١٩٧٩، على أن تكون الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الإنتداب هي الحدود الدائمة بين البلدين دون المساس بالوضع النهائي لقطاع غزة.

أما معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، في عام ١٩٩٤، فقد نصت على تحديد الحدود الدائمة بين البلدين على أساس تعريف الحدود وقت الإنتداب (كما هي محددة في ملحق المعاهدة)، وذلك دون المساس بوضع أي أراضي وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام ١٩٦٧، كما سنعرض له بالتفصيل لاحقاً، وبهذا أصبح على منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل الإتفاق على الحدود بين «الدولة الفلسطينية»

وإسرائيل<sup>(١)</sup>.

وتخضع القدس وبيت لحم للإدارة الدولية تحت سلطة مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة، نظراً لما لهذه المناطق من خصوصية دينية تتعلق بالديانات الثلاث، مما يعتبر معه قرار التقسيم مخالفاً لقواعد القانون الدولي، وهو ما سنعرض له من خلال المطلب التالي.

---

(١) السفير / طاهر شاش - مرجع سبق ذكره ص ١٨٨ ، ١٨٩.

## المطلب الأول

### مدي إتفاق قرار التقسيم مع قواعد القانون الدولي

سبق أن أشرنا إلي أن تقسيم فلسطين بتعارض مع سيادة شعبها وحقه في الوحدة الوطنية وفي سلامه أراضيها، كما أنه يخالف نص صك الإنتداب علي فلسطين من حيث أن هذا الصك يتطلب المحافظة علي حقوق العرب ولا يميز التنازل عن أي جزء من أراضي فلسطين، ونوضح فيما يلي أسباب بطلان القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين من خلال عرض الحجج القانونية الآتية:-

(١) خالفت الجمعية العامة المادتين (١٠، ١٤) من الميثاق وهما اللتان تخولانها حق التقدم بتوصيات دون إتخاذ قرارات، وقد أصدرت الجمعية العامة قرارها بالتقسيم طبقاً للمادة (١٤)، وهي التي لا تخولها إصدار قرارات بل مجرد توصيات إلي الدول، وبما أن هذه التوصية لا يمكنها أن تمس الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بتقسيم أرضه وتشريد شعبه وضياع سيادته.

وحيث قرار التقسيم قد تجاوز ذلك كله مخالفاً قواعد القانون الدولي، بما يؤدي إلي بطلانه، ومن الثابت أن الولايات المتحدة الأمريكية بذلت ضغطاً شديداً علي حلفائها وعلي الدول المرتبطة بها إقتصادياً لحملها علي قبول التقسيم، كما أنه من الثابت أن الدول العربية وأغلبية الدول الآسيوية والأفريقية قد عارضته بشده ولم توافق علي القرار المذكور<sup>(١)</sup>، مما يجعله في نظرنا محاولة من جانب القوي الاستعمارية لفرض أوضاع سياسية إستعمارية علي شعوب آسيا وأفريقيا وتدخل سافر في مقدراتها، مما يتنافي مع

(١) عارضت مصر والعراق ولبنان والسعودية وسوريا واليمن وأفغانستان وكوبا واليونان والهند وباكستان وتركيا قرار التقسيم، وامتنعت عن التصويت بريطانيا والصين والأرجنتين وتشيلي وكولومبيا وسلفادور والجبهة، وهند ورأس المكسيك ويوجوسلافيا.

Kelsen, Hans, the law of the U.N., london 1951 p. 197.

ونظر:-

فقد إنتهي (كلسن) إلي القول بأن حجج المعارضين للتقسيم صحيحة من وجهه النظر القانونيه البحتة.

قواعد القانون الدولي.

(٢) إن تقسيم فلسطين يتعارض مع ما ورد في صك الإنتداب نفسه من تحفظ يتصل بالمحافظة علي حقوق سكان فلسطين من غير اليهود ، وهذا التحفظ يجب إعطاؤه أهمية كبرى ، إذ أن القصد منه كان معارضة دعوي الصهيونية السياسية المتصلة بإنشاء دولة يهودية في فلسطين بإدعاءات عنصرية ودينية لا أساس لها من الحقيقة ، وتطبيق التحفظ المتصل بحماية حقوق غير اليهود يقتضي الإعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إحترام سيادته وسلامة أراضيه ، مما يقتضي رفض فكره تقسيم فلسطين بإعتبارها محاوله للنيل من سياده الشعب الفلسطيني ومن سلامه أراضيه.

(٣) إن تقسيم فلسطين يتعارض مع أحكام المادة الخامسة من صك الإنتداب علي فلسطين التي تقرر أن الدولة المنتدبه لا يجوز لها التنازل عن شيء من الأراضي التي تمارس الإنتداب عليها أو وضعها تحت سيطره حكومه أو دول أخرى ، مما يجعل قرار التقسيم من هذه الوجهه مخالفاً لقواعد القانون الدولي ، بما قامت به إنجلترا من إعطاء اليهود جزء من فلسطين لإقامه دولتهم عليها رغم خضوعها للإنتداب.

(٤) إن الجمعية العامه للأمم المتحده لا تملك سلطه التصرف بدون ضابط في شئون الأقاليم الموضوعه تحت الإنتداب ، فميثاق الأمم المتحده قد أنشأ نظام الوصاية لكي يحل محل نظام الإنتداب بموجب إتفاقات الوصايه التي تبرمها الأمم المتحده مع الدول أصحاب الشأن ، وقرر الميثاق أنه إلي حين وضع إتفاقات الوصاية يجب إستمرار العمل بالإتفاقات الدولية القائمة<sup>(١)</sup> . ومعني هذا أن الجمعية العامه عند نظرها للمشكله الفلسطينيه كان عليها أن تدخل في مفاوضات لوضع فلسطين تحت الوصاية أو أن تقرر إنهاء الإنتداب البريطاني علي فلسطين إذا كان قد حقق أغراضه في تهيئة الإقليم للإستقلال وهي في جميع الأحوال ملتزمه بإحترام الإلتزامات الوارده في صك الإنتداب والتي تقرر وجوب

(١) يراجع نص الفصل الثاني عشر من ميثاق الأمم المتحده في هذا الشأن - والخاص بنظام الوصاية الدولي.



المحافظة علي حقوق وأوضاع غير اليهود في فلسطين<sup>(١)</sup>، وذلك يعني في مجموعه بأن قرار التقسيم المشار إليه الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة صادر من غير مختص بإصداره مما يعني بطلانه.

(٥) سبق أن بينا أن الشعب الفلسطيني وهو جزء من القومية العربية وهو الشعب صاحب السيادة علي فلسطين، وأنه لا يوجد ما يسمي بالقومية اليهودية كما أنه لا توجد حقوق قانونية لليهودية العالمية في فلسطين، وأن كل ما يمكن أن يطالب به اليهود الموجودين في فلسطين هو التمتع بالحقوق المقرره للأقليات في القانون الدولي. وبريطانيا هي التي خلقت مشكله وهمية لتحقيق أهدافها السياسية الاستعمارية، وذلك حينما منحت اليهود وعد بلفور، وحينما حصلت علي تأييد الحلفاء لهذا الوعد عن طريق إقراره في صك الإنتداب علي فلسطين.

(٦) إن الجمعية العامة للأمم المتحدة أهدرت تماماً مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها<sup>(٢)</sup>، وهذا المبدأ كان يتطلب إستفتاء سكان فلسطين في مستقبل بلادهم والأخذ بما تقرره الأغلبية في شأن تقسيم بلادهم.

(٧) إن قرار التقسيم يجافي العدالة من حيث توزيع الأراضي بين الدولين وإمكانية حياة كل منهما، فقد منح الدوله اليهودية أجود الأراضي الفلسطينية وأعطاها السلطة السياسية علي مساحة أكبر من المساحة التي خصصت للدوله العربية، فضلاً عن أن في الجزء الذي خصص للدوله اليهوديه كانوا من العرب الذين يتكونون غالبية ما في تلك الدوله من عقارات وأراضي<sup>(٣)</sup>.

(٨) إن مشروعات التقسيم لا تؤدي لحل الإشكله الفلسطينية، بل لتعقيدها، وذلك

Green, L.C., op. cit. p 55.

(١)

(٢) يراجع المادة ١، ١٢ التي تقر حق الشعوب في تقرير مصيرها من ميثاق الأمم المتحدة.

(٣) استاذنا د/ محمد طلعت القنبي في قضية فلسطين أمام القانون الدولي - الطبعة الأولى.

لأن الأغلبية العربية تقاومها ولا تقبل التفريط في حقوق سيادتها، كما أنها تجد فيها مجافاة للعدالة وتجهيز للأقلية اليهودية فالمشروع الذي اقترحه بيل مثلاً يدخل ضمن الدولة اليهودية ٣٢٥ ألف عربي يملكون ثلاثة ملايين وربع مليون دونم، مقابل ٣٠٠ ألف يهودي يملكون مليوناً وربع مليون دونم وإنشاء دولة يهودية تحكم أغلبية عربية أمر يناهض المنطق، والعدالة فضلاً عن كونه عمل غير مشروع مما دفع إسرائيل بعد ذلك إلى تهجير الآلاف من يهود العالم وتقليصهم المساحات الشاسعة من الأراضي بعد عمل مستوطنات لهم علي أرض فلسطين أما مشروع وودهيد عام ١٩٣٨ يقصر الدولة العربية علي منطقة صغيرة، وفقيره، ويجعلها تعيش عالة علي الدولة اليهودية التي سوف تقدم لها معونه مالية وهو أمر غير مقبول وغير عملي، ولكل هذا رفض العرب مشروعات التقسيم وقاوموها بالثورة المستمرة منذ عام ١٩٣٦، والتي قاومتها بريطانيا بالقوة والبش وبقاء الزعماء العرب في السجون.

وطلبت الدول العربية من الجمعية العامة عام ١٩٤٧ عرض قرار التقسيم علي محكمة العدل الدولية للحصول علي رأي إستشاري حول مدي إتفاقه مع المادة ٧/٢ من الميثاق، ولكن أمريكا وبريطانيا منعتا الجمعية العامة من إحالة الأمر إلي المحكمة لأنهما تعلمان جيداً أن القرار باطل وأن المحكمة سوف تفتي ببطلانه. وهذا يؤكد تأمر الدول الاستعمارية، وأن القرار واضح البطلان لمخالفته صراحة لنص المادة ٧/٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة<sup>(١)</sup>.

أعلنت بريطانيا في ١٩٤٧/٩/٢٦ عزمها علي إنهاء إنتدابها في فلسطين، وأكدت في يناير عام ١٩٤٨ أنها ستجلى نهائياً عن فلسطين في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨. وبدأت منذ أول مارس عام ١٩٤٨ تنهي الإدارة المدنية في فلسطين وتستبدلها بحكم

(١) يراجع نص المادة الثانيه - الفقرة السابعه من ميثاق الأمم المتحدة في هذا الخصوص.

-٣٧٧-

عسكري وتنسحب تدريجياً من المناطق اليهودية. وتسليمها لليهود تنفيذاً لقرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧. وبالرغم من بطلان هذا القرار ومخالفته لقواعد القانون الدولي علي النحو سالف البيان، فقد تخلت بريطانيا عن إنتدابها علي فلسطين، لتفصح المجال لليهود لإستكمال باقي مخططاتهم علي فلسطين، بالرغم من عدم المشروعيه الدوليه لهذا التخلي البريطاني عن الإنتداب في ظل قواعد الإنتداب الدولي، وهو ما سنعرض له من خلال المطلب التالي.

## المطلب الثاني

### تخلي بريطانيا عن إنتدابها علي فلسطين أمر غير مشروع طبقاً للقواعد الدولية

يعتبر تخلي بريطانيا عن إنتدابها علي فلسطين أمراً متصفاً بعدم المشروعيه القانونيه طبقاً لقواعد القانون الدولي وذلك من وجهه نظرنا للأسباب الآتية:-

(١) أن بريطانيا لم تحصل علي موافقه الأمم المتحده علي تخليها عن السلطه بإعتبار أن الأمم المتحده قد حلت محل عصيه الأمم التي يتطلب نظام الإنتداب موافقتها علي أي تعديل لشروط الإنتداب وفقاً لقواعد القانون الدولي.

(٢) أن بريطانيا قد تخلت عن إنتدابها إخلالاً منها بالتزاماتها المقرره في صك الإنتداب لصالح العرب، فقد تولت بريطانيا الإنتداب وفلسطين دوله عرييه تسكنها أغلبه عرييه ساحقه وتركتها دون أن تنشئ حكومه وطنيه تتولي السلطه أي دون أن تحقق الغايه من الإنتداب، وقد أوضحت محكمة العدل الدولية في قضيه إقليم جنوب غرب افريقيا أن الإلتزامات الخاصه بالإنتداب عباره عن وظيفه دوليه مستمره تبقي رغم إختفاء عصبة الأمم، وهذه القاعده الدولية لم تطبق في حق فلسطين.

(٣) أن بريطانيا لم تقم بمسئولية تنفيذ قرار التقسيم بل إنسحبت بطريقة فتحت الباب للفوضى والصراع المسلح بين العرب المسلمين وبين القوات الصهيونية المدربة والمسلحه في معسكرات التطرف والإرهاب قبل أن تهاجر إلي أرض الميعاد حسب التصور الصهيوني الذي خطط له لذلك الغرض.

(٤) أن بريطانيا الدولة المنتدبه حسب نص ماده (٢) من وعد بالفور التزمت بإنشاء وطن قومي لليهود علي الأرض الفلسطينيه تلك التي سلمت لها علي سبيل الإنتداب، مما يعتبر خرقاً صريحاً لصك الإنتداب الذي تعهدت فيه بريطانيا للعرب بمنحهم الاستقلال وتحريرهم من نير الإحتلال.

(٥) وأخيراً فإن تخلي بريطانيا عن إنتدابها علي فلسطين وتكفين اليهود منها هو  
فرق صارخ لبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

#### تقاعس الأمم المتحدة عن تنفيذ قرار التقسيم:-

لم تقم الأمم المتحدة بإتخاذ أي إجراء لتنفيذ قرار التقسيم، فلقد إعتصرت  
الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن بتاريخ ١٩ مارس عام ١٩٤٨ علي  
إستخدام القوه لتنفيذ قرار التقسيم، وطالبت بوضع فلسطين تحت الوصاية الدولية، ولم  
يقم مجلس الوصاية ولا الجمعية العامة بمسئولية تنفيذ القرار المذكور، حيث إشتمل قرار  
الجمعية العامة بالموافقة علي تقسيم فلسطين الصادر في ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧، وعلي  
تفويض مجلس الأمن سلطة تنفيذ ذلك القرار إذا كانت الحالة في فلسطين تشكل تهديداً  
للسلم والأمن الدولي.

كما نص القرار المذكور علي تأليف لجنة مكونة من خمس دول تتسلم إدارة فلسطين  
في الفترة ما بين جلاء قوات الإنتداب وتكوين الحكومتين المؤقتتين للدولتين العربية  
واليهودية، وتخضع اللجنة في ممارسه وظائفها لسلطة الجمعية العامة وللتعليمات الصادرة  
من مجلس الأمن، كما نص القرار المذكور علي إخطار مجلس الوصاية لمباشره مسئولياته  
في القدس<sup>(١)</sup>.

أعلنت بريطانيا وفي ١٤ مايو عام ١٩٤٨ إنها إنتدابها علي فلسطين والإنسحاب  
منها، وفي نفس التاريخ أعلن المجلس الوطني اليهودي وجود دوله إسرائيل<sup>(٢)</sup>. وبعد  
خمس دقائق أعلن الرئيس الأمريكي ترومان إعترافه بوجود تلك الدوله علي سبيل الأمر  
الواقع، وي ١٥ مايو ١٩٤٨ دخلت الجيوش العربية السوريه واللبنانية والعراقية والمصريه

lenczowski p.633 Newyork 1949.

(١) ينظر:-

(٢) تولي بن جوريون الصهيوني المتطرف رئاسه الحكومه، وتولي وايزمان رئاسه الدوله، وفي عام ١٩٥٢  
مات وايزمان وخلفه اسحاق بن تسفي.

أراضي فلسطين لمساعدة شعبها العربي علي الدفاع عن حقوقه المشروعة في الإحتفاظ بوطنه حراً وموحداً، ومن الواضح أن الدول الإستعمارية كانت تعمل بكل الوسائل علي عرقلة إنقاذ فلسطين من السيطرة الصهيونية. ومع أن جامعة الدول العربية إتخذت في هذه الفترة عن طريق مجلسها ولجنتها السياسية قرارات متعددة بشأن الدفاع عن فلسطين وبشأن مستقبلها فإن هذه القرارات بقيت بدون تنفيذ بسبب ضعف إمكانيات تلك المنظمة<sup>(١)</sup>، والتأييد الخارجي المستمر الذي كانت تتلقاه القوات الإسرائيلية.

أصدر مجلس الأمن في ٢٩ مايو ١٩٤٨ قراراً دعاً فيه إلي وقف القتال في فلسطين لمدة أربعة أسابيع مع عدم إرسال محاربين ومواد حربية إلي فلسطين خلال فتره وقف القتال، ونجح برنادوت رئيس جمعية الصليب الأحمر السويدية في تحقيق وقف القتال المؤقت في ١١ يونيو ١٩٤٨، ولقد إستفاد الصهيونيون من فتره وقف القتال المؤقت لوقف إندفاع الجيوش العربية، وللإستزاده من الأسلحة وبصفة خاصة الطائرات والتصوين لمستعمراتهم المعزولة وللحصول علي مزيد من الجنود من أمريكا وأوروبا، وهي ما عرفت بفترة الهدنه والتي كانت بمثابة طوق النجاة لدولة إسرائيل الوليدة والتي كادت تقوت في مهدها تحت أقدام الجيوش العربية الباسله آنذاك. وكان قبول قرار الهدنه من جانب الدول العربية هو المسبب المباشر في الهزيمة وهو خطأ إستراتيجي لا يغتفر أبداً يؤكد ضعف المسئولين السياسيين في الدول العربية آنذاك.

وتقدم برنادوت في ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٨ بمقترحات خاصه لفض النزاع علي أساس إنشاء إتحاد يجمع بين الدولتين العربية واليهودية، كما إقترح ضم شرق الأردن والنقب إلي الدوله العربية، وأوصي بإقامه إتحاد جمركي ومجلس إقتصادي مركزي وحاول فرض بعض القيود علي الهجرة فقد جعل الهجرة. إلي دولتي الإتحاد لمدة سنتين من إختصاص

كل دولة حسب قدرتها علي الإستيعاب، وذلك تحت رقابة مجلس الإنحاد والمجلس الإقتصادي والإجتماعي. ولقد رفضت إسرائيل قبول مقترحات برنادوت لأنها لا ترضي أهدافها التوسعية كما رفضها العرب لأنها لا تخرج عن حدود مقترحات التقسيم التي عرضتها لجنة بيل في عام ١٩٣٧، فضلاً عن أنها تتجاهل وجود شرق الأردن كدولة مستقلة كما أنها لا تغلق باب الهجرة اليهودية إلي فلسطين ولا توقف الإستيلاء الصهيوني والتوسع في الحدود بقصب مزيد من الأراضي العربية بالقدر الكافي لتكوين إقليم دوله.

إستؤنف القتال في الأراضي الفلسطينية في ٩ يوليو سنة ١٩٤٨ بعد قتره من وقف القتال كانت لمصلحه الصهيونية تماماً دون العرب، وقامت القوات الإسرائيلية بالإستيلاء علي كثير من المناطق العربية وبصفة خاصة بعد إنسحاب القوات الأردنية من اللد والرملة، وتدفق المهاجرين العرب خارج وطنهم في جو من الإرهاب، وذهب برنادوت مره أخرى إلي فلسطين في شهر أغسطس سنة ١٩٤٨ لكي يناقش مقترحات مع ممثلي إسرائيل بعد أن أدخل عليها بعض التعديلات والإضافات المتصلة بعوده اللاجئين العرب إلي فلسطين وتعريضهم، ومن الغريب أن برنادوت قتل في إسرائيل كجزاء له علي معارضة التوسع الصهيوني<sup>(١)</sup>.

إستمرت الصهيونية بعد إنشاء إسرائيل تمارس سياسة العدوان والرغبة في التوسع، ولم تحترم في هذا الشأن قرارات الأمم المتحده وإتفاقيات الهدنه ونشير بصفه خاصه إلي مايلي:-

(١) لم تنفذ قرارات التقسيم ولا القرارات المتصله بعودة اللاجئين وتعريضهم بل

زادت من الهجرة اليهودية وبناء المستوطنات ولم تحترم النظام الدولي لمدينة القدس.

(١) إراجع د/ محمد حافظ غانم - مبادئ القانون الدولي العام - مسئولية إسرائيل أمام الأمم المتحده عن قتل برنادوت - دار النهضة العربية - الطبعة، انيه - ١٩٧٢.

(٢) لم تطبق نصوص إتفاقيات الهدنة ويظهر ذلك في المسائل الآتية:-

أ - إحتل الإسرائيليون المناطق المجردة من السلاح وأدخلوها في نطاق سلطتهم رغم مخالفة ذلك لنصوص الهدنة، كما رفضت إسرائيل دخول مراقبي الأمم المتحدة إلى هذه المناطق.

ب - رفض الإسرائيليون دخول المدنيين العرب إلى القرى الموجودة في المناطق المنزوعة السلاح رغم أن إتفاقيات الهدنة تقرر ذلك، كما رفضت الإسرائيليون إقامة بوليس محلي في المناطق المنزوعة السلاح وأخضعوها هي وقرى الحدود للبوليس الإسرائيلي.

ج - قامت إسرائيل بإعتداءات متكررة على الأراضي العربية، ولقد أدانت الأمم المتحدة إسرائيل أكثر من ٢٩ مرة لعدوانها، ومن أهم الإعتداءات التي محل إدانة الاعتداء على قبيبه عام ١٩٥٣، وعلى نحاليم عام ١٩٥٤، وعلى قطاع غزة عام ١٩٥٥، وعلى الحدود السورية في منطقة طبرية عام ١٩٥٦، وغزو مصر عام ١٩٥٦، وعلى التوافيق عام ١٩٦٠، وعلى الأراضي السورية عند بحيره طبرية عام ١٩٦٢. وكل ذلك في إطار توسيع حدودها خارج ما جاء به قرار التقسيم لتنفيذ حلم إسرائيل الكبرى المخالفة لكافة قواعد القانون الدولي والحقوق الثابتة للشعوب العربية وخاصة الفلسطيني.

(٣) إتبعت إسرائيل سياسيه الهجره اليهودية غير المقيده بدون مراعاة لإمكانات البلاد، مما يؤكد إتجاه النيه إلى التوسيع في حدود الدوله اليهودية علي حساب الدوله العربية. وتنفيذ مخططات إنشاء دولة يهودية كبيرة تمتد من النيل إلى الفرات، وقد أكد رئيس وزراء إسرائيل هذه النوايا حينما ذكر في الكتاب السنوي اليهودي أن إسرائيل قد نشأت في جزء فقط من الأرض اليهودية<sup>(١)</sup>، والتي لم تتحدد حدودها بعد، رغم ورود ذلك التحديد لحدود الدوله اليهودية بقرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ إلى جانب الدوله

(١) تراجع الكتاب السنوي اليهودي عام ١٩٥٢ ص ٦٣، ٦٥.



العربية بفلسطين، ورغم أن قرار قبول إسرائيل عضواً في الجماعة الدولية بالأمم المتحدة قد أشار إلي وجوب تعهدها بتنفيذ قرار التقسيم والإلتزام بالحدود الواردة فيه بل كان مشروطاً بذلك، ولم تقم إسرائيل باحترام تلك التعهدات وغيرها والتي كانت أساساً قانونياً قامت عليه أسباب قبولها بالأمم المتحدة بالقرار الصادر عنها في ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨، رغم أن قرار التقسيم هذا قد جاء بأكثر وأبعد مما كانت تحلم به الصهيونية وتخطط له من حدود الدلالة اليهودية.

ذلك حسبما جاء في نشره لجنة فلسطين البريطانية الصهيونية الصادرة في لندن بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩١٧ «.... وأن الحد الإستراتيجي الطبيعي الوحيد (للدفاع عن فلسطين) هو القطاع الذي يقع في الشمال من صيدا إلى أقصى الحد الجنوبي للبنان. والحد الطبيعي الآخر هو وادي البقاع وجبل الشيخ»<sup>(١)</sup> وفي عام ١٩١٨ رسمت اللجنة الإستشارية الصهيونية لفلسطين حدود البلاد الشمالية، حيث جعلت الحد الشمالي لفلسطين يمتد من الليطاني إلى بانياس<sup>(٢)</sup>.

(١) النص الكامل للمذكور موجود في كتاب «الغزو الاقتصادي الاسرائيلي للبنان ١٩٨٢» بمنشورات مؤسسه الدراسات الفلسطينية قبرص ١٩٨٤ ص ٦٣ - يراجع أيضا «استراتيجية الصهيونية واسرائيل تجاه المنطقة العربية. والخزائم المحيط بها» منشورات مكتب الاعداد الحربي القطري - دمشق ص ٣٠، ٣١ - أيضا كتاب الغزو الاسرائيلي للبنان تأليف مجموعه من الباحثين. اصدار مؤسسه تشرين للصحافة والنشر - دمشق ١٩٨٣ ص ٢٣: ٢٥.

(٢) الجنوب اللبناني في ظل الاحتلال الاسرائيل - اعداد وكماله مختارات الأخبار العربية والدولية - بيروت ١٩٨٥ ص ١٣.

وفي نفس الوقت قام يهود هولنديون يطالبون بتوسيع الحدود بحيث تشمل في حدها الشمالي نقاطاً لا تبعد عن بيروت ودمشق، هذا ولقد تميزت عام ١٩١٩ بنشاط صهيوني مكثف على اثر انتهاء الحرب العالمية الأولى بانتصار حلفاء الصهيونية حيث تقول هذه المذكرة: «ان حدود فلسطين يجب أن تتبع الخطوط العامة المبيته في ما يلي: تبتدئ الحدود في الشمال بنقطة علي ساحل البحر الأبيض المتوسط في جوار صيدا، وتتبع مجاري مياه الجبال اللبنانية حتي جسر الفرعون ومنها الي البيرة متبعة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرن ووادي التيم، ثم تتجه جنوباً متتبعه الخط الفاصل بين السفوح الشرقية والسفوح =

رسمت الحدود علي أساس مراعاة الحاجات الاقتصادية العامة والتقاليد التاريخية للبلد، وهي عوامل يجب أن تراعيها بالضرورة اللجنة الخاصة عندما تضع خطوط الحدود المعنيسه، وعلي هذه اللجنة أن تراعي أن من الملائم حداً لمصلحة الاداره الاقتصادية أن تكون مساحه فلسطين الجغرافية أوسع ما يمكن كي تستطيع مع الوقت إستيعاب أعداد كبيره من السكان الميسورين يستطيعون تحمل أعباء حكومه حديثه عصريه بأسهل مما تتحملها بلاد صغيره محدوده السكان بالضرورة<sup>(١)</sup>.

ظهر مفهوم الحدود في أول قرار للمنظمه الدولية رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ والخاص بتقسيم فلسطين حيث ورد في هذا القرار، تعيين واضح لحدود الدوله اليهودية آنذاك<sup>(٢)</sup>، وكذلك الدوله العربيه ومدينة القدس وألحقت بذلك خريطة لهذا الغرض إلا أن حرب ١٩٤٨ قد أنهت الأمل في تنفيذ مشروع تقسيم فلسطين علي النحو المقترح والسابق بيانه<sup>(٣)</sup>.

أشار قرار مجلس الأمن إلي الحدود أيضا في القرار الصادر عنه بالإجماع بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧، وذلك برقم ٢٤٢ بعد حرب الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧، حيث

---

= الغربية لجبل الشيخ حتي تصل الي جوار بيت خني، ثم تتجه شرقا متتبعه الضفة الشمالية لنهر معنيسه حتي تحاذي الخط الحديدي الحجازي الي الغرب منه وفي الشرق خط محاذ للخط الحديدي الحجازي، والي الغرب منه ينتهي في خليج العقبة وفي الجنوب خط يتم الاتفاق عليه مع الحكومه المصريه من الغرب البحر الأبيض المتوسط.

(١) كتب في هذا الاطار أيضا «يوسف فايتس» أحد فقهاء الصهيونيه وكان يعمل مدير الشعبة للأراضي والأحراش الصهيونيه عام ١٩٤٩ في يومياته - صدرت عن دار «امساده» في عام ١٩٧٣.

(٢) إراجع:- the Aral - Israeli conflict - volume 111: documents - Edited by johm Norton moore, general Assenly resolution 181 (11) concernivy the future government of polistine november 29, 1946.

(٣) الأستاذ الدكتور / إبراهيم شحاته - الحدود الآمنه والمعترف بها- الطبعة الأولى - مؤسسات الدراسات الفلسطينية - بيروت ١٩٧٤ ص ٥.

تضمن هذا القرار أسس التسوية الشاملة للنزاع العربي الإسرائيلي<sup>(١)</sup>، وفي الواقع إن كان قرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد قسم وحدود كل من الدول العربية والدولة اليهودية وفقاً لما رآه المؤثرون في الجمعية العامة آنذاك صالحاً لحل الأزمة اليهودية العربية في فلسطين، وقد الحق بالقرار المشار إليه سابقاً خريطه توضح حدود الدولتين المقترحتين. إلا أن القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ والذي أصدره مجلس الأمن لم يشير إلى الحدود بين الدول المتصارعة بل أشار إلى ما يجب أن تتصف به حدود كل دولة في المنطقة، وقد أكد هذا القرار أن إقامه السلام العادل والدائم يقتضي حق هذه الدول في «الحياة في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، متحررة من أعمال القوة أو التهديد»<sup>(٢)</sup>.

وإذا نظرنا إلى هذا القرار نظره عابره نقول أن هذا القرار قد جاء ولأول مرة بوصف الحدود بصفتين، وهي أنها يجب أن تكون حدوداً آمنة. وكذلك يجب أن تكون معترفاً بها، دون أن يحدد لنا أن الحدود بين الدول المعنية هي نفس الحدود السابقة لحرب الخامس من يونيو ١٩٦٧ بما فيها حدود كل من إسرائيل وفلسطين والمحددة بمعرفه القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧<sup>(٣)</sup> حيث أن هذه القرارات والمعاهدات وإن طال عليها الزمان فإنها ستظل مراجع وأسس قانونية يجب الرجوع إليها كقواعد قانونية دولية عند مفاوضات الوضع النهائي من إتفاقيات أوسلو، سواء فيما يتعلق بمشكلة الحدود والقدس والأجنتين والمياه والمستوطنات. ولكن ما فعلته إسرائيل اليوم قد فعلت مثله بالأمس

---

(١) مراجع: Security council Res - No - 242, 22 Nov 1967 S.P.V. 1382 p. 36. (٢) And their right to live in peace within secure and recognized boundaries free from or acts of force.

(٣) عده تصريحات صدر عن مجلس الوزراء الاسرائيلي خلال شهر يونيو ١٩٦٩ منشوره بجريده الأهرام تصف القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧ بأنه ليس له الا مجرد قيمة تاريخية ويجب علي الفلسطينيين عدم التمسك به.

حينما تلاعبت بحدود فلسطين بالتآمر مع بريطانيا لتحقيق أكبر توسيع لحدود دولتها فيما بعد.

### مؤامرة تبادل المناطق:-

تمثلت هذه المناطق في وادي اليرموك الأدنى مع النصف الشرقي من بحيره طبرية، ومنطقة الحولة والمطلة. وفي مقابل ذلك إقتطعت منطقة من فلسطين هي المحصورة بين حدي ١٩٢٠، ١٩٢٢ وأضيفت لسوريا. وتم تبادل هذه المناطق في أكتوبر ١٩٢٣ بعد وضع إتفاقيه الحد الجديد بين الدولتين. وترتب علي هذا التبادل مشاكل كثيرة للسكان بخصوص العشور والضرائب، والقضايا المرفوعة أمام المحاكم من قبلهم، ومسائل أخرى متعلقة ببيع الأرض وإمتلاكها وغير ذلك، وتم الإتفاق بين إنجلترا وفرنسا علي معالجه هذه المسائل علي النحو الآتي:-

المسائل المعقدة المرتبطة بتقدير العشور وغيرها فإن التبادل للأرض المقترح وفقاً لإتفاقية الحد سيتم تأجيله إلي أول أكتوبر من عام ١٩٢٢، وفي تلك الأثناء تتخذ الحكومات المعنية الخطوات اللازمة لتسهيل هذا التبادل للأرض عند حدوثه وتنفيذ إلتزاماتها في هذا الصدد وفقاً للمادة ٦ في مسوده إتفاقيه حسن الجوار Bon Voisinage. وبذلك نقلت هذه القري إلي فلسطين علي غير رغبة سكانها وإمعاناً في تنفيذ المخطط الاستعماري الصهيوني في زمن قصير ورغبا عن المعارضه الشديده في هذا الأمر، لذلك عقدت إنجلترا عده إتفاقيات لخدمه تلك الأغراض والتي كان منها إتفاقية الحدود الشماليه والشماليه الشرقيه عام ١٩٢٢، والتي تعرض لدراستها من خلال الفرع التالي.

## الفرع الأول

### إتفاقيه الحدود الشمالية والشمالية الشرقية لسنة ١٩٢٢

#### مسار الحد البري في الجهتين الشمالية والشرقية

يبدأ الحد عند رأي الناقوره (بحيث يبقي في لبنان) علي ساحل البحر المتوسط ويتبع قمة الحافه إلي نقطة الحدود رقم ١ التي تقع علي بعد ٥٠ متراً إلي الشمال من نقطه البوليس القريبة من طريق عكا - صيدا. ويستمر الحد مع نفس القمه شرقاً حتي يصل إلي نقطه الحدود رقم ٢ عند خرسه رانيان Danian.

ويستمر متتبعاً لنفس الحافه حتي يصل إلي نقطة الحدود رقم ٣ التي تقع عند نقطه مثلثات جنوب غرب قرية لاهونا Labuna بنحو ٤٠٠ متر.

ويستمر الحد مع نفس القمه حتي نقطة الحدود رقم ٤ التي تقع علي بعد كليو متر واحد شرق الجنوب الشرقي لقرية لاهونا East south East، وبعد ذلك يسير الحد مع شعب the lweg متدفقاً صوب الجنوب من وادي لا يعرف إسمه حتي يلتقي مع وادي كوتايه Kutayeh. ثم يسير الحد مع ثلويج Thalweg ووادي كوتايه صوب الشمال الشرقي لمسافه ٢ كليو متر، وبعد ذلك يسير مع ثلويج رافد صغير علي الجانب الأيسر لوادي كوتايه وآتياً من الشرق حتي يصل الحد إلي نقطة الحدود رقم ٥ التي تقع عند الطرف الجنوبي الغربي للأرض الزراعية الكائنة في هذا الوادي<sup>(١)</sup>.

وبعد تلك يسير الحد في خط مستقيم إلي نقطه الحدود رقم ٦ التي تقع علي قمة بين وادي كوتايه والدليم El dalem. ويسير الحد من نقطه ٦ لمسافه ٧٠٠ متر في

---

(١) - Lord crewe, Britieh Ambossador in paris to foreign office "the french text of poulet - Newcombe agreement and Adding the English fext corresponds with that with that which french High commissioner for syria sent to paris" E 2106/231/65, 22 nd F e b. 1923.

إتجاه جنوب الجنوب الشرقي إلي نقطة الحدود رقم ٧ التي تقع عند إلتقاء وادي الدليم مع شعب Thalweg صغير متدفق من جهة الشمال، وبعد ذلك يستمر الحد في وادي الدليم في إتجاه شرق الشمال الشرقي لمسافه ١٣٠٠ متر. ثم بعد ذلك لمسافه في إتجاه شمالي ثم بعد ذلك لمسافه ٦٠٠ متر غرب الشمال الغربي، ثم يسير بعد ذلك لمسافة كليو متر واحد في إتجاه شمالي الشمال الشرقي إلي نقطة الحدود رقم ٨ التي تقع علي الطريق الممتد من علمه الشعب Lama El Shaub، إلي يارث yardeth وعلي بعد ٢٥٠٠ متر شرق قرية علمه الشعب، وبعد ذلك يسير الحد مع الطريق الذي يمر إلي الشمال مباشرة من يارث بعد ٥٠ متراً. ثم بعد ذلك إلي الجنوب مباشرة من بركة الرش Bir- ket el Rishe بعد ٥ أمتار إلي نقطة الحدود رقم ٩ التي تقع علي بعد ٧٠٠ متر جنوب شرق خربه بلاط Khirbet bala عند إلتقاء الطريق الممتد من راميه Ramia إلي تريكا terbikke عند إلتقاء الطريق الممتد من راميه Ramia إلي تريكا terbikke مع الطريق الممتد من راميه إلي علمه الشعب.

وبعد ذلك يتجه الحد في خط مستقيم إلي نقطة الحدود رقم ١٠ التي تقع علي بعد ٦٠٠ متر جنوب الجنوب الشرقي لنقطه ٩، وبعد ذلك يسير الحد في خط مستقيم إلي نقطة الحدود رقم ١٥ التي تقع شرقاً في وادي بديه Bedieyh، ثم يسير الحد في خط مستقيم إلي نقطة الحدود رقم ١٦ التي تقع عند إلتقاء وادي بديه مع وادي خلال Khalal، وبعد ذلك يسير الحد في خط مستقيم إلي نقطة الحدود رقم ١٧ التي تقع علي القمة الغربية لجبل حرمون Haramun<sup>(١)</sup>.

ثم يأخذ الحد خط مستقيم إلي نقطة الحدود رقم ١٨ التي تقع علي القمة الشرقية لجبل حرمون، ثم يتجه الحد في خط مستقيم إلي نقطع الحدود ٢١ التي تقع علي قمة جبل

(١) يرجع إلي نص الاتفاقية المشار إليها في هذا الشأن تفصيلاً والخرائط الملحقة بها وهي اتفاقيه الحدود سنة ١٩٢٢.

العاصي Elasy، وبعد ذلك يسير الحد في خط مستقيم إلى نقطة الحدود رقم ٢٢ التي تقع على حافه غرب وادي Wadi، وعلى بعد ٦٠٠ متر شمال خربه أوبها Auba، وعلى بعد كيلو متر واحد. جنوب البركة Birket وأخيراً يسير الحد في خط مستقيم إلى نقطة الحدود رقم ٢٣ على قمه جبل غابه Ghabieh وعلى بعد ٦٠٠ متر جنوب دير الغابه Deirel ghalieh.

ثم نختم تلك الإتفاقية نصوصها بالنص على أنه:-

سيكون حق لحكومة فلسطين أو الهيئات التي تنبئها هذه الدوله في إنشاء سدود لرفع مستوي الماء في بحيرتي الحوله وطبريه فوق مستواه العادي على شرط أن تعوض ملاك الأرض ومستغليها التي ستضار وذلك بعداله، ونؤكد هنا ما سبق وأشرنا إليه من ارتباط التخطيط اليهودي بالسيطره على الأرض ومنايع المياه إرتباطاً لا يتجزأ، حيث يتضح ذلك جلياً من خلال تحديد الحدود سالفه الذكر بتلك الإتفاقية المشار إليها وغيرها، وكلها تهدف في النهاية إلى خدمه المخطط الصهيوني وترسيخ دعائمه على أرض فلسطين. حيث تمخض عن تلك الإتفاقية عدّه إتفاقيات أخرى، كان من أهمها إتفاقية بين كل من فلسطين وسوريا ولبنان، والتي أبرمت في عام ١٩٢٦؛ حيث نعرض لها من خلال الفرع التالي من الدراسه وهي المعروفة بإتفاقية حسن الجوار.

## الفرع الثاني

إتفاقيه حسن الجوار بين كل من فلسطين وسوريا ولبنان

عام ١٩٢٦ Good neighbourly

صادقت لجنة تعيين الحد Demarcation في الطبيعه، وتحقيقه علي الخريطه صعوبات بالغه ومن ثم إستعانت بالتضاريس الطبيعيه Natural features أو بحدود الممتلكات الفردية في رسم مسار الحد علي الأرض، وأسفر تعيين الحد علي الأرض عن شطر القرري والممتلكات إلي قسمين واحد في الجانب السوري اللبناني من الحد، والثاني في الجانب الفلسطيني منه وبلغ عدد القرري التي قسمها الحد ٢٢ قرية علي طول الحدود السورية اللبنانية - الفلسطينية<sup>(١)</sup>.

أوصت لجنة الحد لإنجلترا وفرنسا بإضافه شروط جديده في إتفاقيه الحد بين سوريا لبنان - فلسطين، الأمر الذي دفع إلي عقد إتفاقيه حسن الجوار بين إنجلترا وفرنسا بخصوص هذا الحد معالجته لتلك المشاكل التي صادفت التنفيذ علي أرض الواقع، ودون الدخول في تفاصيل تلك الإتفاقيه وتعريفاتها وهي كثيرة.

يكفي أن نشير إلي بعض نصوصها التي تتعلق بموضوعنا ومنها النص الذي يتعلق بالماده (١٢) من نصوص تلك الإتفاقيه، والتي تنص علي إنشاء لجنة دائمة لها سلطات واسعه وفقاً لهذه الماده تكن مهمتها حل المنازعات أو أي صعوبات تنشأ عن الإتفاق. وذلك بتشريع قوانين خاصه بهذه المشاكل.

رأي الجانب البريطاني ضروره حل المنازعات التي تنشأ علي الحدود بسرعه وبطريقه فعاله وحاسمه، إلا أن الانجليز عارضوا إنشاء لجنة دائمه بهذه السلطات الواسعه

(١) جامعه الدول العربيه «الوثائق الرئيسيه في قضيه فلسطين ١٩١٥ - ١٩٤٦» وثيقه رقم ٢٨ - منشور التشكيلات الإداريه - الماده (١١) من مرسوم دستور فلسطين لعام ١٩٢٢ وعام ١٩٢٤ ص ١٥٠، ١٥١.



لأنها سوف تكون في نظر السكان إنتقاصاً لسياده كل من الحكومتين أو تعرقل النشاط الإداري للسلطات المحلية. وإقتراح الجانب البريطاني إقامة لجنة محدودة الصلاحيات والسلطات وبالتالي لا تثار مثل هذه الإعتراضات السابقة في حقها.

وأشارت هذه المادة في آخر فقراتها إلي المحكمة التي تنتظر في المنازعات المستعصية علي الحل ولكنها لم توضح ماهية هذه المحكمة فهل هي محكمة العدل الدولية أم محكمة التحكيم الدولية؟.

وننتقل الآن لبحث

#### الحدود الشرقية لفلسطين:-

غادر آخر جندي بريطاني شرق الأردن يوم ٤ ديسمبر ١٩١٩ وبذلك أخلت إنجلترا المنطقة (ب) علي حساب إتفاقيه سايكس - بيكو لإتاحه الفرصه لنشأه الدوله العربيه المتفق عليها بين بريطانيا وفرنسا. وبالفعل قامت الدوله العربيه في دمشق تحت حكم فيصل بن الشريف حسين، إلا أن فرنسا أسقطتها في ٢٥ يوليو ١٩٢٠. وقد أصرت إنجلترا علي منع فرنسا من تخفي حدود إتفاقيه سايكس بيكو جنوباً، وقرر الإنجليز سواء لم يحكم فيصل المنطقة (ب) أو كان هناك حكام عرب يحكمون المنطقة (ب) ولو في شكل شبه دولة عربية، فإن هذه المنطقة (شرق الأردن) يجب أن تكون تحت نفوذ إنجليزي ونقلت تلك الرغبة لفرنسا لتأكيد تنفيذها.

وتسلم هربرت صموئيل عمله كمندوب سامي لإنجلترا في فلسطين يوم ٢٩ يوليو ١٩٢٠ أي بعد إخلاء إنجلترا لشرق الأردن وسقوط دولة فيصل في دمشق وسيطره فرنسا هناك، وفي نفس اليوم قام بإرسال برقية لوزارة الخارجية البريطانية يقول فيها «إن سكان حوران بظالبون بإحتلال إنجلترا لمنطقتهم»، وحوران هذه كانت عباره عن سنجد من ولايه سوريا يقع إلي الشرق من نهر الأردن بين البحر الميت ودمشق، ونصح حكومته البريطانيه بأن تغتنم تلك الفرصه للحصول علي حدود سياسيه شرقيه صحيحه لفلسطين، وجرى

مناقشات بخصوص الحد السياسي الشرقي لفلسطين بعد ذلك مباشرة في وزارة الخارجية البريطانية.

عقدت لجنة فلسطين التي تشكلت في وزاره الخارجية البريطانية وناقشت في إجتماعها الثالث الذي عقد في ١٧ أغسطس ١٩٢٠ مسأله حدود فلسطين، وناقشت اللجنه الحد الشرقي لفلسطين جنوب نقطه الإتصال مع المنطقه الفرنسيه (سوريا) في إجتماعها الخامس يوم ٢٤ أغسطس ١٩٢٠.

وذلك كله كان يتم بتحريض كامل وتخطيط تام من الصهيونية وعملياتها في كل من الدولتين العظميتين في تلك الفتره إنجلترا وفرنسا. تمهيداً لقيام الدوله اليهوديه بأوسع حدود ممكنه علي أرض فلسطين، ويكشف هذا عن أن الصهيونيه هي التي لعبت الدور الأكبر في وضع الأساس للحدود السياسية لفلسطين وأثبت الصهيونيه عملاءها في كل موقع لتحقيق مطالبها بخصوص الحدود السياسية لفلسطين، ومؤثرين بذلك علي كل المسؤولين الذين أنيط بهم هذا العمل. سواء مباشره أو من وراء ستار رغم أي إعتراض أو نزاع كان ينشأ بسبب تلك التوسعات الحدوديه.

صدر صك الإنتداب علي فلسطين في ٢٤ يوليو ١٩٢٢، بعد أن كانت إنجلترا قد قامت بتوجيه من الصهيونية بوضع الأساس للحدود السياسية لفلسطين. وجاء في المادة (٢٥) من مواد الصك « أن الإنتداب علي المنطقه الواقعه بين الأردن والحد الشرقي لفلسطين كما سيتم تحديده ».

وعني هذا أن تحديد الحد الشرقي لفلسطين ترك للتفاوض عليه وتم التفريق بكل وضوح بين فلسطين التي تقع في غرب نهر الأردن، وبين شرق الأردن الذي يقع في شرق هذا النهر حتي لا يحدث أي لبس أو غموض حولهما مستقبلاً. وضمت المنطقه الواقعه بشرق نهر الأردن إلي إنتداب فلسطين لكن في ظل حكمين مختلفين لكل من شرق الأردن وفلسطين، وملحق بصك الإنتداب مذكره تفسيريه للماده (٢٥) المتعلقه بالحدود وهي

محدده الحدود الغربية لشرق الأردن، والحكومة البريطانية هي التي قدمت هذه المذكرة الإيضاحية في ١٦ سبتمبر ١٩٢٢ لمجلس عصبه الأمم. وتمت الموافقة عليها وجاء في المادة (٢) أن نصوص صك الانتداب لا تنطبق علي شرق الأردن فيما يتعلق بالوطن القومي لليهود، وأن شرق الأردن يشمل كل الأرض الواقعة إلي شرق خط مرسوم من نقطة تقع غرب بلدة العقبة بمسافة ميلين علي خليج يحمل هذا الاسم، ثم يسير الحد في وسط وادي عربة، ووسط البحر الميت، ووسط نهر الأردن حتي إتقائه مع نهر اليرموك، ثم يسير الحد في وسط هذا النهر حتي الحدود السورية<sup>(١)</sup>.

وافقت عصبه الأمم علي ما جاء ي المذكرة البريطانية الإيضاحية بخصوص الحد الشرقي لفلسطين في ٢٣ سبتمبر ١٩٢٢. وهذا ما دفع الصهاينة إلي السخط علي صك الإنتداب لأنه إستبعد شرق الأردن من منطقته الوطن القومي لليهود وبهذه الصورة دخلت المنطقة المثلثة الشكل التي تقع إلي الغرب من وادي عربة، وهي التي كانت جزء من ولاية سوريا (دمشق) حيث وعدت إنجلترا الدولة العربية بها (وعود مكماهون للشراف حسين)، كما وعدت اليهود بها ضمن الوطن القومي لليهود في فلسطين نظراً لشأن تلك المنطقة لأهميه موقعها الإستراتيجي.

تجدر الإشارة هنا إلي نقطه في غايه الأهميه وهي أن الإنتداب علي فلسطين إنتقل من وزاره الخارجية إلي وزاره المستعمرات البريطانيه في ١ مارس ١٩٢١. فقبل ذلك التاريخ كانت وزاره الخارجيه هي المسئولة عن حدود فلسطين وهو أمر في غايه الخطوره وأعطى مؤشراً إلي أن حدود فلسطين سيتم التلاعب والعيب بها بفرض القوه العسكريه<sup>(٢)</sup>. وذلك بالطبع لصالح الدوله اليهوديه المخطط لقيامها آنذاك، وبأن أمر الحدود سيخرج عن حيز التفاوض السياسي أو قواعد القانون الدولي إلي حيز سياسه

(١) Foreign office, "op. cit" p. 46.

(٢) في هذا المعني أ/عبد الوهاب كيالي - المطامع الصهيونيه التوسعيه - مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينيه - العدد ٣ - يوليو ١٩٦٦ ص ٥١.

الخيله تاره والقوه تاره اخري بفرض سياسه الامر الواقع في شأن مسألة الحدود كما هو الحال بالنسبة لغيرها من الأمور التي تم فرضها بالقوه إلي أن أصبحت واقعاً مريراً تعذر تداركه او إصلاحه أو الرجوع فيه.

### حد فلسطين مع شرق الأردن (مع نهر الأردن):-

أرسلت وزارة المستعمرات البريطانية إلي مندوبها السامي في فلسطين خطاباً تسأل عن الحدود الفاصلة بين شرق الأردن وفلسطين<sup>(١)</sup>، ورد هيرت صموئيل المندوب السامي بكتاب بخط اليد وبرقيه مخبراً حكومه إنجلترا بأن نقطة البدء في الحد تقع علي خليج العقبة علي بعد ٢ ميل إلي الغرب من مدينه العقبة، وقرر في رسالته أن نقطة البدء هذه تتفق مع نقطة الحدود القديمة التي كانت تفصل بين تركيا من جهة ومصر من جهة أخرى. وبذلك يكون لفلسطين ٤ أميال علي ساحل خليج العقبة<sup>(٢)</sup>، وبعد ذلك يستمر الحد في وسط وادي عربه، البحر الميت، ونهر الأردن.

ردت وزارة المستعمرات علي هذا الخطاب ببرقيه تقول فيها أن هذا ليس تحديداً دقيقاً لحد شرق الأردن - فلسطين. وجاء في هذه البرقيه ثلاثة أسئلة محددده للحاكم العام هيرت صموئيل وتطلب فيه أن يجيب عليها وتلك الأسئلة هي:-

(١) في أي ضفة من ضفاف نهر الأردن يكون الحد؟.

(٢) ما هو الحد الشرقي لبحيرة طبرية<sup>(٣)</sup>؟

(١) يراجع:- From colonial office, E8709 / 582/65, No - 43548/82 dated ISI Sopt 1922.

(٢) ينظر:- Telegram from the high commissioner of palestine to the secretary of state for the colonies, No. 309, 27 th August 1922.

(٣) ينظر:- west Bank of jordan constitutes the loundary? does only half of the whale of the dead swa fall vuithim palestine? what is eastern loundary of tiberias?.

(٣) هل نصف كل البحر الميت فقط هو الذي يقع ضمن فلسطين؟.

ورد المندوب السامي هربرت صموئيل بالبرقية رقم ٣١٥ بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٢٢ محدداً بكل وضوح هذا الحد الفاصل، وأصبحت تلك البرقية هي الوثيقة الأساسية المحددة للحد الفاصل بين شرق الأردن وفلسطين وجاء فيها «إذا لم تعتقدوا بأن سلطات الحجاز ترضي بأن تكون العقبة بداية الحد فإن حد شرق الأردن مع فلسطين يجري كالآتي:-

يبدأ الحد من نقطة علي ساحل البحر الأحمر تقع علي بعد ٢ ميل غرب العقبة وبعد ذلك شمالاً Upward في وسط وادي عربه متتبِعاً خط يمر وسط البحر الميت، ووسط نهر الأردن حتي إلتقاء نهر الأردن باليرموك مع السماح لشرق الأردن بأن يأخذ اللسان letting trans jordan ia haue el lisan. ثم في وسط نهر اليرموك حتي نقطة (A) H32 - 124 علي اليرموك الموضحة علي الخريطه الخاصه بحدود فلسطين، ويضيف بأن شرق الأردن سوف تثير معارضه قوية إذا تبنت إنجلترا حداً غير الذي يسير في وسط نهر الأردن.

ويدل هذا علي أن الحد السياسي بين شرق الأردن وفلسطين بإعتراف المندوب السامي هربرت صموئيل اليهودي الصهيوني يسير في وسط نهر الأردن وليس مع ضفة من ضفافه. وإلا إعترض شرق الأردن بقوة علي ذلك الحد، أي لو كان الحد مع الضفة اليسري أي الشرقية للنهر<sup>(١)</sup>.

وردت إنجلترا علي ذلك مؤكده أن الحد يستمر في وسط نهر اليرموك حتي إلتقائه مع الحدود السوريه<sup>(٢)</sup>، كما أن وزاره الخارجيه الأمريكيه سألت إنجلترا عن مسار الحد

(١) ينظر:- telegram from the high comissioner of palestine to the secretary of state for the colonies no 315, 30 the August 1922.

(٢) ينظر:- telegram from the secretary of state for the colonies to the high commissioner for palestine No - 286, 30 th August 1922.

السياسي بين شرق الأردن وفلسطين بالضبط، فقررت الأخير بأنه هو الذي سبقت الإشارة إليه. وتجدر الإشارة هنا إلى مرحلة خطيرة وهي أن خرائط الصهيونية ومن أخذ عنهم كلها مرسومه خطأ عن عمد لأنها تجعل حد فلسطين الإنتداب مع الضفة اليسري أي الشرقية لنهر الأردن، كما أن بعض الخرائط العربية رسمت الحد مع الضفة اليمنى أي الغربية لنهر الأردن، وذلك عن جهل بحقيقة المسألة، بينما الصحيح أن الحد يسير مع الخط الأوسط لمجري النهر، أي أن الحد في هذا القطاع طرأت عليه تغييرات لصالح فلسطين. ويتفق هذا القطاع من الحد بالمنطقة فهو يسير في وسط وادي عربة، وفي وسط البحر الميت وفي وسط نهر الأردن وفي وسط نهر اليرموك. ويرجع ذلك إلى أن إنجلترا كانت تسيطر علي كل من فلسطين وشرق الأردن. ولذلك جعلت الحد السياسي بينهما متوازيًا إلى أبعد حد ممكن، وتجدر الإشارة هنا إلى أن شرق الأردن لم يكن داخلًا ضمن وعد بلفور الخاص بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لأن ذلك الوعد إقتصر علي فلسطين الحقيقية - Palestine التي تقع غرب الخط الذي سبقت الإشارة إليه.

#### مدي اختلاف هذا الخط مع خطوط سايكس - بيكو:-

كان قد ضم إلى فلسطين صحراء النقب، والنصف الغربي من البحر الميت، ونصف نهر الأردن، ثم إمتدت فلسطين إلى خليج العقبة، وأصبح لها ساحل عليه طوله أربعة أميال، وهذا ينفي أي مزاعم للصهاينة بخصوص إنتزاع مناطق شرق الأردن وتغيير موضع الحد هناك، حيث أدى تعديل الحد بهذه الصورة عن ما حددته إتفاقيه سايكس - بيكو إلى نتائج هامة منها ما يأتي:-

(١) وصلت فلسطين إلى ساحل خليج العقبة علي عكس ما كان في إتفاقية سايكس - بيكو ويتطابق هذا مع مذكره المنظمه الصهيونية التي قدمتها لمؤتمر الصلح عام ١٩١٩.

(٢) نالت فلسطين نصف نهر الأردن وبذلك أصبح لها الحق في الإستفادة من

مياهه علماً بأنها كانت محرومة من مياهه بحكم إتفاقية سايكس بيكو.

(٣) حصلت فلسطين علي النصف الغربي من البحر الميت وبالتالي صار لها حق إستغلال ثرواته المعدنية، وكان نوفومسكي وهو يهودي مهاجر من روسيا كان يقيم في فلسطين قد شرع بالفعل في دراسة إمكانية إستثمار هذه الثروات بتلك المنطقة. وتقدم مع المجاور توماس كريكوري تولوك البريطاني للحصول علي إمتياز لهذا الفرض. وتألفت شركه بوتاس فلسطين وساهمت فيها أموال يهودية وبريطانية وأمريكية وبالفعل حصلت علي الإمتياز في أول يناير ١٩٣٠.

أضيفت صحراء النقب التي تبلغ مساحتها ١٢٢١٥ كليو متراً مربعاً وكان هذا مكسباً عظيماً ويتمشي تماماً مع رغبة الصهاينة. حيث جاء في مذكرتهم السابقة « يجب أن تراعي لجنة الحدود أنه من الملائم جداً لمصلحة الإدارة الإقتصادية أن تكون مساحة فلسطين علي أكبر إتساع ممكن، لتستطيع مع الوقت أن تحتوي أعداداً كثيرة من السكان الميسورين» يستطيعون أن يتحملوا أعباء الحكومة العصرية الحديثة بأسهل مما تتحملها بلاد صغيره محدودة السكان بالضروره<sup>(١)</sup>. وتقتل النقب العمود الفقري للتنمية الاقتصادية في إسرائيل مستقبلاً.

وبدأت الخطوات في هذا الإتجاه بتحويل مياه نهر الأردن إليها، وبذلك يريدون الحصول علي ١٪ من مياه النيل بالتعاون مع إثيوبيا في إقامة السدود وتمويل من البنك الدولي، وذلك للضغط علي مصر حتي تسمح بمرور ١٪ من مياه النيل الي النقب<sup>(٢)</sup>.

وفيما يتعلق بحد فلسطين مع نهر الأردن، فسوف نبحثه من خلال الفرع التالي من

الدراسة.

(١) د. محمد السيد غلاب «الجغرافيه التاريخيه لاقليم النقب» الجمعية الجغرافيه المصريه - المحاضرات

العامه - الموسم الثقافي عام ١٩٥٦ ص ٧٩.

(٢) د/ علي ابراهيم يوسف- الأشخاص الدوليّة - القاهرة - دار النهضة ١٩٩٩- من ص ٥٤٨ : ص ٥٥.

### حد فلسطين مع نهر الأردن

يتميز نهر الأردن الممتد بين بحيرة طبرية والبحر الميت بأنه كثير الإنشاءات والتعاريج شديدة الانحدار، ويدل على ذلك أن المسافة بين بحيره طبرية والبحر الميت تبلغ نحو ١٠٤ كيلو مترات يقطعها النهر في ٣٢٠ كيلو متر.

ويتراوح عرض مجري النهر في هذه المسافة بين ١٨ : ٥٤ م ويتسع المجري عن ذلك عندما يفيض النهر ابتداء من آخر فصل الخريف إلي نهاية موسم الشتاء، وتحيط بالمجري منطقة يطلق عليها اسم الزور ملاصقة لماء النهر وهي دغل كثيف الأشجار والنباتات التي كثيرا ما تحجب النهر عن النظر. ويتراوح عرضها بين ٣٦٠ : ١٦٠٠ متراً، وتليها منطقة الغور التي ترتفع عن الأولي بمقدار ٤٥ متراً وتفصلها وتميزها عن بعضها تلل من الطفل لا يثبت عليها شيء. وقد أرسل المندوب السامي لفلسطين خطاباً إلي زاره المستعمرات البريطانيه طالباً إيضاحات عن الحد بين شرق الأردن وفلسطين وأرفق ضمن هذا الخطاب مذكرتين واحدة من حاكم المنطقة الشماليه يوضح فيها رأيه، والثانيه من مدير مصلحة المساحة فقد جاء فيها<sup>(١١)</sup>:- بأن مصلحة المساحة كونت لجنة مشتركة تطوف على كل مجري النهر وتتجول عليه لتسوي مسأله الحد، وتحديد علي الخريطه، علي أن يراجع هذا كلما كان ذلك ضرورياً، ويقرر أن اللجنة يحتمل أن تواجه صعوبات بالغة في تقرير المقصود بالمجري القديم old bed والنهر الرئيسي في هذا غير مستقر. ولكنه يفيد أنه بمجرد وضع قرارها الذي تصل إليه علي الخريطه فإن المسأله تكون قد حسمت وحددت تماماً، وذكر المندوب السامي في خطابه أنه لو كان حد يجري في وسط النهر وغير النهر مجراه فإن قاعدة القانون الدولي تقرر بقاء الحد في موضعه

(١١) ينظر: Syrvey of palestine, jaffa, sur/B/4/Gen April 21 st. 1924 to chief secratary, government offions jerusalem.



الأصلي الذي هجره النهر. أي في المجري القديم المهجور. ولو طبق هذا المبدأ علي الحد بين شرق الأردن وفلسطين فإن الحد بينهما يجب أن يظل كما هو وسط المجري القديم الذي هجره النهر.

ويضيف أن المسألة لن تصبح سهله لتعيين مجري النهر عند تحديد الحد ذلك لأنه توجد عده مجاري channels في الحائق الضيق الذي يتدفق فيه النهر، علي شرط أن تكون هذه التغييرات تمت بالأسباب الطبيعية من خلال التعرية التدريجية البطيئة وإرساب الغرين، وليس بتدخل من الدول الواقعة علي هذا النهر. وإذا أمكن إقامة الحدود في المجاري غير المشغولة بالنهر فإن هذه النقطة الحدودية قد تزال أثناء فيضان مفاجئ للنهر أو تغطيتها كلية الأدغال سريعة النمو.

عقدت وزارتي الخارجية والمستعمرات البريطانية عدة إجتماعات لبحث هذا الموضوع ودراسته لإتخاذ قرار فيه، وأرقيت وزاره المستعمرات نتيجة الدراسة مع خطاب موجه منها إلي المندوب السامي في فلسطين. وجاء في تلك الدراسة عده أمثلة توضيح جريان الحدود السياسية في وسطها وهي تغير مجاريها، كسوابق وأدله توضع أمام الإدارة الإنجليزيه في فلسطين لتسترشد بها لإتخاذ القرار المناسب في حالتها. حيث يسير الحد بين الولايات المتحدة والمكسيك في وسط نهر الريوجراند الذي يغير مجراه ومن ثم ثارت بينهما ما يعرف بمشكلة الشمازل chamizal tract.

وقامت لجنة تحكيم في ١٥ يونيو ١٩١١ بتسوية هذا النزاع وجاء في الإنفاقيه المعقوده بهذا الخصوص الآتي: «تشكلت لجنة تحكيم لتعيين الحد بين المكسيك والولايات المتحدة عام ١٨٥٣. وقدم وزير الداخلية مسوده التقرير الذي أعدته اللجنة في هذا الخصوص عام ١٨٥٦ إلي مستر تشوزنج calel aushing لإستطلاع رأيه عن مسار الحد في النهر، فهل إذا غير النهر مجراه يغير الحد أيضا مساره تبعاً لذلك؟ أو يبقي في موضعه القديم كما هو محدد علي الخرائط؟ ورأي مستر تشوزنج بعد البحث القانوني

للموضوع ويعد الرجوع إلى قواعد القانون الدولي بشأنه، ويعد أن درس نصوص المعاهدة وقواعد العرف الدولي في هذا الشأن، فقد قرر أن نهر الريبوجراند يحتفظ بوظيفته كحد سياسي. وقد قررت نفس لجنة التحكيم السابقة نصاً جديداً في ١٢ نوفمبر عام ١٨٨٤ بين الولايات المتحدة والمكسيك جاء في المادة ١ هو أن الخط الفاصل بين الدولتين حيث يتبع مجاري أنهار الريبوجراند والريوكلورادو يجب أن يكون مطابقاً للمعاهدة السابقة للأبد. أي يتبع الخط الأوسط للمجري العادية في الأنهار السابقة رغمًا عن أي تغيرات في ضفاف مجاري الأنهار علي شرط أن تكون هذه التغيرات تمت بالأسباب الطبيعية من خلال التعرية التدريجية البطيئة وليس بتدخل من الدول الواقعة علي هذا النهر، وهو ما جري عليه العرف الدولي واستقرت عليه القواعد القانونية في هذا الخصوص.

وانتهت هذه المباحثات بتبجيتين مختلفتين هما<sup>(١)</sup>:-

الأولي: إذا غير النهر مجراه فجأه sudden نتيجة لعملية أكل النهر avulsion فان الحد السياسي الذي يتبع الخط الأوسط له يبقى في موضعه ومساره بالمجري القديم الذي هجره النهر ولا يتغير.

الثانية: تقرر قاعته القانون الدولي أن النهر إذا غير مجراه تدريجياً -Gradually نتيجة التعرية التي لا يشعر بها الإنسان، أو نتيجة لنمو ضفافه فإن الحد السياسي الذي يتبع الخط الأوسط في النهر يغير مساره هو الآخر بدرجة مماثلة.

وتقول المادة (٢) من نفس المعاهدة أن أي تغير أحدثته قوة التيار فجأه sudden سواء بشق مجري جديد أوحيث يوجد أكثر من مجري وذلك بتعميق مجري آخر خلاف الذي يسير فيه الحد وقت تحديده في معاهدة ٢ فبراير ١٨٤٨ لن يؤدي إلى إحداث أي تغير في الخط الفاصل كما حددته لجان الدولي في عام ١٨٥٢. ويستمر الحد في موضعه Foreign office "Effect of deviation of river on boundaries CE. 2916/١١ 2316/65/1927.

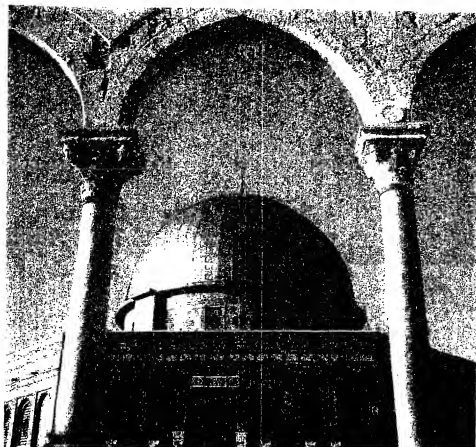
وسط المجري القديم حتي لو أصبح هذا النهر جافاً وعرقلته الرواسب.

وعقدت الإتفاقيات بين الحين والآخر لتجنب هذه الصعوبات. فقد نصت المادة (٩) في إتفاقية بلجيكا - هولندا بخصوص الحدود بينهما الموقعه في ٥ نوفمبر ١٨٤٢، علي أن الحد يجب أن يتبع الخط الأوسط لمجري نهر الشلد المتغير.

ويجب أن يحدد بخط شمندورات وعوامات وأجبرت هولندا علي توقيع الإتفاقية في ٢٣ نوفمبر ١٨٤٢ وفيها نص علي أن الحد يتبع مجري النهر في أي تغير له وإلا وجدت بلجيكا بعد عدة سنوات نتيجة لطبيعته النهر الإرسابي، بأن حدها بعد كثيراً عن نهر الشلد.

وقررت المادة (٣٠) من معاهدة فرساي في ٢٨ يونيو ١٩١٩ أن الحد يتبع الخط الأوسط للنهر غير الصالح للملاحة ويسير في وسط المجري الملاحي في الأنهار الصالحة للملاحة وتركت معاهدة فرساي للجان الحدود التي تتكون بعد ذلك تقرير ما إذا كان الحد يبغي في موضعه القديم في المجري المهجور أم ينتقل إلي المجري الجديد إذا غير النهر مجراه.

وبعد هذا العرض القانوني لقواعد القانون الدولي وأعرافه وسوابقه الدولية، ننتقل لبحث مدي إمكانيه تطبيق تلك القواعد الدولييه علي مشكلة الحدود الفلسطينية الإسرائيلية، وذلك من خلال الفصل التالي من الدراسة.



## الفصل الثاني

### التطبيق القانوني للقواعد الدولية

#### علي مشكله الحدود الإسرائيليه الفلسطينيه

إن الحدود ليست مجرد خطوط ترسم علي خطوط، ولكنها بعد ضبطها علي الخرائط يتم تخطيطها علي الأرض لتكون حداً فاصلاً بين الدول لكي تمارس كل دولة سيادتها داخل حدودها فقط. حيث تنتهي حدود دولة لتبدأ سيادة دولة أخرى. وحدود الدوله في العصر الحديث تكتسب أهميه إقتصاديّه وقانونيه لم يسبق لها مثيل وخاصه بعد إكتشاف معظم سائر أجزاء المعموره، والحدود في العصر الحديث من أهم أسباب المنازعات الدوليه مما يجعل الدول في حالة إضطراب دائم بما يجعل الحدود تحظى بعناية وحماية القوانين الداخليه في الدول والقانون الدولي. وفي العصر الحديث فإن الحدود يجري تحديدها بموجب معاهدات أو إتفاقات دولية أو قرارات محاكم التحكيم أو أحكام القضاء وهي في هذه الحالات تخضع لقواعد القانون الدولي، كما أن خضوع الحدود للقانون الدولي يقدم للدول المتجاوره أفضل الروابط لإقامه علاقات حسن الجوار المبينه علي أساس الإحترام المتبادل، شريطه أن تكون تلك الدول قائمه علي أساس شرعي ومعترف بها من قبل الدول المتجاوره.

وفيما يتعلق بحدود فلسطين مع الدول المجاورة لها طبقاً للإتفاقيات الدولية في هذا الخصوص، فهو ما سنعالجه بالبحث القانوني من خلال البحث التالي من الدراسة.

## المبحث الأول

### تعديل حدود فلسطين مع المناطق والدول

#### المجاورة لها طبقاً للاتفاقيات الدولية

أوضح صك الإنتداب حدود فلسطين، حيث إتفقت إنجلترا وفرنسا نيابة عن فلسطين والعراق وسوريا ولبنان في معاهدة باريس الموقعة بين الطرفين في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٠، علي أن تسير الحدود السياسية بين مناطق إنتدابها حسب النص الآتي<sup>(١)</sup>:-  
حيث تنص مادة (١):- يبدأ الحد السياسي الفاصل بين مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية عند بلدة بوكمال علي نهر الفرات، ويتجه في خط مستقيم إلي واحد كيلو متر بالمنطقة الواقعة جنوب جبل الدروز، وبعد ذلك يتجه الحد في خط إلي جنوب نصيب Na-sib الواقعة علي سكة حديد الحجاز.

وبعدها يصل الحد إلي بلدة سمخ الواقعة علي بحيره طبريه بحيث يكون الحد السياسي واقعاً إلي جنوب خط السكة الحديد المتجه صوب البحيره وموازياً له، وستبقى درعاً والمنطقة المحيطة بها ضمن المنطقة الواقعة تحت الإنتداب الفرنسي، وسوف يترك الحد وادي اليرموك أساساً في المنطقة الواقعة تحت الإنتداب الفرنسي. تلك هي فلسطين الواردة بمعاهدة باريس المشار إليها والتي تم تحديدها بين كل من فرنسا وإنجلترا عام ١٩٢٠.

#### تعديلات علي حدود فلسطين سنه ١٩٢٠:-

بعدما نالت إنجلترا الإنتداب علي فلسطين عملت كل ما في وسعها لتوسيع

---

Miscellaneous No - 4, 1921, "France - British convention of december (١) 23, 1920 certain points connected with the mandate for syria and lebanon, palestine and Meropotonia". presented to parlioment by corn mand of his majesty.

حدودها شمالاً وشرقاً وجنوباً مخالفة ما كانت عليه فلسطين في عهد الإمبراطورية العثمانية وما نصت عليه إتفاقية سايكس - بيكو. ففي الشمال إتسعت الحدود بالنصف الغربي من بحيره طبرية، ويكل من بحيرة الحولة ونهر الأردن الأعلى وجزء من منابعه الشماليه. أما في الجنوب فقد جعلت الحد يسير في وسط البحر الميت، وضمت صحراء النقب إلى فلسطين وأوصلتها إلى رأس خليج العقبة. ويؤدي تحليل إتفاقية الحدود السابقة إلى ما يلي:-

(١) أدخلت المعاهده نهر الأردن بين البحيرتين (طبرية والحولة) كليه ضمن فلسطين، لأن الحد سار إلى الشرق منه ومن المعلوم أنه الحد السياسي الموازي للنهر له ثلاثه أوضاع هي<sup>(١)</sup>:-

(أ) إما أن يسير الحد مع ضفة من ضفاف النهر ليجعله كله ضمن دولة واحده، ويؤدي إتفاق الحد مع أحد ضفاف النهر إلى الإحجاف بحق الدولة الأخرى التي تستبعد من المشاركة في النهر.

(ب) وقد لا يحدد الإتفاق الحد السياسي مع وسط المجري الملاحي في النهر، أي الثلويج thalveg وهذا أفضل أنواع الحدود النهرية، لأنه يتيح الفرصه للدولتين لكي تستفيد من النهر في الملاحة وتوليد الكهرباء والصيد والري والشرب. وتواجه مسأله سريان الحد السياسي مع وسط المجري الملاحي في النهر مشكلات كثيره، إذ المعلوم أن للمجري الملاحي في النهر مشكلات كثيره، حيث يشتمل علي أعماق الأجزاء فيه وفي كثير من الأحيان لا يتفق المجري الملاحي للنهر مع الخط الأوسط فيه فتارة يقترب من الشاطئ وأخرى يبتعد عنه.

(ج) وقد يتفق الحد السياسي مع الخط الأوسط للنهر وينسب الخط الأوسط الي السطح الأفقي للنهر ويمكن تعريفه بأنه الخط الذي يصل كل النقط التي تقع علي مساحه

(١) د. محمد محمود الديب «الجغرافيا السياسية» القاهرة ١٩٧٩ ص ٢٧٩:٢٨١.

## - ٤ . ٦ -

متساوية من كلا الشاطئين. ويتطلب تحديد موضعه عملية حسابية دقيقة.

وتثور مشكلات معقدة أمام هذا النوع من الحدود مثال ذلك لو وجدت جزر في النهر ماذا يكون موقفها؟ هل تنسحب دولة معينه؟ أو تتبع الدولتين معا؟ ولو كان النهر صالحاً للملاحة وكان الحد يتفق مع الخط الأوسط فمعني هذا أن المجري الملاحي في النهر سيقطع هذا الحد الأوسط السياسي من جهة لأخري لأنه متغير من وقت لآخر، وليس شرطاً أن يتفق المجري الملاحي مع الخط الأوسط للنهر ولكن وكيف تنظم الدول المشتركة في حدود هذه المسألة. لا يمكن الإتفاق عليها لأن حجم النهر يختلف من وقت لآخر وبالتالي يتغير موضع ضفافه خاصة لو كان السهل الفيضي متسعاً. إستغلت إنجلترا كل هذه التعقيدات الحدودية لتوسيع مساحة فلسطين علي حساب جاراتها.

(٢) نجحت إنجلترا في أن تنال لفلسطين النصف الغربي من بحيره طبرية، ويعتبر سير الحد في وسط بحيره طبرية متوافقاً علي حسب إتفاقية سنة ١٩٢٠. لأن المبدأ المعمول به أنه إذا كانت هناك بحيرات تقع بين دولتين فإن الحد السياسي بينهما يجب أن يمر في وسط البحيرات، وأن يكون علي مسافة متساوية من الشاطئين ويحتاج تعيينه بهذه الصورة إلي عمليات حسابية وملاحية طويلة كما سبق الإشارة اليه.

وقد حددت معاهدات باريس سنة ١٩٢٠ هذه المسألة حيث ذكرت أن الحد يجب أن يتفق مع الخط الأوسط في النهر غير الصالح للملاحة، ومع وسط المجري الملاحي في الأنهار الصالحة للملاحة، ولو أنه يصعب تمييز الأنهار الصالحة للملاحة من عدمه، ولكن عند تقرير مسألة صلاحية النهر للملاحة يجب أن يؤخذ في الإعتبار فصول السنة ومستوي المياه في النهر وغطاس السفن التي تمر فيه. ولم تعرض المعاهدات إلي هذه المسائل إطلاقاً وتكشف الإتفاقات أن نهر الأردن بين البحيرتين الحوله وطبرية صالح للملاحة، ومن ثم يجب أن يسير الحد السياسي بين سوريا وفلسطين في هذا القطع مع وسط المجري الملاحي. كما أوصت الإتفاقات الدولية بذلك ولكن لم يؤخذ بهذه التوصية الدولية



في حالة نهر الأردن هنا، وسار الحد مع ضفته الشرقية وهكذا يجب أن تعطي الحدود الشمالية لفلسطين سيطره كامله علي مصادر الماء التي تنتمي جغرافياً لفلسطين وليس لسوريا بينما يجب رسم الحدود الشرقية بحيث توفر أوسع مجال للتطور الزراعي علي الضفة اليسري (الشرقية) من نهر الأردن، الأمر الذي ينسجم مع إبقاء سكه حديد الحجاز تحت سيطرة العرب الكامله.

كان الإهتمام بموارد المياه ومصادرها في شمال فلسطين هو العامل المهم في المفهوم البريطاني المحدد للمكان الذي يجب أن ترسم فيه الحدود الشمالية لفلسطين، ولنفس السبب قرر اليهود توسيع فلسطين بحيث تضم الأراضي الواقعة شرق نهر الأردن ولكنها يجب ألا تضم سكه حديد الحجاز التي ترتبط بشكل واضح بالمصالح العربية دون غيرها. وطالبت مذكره لويد جورج المؤرخه في ١٣ سبتمبر لسنة ١٩٢٢ بأن تصل حدود فلسطين حتي دان شمالاً، وطلب من القوات البريطانيه المرباطه في سوريا أن تنسحب جنوباً حتي دان.

إعترضت فرنسا بشده علي ذلك، وحلاً للأزمه وافق لورد اللبني<sup>(١)</sup> علي أن ينسحب إلي جنوب «خط ديوقيل» الذي طالبت به إنجلترا. إذن كان تأمين مصادر المياه لفلسطين هو العامل المهم الذي سيطر علي البريطانيين في رسم حدود فلسطين من جهة الشمال وذلك كله بتحريض من الصهيونيه، وقد سبق التعرض له تفصيلاً عند بحث مشكله المياه، وإنتهينا إلي ذات النتيجة وهو أن الصهيونيه دائماً تربط بين الحدود ومصادر المياه بشكل لا يقبل التجزئه.

أمكن الإستدلال علي ثلاثه مطالب لإنجلترا بما يتعلق بالحدود الشماليه لفلسطين

وهي:-

---

(١) يان نيلسن «تعيين الحدود الشماليه لفلسطين في الأعوام ١٩١٨ : ١٩٢٠ - مجله شئون فلسطينيه عدد ٥٢ ديسمبر ١٩٧٥ ص ٨٧ : ٨٩.

## - ٤٨ -

(أ) أنها جعلت الحدود بدلاً من أن تضم وادي اللبطني بأكمله من البحر وحتى الإنحناء شمالاً، تمتد من مكان بالقرب من نقطة البدء الحالية لخط سايكس - بيكو شمال عكا باتجاه شمال شرقي. بحيث تضم لفلسطين إنحناء اللبطني (عند إنحنائه غرباً) ومن هناك يمكنها أن تمتد شرقاً حتي السفوح الجنوبية لجبل الشيخ جنوب راشيا قاطعه نهر الحصباني.

(ب) وجوب أن ترسم الحدود الشمالية لفلسطين من البحر شمال نهر اللبطني بالضبط وتتبعه إلي أعلي وعلي مسافه معينة من الضفة اليمنى من الغرب للشرق بالقرب من مكان إنحدار اللبطني. ومن هناك يجب أن تتجه الحدود بحيث تضم مياه جبل الشيخ التي تجري إلي وادي اللبطني بالأردن.

(ج) إعتضت فرنسا علي الإقتراح الأول وكذلك علي الثاني وأقصي ما قدمته فرنسا هو عمل إجراءات مع الصهاينة لإعطائهم ٣٣٪ من مياه جبل الشيخ المتقدمة جنوباً إلي فلسطين كما حددتها إتفاقية سايكس - بيكو. ومن ثم طالبت إنجلترا بخطط تمتد شرقي رأس الناقورة علي الساحل حتي التلال الواقعة علي بعد خمسة أميال غرب بحيرة الحولة، ومن هناك شمالاً علي طول خط المنتصف بين نهري اللبطني والحصباني حتي البير، أما مسألة مياه اليرموك فقد تأجلت لجولة أخرى.

ونجحت إنجلترا في إنتزاع المنطقة التي تضم قضاء صفد حتي دان شمالاً وبذلك دخلت منطقة الجليل الأعلا في فلسطين وهذه المنطقة كانت مليئة بالمستعمرات اليهودية، وهي منطقة كانت تقع شمال خط إتفاقية سايكس - بيكو، أي ضمن حدود سوريا التي آلت لفرنسا وأصبح الحد الشمالي لفلسطين في قطاعه الشرقي يبدأ علي البحر عند رأس الناقورة التي تبقى في لبنان ويجري في إتجاه مستقيم تقريباً نحو الشرق، ويزداد توغل الحد شمالاً صوب سهل المرج المروي، ووراء نهر بريغث Bureighith. وكذلك ناحية الشمال الشرقي وراء نهر بانياس. أما الحد من المظله حتي رأس الناقورة علي

ساحل البحر المتوسط فهو منطقي تماماً لأنه حد جبلي وتمتاز الجبال بأنها ظاهرة دائمة ومرتبة وعريضة وعرة وقليلة السكان ويقتصر عبرها علي ممرات معينة، وكل هذه الصفات تجعلها صالحة لتكون حدوداً فاصلة بين الدول وبعضها البعض بشكل واضح ومحدد<sup>(١)</sup>.

تتميز الجبال أيضاً باعتبارها معرقة لحركة الانتقال من أحد جوانبها إلي الجانب الآخر، كما أنها تعتبر بمثابة خطوط دفاعية يمكن أن تستفيد منها الدولة في إقامة التحصينات للدفاع عن نفسها ضد أي غزو خارجي، والتضاريس في هذا القطاع من الحدود اللبنانية الفلسطينية في صالح لبنان عسكرياً لأن مرتفعات الجليل تأخذ في الإتحاد صوب الجنوب إلي أن تنتهي بسهل عكا وحيفا.

إتبعنا إنجلترا في مسأله تحديد الحد السياسي بين فلسطين وسوريا سياسه المراحل الماكره piece meal ففي كل إتفاقيه تضيف إنجلترا بها تحفظاً لإعاده فتح مسأله الحد في أي من قطاعاته لتعديله بما يخدم مصالحها ويلبي شهوات الصهيونيين، حيث كانوا وسيلة وأداة من أدوات الإستعمار وكان ذلك في مجموعه داخل إطار التمهيد والتخطيط لتوسيع حدود فلسطين بقدر الإمكان قبل تمكين اليهود من إقامة دولتهم عليها، لذلك فقد تم توسيع وتعديل حدود فلسطين لهذا الغرض عدة مرات وذلك علي النحو التالي:-

#### أولاً: تعديل الحد في شرق بحيرة الحوله:-

تقدم بنحاس، وتنجرج الصهيوني الروس الذي هاجر إلي فلسطين بمشروع لشق ترعة للري في سهل الحوله، ومن ثم طلبت إنجلترا تعديل الحد الذي قرره إتفاقيه سنة ١٩٢٠ في شرق الحوله بحيث يتزحزح الحد شرقاً، أي للأمام داخل سوريا لتأخذ شريطاً من الأرض السورية عند سهل الحوله حتي تشق القناه فيها لتتدفق المياه بسهوله منها إلي الأرض

(١) د. محمود خله. فلسطين والإنتداب البريطاني بيروت - ١٩٧٤ ص ٨٦٠.

## -٤١-

الزراعية الأدنى في المنسوب، ولم يكن المشروع قد درس بعد بعناية كافية للتأكد من صلاحية تنفيذه. بل لم تكن عصبة الأمم قد وافقت بعد رسمياً علي الإنتداب البريطاني لفلسطين، وإنما إتخذت إنجلترا من ذلك مبرراً كافياً لزحزحه الحد إلي الأمام في داخل أراضي سوريا مما يكون معه هذا التعديل باطل من الناحية القانونية، بالإضافة لما ترتب عليه من تعديلات جغرافية تتمثل فيما يلي من ناحية الواقع:-

### حيث يحتاج هذا التعديل إلي الآتي:-

(أ) شريط من الأرض السورية عرضه ٣٠٠ متر بطول ٩ كيلو مترات علي أرض شديدة الإنحدار.

(ب) شريط من الأرض السورية عرضه كيلو متر واحد وطوله ١٧ كيلو مترا من الأرض الصخرية.

(ج) شريط من الأرض السورية عرضه ٢٠٠ متراً بطول ٥ كيلو مترات، وتنفيذاً لذلك إقتراح المسير دي كايه Caix التوقيع علي الإتفاقية بخصوص الحد حتي الحمة تاركاً طريق جنوب بانياس المظله كما حددها الحد الحالي. ولكن بإضافه فقرة تنص علي أن فلسطين تحتفظ بحق إعاده فتح المسألة من جديد لتسويتها.

وفي الحقيقة أن كل ما قدمته إنجلترا مجرد حجج واهية ومفتعلة في هذا الشأن، والغرض الحقيقي من ورائها هي التحكم في الضفة الشرقية لكل من بحيره الحوله ونهر الأردن وذلك من خلال زحزحه الحد شرقاً داخل سوريا، بإحكام السيطرة علي الحواف التلية المرتفعه عن منسوب المياه في مجاريها، والمشرقة عليها في هذا القطاع الممتد من نبع القاضي حتي مصب النهر في بحيره طبرية وتوسيعاً لحدود فلسطين الشرقية علي حساب جيرانها، حتي تتسع فلسطين بعد ذلك لزراع الدولة الصهيونية في أراضيها علي أوسع رقعه من الأراضي العربية المغتصبة علي النحو سالف البيان، بما يخالف القواعد القانونية الدولية في هذا الخصوص.

### ثانياً:- مشكله منطقة المظله:-

كانت الحدود السياسية الشرعية بين سوريا وفلسطين هي التي حددتها إتفاقية ٢٣ ديسمبر ١٩٢٠ ووفقاً لهذه الإتفاقية كان إقليم الجليل الأعلا بما في ذلك منطقة المظله ضمن سوريا، ثم جاءت إتفاقية الحدود الجديده التي وقعتها إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٢٢ معدله لهذا الوضع بإدخالها منطقة المظله ضمن فلسطين، إلا أن منطقة المظله كانت تحت سيطره الاحتلال الفرنسي وضمن إدارته، وتدار من قبل سوريا وذلك بحكم الأمر الواقع بعد الحرب العالمية الأولى، أي أصبح هناك ثلاثة أنواع من الحدود: الحد الفني الشرعي القديم، والحد المعدل الجديد، ثم حد الأمر الواقع، وهذه الحدود الثلاثة لم تكن منطبقه علي بعضها في منطقة المظله، حيث أن حد الأمر الواقع هو الذي نشأ أثناء الإدارة العسكرية لكل من إنجلترا وفرنسا في أراضي (الامبراطورية العثمانية) أي خط الالتقاء بين الجيش الفرنسي في سوريا ولبنان، والجيش البريطاني في فلسطين جنوباً، وهو الخط الذي إنسحب إليه الجيش البريطاني جنوباً.

وحد الأمر الواقع هو الذي كان ساري المفعول، وكانت منطقة المظله تبعاً له تحت الاحتلال الفرنسي وضمن الحدود السوريه<sup>(١)</sup>. وجاء في أحد الخطابات التي بعثت به وزاره المستعمرات البريطانيه إلي السفير البريطاني في باريس بخصوص مطالبة فرنسا بتعديل الحدود بين سوريا وفلسطين، بأن المظله هي المنطقة الواقعة شمال بحيرة الحوله<sup>(٢)</sup> Matullah areas the suclan north of helf Hula.

وطلب هربت صموئيل اليهودي والحاكم العام لفلسطين من إنجلترا أن تسرع بقدر

(١) مراجع: E 5828/1159165, colonial, 25638/22, 9 th june 1922 "proposed Bonvisinage" Agreement between palestine and syria.

(٢) ينظر E 840 1196165m Rom colonial office, No 40723 / 22 August 23 rd 1922.

## -٤١٢-

الإمكان بضم هذه المنطقة القيمة إلى الإقليم الذي تدبره حكومة فلسطين<sup>(١)</sup>. حيث يعتبر هذا الخطاب وثيقة رسمية لعدم المشروع القانوني لحدود إسرائيل التي إغتصبته تحت مسمى فلسطين، وعندما شرعت إنجلترا في ضم هذه المنطقة لفلسطين طبقاً لإتفاقية حدود سنة ١٩٢٢ بعد إنسحاب الجيش الفرنسي منها إحتج علي ذلك سكان ٢٦ قرية في منطقة الحولة (المطلة) علي أساس أن إنتزاعهم من سوريا وضمهم الي فلسطين هو عمل ضد إرادتهم الشرعية، ولا يتفق مع ظروفهم الإقتصادية والإجتماعية، ولأنهم كانوا يشعرون بالتآمر الصهيوني وأنهم في طريقهم للدخول بين أنيابه ومن ثم إلي المصير المجهول.

### ثالثاً :- تعديل الحد عند بحيره طبريه:-

لم يكتف اليهود بذلك ولم ترض الصهيونية عن حدود فلسطين وفقاً لإتفاقية ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ بين فرنسا وإنجلترا، ولذلك حرصت إنجلترا علي تعديل الحد عند بحيرة طبريه لإدخال كل هذا المسطح المائي العذب ضمن فلسطين، بما يتفق مع مصلحتها ومصلحه الصهيونية أيضاً، ويظهر ذلك من الخطاب الذي أرسلته وزارة المستعمرات إلي (نيوكمب) رئيس وفدها ليطلب من الجانب الفرنسي الآتي:-

(أ) عمل تنازلات بسيطة متوازنة لكلا الطرفين (سوريا وفلسطين) وفرنسا وإنجلترا) علي جانبي الحد وإدخال كل بحيره طبريه ضمن فلسطين.

(ب) توقيع معاهدة الحد حتي الحمه بعد إجراء التعديلات اللازمه علي بند (ب) Flag (B) من ماده رقم ١ لإتفاقية سنة ١٩٢٠.

(ج) قد سمحت الحكومة الفرنسيه للحد هناك بأن يسير مع خط تسير معه المياه علي الشاطئ الشرقي للبحيرة torun doun watershe dlake tiberias وذلك

(١) اراجع: -jerusalem Refer- palestine, government House, Despatch No 576, 4 the August 1922. ence No, pal 1437,

## -٤١٣-

في قطاعه الجنوبي. وبذلك عملت إنجلترا علي أن يكون أدني نهر اليرموك تحت سيطرتها وضمن فلسطين لتحقيق أهداف الصهيونية فيما يتعلق بتخزين المياه للري وتوليد الكهرباء، وأنشئت محطة توليد الكهرباء المائيه في «تل أورانهاريم» عند ملتقي اليرموك بالأردن عام ١٩٣٢. وهكذا مارست إنجلترا إسلوباً ملتويماً في رسم الحدود السياسيّه لكثير من الدول التي وقعت تحت الإحتلال، بل قامت بإبرام معاهدات مع تلك الدول لتأكيد تلك الحدود وإعطائها شكل الإلزام الدولي، وهو ما فعلته مع الأردن، بإبرام المعاهده البريطانيّة الأردنيّة في شأن الحدود عام ١٩٤٦، والتي تعرض لها من خلال المطلب التالي.

## المطلب الأول

إبرام المعاهدة الأردنية - البريطانية في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٦  
أعلن أن المعاهدة الأردنية - البريطانية قد أبرمت نهائياً في اليوم الثامن عشر  
من شهر رجب ١٣٦٥ الموافق لليوم السابع عشر من شهر يونيو ١٩٤٦ حيث صدق عليها  
الفرقان الساميان المتعاقدان وتبادلاً قرارات إبرامها.

### اتفاق بشأن البحر الإقليمي والمنطقة المجاورة

وافقت الدول الأطراف في هذه الإتفاقية علي ما يأتي:-

#### المادة (١)

(١) تمتد سيادة الدولة إلي ما بعد إقليمها الأرضي ومياهها الداخلية إلي حزام من  
البحر متآخم لشواطئها ويعرف بالبحر الإقليمي.

(٢) تمتد هذه السيادة مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بهذه المواد وقواعد القانون  
الدولي الأخرى.

#### المادة (٢)

تمتد سيادة دول الساحل إلي الفضاء الجوي الذي يعلو البحر الإقليمي وكذلك إلي  
ما تحت قاع البحر.

#### المادة (٣)

سالم ينص علي عكس ذلك في هذه المواد فإن خط القياس العادي الذي منه يقاس  
عرض البحر الإقليمي هو خط مياه الجزر المنحسرة علي طول الساحل كما هو مبين علي  
الخرائط ذات المقياس الكبير المعترف بها رسمياً من دولة الساحل.



المادة (٤) :

(١) في الأماكن التي يكون فيها خط الساحل عميق التضاريس أو فيه إنقطاع أو إذا كانت هناك حالات يمكن أن تستعمل خطوط القياس المستقيمة التي تصل بين نقط متقاربة في رسم خط القياس الذي يقاس عرض البحر الإقليمي.

(٢) ورسم مثل هذه الخطوط يجب أن لا يعتمد بنسبة كبيرة عن الاتجاه العام للشاطئ، والمناطق البحرية الواقعة ضمن هذه الخطوط يجب أن تكون متصلة اتصالاً كافياً بالأقاليم الخاضعة لنظام المياه الداخلية<sup>(١)</sup>.

**حدود فلسطين مع سوريا وخليج العقبة ووادي عربة والبحر الميت:-**

بعد أن صدر وعد بلفور في ٢ نوفمبر ١٩١٧ بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، كانت الخطوة التالية إستبعاد فلسطين من المنطقة التي وعدت الدولة العربية بإقامتها، ثم توسيع الأراضي المقدسة «منطقة القدس» وفقاً للتحديد المعروف من دان إلي بئر السبع Dan unto Beersheba وذلك علي يد الجنرال اللبني تمهيداً لإدخالها في الدولة اليهودية في مرحلة لاحقة.

لعب كل من الجنرال اللبني والجنرال ينج yaung، وهربرت صموئيل والكولونيل ميزرهاجن R. Meinertzhagen، والسير دوجلاس فوكس D. Fox، والسير ميت كالف C. Metcalf، والجنرال كليتون clauton واللورد كيرزون من البريطانيين، دوراً حاسماً في رسم حدود فلسطين، وكلهم من أصول صهيونية.

فقد أنشأ الجنرال اللبني ثلاث إدارات عسكرية للأرض المحتلة

(أ) واحده في الجنوب occupied enemy territory south

---

(١) هذه الاتفاقيه واتفاقيات البحار الأخرى هي من ترجمه د. محمد حافظ غانم - محاضرات عن النظام القانوني للبحار، جامعه الدول العربية - معهد الدراسات العربية العاليه ص ٢٢٥ : ١٩١٠.

(ب) والثانيه في الشمال occupied enemy territory North

(ج) والثالثه في الشرق Occupied enemy territory، وكانت هذه في المناطق الواقعه إلي الشرق من المنطقتين السابقتين الجنوبيه والشرقيه، وتحددت الأولى علي أن تضم مناطق القدس ونابلس (البلقا) وعكا، وعمل اللبني للترتيبات اللازمة لإنتراع السنجقين الأخيرين من ولاية بيروت ووضعها تحت نفس الإدارة مع سنجق القدس الذي كان مستقلاً.

أما الثانيه فضمت مدن بيروت وسناجق بيروت، ولبنان، وطرابلس، والأذقيه، وقضاء حاصبيا، راشيا، بعلبك، جسر الشغور Jesr es Shaghue وخليج أنطوش Antioch، أما الثالثه فكانت حدودها الشماليه وهي الحدود الشماليه من ناحيه جبل سمان، وباب علي باشا رضا الركابي، وعين عليها الأمير فيصل رئيس الأركان السوري حاكماً. وكانت حدود مناطق الإداره العسكريه الثلاث هذه تتفق مع الحدود التي وضعتها إتفاقيه سايكس - بيكو التي كانت فلسطين فيها منطقه دولية وكانت المنطقه الشماليه لفرنسا والشرقيه للعرب، والجنوبيه دولية مع خضوع حيفا وعكا لانتجلترا.

وقد قرر اللبني في خطابه المؤرخ في ٢٦ أكتوبر ١٩١٨ أن الأمير فيصل أطلع علي هذه الحدود ولم يعلق عليها إلا فيما يختص بإدخال قضيه حاصبيا وراشيا، وبعلبك في المنطقه الواقعه تحت الحاكم الإداري الفرنسي، وقد طرأت تغيرات كثيره علي الحدود الجنوبيه لولايه سوريا منذ إنقسمت الإمبراطوريه العثمانيه إلي ولايات عام ١٨٧٨.

وفي عام ١٩١٥ عندما كان أحمد جمال باشا الحاكم العام لسوريا، وكانت القوات التركيه تهدد قناه السويس تزحزحت الحدود الجنوبيه لسوريا حتي خط الوجه الأعلا wej El Ala - في الحجاز. وقامت تركيا في نهايه عام ١٩١٦ لأسباب عسكريه بزحزحه الحدود الشماليه لسنجق المدينه حتي خط عرض بلدّه العقبة لحمايه المدينه المنوره من قوات الشريف حسين، وأصبح هو الحد الجنوبي لولايه سوريا (خط عرض ميناء العقبة أي حد

سياسي هندس). وقال الجنرال ينج في ٢٩ نوفمبر ١٩٢٠ أن الحد الغربي لولاية سوريا جنوب البحر الميت قبل الحرب العالمية الأولى كان يتبع وادي عربه حتي خليج العقبة. لكن ليست هناك أدلة تؤيد ذلك بالمره، وذكر الجنرال ينج أنه إستعان بخريطه cuinet التي نشرت عام ١٨٩٦. إلا أن تلك الخريظه توضح أن الحد الغربي لولاية دمشق والحدود المشتركة لها مع سنجق القدس كانت تتجه إلي الحد الغربي لولاية دمشق، والحدود المشتركة لها مع سنجق القدس كانت تتجه جنوباً بغرب من الطرف الأسفل للبحر الميت. From the lower end of the dead إلي الحد المصري عند نقطه تقع شمال غرب خليج العقبة بنحو ٧٠ ميلاً، وليست هناك أسباب ظاهرة واضحة إدارية أو سياسية أو جغرافية تكون قد عملت علي تغيير موضع تلك الحدود المشتركة عما كانت عليه منذ عام ١٨٩٦.

أما فيما يتعلق بحدود فلسطين مع مصر والعوامل التي أثرت في رسم تلك الحدود، فإننا نتعرض لها بالبحث القانوني من خلال المطلب التالي من الدراسة.

## المطلب الثاني

حدود فلسطين مع مصر والعوامل التي أثرت

في رسم الحدود الفلسطينية المصرية

وجدت عدة عوامل أثرت في رسم الحدود بين كل من مصر وفلسطين نذكر أهمها فيما يلي:-

(١) أزمة فريد مان اليهودي الصهيوني:-

قامت أزمة عام ١٨٤٥ بين مصر والإمبراطورية العثمانية إرتبطت بمحاولة مبكرة للصهيونية سعياً للإستيضان علي الساحل الشرقي لخليج العقبة علي مقربه من فلسطين، فقد حضر يهودي ألماني يدعي فريد مان عام ١٨٤٠ إلي مصر وإستأذن في السفر لزياره الساحل الشرقي لخليج العقبة، وأجابه الخديوي والإستعمار البريطاني إلي طلبه ثم عاد إلي ألمانيا ليجمع اليهود للإستيضان في الأراضي المصرية الواقعة في شرق خليج العقبة وما حولها، وحضر مع عشرين من اليهود الألمان والروس وإشتروا أرضاً جهه المويلح وحولها. مع العلم بأن قوانين الدولة العثمانية كانت تمنع بيع الأرض في شبه الجزيرة العربية.

حدد فريدمان عام ١٨٤١ الذي كلفته الدول الكبرى آنذاك، بتحديد الحدود بين مصر والإمبراطورية العثمانية بخط يبدأ من رفح علي ساحل البحر المتوسط ويمر مستقيماً إلي العقبة ثم إلي ميناء الوجه علي الساحل الشرقي لهذا الخليج، ومعني هذا أن فريدمان أعطي لمصر: الوجه، وضبه، والمواليح والعقبة حتي تتمكن من تأمين طريق الحج البري بين مصر والحجاز، وقد توقف هذا الطريق بعد شق قناة السويس عام ١٨٦٩ ولم يعثر حتي الآن علي الخريطين الخاصتين بهذا الفرمان.

وأثار ذلك العمل غيظ السلطان العثماني فإتخذ إجراءين:-

الأولى: طرد فريد مان وجماعته الصهيونية خارج الإمبراطورية العثمانية.

الثاني: إدخال تعديلات علي حدود مصر بعد موت الخديوي توفيق في ٧ يناير ١٨٩٢، وبذلك إقترب الدولة العثمانية بصورة خطيرة من قناة السويس الأمر الذي يهدد شريان الحياة للإمبراطورية البريطانية. كما أن اللورد كرومر خاف أن تتمكن تركيا بهذا الإقتراب من إثارة المشاكل السياسية في مصر ولذلك إستقر الرأي علي إبعادها قدر الإمكان عن مصر وعن قناة السويس، أما من جهة شبه جزيرة سيناء فهي باقية علي حالتها، وتكون إدارتها بمعرفة الخديوية المصرية التي كانت تحت إدارتها في عهد جدهم إسماعيل باشا والداهم محمد توفيق باشا، أما الأراضي التي تقع بين العقبة والوجه فقد ضمت الي ولاية الحجاز نظراً لأنها لم تعد في طريق المحمل الشريف<sup>(١)</sup>.

#### (٢) أزمه خليج العقبة - طابا عام ١٩٠٦:-

تأزمت الأمور مرة ثانية بين الإمبراطورية العثمانية ومصر علي الحدود المصرية الشرقية الفلسطينية في شتاء عام ١٩٠٦ ويرجع ذلك إلي:-

(أ) رغبة الدولة العلية في الاستيلاء علي خليج العقبة وتحويله إلي بحر مغلق في أيدي الأتراك خدمه للحجج من بلاد الشام، وإبعاد مصر عن مداخله وساحله الغربي.

(ب) رغبة الإمبراطورية العثمانية في إنشاء فرع من خط سكة حديد الحجاز الذي كان مزعم مده آنذاك من معان إلي العقبة وبالتالي زحزحه الحد السياسي المصري غرباً مما يضع علي القوات المصرية أو قوات الإحتلال البريطاني إتخاذ سيناء كقاعده لتهديد هذا الخط الخديدي، ونتيجة لهذا إحتلت الدولة العلية، النقب والعقبة، والقطاره وهي كانت ضمن الأراضي المصرية آنذاك الأمر الذي فجر أزمه طابا عام ١٩٠٦<sup>(٢)</sup>.

(١) د. خيريه قاسميه «قضية الحدود بين مصر وفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى» مجلة شئون فلسطينيه عدد نوفمبر ١٩٧١ ص ١٦٦.

(٢) أحمد شفيق «مذكرات في نصف قرن - الجزء الثاني - اقسام الثاني - القاهرة ١٩٣٦ ص ٨٢.

رفضت مصر ومعها إنجلترا هذا العمل وتلك الإجراءات، وأن اللورد كرومر قد اتخذ موقفاً صلباً بخصوص حدود مصر الشرقية وقت أزمة فريد مان وأنه لن يتهاون مرة ثانية في هذا الموضوع، فلو قبلت مصر تلك الإدعاءات التركية لتنازلت عن حقوق مصرية تاريخية مقررة علي الساحل الغربي لخليج العقبة، ولو رضيت إنجلترا بالإدعاءات التركية لأصبحت الدولة العلية في مركز إقتراب تستطيع أن تهدد منه بصورة خطيرة قناة السويس شريان حياة الإمبراطورية البريطانية. وأرسل مختار باشا للقومسيير التركي في مصر تقرير مطولاً إلي وزير الخارجية المصرية ذكر ضمنه رأي تركيا في هذا الموضوع وقد جاء فيه:-

أن حد مصر من العرش إلي السويس وكل الأراضي الواقعة في شرقه هي لولايه الحجاز وسوريا<sup>(١)</sup> وأن خليج العقبة وشبه جزيره سيناء خارج المنطقة التي حددها الفرمان، وبقيت شبه جزيره سيناء نفسها من ممتلكات الحديوي وهي جزء من مصر لقرون كثيرة قبل أن تعتلي أسره محمد علي عرش مصر<sup>(٢)</sup>، وأما مصر فقد أصرت علي أن يكون حدها الشرقي وفقاً لما جاء في برقية الإلحاق التي بعث بها الصدر الأعظم في ١٨ ابريل ١٨٩٢ تكمله لفرمان تولية الحديوي عباس حلمي الثاني<sup>(٣)</sup>. In the sense of grand iuzier's letter in 1892.

#### حادثة رفح:-

أرسل الأتراك بعد أن احتلوا طابا عساكرهم لاحتلال رفح فأزالوا عمودي الحدود من مكانهما تحت السدرة وإقتلعوا أعمده التلغراف المصري بين بشر رفح وطريق بشر الرفيح.

(١) جريدة المقطم عدد ١٣ فبراير ١٩٠٦ رقم ٥١٢٩.

(٢) Parliamentary debates, vol 156 May 7, 1906 p.p. 917 - 919.

(٣) Parliamentary debates, vol 155 April 2, 1906 p. 169.

وجعلوا مكانها أعمدة تركية، وذلك في ١٤ إبريل ١٩٠٦ ونصبوا خيامهم في حد مصريين السدرة حيث وضعوا عمودا الحدود عند بشر رفح، مع أن عادة العساكر التركية كانت إذا جاءت لتتنشئ معسكراً على الحدود تجعل خيامها بين السدرة<sup>(١)</sup> وبشر رفح. ويجمع كل الرحالة والمؤرخين والقواد الذين مروا بتلك المنطقة ابتداء من اليعقوبي إلي نابليون إلي ولیم ويتمن، بأن حدود مصر الشرقية عند عمودين من الجرانيت بجوار رفح. وقد زار الخديوي إسماعيل المنطقة ورأى العمودين بنفسه، كما زارها الخديوي عباس حلمي الثاني ١٨٩٨ ونقش إسمه وتاريخ الزيارة علي العمود المواجه لمصر من جهة العريش.

نذكر فيما يلي بعض نصوص الإتفاقية التي وقعت في رفح أول أكتوبر عام ١٩٠٦ بين مندوبي الدولة العليا ومندوبي الخديوية المصرية بشأن تعيين «خط فاصل إداري» بين ولاية الحجاز ومتصرفيه القدس وبين شبه جزيرة طور سيناء حيث تنص بعض فقراتها المطولة علي أن:-

يبدأ الخط الفاصل الإداري كما هو مبين عن نقطه رأس طابا الكائنة علي الساحل الغربي لخليج العقبة ويمتد إلي قمة جبل فورت ماراً علي رؤوس جبال طابا الشرقية المطله علي وادي طابا من الشرق ثم من قمه جبل فورت يتجه الخط الفاصل في ذلك الاتجاه حتي نهايته<sup>(٢)</sup>.

كما تنص المادة الثالثة من الإتفاقية علي أن:-

تقام أعمده علي طول الخط الفاصل من النقطه التي علي ساحل البحر المتوسط إلي النقطه التي علي ساحل خليج العقبة بحيث أن كل عمود منها يمكن رؤيته من العمود الذي يليه وذلك بحضور مندوبي الفريقين<sup>(٣)</sup>.

(١) السدرة هي شجرة مصرية كانت معروفة في تلك المناطق يستعان بها في تحديد علامات الحدود.

(٢) جريدة «الوقائع المصرية» العدد ١٢٧ السنة ٧٦ بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٧٦.

(٣) تجدر الإشارة هنا إلي بعض خصائص الحد السياسي بين مصر وفلسطين والتي تتمثل في الملاحظات الآتية:-

## المبحث الثاني

### مدي التصورات الإسرائيلية لمشكلة الحدود

#### مع فلسطين في ظل قواعد القانون الدولي

ذكرنا بدراستنا فيما سبق أن الحدود الدولية والمعترف بها لدولة إسرائيل هي الحدود التي تقرر لها بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة والصادر في عام ١٩٤٧ رقم ١٨١، وهو القرار المعني بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية؟ وقد ألحق بهذا القرار خريطة توضح حدود الدولتين المزمع إنشاؤهما في فلسطين، وكذلك الوضع الدولي لمدينة القدس، تلك الخريطة التي تحدد حدود دولة إسرائيل منذ قيامها وحتى الآن من الناحية القانونية.

ولم يصدر عن الأمم المتحدة أي قرار يعدل هذه الحدود سواء بالزيادة أو النقصان، وعلاوة على ذلك فإن قبول إسرائيل كعضو في منظمة الأمم المتحدة كان يشترط قبول إسرائيل للقرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ وبالتالي قبولها للحدود الدولية المقررة لها بمقتضى هذا القرار على اعتبارها حدوداً نهائية لها وتمتع بإعتراف دولي من قبل الدول التي إعتبرت بإسرائيل، والمتتبع لأبعاد الصراع العربي الإسرائيلي يمكنه ملاحظة أن إسرائيل ترفض الحدود السابقة والمقررة لها والمقبولة على أساسها كعضو في منظمة الأمم المتحدة، وقد ظهرت نية إسرائيل العدوانية والتوسعية في ضم الأراضي العربية المحتلة. عن طريق الحرب العدوانية، ولعل التفسير الإسرائيلي لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢

= ١ - أنه مفروض شكلاً وموضوعاً الإدعاءات بأن هذا الحد كان حداً إدارياً وبالتالي ليس فاصلاً سياسياً دولياً. نعم كان هذا حداً إدارياً ولكن أثبتت مجرية تصفية الاستعمار في التاريخ المعاصر بالدليل القاطع أن الحد الإداري يرتقي ويرتفع إلى مرتبة الحد السياسي الدولي تماماً مثل ما حدث بين المستعمرات الفرنسية أو البريطانية المتجاورة عندما تمت تصفية الاستعمار الفرنسي والإنجليزي في أفريقيا وآسيا وعلى ذلك استقر العرف الدولي في هذا الخصوص. =



كأحد القرارات الهامة التي تهدف إلى حل مشكله الشرق الأوسط علي النحو السابق، يعتبر دليلاً حياً علي نيه إسرائيل التوسعية، حيث لا تقف الأطماع اليهودية عند حدود إسرائيل كما رسمتها الأمم المتحدة في قرار الجمعية العامة عام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين. والدول التي تعترف لإسرائيل بحدود أوسع منها يكون معه هذا الاعتراف باطلاً لأنه مخالف للنظام العام الدولي ولقواعد القانون المتمثلة في وثيقة ميلاد إسرائيل بالقرار المذكور، وقد ثبت ذلك من التطورات التاريخيه السابقة علي قرار الجمعية العامة لسنة ١٩٤٧ الذي قسم فلسطين إلي دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية.

وفي هذا الجزء من الدراسة ونحن نبحث في مفهوم الحدود في الفكر الإسرائيلي ينبغي أن نوضح رأينا في هذا الشأن، وهو أن إسرائيل منذ أن نشأت في عام ١٩٤٨ علي أنقاض دولة فلسطين وهي تريد أن تقيم ما يسمى بإسرائيل الكبرى التي لا تعترف ولا تكتفي بالحدود المقرره لها، بل ترغب في التوسع المستمر عن طريق الغزو الأمر الذي ستوضحه بعد قليل، وآخرها من خلال التصريحات الصهيونية خاصه التي سبقت مفاوضات أوسلو والتي صدرت في منتصف نوفمبر سنة ١٩٩٠ من أن «إسرائيل من البحر إلي النهر». منكره بذلك حدود ميلاد دولة إسرائيل<sup>(١)</sup>. تلك الحدود التي تحدت بناء علي قرار الجمعية العامه للأمم المتحدة في نوفمبر عام ١٩٤٧ بالقرار ١٨١.

تنكر إسرائيل الآن شرعية الرجوع أو الأحتكام إلي نصوصه، فهي بذلك تنفي وتنكر شرعية وجودها القانوني إلي جانب الدولة الفلسطينية التي لم تقم حتي الآن والتي

= ٢ - ليس لأي دولة عدا مصر طبعاً أي حقوق تاريخيه أو دينيه أو مبررات استراتيجيه في شبه جزيرة سيناء، أي أن هذا الحد غير قابل للوحزه غرباً من مكانه بناء علي اعتبارات دينيه أو تاريخيه أو استراتيجيه، وليكن معلوماً أن هذا الحد نشأ قبل قيام إسرائيل بنحو ٤٢ عاماً أي قبل أن يصبح الحبال واقعاً، وبالتالي فإن أي إدعاءات أو مطالبات اسرائيلية في هذا الشأن تكون غير قانونيه بالإضافة إلي انها لا تتفق مع المنطق والاعتبارات التاريخيه القابله لتلك المنطقة.

(١) تصريحات رسمية لاسحاق شامير رئيس وزراء إسرائيل آنذاك - أدلي بها في خطاب أمام الكنيست الاسرائيلي في منتصف نوفمبر ١٩٩٠.

ولدت معها بذات القرار رغم وحدة السند القانوني للدولتين اليهودية والفلسطينية، فإن إسرائيل مصرة علي مخالفه القواعد القانونية الدولية المستقره في هذا الشأن، والتي تهدف إلي منع العلاقات الحدودية بين الدول تلك العلاقات التي قد تجر الدول المتنازعه حول حدودها إلي الحرب. ولذلك يجب أن تكون الحدود ثابتة هادئة مستقرة، ولن يتأتى ذلك إلا بأن تقمع كل دولة داخل الحدود الخاصه بها ولا تتعدي علي حدود الدول المجاورة لها ولا تهدد السلامة الإقليمية للدول، حتي لا تعكر السلم والأمن الدولي والعلاقات الودية بين الدول المتجاورة.

وإذا أردنا أن نحقق فيما نقول ونطبق ذلك علي تصور إسرائيل للحدود في ضوء النزاع العربي الإسرائيلي وقواعد القانون الدولي، نجد أن التصور الإسرائيلي للحدود لا يقوم إلا علي الإعتداء والتوسع وقد بات ذلك واضحاً بعد الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بالحرب العدوانية في حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧، التي إنتهت باحتلال كل القدس بشقيها الشرقي والغربي، بعد أن كان الغربي فقط والضفة الغربية بفلسطين وسيناء والجولان وسيناء<sup>(١)</sup>، ورغبه إسرائيل في الإحتفاظ بتلك الأقاليم بل وضمها إلي إقليمها المحدد سلفاً علي النحو سالف البيان. فان ذلك كله يفرض علي إسرائيل الجلاء عن تلك الأراضي بإعتبارها أراضي محتله بطريق العدوان المسلح طبقاً للقواعد القانونية الدولية في هذا الخصوص.

ورغم ذلك كله فقد ظلت إسرائيل تعتبر نهر الأردن هو الحد الأمني الشرقي لها، كما إستمرت في الاحتفاظ بسيادة إسرائيل علي وادي الأردن شمال وغرب البحر الميت وغوش عيتسيون، بإعتبارها مناطق حيويه لأمنها، فضلاً عن ضم القدس الموحده مع توسيع حدودها تنفيذاً لمشروع (القدس الكبرى) لجعلها عاصمة لها، بالإضافة لما احتفظت

(١) د. د. عبد العزيز سرحان - مبادئ القانون الدولي العام ١٩٨٠ ص ٥٧٠ بالإضافه إلي مؤلفاته القيمة والعديده المشار إليها في هذه الرسالة وخاصه مؤلفه عن الدوله الفلسطينيه ١٩٨٩.

-٤٢٥-

به لنفسها طبقاً لإتفاقيات أوسلو بمنطقة في الضفة الغربية (منطقة ج)، والتي تبلغ مساحتها ٧٠٪ من مساحتها الكلية، وكذلك ٤٠٪ من مساحة قطاع غزة<sup>(١)</sup>. لذلك فقد فسرت إسرائيل القرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ الصادر عن مجلس الأمن تفسيراً توسعياً يساعدها علي تحقيق أطماعها بالمنطقة، وهو ما نعالجه من خلال المطلب التالي من الدراسة.

---

(٢) السفير / طاهر شاش - نفس المرجع السابق ذكره ص ١٩٣.

## المطلب الأول

مدي التضليل الإسرائيلي بالتفسير التوسعي لقرار

مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧

يمثل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ الذي جاء إلي حد كبير متفق مع الإتجاه السائد في المجتمع الدولي آنذاك، ومتفقاً مع قواعد القانون الدولي، ورغبة هذا المجتمع في حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط، تلك الإرادة الجماعية الدولية التي تمثلت في هذا القرار ولقد قبلت الدول العربية القرار السابق. وقد قبلت إسرائيل أيضاً هذا القرار الذي لم تلتزم به ولم تنفذه حتي الآن من ناحيه تطبيقه في الواقع، وقد جادلت إسرائيل كل الجدل في تفسير هذا القرار تفسيراً يتفق مع نظرتها التوسعية في الأراضي العربية معتمدة في ذلك علي الصياغة المعيبة للقرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧. حيث وصفت إسرائيل الإنسحاب الوارد في القرار علي أنه ليس إنسحاباً كاملاً وشاملاً بل إنه إنسحاب جزئي تحدده إسرائيل علي مائته المفاوضات مع كل دولة علي حده. ومعني أن الانسحاب جزئي فإنه يترتب علي ذلك بطبيعة الحال نتيجة خطيرة وهامة وهي أن الحدود الآمنة والتي وردت في قرار مجلس الأمن ليست هي حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧.

يعني ذلك بذاهة أن إسرائيل بعد الحرب السابقة لم تعد تكتفي بحدودها المقرره بموجب القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، وموقف إسرائيل بذلك بات واضحاً بأن إسرائيل ترغب أن تحدد حدوداً جديدة لها، تستند إلي ضم أجزاء من الأقاليم العربية<sup>(١)</sup>، تحقيقاً لأطماعها التوسعية وصولاً لتحقيق إسرائيل الكبرى.

(١) د. محمد اسماعيل علي - الحدود الآمنة - المجلة المصرية للقانون الدولي عدد ٣ سنة ١٩٧٧ ص ٢٤٤.

يجب أن تلفت النظر إلى ملاحظة هامة وهي توضيح الغموض في تفسير ذلك القرار، حيث أنه في مقدمته يعبر فيه مجلس الأمن عن إهتمامه العميق بالتوقف الخطير في الشرق الأوسط، ويلح في بيان عدم قابلية إكتساب الإقليم عن طريق الحرب، وفي بيان الحاجة إلى العمل للتوصل إلى سلام عادل ومستمر تحب في ظل جميع دول المنطقة في أمن، كما يلح في بيان أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد إلتزمت بالعمل وفقا لأحكام المادة الثانية من الميثاق<sup>(١)</sup>. وبالرجوع إلى نص القرار سواء نصه العربي أو الإنجليزى نجد أنه ينص في البند الأول علي مايلي:- يؤكد المجلس أن تنفيذ مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط ينطوي علي تطبيق المبدأين التاليين وهما:-

- (أ) إنسحاب قوات إسرائيلية مسلحة من أراضي إحتلت في النزاع الأخير<sup>(٢)</sup>.
- (ب) إنهاء جميع حالات الحرب، وإحترام السيادة والتسليم بها، وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، وبحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها وخالية من التهديدات أو أعمال القوة.
- ورغم أن قرار الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي لا ينقلان السيادة ولا يقران الإحتفاظ بالأقاليم المحتلة والسيادة عليها حتي يمكن التوصل إلي تسوية سلمية تتنازل فيها الدول العربية عن بعض من أقاليمهما لإسرائيل، علي أساس أن يكون ذلك في مقابل أن تنسحب إسرائيل من الأراضي التي شملها القرار، وهذه أيضاً مساومة مخالفة للقواعد القانونية، وهي ما تحاول إسرائيل أن تفعله الآن بالنسبة للإنتسحاب من الجولان.

(١) يراجع في تفسير هذا القرار أ.د. /عبد العزيز سرحان في دور محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات الدولية وارساء مبادئ القانون الدولي بالتطبيق علي مشكله الشرق الأوسط ١٩٨٦ ص ٢٨٣.

(٢) ينظر: the Arab. israel conflict - volume 111 : Documents edited by joIn norton moore. S.C. Res 242 (22 - 11 - 67).

وفي الواقع أن هذا التفسير الإسرائيلي لنصوص قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ المشار إليه، هو تفسير ليس بجديد علي الفقه الصهيوني حيث أنه مكرر ومعروف وتحاول إسرائيل دائماً أن تؤل ما تشاء من النصوص بحيث تحقق أهدافها التوسعية التي ظهرت في تفسيرها لنصوص هذا القرار، ونحن نرى مع باقي الفقه العربي أن الإنسحاب الجزئي الذي تدعيه إسرائيل باطل.

حيث يجب أن يكون إنسحاباً كاملاً وشاملاً من جميع الأراضي العربية المحتلة، وذلك للأسباب التي نوردتها فيما يلي:-

أولاً: ضروره رفع الغموض الذي يسود جزء من المعني العام لهذا النص<sup>(١)</sup>، بمعني أن نتبع عند تفسير جزء من النص القاعده التي تقضي بأن يؤخذ في الإعتبار المفهوم العام لهذا النص، وإذا كان الجزء الثاني من مقدمه النص قد أشار إلي عدم إمكان إكتساب الأقاليم بالحرب، وهذا الحكم جاء بشكل موحد وعام في النص الإنجليزي والفرنسي حيث وردت في كل من النصين كلمه إقليم بحذف آله التعريف the فهنا يعني عدم جواز إكتساب إسرائيل لأي إقليم بالحرب.

أما الجزء الثاني:- من القرار لن يكون له أي معني إذا سمحت الأمم المتحده لإسرائيل بأن توسع حدودها بصورة تسمح لها بالإحتفاظ بالأقاليم التي إحتلتها عام ١٩٦٧، وشرتب علي ذلك أن المقصود بإنسحاب قوات إسرائيلية من أقاليم إحتلت في النزاع الأخير، وإحترام السيادة والتسليم بها، وسلامة الأراضي والإستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، وبذلك يكون المقصود بالإنسحاب بأن يكون كاملاً وشاملاً، حيث لا يجوز الإستيلاء أو الإكتساب لأراضي الغير بالحرب. وهذا هو الإنسحاب بالمفهوم القانوني، وليس الإنسحاب الذي تريده إسرائيل، ويكون الهدف منه التوسع الإقليمي

<sup>(١)</sup> أ.د / عبد العزيز سرحان - تطور وطيفه معاهدات الصلح في القانون الدولي التقليدي والمعاصر علي ضوء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ بخصوص أزمة الشرق الأوسط. المجله المصريه للقانون الدولي - المجلد الثالث - ١٩٧١ - ص ٦١.

علي حدود وأراضي الغير بالقوة، بما يخالف القواعد القانونية الدولية في هذا الخصوص.

ثانياً: إعتمدت إسرائيل في تفسيرها لقرار مجلس الأمن علي جزء من القرار دون الأخذ في الإعتبار مضمون النص في عمومه، وإذا كانت إسرائيل قد إستفادت من النص الإنجليزي فإن هناك نسخاً رسمية أخرى تؤكد أن تفسير إسرائيل للقرار هو مجرد إفتراء باطل لكي تتمكن من مد حدودها علي حساب الدول المجاورة، وذلك بإحياء نظريات ملفقه قد عفا عليها الزمن وأصبحت لا تتفق مع القانون الدولي العام المعاصر، وهي النظريات النازية والفاشية. ولعل النص الأسباني والفرنسي لنفس القرار يؤكدان ما نقله من أن الإنسحاب الكامل من الأراضي التي إحتلتها إسرائيل في النزاع الأخير هو المقصود في القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧<sup>(١)</sup>.

وبذلك يكون القرار المشار اليه قراراً صريحاً وواضحاً في إعتبار الأراضي العربية التي إستولت عليها إسرائيل في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ هي أراضي محتلة طبقاً لقواعد القانون الدولي، وهو أمر يتفق عليه المجتمع الدولي كله عدا إسرائيل، وبالرغم من ذلك لا تتوقف إسرائيل عن إدعاءاتها الباطلة ومبرراتها الواهية لتبرير توسعاتها الاقليمية بالمنطقة العربية، وهو ما نعرض له من خلال المطلب التالي.

ونود قبل أن تنتقل بالدراسة إلى ذلك المطلب أن نؤكد على حقيقة قانونية هامة، وهي أنه يجب في حالة بداية مفاوضات جديدة وهي ما تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة الآن بعد إنتفاضة القدس والأقصى الأخيرة، يجب على الطرف الفلسطيني أن يتمسك بقواعد القانون الدولي بخصوص هذا الصراع، وليس التمسك بالقرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ لأنه أثبت فشله، حيث صيغ بعبارات مطاطة سياسية وليست قانونية، كذلك يجب على الجانب العربي أن يدعم ذلك، وأن يتمسك بتطبيق المادة الثانية

(١) أ.د./ عبيد العزيز سرحان - دور محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات الدولية - ١٩٨٦ - ص ٢٨٦ وما بعدها.

-٤٣-

الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة والتي تمنع إستخدام أو التهديد بها ضد التكامل الإقليمي أو الإستقلال السياسي لأية دولة أياً كانت.

ويترتب على تطبيق تلك المادة نتيجة هامة وهى عدم جواز قطف المعتدى لشمار عدوانه لأن ما بنى على باطل فهو باطل.



## المطلب الثاني

### البطلان القانوني لمبررات الإدعاء الإسرائيلي

#### بالتوسع الإقليمي في الأراضي العربية

تعرضنا فيما سبق إلي حقيقة هامه وهي أن إسرائيل لا ترغب في الإستقرار في الحدود المقرره لها وترغب في الحصول علي تنازلات إقليمية من الدول العربية بدون سند قانوني، حيث توقع معاهدات الصلح التي تفرضها علي الدول العربية بهدف تلك التنازلات، مما يترتب عليه إعتبار تلك الضغوط الواردة بهذه المعاهدات باطلة من وجهه نظر القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة<sup>(١)</sup>.

ولذلك تحاول إسرائيل جاهده أن تجد لنفسها المبررات المختلفه حتي تجد لها سنداً في لتبرير توسعها الإقليمي علي حساب إكتساب أجزاء من الدول العربية وضمها إليها عن طريق الحرب تارة، وعن طريق التلاعب بنصوص المعاهدات تارات أخرى، الأمر الذي يتعارض مع كافة القوانين المنظمه للمجتمع الدولي. وهذه المبررات مردود عليها ومنتقده سلفاً، وسوف نعرض لتلك المبررات التي لا تلزم إلا إسرائيل حيث أنها من نسج خيالها العنصري الضال عن جاده الصواب والقانون.

مازالت إسرائيل تتمسك بموقفها من عدم الإنسحاب الكامل من الأرض الفلسطينية وتصر علي أن القدس عاصمة أبدية لها بما فيها الجزء الشرقي المحتل عام ١٩٦٧، وكان من الواجب بعد إعتراف العرب بإسرائيل وسيادتها وحدودها بموجب القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧ أن تعترف هي الأخرى بسيادة الدول العربية وحدودها، وبرجه خاص سيادة الدولة الفلسطينية وحدودها في الأرض التي تعينت لها وفقاً للقرار المذكور، تحقيقاً للتكافؤ بين الحقوق في سلامه الأرض وحرمتها وفي الإقرار بالسياده واحتراماً للقواعد الدولية، (١) د/ علي صادق أبو هيف - القانون الدولي العام ١٩٦٢ ص ٥٠٠ ويراجع أيضاً د/ محمد سامي عبد الحميد - أصول القانون الدولي العام - الجزء الأول - الاسكندريه - الطبعه الثانيه ١٩٧٤ ص ٣٨٨.

وإستقرار للأوضاع الأمنية بالمنطقة ولحق الشعوب في تقرير مصيرها، ولكن المواقف والسياسات الإسرائيلية وبعض الآراء الفقهية خصوصاً الصهيوني فيها في هذا الشأن، والتي جاءت علي عكس ما كان يجب أن تكون عليه، إذ هي راحت منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن ترفض الإنسحاب بكافه صوره من الأراضي التي إستولت عليها في تلك الحرب، وكل ذلك بقصد تحقيق مكاسب إقليمية وأمنية وسياسية لاحق لها فيها بما تعتبر ذلك معه صورة سافرة للعدوان والإحتلال والتوسع الذي لاسند له من الناحية القانونية.

ونعرض فيما يلي لرأي الفقه الصهيوني لتبرير الإدعاءات الإسرائيلية لتوسعها الإقليمي بالمنطقة:-

لا تعدو هذه الإدعاءات إلا أن تكون مجرد وجهات نظر سياسية صهيونية تزعم وتدعي إستنادها إلي القانون، وهي مزاعم ذات طابع مصطنع ترتدي ثوبا قانونيا زائفاً لأن البعض منها لا وجود له مطلقاً في قواعد القانون الدولي<sup>(١)</sup>. والبعض الآخر إن وجد فهو لا يطبق علي حالة الأرض العربية المحتلة وبالدات في الضفة والقدس التي تجعل إسرائيل منها عاصمـة أبدية وموحده لها حسب قوانينها الداخلية، وفقها صهيون الذين يروجون للسياسة الإسرائيلية لا يزدون علي أصابع البدين<sup>(٢)</sup>.

كان اليهودي الإسترائلي جوليوس ستون هو أول من بدأ الترويج للفقـه الصهيوني الملقق، ونقله عنه البولندي يهودا بلوم «الإسرائيلي الجنسيه»، وروث لاييدوت، ثم تناقله عن هذا وذاك اليهودي البريطاني الياهو لو ترياخت، والأمريكي ستفان شوبيل وداماتو ويوجين رستو، وأخيراً اليهودي الفرنسي بيرماري مارتان، والفرنسي ناتالي مارجريت

(١) إراجع د/ عبد العليم محمد «التكليف القانوني الاسرائيلي للاحتلال والاستيطان في الضفة الغربية الأهرام بتاريخ ١١/٢/١٩٩٨ ص ٨.

(٢) استاذنا د/ علي ابراهيم يوسف في بحثه حول الرؤية القانونية العربية الموحده في مؤتمر الأمم المتحدة حول اتفاقية جنيف الرابعه ص ٤٩ مكتبه الرساله الدولية للطباعه عام ١٩٩٩.

كبيرير وكلهم يكررون ما قاله ستون سابقاً مع زيادات هامشية لا تنفي عن هذا الفقه في مجموعته الزيف والفساد والفراغ من الكيان القانوني السليم الذي يمكن أن يجعل له قاعدة يركز عليها وتدور تلك المزاغم والإدعاءات حول القواعد الزائفة التالية:-

### أولاً: الغزو الدفاعي:-

يقصد بالغزو الإجهاز علي الوجود القانوني لدولة ما علي أثر عمليات حربية، وضم إقليم الدولة المهزومة إلي إقليم الدولة المنتصرة<sup>(١)</sup>، ومعني ذلك أن الغزو هو إحتلال إقليم الدولة كله أو بعضه بواسطة القوات العسكرية لدولة أخرى في أثناء الحرب القائمة بينهما<sup>(٢)</sup>، وهو أيضا الإستيلاء عنوة علي إقليم تابع لدولة أخرى<sup>(٣)</sup>.

أما الفتح فهو يرتبط بانتصار إحدى الدول عسكرياً علي دولة أخرى إنتصاراً ساحقاً تسيطر بعده الدولة المنتصرة علي إقليم الدولة الأخرى بما يعرف بالإحتلال العسكري<sup>(٤)</sup>، ويجب توافر عدة شروط حتي يكون الغزو سبباً لدخول الإقليم المحتل في ولاية الدولة:-

(١) أن تقوم حرب بين دولتين.

(٢) أن تحتل القوات المسلحة العسكرية لإحدى الدولتين المتحاربتين إقليم الدولة المعادية كله أو بعضه.

(٣) أن تقوم الدولة بعد إنتهاء العمليات الحربية بإتخاذ إجراء الضم للإقليم إلي

---

(١) أ.د/ عبد العزيز سرحان - القانون الدولي العام - المجتمع الدولي - المصادر نظرية الدولة ١٩٨٦ ص ٢٧١.

(٢) أ.د/ حامد سلطان - القانون الدولي العام في وقت السلم ١٩٧٦ ص ٥٧٦.

(٣) أ.د/ محمد حافظ غانم - مبادئ القانون الدولي العام ص ٣٤١.

(٤) د. / عدنان النقيب (تغير السيادة الاقليمية وأثارها في القانون الدولي) - رساله دكتوراه - جامعة عين شمس ١٩٨٨ ص ٦٣٣.

إقليمها، ويلاحظ أن إجراء الضم هو إجراء إنفرادي تتخذه الدولة المنتصرة وحدها، ويلاحظ أيضاً أن إجراء الضم يختلف تماماً عن معاهدة الصلح لأن نقل السيادة من دولة إلي أخرى علي إقليم معين عن طريق معاهدات الصلح يكون عن طريق التنازل، وذلك الطريق الذي أصبح باطلا الآن في ظل القانون الدولي المعاصر<sup>(١)</sup>.

أم في حالة الضم فإنه يكون نتيجته للغزو وهو عمل يصدر عن الإرادة المنفردة للدولة الغازية، ولقد كان الغزو قديماً إحدى الوسائل لتغيير السيادة في ظل القانون الدولي التقليدي<sup>(٢)</sup>. وكان أسلوباً معترفاً به فيما بين الدول حيث كانت الحرب مشروعاً، ومن ثم تتوقف أهمية هذه الطريقة علي الحالات التي تم فيها اكتساب الإقليم في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى وقيام التنظيم الدولي. ولعل الغزو كان من أهم الأسباب التي أعادت المره تلو المره تخطيط الحدود السياسي بين الدول حيث كان الغزو سبباً جائزاً أو مشروعاً علي أساس أن الحرب ذاتها كانت نظاماً قانونياً معترفاً بوجوده وآثاره في الماضي، وذلك فيما قبل التنظيم الدولي علي النحو سالف البيان.

ولكن وفي ظل القانون الدولي المعاصر لم يعد الغزو سبباً من أسباب تغيير السيادة الإقليمية أو سبباً لإعادة تخطيط الحدود السياسي<sup>(٣)</sup>، ولم تصبح له سوي قيمة تاريخية فقط، وأصبحت الحرب سواء أكانت حرباً مشروعة أو عدوانية أمراً مرفوضاً بالنسبة لحل الخلافات الدولية، وقد ورد ذلك في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، حيث ورد فيه ما يلي (نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلمنا علي أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت علي الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف). وقد ورد في نص المادة الثانية الفقرة الرابعة من الميثاق أيضاً «يُمتنع أعضاء

(١) يراجع د/ حامد سلطان - القانون الدولي العام في وقت السلم ص ٥٧٨ - بذات المرجع السابق.

(٢) يراجع د/ عبد العزيز سرحان - القانون الدولي العام ص ٢٧١ - ذات المرجع السابق ذكره.

(٣) يراجع أ.د/ حامد سلطان - القانون الدولي العام في وقت السلم - دار النهضة العربية - الطبعة الرابعة - القاهرة - ١٩٦٩ - ص ٥٨٠.

الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة وإستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الإستقلال السياسي لأية دولة أو علي أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

والخلاصة أنه إذا كانت تلك هي النتيجة والتفسير القانوني الصحيح للقرار ٢٤٢، وبالتالي فإنه أيضاً بالنسبة لنظرية الرهن الإقليمي التي تريد أن تطبقها إسرائيل علي الأراضي العربية والفلسطينية التي تحتلها باطله بطلاناً قانونياً مطلقاً في شأن الإحتفاظ بتلك الأراضي إستناداً إلي تلك النظرية. وعلي ذلك فإنه من غير المناسب أيضاً الإستناد إلي التقادم كسبب لإكتساب أية أقاليم تخضع الآن لسيطرتها الفعليه<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة لفكره التقادم والتي تعني إكتساب الإقليم عن طريق مباشره الإختصاص عليه علي نحو مستمر وغير متنازع فيه خلال فتره من الزمن تكفي لتولد الشعور بأن الوضع القائم يتفق مع حكم القانون<sup>(٢)</sup>، فإنه لا يمكن لإسرائيل أن تستند إلي التقادم كوسيلة دولية مشروعة لاكتساب السيادة علي الأقاليم العربية المحتلة لأن ذلك لا يرجع فقط إلي عدم توافر الشروط الخاصة بالتقادم في حاله النزاع العربي الإسرائيلي، ذلك لأن إحتلال إسرائيل للأراضي العربية لا يفهم منه أنه حيازه مستقره لإسرائيل علي هذه الأقاليم، والتي لم تكن يوماً هادئة أو مستقره، وقد إحتلت إسرائيل هذه الأراضي العربية غصباً وبالقوة المسلحة علي مسمع ومرأى من المجتمع الدولي.

أصدرت الأمم المتحدة القرارات التي تبطل هذا الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ولا شك في أن إحتجاج الدول العربية فرادي وجماعات علي الممارسات والإنتهاكات الإسرائيلية في هذه الأراضي المحتلة، ورفض الشعوب لذلك الإحتلال<sup>(١)</sup> د/ تيسير شوكت النابلسي - الإحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية - دراهه لواقع الإحتلال الاسرائيلي في ضوء القانون الدولي - رساله دكتوراه مقدمه الي كلية الحقوق - جامعه عين شمس عام ١٩٧٥ ص ٢١٢.

(٢) أ. د/ محمد حافظ غانم - الوجيز في القانون الدولي العام - دار النهضة العربية ١٩٧٩ ص ٢٠٧.

خصوصاً ما تمثل في الإنتفاضات والمقاومات الفلسطينية المستمرة لعدة سنوات، فكلها تدحض حجة إسرائيل في أن إحتلالها للأقاليم العربية يستند إلى الحيازة أو التقادم. وتأكيداً علي ذلك قال الفقيه كنسترايت: إن اصرار الدول العربية المستمر منذ إحتلال ١٩٤٨ علي عدم قبول خطوط الهدنة كحدود لإسرائيل، علي الأقل فيما وراء قرار الأمم المتحدة الصادر في عام ١٩٤٧ يحول دون نشوء حق لإسرائيل عن طريق التقادم، أو القبول العام. والمقصود بالقبول العام إعترااف المجتمع الدولي لإكتساب دولة معينة لإقليم لم يكن لها في الأصل، والقبول الدولي العام سند شرعي لإكتساب الإقليم إلا أن هذا القبول العام لم يحدث في أي وقت، بالنسبة إلي خطوط الهدنة عام ١٩٤٩ بين الدول العربية وإسرائيل، رغم أن خطوط الهدنة ليست حدوداً سياسية بل خطوط عسكرية ذات طبيعة عسكرية إتفاقية مؤقتة لا تمس حقوق الأطراف في التسوية النهائية للنزاع العربي الإسرائيلي. ولم يحدث أيضاً أن قبلت الدول العربية الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بعد هزيمتها في حرب ١٩٦٧.

فضلاً عن ذلك فإن المجتمع الدولي لم يوافق علي تلك الجريمة النكراء التي إرتكبتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ في حق الدول العربية والمجتمع الدولي أيضاً، وما قرارات المنظمات الدولية العامة والمتخصصة والإقليمية إلا تعبير صادق عن عدم قبول المجتمع الدولي ورفضه لضم الأراضي العربية بالقوة العسكرية.

#### ثانياً: نظرية الدفاع الشرعي الوقائي:-

واستكمالاً لإدعاءات الفقه الصهيوني المدافع عن الموقف الإسرائيلي بضرورة التفريق بين نوعين من الغزو: غزو عدواني تقامسه الدولة دون مسوغ قانوني، وغزو دفاعي وقائي تقامسه الدولة دوماً لخطر يداهما، حيث كانت مبررات إسرائيل للغزو الذي شنته علي الدول العربية في يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ بأنه كان من قبيل الدفاع عن النفس باعتبار أن إستعدادات مصر العسكرية عشية الحرب شكلت هجوماً مسلحاً وشيك الوقوع

علي إسرائيل الأمر الذي يجعل لإسرائيل حقاً علي هذه الأراضي التي إحتلتها<sup>(١)</sup>.

يدعي هؤلاء الفقهاء الصهاينة في مغالطه واضحة كذلك بأنه:-

«إذا كان يتعذر إستخدام القوة لإحداث تغيير إقليمي مقبول قانوناً فإن معني ذلك أنه متي تم إنتقال الإقليم نتيجة الإستخدام غير المشروع للقوة، فسبقي هذا الوضع غير الشرعي إلي الأبد بسبب حظر إستخدام القوة لاستعادة السيادة القانونية، وهذه نتيجة لا يمكن إعتبارها مقبولة أو صحيحة والإستخدام غير المشروع هنا للقوة يقصد به أي محاولة عريبه لاستعادة الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧.

ويري هذا الفقه أن إسرائيل من حقها الإحتفاظ بالأرض العربية المحتلة كمكافأه لها علي قيامها بالدفاع الشرعي الوقائي وليس من حق أحد أن يطالبها بالإسحاب<sup>(٢)</sup>، بل علاوه علي ذلك أن يستمر هذا الوضع إستناداً إلي تحريم إستعمال القوة. فأی تضليل قانوني هذا، حيث كان يجب أن يحكم هذا الوضع قاعدة مختلفة تماماً وهي ما بني علي باطل فهو باطل.

ويؤكد بطلان تلك المزاعم أيضاً للفقه الصهيوني أن هذه الحجج التي يقدمها لاسند لها في القانون الدولي العام المعاصر، وذلك لأن القانون الدولي العام الآن لا يعرف سوي نوعاً واحداً من الدفاع الشرعي الذي بينته المادة (٥١)، من ميثاق الأمم المتحدة وهو دفاع شرعي أحاطته المادة بثلاثة شروط أساسيه وهي<sup>(٣)</sup>:-

(١) ينظر - A.J. il., 1970 p. 344. "what weijht to comquest", chwebel "S". 347.

(٢) ينظر:- pierre Marie: le conflit Israela - Arabe Recherch sur l'emploi de force en droit international paris - L.G.D.J. 1973 p. 153 - 170.

(٣) تنص المادة ٥١ من الميثاق علي ما يلي:- «ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول فرادي أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوه مسلحة علي أحد أعضاء الأمم المتحدة =

**الشرط الأول:** أن يكون هناك هجوماً مسلحاً قد وقع بالفعل علي الدولة التي تقوم بأعمال الدفاع الشرعي:- ومقتضي هذا الشرط أن الدفاع الشرعي لا يجوز إلا إذا تعرضت الدولة فعلاً لهجوم مسلح من جانب دولة أو عدة دول أخرى، فالدولة التي تقارسه ترد علي ضرر أصابها بالفعل وهو لا يختلط بإجراءات الإنتقام أو العقاب لأن هدفه رد العدوان، ومحكمة العدل الدولييه قد تعرضت لذلك في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وذلك في عام ١٩٨٦، حيث أعلنت أن حق الدفاع الشرعي لا يمكن مباشرته إلا في مواجهه هجوم مسلح وقع بالفعل وليس في مواجهه مساعدات قدمت إلي عناصر مناورته لنظام الحكم، وهذا يتفق مع حرفيه ومع روح ميثاق الأمم المتحدة الذي يحظر إستعمال القوة في العلاقات الدولييه<sup>(١)</sup>.

**الشرط الثاني:-** أن يكون دفاعاً احتياطياً ويبلغ فوراً إلي مجلس الأمن حيث يقوم مجلس الأمن في هذه الحاله بواجبه ومستوليائه المنوطة به، أي بالتكفل بالرد علي العدوان من خلال تطبيق نظام الأمن الجماعي المبينه أحكامه في الفصل السابع من الميثاق، وبالات في المواد ٤٢، ٤٣، ٤٤.

فلا مجال لإعمال الدفاع الشرعي من جانب الدول، فهو إختصاص إحتياطي وإستثناء من أعمال القوة المخطوره وفقاً للماده ٤/٢ من الميثاق. ولهذا أوجبت الماده (٥١) ضرورة إبلاغ تدابير الدفاع الشرعي فوراً إلي مجلس الأمن، حتي يقوم هذا الأخير بوضع الموقف تحت إشرافه فوراً والتعامل معه بما يناسب الظروف والأحوال وإعاده الأمور إلي نصابها، وحتى لا تتحول الأمور إلي فوضي دوليه. والشأن في ذلك كما هو الحال في

= وذلك إلي أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمه لحفظ السلم والأمن الدوليين والتدابير التي اتخذتها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ الي المجلس فوراً ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس بمقتضي سلطته ومستوليائه المستمدة من أحكام هذا الميثاق من الحق في أن يتخذ في أي وق ما يري ضروره لاتخاذ من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين أو اعادته الي نصابه.



حالة الإعتداء علي الحقوق في المجتمع المدني حيث يجب أن يلجأ الأشخاص إلي الوسائل القانونية التي تحددها الدولة، بحيث لا يلجأ أي فرد إلي الحصول علي حقه بالقوة أو بطرق أخرى غير قانونية، فيتحول المجتمع إلي فوضي. وهذا هو الدفاع الشرعي الذي نعرفه ويعرفه الميثاق وقواعد القانون الدولي وحتى القانون الداخلي للدول بين أفرادها، أما التفرقة التي يقول بها الفقه الإمبرائلي بين غزو هجومي وغزو دفاعي فهي تفرقة زائفة ومصطنعة ولا تمثل الوضع السليم للقانون الدولي وقواعده المستقرة. تحاول إسرائيل عبثاً أن تنشئ من جديد سبباً لإكتساب الإقليم يرفضه القانون الدولي المعاصر، وهي تفرقه تحاول تأسيس حقوق موضوعية علي أسس شخصية ونسبية، مثل تقدير الدولة لكونها في حالة دفاع شرعي وهو فكر سياسي مرفوض غير منزع عن الهوي والغرض، لأن هدفه هو خدمة مصالح دوله معينة عن طريق إحياء أفكار القانون الدولي التقليدي في ظل الإستعمار، وهي أفكار يرفضها المجتمع الدولي المعاصر، ولا يؤيدها إلا أصحابها المدافعون عن التوسع الإقليمي في أرض الغير<sup>(١)</sup>، والدليل علي بطلان وفساد نظرية الدفاع الشرعي الوقائي *thorie de la legitime defense preventive* أن محكمة العدل الدولية رفضتها في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها عام ١٩٨٦، لأن المحكمة وجدتها من أخطر الأفكار الهدامة في القانون الدولي العام التي تسعى إلي تخريب النظام القانوني الذي وضعه ميثاق الأمم المتحدة وجرم فيه إستعمال القوة إلا في حالة دفاع شرعي حقيقي، توافرت فيه الشروط بوقوع العدوان المسلح فعلاً.

**الشرط الثالث:** أن يكون دفاعاً شرعياً مؤقتاً إلي أن يتدخل مجلس الأمن لحل

النزاع:-

حيث أن رد العنف بالعنف ليس عملاً دائماً وإنما هو عمل مؤقت إلي أن يتدخل

---

(١) استاذنا د/ علي ابراهيم بالمرجع السابق الذكر ص ٥٣.

مجلس الأمن ويتخذ التدابير اللازمة لإعاده السلم والأمن الدوليين إلي نصابهما، فالدفاع الشرعي الذي يعرفه الميثاق هو إجراء مؤقت لحفظ كيان الدولة، ذلك هو المفهوم القانوني للدفاع الشرعي، وليس ذلك الذي يزعمه الفقه الصهيوني ونظريته الزائفة. وبعد أن رفضت محكمة العدل الدولية هذه النظرية وهدمتها وأدانتها لجنة القانون الدولي التي تضم كبار فقهاء العالم ووصفها رئيس اللجنة بأنها نوع من العبث<sup>(٢)</sup>، بعد هذا كله ماذا بقي من فقه جوليوس ستون ويهودا بلوم والياهو لوتر باخت وسنيفان شوبيل وبيرمارتان وغيرهم من فقهاء صهيون الذين يدافعون عن فكرة ونظرية وهمية لا وجود لها في القانون الدولي المعاصر، ولا يتمشي مع قواعد العدل والمنطق السليم.

#### الحجة الثانية إنتفاء الأساس القانوني للحيازة السابقة:

يرجع الفقه الإسرائيلي لحجه ثانيه تنكر علي إسرائيل وصف المحتل بالنسبه للضفة الغربية والقدس وقطاع غزة وباقي الأراضي العربية المحتلة بجنوب لبنان والجولان، حيث يقول بلوم وأتباعه بأن إسرائيل لم تقم بإزاحه صاحب السيادة الشرعية، بمعنى أن الإحتلال الإسرائيلي للقدس والأراضي الفلسطينية لا يعتبر إعتداء علي صاحب سياده سابق وهما الأردن ومصر<sup>(٢)</sup>.

فضم الأردن للضفة الغربية في ٢٤ ابريل ١٩٥٠ وسيطرة مصر علي قطاع غزة في الفترة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٦٧ لم يعط أي منهما حقاً قانونياً مؤكداً ونهائياً علي هذه الأرض، فالأردن قد إستند علي سند غير شرعي هو الإحتلال في بسط سلطانه علي هذه الأجزاء، أما سيادة مصر علي قطاع غزة فلم تستند إلا علي الإحتلال الجبري حيث

C.I.J. Rec - 1986. p. 94, 103 - 104.

(١)

Blu M "Y.Z", the missing reversionner Reflectom on the status of judea (٢) and samaria" Israel law review, No 3, 1968 p. 279 - 294, voir oussi: Schmebel, op. cit. p. 346 - 347, stone, op. cit p. 12 - 13. aussi lauter pocht, op. cit p. 46 - 47, martin "P.M." op. cit p. 274 - 288.

كان القطاع يدار من قبل حاكم عسكري مصري، ولم يكن في مقدور سكانه دخول الأراضي المصرية إلا بإذن خاص<sup>(١)</sup>.

وسوف نتعرض لهذه النقطة بالتفصيل لاحقاً عند دراسته الجزء المتعلق بالقدس من دراسنا والرء عليها تفصيلاً من الناحية القانونية، ولكن يمكننا أن نضيف هنا وفي هذا المقام بأن المقولة الأساسية التي يطرحها بعض رجال القانون الإسرائييين، وخاصة يهودا بلوم<sup>(٢)</sup>، وعدد من أنصار ذلك الفقه الصهيوني والذي يقوم علي التشكيك في سيادة الأردن، علي الضفة الغربية وسيادة مصر علي قطاع غزة وقت إحتلال إسرائيل لهاتين المنطقتين، لتبرير السيادة الإسرائيلية عليهما، فإن ذلك مرفوض ومردود عليه بأن قواعد القانون الدولي للإحتلال يفترض وجود هذه السيادة الشرعية لكل من مصر والأردن، وإتفاقية جنيف بالذات تتحدث عن إحتلال أراضي أحد الأطراف السامية، ومن شأن قبول إسرائيل إنطباقها علي «يهودا والسامرة» وقطاع غزة إعترافاً ضمنياً بالسيادة الشرعية السابقة للأردن ومصر، كما ان إسرائيل لم تصدر تشريعاً محلياً يقضي بتنفيذ هذه الإتفاقية في إسرائيل. وهما مقولتان لا تستقيمان مع القانون الدولي فإتفاقية جنيف الرابعه وبقية إتفاقات القانون الدولي الانساني، التي تهتم بحقوق الإنسان ولا شأن لها بمسألة السيادة، وإلا كانت النتيجة تنصل أية دولة من أحكامها بمجرد الطعن في سيادة دولة أخرى.

أما الإستناد الي عدم إصدار إسرائيل تشريعاً داخلياً فهو إنتهاك واضح للمبدأ القانوني المستقر الذي لا يجيز لدولة ما التنصل من إلتزاماتها الدولية إستناداً إلي

---

(١) Nathalie marguerite kerler: les droits de l'Homme dans les territoires ad- ministrés par Israël, paris, pedone 1978. p. 7 : 18.

(٢) يهودا بلوم هو استاذ للقانون الدولي بالجامعة العبرية - والمندوب الاسبق لاسرائيل لدي الأمم المتحدة. وأحد زعماء الفقه الصهيوني المتعصب ضد مشروعيه الحقوق العربية التي إنتهكتها إسرائيل.

نظامها القانوني الداخلي<sup>(١)</sup>.

الحجة الثالثة نظرية الرهن الإقليمي le gage territorial وفقاً لما  
رآه وإنتهى إليه قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لعام ١٩٦٧:-

ترفض إسرائيل السلام وترفض الانسحاب من الأراضي العربية متخفية بمهارة  
وخلال مدة طويلة خلف ذريعه أنها لا تجد متحدثاً معها يناقش أمور السلام، حيث لم  
يحدد القرار الأراضي الواجب الانسحاب منها أو الخطوط التي تم الانسحاب إليها، لذلك  
فقد إستنتج الفقه الصهيوني من ذلك أن القرار لم يفترض الانسحاب من كل الأراضي  
المحتلة، حيث أهمل عمداً استخدام أداة التعريف the في لفظ الأرض، ومما دام  
الانسحاب المطلوب هو انسحاب جزئي فقد تلاعب الإسرائيليون بهذه الثغرة وإنتهوا إلي  
أن نية صانعي القرار قد انصرفت إلي تفويض إسرائيل بتعيين المناطق التي تنسحب منها.  
لأن تعبير أراض يفيد البعض وليس الكل، وبناء علي ذلك فإن الخطوط التي ينتهي  
عندها هذا الانسحاب والتي تصبح بعد ذلك هي الحدود النهائية لإسرائيل ستكفل لها  
بالضرورة مساحة أكبر مما كانت تسيطر عليه قبل ٥ يونيو ١٩٦٧.

ويؤكد ذلك حسب زعمهم الباطل أن القرار يصف الحدود الدائمة بأنها حدود آمنه  
Frontieres<sup>(٢)</sup>، وبالتالي فهي مضطرة إلي الإحتفاظ بهذه الأرض كرهن إقليمي إلي  
أن تبدأ المفاوضات بين الأطراف المعنية ويتوصلوا إلي حل نهائي لتحقيق تلك الحدود  
الآمنة، والتي لا حدود لها في المفهوم الصهيوني. فالرهن الإقليمي عندهم ليس مؤقتاً، بل  
دائم وغير يرحلتين هما:

الأول:- مرحلة الرهن الكلي للأرض لأن إسرائيل لا تجد شريكاً عربياً يناقش

(١) ينظر المادة ٢٧ من إتفاقية قانون المعاهدات لعام ١٩٦٩.

(٢) يراجع د. عبد العزيز سرحان: المنظمات الدولية العالمية - القاهرة - دار النهضة ١٩٩٩ ص ١٦٩ - ١٧٤.

معها أمور السلام فهي مضطرة ورغما عنها للاحتفاظ بالأرض كلها..

**والثانية:-** الرهن الجزئي والدائم بعد مفاوضات السلام حيث تنتفي خلالها وتختار الأرض المناسبة للاحتفاظ بها ضماناً للأمن أو الحدود الآمنة وهي التي تعني في الفكر الإسرائيلي إسرائيلي كبير، وذلك من خلال المساومة علي الأراضي التي تحت يدها والتي إحتلتها بالقوة بحجة تأمين حدودها، وقد نادي بهذه النظرية كل من اليهودي بوجن رستو والفرنسي بير ماري مارتان<sup>(١)</sup>.

وهذه النظرية السابقه وثيقة الصلة بالتفسير الضال والخطأ للقرار ٢٤٢ المتضمن لأسس التسوية للنزاع العربي اليهودي منذ عام ١٩٦٧، فالمعروف أن هذا الفقه يد يد العون للحكومات الإسرائيلية في محاولات لإضفاء الصفة القانونية للتوسع الإقليمي الذي تباشره إسرائيل في عمليات الطرد والاحتلال وبناء المستعمرات في الأراضي العربية، بما يخالف في مجمله وتفصيله كافة قواعد القانون الدولي. ولذلك ذهب كل كتاب الصهيونية تقريباً إلي إعتداد تفسير موحد للقرار ٢٤٢ يقوم علي عبارات لفظية ولغوية مفادها أن القرار المذكور إقتصر في نصه الإنجليزي علي طلب إنسحاب «قوات إسرائيلية مسلحه من أراض إحتلت في الصراع الأخير».

يصبح المقصود بذلك القرار حتي مع عدم وجود أداه التعريف قبل كلمه أراضي ليس اعطاء اليهود حرية اختيار ما ينسحبون منه من هذه الأراضي بل إلزامهم بالإنسحاب من كل الأراضي التي إحتلوها قبل هذه الحرب، أي في عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ خارج نطاق قرار التقسيم ١٨١ لعام ١٩٤٧. فالأصل هو وجوب إنسحاب إسرائيل من هذه الأراضي أيضا لأن إحتلالها غير مشروع<sup>(٢)</sup>، فالربط الزمني بين الإحتلال والإنسحاب هو التفسير

(١) في هذا المعني د/ علي ابراهيم يوسف - رؤية قانونية موحدة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب فيما يتعلق بتطبيق اتفاقيه جنيف الرابعه - مكتب الرساله الدولية للطباعه - لسنة ١٩٩٩ - ص٦٠.

(٢) هذا ما كان يخشاه الأمريكان قبل التفاوض مع المندوبين العرب حول مسودة القرار ٢٤٢ في مباحثات محمود رياض مع المندوب الأمريكي جولد بروج تم الاتفاق علي أن ينحصر القرار في حرب ١٩٦٧ وأن لا يتناول مشكله فلسطين منذ عام ١٩٤٧.

المنطقي السليم للقرار، لأنه يطلب الإنسحاب من أراضي حددها بوصف معين في زمن معين هو عام ١٩٦٧ وهذا هو المقصود بنصه «إحتلت» في «الصراع الأخير».

ونحن نتفق في الرأي مع أستاذنا الدكتور علي إبراهيم يوسف في أن هذا هو التفسير القانوني الذي يتوافق مع قواعد القانون الدولي والذي يرد علي ضلالات الفقه الصهيوني ومن شابههم هنا وهناك، حيث أن القرار ليس فيه أي إستثناءات تجيز لليهود الإحتفاظ بأي جزء من الأراضي، لافي القدس، ولا في الضفة ولا الجولان، لأن الإستثناء محظور صراحة بمقدمة القرار التي تنص علي أن المجلس:

« يؤكد عدم جواز الإستيلاء علي الأراضي عن طريق الحرب » وقواعد التفسير الصحيح المعترف بها في تفسير النصوص الدولية تقضي بالضرورة أن تكمل العبارات والألفاظ بعضها بعضا في عملية متكاملة، بحيث يكون للعبارات والألفاظ معني واحد ومتكامل، وإذا أدي التفسير إلي نتائج غير قانونية أو متناقضة مع بعضها وجب رفضها وعدم الأخذ بها<sup>(٢)</sup>، ويؤكد هذا التفسير أيضا أن القرار قد أكد في المقدمة أن الدول الأعضاء قد تعهدت بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، والإلتزام بالعمل وفقا للمادة الثانية من الميثاق، حيث أن أهم حكم في المادة الثانية هو الفقرة الرابعة التي تمنع إستعمال القوة أصلاً، وبالتالي تبطل كل النتائج المترتبة علي إستعمال هذه القوة لأن ما يبنى علي الباطل فهو باطل.

يؤكد هذا النظر مقوله الفقيه الأمريكي الكبير كوينسي رايت: «إن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ كان كسراً مع إسرائيل في مطالبتها بالإنسحاب فقط من الأراضي التي إحتلتها عام ١٩٦٧ في الوقت الذي لا يتوفر لها فيه سند قانوني لإحتلال أية أراضي تتعدي حدود الدولة اليهودية المقترحة في مشروع التقسيم عام ١٩٤٧ وكان يجب عليها

---

(٢) حول أصول وقواعد التفسير يراجع المؤلف القيم للاستاذ الدكتور / علي إبراهيم يوسف في الوسيط في المعاهدات الدولية - القاهرة ١٩٩٧ ص ١١٢٩ - ١٤٣٠.

الإسحاب ليس فقط من الأراضي التي إحتلت عام ١٩٦٧، وإنما أيضاً من الأراضي التي إحتلتها عام ١٩٤٨<sup>(١)</sup>. وذلك بالطبع إذا إلتزمنا بالتفسير القانون الكامل للقرار ٢٤٢ بالمعنى الفني القانوني الواسع المفهوم للقرار وعلي النحو سابق البيان.

تجدر الإشارة بالإضافة إلي ما سبق عرضه من حجج قانونية تدحض المزاعم اليهودية لفقهاء صهيون للتوسيع الاقليمي لإسرائيل بالأراضي العربية المحتلة وعدم مشروعية الإستيلاء عليها، وما تمخذه علي أرضها من تغييرات جغرافية وسكانية. نضيف في هذا الخصوص بأن الإحتلال هو واقعة مادية ترتب أوضاعاً قانونية محددة، حيث تنطبق علي تلك الأوضاع قواعد القانون الدولي المتعلقة بالأقاليم التي تقع تحت الإحتلال الحربي وعلي الأخص أحكام إتفاقية جنيف الرابعه لسنة ١٩٤٩، والخاصه بحماية المدنيين وأملاكهم في زمن الحرب، وكذلك لائحته لاهاي سنة ١٩٠٧. يزيد علي ذلك ما تقرره المبادئ الأساسية لقانون الإحتلال الحربي، وهي أن السيادة لا تنتقل إلي دولة الإحتلال، وإنما تمارس الأخيره سلطة إداره الإقليم المحتل والحفاظ علي الأمن والنظام فيه، وألا تحدث تغييرات في نظمه القانونيه والقضائيه وأوضاعه الإقليمية والجغرافيه، وهو ما تؤكدته المادة (٤٢) من لائحته لاهاي<sup>(٢)</sup>.

يمكن أن تؤكد أخيراً بأنه لا يكاد يوجد حكم في إتفاقية جنيف الرابعه أو لائحته لاهاي أو أي قاعدة دولية أخرى لم تنتهكه إسرائيل، فقد وسعت حدودها وطبقت عليها قوانينها وقضاءها وإدارتها، كما قامت بمصادرة الأراضي بالضفة الغربية وقطاع غزة، وضمت القدس ووسعت حدودها شرقاً وغرباً، منتهكة بذلك كافة القواعد القانونية والأعراف الدولية في هذا الخصوص.

(١) ينظر:- WRIG. HT. "a" legal aspects of the middle east situation 33 law and contemporary problems", 1968. p. 29 the middle east crisis. P.A.S.I.L 1970 - 71 the middle east problem "A.J.I.L 1970 p. 270 - 275.

(٢) كما تؤكد هذا المعنى أيضاً المواد ٥٤، ٦٤، ٦٧ من إتفاقية جنيف الرابعه.

-٤٤٦-

وبذلك نكون قد إنتهينا بحمد الله من الدراسة القانونية لأبعاد مشكله الحدود العربية الإسرائيلية في ضوء قواعد القانون الدولي وأحكامه المستقرة في هذا الخصوص.



### خلاصة وتعليق

حيث نخلص من ذلك بأن الحدود السياسية لفلسطين التي أقرها صك الإنتداب عام ١٩٢٣ مخيبه لآمال الصهيونية علي كل الجبهات في ظل أطماعها التوسعية اللامحدودة، وظهر ذلك من دراسه آراء الصهاينة في هذا الخصوص لأنهم يؤمنون بأن الحدود السياسية عبارة عن غشاء رقيق يغلف كائنا حياً، وأن نمو هذا الكائن الحي سيؤدي حتماً إلي تمزيق هذا الغشاء الرقيق ليخرج منه مارداً عملاقاً لا تنتهي حدوده السياسية إلا بتحقيق إسرائيل الكبرى، ونمو هذا الكائن الحي سيكون بزياده مساحته وتوسعه الإقليمي باستمرار علي حساب الأقطار المجاورة وبالتالي فان الحدود السياسية عند إسرائيل قابلة للتغيير والتوسع المستمر، وذلك لأنهم دائماً يربطون بين الحضارة والدين والتاريخ المزيف والحدود السياسية ومساحة الدولة. تماماً كما فعل الألمان من خلال الفكر العنصري<sup>(١)</sup>. فهم في نظرم أرقى حضارياً من الأمم الأخرى الأمر الذي سيمكنهم من توسيع حدودهم السياسية في أراضي الدول المجاورة ومن ثم تتسع إقليمياً الرقعة التي إستولوا عليها بناء علي أيديولوجيات عنصرية زائفة وعقائد فاسده، وهم مرحليون في هذا الخصوص أي يحققون الهدف علي مراحل وخطوات تنتهي بفرض الأمر الواقع وللأسف الشديد قد نجحت معهم تلك السياسة الإستعمارية التوسعية، ولذلك فالهدف لديهم ثابت ويجري تحقيقه علي مراحل وبوسائل مختلفة: بالحرب، بالإستيلاء، بالغزو الاستيطاني (المستعمرات) بإدعاء السلام علي حساب مقتضيات الظروف والأحوال، وحدود فلسطين كان قد تم تحديدها بدقه وفقاً للإتفاقات والمعاهدات الدولية نتيجة للصراع بين القوي المختلفة في محاولات لتحقيق المصالح دون الأخذ في الاعتبار برغبات الشعوب ومصالحهم علي جوانب هذه الحدود.

(١) في هذا المعني د/ أسعد رزوق - الدولة والدين في إسرائيل - مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية - العدد ٣٧ - سبتمبر ١٩٦٨ - بيروت - ص ١٧.

(أ) فقد جاءت حدود فلسطين في الجنوب الغربي مع مصر نتيجة لنزاع وقع بين إنجلترا ومصر من ناحية وتركيا من جهة أخرى عام ١٩٠٦.

(ب) ومن الشمال والشمال الشرقي جاءت هذه الحدود نتيجة لصراع دولي بين إنجلترا وفرنسا علي مناطق النفوذ في بلاد الشام حتي قبل أن تصدر صكوك الإنتداب من قبل عصبة الأمم إثر إنهيار الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى.

(ج) أما حدود فلسطين من الشرق فإلجلترا وحدها هي التي حددتها لتفصل بين مناطق نفوذها في غرب نهر الأردن وشرقه ولتحدد بكل دقة المنطقة التي قصدوا وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود فيها.

وهذا ما دعي لورنس العرب إلي القول بأن حدود مناطق النفوذ حسب إتفاقية سايكس - بيكو كانت منافية للعقل والواقع، وعلي الرغم من ذلك كانت أفضل كثيراً من الحدود التي أمكن التوصل إليها عام ١٩٢٢.

وأخيراً يمكن القول بأنه أمكن الإستدلال علي عدة معايير تحكمت في رسم الحدود السياسية لفلسطين وتحديددها وهي كالتالي:-

(أ) حيث أن الصهيونية ممثلة في عملاتها وأدواتها كانت هي الأخرى عاملاً أساسياً في وضع حدود فلسطين وفقاً لصك الإنتداب، فكانت الصهيونية بمثابة اليد الخفية التي لعبت دوراً مؤثراً في إختيار مواقع الحدود السياسية لفلسطين عدا من جهة الجنوب الغربي مع مصر، فقد أرسل الصهاينة البعثات للقيام بدراسة فلسطين ومواردها ووضع حدود لها، وظهر ذلك في مؤتمر الصلح في سان ريمو عام ١٩٢٠ وعصبة الأمم وبالتآمر مع القوي العالمية آنذاك والأشخاص ذوي النفوذ والتأثير بشتي الأساليب لرسم دود فلسطين بما يتمشي مع مصالحهم حيث وتعدل الحد وأصبح يسير في شرق بحيرة الحولة وفقاً لرغبات بنحاس روتنبرج الصهيوني وصولاً لتحقيق ما هي عليه الأمور عليه الآن، وتمهيداً لما ستكون عليه غداً حتي يتحقق لإسرائيل إستكمال مخططها بإسرائيل الكبرى.

(ب) الإعتبار الإقتصادي بزواياه المختلفة ممثلة في المياه العذبة والأرض المحصبة والثروات المعدنية، وشبكات النقل والمواني حيث كان ذلك عاملاً حاسماً في رسم حدود فلسطين الشمالية والشمالية الشرقية والجنوبية، وذلك لإتاحه الفرصة مستقبلاً لتنمية الزراعة والصناعة وتوفير الموارد الإقتصادية اللازمة لإستيطان اليهود بعد ذلك<sup>(١)</sup>.

(ج) الإستيطان الإستعماري كان هو الآخر إعتباراً ظاهراً في الشعور أو اللاشعور عند رسم الحدود السياسية لفلسطين فبعد أن صدر وعد بلفور في ٢ نوفمبر ١٩١٧ أصبح واضحاً أن فلسطين ستصبح مكاناً لتجميع اليهود المشتتين في بقاع الأرض المختلفة، حيث سار هذا المخطط بالتوازي مع باقي المخططات الأخرى والتي تمثلت في طرد الفلسطينيين من ديارهم ليصبحوا لاجئين في بقاع الأرض ولينشأ عن ذلك مشكله خمسة ملايين لاجئ فلسطيني، وتصبح مشكله عوده هؤلاء اللاجئين مشكله معقده لا تجد لها حل لافي إتفاقيات أو سلو أو غيرها، بالإضافة إلي باقي المشكلات المؤجلة الأخرى، وعلي رأسها القدس.

وأخيراً نستطيع أن نقول بأن إتفاقيات أو سلو لم تغير من الوضع القانوني بالنسبة لمسألة الحدود بالضفة الغربية وقطاع غزة، حيث لا تزال هاتان المنطقتان أراضي محتلة في حكم القانون الدولي، حتي ما يطبق فيها نظام الحكم الذاتي لا يتفق مع قواعد القانون الدولي، وبسبب الممارسات الإسرائيلية المخالفة تماماً للإتفاقيات الموقعة في هذا الشأن ولقواعد القانون الدولي.

**والخلاصة أن الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي يتعمسك بالسيطره علي الحدود والمجال الجوي والمياه الإقليمية للضفة والقطاع، ويرفض إزاله المستوطنات بل يرى ضرورة كفاله الحماية لها، فضلاً عن بقاء «الكيان الفلسطيني» منزوع السلاح بصفة دائمة. حيث يتسع مفهوم الأمن في الفكر الإسرائيلي ليشمل إلي جانب مواجهة الأخطار الخارجية**

(١) ادوارد رزق «نهر الأردن» وزارة الاعلام الأردنيه - عمان ١٩٦٧ من ص ١٠ - ١٦.

## - ٤٥ -

والداخلية، السيطرة علي مصادر المياه. والقدرة علي إيواء أكبر عدد ممكن من يهود العالم.

وكانت حكومه حزب العمل تستهدي خلال السنوات الأولى للإحتلال بمشروع إيجال آلون الذي يحدد الأجزاء التي يجب علي إسرائيل إستقطاعها من الأراضي العربية المحتلة والإستيلاء عليها. وفيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة، كان المشروع يقترح ما يلي:

(١) إنشاء حزام يتراوح عرضه ما بين ١٠ و ١٥ كم يمتد علي طول وادي نهر الأردن، ويضم أقل عدد ممكن من السكان العرب، وقيام إسرائيل بضم أراضيه.

(٢) إنشاء شريط يصل من طريق القدس لأريحا حتي نتوء اللطرون وضم إسرائيل للأراضي التي يحتويه.

(٣) إحتواء صحراء يهودا بأكملها من جبل الخليل حتي البحر الميت ومنطقة النقب. إخل حدود إسرائيل.

(٤) ضم قطاع غزة وتوطين اللاجئين خارجه سواء في الضفة الغربية أو في منطقة العريش.

(٥) ضم القدس الشرقية وتوحيد المدينة تحت السيادة الإسرائيلية.

وتزيد بذلك رقعة الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا يتعامل الفلسطينيون مع هذا الضياع لحدود دولتهم سوي بالمفاوضات ثم التوقيعات علي إتفاقيات لا تترجم إلي واقع وتظل حبراً علي ورق لم تتقلص فيه حدود إسرائيل التي إغتصبها بالمخالفه لقواعد القانون الدولي حتي بمقدار مساحه الأوراق التي وقعت عليها بإتفاقياتها منذ مدريد وحتى الآن.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى  
الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ  
السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾

سورة الإسراء : آية (١)

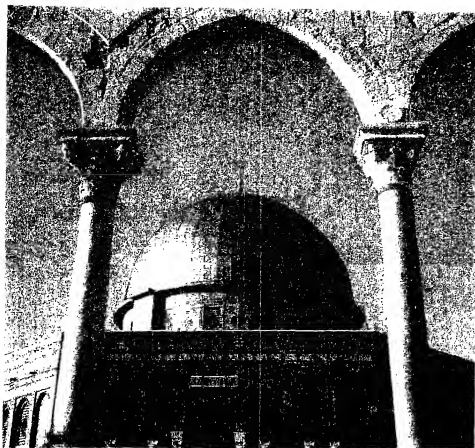
## الباب الخامس

### أوسلو ومشكلة القدس

تشكل مشكلة القدس رأس سنام الصراع العربي الإسرائيلي ولب خلافه، ويرجع ذلك لما تشكله القدس أوبيت المقدس كما كان يطلق عليها من أهمية خاصة لكافة شعوب الأرض وأديانها منذ نشأ الأديان وظهور الرسل، حيث جاء اليهود مسخرين لكل تلك المعاني الدينية والأصول التاريخية والقواعد القانونية والأعراف الدولية التي تنظم التعامل مع تلك المدينة المقدسة والتي سنعرض لها تفصيلاً من خلال هذه الدراسة.

جاء اليهود ظلماً وزوراً مدعين علي القدس حقوقاً ما أنزل الله بها من سلطان، سواء ما إدعوه عليها من حقوق دينية أو تاريخية أو قانونية، وفرضوا سيطرتهم عليها بالغصب والقوة إستناداً إلي مزاعم زائفه، تمهيداً لإعلانها عاصمة لدولتهم ضارين بكافة قواعد الشرعية عرض الحائط سواء الشرعية الدينية أو التاريخية أو القانونية متجاهلين كافة الحقوق العربية والفلسطينية والإسلامية وباقي الأديان الأخرى علي تلك المدينة المقدسة.

ولذلك سوف نقسم الحديث حول هذا الموضوع الحساس والشائك الي عدة موضوعات تعالجها علي النحو التالي:-



## الفصل الأول

### المجذور التاريخية للقدس وأنظمة إدارتها القانونية

نري أن نعرض بادئ ذي بدء وباختصار إلى نبذة تاريخية عن بيت المقدس أو مدينة القدس لكي يستبين جلياً مدى الإفتراءات والإدعاءات التي يدعيها اليهود من حقوق باطله علي تلك المدينة، حيث يرجع تاريخ نشأه القدس إلي ما قبل خمسة آلاف عاماً مضت. ففي بداية ما يعرف بالعصر البرونزي كان قد أسسها الكنعانيون العموريون الذين قدموا من جزيرة العرب حيث إختاروا لها موقعاً متميزاً يعتبر وسطاً بالنسبه لفلسطين وما حولها علي هضبة مرتفعه وبالقرب من عين ماء، وسميت المدينة في البداية (أورسالم)، ويعني باللغة الكنعانية أن مؤسسها يدعي سالم، أو نسبه إلي معبودهم سالم وتلك هي البذرة الأولى لنشأه مدينة القدس .

ونعرض من خلال الدراسة التاليه لتاريخ القدس، ثم نعرض بعد ذلك في موضع لاحق لأنظمة إدارتها القانونية من خلال تاريخها الحديث علي مدي الخمسين عاماً الماضيه من عمر الصراع العربي الإسرائيلي.

### نبذة هامة ولازمة عن تاريخ القدس:-

جاء ذكر المدينة في نصوص مصرية قديمه تعود إلي القرن التاسع عشرين قبل الميلاد ثم سميت بعد ذلك باسم (يبوس) نسبة إلي اليبوسيين وهم من أصول عربية كنعانية، حيث ورد ذكرها بهذا الإسم في التوراه عدة مرات، واليبوسيون هم الذين بنوا قلعتها وهي التي تسمي (صهيون) حيث تعني بالكنعانية (مرتفع)، كما بنوا بها بيتاً للعباده وبذلك تأسس لها وضعاً دينياً ودفاعياً منذ القدم<sup>(١)</sup>، والذي تمثل في القلعه والمعبد.

ظلت القدس منذ تأسيسها ولحوالي ألفين سنه مدينة كنعانية عموريه عربية، وذلك (١) د / أحمد صدقي الدجاتي - مؤلفه المرقف الفلسطيني من قضية القدس - بالمؤتمر السنوي الحادي عشر للبحوث السياسييه في ٦ ديسمبر سنة ١٩٩٧.



قبل أن يغزوها العبرانيون بقياده يشوع في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، وظل أهلها العرب الكنعانيون بها بعد هذا الغزو، ومن الغزاة الذين تتابعوا أيضاً على تلك المدينة بنو حر نصر البابلي في عام ٥٨٦ ق. م، وقوريش الفارس عام ٥٣٨ ق. م، والإسكندر المقدوني عام ٣٣٢ ق. م، وبومبي الروماني في عام ٦٣ ق. م، حيث إستمر الحكم الروماني بها حتي الفتح الإسلامي<sup>(١)</sup>.

كانت البدايات ذلك التحرك الإسلامي في زمن رسول الله صلي الله عليه وسلم باتجاه الشمال الغربي لينطلق من الجزيرة وليستكمل دائره التوحيد بتحرير الأقصى وبلاد الشام ونشر الدعوة الإسلامية في آفاق الدنيا.

أدرك المسلمون أهمية بيت المقدس بالنسبة للعقيدة الإسلامية فقد إرتبطوا ارتباطاً وثيقاً بالقرآن الكريم وآياته، فغرقوا من خلال مقدمه سوره الإسراء أهمية الربط الإلهي بين المسجد الحرام والمسجد الأقصى، وأدركوا أن المسجد الأقصى لا يقل أهمية عن المسجد الحرام فكلهما مكانان خصهما الله بالقداسة والمباركة، وأدركوا أنهم أخق الناس بحمايتهما من الشرك والوثنية والحقن اليهودي الكبير.

بدأ التوجه نحو بيت المقدس حينما بعث رسول الله صلي الله عليه وسلم بكتابه إلهي هرقل ملك الروم، وكان آنذاك في بيت المقدس يحتفل بالنصر علي الفرس عام ٦٢٨ ميلادي الذي يوافق أواخر السنة السادسة أو أوائل السنة السابعة للهجرة، وكان ذلك في عام ٦٢٨ ميلادي.

روي البخاري أن رسول الله صلي الله عليه وسلم كتب إلي هرقل يدعوه الي الإسلام بعد العوده من الحديبية<sup>(٢)</sup>، وقد جاء في الروايات والحديث الصحيح الذي رواه البخاري بأن هرقل قال لأبي سفيان فإن كان ما تقول حقاً فسيملك موضع قدمي هاتين وقد

(١) / أحمد صدقي الدجاني نفس المرجع السابق ذكره ص ٥٦ : ٦٠.

(٢) البخاري في كتاب بدء الرحي - الباب السادس.

كنت أعلم أنه خارج ولم أكن أظن أنه منكم. ويجدر بنا أن نتوقف قليلاً عند هذه الأحداث لنرى كيف تسارعت الأزمان، وكيف لعبت الأطراف في المنطقة دورها، فالفرس إنتصروا علي الروم واستولوا علي بلاد الشام ومن بينها القدس، وقرح اليهود بذلك وأعانوا الفرس عوناً كبيراً، وأخذوا يجرون المذابح بالمسيحيين الذين هم في القدس وفلسطين، ولم يلبث الروم أن إنتصروا علي الفرس بعد بضع سنين فلم يجد اليهود بداً من الهروب والتخفي تاره واللاحق بالفرس تاره أخرى.

أما هرقل فتقول الروايات أن القادة الرومان ضغطوا عليه كثيراً بسبب ميله الي الدين الجديد، وهذا الضغط أدي بالتالي إلي رفض الشروط الإسلامية المتمثلة في الجزية أو الدخول في الإسلام أو الحرب، وقبل أن يحارب المسلمين علي مضض وكانت نتيجته حربه الخساره والخروج نهائياً من الأرض العربية<sup>(١)</sup>.

ومنذ السنه الخامسه للهجره بدأ رسول الله صلي الله عليه وسلم يبعث السرايا علي الطريق بين المدينة وبلاد الشام، ففي السنه الخامسه كانت غزوه دومه الجندل، وهي علي بعد ٤٥٠ ك. م شمال سيناء، وفي السنه السادسه بعث النبي صلي الله عليه وسلم بعثمان بن عفان علي رأس سرية مره أخرى إلي دومه الجندل.

وفي السنه السابعه كانت غزوه خيبر، لأن يهودها كانوا يهددون الطريق إلي الشام. وفي السنه الثامنه كانت سرية كعب الغفاري إلي ذات إطلاق من ناحية الشام وهي في منطقه وادي عربه الآن. وفي السنه الثامنه نفسها كانت غزوة ذات السلاسل بقيادة عمرو بن العاص، وفي نفس السنه كانت سرية زيد بن حارثه إلي حدود فلسطين ثم كانت غزوه مؤته وتبوك. وفي السنه الحادية عشره كانت سرية أسامه بن زيد حيث أمره الرسول صلي الله عليه وسلم أن يصل إلي دير البلح في جنوب فلسطين. لكن الغزوة

(١) القدس بين زاويتين - هل تحسم النبوءات الصراع - حسن مصطفى الباش - دار قنديه - دمشق ص ١٤٦ - ١٩٩٧.

توقفت فتره بسبب وفاة الرسول صلي الله عليه وسلم. ثم تابعت مسيرتها بمجنى الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه، حتي تم لها النصر.

بدأت الجيوش الاسلامية من السنة الثانية عشرة تزحف نحو الشام بأمر من الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فعقد اللواء خالد بن سعيد ثم أتبعه بلواء ليزيد بن أبي سفيان، ثم بلواء للشرحبيل بن حسنه. ثم بجيش علي رأسه أبو عبيده عامر بن الجراح وخرج معه عمرو بن العاص، وإتجه كل جيش في طريق مختلف. ثم أمر الخليفة خالد بن الوليد بالتوجه إلي الشام وترك الجبهة الفارسيه.

بدأ الصراع المسلح بين المسلمين والروم في عده معارك من أجل فتح فلسطين وتحريرها من الروم، بدءاً من معركة دافن شرقي دير البلح، ثم معركة أجنادين قرب الخليل، ثم معركة فحل في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم معركة اليرموك الحاسمه وكانت نهاية الرومان أو بداية النهاية لتواجدهم في بلاد الشام بأسرها ومنها فلسطين.

أتم عمرو بن العاص تحرير فلسطين وبقيت قيساريه بسبب كونها تستمد العون والمدد من البحر، وحاصر القدس بعد أن تحصن أهلها داخل الأسوار، وإستمر الحصار أربعة أشهر فطلبوا من أبي عبيده الذي جاء مسانداً لعمرو بن العاص الصلح مثل باقي مدن الشام، وأن يحضر الخليفة نفسه لتوقيع المعاهده والصلح. وكتب أبو عبيده إلي الخليفة بذلك وبعد مشاورة الصحابة وأهل المشوره ذهب الخليفة عمر إلي بيت المقدس علي راحله دون حرس أو جنود مرافقين<sup>(١)</sup>.

وحينما دخلها الخليفة العادل عمر بن الخطاب عام ٦٣٦م - ١٥هـ، وإستلم مفاتيحها من البطريرك صفرونيوس الروماني وأعطى أهلها عهده الشهير من الأمن والأمان علي دينهم وأموالهم وأرواحهم، محققاً لهم عدلاً لم يشهدوا مثله في أي عهد  
(١) القدس من زوايتين - نفس المرجع السابق ذكره - ص ١٤٧.

من عهود حكمهم السابق، وقد إجتمع الخليفة مع قاده المسلمين في الشام في مكان يدعي الجابية<sup>(١)</sup>. وتقول المصادر أن وفداً من أهل القدس جاء الخليفة وهو في الجابية يطلب عهداً معه ثم لبي الخليفة لطلب أهل القدس وكتب العهدة العمرية لأهل بيت المقدس. وقد جاء فيها: بسم الله الرحمن الرحيم «هذا ما أعطي عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان أماناً لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم وسقيمها وبرئيتها، وسائر ملتها أن لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقض منها ولا من حيزها ولا من صليبهم.

ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود، وعلي أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن، وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوص أي (اللصوص) فمن خرج منهم فإنه آمن علي نفسه وماله حتي يبلغوا مأمنهم، ومن أقام منهم فهو آمن وعليه مثل مثل ما علي أهل إيلياء من الجزية. ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلي بيعهم وصلبهم فإنه آمنون علي أنفسهم وعلي بيعهم وصلبهم حتي يبلغوا مأمنهم».

وبذلك يكون الفتح الإسلامي للقدس قد وضع لها أرقى نظم التدويل الدولي إعترافاً بمكانتها الدينية لدي الأديان الثلاث، وذلك قبل أن تعرف قواعد القانون الدولي المعاصر تلك النظم الدولية بأكثر من دهر من الزمان، وطلب أهل القدس من الخليفة عدم سكن اليهود معهم في المدينة، وذلك بسبب ما عانوه من قتل وذبح وخيانة وغدر من قبل اليهود أيام الغزو الفارسي منذ قدم بعضهم إليها.

وتوضح العهدة أن الروم مستعمرون وعليهم الخروج من القدس مثلهم مثل اليهود واللصوص، كما رزد فيها بأن أهل البلاد الفلسطينيين هم من تنصروا وحفظوا المسيحية حفظاً، وهم أحق بها لأن المسيح عليه السلام منهم وليس رومانياً. ومن الثابت أن العهدة

(١) القدس بين زاويتين - ذات المرجع السابق ذكره ص ١٤٨.

العصرية لا تزال موجوده ومحفوظه في كنيسه الروم الأرثوذكس (كنيسه القيامة) الي يومنا هذا.

خطب عمر رضي الله عنه عندما دخل القدس في أهلها مستهلاً خطبته يا أهل أيلياء لكم ما لنا وعلينا ما عليكم. وقد دعاه بطريك القدس صفرونيوس لتفقد كنيسة القيامة فلبى الدعوة وأدركته الصلاة وهو فيها فالتفت إلي البطريك وقال له أين أصلي؟ فقال مكانك، فصلي فقال ما كان لعمر أن يصلي في الكنيسة فيأتي المسلمون من بعدي ويقولون هنا صلي عمر ويبنون عليها مسجداً، وإبتعد عنها رمية حجر ففرش عباءته وصلي وجاء المسلمون من بعده وبنوا علي مصلاه مسجداً<sup>(١)</sup>.

سأل عمر البطريك عن موضع المسجد الأقصى فدلّه، فوجدّه مهجوراً مغموراً بالقمامة ففرش عمر عباءته وأخذ يزبح بها القمامة من مكان المسجد الأقصى ويلقيها في الأودية، وأقنّته به قاده المسلمين ورؤساء الجند حتي طهروه تطهيراً. ثم بني عليه المسجد الحالي،<sup>(٢)</sup> بأيدي المسلمين وأموالهم. وقد جدّد عبد الملك بن مروان المسجد الأقصى الثاني ورصد لبنائه خراج مصر لسبع سنين ونقش إسمه علي القبة من تاريخ البناء عام ٧٢هـ.

بدأ الزحف الصليبي علي القدس في عام ١٠٩٩ بقياده ريمون سان جيل وتانكريد وكورتهور، ثم لحق بهم غودفروا بيرن أحد قادتهم، ووصل الصليبيون في السابع من يونيو إلي تل يطل علي مدينه القدس، وقتلوا من المسلمين ما بقارب السبعين ألفاً، منهم جماعه من أئمّه المسلمين وعلمائهم ممن فارق الأوطان وجاء ليجاور هذا الموضع الشريف<sup>(٣)</sup>. ونجح صلاح الدين الأيوبي في توحيد القوي العربية والإسلامية حين إستطاع

(١) كتاب القدس بين زاويتين - حسن مصطفي الباش - نفس المرجع السابق ذكره ص ١٤٩.

(٢) الآثار الاسلاميه الأولي - كريزيل - دار قتيبيه - دمشق سنة ١٩٨٤ ص ٣٤.

(٣) ابن التير الكامل في التاريخ - دار صادر - بيروت - مجلد ١٠ سنة ١٩٨٢ ص ٢٢٤.

## -٤٦-

توحيد مصر والشام ومناطق الجزيرة وراح يضرب الصليبيين في معركة إثر معركة، حتي استطاع أخيراً أن يحشد جيشاً قوياً قرب طبريا، وهناك حاصر الصليبيين في تل حطين وبدأت معركة فاصلة بين الطرفين واستطاع العرب كسب المعركة ولم يبق أمامهم سوى القدس.

مهد صلاح الدين لاسترجاع القدس بتحرير مدن الساحل الشامي حتي إستسلمت وأخرج الصليبيين منها<sup>(١١)</sup>، وسلمت المدينة يوم الجمعة في السابع والعشرين من رجب في عام ٥٨٣ هـ - ١١٨٧م. وكان يوماً مشهوداً ورفعت الأعلام الإسلامية علي أسوارها، وأول عمل قام صلاح الدين به هو إزالة الأثرية المتراكمة علي الصخرة المشرفة. وجاء في كتب التاريخ أنه بدأ بنفسه تنظيفها وتبعه بقية القادة والجنود ثم غسلت الصخرة وعطرت وتألفت القدس واحدة من منائر الإسلام الديني والعلمية في عهد الأمويين والعباسيين ثم الفاطميين.

وبذلك عادت القدس الشريف مره أخرى إلي الحكم الإسلامي، وظلت كذلك لعدة قرون حتي عهد الدولة العثمانية، ثم تفككت الخلافة الإسلامية للدولة العثمانية فكانت المآزر الصهيونية الإستعمارية الأوروبية، حيث إحتلت بريطانيا فلسطين وإكتملت خيوط المآزر اليهودية البريطانية في نوفمبر عام ١٩١٧.

وكان وعد بلفور الشهير بإقامه وطن قومي لليهود في فلسطين، ثم تلا ذلك وأعقبه تكين الصهاينة منها في عام ١٩٤٨ بإعلان دولتهم حيث إنتهي مصير القدس الي هذا المآل التي عليه الآن بين أنياب اليهود والصهاينة الفاسدين، رغم أنها أولي القيلتين وثالث الحرمين الشريفين. ذلك القدس الشريف التي زارها وعاش فيها معظم الأنبياء والرسل عليهم صلوات الله. لذلك كان لمدينة القدس هذه المكانة الخاصة في الإسلام، حيث سميت بعده أسماء كلها مشتقة من التقديس علي مر التاريخ القديم

(١١) ابن الأثير في كتابه الكامل - مرجع سبق ذكره - مجلد ١٠ ص ٢٢٦.

والحديث فهي القدس الشريف، والمدينة المقدسه، وبيت المقدس، ودار السلام، ومدينه وقرية السلام.

تلك هي القدس التي إغتصبها اليهود بمقدساتها العربية والإسلامية والمسيحية، فيها المسجد الأقصى منتهي مسري رسول الاسلام سيدنا محمد (صلي الله عليه وسلم)، وإبتداء معراجة والذي بارك الله فيه وحوله، وبها آثار أنبياء الله والصالحين من عباده، وبها كنيسة القيامة والآثار العربية والثقافية الأخرى والتي ظلت الحقوق المتعلقة بها مصانة ومحفوظة طوال فترات الحكم الإسلامي لها لكل الأديان والشعوب. والآن يقوم الصهاينة العنصريين بطمس تلك المعالم بعد أن تمكثوا منها محاولين دائما التغيير من هويتها وحضارتها والعبث بمسجدها الأقصى إفتراء علي الله والأديان. بل ومحاوله هدم المسجد الأقصى من خلال الأنفاق والتغييرات التي يجرونها فيه بحجة البحث عن هيكل نبي الله سليمان عليه السلام وهو منهم براء. وكان اليهود قبل عام ١٩١٧ يعيشون عيشه الرعاه لعدة قرون يضربون في أنحاء فلسطين ليستقروا حيناً في غرب الأردن، وأحياناً أخرى في شرقه حتي إمتدت هجرتهم إلي مصر وذلك لأنهم دائماً لا يقنعوا بما رزقهم الله ودائماً يطلبوا ما ليس لهم<sup>(١)</sup> بحق حيث يقول المولي عز وجل فيهم في القرآن الكريم ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلَهَا قَالَ أَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَّا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾<sup>(٢)</sup>

صدق الله العظيم

ونجح الغزو الإستيطاني الصهيوني في عام ١٩٤٨ في إحتلال جزء كبير من الجز.

(١) عمر رشدي (الصهيونية وريبتها اسرائيل) - القاهرة - ١٩٦٥.

(٢) سورة البقرة الآية ٦١.

الغربي للقدس عقب الحرب العربية اليهودية في عام ١٩٤٨، بعد إنتهاء الإنتداب البريطاني علي فلسطين، وذلك بتأمر صهيوني أمريكي وبريطاني، ورغم أن قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧. والذي سنعرض له تفصيلاً حين التعرض للتحليل القانوني للمشكلة قد نص علي تدويل مدينه القدس بما يتعارض مع إحتلال اليهود لأي جزء من المدينة المقدسه طبقاً لقواعد القانون الدولي في هذا الشأن.

إستمرت الرؤية العربية والاسلامية والدولية لقضية القدس علي أنها قضية مدينه محتلة وجزء من القضية الفلسطينية وذلك طوال الفترة من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧. وفي هذا العام الأخير قام الغزو الإسرائيلي الغادر بإحتلال الجزء الشرقي للمدينة أيضاً. وسارعت إسرائيل إلي إعلان ضمها إليها بعد أن كانت قد إلتهمت وهضمت الجزء الغربي من المدينة في عام ١٩٤٨. قامت إسرائيل بعملية تهويد المدينة تدريجياً ونقل المستوطنين اليهود إليها وبناء مستوطنات لهم بعد طرد أهلها منها ليصبحوا لاجئين في الأرض، وذلك بإحتلال مزيد من الأراضي الفلسطينية والتوسع شرقاً وغرباً في حدود بلدية مدينه القدس وعلي النحو الذي عرضنا له تفصيلاً سابقا في المبحث الخاص بمشكله المستوطنات من تلك الدراسة.

ومنذ عام ١٩٦٧ أصبحت قضية القدس أم القضايا العربية والإسلامية بل والدولية، وأصبح لمشكلة القدس مفهومان عند الحديث عن تحريرها، مفهوم شعبي علي الصعيد الدولي ويعني القدس كلها الغربية والشرقية القديمه والحديثة شامله جميع حدودها وقراها المحيطه بها، بينما صار المفهوم الرسمي للقدس المقصود به القدس الشرقية، وذلك حينما نتحدث عن إنسحاب إسرائيل من الأراضي التي إحتلتها عام ١٩٦٧ من فلسطين، والتي تشمل قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقيه التي دائما تشملها كافة قرارات الأمم المتحده الصادره عن جميع مؤسساتها الدولية منذ



-٤٦٣-

عام ١٩٦٧ وحتى الآن<sup>(١)</sup>، والتي سنعرض لها تفصيلاً في حينه، وذلك مع ملاحظه أن قرارات الأمم المتحدة لا تتعرض للذكر القدس الغربية التي احتلت عام ١٩٤٨، ربما عملاً بقوله ما لا يدرك كله لا يترك كله.

تنكر إسرائيل هذا وذاك كله، ولكن المفهوم الشعبي للقدس كان وسيظل في الضمير العربي والإسلامي والعالمي لا يتغير وسيظل المقصود هو التحرير الكامل لها كما حررها صلاح الدين الأيوبي، حينما توحدت الكلمة العربية والإسلامية تحت رايته في عام ٥٨٣ هـ حيث تحقق الهدف المراد المثال.

وبعد هذا العرض التاريخي قديمه وحديثه لمدينة القدس الشريف ننتقل للحديث عن تاريخ الأنظمة القانونية المختلفة وإدارتها التي مرت علي تلك المدينة المقدسة عبر تاريخها الحديث منذ إحتلال اليهود لها عام ١٩٤٨ وحتى الآن، وذلك من خلال المبحث التالي.

(١) عمر رشدي - بذات المرجع سالف الذكر.

## المبحث الأول

### تاريخ أنظمه القدس القانونيه وطرق إدارتها

#### في ظل القواعد الدولية

خضعت مدينة القدس من ناحيه إدارتها القانونيه طبقاً لقرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ لفكره التدويل وهي فكره حديثة لم يكن المجتمع الدولي يعرفها حتي أوائل القرن التاسع عشر، حيث ظهرت تلك الفكره لأول مره في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ وذلك بمناسبة تطبيق نظام التدويل هذا علي إحدى المدن البولندية ووضعها تحت الاداره المشتركه لثلاث دول هي النمسا وبروسيا وروسيا.

تكررت تلك الفكره في مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ بخصوص تدويل أراضي الكونغو<sup>(١)</sup>.

عادت فكرة التدويل مره ثالثه في معاهده لندن عام ١٩١٢ بين الدول العثمانية وبعض الدول الغربيه بفرض تدويل الإدارة علي البانيا في أعقاب الحرب البلقانيه<sup>(٢)</sup>. وسوف نعرض فيما يلي لأهم نظم التدويل والإدارة الدولية للأماكن ذات الطابع الخاص.

#### أولاً: الأمم المتحدة ونظام التدويل الكامل للقدس:

حاولت الأمم المتحدة بقرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ أن تطبق نفس نظم التدويل الكامل سالفه الذكر في شأن القدس بحيث تخضع لنظام إداره قانوني خاص. نظراً لما لها من وضع تاريخي وديني وثقافي خاص يهم جميع شعوب الأرض<sup>(٣)</sup>. ولكن إسرائيل

---

(١) د/ عز الدين فوده - القدس في محيط العلاقات الدولية - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر - القاهرة سنة ١٩٦٩.

(٢) د/ عز الدين فوده - نفس المرجع السابق ذكره.

(٣) ينظر: - jeunalm and international orga- jerusalem the Key to world peace - nistion p.p 193 - 194.

ضربت بهذا القرار عرض الحائط حيث أخذت منه ما فيه مصلحتها وهو قيام الدولة اليهودية علي أرض فلسطين بعد تقسيمها، وأبعدت كل ما عدا ذلك سواء ما تعلق بقيام دولة عربية فلسطينية لأصحاب الأرض الأصليين، أو ما جاء بذات القرار الدولي المشار إليه من خضوع مدينه القدس لنظام دولي خاص لا يخضع لسيطرة اليهود، ثم بما قاموا به من إحتلالهم للقدس الشريف بما يتعارض مع كافة القواعد القانونية.

يلتقي نظام التدويل من الناحية القانونية مع بعض النظم القانونية الدولية الأخرى المشابهة له، كنظام الإنتداب والوصاية وخصوصاً فيما يتعلق بجانب الإشراف الدولي منه، إلا أنه يلاحظ أن التدويل يختلف عن هذه الأنظمة من عدة وجوه أساسية، حيث نجد بأن نظام التدويل يهدف أساساً إلي تحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة للدول أو القوي الدولية المعنية به.

يتسم نظام التدويل بأنه ذو طابع جماعي حيث يتم إخضاعه لعدد كبير من الدول، أو قد يكون للجماعة الدولية متمثلة في هيئة الأمم المتحدة مثلاً كما في حالة تدويل مدينه القدس موضوع دراستنا، في حين أن النظم الأخرى كالإنتداب أو الوصاية عادة ما يكون الطابع الثنائي هو الغالب عليها، كما يتسم نظامي الإنتداب والوصاية بأن يكون الهدف منهما بالدرجة الأولى هو دعم مسيره الإستقلال للشعوب الخاضعة لها وتدعيم مبدأ تقرير المصير في المناطق والأقاليم المدولة تحت تلك الأنظمة.

ونري أن ذلك يتم من الناحية النظرية أو من وجهه النظر الفقهية البحتة فقط، لكن من الناحية العملية وما يحدث علي أرض الواقع فإن نظامي الإنتداب والوصاية في ظلهما يتم إستنزاف موارد تلك الشعوب الخاضعة لتلك الأنظمة، والعبث بمقدراتها لصالح الدولة القائمة بالوصاية أو الإنتداب تحت شعارات شتى.

يختلف نظام التدويل في أغراضه وطبيعته عن سائر أنواع التقسيمات التقليدية لأشخاص القانون الدولي الناقصه السيادة، كالبلاد التابعة أو المستعمرات والمحميات

والأقاليم الخاضعة لحقوق الإرتفاق ونظام السيادة المشتركة أو الإنتداب والوصاية. ومن أوجه الفرق بين التدويل وبين كافة أنواع هذه التقسيمات ما يلي:-

أولاً: يختلف التدويل في أغراضه من حيث أنه فكره لا تهدف إلى الاستقلال وتقرير المصير حسب رغبات أبناء المنطقة المدولة، وإنما تهدف إلى رعاية المصالح المشتركة بالنسبة إلى الوضع الإستراتيجي أو الأهمية الدولية ذات الطابع الإنساني أو الديني و الإقتصادي للمنطقة المدولة.

ثانياً: يختلف التدويل عن الإنتداب والوصاية في أغراضه التي لا تقتصر على رعاية أو رفاهية سكان المنطقة المدولة أو تحقيق مصلحة إستراتيجية للدولة الكبرى المسند إليها أعمال إداره الإنتداب أو الوصاية. كذلك يختلف التدويل عن هذين النظامين من حيث السلطة التي تقوم بالإشراف والإدارة، فهي ليست دولة واحدة منتدبه من قبل الهيئة أو المجموعة الدولية، ولكنها هيئة دولية ذات كيان قانوني مستقل عن كيان هذه الدول.

ثالثاً: يكمن الأساس القانوني في نظامه الإتفاقي المتعدد الأطراف والمفتوح لإنضمام جميع أعضاء الأسرة الدولية ذات المصالح المشتركة. وهو في هذا يختلف عن الأنظمة الأخرى فيما عدا الإنتداب والوصاية بالنسبة إلى أساسها الإتفاقي الثنائي أو الجماعي المحدود الأطراف، كما في حالة السيادة المشتركة أحياناً.

رابعاً:- لايعني نظام التدويل تدعيم سيادة دولة أخرى غاصبه أو إستعمارها كما هو شأن جميع الأنظمة المشار إليها، أو الإشتراك على قدم المساواة في حقوق السيادة كما هو الحال في نظام السيادة المشتركة، وإنما التدويل نظام مستحدث له صفته الخاصة ويمارس حقوق السيادة فيه شخص دولي جديد ذو إرادة مستقلة وكيان قانوني مستقل ينبثق عن كيان وإرادة الدول المتعاقدة مجتمعة.

خامساً:- ولعل أوضح ما يميز التدويل هو أنه نظام دائم، لا يجوز إنهاؤه أو تحديد مدته بفترة معينة أو أسباب ينقضي بانتهاؤها. وهذا علي خلاف الأنظمة السابقة التي تأخذ وضعاً مؤقتاً ينتهي بانتهاء الأسباب أو المدة المعنية له في الإتفاق. وفي ضوء هذه الإعتبارات يمكن إيضاح مدى الأخطار التي قد ينطوي عليها نظام التدويل بالنسبة للشعب في المنطقة المدولة.<sup>(١)</sup>

والواقع أن إصطباغ نظام التدويل بصبغة دولية قد أثار خلافاً في الرأي بشأن علاقة هذا النظام بالسيادة علي الأقاليم التي يتم تدويلها، ففي حين ذهب رأي إلي القول بأن السيادة علي تلك الأقاليم إنما تنول إلي الهيئة الدولية التي تتولي الإدارة في الإقليم المدول، بينما يري رأي آخر للفقهاء بأن السيادة علي ذلك الإقليم تظل للشعب الذي يقطنه. والرأي الصائب في هذا الشأن هو الذي يفرق بين التدويل الدائم والتدويل المؤقت أي المحدد بأجل معين، حيث يكون ما يقول به أنصار الرأي الثاني منصرفاً إلي التدويل المؤقت فقط، في حين ينصرف رأي الفريق الأول إلي نظام التدويل الدائم.

وأياً ما كانت وجهات النظر في موضوع السيادة علي الأقاليم المدولة فإن نظام التدويل يختلف في طبيعته وأهدافه عن سائر أنواع الأنظمة الأخرى التي تطبق علي أشخاص القانون الدولي ناقصه السيادة كالمستعمرات والمحميات والأقاليم الخاضعة لنظام السيادة المشتركة أو الإنتداب أو الوصاية.<sup>(٢)</sup>

لذلك كانت الآراء التي تقول بأن السيادة في الأقاليم المدولة تنتزع من دولة الأصل لتنتقل إلي الهيئة الدولية، وكانت تلك الآراء محللاً لخلاف كبير في وجهات النظر، حيث أن السيادة في هذه الحالة طبقاً للآراء الراجحة تظل لشعب الإقليم الخاضع للتدويل

(١) د/ عز الدين فوده - قضية القدس - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - القاهرة سنة ١٩٦٧ ص ٥٨ : ٦٠.

(٢) د/ عز الدين فوده - ذات المرجع السابق ذكره.

في حين أن الإدارة هي الدولة وليست السيادة، حيث تبقى هذه السيادة ثابتة لسكان الاقليم ولكنها مرفوفة لحين إنتهاء نظام التدويل ثم يعود للشعب حقه في ممارسه سيادته علي إقليميه. وهذا الرأي يتطابق مع وضع السيادة في قواعد القانون الدولي بالنسبة للأقاليم الخاضعة لنظام الإنتداب أو نظام الوصاية، حيث تبقى السيادة من الناحية القانونية لشعوب الأقاليم التي تطبق عليها تلك الأنظمة<sup>(١)</sup>، ولكنها مرفوفة حتي تنال الشعوب إستقلالها، ولا تنتقل تلك السيادة إلي الدوله صاحبه الإنتداب أو الوصاية أو إلي المنظمه الدولية في حاله نظام التدويل.

ونشير في هذا المقام إلي ملاحظتين هامتين فيما يتعلق بمدينة القدس بصفة عامه، الأولي فيما يتعلق بما سبق إيضاحه تفصيلاً بنظام التدويل والذي نص عليه قرار الأمم المتحدده رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ بشأن تطبيق هذا النظام علي مدينة القدس، وبالتالي كان يجب تطبيق القواعد القانونية الدولية الخاصه بهذا النظام علي القدس. بالإضافة للقواعد الخاصه بحماية الأماكن المقدسه التي نصت عليها العديد من الإتفاقيات الدولية والتي منها إتفاقيه لاهاي سنة ١٩٠٧ بشأن حماية الممتلكات الثقافيه والدينيه في أثناء المنازعات المسلحه، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨، وإتفاقيه جنيف الرابعه في شأن حماية المدنيين في حالة الإحتلال الحربي لسنة ١٩٤٩، والعهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الإجتماعيه والثقافيه الصادران في عام ١٩٦٦، وكذلك الملحقان الإضافيان لإتفاقيات جنيف الأربع والموقعان عام ١٩٧٧، وإتفاقيه فيينا لعام ١٩٨٣ بشأن خلاقه الدول في الممتلكات والتي أضفت حمايه قانونية خاصه علي المقدسات الدينيه<sup>(٢)</sup>.

**أما الملاحظه الثانيه فهي تتعلق بقواعد قانون الإحتلال الحربي والتي لا تخول**

---

(١) استاذنا د/ حامد سلطان - القانون الدولي العام في وقت السلم - طبعه ١٩٦٥.

(٢) استاذنا د/ صلاح الدين عامر - القدس والقانون الدولي - ندوه القدس من ١١ - ١٤ يناير ١٩٩٤.

لدولة الاحتلال إلا سلطات محدودة لا تتجاوز النطاق الذي تفرضه ضرورات حفظ الأمن والنظام العام داخل الإقليم المحتل. وهو مالم يطبق علي أرض فلسطين بالنسبة للأراضي التي احتلتها إسرائيل سواء بعد عام ١٩٤٨ أو في عام ١٩٦٧، مخالفه بذلك القواعد القانونية الدولية في هذا الشأن بصفة عامه، وخصوصاً لما نص عليه قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، والذي تعتبره إسرائيل سند قيامها القانوني والذي عرضنا له سلفاً في باب مشكله الحدود بالتفصيل. وبذلك تكون إسرائيل قد اغتصبت السيادة والحكم والسيطرة علي القدس وتم ذلك علي مرحلتين، المرحلة الأولى في عام ١٩٤٨ إستولت إسرائيل فيها علي القدس. حيث ضمت إليها المدن العربية المحيطة بالقدس الغربية وهي عباره عن جزء عربي وجزء يهودي. وقد سكنت الأغلبية من أهالي القدس العرب الفلسطينيين (مسلمين ومسيحيين) في خمس عشرة ضاحية في القدس الجديد، وإمتلكت ثلثه أرباع أراضيها ومبانيها. ولذا يكون من الخطأ أن نتصور أن اليهود في ١٩٤٨ إستولوا علي الجزء اليهودي من القدس بينما فرض العرب سيادتهم علي الجزء العربي، حيث إحتاج اليهود الضواحي العربية في القدس الغربية كما إعتدوا علي المدينة القديمة، وحاولوا إغتصابها عن طريق الإقتحام. ودافع الفلسطينيون عنها في الفترة من ١٤ حتي ١٨ مايو ١٩٤٨، وإستطاعوا درء الإعتداءات اليهوديه، بفضل السور الضخم المحيط بالمدينة والذي بناه السلطان التركي سليمان القانوني. وفي التاسع عشر من مايو دخل الجيش الأردني النظامي والذي سمي فيما بعد بالجيش العربي إلي القدس القديمه، وظلت المدينة القديمه أي الشرقيه والتي بها الاماكن المقدسه في أيدي الأردن حتي عام ١٩٦٧.

وفي اليومين الأولين من الحرب التي شنتها إسرائيل في الخامس من يونيو لسنة ١٩٦٧ علي كل من الأردن ومصر وسوريا كانت قد إحتلت قواتها المدينة القديمه وضمتهما بعد ذلك بثلاثه أسابيع وهي ما تعرف بالقدس الشرقيه كما سبق ذكره.

قامت إسرائيل في ٣٠ يوليو ١٩٨٠ بسن قانون أعلنت فيه بأن القدس «عاصمة

## -٤٧.-

أبدية» لها متحديه بذلك الرأي العام العالمي، وقد أدان مجلس الأمن بأشد العبارات هذه التصرفات الإسرائيلية بأغلبه ١٤ صوتاً مقابل لا شيء (بإمتناع الولايات المتحدة عن التصويت)، وأعلنت أن القانون الإسرائيلي باطل وطالبت هذه الدول التي أرسلت بعثات دبلوماسيه إلي إسرائيل بسحب بعثاتها من القدس.

ومن الواضح أن إسرائيل تحتل القدس عسكرياً سواء بالجزء القديم أو الجديد أي الشرقي والغربي منها، ووفقاً للمبادئ الدولية المعترف بها بشأن عدم قانونية إحتلال الأراضي بالقوة، فإن إسرائيل لا يحق لها أن تفرض سيادتها علي القدس ولا يمكن أن يمنحها إغتصابها للقدس أي حق في الإستمرار في إحتلال المدينة، وبغض النظر علي فتره الإغتصاب طالت أو قصرت<sup>(١)</sup>، وهو مالم تتعرض له أو تعالجه إتفاقيات أوسلو جمله أو تفصيلاً والذي يعد أحد ثغراتها القانونية الهامه.

وطبقاً لنص المادة الخامسة من إتفاق إعلان المبادئ بأوسلو عام ١٩٩٣، حيث إعتبرت مشكله القدس إحدى المشكلات الخمس المؤجله لحين مرحله التفاوض النهائي والتي نري أن إسرائيل لن تسمح بدخول هذه المرحلة، ولو سمحت بها لأدجمتها في مراحل التسويه الأخرى، لتظل هذه المشكلات الأساسية والتي هي لب النزاع وخصوصاً مشكله القدس معلقه الي مالا نهاية أو علي الأقل إلي أجل غير معلوم. ولكننا رغم ذلك سوف نعرض بالدراسة للوضع القانوني لمدينة القدس في ظل إتفاقيات أوسلو حيث نخصص لها موضع خاص في هذا الباب من الدراسة إن شاء الله لاحقاً، وننتقل الآن لبحث أهم المقترحات التي عرضت لتدويل مدينة القدس، والمبررات الدولييه لها، وذلك من خلال المطلب التالي.

(١) المستوطنات الاسرائيليه في الأراضي العربيه المحتله - مجموعه دراسات قدمت خلال الندوة الدولية بواشنطن حول الأراضي العربيه المحتله من ٢٢ : ٢٤ ابريل سنة ١٩٨٥ ص ١٥٢ : ١٥٣.



### المطلب الأول

**الإقتراحات القانونية التي عرضت لتدويل مدينته القدس ومببرات أهدافها ومدي مساسها بالسيادة علي القدس**

إقترح فكره تدويل القدس أو ما إقترح في الفتره ما بعد الحرب العالميه الثانيه وذلك كوسيله لحسم الخلاف بين العرب واليهود ، حيث أن الثابت أن الإشاره الأولي له وردت ضمن بنود قرار تقسيم فلسطين سالف الإشاره اليه والصادر في ١٩٤٧/١١/٢٩ .

نص القرار المذكور علي إخراج تلك المدينه المقدسه عن نطاق سيطره أي من الدولتين العربيه<sup>(١)</sup>، واليهوديه والمقترح قيامها طبقاً لما نص عليه من تقسيم فلسطين العربيه، وإخضاع القدس بذلك إلي الإشراف الدولي من خلال الأمم المتحده وطبقاً للفقرة (ب) من القسم الثالث من القرار المشار اليه، حيث تعينت طبقاً له حدود المدينه المقدسه، وسنعرض تفصيلاً لهذا النص في حينه لاحقاً، والذي يهنا في هذا المقام هو أن هذا

**أولاً: النظام الذي وضع لمدينه القدس كان المقصود منه تحقيق هدفين<sup>(٢)</sup>:-**

**الأول:** حماية وحفظ المصالح المعنويه والدينيه القائمه في المدينه المقدسه لكل بني البشر من الأديان الثلاثه وتأمين النظام والسلام الديني بالمدينه بما يكفل لأبناء كل دينه حقوقهم الدينيه بالمدينه. والهدف الثاني هو تقويه التعاون بين سكان المدينه وتقويه الروابط بين العرب واليهود في الأرض المقدسه والمحافظة علي أمنهم ورفاهيتهم. ونحن نري أن تلك الأهداف وإن كان قرار التقسيم يستهدفها إلا أننا نري أنها مجرد شعارات

(١) بنظر:- Jerusalem the key world peace - jersalem and international organisations - p. 195.

(٢) تراجع النص بالملحق (ج) من نظام مدينه القدس الذي أقره مجلس الوصاية في اجتماعه الحادي والثمانين - الذي عقد في ١٩٥٠ / ٤ / ٤ .

لكي تبرر صدوره في حينه، ولكن حقيقته بأن ظاهره الرحمه وفي باطنه سلب الأرض الفلسطينيين بإعطاء جزء منها لليهود تحت مظلة قانونية دولية متمثلة في القرار المشار إليه، وناهيك عما ترتب علي باطنه من عذاب وإذلال شهده أهل مدينه القدس وأبناء فلسطين عموماً، ورغم ذلك لا يطبق بحتي الحد الأدنى من نصوصه منذ صدوره وحتى الآن بالنسبه للجانب الفلسطيني وحقوقهم الدنيا الوارده به علي مدي تاريخ أكثر من خمسين عاماً مضت علي صدوره.

الثاني : نشير في هذا المقام ونحن بصدد هذا العرض لأنظمة الإدارة القانونيه لمدينه القدس إلي أن التطورات اللاحقه علي صدور قرار التقسيم، خصوصاً إزاء التشدد اليهودي للسيطره علي المدينه والتمسك العربي بحقوقهم فيها، فقد ترتب عليها أن أخفقت الأمم المتحده في إقرار النظام الخاص بتدويل المدينه، والذي أعده مجلس الوصايه.

ظلت فكره تدويل القدس مجرد حبراً علي ورق منذ صدور قرار التقسيم هذا وحتى وقتنا الحالي، وإن كانت هذه الفكره لا تزال قابله للتطبيق من الناحيه النظرية، ولكن تغير موازين القوي سواء علي المستوي الإقليمي أو المستوي الدولي في الوقت الراهن يجعل إمكان تطبيقها من الناحيه العمليه أمر غير وارد، لذلك إقترح أنظمه أخرى لتطبق علي المدينه خلال تلك الحقبة التاريخيه العصبية ومنها الإقتراح التالي:-

ثانياً: الإقتراح الخاص بإخضاع مدينه القدس لنظام إداره ثنائي (التدويل الجزئي):-

ينسب هذا الإقتراح إلي مستول بريطاني كبير<sup>(١)</sup>، حيث إقترح فكره إقامه مدينتين في القدس إحداهما قدس عربيه وتخضع لسياده وإدارة عربيه فلسطينيه، وقدس أخرى إسرائيلية وتخضع لسياده وإدارة إسرائيلييه، وذلك مع كفاله حرية الحركه والإتصال

(١) يدعي اللورد كرادون - وكان ذلك في جنيف عام ١٩٧٥.

بين هاتين المدينتين وبما يسمح بالوصول الآمن إلى الأماكن المقدسة لكل أصحاب الديانات الثلاث، وذلك على نحو ما أقرته لجنة التوفيق للأمم المتحدة عام ١٩٤٩. ويختلف عن النموذج السابق في أنه يعطي سلطات واسعة للأردن وإسرائيل في حكم شطري المدينة (القدس الشرقية والقدس الغربية بعد عام ١٩٤٨) تسليماً بسلطتي البلدين، وأن يقتصر دور مفوض الأمم المتحدة علي تولي المسائل ذات الطابع الدولي، وخاصة تأمين حماية الأماكن المقدسة وحرية الوصول إليها والعبادة، وحماية حقوق الإنسان. مع قيام مجلس إستشاري من ممثلي المنطقتين بتنسيق المرافق ذات النفع المشترك، ونزع سلاحها وإنشاء محكمة دولية لنظر الخلافات حول سلطات الأمم المتحدة وسلطتي المنطقتين، وأخري مختلطة لنظر منازعات رعايا هاتين السلطتين.

يختلف هذا النظام عن فكره التدويل الإقليمي للبلدة القديمة، وقد إقترح هذا الحل إيفان ويلسون القنصل العام الأمريكي السابق في القدس في عام ١٩٧٠. ويقتصر التدويل بحسب إقتراحه علي البلدة القديمة التي تقع داخل الأسوار بحيث يتولي ممثل للأمم المتحدة إدارتها بمعاونة مجلس إستشاري من عدد متساو من الفلسطينيين والإسرائيليين، وتوضع ترتيبات تكفل حرية الوصول إلى أماكن العبادة فيها، وتتولي قوة بوليس من الأمم المتحدة الأمن في البلدة مع نزع سلاحها<sup>(١)</sup>.

وتضمن الإقتراح أيضاً إمكانية تعيين حاكم دولي للمدينة تكون مهمته التأكد من حرية المرور من وإلى الأماكن المقدسة وذلك من خلال التشاور مع سلطات الجانبين، ويبدو أن هذا القرار قد كان مشروع قرار تقسيم جديد في هذه المرة للقدس بالتحديد والتي لم يقسمها قرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ بل أخضعها كما سبق توضيحه إلي نظام تدويل خاص. وكأن هذا الاقتراح البريطاني هو إستكمال للتآمر البريطاني اليهودي لإقتسام الوليمة ثم إلتهامها وهضمها بعد أن تم إلتهاام الأراضي الفلسطينية المقسمة

(١) السفير / طاهر شاش - مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية - الآمال والتحديات - دار الشروق - القاهرة - ١٩٩٩ - ص ١٠٠.

إستناداً إلي قرار التقسيم الأول، وذلك تحت مظله تنفيذ قرار قانوني دولي بإقامه دولة يهودية علي الأراضي العربية، حيث تقوم إسرائيل من خلال هذا القرار الشرعي والذي عضت عليه بالنواجز والذي أعطي ثماره بتخطيط وتآمر كبيرين كما حدث بالنسبه للقرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧، حيث تنطلق بعد ذلك لإحتلال والتهام الجزء الآخر من الأراضي العربية التي يكون القرار الدولي قد خصصها للجانب العربي زياده في الظلم وإمعاناً في البهتان، ولكن هذا الإقتراح لم يتم قبوله من الناحية النظرية وإن كان للأسف الشديد قد نفذ ما هو أسوأ منه من الناحية العملية علي أرض الواقع بعد عام ١٩٦٧، ولكن بشكل أكثر ظلماً وضيقاً للحق العربي علي القدس الشريفه، حيث إختصرت إسرائيل المراحل وتجاوزت القواعد القانونيه الدولية حتي من الناحية الشكلية وقامت بإحتلال القدس كلها وإحكام سيطرتها الكامله عليه، بل والتوسع في حدود بلديتها شرقاً وغرباً بإحتلال مزيد من الأراضي الفلسطينية لبناء مستوطنات جديده وإستجلاب المزيد من اليهود المتطرفين من كفافه أرجاء الأرض لإحتلال القدس الشريف بالعنف والإرهاب، وهو ما شهدته الأحداث بشكل صارخ منذ تولي حكومه الليكود المتطرفة الحكم منذ مايو ١٩٩٦ ثم تلاه حزب العمل ليفعل بالقدس سراً من سابقه.

وعلي هذا فقد أصبح الإقتراح البريطاني المذكور غير قابل للتطبيق حيث قد تجاوزته الأحداث والتطورات علي صعيد القضييه الفلسطينيه، ومن ثم فإن إمكان تنفيذه الآن يبدو معدوماً كما هو الحال بالنسبة لنظام التدويل بالمعني الذي سلف بيانه في شأن مدينه القدس.

وكما هو الحال بالنسبه لقرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ حيث ينحت الفلسطينيون الآن في الصخر من أجل إعلان قيام دولتهم الفلسطينيه طبقاً لنصوص القرار المشار اليه، وإتفاقيات أوصلو بعد إنتهاء المرحله الإنتقاليه التي حددتها الإتفاقيه، بل وإستناداً إلي قرار قيام إسرائيل ذاتها رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ أي قرار التقسيم بقيام دوله فلسطينيه

بجانب الدولة اليهودية والتي قامت من حينها، حيث نفذ هذا القرار منذ أكثر من خمسين عاماً بالنسبة للدولة اليهودية، ولم ينفذ علي الجانب العربي بالنسبة للدولة الفلسطينية. سواء طبقاً لهذا القرار أو استناداً لما تم التوقيع عليه باتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣، وبذلك ضاعت الحقوق الفلسطينية والعربية علي القدس الشريف، وحقهم كذلك في قيام دولتهم العربية، رغم أن كل القواعد الدولية والقانونية والتاريخية تقرر تلك الحقوق وتؤكد علي النحو سالف البيان تفصيلاً.

**الثالث: الاقتراح الثالث: ويتمثل في أن القدس عاصمه لكل من إسرائيل والدولة الفلسطينية:-**

يتضمن الاقتراح أن تكون لكل من الدولتين أجهزه تنفيذية وتشريعية وقضائية في المدينة التي تكون مقراً للبعثات الأجنبية أيضاً، وأن تكون للمدينة بلديه مشتركة ترأسها إسرائيل ويكون نائبه فلسطينياً. كما تكون لها قوه شرطه مشتركة تتولي الإشراف علي نقاط دخول معينه فيها وتتركز قوات إسرائيلية عند الطرف الشرقي لحراسه الشاطئ.

يكفل نظام المدينة وحدتها مادياً وإدارياً، وحرية وصول الإسرائيليين إلي أي جزء منها، مع إشراف إسرائيلي علي أماكن العباده اليهودية، واحتفاظها بالسيطرة الإستراتيجية علي المدينة، وهو ذات الاقتراح الذي تطالب به السلطة الفلسطينية، كما يتضمن الاقتراح أيضاً تعديل الحدود الحالية للقدس بحيث يقع مطار قلنديا ضمن الدولة الفلسطينية، وقد نادي بهذا الاقتراح الكاتب السياسي مارك هيلر<sup>(١)</sup>، كما يقوم اقتراح هيلر كذلك علي تجهيل موضوع السيادة، إكتفاء بالتقاسم الوظيفي بين الدولتين. وقد طور هذا الاقتراح في كتاب إشتراك هيلر مع ساري نسيبه في تأليفه<sup>(٢)</sup>، فتضمن تفاصيل أكثر من أهمها:-

(١) ينظر:- Mark Heller: Apalestinian State (Havard university paris).

(٢) Mark Heller: Sari Nasseibeh: No Trumjpets No Drums (Hill and wang).

(١) إقامه مجلس مشترك للمدينة ينتخب أعضاؤه في إنتخابات عامه، ويتولي المرافق والمصالح المشتركة، ومنها الماء والصرف والطرق والمواصلات والصحة والمرور والسياحه وتخطيط المباني.

(٢) تتولي الطوائف شئونها الدينيه وأحوالها الشخصية وفقاً للنظام العثماني للملل (فرمان الوضع الراهن).

(٣) إنشاء بلدية فلسطينيه وأخري إسرائيلية، وتشكيل مجلس بلدي لكل منهما، علي أن يشمل إختصاص المجلس التعليم والثقافة وإصدار بعض الرخص والتصاريح.

(٤) أن ترسم حدود المدينة بحسب تجمعات السكان الفلسطينيين العرب والإسرائيليين وتضاف إليها قري فلسطينيه ومستوطنات إسرائيلية حالية.

(٥) خضوع كل من الفلسطينيين والإسرائيليين لقانونهم الجنائي، وإقامه محكمة للبت في منازعاتهم.

كانت هذه هي الاعتبارات التي أوجت بالتدويل كحل لقضية القدس، وهي التي ربطت بين موضوع التدويل وإنشاء نظام خاص به، وبين تقسيم فلسطين في صلب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧. ومع ذلك لم يفت بريطانيا وهي تسعى إلي تحقيق وعدها لليهود وتنفيذ سياستها في فلسطين عن طريق إباحه الهجرة وتيسير عمليات إنقار العرب وبيع أراضيهم أو طردهم منها أن تقوم بتدعيم نفوذ الوكاله اليهوديه<sup>(١)</sup>، والتي تقوم بتنفيذ كل تلك المخططات.

---

(١) د/ عز الدين فوده - ذات المرجع السابق ذكره - ص ٦١.

### المطلب الثاني

#### تقسيم القدس القديمة ومشكلة السيادة عليها

إقترح برنارد واستر ستاين في محاضره له في لندن ضم الحي المسلم في البلده القديمه بالقدس وحي سلوان ضمن قطاع ضيق يشمل الأحياء العربيه من رام الله شمالاً إلى الشيخ جراح، وهو قطاع يسكنه حوالي ٣٠ ألف عربي، وأن يتولي الفلسطينيون السلطه بما يمكنهم من إقامه عاصمتهم في هذا القطاع من القدس القديمه. وفي رأيه أن هذا التقسيم يحقق إحتفاظ إسرائيل ببقية البلده القديمه والأحياء التي أقامتها منذ عام ١٩٦٧ شمالاً وجنوباً وشرقاً، مع خضوع كل من الإسرائيليين والفلسطينيين لسلطتهم الوطنيه. أما الأماكن المقدسه الإسلاميه والمسيحيه، فيري أن تخضع لضمانات دوليه.

طرحه عدة حلول بشأن مشكله السيادة علي القدس منها البدائل الأربعة التي إقترحها ناعوم حازان في مقال له وهي أن السيادة الواحده لإسرائيل مع مشاركته الفلسطينين في الإداره - والسياده المقسمه عن طريق توحيد المدينه إدارياً وتقاسم الإداره أو المشاركه فيها - والسياده المشتركه في الحكم ودمج المؤسسات الإداريه - وتقاسم السيادة بتوسيع الحدود الإقليميه للمدينه بحيث تشمل عدداً متساوياً من سكان الجانبين وتقاسم السلطات والإشراف المشترك علي أماكن العباده.

أما يتدي كوليك عمده القدس السابق فقد إقترح بقاء القدس موحده تحت السيادة الإسرائيليه، مع توسيع السلطات البلديه للفلسطينين بما يحقق نوعاً من الحكم الذاتي لهم.

وأما موشي أمبراف فقد إقترح أن تكون القدس مدينه حرة تحت سياده مزدوجه وأن تكون عاصمه للجانبين، بعد توسيع حدودها بما يغطي ٥٠٠ كم<sup>٢</sup>، وتحديد محوريين إقليميين إسرائيليين وفلسطينيين، وتكون المدينه منطقة تجاره حرة، وتنشأ لها بلديه فلسطينيه وأخرى إسرائيلية ومجلس بلدي مشترك يرأسه بالتناوب فلسطينيون وإسرائيليون.

وتعلن إسرائيل دائماً رفضها لأن تكون القدس عاصم لدولتين (إسرائيل وفلسطين) علي نحو ما تطالب به السلطة الفلسطينية، وتمسكها بالسيادة علي المدينة الموحدة بأكملها، مدعية أن المطلب الفلسطيني يعني تقسيم المدينة من جديد. والواقع أن إسرائيل قد نجحت إلي حد كبير في إستغلال فكره بقاء المدينة موحدة بعد أن كانت الحواجز والأسلاك الشائكة تفصل بين شطريها، والإستفادة من تقبل الفكره عالمياً في المطالبه ببسط سيادتها عليها ورفض إقامه عاصمه للفلسطينيين فيها بحجة عدم تقسيمها ولأنها مدينة مقدسه.

وتحن نري وتحارباً مع الأحداث والمتغيرات التي تمر بها القضية الفلسطينية والمنطقة العربية وعند بداية مرحله التفاوض النهائي التي نصت عليها إتفاقيات أوسلو، حيث يبدأ التفاوض بشأن المشاكل الرئيسية الخمس المعلقة وعلي رأسها مشكله القدس. فإن أفضل الحلول المتاحة وعلي الأقل في الوقت الراهن وكوضع مرحلي ومؤقت لإسترداد الحقوق المتعلقة بالقدس وبذات الإسلوب الذي يسلكه اليهود في شأن سلب الحقوق بشكل مرحلي وتدرجي، نري أنه يجب في تلك المرحلة إعاده الجزء الشرقي من القدس إلي وضعه الذي كان عليه قبل ٥ يونيو ١٩٦٧، ثم الإعتراف به كجزء لا يتجزأ من الدوله العربيه الفلسطينيه وكعاصمه لها بعد إعلانها طبقاً لاتفاقية أوسلو.

وذلك علي الرغم من أن هذا الوضع ينطوي علي نزول صريح إلي الحد الأدنى الذي تضمنه قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، وإذ تم هذا الوضع فإنه سيكون تنفيذاً لقرارات دولية أخرى صادرة عن الأمم المتحده منذ إحتلال يونيو ١٩٦٧ وحتى الآن، والتي سنعرض لها تفصيلاً في حينها لاحقاً، وذلك علي الرغم من أن البيان الخاص بإعلان قيام دولة فلسطين الصادر في عام ١٩٨٨ قد جاء غامضاً فيما يتعلق بموقفه إزاء مشكله القدس<sup>(١)</sup>، حيث اكتفي بالإشارة إلي أن المجلس الوطني يعلن باسم الله وباسم الشعب

(١) البيان الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته المتعده بالجزائر في نوفمبر عام ١٩٨٨.



العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضه الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وذلك دون تحديد إذا كان المقصود بالقدس هي القدس الشرقية التي إحتلتها إسرائيل في يونيو ١٩٦٧، أم القدس الموحدة قبل مايو ١٩٤٨، وإن كانت الأخيرة لنا ولكل عربي هي الغاية والمراد. إلا أن المسلك اللائق للفلسطينيين في شأن مسيره التفاوض مع الإسرائيليين يبين أن المقصود هي القدس الشرقية المحتلة في يونيو ١٩٦٧، بل وللأسف فإن البيان المشار إليه في فقرتين حرص علي التأكيد من خلالهما علي أنه من ناحيه يطلب بإنسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية والفلسطينيه التي إحتلتها في عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربيه، ومن ناحيه أخرى سعي لوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربيه تحت إشراف الأمم المتحده لفترة محدوده لحمايتها<sup>(١)</sup>، وواضح أن كلا الأمرين يشير إلي القدس العربيه التي إحتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ وليس إلي مدينة القدس الموحده بجزئتيها الشرقي والغربي. وربما كان الفلسطينيون بذلك يطمحون إلي تنفيذ مقوله ما يدرك كله لا يترك كله ولكن بشرط أن يكون ذلك مرحلياً كما سبق ذكره، وذلك تنفيذاً للقواعد القانونيه الدوليه والحقوق القانونيه والتاريخيه الثابته علي أرض فلسطين عامه والقدس خاصه وعلي نحو ما سيرد لاحقاً بيانه تفصيلاً.

وأخيراً وبالرغم من ذلك كله وإستعداداً لإتفاقيات أوسلو فقد عقد مؤتمر كامب ديفيد (٢) بالولايات المتحده في يوليو ٢٠٠٠ بعد إجتماعات دامت لأكثر من عشرين يوماً داخل معسكر كامب ديفيد الثانيه، وفي شأن مشكله القدس خرج الراعي الأمريكي المفترض فيه الحياد طبقاً لقواعد القانون الدولي في شأن قواعد مقدمات السلام، خرج بأحدث المهازل متآمراً مع الطرف الإسرائيلي علي القدس بمقترحات في غايه الغرابة والإستخفاف بالقواعد الدوليه والحقوق الثابته في شأن القدس، حيث إقترح أن تكون

(١) د/ محمد شوقي عبد العال - الدوله الفلسطينيه في ضوء أحكام القانون الدولي - الهيئه المصريه للكتاب القاوه عام ١٩٩٢ - بالجزء الخاص ببيان المواقفه علي اعلان الدوله الفلسطينيه.

## — ٤٨ —

السيادة علي القدس القديهة بالكامل لإسرائيل، أما السيادة علي الأماكن  
الاسلامية المقدسة فقد قسمها إلي أربعة أقسام:-

الأول:- تكون السيادة علي ساحه المسجد الأقصى لإسرائيل.

الثاني:- تكون السيادة علي حائط البراق (المبكي) لإسرائيل.

الثالث:- تكون السيادة علي مبني المسجد الأقصى القائم علي وجه الأرض  
للفلسطينين.

الرابع:- أن تكون السيادة علي الأرض التي تحت المسجد الأقصى لإسرائيل،  
وبالطبع تمهيداً لهدم المسجد بحجه البحث عن الهيكل المزعوم وجوده تحت المسجد من  
خلال أساطير بني صهيون التي لا تنتهي، والتي يقيم عليها كافة ممارساته علي الأراضي  
العربية المحتلة، ونتنقل الآن لبحث المدي القانوني لتلك المؤامرة الصهيونية علي مدينة  
القدس الموحده أو المجزأه وعلي أقصاها الشريف، وذلك من خلال المبحث التالي.

## المبحث الثاني

### التآمر الصهيوني علي القدس الموحدة والقدس الجزأة

#### مخالفة للقواعد القانونية الدولية

ترتباً علي الحرب العربية اليهودية الأولى في عام ١٩٤٨، وكنتيجة لهزيمة الجانب العربي والذي كان النصر حليفه فيها في بادئ الأمر، ولكن إنقلبت الموازين لصالح اليهود نتيجة لعدة عوامل إقليمية ودولية سبق التعرض لها في حينها ولسنا بصدد التعرض لها الآن جعلت الغلبة للجانب اليهودي في النهاية، ترتب علي ذلك سيطرة اليهود علي الجزء الغربي من مدينة القدس والذي كان يشكل الجزء الأكبر منها. وبدأ اليهود ينزحون ويقيمون فيه في حين بقي الجزء الشرقي للمدينة والذي يضم الأماكن المقدسة في يد العرب وكانت تلك هي المرة الأولى التي يتم فيها تقسيم مدينة القدس، حيث ظلت طوال تاريخها بأحقابها المتعاقبة خاضعة لسلطة الدولة أو الدول التي كان يؤول إليها أمر فلسطين<sup>(١)</sup>، والتي كان آخرها الدولة العثمانية قبل الإنتداب البريطاني علي فلسطين.

أمعنت إسرائيل في تأمرها وعدوانها علي مدينة القدس وذلك حينما سارعت وأعلنت عن صدور قانون بإعتبار مدينة القدس عاصمه رسمية لها بدلاً من تل أبيب، وتم ذلك بتصديق الكنيست الإسرائيلي عليه في ٢٣ يناير سنة ١٩٥٠، وكان لهذا الإعلان خطورته ودلالته الأخطر منذ تلك الحقب الميكرة من تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي وكمؤشر خطير علي النية الإسرائيلية ومعها كل القوي المؤيدة لجرائمها في السيطرة مستقبلاً علي الجزء الشرقي من المدينة المقدسه، أي علي كامل المدينة أي القدس الموحدة عندما تواتيها الفرصة القريبة. وما يؤكد هذا الإستنتاج ويعطيه سنداً وهو ما كان يجب أن يظن اليه العرب مبكراً هو أن الجزء الغربي من المدينة والذي سيطرت عليه إسرائيل في

(١) د/ سالم يوسف الكسواني - المركز القانوني لمدينة القدس - مؤسسه الدراسات الفلسطينية - بيروت سنة ١٩٨٠ ص ٢٠٨.

عام ١٩٤٨ لا تتوافر فيه مقومات العاصمه التي يقصدها الإعلان الإسرائيلي سالف الإشارة اليه، ذلك لأن هذا الجزء لا تتوافر فيه الشروط التي يتطلبها الباحثون في نطاق الجغرافيه السياسيه في المدينه العاصمه، ذلك سواء لقرية بل للامسته المباشره لخط الحدود مع الدوله المجاوره وهي الأردن وهي دوله معاديه للدوله اليهوديه آنذاك. ولأن هذا الجزء كذلك قريب من حدود عريبه أخرى كالحدود المصريه مما يجعل من السهل تعريضها للخطر الدائم مع العرب في أي وقت خاصه وأن النزاع قائم علي أشده في حينها.

والواقع أن هذه الرغبة القويه لدي إسرائيل للسيطره علي كامل مدينه القدس إنما تعود بجذورها التأمرية منذ بدايات الفكر الصهيوني، ذلك لما ورد عن مؤسس الصهيونه العالميه حاييم هرتزل في هذا الشأن بقوله «إذا حصلنا يوماً علي القدس وكنت ما أزال حياً فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدي اليهود وحدها وسوف أحرق الآثار التي مرت عليها قرون»<sup>(١)</sup>. وهو ما خطط له اليهود وحدث بالفعل من إعتداءات سافره علي المسجد الأقصى ومسجد قبه الصخره لهدمهما وحرقتها عدة مرات، مسري رسول الاسلام محمد (صلي الله عليه وسلم)، ولذلك تقوم إسرائيل دوماً بأعمال من شأنها تهويد المدينه وطمس معالمها التاريخيه والثقافيه والدينيه سواء الإسلاميه منها أو المسيحيه تنفيذاً لمخططاتهم ومؤامرتهم المبيتة عبر السنين والأجيال.

لذلك وفي هذا الصدد يجب علينا أن نلاحظ الأمور التاليه:-

(١) إن لمدينه القدس وضعيه خاصه في عمليه الصراع العربي - الإسرائيلي منذ ابتدائها وقد إعترفت كافه القرارات الدوليه بهذه الوضعيه وإن لم تنفذ.

(٢) أن دوله إسرائيل كانت وما تزال تعلن أن القدس عاصمتها الأبديه الموحده ولم

<sup>(١)</sup> الأستاذ الدكتور / صلاح الدين عامر - مرجع سبق ذكره. القدس والقانون الدولي - ندوه القدس من ١١ : ١٤ يناير ١٩٩٤.

تعترف بأية قرارات أو إتفاقيات دولية أو ثنائية تعرضت لوضع مدينة القدس ورفضت الإلتزام بها عملياً.

(٣) أن ما جاء عن المدينة في بيان إعلان المبادئ الذي وقعته إسرائيل، هو أول إلتزام إسرائيلي معلن ورسمي بأنه إذا وجدت ثمة مشكله بشأن المدينة ووضعهما ينبغي التفاوض حولها.

إلا أن إسرائيل أثارت وقيةة بين الفلسطينيين والأردن، بعد توقيع إتفاقيتها مع الأخيرة في عام ١٩٩٤، حينما جاء في المادة التاسعة من الاتفاقية المذكورة ذكر القدس، وحيث جاء في الفقرة (٢) من المادة (٩) بعنوان «الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية» ما نصه «تحتزم إسرائيل الدور الحالي والخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس. وعند إنعقاد مفاوضات الوضع النهائي، ستولي إسرائيل أهمية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن». متجاهلة بذلك الدور الفلسطيني وسيادته علي الأماكن المقدسة ورغم الخلافات التي نتجت عن ذلك، فإن مجرد توقيع إسرائيل علي إتفاق يتضمن الموقف من قضية القدس، هو في حد ذاته تغير للموقف الإسرائيلي الرسمي.

ومن وجهه النظر الفلسطينييه وأيضاً العربية والإسلامية، تعد القدس عاصمة دولة فلسطين عند إنشائها، ويختلف ويتنوع الرأي العام ووجهه النظر الدولية في هذا الشأن، وإن كان بشكل عام لا يوافق علي إعتبار القدس عاصمه إسرائيل رسمياً، ويرى أن تدويل القدس هو أفضل وسيلة لحماية جميع المصالح الدينية في المدينة المقدسة. لذلك فإن التغييرات التي أدخلتها إسرائيل علي المدينة باطله، ولا تمثل حكماً مسبقاً علي الوضع النهائي والدائم للمدينه. ثم جاء إعلان المبادئ والوثائق المرفقه به لي طرح قضية القدس كقضية قابلة للتفاوض وفي نفس الوقت أمكن التغلب علي الأزمه بين الأردن ومنظمه التحرير الفلسطينييه، إذ فضل الطرفان تأجيل الخلاف حول هذا الموضوع لكي لا تستفيد

—٤٨٤—

منه إسرائيل<sup>(١)</sup>، رغم أن ذلك كله يخالف القرارات الدولية في هذا الشأن، وهو ما نتعرض له بالدراسة من خلال المطلب التالي.

---

(١) «القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية». مركز البحوث والدراسات السياسية د / احمد الرشدي  
سنة ١٩٩٨ ص ١٢٦، ١٢٧.

## المطلب الأول

### الانتهاكات الإسرائيلية في القدس

وصل التآمر الصهيوني في شأن الإستيلاء علي القدس ذروته ومجهرته بذلك الإعتداء السافر علي المدينة المقدسه والتحدي الظاهر لكل القواعد القانونية والأعراف الدولية، بما حدث السابع من يونيو ١٩٦٧، حيث أتم الجيش الإسرائيلي إحتلال القدس الشرقية، وتشكلت إدارة عسكرية إسرائيلية للمدينة ويهدف السيطرة علي أكبر مساحه من الأرض مع أقل عدد ممكن من السكان العرب وتهويد القدس لاحقاً.

إنتهجت الإدارة العسكرية سياسه مزجت بين الترهيب والترغيب لحمل السكان علي ترك المدينة، الأمر الذي أدى إلي هجره ونزوح آلاف من سكانها<sup>(١)</sup>. وتقدر بعض المصادر الفلسطينية عدد الذين تركوا المدينة القديمة في الأيام الأولى بعد إحتلالها بـ ٢٠ : ٣٠ ألف نسمة، من مجموع ١٠٠ ألف<sup>(٢)</sup>، ومع إتمام إسرائيل إحتلال الأراضي الفلسطينية التي كانت تحت الحكم الأردني، أصدر حاييم هير تسوغ قائد الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، مراسم (مناشير) أعلن فيها تولي الجيش الإسرائيلي زمام الحكم في المناطق التي تم إحتلالها، ونقل صلاحيات الحكم والتشريع والإدارة اليه، كما أوقف عمل محكمه الاستئناف في القدس وباشرت السلطات الإسرائيلية سلسله من الإجراءات العمليه هدفت إلي دمج شطري المدينة تمهيداً لتوحيدها.

كانت هناك عدة مظاهر لذلك، أبرزها إزاله جواربه (منذ لبوم) التي كانت نقطه

(١) برأجع: أسامه حلي «بلدية القدس العربية» (القدس: الجمعيه الفلسطينيه الأكاديميه للشئون الدولية PASSIA، ١٩٩٣ ص ٢٥.

(٢) سمير جريس «القدس: المخططات الصهيونيه، الإحتلال، التهديد». (بيروت - مؤسسه الدراسات الفلسطينيه سنة ١٩٨١ ص ٥٧.

العبور بين القدس الغربية والشرقية، وعوائق مادية أخرى علي إمتداد خط الهدنة الذي إتفق عليه بين الأردن وإسرائيل في إبريل ١٩٤٩، وبناء علي ذلك يمكن القول بأن القضاء والإدارة العربيين في القدس الشرقية قد ألغيتا منذ أيام الإحتلال الأولي. غير أن الخطوة الأكثر بروزاً التي إتخذتها السلطات الإسرائيلية بهذا الصدد كانت حل المجلس البلدي وأمانه القدس في ١٩٦٧/٦/٢٩. ثم توالى الأحداث الإعتدائية علي القدس الشريف بما أعلنته إسرائيل في الأول من ديسمبر عام ١٩٧٤ عن مشروعها الأثم بإقامه القدس الكبرى، والذي كان ذلك نتاج مراحل تاريخيه سابقة من التآمر علي مدينة القدس.

قامت إسرائيل بتوسيع حدود المدينه بناء علي هذا الإعلان أو إن صحت التسمية هذا العدوان، فقد ضمت عدداً من المدن والقرى العربية المجاوره لها، ذلك بالإضافة لما سبق وإحتلته من الجزء الشرقي للمدينة في عدوان ١٩٦٧، مما ترتب عليه إخضاع مساحات كبيره وكذلك أعداد غفيره من السكان العرب من أهل القدس للسلطه الإسرائيلييه المباشره، وما ترتب علي ذلك من إنتهاكات لحقوق الإنسان وقمع لكل محاولات المقاومه، فضلاً عما قامت به إسرائيل من أحداث جسام في شأن مقدسات المدينه وإعتداءات عليها وتغير معالمها خصوصاً الموجوده بالجزء الشرقي منها.

شكل إحتلال إسرائيل الجزء الأكبر من مدينة القدس خصوصاً الجزء الشرقي منها وما جرت بهد ذلك من توسعات شرقاً وغرباً لحدوده بلدية المدينه، شكل ذلك كله إنتهاكات صريحه وسافره لكافة القواعد القانونيه الدوليه، وفي مقدمتها قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، وهو ذات القرار الذي سبق وأن أشرنا إلي أنه الأساس القانوني الذي تستند اليه إسرائيل في شرعيه قيام دولتها، وفي هذا المقام تركز الضوء علي الجانب المتعلق بالقدس من ذلك القرار من خلال التحليل القانوني لما نص عليه في هذا الخصوص، ليستبين جلياً مدي خرق إسرائيل لقواعد القانون الدولي في شأن قضية القدس، وكما هو الحال في شأن كافه القضايا الأخرى. حيث نص صلب هذا القرار علي



المبادئ الأساسية التي يجب مراعاتها وتضمنها الدستور الذي يقوم مجلس الوصاية بوضعه والخاص بالمنطقة المدولة<sup>(١)</sup>. حيث عين قرار التقسيم حدود منطقة القدس بما يلي:-  
(١) بلدية القدس وهي تشمل مدينة القدس بكاملها بما فيها الأحياء القديمة والحديثة عرييه ويهوديه.

(٢) القرى والمدن المحيطة بمدينة القدس والتي تشكل معها منطقة واحدة حددت بخريطة ألحقت بالقرار. وتشمل:- أبو ديس، والعيزريه، والطور، والعيسوية، ومسلوان وصور باهرة وأم طوبا، ولقتا وموتسا، ودير ياسين، وعين كارم، والمالحه، وشرقات، وبيت ضافا، ورامات راحيل، وبيت لحم، وبيت ساحور، وبيت جالا، وشغافا.

تم الإشارة في القسم الثالث من هذا القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧ موضع تحليلنا القانوني في هذا الشأن إلي أنه «يجعل لمدينة القدس كيان منفصل خاضع لنظام دولي خاص، وتتولي الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة»، ويعين ضمن الحدود التي عينها القسم المذكور في الفقرة (ب) منه علي النحو التالي:- أن تشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية - أي وقت صدور القرار عام ١٩٤٧<sup>(٢)</sup>. مضافاً إليها القرى والبلدان المجاورة ويكون حدودها شرقاً أوديس، وأبعدها جنوباً بيت لحم، وغرباً عين كارم كما تشمل معها المنطقة المبينة من قرية قالونيا كما هو موضح علي الخريطة التخطيطية المرفقة (الملحق ب)<sup>(٣)</sup>.

رفض العرب قرار التقسيم هذا في حينه رفضاً شديداً نظراً لتقريره حقاً لإسرائيل

(١) الدكتور / عز الدين فودة:- ذات المرجع السابق ص ١٧٦، ١٧٧.

(٢) د/ محمد شرقي عبد العال - الدولة الفلسطينية - دراسة قانونية في ضوء أحكام القانون الدولي - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٢ - ص ٣٢٠ - القرار رقم ١٨١ سنة ١٩٤٧ - الخاص بتقسيم فلسطين.

(٣) ينظر:- the Arab - Israeli - conflict - city of jerusalem - part 111 - p. 332 - Edited by john norton moore.

في قيام دولة لها بإقتسام الأرض الفلسطينية وإعطاء إسرائيل قسم منها بالمخالفة للقانون الدولي والحقوق العربية الثابتة، وقامت المظاهرات في فلسطين والبلدان العربية احتجاجاً واعتراضاً علي ذلك القرار، مما ترتب عليه قيام حرب ١٩٤٨ حيث وصل الجيش العربي والأردني إلي المدينة المقدسة وتمكن من الإحتفاظ بأحيائها القديمة بالتعاون مع الفلسطينيين، وأصبحت المدينة مقسمة الي قسمين داخل الأسوار، ولولا طلب الهدنة الذي طلبه اليهود بمساعدة حلفائها بالأمم المتحدة وتحاذل بعض الحكام العرب في ذلك الوقت وعوامل أخرى تدخلت لإنتهت بذره الدولة اليهودية في مهدها.

توالى الأحداث بعد ذلك ونجحت المؤامرات اليهودية في إحكام قبضتهم علي مدينة القدس خصوصاً بعد عدوان ١٩٦٧، بما قامت به من تغيير معالم المدينة الدينية والثقافية والحضارية علي النحو سالف البيان، فضلاً عن إعادته رسم خريطتها السكانية والجغرافية بتشجيع وتكثيف إقامه العناصر اليهودية المتطرفة فيها حيث قامت عقب حرب ١٩٤٨ بطرد ٣٥٠ ألفاً من الفلسطينيين، في أكبر حملة تهجير وطرد لمدينتين عرفها التاريخ الحديث، مخالفه بذلك التصرفات والمؤامرات كافة القرارات الدولية والقواعد القانونية التي إرتضي المجتمع الدولي أحكامها، والتي أشرنا الي أولها في هذا الخصوص والذي تمثل في قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ وما تلاه من قرارات إلي يومنا هذا وعلي النحو سالف البيان، ويكون القرار المشار اليه قد حدد حدود منطقة القدس لتشمل بلديتها في ذلك الوقت بالإضافة إلي المدن والقرى المحيطة بها من أبوديس شرقاً إلي عين كارم غرباً وشعفاط شمالاً وبيت لحم جنوباً، بحيث تكون هناك منطقة منفصلة عن الدولتين العربية واليهودية *Corpas separatum*، وهو ما نعرض له بالبحث من خلال المطلب التالي. والذي ندرس فيه النظام القانوني الذي تضمنته القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧ في شأن مدينة القدس.

-٤٨٩-

### المطلب الثاني

النظام الذي تضمنه القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧ بخصوص مدينة القدس  
والقرارات الدولية اللاحقة في هذا الشأن

حيث ينص هذا القرار فيما يتعلق بمدينة القدس على:-

(١) حاكم يعنيه مجلس الوصاية، لا يكون عربياً أو يهودياً، ويعاونه جهاز إداري  
من موظفين دوليين.

(٢) تتمتع المنطقة باستقلال واسع في الحكم والإدارة المحليين.

(٣) تكون المنطقة منزوعة السلاح ومحايده، وتشكل قوة شرطه لحماية الأماكن  
المقدسة والدينية.

(٤) ينتخب مجلس تشريعي في إنتخابات عامة مباشرة بصرف النظر عن جنسية  
أعضائه.

(٥) يقام نظام قضائي مستقل بما في ذلك محكمة إستئناف.

(٦) تقام العلاقات بين المنطقة وكل من الدولتين العربية واليهودية من خلال ممثلين  
معتمدين لدى الحاكم، وتنضم المنطقة إلى الإتحاد الإقتصادي الذي يقام بين تلك الدولتين.  
(٧) يتمتع سكان المنطقة بجنسية القدس، إلا إذا إختاروا جنسية الدول العربية أو  
اليهودية.

وفي ٢٦ إبريل ١٩٤٨ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها (١٨٥)  
الذي طلبت فيه إلي مجلس الوصاية دراسته الإجراءات المناسبة لحماية مدينة القدس  
وسكانها وتقديم إقتراحاته إليها، وقدم المجلس مقترحاته التي وافقت عليها الجمعية  
العامة بقرارها (رقم ١٨٧ بتاريخ ٨ مايو ١٩٤٨)<sup>(١)</sup>، والذي تضمن تعيين مفوض  
(١) يراجع نص القرار ١٨٧ لسنة ١٩٤٨ في هذا الشأن - والصادر عن الجمعية العامة في ١٩٤٨/٥/٨.

لبلديتها، كما قررت في ١٤ مايو ١٩٤٨ تعيين الكونت فولك برنادوت وسيطاً للأمم المتحدة. وقد اقترح برنادوت تعديلات علي قرار التقسيم من بينها دخول القدس ضمن الأراضي المخصصة للدولة العربية، الأمر الذي أثار غضب اليهود وبسبب ذلك قتلته عصابه شتيرن الإرهابية.

قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعتبارها ممثلة الشرعية الدولية وإرادة المجتمع الدولي أو أنها يجب أن تكون كذلك، بإصدار عدة قرارات في هذا الشأن، ولعل من أهم تلك القرارات في تلك الفترة الأولى من بداية النزاع الإسرائيلي القارين الآتيين<sup>(١)</sup>:-

**الأول:-** القرار رقم ١٩٤ / ٣ لسنة ١٩٤٨ والذي حثت فيه الأمم المتحدة إسرائيل علي ضرورة إحترام الوضع الخاص بالقدس طبقاً لبنود قرار التقسيم المشار إليه، كما أعلنت الجمعية العامة في ذات القرار تشكيل لجنة دولية لمتابعه الموقف وتقديم تقرير إليها بشأن ما تراه هذه اللجنة من مقترحات. أما الثاني فهو القرار ٣٠٣ / ٤ سنة ١٩٤٩ حيث أكدت الجمعية العامة فيه علي موقفها السابق بشأن وضع مدينة القدس، وكررت مطالبتها بضرورة إخضاع المدينة لنظام دولي دائم لإدارتها بما يكفل توفير الحماية للأماكن المقدسة وحرية الدخول من وإلى المدينة حسبما نص عليه القرار رقم ١٨١ / ٢ لسنة ١٩٤٧.

أكدت الجمعية العامة من جديد (بقرارها رقم ١٩٤ المشار إليه علي ضرورة إخضاع منطقة القدس لنظام خاص مستقل عن بقية فلسطين، ثم أكدت مره أخرى بقرارها رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٤٩ علي ضرورة وضع القدس تحت نظام دولي دائم كمناطق منفصلة - COR-pus sepatuns وتحت إداره الأمم المتحدة، وقررت أن يقوم مجلس الوصاية بمسؤوليات سلطة الإدارة، وأن تشمل مدينة القدس بلديتها الحالية، بالإضافة إلي المدن والقري

(١) يراجع النص والذي صدر بخصوص القرار ١٩٤ لسنة ٤٨ في ١١ ديسمبر عام ١٩٤٨ - وكذلك نص القرار ٣٠٣ لسنة ٤٩ في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩.

## -٤٩١-

المحيطة بها. وطلبت الجمعية إلي المجلس إعداد نظام القدس علي أساس مبادئ قرار التقسيم رقم ١٨١ والعمل بصفة عاجلة علي تنفيذه. وأعد المجلس النظام المطلوب ووافق عليه في ١٤ ابريل ١٩٥٠ ولكن تقسيم القدس بين شرقية تستولي عليها الأردن وغربية تستولي عليها إسرائيل كان قد تم بالفعل. وقد بذلت لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة محاولة أخرى، حيث أعدت عام ١٩٤٩ مشروعاً لتدويل جزئي للقدس علي الأسس التالية:-

أولاً:- تقسيم القدس إلي منطقتين عربية (أردنية) وإسرائيلية، علي أن تتولي السلطة المحليه في كل منهما كافة الشئون عدا المسائل الدولية.

ثانياً: تعيين الجمعية العامه للأمم المتحدة مفوضاً يتولي المسائل ذات الطابع الدولي بما في ذلك كفاله الحماية للأماكن المقدسه وحرية الوصول إليها، والإشراف علي نزع السلاح الدائم وحياد المنطقة وحماية حقوق الإنسان.

ثالثاً: تشكيل مجلس من ممثلي المنطقتين لإداره المرافق ذات النفع المشترك، وتكون مهمته إستشاريه لدي السلطات العربيه والإسرائيلية.

رابعاً: إنشاء محكمة دولية تختص بالقضايا المتعلقة بسلطات الأمم المتحدة وسلطات كل من المنطقتين، ومحكمة مختلطة تختص بالقضايا المشتركة لمواطني المنطقتين.

أوضحت لجنة التوفيق أن مشروعها قد أخذ في الإعتبار الظروف القائمة وتقسيم القدس، ومن ثم فإنها تركت للأردن وإسرائيل كل السلطات الحكوميه في جزء القدس الذي تحت سيطرة كل منهما، علي أن تكون مهمه الآلية الدولية هي سد الفجوة بين ولايتين منفصلتين في منطقة جغرافية موحدة.

وفي يناير ١٩٥٠ أعلنت إسرائيل أن القدس عاصمه لإسرائيل، وبدأ نقل المكاتب الحكومية الإسرائيلية إلى القدس الغربية. وعندما أرادت الحكومة الإسرائيلية نقل وزارة خارجيتها إلى القدس، أرسلت الولايات المتحدة إليها في يوليو ١٩٥٢ مذكراً تؤكد فيها تمسكها بخضوع القدس لنظام دولي خاص يوفر الحماية للأماكن المقدسة، ويكون مقبولا لدى إسرائيل والأردن وللجماعة الدولية، وأنها لا تؤيد قرار إسرائيل بنقل وزارة خارجيتها إلى القدس وسوف لا تنقل سفارتها إليها.

وأتخذت الولايات المتحدة نفس الموقف في عام ١٩٦٠ عندما علمت بنية الحكومة الأردنية إقامة مكاتب للملك والحكومة والبرلمان في القدس الشرقية.

والواقع أن الدول لم تعترف بالقدس الغربية عاصمه لإسرائيل، ولم تنشئ سفارات لها فيها عدا دولتين، كما أن سته من القناصل المقيمين في القدس بشرطها ظلوا يعتبرون أنفسهم في منطقة منفصلة ولا يعترفون بسيادته أي من الدولتين عليها<sup>(١)</sup>.

قام مجلس الوصاية بعد ذلك بإعداد مشروع نظام خاص لمدينة القدس وتمت الموافقة عليه في ١٤ أبريل ١٩٥٠، حيث أشارت المادة الأولى منه علي «أن هذا النظام يعرف بالنظام الدولي الخاص لمدينة القدس، ويجعل منها هيئة منفصلة تحت إداره الأمم المتحدة»، وإضافة إلي ذلك تضمن النظام المذكور أحكاماً متعددة بشأن حدود المدينة (المادة ٤) ومسئولية الأمم المتحدة عن كفاله الأمن بها، وتعيين حاكم لها من قبل مجلس الوصاية (المادة ٦) وتزج السلاح داخل المدينة وعدم السماح بممارسة المنظمات شبه العسكرية لأيه نشاطات هناك (المادة ٧).

وعلي أن يرفع علم الأمم المتحدة علي جميع المباني الرسمية في المدينة مالم ينص تشريعها أي التشريع الخاص بمدينة القدس علي غير ذلك (المادة ٤٣)<sup>(١)</sup>. أما مجلس

(١) السفير / طاهر شاش - مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات - دار الشروق الطبعة الأولى سنة ١٩٩٩ القاهرة ص ٩٣.

الأمن فالملاحظ أن دوره كان مقصوراً أول الأمر علي دعوة الأطراف المعنية العرب وإسرائيل إلي ضرورة إتخاذ كل الإحتياطات الممكنة لكفالة حرية الأماكن المقدسة، بما في ذلك حماية حرية الوصول إلي جميع المزارات والمعابد بغرض العبادة من قبل من لهم حق في ذلك من أتباع الديانات السماوية الثلاث، ثم عاد المجلس وضمن قراراته التالية التي أصدرها في شأن القدس إشارات صريحة حول بموجبها وسيط الأمم المتحدة في فلسطين سلطات مناسبة للعمل من أجل سلام المدينة مع التأكيد علي وجوب حماية الأماكن المقدسة والمواقع الدينية في فلسطين وحماية الوصول إليها.

أخذت الإعتداءات الإسرائيلية والإنتهاكات اليهودية أبعاداً جديدة وخطيرة علي مدينة القدس بعد عدوان سنة ١٩٦٧، حيث فرضت إسرائيل سيطرتها علي كامل أجزاء المدينة وشرعت علي الفور في إتخاذ كافة الإجراءات القانونية والإدارية والجغرافية بهدف تغيير الطابعين العربي والإسلامي للمدينة واضفاء الصبغة اليهودية عليها، حيث بدأت في هذا الصدد بإزالة حي بالكامل من أحياء المدينة كان يعرف بحي المغاربة وهو المجاور لحائط المبكى. ثم قامت بعد ذلك بإنشاء مساحة يهودية كبرى مكان هذا المعلم الإسلامي القديم، وقد إستتبع ذلك قيام السلطات الإسرائيلية بطرد العديد من السكان العرب من مساكنهم في أحياء أخرى كحي باب السلسلة وحي الباشورة<sup>(٢)</sup>. وطبعي فقد إستتبع ذلك هدم منازل المواطنين العرب ومحالهم التجارية وتجاوز ذلك إلي هدم دور العبادة وغيرها من المؤسسات الدينية والثقافية والإسلامية منها والمسيحية علي حد سواء. حيث وصلت تلك الإعتداءات ذروتها بحادث الإعتداء علي المسجد الأقصى أولي القبلين وثالث الحرمين الشريفين وذلك في ٢١ أغسطس سنة ١٩٦٩.

(١) د. صلاح الدين عامر - القدس والقانون الدولي - ندوة القدس مفتاح السلام، تونس ١١، ١٤ يناير سنة ١٩٩٢ - ص ٢٥.

(٢) أ/ سليم الجندي، سياسه الكيان الصهيوني الاستيطانية وآثارها علي الشعب العربي الفلسطيني في الأرض المحتلة - مجلة شئون عربية سنة ١٩٨٦. العدد ٤٨ ص ٧٧.

تم إجراء الحفريات الأثرية الإجرامية المسجد الأقصى وغيره من المساجد الإسلامية الأخرى الكبيرة في المدينة كمسجد قبة الصخرة وغيرها مما يعرضها لخطر الإنهيار الذي مازال مستمراً حتي الآن. ونهاية شهر يونيو سنة ١٩٦٧ وعقب العدوان واحتلال القدس الشرقية كانت إسرائيل قد ألغت الحواجز بين القدس الشرقية والغربية، حيث رسمت حدود بلديتها الجديدة متضمنة القدس الشرقية لتغطي ٢٨ ميلاً مربعاً في ذلك الحين، حيث تضاغت مساحتها الآن عن هذا الرقم خاصة منذ عام ١٩٩٦، وذلك بما قامت به حكومه لليكود المتطرفة من توسعات شرقاً وغرباً لحدود بلدية القدس بشقيها إلي حد لم تشهد المدينة من قبل خلال الخمسين عاماً الماضية منذ بدء النزاع العربي الإسرائيلي.

تواصل منذ عام ١٩٦٧ عملية تشريد سكان القدس وطردهم من منازلهم وهدمها في خطة تآمرية لصهر المدينتين في كيان واحد وصولاً إلي القدس الموحدة لتصبح عاصمه أيدية لإسرائيل رغم صدور القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٨ عن الجمعية العامة بعدم ضم القدس، بحيث تظل مدينة موحدة كعاصمة دولية أو مدولة طبقاً للقرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧.

خالف ذلك الكنيست الإسرائيلي في ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٠ بإصدار قانون أعتبرت بمقتضاه القدس الموحدة عاصمة أيدية لإسرائيل<sup>(١)</sup>.

تصدي المجتمع الدولي لهذه الإجراءات الإسرائيلية بشأن مدينة القدس خصوصاً الهيئات الدولية، ولكن دون جدوي إذ لا تزال إسرائيل تصر علي التمسك بإعلاناتها السابق عن إعتبار المدينة عاصمتها الرسمية وإلي الأبد، لذلك فقد توالى القرارات التي أصدرتها الأجهزة الدولية المعنية في هذا الخصوص<sup>(٢)</sup>، ومنها قرار الجمعية العامة في ٤ يوليو سنة ١٩٦٧ الذي دعت فيه إسرائيل إلي ضرورة إلغاء التدابير التي سبق لها<sup>(٣)</sup> سليم الجندى - مرجع سبق ذكره ص ٧٩.

(٢) يراجع بصفه عامه فيما يتعلق بقرارات الأمم المتحدة من خلال أجهزتها المختلفة فيما يتصل بوضع مدينة القدس د. جورج طعمه - قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الاسرائيلي ١٩٤٧ - ١٩٧٤.



أن إتخذتها بهدف تغيير وضع المدينة وإضفاء الطابع اليهودي عليها، والتعهد بالكف عن تكرار ذلك مستقبلاً. وأيضاً قرار الجمعية الصادر بهذا المعنى ذاته في ١٤ يوليو من العام نفسه والذي عبرت فيه عن أسفها الشديد لعدم إمتثال إسرائيل للقرارات السابقة للأمم المتحدة في شأن هذا الموضوع، والذي كان علي أثره إصدار الكنيسة الإسرائيلية في ٣٠ يوليو ١٩٨٠ للقانون الذي إعتبرت القدس وفقاً له عاصمه أبدية لإسرائيل.

عقدت الجمعية العامة إجتماعاً عاجلاً أصدرت علي أثره كذلك القرار رقم (٢) في الأول من أغسطس سنة ١٩٨٠ طالبت فيه إسرائيل بضروره الإنسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة بعد حرب يونيو سنة ١٩٦٧ بما في ذلك القدس العربية. سار مجلس الأمن في الإنجاء ذاته إذ أصدر بدوره جملة من القرارات أكد فيها علي موقف المنظمة الدولية الراض للسياسة الإسرائيلية الرامية إلي تهديد المدينة المقدسة (القرار رقم ٢٤٢ في ١١/٢٢/١٩٦٧، والقرار رقم ٢٢٥٣ في ٧/٧/١٩٦٧، والقرار رقم ٢٥٤ بتاريخ ٧/١٤/١٩٦٧، والقرار رقم ٢٥٢ في ٢١ مايو ١٩٦٨، والقرار رقم ٢٦٧/٢٦٧، والقرار رقم ٢٩٨/١٩٧١، والقرار رقم ٣٣٨/١٩٧٣، والقرار رقم ٤٤٦/١٩٧٩، والقرار رقم ٤٦٥/١٩٨٠، والقرار رقم ٤٧٦/١٩٨٠، وكذلك القرار رقم ٤٧٨ بتاريخ ٨/٢١/١٩٨٠)<sup>(١)</sup> وجميعها تدين كافة الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تغيير وضع القدس وما ترتكب ضدها من إنتهاكات ومخالفات لقواعد القانون الدولي. وعلي مستوي بعض المنظمات الدولية المتخصصة المتصلة بالأمم المتحدة، كان لمنظمة اليونسكو علي وجه الخصوص دوراً ملحوظاً في مجال التصدي لموقف الحكومة الإسرائيلية بشأن القدس، فعلي سبيل المثال أصدرت المنظمة المذكورة عدة قرارات منذ أواخر عام ١٩٦٨ أكدت فيها علي ضرورة إمتثال إسرائيل للإلتفاقيات الدولية التي تلزم

(١) ينظر كذلك قرارات مجلس الأمن في هذا الصدد أرقام ٢٥٠ في ٤/٢٧/١٩٦٨، ورقم ٢٦٧ في ٧/٣/١٩٦٩، ورقم ٢٩٨ في ٩/٢٥/١٩٧١، والقرار رقم ٦٠٥ الصادر في ٢٢/١٢/١٩٨٦.

الدول بإحترام الأماكن المقدسة ودور العبادة، وقد أشادت اليونسكو بشكل خاص إلى إتفاقيه لاهاي لعام ١٩٥٤ بشأن حماية الممتلكات الثقافية والدينية في أثناء النزاعات المسلحة. كما قام المجلس التنفيذي لليونسكو علي مدي السنوات التالية بمطالبه إسرائيل بالكف عن اعتداءاتها على الأماكن المقدسة الاسلاميه والمسيحية.

والكف عن القيام بأعمال الحفر والتنقيب عن الآثار في هذه الأماكن وإصدار القرارات في هذا الشأن، وكان منها القرارات أرقام ١٩٦٠/٨٢، ١٩٧٠/٨٣، ١٩٧٢/٨٨، ١٩٧٢/٨٩، ١٩٧٢/٩٠، ١٩٧٣/٩٢، ١٩٧٣/٩٣، ١٩٧٤/١٩٤، كما نشير في هذا المقام كذلك لقراري مجلس الأمن رقم ٦٧٢، رقم ١٩٧٣/١٩٩٠ في أثر مجزرة الأقصى في ١٨/١٠/١٩٩٠، وأيضا قراره رقم ٩٠٤ بتاريخ ١٨/٣/١٩٩٤ علي أثر مجزرة الخليل. علي أن كل هذه الجهود جميعها والقرارات أو تلك التي صدرت في هذا الصدد لم تؤد في النهاية إلى حمل إسرائيل على العدول عن موقفها.

بقيت مشكله القدس تشكل واحدة من المشكلات الرئيسية التي تعترض مسيره السلام في الشرق الأوسط من الناحية القانونية ومن أهم ثغرات إتفاقيات أوسلو التي قبلت بتصورها تأجيل التفاوض بشأنها ضمن المشاكل المعلقة الأخرى طبقاً لنص المادة الخامسة من إتفاق إعلان المبادئ بأوسلو(١) . ولعل الإدراك بهذه الحقيقة هو الذي حدا بالعديد من القوي الدولية سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها إلي محاولة تقديم مقترحات بشأن طريقه حل هذه المشكله، ولكنها جميعاً تدور في حلقة مفرغة بسبب التعتن والتعدي الإسرائيلي للقواعد القانونيه الدوليه وسوف نعرض بالتحليل القانوني لبعض قرارات الأمم المتحدة سالف الإشارة اليها والتي تشكل أهمية قانونية خاصه عند الحديث عن بطلان ضم إسرائيل للقدس لاحقاً.

نشير في هذا المقام إلي أنه إذا كانت المقترحات الدولية في شأن القدس قد انحصرت في آراء ثلاثة رئيسية وإذا كان الرأي الأول منها قد تحمست له الجمعية العامة

للأمم المتحدة منذ صدور قرار التقسيم رقم ١٨١ عام ١٩٤٧، والذي بني علي فكره تدويل المدينة المقدسه، وعدم إخضاعها لأي من الدولتين العربية أو العبرية اللتين أشار إليهما القرار المذكور، فقد كان هناك المقترح الثاني والذي يقوم علي فكره إخضاع المدينة لنظام ثنائي - عربي وإسرائيلي في إداره، كما طرح في هذا الخصوص أيضا الرأي الذي مؤداه العوده إلي وضع المدينة قبل ٥ يونيه ١٩٦٧، علي أن تصبح القدس العربية أي الجزء الشرقي من المدينة الموحدة قبل عام ١٩٤٨ عاصمة الدولة فلسطين تقوم في الضفة الغربية وقطاع غزة<sup>(١)</sup>. وإن الجغرافي الهولندي يان دي يونغ قد أشار إلي ما هو أبعد وأخطر من هذا كله عندما كتب «الذين يتوقعون أن تكون خريطة القدس المطروحة علي مائدة مفاوضات الوضع النهائي مطابقة لوضعها بعد عام ١٩٦٧ سيفاجأون تماماً»، فالأرجح أن الخريطه ستمتد من «بيت شمس» و«مودعين» في الغرب أي نصف الطريق إلي تل أبيب تقريباً إلي عدة كيلو مترات قليلة خارج حدود «حلبول» و«الخليل» في الجنوب، وإلي ما بعد «رام الله» في الشمال، وإلي بضعة كيلو مترات من «أريحا» في الشرق. إن هذه المساحة الهائلة التي تعتبرها إسرائيل عاده القدس الكبرى تبلغ ١٢٥٠ كيلو متراً مربعاً ويقع ثلاثه أرباعها في الضفة الغربية. وهكذا فإن القدس في شكلها الموسع الحالي الذي يقل قليلاً فقط عن الصورة المستقبلية التي يرسمها دي يونغ تمثل نحر ربع أراضي الضفة الغربية<sup>(٢)</sup>.

طبقت إسرائيل علي سكان القدس الفلسطينيين وضع إستثنائي شريف، فعلي الرغم من أن إسرائيل ضمت القدس الشرقية فهي لا تعتبر السكان من غير اليهود مواطنين وليس لهم حق التصويت خارج الإنتخابات البلدية، وهم قانونياً «مقيمين أجنب» ولم تسمح إسرائيل خلال المسار التفاوضي الإسرائيلي - الأردني الفلسطيني الذي بدأ في واشنطن في أواخر عام ١٩٩١ بعد مؤتمر مدريد لأي فلسطيني من القدس بالإلتزام إلي

(١) سالم يوسف الكسواني - مرجع سابق ص ١٦٢ وما قبلها.

(٢) إدوارد سعيد - (أوسلو) سلام بلا أرض - دار المستقبل العربي - القاهرة سنة ١٩٩٥ ص ٩.

الوفد الفلسطيني المفاوض، بل إن قضية مشاركته فلسطيني القدس في أية إنتخابات إسرائيلية لاتزال وحتى وقتنا هذا مشكله صعبة.

سبب خطر دخول سكان غزة والضفة الغربية إلي القدس مشاكل عديده، فالقدس الشرقية هي المركز الإقتصادي الرئيسي لهم وهو ما تدركه إسرائيل تماماً، وتترتب أضراراً بالغة علي الضم الدائم للقدس الشرقية ودمجها في نظام «العزل» الذي تحاول الحكومات الإسرائيلية فرضه لعزل القدس عن علاقاتها الطبيعية مع بقية الأراضي الفلسطينية، وهو ما يلحق ضرراً دائماً بتلك الأراضي، إلا أن هذه بالضبط هي خطه إسرائيل وهذه الخطه لا تمثل هجمه جغرافيه فحسب بل هي أيضاً هجمة شرسة ضد الثقافه والتاريخ وضد الأديان والقواعد القانونية الدولية، والتي مازالت تنتهكها إسرائيل في تعنت وعناد لم يشهد المجتمع الدولي لها مثيل في الماضي أو الحاضر.

ففي الأمس القريب وأخيراً وليس آخراً تضيف إسرائيل جريمة جديدة بالإضافة إلي سلسلة جرائمها التي لا تنتهي، عندما أقرت لجنة القوانين في الكنيست الإسرائيلي مشروع قانون يقضي بعدم إعادته هضبة الجولان إلي سوريا، والقدس الشرقية إلي فلسطين، وقد تم ذلك بجلسته عقدها الكنيست خلال شهر يوليو عام ١٩٩٨. حيث أقر فيها مشروع هذا القانون أو هذا الجرم التشريعي بأغلبية كبيرة<sup>(١)</sup>، وذلك بالرغم من إعتراض المجتمع الدولي والهيئات الدولية لهذه الإنتهاكات للقانون الدولي متمثلاً في قرارات المنظمات الدولية في هذا الخصوص وعلي رأسها الأمم المتحدة.

قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن فرض إسرائيل قوانينها وولايتها وإدارتها علي مدينة القدس في في قرار حديث لها في هذا الصدد. والصادر بتاريخ الثاني من شهر ديسمبر عام ١٩٩٨، بأن هذه الإجراءات الإسرائيلية في شأن مدينة القدس باطلة وغير قانونية وليست لها أية أساس من الشرعية، وقد إتخذت الجمعية العامة هذا القرار بأغلبية ١٤٥ صوتاً ضد صوت واحد هو إسرائيل وإمتناع سبعة دول عن التصويت. وقد أنهت الجمعية العامة قرارها هذا بشجب ما قامت به بعض الدول من نقل بعثاتها الدبلوماسية إلي القدس<sup>(١)</sup>. وتستمر إسرائيل في سياستها الإجرامية التآمرية ضد الأراضي الفلسطينية عامة والقدس خاصة ضاربه بكافة القواعد القانونية وإرادته المجتمع الدولي وهيئاته عرض الحائط وكأنها تسود هذا العالم أو إنها تعيش فيه وحدها، وناسيه أو متناسيه أنها وشعبها خلق من خلقه الله بل هم من لعنهم الله وجعل منهم القرود والخنازير وعبد الطاغوت، وإن كل ما قامت وتقوم به في فلسطين والقدس من إدعاءات لتبرير إختلالها هو باطل من الناحية القانونية وهو ما سنعرض له حالاً من خلال الفصل التالي من الدراسة.

(١) منشور بجريدة الأهرام بالعدد الصادر في ١٢/١٢/١٩٩٨ ص ٨.

## الفصل الثاني

### مدي البطلان القانوني للإدعاءات الإسرائيلية لتبرير

#### إحتلال القدس الغربية وضم القدس الشرقية

#### في ضوء أحكام القانون الدولي وموقف إتفاقيات أوسلو منها

نقوم في هذا المقام بالإضافة إلي ما سبق التعرض له من مجموعته كبيره من قرارات دولية صدرت عن الأمم المتحدة ببيئاتها المختلفة، سواء ما صدر منها عن الجمعية العامة، أو عن مجلس الأمن أو بعض منظماتها كمنظمة اليونسكو وغيرها، والتي تدين جميعها الممارسات الإجرامية الإسرائيلية في شأن مدينته القدس وعلي النحو السابق تفصيله. فإننا نقوم في هذه الدراسة بتحليل قانوني محايد لقواعد القانون الدولي وآراء فقهاءه في هذا الشأن، ليتضح جلياً حتي لغير المتخصص في الدراسات القانونية مدي بطلان ضم إسرائيل للقدس الشرقية من الناحية القانونية الدولية. وأن ما قامت به من ضم للقدس الشرقية ومن ممارسات وإجراءات تهوديتها ومن أعمال أخرى تتم ضد مقدساتها هي خارج إطار جميع القواعد القانونية الدولية، ذلك لأنه من الثابت في قواعد القانون الدولي وما إستقرت عليه آراء الفقه بأنه في حالة إحتلال أحد طرفين متحاربين لمنطقة تابعه لطرف آخر لا يعني بأنه حال من الأحوال إنتقال السيادة علي تلك المنطقة من الدولة المحتلة إلي الدولة التي إحتلت تلك المنطقة نتيجته لذلك الإحتلال، بل إن حكومه الإقليم المحتل شرعيه تظل محتفظة بالسيادة عليه، وتخضع الصلاحيات التي تمارسها القوة المحتلة خلال فتره الإحتلال لقانون الإحتلال الحربي المقرر بولوائح لاهاي سنة ١٩٠٧، وإتفاقيه جنيف الرابعه بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب سنة ١٩٤٩<sup>(١)</sup>. وبالتالي لا تجيز قواعد القانون الدولي ضم منطقة محتلة إلي البلد المحتل بناء علي رغبه الأخير

H. Kelsen, principles of international law 3 rd ed p. 139.

(١) ينظر:-

فقط (١)، خاصة إذا كان الإقليم المحتل يرفض ذلك الإحتلال ويجاهد ويكافح من أجل إستقلاله وتقرير مصيره علي أرضه التي أحتلت، كما هو الحال بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة والشعب الفلسطيني، وفيما يخص القدس وخصوصاً الشرقية منها بصفة خاصة.

كما تقرر تلك القواعد القانونية الدولية الواردة بالاتفاقيتين سالفتي الذكر، كذلك بالإضافة إلي عدم جواز الضم علي النحو سالف الإشاره إليه، بأنه لا يجوز أيضاً إنتقال السيادة نتيجة لهذا الإحتلال إلا في حالة التوصل إلي إتفاقية بين الطرفين المتحاربين تنص علي إنتقال تلك السيادة إلي الدولة التي قامت بالإحتلال وبالتالي يجب التفريق بين الإجراءات التي تمارسها القوة المحتلة في الإقليم المحتل وبين ممارستها لسيادتها داخل إقليمها الأصلي (٢).

وفيما يتعلق بمدي بطلان الإدعاءات الصهيونية المضللة في شأن تبرير إحتلال إسرائيل للقدس الموحدة أو المجرأة في ضوء أحكام القانون الدولي، فإننا نعرض لذلك الأمر بالتحليل القانوني من خلال المبحث التالي.

---

(١) ينظر، G. Schwarzenberger, international law as Applied by international courts and tribunals (london : Stevensl sons 1968), vol. 1 - p. p. 164 - 165.

(٢) يرأج: Von glahm, the occpation of - Ibid pp 169 - 170 enemy territory university of minista pareess 1957, p. 31.

ويرأج أيضاً عثمان التكروري وعمر ياسين - «الضغف الغربية وقانون الإحتلال العربي» القدس: مركز الدراسات - نقابه المحاميين لسنة ١٩٨٦ ص ٢٨ : ٣٥.

## المبحث الأول

### بطلان الإدعاءات الإسرائيلية في شأن إحتلال القدس

#### الموحدة أو المجزأة في ضوء الأحكام الدولية

يشترط بعض فقهاء القانون الدولي في هذا الشأن وجوب إنتقال كامل سيادة المنطقة المحتلة للطرف المعتدي عليه<sup>(١)</sup>، وذلك حيث ينسجم هذا الشرط مع القاعده الدولية القائلة بعدم تمكين المعتدي من قطف ثمار إعتدائه.

كذلك فمن القواعد القانونية الدولية المستقره أنه في الحالات التي يمكن لدوله ما بسط سيادتها علي إقليم لم يكن تابعاً لها، ففي تلك الحاله التي تقدر فيها حيازه الدوله المعنيه لهذا الإقليم مده طويله دون أن تجابه تلك الدوله وتلك الحيازه بمعارضه أو مقاومه من الطرف الآخر المحتل، وهذه هي النظري التي تعرفه في القانون الدولي بـ "acquisitive prescription". ولا تسري هذه النظرية إذا كانت حيازة الإقليم قد تمت بإستعمال القوه أو جوبهت بمقاومه ومعارضه منذ بدء هذا الإحتلال.

وبإتزال تلك القواعد القانونيه علي واقعة إحتلال الأراضي الفلسطينيه عامه والقدس خاصه منذ عام ١٩٤٨ أي منذ بدء النزاع العربي الإسرائيلي والتي لم تهدأ خلالها يوماً مقاومه الشعب الفلسطيني للإحتلال الإسرائيلي. يستبين جلياً مدي مخالفة إسرائيل لجميع تلك القواعد القانونية الدولية وما إستقر عليه فقه القانون الدولي في هذا الخصوص، حيث جوبهت إسرائيل منذ اللحظات الأولى لإحتلالها لفلسطين في عام ١٩٤٨ بشكل عام وللقدس بشقيها بمقاومه شديده من أهل فلسطين ومن العرب كافة، بل وقبل هذا الإحتلال بحرب وليس مجرد مقاومه وهي حرب عام ١٩٤٨، وقد تلازم مع تلك المقاومه المسلحة معارضة ورفض كبيرين من الرأي العام العربي والعالمي وهيئاته<sup>(١)</sup> بورام «نيشاشين» «قوانين الإحتلال الحربي» (تل أبيب) منشورات شوكين سنة ١٩٨٣ ص ٦٥، ٢١١.



### وخصوصاً الأمم المتحدة

وقد عرضنا القرارات الدولية تفصيلاً في هذا الشأن بالإشارة والإيضاح، وكان هناك بعضاً من تلك القرارات قد توقفنا عندها بالبحث والتحليل في هذا الموضوع من الدراسة خصوصاً ما ركز منها علي مشكلة القدس، ليستبين للباحث المتصف مدي بطلان ضم إسرائيل للقدس ومدي مخالفة ما تقوم به من ممارسات ضد الأراضي الفلسطينية والشعب الفلسطيني وخرق ذلك ذلك لكافة قواعد الحق والعدل والقانون.

إستندت دولة إسرائيل كما نعلم في قيامها كدولة إلي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ والمعروف بقرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، والذي يعد من أهم وأول القرارات الدولية في هذا الشأن.

وبالرغم من المعارضة الشديدة التي لاقاها هذا القرار عند صدوره من الرأي العام العالمي والعربي، خصوصاً فيما تضمنه القرار من نظام التدويل للقدس والذي كان بمثابة مرحلة تهديدية لغصب إسرائيل للقدس كاملة علي مراحل، ثم ضمها إليها أرضاً وسيادة وإدارة علي النحو التي هي عليها الآن. ولكننا نود أن نعرض الآن إستكمالاً للبحث وإقامة للتحليل القانون ونحن في سياق الدراسة القانونية لعدم شرعية ضم القدس، وبطلان هذا الضم من الناحية القانونية، بأن نشير إلي أن القرار رقم ١٨١ سنة ١٩٤٧ سالف الذكر لم يعط لإسرائيل الحق في إحتلال القدس سواء الشرقية منها أو الغربية ولم يعطيها الحق في ضمها إليها أو إخضاعها لسيادتها، بل أخضع القدس لنظام تدويل خاص بها نظراً لوضعها القانوني والديني والتاريخي وما للقدس من خصوصية في هذا الشأن<sup>(١)</sup>. وعلي ذات النهج أصدرت الجمعية العامة في السنة التالية قرارها رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ والذي سبق الإشارة اليه، ثم تلا ذلك القرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٤٨ عن الجمعية العامة

---

the Arab - Israeli conflict - by Jun narton moor resolution 181, nouember(١) 29, 1947, p. 313.

أيضا والذي ينأى بالقدس من أن تخضع لسياده الدولة اليهودية الجديده التي قامت بناء علي قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه<sup>(١)</sup>، بحيث تصبح ذات وضع قانوني دولي خاص بها علي النحو الوارد بالقرارات سالفه الذكر.

ولكننا نذكر في هذا المقام ونوضح بأن تلك القرارات والقوانين الإسرائيلية المتعلقة بإحتلال القدس أو ضمها إليها أو إخضاعها لسيادتها باطله قانوناً بطلاناً مطلقاً، وهو الذي مازالت الأمم المتحدة تؤكد عليه، وتطلب إلي إسرائيل إلغاء جميع التدابير التي تم إتخاذها في هذا الشأن، بل والإمتناع فوراً عن إتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس أو تهويدها، وتطلب من الأمين العام إعلان الجمعية العامه ومجلس الأمن عن الحاله بصفة دورية.

أما بالنسبه للموقف الدولي من الإدعاءات والتدابير الصهيونية في شن القدس، فهو شن القدس، فهو ما نعالجه بالدراسة من خلال المطلب التالي.

(١) ينظر: the Arab - Israeli conflict - the same last revince Resolution 186, ١٩٤٨ - p. 345.

## المطلب الأول

### الموقف الدولي من الإدعاءات والتدابير الإسرائيلية

#### في شأن القدس

صدر بعد ذلك القرار رقم ٢٢٥٤ بتاريخ ١٤ يوليو ١٩٦٧ والذي يشجب التدابير التي إتخذتها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس وذلك والذي جاء به بما هو نصه:-

«إن الجمعية العامة إذ تشير إلي قرارها ٢٢٥٣ في ٤ يوليو ١٩٦٧، وإذ تحيط علماً مع أشد الأسف وأبلغ القلق بعدم إلتزام إسرائيل بالقرار المشار إليه وإذ تأسف جداً لتخلف إسرائيل عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٥٣ فإنها:-

(١) تكرر الطلب الذي وجهته إلي إسرائيل في ذلك القرار بإلغاء جميع التدابير التي صار إتخاذها والإمتناع فوراً من إتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس.

(٢) تطلب من الأمين العام إعلان مجلس الأمن والجمعية العامة عن حاله وعن تنفيذ هذا القرار.

نخص بالذكر أيضا في هذا المقام بعض القرارات الحديثة في هذا الشأن مما يدل علي أن المجتمع الدولي منذ بدء إحتلال إسرائيل للقدس الغربية في عام ١٩٤٨، ثم إحتلال القدس الشرقية في عام ١٩٦٧ لم يقر هذا الإحتلال أو الضم للقدس بشقيها نظراً لمخالفته للحقوق النابتة للشعب الفلسطيني وللقواعد القانونية الدولية مهما طال أمد هذا الإحتلال.

تأكد ذلك بالقرارات الحديثة نسبياً والصادره عن الجمعية العامة حيث جاء القرار رقم ٤٧/٤٦ بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٩١ متضمناً بما هو نصه أن الجمعية العامة إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإدراكاً منها لواقع إنتفاضة الشعب الفلسطيني منذ ٩ ديسمبر ١٩٨٧ ضد الإحتلال

الإسرائيلي التي لقيت إهتماماً وعظفاً كبيرين من جانب الرأي العام العالمي. وإذا يساورها بالغ القلق إزاء الحالة المنذرة بالخطر في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس، وكذلك في الأراضي العربية المحتلة الأخرى نتيجة استمرار إحتلال إسرائيل السلطة القائمة بالإحتلال، وقاديتها في سياساتها ضد الشعب الفلسطيني، وإذا تضع في إعتبارها أحكام إتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩. وأحكام الإتفاقيات والأنظمة الأخرى ذات الصلة، إذ تأخذ في الحسبان الحاجة إلى النظر في إتخاذ تدابير لتحقيق حماية للشعب الفلسطيني الواقع تحت الإحتلال الإسرائيلي، وهو ما سبق وأكد عليه في هذا الشأن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧<sup>(١)</sup>، والذي يلزم إسرائيل بالجلء عن الأراضي التي إحتلتها في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية وهو يعتبر أهم تلك القرارات في هذا الخصوص.

صدر بعد ذلك حديثاً القرار رقم ٩٠٤ في ١٨ مارس ١٩٩٤ والذي جاء به بما هو نصه «إذ يعيد تأكيد قراراته ذات الصلة والتي أكدته إنطباق إتفاقية جنيف الرابعة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ علي الأراضي التي إحتلتها إسرائيل في يونيو ١٩٦٧ بما فيها القدس، والإلتزامات الإسرائيلية الناجمة عنها ويستمر موقف الأمم المتحدة بإعتبارها ممثلة لإرادة المجتمع الدولي بإصدار القرارات التي تدين الممارسات الإسرائيلية الإعتدائية علي الأراضي الفلسطينية وعلي القدس بالذات.

أصدرت أخيراً الجمعية العامة قراراً حديثاً جداً بإجماع الآراء وبموافقة ١٤٥ صوتاً ضد صوت واحد هو صوت إسرائيل وإمتناع سبعة أصوات، في شأن ما تقوم به إسرائيل من مؤامرات وتغييرات للمركز القانوني للقدس، وذلك بإصدارها قراراً في ٢ ديسمبر سنة ١٩٩٨<sup>(٢)</sup>؛ متضمناً إعتبار ما تقوم به إسرائيل من إجراءات في شأن مدينة القدس the Arabe - Israeli - conflict the same revince - sovriety council Resolution<sup>(١)</sup> 242 of november 22, 1967 - p. 1007.

(٢) مصدر سبق ذكره - جريدة الأهرام بتاريخ ١٢/٣/١٩٩٨.

باطلة وغير قانونية وليس لها أي أساس من الشرعية، والتي تمثلت في إجراءات تهويد المدينة وطمس معالمها العربية والإسلامية والتاريخية والإستمرار في الإستيلاء علي الأراضي الفلسطينية لتوسيع حدود مساحه بلدية القدس، وذلك ببناء مزيد من المستوطنات لتوطين الآلاف من المتطرفين اليهود بعد طرد الفلسطينيين من أراضيهم بالقوة وهدم منازلهم.

صدر آخر تلك القرارات عن الأمم المتحدة وذلك في ١٩٩٩/٢/٩، والذي نص علي اعتبار كل تلك الإجراءات إنتهاكات صارخة لقواعد الحق الثابت والعدل والشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي، وما إستقر عليه فقه القانون الدولي في شأن الممارسات الإسرائيلية بالأراضي الفلسطينية المحتلة ومدينه القدس<sup>(١١)</sup>. وبالرغم من كل ذلك فإن إسرائيل إمعاناً منها في إنتهاك قواعد الحق والقانون في شأن مدينة القدس وحتى وقتنا هذا، فقد أشار كبير المفاوضين الإسرائيليين عوديد عيران إلي إمكان إرجاء تسوية مسأله القدس مع الجانب الفلسطيني «بضعة أعوام» بينما من المفترض البت فيها بحلول سبتمبر من عام ٢٠٠٠. وقال عيران الذي يترأس الوفد الإسرائيلي إلي إتفاق مفاوضات الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية «إذ لم نتوصل إلي إتفاق شامل حول مسأله القدس، فمن الممكن الإتفاق علي بعض النقاط والإعلان عن إعادته البحث في نقاط أخرى بعد بضعة أعوام».

وأضاف أن هذه الأعوام قد تتيح التوصل في شكل أسهل إلي إتفاق رسمي عندما يصبح هذا الملف أقل إثارة للحساسية لدي الطرفين.

يترأس عيران الوفد الذي سيتستأنف التفاوض مع الجانب الفلسطيني حول إتفاق الإطار الخاص بالخطوط العريضة للتسوية النهائية في ميناء إيلات علي البحر الأحمر، وتتناول هذه المباحثات الملفات الشائكة ومنها القدس الشرقية، وحدود وصلاحيات الكيان

---

quigley. op. cit. p. 172.

(١١) يراجع:-

الفلسطيني المستقبلي، ومصر نحو ٣,٥ مليون لاجئ فلسطيني والمستوطنات الإسرائيلية. وقد جددت القيادة الفلسطينية في بيان أصدرته في ختام إجتماعها الأسبوعي الذي عقدته في رام الله برئاسة الرئيس ياسر عرفات بيان أعلنت فيه رفضها القاطع لكل المحاولات الرامية إلى تجزئة قضايا الحل النهائي أو تأجيلها.

وجاء في البيان أنه لا يمكن بالتالي التوصل إلى إتفاق نهائي يفتح الباب أمام السلام الشامل والدائم بتطبيق قرارات الشرعية الدولية علي جميع قضايا الوضع النهائي، وعلي كل المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية، وشددت القيادة الفلسطينية من جديد علي أن القفز فوق قضية القدس الشريف تحت يافطة الضم غير الشرعي من قبل حكومة إسرائيل لا يمكن أن يؤدي إلي تحقيق السلام المنشود، وأضافت أن القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة، وينطبق عليها القرار ٢٤٢ والقدس أيضا عاصمه الدولة الفلسطينية المستقلة وكل سلام يقفز علي القدس الشريف لن يكتب له الدوام أو الإستمرار.

ومن ناحية أخرى أكدت القيادة الفلسطينية أهمية القرار الأمريكي بالمشاركة الكاملة في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في مدينته إيلات. وأعربت القيادة الفلسطينية عن أملها في أن تؤدي هذه المشاركة إلي الوفاء الإسرائيلي بكل الإستحقاقات والإلتزامات بحيث يجري إنجاز إتفاق الإطار في مايو المقبل، والإنسحاب الثالث في يونيو المقبل، أي من عام ٢٠٠٠.

وحول تصريحات الوزير الإسرائيلي حاييم رامون التي قال فيها بأن الإتفاق الفلسطيني الإسرائيلي حول القدس مستحيل. قال رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أنه لا يري أي حل فلسطيني دون عوده القدس ودون عوده اللاجئين. وأضاف أن أي حل بدون القدس هو ضرب من المستحيل<sup>(١)</sup>.

(١) مقالة منشورة بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٥/٤/٢٠٠٠ ص ٧.

وتتفاقي تلك الممارسات الإسرائيلية بالأراضي المحتلة مع ما تبناه المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الأولى من مبدأ عدم جواز الإستيلاء علي أراضي الدول الأخرى بالقوة، وإحترام سيادة الدول علي أراضيها، وهو أيضاً ما نص عليه ميثاق هيئة الأمم المتحدة وما جاء في ديباجته، حيث أنه يجوبه لا يجوز ضم منطقة محتلة إلي الدولة التي إحتلتها حتي ولو كانت الأخيرة قد دخلت حرباً للدفاع عن النفس<sup>(١)</sup>، حيث أن مبدأ الدفاع عن النفس في قواعد القانون الدولي يعطي فقط للدوله المعتدي عليها الحق في الرد علي الإعتداء ودرء الخطر المحدق بها، ولكن عند رد الإعتداء وزوال الخطر تنتهي حاله الدفاع عن النفس، وبالتالي لا يجوز الإستمرار في التمسك بالمنطقة المحتلة بحجة الدفاع عن النفس<sup>(٢)</sup>. ذلك لأن مبدأ الدفاع عن النفس لا يولد حقاً في ملكية الأرض التي إحتلت نتيجة للإعتداء<sup>(٣)</sup>. وهو ما إستقر عليه أيضاً فقه القانون الدولي، وأن ما تقوم به إسرائيل تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة يقع علي خلاف القواعد القانونية والأعراف الدولية سالفه الذكر تماماً في هذا الشأن، حيث كانت إسرائيل في موقف الدوله المعتديه في عام سنة ١٩٤٨ وكذلك ما حدث في عام ١٩٦٧.

وحيث لم تكن إسرائيل في موقع الدفاع عن النفس، وبالرغم من ذلك وزيادة في إنتهاكها للقواعد القانونية الدولييه لم تترك الأرض التي إحتلتها نتيجة لهذا الإعتداء، بل إستمرت في إحتلالها وفرض سيادتها عليها بل وقامت بضم أجزاء أخرى إليها، وهو ما حدث في شأن الأراضي الفلسطينية عامه وفي شأن القدس بشقيها خاصه، ثم التوسع في حدود بلديتها شرقاً وغرباً بضم المزيد من الأراضي العربية وبناء المزيد من

quigley, op. cit p. 172.

(١) مراجع:-

(٢) ينظر:- J - dygard, recognition and the united (1987) p. 56, cited in quigley, op. cit.

(٣) quigley, "palestine's declaration of independence: selfdetermination and the right of the palrstinians to statehoool boston univ - Int'l'l, J - vol, 7, No, Ispring 1988, p. 31.

المستوطنات اليهودية عليها.

ولا يقدر في ذلك ما إدعته إسرائيل بأنها دخلت الحرب مرغمه ودفاعاً عن النفس أمام الدول العربية المحيطة بها، وبذلك الباطل بررت إحتلالها قطاع غزة والصفة الغربية والقدس مدعية أن ذلك يعطيها الحق في الإستمرار بالإحتفاظ بهذه المناطق المحتلة<sup>(١)</sup>. ولكن حتي ولو قبلنا جدلاً هذا الإدعاء الإسرائيلي الباطل بأنها دخلت حرب ١٩٦٧ دفاعاً عن النفس فإن إستعمال هذا الحق يسمح لها بإستعمال القوة فقط للدفاع عن نفسها، إلا أنه لا يجيز لها الإحتفاظ بمناطق إحتلتها خلال هذا الدفع عن النفس المزعوم، حيث أنه طبقاً لقواعد القانون الدولي سالفه الذكر فإن الدولة المحتلة ملزمة قانوناً بالإتسحاب من الأراضي التي إحتلتها في مثل تلك الأحوال.

وعلي ذلك فإن إستمرار إسرائيل في الإحتفاظ بالمناطق التي إحتلتها عام ١٩٦٧ بالصفة الغربية والقدس الشرقية لا يمكن تبريره بناء علي حق الدفاع عن النفس والذي تم معالجته بشئ من التفصيل طبقاً لقواعد القانون الدولي سابقا في موضع بحث مشكله الحدود، لذلك فقد جاء قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ تطبيقاً لقواعد القانون الدولي في هذا الخصوص.

كذلك فإن التبريرات الإسرائيلية الباطلة لا تنتهي، وذلك لخداع المجتمع الدولي بإستمرار إحتلالها لتلك الأراضي، حيث إدعت تبريراً آخر أكثر ضلالاً من سابقة وهو أن إحتفاظها بتلك الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ أمر ضروري لإحتياجاتها الأمنية<sup>(٢)</sup>، كذلك لو سلمنا جدلاً بهذا التضليل الإسرائيلي فإن سرعان ما زال هذا الخطر حيث كانت كفة

(١) ينظر: Y- Denstein, "the legal Issues of, para - vor, and peace in the mid-dleeast" ST - jehn SL - Rev - No - 44, 1970 pp 466 - 369 barry feinstein "Self - defence and Israel in international Law - An Appraisal," Israel L.Rev - No. 11, 1976 pp 516 - 554.

(٢) ينظر: R.Y. jennings, the question of territory in international law 1963 p.p. 16 : 35 cited in: quigley, "old jerusalem whase to govern, dover J. int'l L. policy, vol - 20, No, 1, fall 1990 pp 145, 160.



حرب ١٩٦٧ إلى صالحها بالكامل، لذلك كانت ملزمة قانوناً بعد ذلك بأن تنسحب من تلك الأراضي بعد زوال هذا الخطر المدعي به زوراً<sup>(١)</sup> والتي كان من ضمنها القدس الشرقية.

إدعي آخرون من الفقه المضلل المؤيد لإسرائيل وتحايلاً على قواعد الشرعية الدولية بأن سبب احتفاظها بالأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية هو حتى يتم توقيع معاهده سلام بينها وبين الدول العربية،<sup>(٢)</sup> فكان إدعاء باطلاً أيضاً حيث تم توقيع أول معاهده للسلام مع مصر في عام ١٩٧٩، ثم مع الأردن بعد ذلك في عام ١٩٩١.

ورغم ذلك فهي ترفض وتماطل الآن في تنفيذ إتفاقيات السلام بأوسلو سنة ١٩٩٣ مع الفلسطينيين، كما ترفض إعلان الدولة الفلسطينية الذي كان يجب أن يتم في الرابع من مايو سنة ١٩٩٩ وذلك بإنهاء المرحلة الإنتقالية طبقاً لما نصت عليه إتفاقيات إعلان المبادئ بأوسلو، لكي تبدأ بعدها المرحلة النهائية لتنفيذ بنود ما وقعت عليه إسرائيل بأوسلو<sup>(١)</sup> وأوسلو<sup>(٢)</sup> لسنة ١٩٩٥، والتي يجب طبقاً لنصوصها أن يعقبها توقيع معاهده سلام بين الدولة الفلسطينية بعد تمام إعلانها وإكتمال سيادتها على أراضيها وبين دوله إسرائيل بعد تمام جلالتها عن كافة الأراضي الفلسطينية الخاضعة لها والتي تعرف في أوسلو بالمنطقة<sup>(٣)</sup>.

ولكن يبدو أن تحقيق ذلك أمر مستحيل المثال وأنه لن يخرج عن كونه ضرب خيال في ظل ما تجري به الأحداث على الساحة الفلسطينية بسبب موقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الراضة لعملية السلام وقلصها من تنفيذ كافة الإتفاقات الموقعه في

---

ينظر: - J.L. Hargrove, "Abating the middle east crisis throught the united nations and vice versa" Kam - L- Rev - No. 19 - 1971 - pp 365 - 367, cited in, quigley, "old jerusalem" p 160.  
Michael Akehurst, "the Arab - Israeli conflict in international law" New Zealand U.L. Re V - No. 5, 1973, pp. 231 - 242.

أوسلو وبالقاهرة وبواي ريفر بالولايات المتحدة في عام ١٩٩٨ وفي شرم الشيخ ١٩٩٩ بما عرف بمذكره شرم الشيخ وأخيراً في كامب ديفيد الثانية بالولايات المتحدة في يوليو سنة ٢٠٠٠ وما تم فيها من إعتداء سافر علي سياده القدس علي النحو الذي عرضنا له سلفاً، وكل ذلك يدحض الحجة الباطلة بأن سبب إستمرار إحتلالها للأراضي الفلسطينية والقدس الشرقية هو حتي يتم توقيع معاهده سلام، وهي بذلك تخطط وتتآمر وتنتهك القواعد القانونية الدولية لكي لا تنفذ إتفاقيات تلك المرحلة النهائية طبقاً لمبادئ أوسلو، والتي يجب أن تحمل خلالها مشكله القدس بعوده الجزء الشرقي منها للفلسطينيين وذلك لكونها أرضاً محتله، ولتصبح عاصمة لدولة فلسطين بعد إعلانها حسب الإتفاقيات الموقعة، والقرارات الدولية، والقواعد القانونية في هذا الشأن.

ثم توقع بعد ذلك معاهدة سلام، ولكنه علي ما يبدو سلام الأوهام، وذلك لما يعلنه الفقه الصهيوني من إدعاءات باطله قانوناً لتبرير إستمرار إحتلال إسرائيل للقدس، حيث نعرض لتلك الإفتراءات الصهيونية الباطلة في شأن القدس من خلال المطلب التالي.

## المطلب الثاني

### البطلان القانوني لحجج الفقه الصهيوني في شأن القدس

يتبادي التضليل الإسرائيلي في غيه ومخالفته لقواعد القانون الدولي المستقرة، وذلك بما أعلنه أحد أساتذته القانون الدولي في إسرائيل والذي شغل منصب ممثلاً لها لدى الأمم المتحدة<sup>(١)</sup>، بأن إسرائيل تستطيع الاحتفاظ بالضفة الغربية والقدس بصورة دائمة لأن لها أفضلية على الأردن بشأن مسأله السيادة عليهما، وذلك بحسب إدعائه بأنه لم يكن للأردن صفه قانونية أو شرعية في تلك المناطق، ولم يعترف بسيادتها عليها سوى باكستان وبريطانيا، وبالتالي إدعي بما لا ينطبق على حاله الأرض الفلسطينية المحتلة بما يعرف في القانون الدولي «بفراغ السيادة» على الضفة الغربية وعدم وجود دولة ذات سيادة لتعود إليها المنطقة<sup>(٢)</sup>. ولكن يمكن الرد على هذا الإدعاء الصهيوني فيما إدهاه من تلبيس للحقائق القانونية بما يلي:-

أولاً: أن إسرائيل لم تضم الضفة الغربية وغزه وإنما ضمت القدس الشرقية لتصبح جزءاً من عاصمتها الموحدة المزعمه وهذا الضم مخالف لقواعد القانون الدولي حسبما سبق الإشارة إليه، لما للقدس من خصوصية قانونية حددتها القرارات الدولية في شأنها. أما بالنسبة للضفة الغربية وغزه فإن ما إدهاه الباحث الإسرائيلي بشأنهما فهو مغالطة وتضليل قانوني ترفضه القواعد الدولية في هذا الشأن، حيث أن الأردن قد أصبح صاحب السيادة في الضفة الغربية وكذلك في القدس الغربية عقب مؤتمر أريحا والانتخابات النيابية في الضفة والتقطاع والتي جرت بتاريخ ١١/٤/١٩٥٠.

(١) وهو الباحث الإسرائيلي الشهير بتعصبه، وأستاذ القانون الدولي بجامعة تل أبيب والذي يدعي يهودا بلوم.

(٢) ينظر:- yehucta plum, "the missing Reversioner: Reflection on status of judea and samaria", Israel (Rev. No. 3, 1968, pp 279 - 294).

ثانياً: حيث أن الإدعاء بغياب السيادة علي الضفة الغربية وعلي القدس الشرقية يتجاهل حق الشعب الفلسطيني الموجود في هاتين المنطقتين في تقرير مصيره منذ قديم الأزل، الأمر الذي تعترف به الإتفاقيات والمواثيق الدولية المتعدده، وذلك طبقاً للمادة الأولى فقره(٢) من ميثاق الأمم المتحدة والمادة(١) فقره (٤) من البروتوكول الأول سنة ١٩٧٧ الملحق باتفاقية جنيف الرابعه بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب سنة ١٩٤٩، والمادة (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيه والسياسيه سنة ١٩٦٦، والمادة(١) من العهد الدولي بشأن الحقوق الإقتصادي والإجتماعية والثقافية سنة ١٩٦٦، وهو حق غالب علي أي قوة محتلة بغض النظر عن الطريقة والظروف التي أدت إلي الإحتلال<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: وحيث أن الأردن لم يعد صاحب السلطة في الضفة الغربية وفي القدس وبالتأكيد لم تصبح لإسرائيل بل هي للفلسطينيين كشعب علي أرضه منذ أمد بعيد ومن قبل أن تقوم لدوله إسرائيل قائمه بالمنطقة، وقد إنتقلت تلك السيادة من الدولة العثمانية إلي الشعب الفلسطيني صاحب السيادة الأصلية، منذ أن كانت ولاية عثمانية ذات سياده شأنها في ذلك شأن باقي الولايات العثمانية الأخرى بالمنطقة، وبالتالي يشبت بطلان الزعم الإرائيلي في هذا الخصوص.

رابعاً: حتي لو قلنا أن الأردن ضم الضفة الغربية والقدس الشرقية بصورة غير شرعية، فقد كان علي أقل تقدير بمثابة وصي علي هاتين المنطقتين كما جري عليه العمل الدولي في مثل تلك الحالات إلي أن تحمل القضية الفلسطينية، وبعد إحتلال إسرائيل لهاتين المنطقتين في يونيو سنة ١٩٦٧، أصبحت هي أيضاً بمثابة «محتل وصي» (trustee - occupant)<sup>(٢)</sup>.

quigley, "old jerusalem " op. cit pp. 161, 164.

(١) اراجع :-

(٢) ينظر:- "Atreestee - occupant: the legal status of Israeli presen- ee in the west bank", Haru. Intl - J - No. 14, 1973 pp 1:49.

وكان عليها إدارتها بأمانه حتي إعادتها إلي أصحاب الحق فيها وهو الشعب العربي الفلسطيني طبقاً لقواعد قانون الإحتلال الحربي المقرر في قواعد القانون الدولي.

خامساً، أن إندلاع الإنتفاضة في أواخر سنة ١٩٨٧ في قطاع غزة والضفة الغربية والتي وصلت إلي القدس أيضاً،<sup>(١)</sup> وما تبعه من قرار الأردن بفك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية<sup>(٢)</sup>، ومن إعلان الإستقلال الفلسطيني في ١٥/١١/١٩٨٨ في الجزائر والذي خطي بإعتراف دولي ساحق وصل نحو مائه دولة من الأعضاء بالأمم المتحدة، وبعد ذلك قبول إسرائيل التفاوض مع منظمه التحرير الفلسطينية ممثله للشعب الفلسطيني وما تبعه من إتفاقيات أوسلو.

يؤكد ذلك كله بطلان الإدعاء الإسرائيلي بفراغ السيادة في المناطق التي إحتلت سنة ١٩٦٧، ويؤكد أن الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق فيها. وأخيراً وليس آخراً حيث لا تنتهي التبريرات المضللة الإسرائيلية، وفي سياق الإدعاءات الإسرائيلية لتبرير موقف إسرائيل وسيادتها علي القدس، تذكر ذلك الإدعاء القائل «بما أن قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ والذي تضمن نصاً بتدويل القدس، لم ينفذ ولم يتم، فقد باتت القدس مفتوحة للإحتلال من قبل أي من الطرفين المستفيدين من قرار سنة ١٩٤٧، لذلك كانت القدس قانوناً مفتوحة للإحتلال من قبل إسرائيل التي إحتلتها فعلاً سنة ١٩٦٧»<sup>(٣)</sup>. وحيث أن هذا الإدعاء - ولاشك في أنه «لا أساس له من سند الحق، وينطوي علي مغالطه قانونية واضحة لأن قرار التقسيم، وخصوصاً ما تضمنه من تدويل للقدس لم يتعد كونه توصية صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وحيث أنه لم يقبل به العرب ولم ينفذ، فإنه لم

(١) القدس: آثار ضم القدس إلي إسرائيل علي حقوق ووضع سكانها العرب. أسامة الحلبي - القدس - الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - passia - لسنة ١٩٩٠ ص ٦٧: ٨٢.

(٢) أعلن فك الارتباط في خطاب للملك حسين بتاريخ ١٩٨٨/٧/٣١.

(٣) ينظر: - Mark I - gruhin, "jerusalem: legal the political dementions in search for peace, "case w. Res - J. I in't'l - No 12 pp 206 : 207.

يولد حقوقاً لإسرائيل في هذا الخصوص<sup>(١)</sup>. ومثلما لم تمنح الحكومة البريطانية حق السيادة على فلسطين عندما إنتدبتها عصبه الأمم، فإن مجلس الوصاية الذي أقيم بموجب قرار التقسيم لم يمنح أو يتمتع بحق السيادة على القدس وبالتالي لا يملك منحها لإسرائيل، وإنما منح صلاحية إدارتها ضمن مشروع التدويل<sup>(٢)</sup>، وعلي نحو ماسبق بيانه تفصيلاً في حينه، وعلاوه على ذلك فإن الإدعاء المذكور يتناقض مع مبدأ عدم جواز إستمرار حيازه أو ضم منطقة إحتلت حتي لو كان الإحتلال نتيجة حرب خيضة دفاعاً عن النفس. كما يتعارض مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الذي يعني في هذا السياق أن القدس لم تكن مفتوحة أو مهياه قانوناً للإحتلال الإسرائيلي سنة ١٩٦٧، وإنما كانت السيادة عليها يجب أن تعود لأهلها الأصليين حسب ما تقضي به قواعد القانون الدولي طبقاً للنتيجة القانونية التي إنتهينا إليها سلفاً.

وبناء على ما تقدم يمكن التأكيد على أن إستمرار بقاء القدس الشرقيه في حيازه إسرائيل وضمها لتصبح جزءاً من عاصمتها الموحده مخالفة لأحكام القانون الدولي، وقد عبر المجتمع الدولي وهيئة الأمم المتحدة عن موقفها الواضح الراض لسلك إسرائيل في هذا الشأن، ومن ثم فإن قرار إسرائيل بسريان قانونها وقضائها وإدارتها على القدس الشرقية مع توحيد شطري المدينة بعد ضم باقي أجزائها إليها، يعتبر تحدياً صارخاً لقواعد القانون الدولي، لذلك فقد إعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة وباقي هيئاتها بأن أي تغيير في الوضع القانون للقدس، هي إجراءات باطله، ولا يمكن أن تغير في وضع المدينة<sup>(٣)</sup>، ولقد ألفت الأمم المتحدة لجنة لوقف الأعمال التي تقوم بها إسرائيل لتغيير معالم مدينة القدس بتهويدها ولم تتعاون إسرائيل مع تلك اللجنة، والتي ألفت كذلك

quigley, "old jerusalem...", op. cit. p. 162.

(١) ينظر:-

cotton, p. 108.

(٢)

(٣) تبني المجلس القرار في جلسته رقم ٤٢٦ بأغلبية ١٣ صوتاً وامتناع ٢.

لدراسة الوضع المتعلق بالمستعمرات في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس<sup>(١)</sup>. أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٤٥٢ بتاريخ ١٩٧٩/٧/٢٠ الذي جاء فيه أن المجلس يعتبر سياسة إسرائيل في القدس وفي إقامة المستوطنات علي الأراضي العربية بالقدس المحتلة ليس لها مستند قانوني وتشكل خرقاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب والمؤرخه في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٩<sup>(٢)</sup>.

وأكد مجلس الأمن لاحقاً «الضرورة الملحة لإنهاء الإحتلال المطول للأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧، بما في ذلك القدس»<sup>(٣)</sup>. وفي إثر صدور «قانون أساسي بأن القدس عاصمه إسرائيل، أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٨٠/٨/٢٩ الذي لام فيه إسرائيل أشد اللوم علي سن القانون الأساسي المذكور، وأكد أن ذلك يشكل إنتهاكاً للقانون الدولي، ولا يمنع من إستمرار سريان إتفاقية جنيف الرابعة علي القدس. ودعا المجلس الدول التي لها سفارات في القدس «الغربية» إلي سحبها من المدينة»<sup>(٤)</sup>.

إستجابت الدول للقرار ونقلت سفارتها إلي تل أبيب، ما عدا كوستاريكا، وبعد وقوع مجزرة الأقصى بتاريخ ١٨/١٠/١٩٩٠ ومقتل ١٧ فلسطينياً برصاص الشرطة الإسرائيلية، أدان بشده مجلس الأمن في قراره رقم ٦٧٢ المجزرة وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة إعداد تقرير بشأن الإجراءات التي يجب إتخاذها، وعاد المجلس ليؤكد كأساس لإجراء دولي موقفه من أن القدس منطقة محتلة<sup>(٥)</sup>، ويجب أن تطبق عليها قواعد القانون الدولي في هذا الخصوص. وقد رفضت إسرائيل القرار علي أساس أن القدس الشرقية ليست منطقة محتلة وإنما تقع تحت سيادتها ولم تسمح بدخول بعثة تحقيق

(١) ألفت هذه اللجنة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٢.

(٢) تبني المجلس القرار في جلسته رقم ٢١٥٩ بأغلبية ١٤ صوتاً وامتناع واحد صوت لأمريكا.

(٣) قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٣٠.

(٤) تبني المجلس القرار في جلسته رقم ٢٢٤٥ بأغلبية ١٤ صوتاً وامتناع ١ هو الولايات المتحدة.

(٥) S. C. Res 672, U. N. Doc. S/Res / 672 (1990).

(٥)

من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، الأمر الذي اضطر مجلس الأمن إلى إتخاذ قرار عبر فيه عن إستيائه الشديد من موقف إسرائيل<sup>(١)</sup>.

ويؤسس علي ذلك أن مرقف القانون الدولي وفقهاؤه وكذلك والمجتمع الدولي، ممثلاً في الأمم المتحدة وهيئاتها، واضح وصريح بشأن الخطوات الإدارية والقانونية التي إتخذتها إسرائيل تجاه القدس الشرقية منذ إحتلالها في يونيو سنة ١٩٦٧، وهذا الموقف يتلخص في إعتبار القدس الشرقية منطقة محتلة أسوة بالضفة الغربية وقطاع غزة، وفي رفض الخطوات المذكورة وإعتبارها غير شرعية وملغاه، ويرغم إعتبار هذه القرارات سنداً قانونياً قوياً يدين إسرائيل إلا أنها لا تكفي بل يجب أن تدعمها القوة لتنفيذها.

إستمر هذا الموقف من المجتمع الدولي وهيئاته وحتى بداية المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية والتي بدأت في مدريد عام ١٩٩١، وإنتهت بتوقيع إتفاق إعلان المبادئ بواشنطن في ١٣/٩/١٩٩٣ بعد مرحلة من المفاوضات السرية بين قيادات منظمة تحرير الفلسطينية والإسرائيليين بأوسلو عاصمه النرويج، ثم أعقب ذلك إتفاق غزة - ربحا الموقع بين إسرائيل ومنظمه التحرير الفلسطينية حول المرحلة الأولى من الحكم الذاتي وكان ذلك في ٤/٥/١٩٩٤، وفي ٢٨/٩/١٩٩٥ وقعت إسرائيل إتفاقاً حول المرحلة الثانية من الحكم الذاتي وإجراء الإنتخابات في معظم المناطق الفلسطينية ومنها القدس، أما في شهر يناير سنة ١٩٩٧ فقد وقعت إسرائيل إتفاقاً حول الإنسحاب الإسرائيلي من معظم مناطق الخليل وأجزاء من الضفة الغربية وقد عرف بإتفاق الخليل، وفي مارس من ذات العام ١٩٩٧ بدأت إسرائيل إقامه مستوطنات جديده بالقدس الشرقية منها مستوطنه جبل أبو غنيم ثم مستوطنة رأس العمود وغيرها، مخالفه لكافة القواعد القانونية الدولية، والمتتمثلة في قرارات الأمم المتحدة سالفة الذكر تفصيلاً.

(١) برامج، - U.N. Scor (2949 th meeting) UN Doc. S/R es / 673 (1990).



-٥١٩-

وغيرها من قواعد قانون الإحتلال العربي، وكافة الأعراف الدولية المستقرة في ضمير المجتمع الدولي في هذا الخصوص.

وبالرغم من توقيع إتفاقيات أوسلو في عام ١٩٩٣ لم يتغير الموقف الإسرائيلي من القدس، بل للأسف الشديد زاد تعنتا وتعديا علي حقوق تلك المدينة المقدسة، ولذلك فسوف نعرض للوضع القانوني لمدينة القدس في ظل إتفاقيات أوسلو، وذلك من خلال المبحث التالي.

## المبحث الثاني

### وضع مدينة القدس منذ بداية مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية

استمرت إسرائيل في سياستها ومخططاتها التآمرية تجاه مدينة القدس، بل والتأكيد دائماً فعلياً وإعلامياً علي أن القدس هي عاصمتها الموحدة والأبدية، كل ذلك كان يتم خلال المفاوضات الفلسطينية مع إسرائيل بأوسلو، بل وبعد توقيع إتفاق إعلان المبادئ في سبتمبر سنة ١٩٩٣، وبعد إتفاق القاهرة الموقع في سبتمبر سنة ١٩٩٥، وهي ما تعرف (بأوسلو ٢). واستمر موقفها من القدس كذلك بل إزداد تعقيداً وتحدياً للحقوق الثابتة المتعلقة بمدينة القدس حتي بعد توقيع إتفاقاتها مع الفلسطينيين بالولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر عام ١٩٩٨ وهو ما عرف بإتفاق واي ريفر أو واي بلاتيشن ثم بشرم الشيخ عام ١٩٩٩ وما بعد ذلك، بل وحتى لحظه كتابه تلك السطور وسيستمر الحال إلي الأسوأ طالما أن التخطيط التآمري الصهيوني الإسرائيلي يسير في طريق تحقيق أغراضه ومآربه ضد فلسطين والقدس والعروبة والأديان دون موقف جماعي من المجتمع الدولي، وطالما أن العرب والمسلمون في غفلتهم ولا يجتمعون علي كلمه سواء، وطالما أن المجتمع الدولي وهيبثاته المثلثه للشرعيه الدولية تقف مجرد موقف الرافض والشاجب بإصدار القرارات فقط والتي لا تنفذ بالقوه علي إسرائيل كما يحدث بالنسبه لتنفيذها بمنتهي القوه والتحدى والعنف بالنسبه لمشاكل دوليه أخري، كما هو الحال بالنسبه للعراق، أو في مواجهه مشكله ليبيا والمعروفه (بلوكيري) وما تم بصدها من الكيل بمكيالين أو إزدواجية التعامل مع الشعوب، رغم أن الجميع سواء أمام الحقوق والواجبات الدولية. وبعد أوسلو إستمرت ممارسات السلطات الإسرائيلية الجاثره ضد القدس في إزدياد، وذلك بالخطوات التي إتخذتها بشأن القدس وسكانها الفلسطينيين منذ إتفاقية إعلان المبادئ ومقارنتها بسياساتها قبل ذلك نجد أنه لم يطرأ أي تغيير وأن إسرائيل إستمرت في تثبيت قبضتها علي القدس، وذلك من خلال ما قامت به من الإجراءات الإجرامية التالية:-

(١) سن قانون تطبيق الإتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا وهو ما عرف بقانون لا تفسير نشاط لسنة ١٩٩٤<sup>(١)</sup>، وذلك في إثر توقيع إتفاقية القاهرة بين إسرائيل والفلسطينيين بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤، وبموجب هذا القانون يخطر علي السلطة الفلسطينية فتح مكتب تمثيل لها بالقدس أو الدعوة إلي إجتماع عام في إسرائيل إلا بعد الحصول علي تصريح بذلك من الحكومة الإسرائيلية<sup>(٢)</sup>.

يخول ذلك القانون الحكومة الإسرائيلية منع منظمة التحرير الفلسطينية من فتح أو تفعيل أي مكتب تمثيل لها في إسرائيل<sup>(٣)</sup>، بل وقد حدث أن أغلقت إسرائيل بيت الشرق بالقدس ومنع إجتماع عام دعت إليه المنظمة، ومن الجدير بالذكر هنا أن المشرع الإسرائيلي فضل الحديث عن تحديد نشاط السلطة الوطنية «في إسرائيل» بدلاً من الحديث عن تحديد نشاطها «في القدس» حتي لا يفهم أن للقدس وضعاً متبايناً عن بقية مدن إسرائيل في هذا السياق، ولتأكيد أنها جزء لا يتجزأ من إسرائيل، ولكي يتسم هذا المنع والتحديد التشريعي بالعمومية والشمول لكافة المدن الفلسطينية المحتلة.

(٢) إستمرار تفسير الوضع القائم من خلال مصادره المزيد من الأرض العربية والتخطيط لبناء مستعمرات جديدة، وقد تمثل ذلك مصادقة الحكومة علي بناء ٦٥٠٠ وحدة سكنية في منطقة جبل أبو غنيم (هارجوما) ضمن مستعمره يهودية جديدة بمدينة القدس<sup>(٤)</sup>. كذلك الحكومة الإسرائيلية إستمرت في تحديدها ومخالفتها للقواعد الدولية وقررت في مارس ١٩٩٤ المصادقة علي مصادره جزء من أراضي بلدة بيت ساحور لبناء المرحلة (أ) من حارة هارجوما<sup>(٥)</sup>. وكانت سلطات التخطيط الإسرائيلية قد صادقت علي

(١) نشر في «كتاب القوانين» سنة ١٩٩٤ - ص ٨٥.

(٢) المادة ٣ من القانون سالف الذكر.

(٣) المادة ٤ من القانون ذاته المشار اليه.

(٤) كان اعلان مصادره مساحت ١٨٥٠ دونماً قد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩١/٤/٢١.

(٥) صحيفه «كول هعبر» في ١٩٩٤/٣/٢٥.

-٥٢٢-

المخطط لإقامه الوحدات السكنيه المذكوره بتاريخ ١٩٩٥/٤/٣٠<sup>(١)</sup>، والهدف من إقامه مستعمره هارحوما هو توطين المزيد من اليهود في القدس وضواحيها لتقوية الوجود اليهودي من جهة، ومنع إمكان إمتداد سكاني عربي في المنطقة، وفصل شمال الضفة عن جنوبها بوجود «القدس الكبرى» من جهة أخرى.

(٣) مصادقة الحكومه الإسرائيلية في جلستها بتاريخ ١٩٩٥/٥/١٤ علي مصادره أراضي عربية إضافية بحجه أنها «للمصلحة العامة» تبلغ مساحتها ٥٣٥ دونما، موزعه كالتالي:-

٣٣٥ دونما من أراضي بيت حنينا لبناء وحدات سكنية إضافية في راموت، و ٢٠٠ دونم من أراضي بيت صفافا<sup>(٢)</sup>، وقد جمعت الحكومه تنفيذ المصادره بسبب الضجة الإسلامية التي أثارها القرار ولكنه لم يبلغ.

(٤) مصادقة اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس علي مسخطط طريق الخاتم (غفيش مطبوعات) الشرقي بطول ١٤ كم والذي يسير بين الطريق المؤدي إلي بيت لحم (بالقرب من مستعمرة غيلو)، ويمر في مناطق من المفروض أنها تقع ضمن حدود الحكم الذاتي ويصل حتي مستعمرة بسغات زئيف في الشمال، وقدرت مساحه الأرض التي ستصادر من أراضي سلوان ورأس العمود وجبل المكبر والسواحه من أجل شق هذا الطريق بنحو ألف دونم<sup>(٣)</sup>.

(٥) إستمرار الحفريات التي تقوم بها دائرة الآثار الإسرائيلية في منطقة الحرم

(١) صحيفه «هآرتس» في ١٩٩٥/٥/٢.

(٢) للوقوف علي حجم المصادره التي قامت بها الحكومه الإسرائيلية في المناطق العربيه التي ضمنتها الي نفوذ بلدية القدس الغربية منذ عام ١٩٦٧ حتي اليوم وتوزيعها الجغرافي وأسماء الحارات اليهودية التي تم أو سيتم بناؤها عليها - هآرتس في ١٩٩٥/٥/٢.

(٣) صحيفه «كول معير» في ١٩٩٥/٧/٢١.

وتحت المسجد الأقصى، الأمر الذي يهدد بإنهياره. وكانت السلطة الفلسطينية قد أصدرت بياناً يطالب بوقف الحفريات<sup>(١)</sup>، والرأي العام العالمي والعربي والإسلامي أعلن رفضه لذلك تماماً ولكن دون جدوي.

(٦) ملاحقة ومضايقة سلطات الأمن الإسرائيلية لمؤسسات فلسطينية تعمل في القدس قبل وبعد توقيع إتفاقية إعلان المبادئ وإتفاقيه القاهرة، بحجة أنها ذات طابع سلطوي وتعمل من قبل السلطة الفلسطينية. وأن ذلك مخالف لإتفاقية القاهرة التي إلتزم بموجبها الجانب الفلسطيني أن يكون مقر سلطاته في غزة وأريحا.

وكانت «الجهات الأمنية الإسرائيلية» قد وضعت وثيقة رسمية سجل فيها ١٣ مؤسسه فلسطينية من بينها: - بيت الشرق، وزارة الأوقاف والمقدسات، المجلس الفلسطيني الأعلى للصحة، مركز الإحصاء الفلسطيني، جامعه القدس مؤسسه الأرض والمياه، إعتبرتها جميعاً إسرائيل أنها منظمات ذات طابع سلطوي وتخضع لهذا الحظر الإسرائيلي.

(٧) إستمرار العمل علي فصل القدس عن بقية أجزاء الضفة الغربية بفرض الإعلان ومنع الفلسطينيين من غير سكان القدس من دخول المدينة إلا إذا كانوا مزودين بتصاريح من السلطات الإسرائيلية تعطي عادة ليوم واحد بشأن ما يسمى «مخطط الفصل»<sup>(٢)</sup>، لتشديد القيود علي هجرة الفلسطينيين إلي القدس، والعمل علي إخراج من يكتث بالمدينة بصورة دائمه وغير قانونيه من وجهه نظر التشريعات الإسرائيلية المخالفه للقواعد القانونيه الدوليّة، والتي تحظر إقامه الفلسطينيين في بلادهم إلا بتصريح، علاوة علي غلق المداخل المؤديه إلي القدس والتي تخضع لإشراف الشرطه الإسرائيلية بقصد ضبط مسألة الدخول والخروج من وإلي القدس بشقيها.

(١) صحيفة «القدس» في ١٩٩٥/٤/٢٤.

(٢) نشر ملخص هذه التوصيات في «هآرتس» يوم ١٩٩٥/٤/١٢.

(٨) قيدت السلطات الإسرائيلية إمكانات الدعاية الإنتخابية بالنسبة إلى المرشحين من القدس لمجلس الحكم الذاتي، وسمحت بها في مناطق محدده وبعد الحصول علي إذن مسبق بذلك، كما يمنع الجنود الإسرائيليون المرشحين الفلسطينيين من دخول القدس، إذ كانت سياراتهم تحمل صورههم،<sup>(١)</sup> أو دعايات إنتخابية رغم أنهم حاصلين علي تصاريح دخول حسبما تقضي به القوانين الإسرائيلية المجحفه والمخالفه لقواعد القانون الدولي في شأن الإحتلال الحربي.

وإسرائيل بفرض تلك القيود علي الإنتخابات في القدس يعود في رأينا إلي نصوص إعلان المبادئ بأوسلو والتي وقعتها إسرائيل مع الفلسطينيين في هذا الشأن خلال المرحلة الإنتقالية، والتي تعد من ثغرات أوسلو، كما حصرت إسرائيل أماكن الإقتراع في القدس بالذات في خمسة فروع بريد، ورفضت السماح بختم الهويات الإسرائيلية التي يحملها سكان القدس، واشترطت فرز أصوات المقترعين خارج القدس وفي منطقة الحكم الذاتي، وقد أكد وزير العدل الإسرائيلي في أثناء مناقشة مشروع قانون تنفيذ الإتفاقية المحلية في الكنيست، بأن منح سكان القدس الشرقية حق المشاركة في الإنتخابات للمجلس التشريعي لا يعني أبداً تنازل إسرائيل عن سيادتها علي القدس<sup>(٢)</sup> وبمارسه كافة مظاهر السيطرة عليها.

(١) صحيفة «القدس» في ١٤/١/١٩٩٦ وكانت الدعوه الي المهرجان قد نشرت في «القدس» في ١٩٩٦/١/١٢.

(٢) علي صعيد آخر وبالإضافه الي ما تقدم فقد استغلت الحكومه الاسرائيليه اتفاقية اعلان المبادئ واصحابها من تغيير ايجابي في الأجواء والمواقف الدولية تجاهها، لتوقيع اتفاق مع الفاتيكان في أول يناير سنة ١٩٩٤ أي بعد توقيع اتفاقيات أوسلو بثلاثة شهور تقريباً ويعزز هذا الاتفاق الي حد ما موقف إسرائيل من القدس، ويتعامل مع الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي علي أنه نزاع حدود ولا يشير الاتفاق بصوره مباشره أو غير مباشره الي قرارات الأمم المتحده المتعددہ والتي قررت بأن الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة احتلالاً حربياً خاضعاً لقواعد القانون الدولي وهو لا يشير الي القدس أو الي الأماكن المسيحيه فيها بصوره مباشره، لكنه يحتوي علي اعتراف كل طرف بحق الطرف =

(٩) نضيف إلي ما سبق ذكره بشأن مشكله القدس في ظل أوسلو، ذلك ما كشفت عنه النقاب مصادر إسرائيلية من أن الحكومة تعتزم إقامة جدار فاصل بين مدينة القدس وبلده أبوديس الفلسطينية المجاورة لمدينة القدس. وأضافت بأن هذه الخطوة تأتي في إطار الإجراءات التي تعتزم الحكومة الإسرائيلية تنفيذها للفصل بين العرب واليهود في القدس، وأكدت أن السلطات الإسرائيلية لا تمنع في تحويل بلده أبوديس الفلسطينية مقراً للمؤسسات الفلسطينية الموجودة في مدينة القدس وإعتماها مستقبلاً عاصمه للدولة الفلسطينية المستقلة<sup>(١)</sup>. وللأسف لم تأت نصوص أوسلو حاسمه في هذا الشأن وهو ما سنعرض له بالبحث من خلال المطلب التالي من الدراسة.

(١٠) وأخيراً وفي سياق عرض المخالفات القانونية والجرائم الإسرائيلية في حق مدينة القدس الشريف ومقدساتها وشعبها، نذكر مجدداً من الحزن والألم ما حدث يوم ٢٧/٩/٢٠٠٠ من مجازر بشرية في ساحة المسجد الأقصى إستمرت بعدها لفترة زمنية، وهي ما عرفت بإنتفاضة الأقصى الكبرى، وذلك بسبب زياره إيريل شارون الإرهابي الصهيوني المتعصب وزعيم حزب الليكود المتطرف للمسجد الأقصى، مدنسا بزيارته هذه

---

= الآخر في ممارسه حقوقه وسلطته من دون استثناء القدس لأنها محتله ويتعهد الطرفان باحترام هذا المبدأ في العلاقات المتبادلة وفي التعاون بينهما من أجل خير شعبيهما ويرد في الاتفاق الحفاظ علي الأماكن المقدسة المسيحية، وعلي وجود مصلحة مشتركة للطرفين في تشجيع حج المسيحيين الي الأرض المقدسة، فضلاً عن مصلحة مشتركة في التبادل الثقافي بين مؤسسات كاثوليكية ومؤسسات ثقافية وتربوية في إسرائيل، وقد تبادل الطرفان العلاقات الدبلوماسية الكاملة في إثر توقيع الاتفاق، وتعهد الفاتيكان «بالبقاء» بمنأى عن جميع النزاعات الزمنية ويسري هذا المبدأ خصوصاً علي النزاعات في شأن الأراضي والحدود».

وقد عبر وزير خارجية إسرائيل وقتها عن مدي أهمية هذا الإتفاق مع الفاتيكان قائلاً: «لقد توصلنا إلي اتفاق ذي قيمة تاريخيه مع الفاتيكان في شأن القدس والتي هي موحده وعاصمه لاسرائيل ونحت سياده اسرائيلية حيث عبر عن ذلك بقوله:- «هذا حدث يقع مره كل ١٩٩٤ عاماً».

(١) عن صحيفة معاريف الاسرائيلية مقالته منشوره بجريده الأهرام بتاريخ ٢٣/٤/٢٠٠٠ - ص ٨.

-٥٢٦-

ساحته الشريفة في حراسة ثلاثة آلاف جندي إسرائيلي مدججين بالسلاح، مستغفرا بذلك ومستغفرا لكافة المشاعر العربية والإسلامية، ومنتهكاً لكافة القواعد القانونية الدولية التي ترفض تلك الممارسات من جانب سلطات الدولة المحتلة في حق الشعب المحتل ومقدساته وحرماته.

صدر في هذا الشأن الخطير أحدث القرارات الدولية المرتبطة بالقدس موضوع دراستنا، والمتمثل في قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٢ والصادر بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٠ بإدانة إسرائيل فيما قامت به من إعتداءات علي الشعب الفلسطيني بالقدس.

نص القرار المذكور علي طلب تشكيل لجنة دولية للتحقيق مع السلطات الإسرائيلية، فيما قامت به من إعتداءات علي المدنيين العزل من الشعب الفلسطيني، وقد وصل عدد الشهداء أكثر من ١٩٥ شهيد معظمهم من الأطفال وما يربو علي سبعة آلاف جريح في حالات خطره حسب البيان الذي أذاعه الرئيس الفلسطيني .

تمثل رد الفعل العربي لذلك الجرم الكبير علي المستوي الشعبي فيما قامت به الجماهير الفاضبة من مظاهرات واسعة علي طول البلاد العربية وعرضها تندد بما قامت به إسرائيل من إعتداءات علي الشعب الفلسطيني الأعزل، وبما قامت به من قذف صاروخي لمقر السلطة الفلسطيني ومواقع أجهزة الأمن في مناطق الحكم الذاتي بكل من غزة ورام الله وأريحا، ثم ما قام به جيش سلطات الاحتلال فرض حصار بحري علي ميناء غزة، ومطارها الجوي بعد إغلافهما، ثم تعميم حصار بري علي كافة المدن الفلسطينية مع التهديد بإجتياعها .

أما علي المستوي الرسمي للحكام العرب فلم يتجاوز هذا الموقف الخطير مجرد طلب عقد قمة عربية خلال عدة أسابيع.

دعنا نتساءل أين السلام الذي لا يعدو مجرد كلام ؟ والذي لا يتجاوز حدود



الأوهام في ظل ما يقتصره الصهاينة اللثام، والذي ينسف كل الإتفاقيات التي سبق ودبرت في الظلام.

ونعود ونكرر أن ذلك الذي يحدث هو من ثغرات أوسلو وسلبياتها الرئيسية، وذلك بسبب الواقعه علي التوقيع علي إتفاقياتها مع عدم أخذ الضمانات الكافية لتنفيذ نصوصها، وبخاصة مسألة القدس والتي كانت من المؤجلات بحثها لمرحلة الوضع النهائي، كما فتح الباب علي مصراعيه وإن كان مفتوحا من قبل لإسرائيل لتمارس كل هذا الظلم والاعتداء علي الشعب الفلسطيني الأعزل ومقدساته وهذا ما يحدونا لبحث موقف نصوص إتفاقيات أوسلو بمراحليتها من وضع السيادة علي القدس، وذلك من خلال المطلب التالي.

ونود قبل أن تنتقل بالدراسة إلى هذا المطلب أن نشير إلى موقف مشرف إتخذته السلطة الفلسطينية متمثلة في رئيسها ومجموعة المفاوضين معه في شأن مدينة القدس، ذلك حينما رفض بشدة كافة الضغوط والإغراءات التي مورست أثناء معسكر كامب ديفيد الثانية عام ٢٠٠٠ من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لتقديم تنازلات من أجل مزيد من إحكام سيطرة إسرائيل وسيادتها على مدينة القدس والمسجد الأقصى، حيث يحسب ذلك للسلطة الوطنية الفلسطينية من خلال مسئوليتها التاريخية التي ألقاها على كاهلها الشعب الفلسطيني وهي لا شك حمل ثقل يستحق حشد كافة الجهود العربية لمؤازرته.

## المطلب الأول

موقف نصوص أوسلو بمراحلتيها من مظاهر السيادة علي القدس  
نعود مرة أخرى للتحليل القانوني لوضع القدس بعد إعلان مبادئ أوسلو من خلال  
التعرض لتلك المبادئ. حيث يتحدث إعلان المبادئ عن مرحلة إنتقاليه من المفروض أن تمر  
بها المنطقة الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وفي الطريق إلي تسوية دائمه علي  
أساس قراري مجلس الأمن الدولي رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨، وقد بدأت هذه الفتره فور  
انسحاب الجيش الإسرائيلي من غزه واريحا وتستمر خمسہ أعوام، حيث نص إعلان  
المبادئ في المادة الخامسة منه فقره أولي علي أنه:-

«خلال فتره لا تتعدي بدايه العام الثالث من المرحلة الإنتقاليه، ستبدأ المفاوضات  
بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في شأن المكانه الدائمہ للمنطقه الفلسطينيه  
المحتله»، كما أنه بموجب إتفاقيه المرحلة الإنتقاليه (طابا - أوسلو ٢) التي وقعت بين  
الجانبين في واشنطن بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨، تحدد يوم ١٩٩٦/٥/٤ موعداً لبدء هذه  
المفاوضات، وستشمل مفاوضات المرحلة النهائيه والموضوعات التي لم تتم معالجتها في  
إعلان المبادئ وهي: «القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنيہ، الحدود،  
العلاقات والتعاون مع الدول المجاور. الأخرى، وغيرها من القضايا ذات الهم  
المشترك»<sup>(١)</sup>، ولعل المقصود بالعبارة الأخيرہ هي مشكلة المياه أو إنها مفتوحة لتشمل  
اقي الهموم الإسرائيليہ بالأراضي الفلسطينية المحتلة وما أكرها.

وأبرز ما يظهر لنا عند بحث مشكلة السيادة علي القدس من خلال نصوص  
أوسلو، هي القيود الإسرائيليہ علي مسألة الإنتخابات وممارسة الشعب الفلسطيني  
لسلطاته علي أرضه.

(١) ديباجه إتفاقيه طابا، والمادة الحاديہ والثلاثون الفقره ٥ من الاتفاقية.

ونصت المادة الثالثة من إتفاقية إعلان المبادئ علي إجراء إنتخابات حرة ومباشرة وعامة من أجل «إقامه سلطه حكومه ذاتية إنتقاليه فلسطينيه (المجلس المنتخب)»، وتحدت الفقرة الثانيه من المادة نفسها عن إتفاقية خاصه تحدد طابع الإنتخابات وشروطها وفقاً للبروتوكول المرفق بإعلان المبادئ كملحق أول، وفي هذا المقام نشير إلي ما يخص القدس منها تحديداً موضع هذا الجزء من الدراسة حيث نصت المادة الأولى من الملحق علي ما يلي:-

«سيكون لفلسطيني القدس الذين يقطنون هناك حق المشاركة في عملية الإنتخابات بموجب الإتفاق بين الطرفين». وفي الملحق الثاني لإتفاقية المرحلة الإنتقالية والمتعلق بالإنتخابات تم الإتفاق علي منح فلسطين القدس حق المشاركة في الإنتخابات إقتراحاً وترشيحاً، ويمكن إعتبار هذا مكسباً فلسطينياً ولكنه ظاهرياً فقط، وذلك إزاء الموقف الإسرائيلي الذي كان حتي توقيع الإتفاقية يقول إن «المشاركة» التي نص عليها الملحق الأول لإعلان المبادئ تقتصر علي ممارسه حق الإقتراع فقط دون الترشيح. وكان الجانب الإسرائيلي يرفض في حينه المطلب الفلسطيني بذكر حق الترشيح صراحة في نص الملحق المذكور<sup>(١)</sup>.

كما عاهد فرفض هذا المطلب خلال المفاوضات التي جرت بين الطرفين في إبريل ١٩٩٥ من أجل التوصل إلي إتفاق بشأن الإنتخابات لمجلس الحكم الذاتي<sup>(٢)</sup>. فهو عطاء باليمني يتم سلبه باليسري، ويتأريخ ١٩٩٦/١/١٠ تم إنتخاب مجلس الحكم الذاتي المكون من ٨٨ عضواً، والمتمتع بصلاحيات تشريعية وتنفيذية حددتها إتفاقية طابا بشأن المرحلة الإنتقالية<sup>(٣)</sup>، شارك سكان القدس في هذه الإنتخابات رغم القيود التي وضعتها

(١) ينظر:- Joel singer, "the declaration of principles interim selfgovernment arrangements" justice, the international association of jewish lawyers and jurists No. 1 - winter 1994 pp 5 - 6.

(٢) صحيفة «القدس» في ١٩٩٥/٤/٢٧.

(٣) المادة التاسعه من إتفاقية طابا (صلاحيات المجلس ومسئوليته)، والمادة الثامنة عشره (صلاحيات المجلس التشريعية).

إتفاقية طابا أيضا والتي تضمنت بالإضافة إلي تقييد حق الدعاية الإنتخابية للمرشحين وتحديد عدد صناديق الإقتراع وحصرها في خمسة فروع بريد، وإشتراط فرز الأصوات خارج حدود القدس الموسعة وفي داخل منطقة الحكم الذاتي كما سبق وأشرنا، ونتيجة هذه القيود فقد كان الإنتطباع بأن سيادة إسرائيل في القدس الشرقية لم تمس فعلاً، وبأنها تتعامل مع الموضوع كما لو كان يتعلق برعايا أجنب بشاركون في إنتخابات برلمانية في دولتهم بدون أن تمس ممارستهم لحق الإقتراع بسيادة الدولة المضيفة. وأن إعلان المبادئ والإتفاقية بشأن المرحلة الإنتقالية التي تلتها لم يشتملا علي مادة تنص علي حفظ الوضع القائم (Status quo) بالنسبة إلي الموضوعات التي تأجل البحث فيها حتي بدء مفاوضات المرحلة النهائية.

فقد إستمرت إسرائيل في تبني السياسة نفسها القائلة بتثبيت السيادة الإسرائيلية في القدس، مخالفة بذلك نص المادتين ٤٧، ٤٩ من إتفاقية جنيف الرابعه بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب سنة ١٩٤٩، والذي يحظر سلب سكان الإقليم المحتل في أي حال من الأحوال أي حق من الحقوق التي تنص عليها المعاهدة حتي لو كان هذا المس بالحقوق نتيجة إتفاق يتم بين السلطة الممثلة للسكان المحتلين (منظمة التحرير الفلسطينية) وبين المحتل (حكومة إسرائيل)<sup>(١)</sup>.

وإذا طبقنا تلك القواعد القانونية الدولية والمنصوص عليها بكل من إتفاقتي فيينا سنة ١٩٦٩، وجنيف سنة ١٩٤٩ سالفتي الذكر علي الخطوات التي إتخذتها الحكومة الإسرائيلية في القدس منذ توقيع إعلان المبادئ نجد أنها تقودنا إلي نتيجة قانونية واضحة وهي أن السلطات الإسرائيلية أخلت إخلالاً جسيماً بمبدأ حسن النية في تنفيذ

(١) أسامه حلي « إتفاقية إعلان المبادئ، ازدواجية السلطة والانتخابات لمجلس سلطه الحكم الذاتي » في المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة » (رام الله، الضفة الغربية: مواطن المؤسسه الفلسطينية لدراسه الديمقراطية ١٩٩٤ ص ٣٩ : ٦٢).

الإتفاقيات، والذي يعتبر من القواعد القانونية الدولية الثابتة في هذا الشأن، وكذلك مبدأ العقد شريعة المتعاقدين لأنها إستحدثت وقائع جديدة تضعف من الموقف الفلسطيني وقدرته علي التفاوض، حين تبدأ المفاوضات بالمرحلة النهائية بشأن مسأله القدس، وخصوصاً أن الجانب الإسرائيلي هو الجانب الأقوي المسيطر في حين أن الجانب الفلسطيني واقع تحت الإحتلال ولا يملك القدره ذاتها علي إيجاد وقائع تخدم مصلحته، كما أن تلك الممارسات الإسرائيلية تتجاهل حقوق سكان القدس الفلسطينيين وتتعارض مع حقهم في إنهاء الإحتلال وفي تقرير المصير.

لذلك كان من المفروض التشديد علي وجوب قراءه وتفسير إعلان المبادئ بحيث لا يتعارض مع قواعد القانون الدولي ومبادئه، التي تحكم علاقة المحتل بالأرض التي يحتلها ويسكنها، وبحيث لا يتعارض كذلك مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة التي تطرقنا إليها في هذا الشأن من قبل، فيكون إعلان المبادئ بذلك وسيلة وثمره تنفذ منها إسرائيل لتنفيذ مؤامراتها ضد فلسطين والقدس من خلال نصوص إتفاقية تريد أن تلزم الطرف الفلسطيني بتنفيذها للتمكين للإحتلال الإسرائيلي، بدلاً مما كان يجب أن تؤدي إليه من إنهاء الإحتلال للأراضي الفلسطينية والقدس وعوده الحقوق لأصحابها وقيام دوله فلسطينيه عاصمتها القدس، أو علي الأقل القدس الشرقية بالحدود وبالشكل الذي يتم الإتفاق عليه خلال مفاوضات المرحلة النهائية.

نلاحظ أيضاً بأن إعلان المبادئ لا يشير في نص صريح إلي حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، لكن ذلك لا يعني إلغاء هذا الحق أو تخلياً عنه، فقد جاء في ديباجة الإعلان أن توقيعه كان تنويجاً للمفاوضات التي أجراها الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي، ونتيجته إقتناعهما بأنه قد «حان الوقت لوضع حد لعقود من المواجهه والصراع، والإعتراف بحقوقهما الشرعية والسياسية المتبادله وبذل أقصى الجهود للعيش في ظل تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادلين، والتوصل إلي أوضاع سلميه عادله ودائمه وشامله، ومصالحة

تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها<sup>(١)</sup>. كما ورد في المادة الأولى من الإعلان بأن هدف المفاوضات الإسرائيلي - الفلسطيني هو إقامة سلطة حكومية ذاتية إنتقالية فلسطينية، والمجلس المنتخب (المجلس التشريعي) فيها للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمرحلة الإنتقالية لا تتجاوز خمسة أعوام، وتؤدي إلي تسوية دائمة علي أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، ٣٣٨.

جاء أيضا في المادة الثالثة من إعلان المبادئ أن «الإنتخابات للمجلس تشكل خطرة تهديده هامه نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة»، ورد كذلك نص مشابه في ديباجه إتفاقيه طابا. ونحن نري بأنه ليس هناك شك في أن الحقوق الشرعية أو الثابتة للشعوب والتي منها تلك «المطالب العادلة» للشعب الفلسطيني بأنها تشمل حقه في تقرير مصيره وأن ذلك يجب أن يتحقق علي أرض الواقع وأن يخرج عن نطاق الشعارات، كما يتحقق أيضا بالسعي للإستقلال والسيادة، وفي تحقيق إغنامه الإقتصادي والإجتماعي والثقافي، خاصة وأن حق الشعوب في تقرير مصيرها أقرته المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة. وأكدت الجمعية العامة في قرارها رقم ١٥١٤ بتاريخ ١٩٦٠/١٢/١٤ المتعلق بمنح الإستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وأعيد تأكيد حق تقرير المصير في البند الأول من كل من العهدين الدوليين بشأن الحقوق المدينة السياسية وبشأن الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية سنة ١٩٦٦. كما نشير كذلك إلي قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٢، الذي أكد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في فلسطين بما في ذلك حقه في تقرير المصير من دون تدخل خارجي، أما الإتفاقيات التي تلت إعلان المبادئ، ومنها إتفاقيه طابا، فما ورد فيها يجب ألا ينقص من مضمون النتيجة التي ستفضي إليها مفاوضات المرحلة<sup>(١)</sup> مسوده نهائيه متفق عليها في ١٩٩٣/٨/١٩، ورد نصها في تحليل الاتفاقية إعلان المبادئ حول ترتيبات حكومه ذاتية إنتقالية للفلسطينيين من وجهه نظر حقوق الانسان (رام الله) الضفة الغربية:- مؤسسه الحق، فرع لجنه الحقوقيين الدولي - جنيف ١٩٩٣ ص(١) من نص الإتفاقية.

النهائية حيث نصت علي أن<sup>(١)</sup>:-

« يتفق الطرفان علي أن لا تحجف أو تخل إتفاقات المرحلة الإنتقالية نتيجته مفارضات الوضع الدائم» وبناء عليه فإن إعلان المبادئ الذي تبني أسلوب المراحل في حل الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي، لا يلغي ولا ينتقص حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.

وهذا التطبيق يجب أن يتلام مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الذي يعني السيادة من دون تدخل أجنبي، بحيث يتم الإنسحاب الإسرائيلي من المناطق التي إحتلت عام ١٩٦٧، وتقام الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس: أما القدس الشرقية بحدودها عام ١٩٦٧، فيكون حل مشكلتها إما بتقسيمها مره أخري، وإما في جزء من القدس تكون داخله فيه الأماكن المقدسة يتفق عليه بحيث تبقى مدينة مفتوحة تتسع للعاصمتين: عاصمه الدولة الفلسطينية بالقدس الشرقية، وعاصمه دولة إسرائيل بالجزء الغربي من المدينة وهذا يعتبر أقرب الحلول العملية في هذا الخصوص. ونعود إلي الإتفاقيات في شأن القدس بحيث يجب أن تتعرض لبعض نصوص إتفاقية السلام الأردنيه والإسرائيلية والتي تخص القدس موضوع بحثنا في هذا الموضوع من الدراسة. حيث أنه قد جاء في نصوص تلك الإتفاقيه وعنوانها «الأماكن ذات الأهميه التاريخيه والدينيه» ما يلي<sup>(٢)</sup>:-

(١) سيمنح كل طرف لمواطني الطرف الآخر حرية دخول الأماكن ذات الأهميه الدينيه والتاريخيه.

(٢) وفي هذا الخصوص، وبما يتماشى مع إعلان واشنطن، تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للملكه الأردنيه الهاشميه في الأماكن الإسلاميه المقدسه في القدس. وعند

(١) بالماده الخامسه الفقره الرابعه من إتفاقية طابا سنة ١٩٩٥.

(٢) ماده التاسعه من معاهده السلام الأردنيه - الاسرائيليه سنة ١٩٩٦.

إنعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستولي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن.

جاء نص الفقرة (٢) من المادة التاسعة للمعاهدة مطابقاً تقريباً لنص البند (٣) من إعلان واشنطن. حيث نص البند (٣) من إعلان واشنطن علي أن: «تحتزم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، وحينما تأخذ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لمدينة القدس مجراها، فإن إسرائيل ستعطي أولوية عالية لدور الأردن التاريخي في هذه المقدسات». وإن إستمرار الأردن في ممارسه ولايته الدينية علي المقدسات الإسلامية يجب أن يكون بإتساق مع الجانب الفلسطيني، بضمن عدم إنتقاص هذه الممارسه من السيادة الفلسطينية علي القدس الشرقية، وخصوصاً أن الموقف الفلسطيني الرسمي كان ولا يزال يري أن القدس عاصمه الدولة الفلسطينية.

نلاحظ أنه من الناحية العملية فإن هذه النصوص مازالت حبراً علي ورق حيث لم تر النور علي أرض الواقع، حيث لا ولاية للأردن ولا غيرها علي الأماكن المقدسة حسبما نصت الإتفاقيه، فالولاية والسيطره الكامله لإسرائيل عليها.

يعتبر إتفاق واشنطن هذا مكسباً إسرائيلياً مهماً وذات قيمة تاريخية لها مثل إتفاقها مع الفاتيكان والسبب في ذلك هو لأن توقيع مثل هذه الإتفاقات قد جاء في مرحله مازالت مسأله القدس غير محلوله، والقدس الشرقية محتله وتصير إسرائيل علي أن «القدس الموحده عاصمتها وهو ما يؤيد إتفاق إسرائيل مع دولة الفاتيكان المشار اليه، إذ أنه بتوقيع مثل هذا الإتفاق في ظل تلك الأوضاع ينطوي علي مؤشر قوي، وهو يعني القبول بالوجود الإسرائيلي في القدس الشرقية حيث توجد مقدسات مسيحية مهمة، لكن هذا الإتفاق ليس من شأنه إلغاء حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك سكان القدس الشرقية في تقرير مصيرهم، وتثبيت الإحتلال الإسرائيلي لسيادته في المدينه المحتله. كما



-٥٣٥-

أن ذلك لا يؤثر علي حقوق المسلمين علي القدس والمقدسات الإسلامية بها، حيث أنه ليس من حق الفاتيكان أن يتحدث أو يبرم معاهدة نيابة عن حقوق الأديان الأخرى علي القدس، وذلك لأن إسرائيل قوه محتلة وليس من حقها أن تمنح أي طرف حقوقاً أو تعهدات بشأن القدس أو مقدساتها.

ويجب أن يتم أولاً الإتفاق بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، في شأن مكانه القدس ومصيرها لأن الفلسطينيين هم أصحاب الشأن الحقيقيين والمعنيين في هذا الخصوص، أما عن ردود الفعل الدوليّه تجاه الموقف الإسرائيلي المتعنت من القدس طوال مراحل إتفاقيات أوسلو وما بعدها، فسوف تعرض له من خلال المطلب التالي والأخير من الدراسة.

## المطلب الثاني

إستمرار الموقف المتعنت الإسرائيلي من القدس طوال مراحل

الإتفاقيات بأوسلو وما بعدها وردود الفعل الدولية تجاهها

إقترحت إسرائيل في شهر فبراير سنة ١٩٩٩ ورغم الأزمة المعقدة التي تمر بها عملية تنفيذ إتفاقيات أوسلو بكافه أبعادها بسبب التعنت والرفض المستمر لحكومته الليكود الإسرائيلية الحاكم في تلك الفترة ورفضها للإلتزام بأي إتفاق وقعت عليه سائر الحكومات الإسرائيلية السابقة عليها، منذ مدريد عام ١٩٩١ ومروراً بأوسلو في عام ١٩٩٣ وحتى الآن، وبالرغم من كل ذلك فقد إقترحت بعد مشاورات مع حزب العمل مشروع إنشاء إتحاد كونفدرالي بين الفلسطينيين والأردنيين، مدعيه إسرائيل بأن ذلك الطرح يعتبر ضمن خطوات الحل النهائي للمشكلة الفلسطينية وأنه يعتبر متمشياً مع روح إتفاقيات أوسلو. وبحيث تكون عاصمه الدوله الفلسطينيه الكونفدراليه المقترحه هو عمان وليس القدس، مدعية بأن ذلك يعتبر مخرجاً للتعامل مع القدس كمدينة ذات طابع ديني وليس سياسي في المرحلة النهائية. وبالطبع لا يخفي ما تضمنه هذا الإقتراح الإسرائيلي الأخير من هذيان مزوج بالضلال والبطلان الشرعي والقانوني والذي لا يخفي علي كل ذي عيان دون بيان، حيث ضياع القدس بالكامل من العرب والمسلمين بحجه أنها مدينة ذات طابع ديني خاص لا تصلح عاصمه أبدية لفلسطين، ولا يخفي ما ينطوي بالطبع عليه هذا الإفتراء الإسرائيلي الجديد من تأمر جديد علي القدس ومخالفة للحق والعدل وقواعد القانون الدولي وثوابت التاريخ<sup>(١)</sup>.

عارضت الأردن هذا الإقتراح الإسرائيلي بشده وكذلك الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي، عدا الولايات المتحدة الأمريكية والتي أعطت له الضوء الأخضر،

(١) في هذا المعني - د/ اسحق موسي الحسيني - عروبه بيت المقدس - مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينيه العدد ٦١ - يوليو ١٩٩٩ - ص ٩.

وسبب معارضه إنشاء مثل هذا الإتحاد الكونفدرالي أوضحه الرأي العام، إذ أنه علاوة على وضوح التآمر الذي ينطوي عليه ضد القدس، وبالإضافة إلي ما سبق تبيانته من مخالفته للقواعد القانونية الدولية، فهو ليس سوي محاوله إسرائيلييه جديده لكي تتبرم من إلتزاماتها الإتفاقيه بأوسلو وغيرها من الإتفاقات اللاحقه عليها. وذلك علي حساب الأردن وفلسطين بنقل تلك الإلتزامات إليهما وتخرج هي بالقدس وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة خالصه لها دون منازع

وأجمع الرأي علي أن المرحلة الراهنه غير مناسبه تماماً للحديث عن إتحاد كونفدرالي بين فلسطين والأردن أو غيرها، حيث أن معظم الأراضي الفلسطينية وعلي رأسها القدس لا تزال تعيش تحت الإحتلال الإسرائيلي<sup>(١)</sup>. ومازالت مجاًلاً حيوياً للدولة العبرية للإستيلاء والهيمنه، فالوحده في ضوء ذلك هي مع السكان الفلسطينيين وليست مع الدوله الفلسطينيه حيث لم تعلن بعد الدوله الفلسطينيه وهذا لا يتمشي مع قواعد القانون الدولي الذي يتطلب لقيام الوحده أن تتم بين الوحدات السياسيه المتمثله في الدول.

لازالت إسرائيل وستظل لا تترك فرصه للمراوغه أو التآمر علي القدس إلا وتسارع لإستغلالها أسوأ إستغلال ضد الفلسطينيين ولتحقيق مصالحها العدوانيه فقط دون أي إعتبار آخر. فاليهود قوم بهت جيلوا وعاشوا علي ذلك اليهتان والفساد والضلال، وبغير القوه وأسبابها بكافه صورها وفي مقدمتها القوه العسكريه، وبغير إتحاد العرب والمسلمين علي كلمه سواء لم ولن تتغير الأوضاع عما هي عليه بل تزداد سوءاً وتردياً، وستغرق الحقوق العربيه والفلسطينيه، وتضيع القلله الباقية من القدس، وتزداد قواعد القانون الدولي وحقوق الأديان إنتهاكاً وخرقاً في خضم التعنت والصلف اليهودي والصهيوني والذي لا يفله إلا الحديد والنار، تسانده بعد ذلك قواعد الحق والعدل والقانون الدولي

(١) جريدة الأهرام - منشور في ١٩٩٩/٢/٢١ - نقلاً عن صفح الرأي والدستور الأردنيين.

-٥٣٨-

بعد ذلك وليس العكس، لأن الحقوق السليبه لن تسترد إلا بالقوة التي هي الطريق الوحيد لإخضاع بني صهيون والتي لا يعرفون غيرها لغه علي مر الأزمان والعصور.  
خلاصة هامة:-

ستظل إسرائيل تقاوم وتراوغ في حل المشكله الفلسطينيه مستمرة في وخرقها لقواعد القانون الدولي، خصوصاً المتمثله في رفضها حل المشاكل الأساسيه الخمس من خلال لاءاتها الخمس، وعلي رأسها مشكله القدس، متجاهله لكافه القرارات والمعاهدات والإنفاقات الدولية منذ نشوء النزاع العربي الإسرائيلي في عام ١٩٤٨، ومروراً بمفاوضات السلام بمذريد عام ١٩٩١، ثم إتفاقيات أوسلو (١) في عام ١٩٩٣، ثم أوسلو (٢) في عام ١٩٩٥، ثم بواي ريفر بالولايات المتحده الأمريكيه في عام ١٩٩٨، ثم بإتفاق شرم الشيخ عام ١٩٩٩، وأخيراً بكامب ديفيد الثانيه في يوليو ٢٠٠٠، متحديه بذلك الشرعيه الدولية وقواعد القانون الدولي والحقوق الثابته للشعب الفلسطيني وإرادته المجتمع الدولي.

### والآن دعنا نتساءل ما هو الموقف الآن؟

نفي مصدر فلسطيني مسئول أن يكون الوفد الفلسطيني في كامب ديفيد الثانيه تلقي إقتراحاً محدداً من الإدارة الأمريكيه بشأن التسويه النهائيه مع الإسرائيليين.

وقال المصدر أن الموقف الفلسطيني قائم علي قرارات الشرعيه الدولي ومبدأ الأرض مقابل السلام وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقله وعاصمتها القدس الشريف وعوده اللاجئين وتفكيك المستوطنات ورفض مبدأ تقطيع الأراضي الفلسطينييه أو إنتقاصها. ومن ناحيه أخرى أعلن الطيب عبد الرحيم أمين عام الرئاسة الفلسطينيه أنه لم يغلق أي ملف من ملفات القضايا المطروحة في المفاوضات سواء كانت القدس أو اللاجئين أو الحدود أو الملف الإقتصادي أو المياه أو ملف الأمن، وقال إن عدم التقدم يرجع إلي التعنت واللاءات الإسرائيلية وعدم الإلتزام بمرجعية عملية السلام وتنفيذ القرار ٢٤٢ علي المسار الفلسطيني.

**أما الفاتيكان وموقفه من القدس في كامب ديفيد الثانيه فهو:-**

وصف بابا الفاتيكان يوحنا بولس الثاني المفاوضات في كامب ديفيد بأنها صعبة وشاقه ودعا البابا الطرفين الي عدم تجاهل الطابع الروحي والديني لمدينة القدس مهد الديانات السماويه الثلاثه، مكرراً مطالب الفاتيكان بأن تتم حماية القدس من خلال وضع خاص مضمون دولياً، والذي يجب أن يشمل الحفاظ علي الخواص التاريخيه والدينيه والثقافيه للمدينه مع إقرار مبدأ المساواة في الحقوق والمعاملة وحرية العباده والوصول الي الأماكن المقدسة لإتباع الديانات الثلاث.

**أما عن ردود الفعل حول تصريحات بابا الفاتيكان فهي:**

أثارت الآراء التي عبر عنها البابا ردود فعل متباينه من الأطراف المشاركون في كامب ديفيد، فمن جانبه تجنب المتحدث بإسم الخارجية الأمريكية التعليق علي آراء بابا الفاتيكان التي رأي فيها أن الوسيلة الوحيدة لضمان الحرية الدينية بالأماكن المقدسه لن يتحقق سوي من خلال وضع دولي لها، بينما رحب بها حسن عبد الرحمن بمثل منظمه التحرير الفلسطينية في واشنطن الذي فسر آراء الباب علي أنها تعني وقوف الفاتيكان مع الفلسطينيين ضد مزاعم إسرائيل حول سيادتها علي القدس.

ولم يحسب الرئيس الأمريكي أبعاد الموقف العربي من هذه القضية علي النحو الدقيق، حيث كان واضحاً تماماً أن هناك رفضاً عربياً لا يحتمل الشك لمسألة السيادة الإسرائيلية علي القدس الشرقيه، وكان واضحاً أن هناك موقفاً مسيحياً أيضاً من القضية سواء عبرت عنه الطوائف المسيحية في القدس أو بابا الفاتيكان، ولا يتفق مع وجهه النظر الإسرائيلييه بل يدعم الموقفين العربي والإسلامي، ولم تأخذ الإدارة الأمريكية ولا إسرائيل مثل هذه المواقف مأخذ الجد. ولا يستطيع المراقب المحايد أن يغفل أن ضغوط الرئيس الأمريكي اتجهت الي الطرف الفلسطيني أكثر مما إتجهت إلي الطرف الإسرائيلي.

يتركز الخلاف الأساسي حول القدس علي مبدأ السيادة في القدس الشرقية حيث يتمسك الفلسطينيون بموقف متمثل في أن عاصمه فلسطين هي القدس ولا يقبلون بأقل من السيادة علي القدس الشرقية، بينما تعتبر إسرائيل بقاء القدس موحدته تحت سيادتها خطأ أحمر لا يمكن لأي حكومة إسرائيلية تجاوزه أو الخروج عنه. ومن الصعب رؤية حل يستجيب إلي مطالب الطرفين، لأنه لو حتي وافق الفلسطينيون بالأمر الواقع في القدس الشرقية، أي السيطرة اليهوديه علي معظم أجزاء المدينة فإنهم لن يقبلوا بأي حال من الأحوال ألا تكون لهم سيادته علي بعض أقسام الحكم اللاتي الموسع للفلسطينيين في القدس. وربما يتعين علينا هنا أن نوضح ما جاء من سيناريو للقدس بكامب ديفيد الأخير سواء ما ذكر أنه إسرائيلي أو أمريكي حتي تتضح الصورة أمام أي تعقيب فلسطيني عليها.

وفيما يلي أهم بنود الإقتراح الأمريكي في مفاوضات كامب ديفيد الثانية مثلما إقترحته الولايات المتحدة:-

- (١) إقامة دولة فلسطينيه، وتكون هناك حدود متفق عليها بينها وبين إسرائيل.
- (٢) وفي هذه الأثناء لا يعلن عن «إنهاء النزاع».
- (٣) إسرائيل تنسحب من ٩٥٪ من الضفة الغربية.
- (٤) باقي المنطقة تضم إلي إسرائيل مقابل تبادل مناطق.
- (٥) شارع ممر آمن يصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة فوق جسر علوي.
- (٦) شارع من بيت لحم إلي رام الله يمكن فيه المرور الحر للفلسطينيين.
- (٧) ضم معاليه أودميم بسغات زئيف إلي القدس مقابل أحياء عربية شمالي المدينة.
- (٨) في البلدة القديمة والأحياء المجاورة لها يتمتع الفلسطينيون بحكم ذاتي إداري

ومدني واسع.

(٩) يحصل الفلسطينيون علي شارع مرور حر إلي الحرم.

(١٠) يتمتع الإسرائيليون بحركه حره في المحاور المؤدية إلي المستوطنات.

(١١) إداره دينية للأماكن المقدسه.

(١٢) الدوله الفلسطينيه لا تقيم جيشاً مسلحاً بأسلحه ثقيله وسلاح جو.

(١٣) يتمتع الإسرائيليون بحرية الطيران في المجال الجوي للدوله الفلسطينيه.

(١٤) يستطيع الجيش أن ينشر قواته في غور الأردن في حاله خطر عسكري من الشرق.

(١٥) يسمح لإسرائيل بتشغيل محطات إنذار ميكر في الجبال الوسطي.

(١٦) تعترف إسرائيل بمعاناه اللاجئيين وتستوعب عشرات الآلاف من اللاجئيين في إطار جمع شمل العائلات.

(١٧) يتم إستيعاب نحو نصف مليون لاجئ تدريجياً في الدوله الفلسطينيه.

(١٨) إقامه إطار دولي لتعمير وتأهيل اللاجئيين في أماكن سكناهم وتشارك إسرائيل في التمويل.

ويدور الحديث أساساً عن أحياء تقع علي حدود النفوذ أو متآخذه لها مثل أم طوبا وصور باهر وعرب السواحره الغربيه ومخيم عناتا، ومن الممكن أيضاً نقل أحياء مثل شعفاط وبيت حنينا برغم قربها من الكتل اليهوديه الكبيره في البني يعقوب ويسغات زئيف. وكشف شرغاي مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي عن أنه قبل مغادره باراك إلي الولايات المتحده تم الإتفاق في مداولات داخلية أجراها مع مقربيه علي أنه إذا وافق الفلسطينيون علي إستبدال معاليه أودوميم وأحياء أخرى بأحياء عربيه في القدس الشرقيه

سيعرض الأمر علي الجمهور الإسرائيلي كإنجاز مضاعف وضم أحياء يهودية أخرى إلي المدينة وإخراج سكان عرب خارج حدود نفوذها، الأمر الذي سيغير الميزان الديموغرافي في القدس.

ويسود خلاف حاد حول مكانه البلده القديمه أيضا، وهنا تقترح إسرائيل علي الفلسطينيين نوعاً من السيادة سياده دينيه أو إداره دينية للأماكن المقدسه للمسلمين والمسيحيين ولأماكن القرية، لكن الفلسطينيين يريدون سيادة كاملة. وأحد الإقتراحات التي قد يعرضها الأمريكيون علي الطرفين يتص علي تحديد البلدة القديمة والأماكن المقدسة الواقعة داخلها وفي ضواحيها كمناطق خارج السيادة لمدة ٥ : ٢٥ سنة (أي سيادة دينية)<sup>(١)</sup>، وعلينا هنا أن نتطرق إلي محاولات التحريض الإسرائيلية بشأن القدس الشرقية وترهيب العالم المسيحي من السيطره الفلسطينيه علي البلده القديمه بما فيها المقدسات المسيحية مثل كنسية القيامة.

ويقول تقرير نشرته صحيفة «هاآرتس» إنه علي طاوله المفاوضات في كامب ديفيد وضعت مسأله واحده ذات علاقه شخصية بالرئيس كلينتون إن بيل كلينتون هو مسيحي ويحرص علي زياره الكنيسه بشكل منتظم والأمر الذي جاءت في الورقه التي أعدتها وزارة الأديان التي قدمت في المفاوضات بالنسبة للمستوي السياسي ولطواقم المفاوضات مع الفلسطينيين موجه إليه هو أيضا وربما له بالأساس «كل الزعماء الغربيين وقاده العالم المهيمن مسيحيون من أبناء الحضاره والثقافة المسيحية، لذلك يولون أهمية كبيره لمن يسيطر علي الأماكن المقدسة للمسيحيين في القدس، سواء من الناحية الدينيه العقائديه أو من الناحية السياسية التاريخيه أو من ناحية الحج»، وفي البلده القديمه عشرات الكنائس والأديره نحو الثلاثين منها تعتبر الأماكن المقدسه الأكثر قداسه للعالم المسيحي

---

(١) مقال منشور بجريده الأهرام - تحت عنوان القدس أصعب قضايا كامب ديفيد - تحقيقات وتقارير خارجية - بتاريخ ٢٦/٧/٢٠٠٠ ص ٧.



ولا حاجة بنا للإسهاب في شرح تأثير هذه الكنائس ومكانتها علي ملياري مسيحي موزعين من الهند وحتى أمريكا الجنوبية، أي إننا إذا ذكرنا أن الكنائس والبطريركيات كانت علي الدوام مركز صراع وتأثير سياسي بيد الدول العظمي الكبرى، في هذا السياق نذكر حرب القرم، ومن الجدير أن نتطرق أيضا إلي أن كل الكنائس والأديرة التي شيدت في القدس في القرن التاسع عشر تهدف قبل كل شيء إلي زيادة تأثير الدول التي قامت ببنائها علي الصعيد السياسي مثل بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا وإيطاليا وغيرها.

ويقول تقرير «هاآرتس»: أن عرفات أيضا يدرك أن الكنائس هي كنز واسع التأثير علي الصعيد الدولي، أو كما ورد في الوثيقة الإسرائيلية: «فإن من يسيطر علي الأماكن المقدسة للمسيحيين في القدس، يسيطر علي قلوب صانعي القرار السياسي في العالم الغربي».

ويعلق حاتم عبد القادر عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عن القدس علي كل هذه المقترحات بقوله نحن أمام **إقتراحين الأول** إسرائيلي والثاني أمريكي، والإسرائيلي يقسم الي ٣ مناطق: الأولى:

تسمي المركز، وتشمل ما داخل السور بالبلدة القديمة، والثانية: وتسمي الدائره وتشمل الأحياء القريبة من البلدة القديمة وتقع علي بعد كليو مترين منها، والثالثة: وتسمي المحيط وهي المناطق العربية داخل حدود بلدية القدس مثل شعفاط وبيت حنينا والعيسرية.

وعرض الإسرائيليون حكماً ذاتياً موسعاً في منطقة المحيط بينما تظل السيادة الإسرائيلية الكاملة علي المركز والدائره مع منحن فقط ما يسمي بسيادة وظيفيه إضافة إلي محرّم وهذا ما نرفضه تماماً.

والإقتراح الأمريكي مبني علي الإقتراح الإسرائيلي ويبقي علي التقسيم المناطقي الثلاثي المذكور، لكنه يمنحنا سياده كامله في المحيط ونوعاً من الحكم الذاتي الموسع في

الدائرة وإدارة محلية أو بلدية في المركز، أي يبعد هو الآخر عن السيادة السياسية.

ويؤكد الجانب الفلسطيني أن هذه المقترحات تواجهها ٣ مشكلات هي:

**الأولي:** أنها لا تؤمن السيادة الفلسطينية الكاملة علي القدس الشرقية والبلدة القديمة وهي لب الصراع.

**الثانية:** تعزل التجمعات السكانية الفلسطينية عن مركز القدس وبالتالي تصبح أقلية بالمدينة، لأن عددنا الآن يصل إلي ٢١٥ ألفاً داخل حدود بلدية القدس، وحينما تخضع التجمعات العربية البعيدة عن القدس لسيطره فلسطينية يصبح العدد فقط داخل البلدة القديمه ٣٧ ألف فلسطيني.

ويهدف الإسرائيليون من ذلك التخلص من الأحياء العربية ذات الكثافة السكانية الكبيرة في القدس مع الإحتفاظ بأقلية عربية بمركز المدينة يساعدهم في إحداث تفوق في الميزان الديموغرافي لمصلحتهم.

**الثالثة:** إعطاؤنا الأحياء البعيدة نوعاً ما في القدس مقابل ضم معالية أدوميم وسعفات زئيف بالإضافة إلي وجود ١٦٥ ألف مستوطن يهودي في القدس الشرقية في التلة الفرنسية والنبي يعقوب يكفل لهم التفوق السكاني بعد أن كان عددهم صفراً في عام ١٩٦٧، وبهذا يصبح لليهود أغلبية في القدس الشرقية، ويود عبد القادر أن ينوه هنا إلي أن الفلسطينيين المقدسيين يتمتعون بحكم ذاتي في إداره شئونهم في المجالات الصحية، والتعليمية، والأوقاف الإسلامية والمسيحية وخطافه، وأن الإسرائيليين يحاولون إعطاء الفلسطينيين ما بأيديهم فعلاً، وإعتبار ذلك حلاً لمشكله القدس.

ويرفض الجانب الفلسطيني هذه المقترحات ويقبل باستمرار الإحتلال عن أن تقسيم القدس إلي كانتونات ومناطق جغرافيه. ويؤكد أن الرئيس عرفات برفض أن يعود بحل لا يعطي العرب سيادة كاملة علي القدس الشرقية. وتوقع أن الوفد الفلسطيني لن يقبل

بأقل من سيادة فلسطينية بصورة واضحة علي البلدة القديمة، لأن الصراع الآن يتركز عليها. وعن مصير السكان اليهود في القدس الشرقية، يقول عضو المجلس التشريعي عن القدس إنه حسب الاقتراح الأمريكي تبقى السيادة الإسرائيلية كنوع من التقاسم، لكنه يرفض هذا الاقتراح لأنه يمس السيادة الفلسطينية ويمنع وضعاً مميزاً للمستوطنات اليهودية مما يعد تنازلاً فلسطينياً. كما يعد نفساً للقرار ٢٤٢ بالإضافة إلي أن القدس ليست ملكاً للفلسطينيين وإنما للعرب والمسلمين جميعاً.

أما بيلين الصهيوني فيقول: أن من يعتقد أن القدس موحده فإنه يخدع نفسه، كما يؤيد نقل السيادة علي أجزاء من حدود نفوذ القدس إلي الفلسطينيين في إطار التسوية الدائمة. وفي حين لم يعلن بصورة رسمية باراك بعد عن موافقته علي حل وسط في القدس، فإن الوزير يوس بيلين يعلن لأول مرة في مقابله مع صحيفة «يديعوت أحرونوت» أنه في إطار إتفاق يعلن فيه العرب والعالم إعترافيهم بالقدس الغربية والمستوطنات اليهودية (معاليه أودميم، وجفعات زئيف) كعاصمه إسرائيل وهو الإنجاز الذي لم يحظ به حتي اليوم، يجب أن ننقل الأحياء العربية في شرقي المدينة وشمالها الواقعه اليوم في حدود نفوذ القدس الي السيادة الفلسطينية. ثم نطالب بعد ذلك بالقدر الباقي من القدس الشرقية.

ويضيف: «وفي مسأله البلده القديمه يجب أن نتوصل إلي حل مشترك إسرائيلي-فلسطيني وربما بالإشتراك مع أوساط أخرى، يمكن إسرائيل من الحفاظ علي سيادتها».

يرضع بيلين ٦ نقاط يتوجب علي باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي التمسك بها في كامب ديفيد الثاني من أجل الحفاظ علي أمن إسرائيل وهذه النقاط هي:-

(١) القدس الكبرى الموحده وغير المقسمه عاصمه إسرائيل للأبد بسياده إسرائيل كامله، وكل إتفاقاً يوقع يجب أن يشمل في داخله إعترافاً ومواقفه واضحه وقاطعه من الأطراف المتفاوضه بأن القدس الكبرى هي عاصمه إسرائيل الواحدة وغير المجزأه. ويحف

إبقاء قضية القدس الكبرى مفتوحة لمرحلة متأخرة لأن ذلك سيحول القدس الكبرى إلى قنبلة موقوتة للصراع القادم.

(٢) إسرائيل تبقى مناطق أمنيته - غربية وشرقية - واسعه بدرجة كافيه تحت سيطرتها التامة وغور الأردن بمفهومه الواسع كما حدده مشروع آلون يكون المنطقة الأمنية الشرقية لإسرائيل - هذه المنطقة تشمل سيطرة ووجوداً إسرائيلياً في منحدرات وسفوح جبال الضفة (غربي محور آلون) المظلة علي الغور، وإسرائيل تحتفظ بتواصل وتوالي مناطق وجود وسيطره إسرائيليه في كل الغور وحتى نهر الأردن بما في ذلك المعابر الحدودية - المنطقة الأمنية الغربية تشمل خط الجبال المسيطر علي السهل الساحلي وعلي مصادر المياه الإسرائيلية - المحاور والطرق الإستراتيجية تبقي بيد إسرائيل.

(٢) المستوطنات اليهودية في الضفة وغزه والطرق المؤدية إليها مع مساحات وهوامش أمنية تبقي تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة.

(٤) حل مشكله اللاجئين الفلسطينيين من أعوام ٤٨ - ٦٧ يتم من خلال إعاده توطينهم وتأهيلهم في الأماكن التي يقيمون فيها اليوم (الأردن، لبنان، سوريا.... الخ) ولا يتوجب الاعتراف بحق العودة وليست إسرائيل مسئوليّة أخلاقياً أو إقتصاديّاً عن قضية اللاجئين.

(٥) إسرائيل ملزمة كحاجة وجودية بأن تواصل السيطرة علي الأحواض والموارد المائية الجوفية في غربي الضفة التي تزودها بقسم مهم من مياهها. ومن واجب الفلسطينيين أن يمنعوا تلوّث مصادر المياه الإسرائيلية.

(٦) ترتيبات أمنيته: المنطقة الخاضعة لسيطرته السلطة الفلسطينية ستكون معزولة ولن يكون للفلسطينيين جيش وإنما شرطه فقط يتم تحديده حجمها في الاتفاق. وتكون لإسرائيل سيطره تامه علي أجواء الضفة وغزه كلها.

ويقول شارون مؤكداً لتصريحات بيلين سالفة الذكر بأن الحكومة التي تركز الي هذه الخطوط تعزز من قوه إسرائيل الردعية وتستطيع التوصل لسلام أفضل وأكثر أمناً. سلام مع القدس، وأن مثل هذا الإتفاق سيضمن مصالح إسرائيل الإستراتيجية والوطنية بعيدة المدى. وطبعاً لا داعي للتعليق علي كلام شارون لأنه لا يستحق التفكير فيه.

ويقاله منشوره بجريده الأهرام يقول الكاتب ونحن نؤيده فيما يقول لقد كنت أفتني ألا يذهب أبو عمار إلي « كامب ديفيد » إلا وهو مزود بخطاب تأييد من كل الدول العربية والإسلاميه، وأن يتضمن هذا الخطاب إجماع هذه الدول علي أن قضية القدس هي سيدة كل القضايا لأنها قضية كل المسلمين، وأنه لا يملك (أبو عمار أو غيره) المساومة عليها، وأن أي إتفاق لا يضمن عوده القدس إلي أحضان المسلمين إتفاق باطل شرعاً وقانوناً. وإذا كان لابد من التفاوض بشأن القدس فلتكن الدول الإسلامية مجتمعه هي الممثل الشرعي الوحيد وكلنا يعلم أن للقدس لجنة عليا تضم كبار قادة العرب فلم لا تدعي هذه اللجنة إلي مائدة المفاوضات؟

إن مثل هذا الإقتراح سوف يحاصر المفاوضات الإسرائيلي والوسيط الأمريكي، فاللجنة تنطق بإسم مليار مسلم والمليار مسلم متمسكون بالقدس إستمسكهم بحياتهم. ثم إن هذا الإقتراح أو أي إقتراح مماثله سوف يخفف العبء عن المفاوضات الفلسطيني.

ويوم أن يقتنع المفاوضون بتمثيل الدول الاسلاميه فإن أي إتفاق ستكون له قوته وقدسيته، أما إن فشل الإتفاق فإن العرب والمسلمين سوف يتحملون جميعاً وليس الشعب الفلسطيني نتائج الفشل وسوف يبحثون عن وسائل أخرى غير التفاوض لتحرير القدس<sup>(١)</sup>. وهذا هو ما إنعقدت من أجله القمة العربية الأخيرة بالقاهرة في

(١) جريدة الأهرام بقلم أ/ حسن دوح بعنوان أين التمثيل الاسلامي في قضية القدس؟ ص ١٠.

٢٣ ، ٢٤ / رجب / ١٤٢١ هـ - ٢١ / ٢٢ / ١٠ / ٢٠٠٠ م بعد إنتفاضة الأقصى الكبرى ، وفي هذه المرة بناء علي إرادة شعبية عربية وإسلامية ثأره وغاضبة تصرخ وتقول واقدسه .

إنتهت مقررات هذه القمة العربية الطارئة بالقاهرة إلي القرارات التالية : -

١ - إضافة ملحق إلي ميثاق جامعة الدول العربية ينص علي الإنعقاد الدوري للقمة العربية .

٢ - متابعة عربية لجدية تنفيذ قرار اللجنة الدولية لحقوق الإنسان الصادر في ١٩ / ١٠ / ٢٠٠٠ بإدانة إسرائيل لما إقترفته من ممارسات إجرامية في حق الشعب الفلسطيني خلال إنتفاضة الأقصى في ٢٧ / ٩ / ٢٠٠٠ .

٣ - متابعة المسئولين الإسرائيلين عن تلك المذابح وتقديمهم إلي محاكمة جنائية دولية ، طبقاً لنظام المحكمة الجنائية الدولية كمجرمي حرب .

٤ - إنشاء صندوقين للقدس والأقصى بمبلغ مليار دولار ، لتدعيم الإقتصاد الفلسطيني وفك إرتباطه وإعتماده علي الإقتصاد الإسرائيلي ، ولدعم الكفاح المسلح ولأسر الشهداء .

٥ - التأكيد علي قرار الجمعية العامة رقم ٤٧٨ لسنة ٧٨ ، بشأن مقاطعة وإدانة أية دولة تنقل سفارتها إلي القدس ، والحث علي المقاطعة العربية الإقليمية التامة لإسرائيل في كافة المجالات .

هذا وبالله ومنه العون والتوفيق

بسم الله الرحمن الرحيم

« إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب »

صدق الله العظيم

تم بحمد الله

## قائمة المراجع العربية

أ.د/ إبراهيم العناني.

- النظام الدولي الأمني - القاهرة سنة ١٩٩٧.

- معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية- في ضوء قواعد القانون الدولي

- دار الفكر العربي - القاهرة - ١٩٨٠.

- الوجيز في القانون الدولي العام - دار الفكر العربي - القاهرة -

١٩٧٦.

أ.د/ أحمد صدقي الدجاني.

- لا للحل العنصري في فلسطين شهادة علي مدريد وأوسلو - دار المستقبل

العربي

- القاهرة سنة ١٩٩٤.

أ.د/ إبراهيم أبو حجلة.

- إتفاقية أوسلو المسيرة والمتعثرة - دار التقدم العربي - بيروت سنة

١٩٩٦.

أ.د/ أسعد رزوق.

- الصهيونية وحقوق الإنسان العربي - دار المستقبل العربي - القاهرة سنة

١٩٨٨.

أ.د/ إسماعيل صبري عبد الله.

- في مواجهه إسرائيل - دار المعارف - القاهرة - سنة ١٩٦٩.

أ.د/ أحمد شفيق

- مذكرات في نصف قرن - الجزء الثاني - القسم الثاني - دار المستقبل

العربي - القاهرة سنة ١٩٣٦.

إدوارد رزق.

- «نهر الأردن» وزارة الإعلام الأردني - عمان سنة ١٩٦٧.

أسامه حليبي

- بلدية القدس العربية - الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية  
سنة ١٩٩٣.

إدوارد سعيد

- (أوسلو ٢) - سلام بلا أرض - دار المستقبل العربي - القاهرة سنة  
١٩٩٥.

أ.د/ أسامه الغزالي حرب

- مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي - مركز دراسات الوحدة العربية -  
الطبعة الأولى - بيروت سنة ١٩٨٧.

أ.د/ أحمد أبو الوفا

- القانون الدولي العام - دار النهضة العربية - القاهرة - الطبعة الأولى  
سنة ١٩٩٦.

أ.د/ جعفر عبد السلام

- معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في ضوء أحكام القانون الدولي - دار  
نهضة مصر للطبع والنشر سنة ١٩٨٠.

أ.د/ جابر الراوي

- الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية الفلسطينية بجامعة  
بغداد سنة ١٩٨٧.

أ.د/ جمال الدين الرمادي

- حصاد الأيام الستة - دار الشعب - بدون تاريخ.



**حسن مصطفى الباش**

- القدس بين زاويتين هل تحسم النبروات الصراع - دار قتيبة - دمشق سنة ١٩٩٧.

**أ.د/ حسن فتح الباب**

- المنازعات الدولية ودور الأمم المتحدة في المشكلات المعاصرة - دار عالم الكتب - القاهرة بدون تاريخ.

**أ.د/ حسن صبري الخولي**

- سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين - المجلد الثاني - القاهرة - دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٠.

**أ.د/ حامد سلطان**

- القانون الدولي العام في وقت السلم - الطبعة الرابعة - دار النهضة العربية - القاهرة سنة ١٩٩٩.

**أ.د/ حسن البدر**

- الصراع العربي الإسرائيلي - الجولة الأولى في عام ١٩٤٨ - دار المريح - الرياض سنة ١٩٨٧.

**أ/ حسن الجلبي**

- سلم أوامر - الدولة القضية الشرق أوسطية - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت سنة ١٩٩٤.

**أ.د/ حسين بشريف**

- المفهوم السياسي والاجتماعي لليهود عبر التاريخ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة سنة ١٩٩٦.

**أ/ خالد العملة**

- أوامر محطة لتسهيل فلسطين خطوة للسيطرة على المنطقة - الطبعة الأولى - دار الكنوز الأدبية - بيروت سنة ١٩٩٧.

أ.د/سلمان أبو ستة

- حق العودة للفلسطينيين حق مقدس وقانوني ويمكن أيضا - دار المستقبل العربي سنة ١٩٩٦.

سالم نخلة

- إتفاقية أوسلو المسيرة المتعثرة - دار التقدم العربي - بيروت سنة ١٩٩٦.

أ/ شفيق الخوت

- إتفاقية غزة أريحا أولاً الحل المرفوض - دار الإستقلال للدراسات والنشر - بيروت سنة ١٩٩٤.

أ.د/ صلاح الدين عامر

- المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام - دار الفكر العربي - القاهرة - سنة ١٩٧٦.
- مقدمة لدراسة قانون النزاعات المسلحة - دار الفكر العربي - الطبعة الأولى - القاهرة سنة ١٩٧٦.

السفير / طاهر شناس

- مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات - دار الشروق سنة ١٩٩٩.

أ.د/ عائشة راتب

- بعض الجوانب القانونية للنزاع العربي الاسرائيلي - دار النهضة العربية - القاهرة سنة ١٩٦٩.
- دراسات في القانون الدولي - المجلد الثالث - الأمم المتحدة وحفظ السلام في الشرق الأوسط - إصدار الجمعية المصرية للقانون الدولي - القاهرة سنة ١٩٧١.

**عدنان قاسم**

- الأطماع في المياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية - دار المستقبل العربي سنة ١٩٩٣.

**عبد الرحمن أبو عرفة**

- الإستيطان - التطبيق العملي للصهيونية - القدس - وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر سنة ١٩٨١.

**أ.د/ علي إبراهيم يوسف**

- بحث بعنوان رؤية قانونية موحدة للوفود العربية بشأن حماية المدنيين وقت الحرب فيما يتعلق بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة - مكتب الرسالة الدولية للطباعة سنة ١٩٩٩.

- الأشخاص الدولية - القاهرة دار النهضة سنة ١٩٩٩.

- الوسيط في المعاهدات الدولية - دار النهضة العربية - الطبعة الأولى - القاهرة سنة ١٩٩٥.

- الحقوق والواجبات الدولية في عالم متغير - دار النهضة العربية - القاهرة سنة ١٩٩٧.

**علي محمد علي**

- نهر الأردن والمزاورة الصهيونية - القاهرة - الدار القومية للطباعة والنشر سنة ١٩٦٤.

**أ.د/ علي صادق أبو هيف**

- القانون الدولي العام - منشأة المعارف بالاسكندرية سنة ١٩٦٢.

**أ.د/ عبد العليم محمد**

- «التكييف القانوني الإسرائيلي للإحتلال والإستيطان» في الضفة الغربية سنة ١٩٩٨.

أ.د/ عبد العزيز سرحان

- مبادئ القانون الدولي العام - دار النهضة العربية - القاهرة سنة ١٩٨٠.
- دور محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات الدولية سنة ١٩٨٦.
- مشكلة الشرق الأوسط - دار النهضة العربية - القاهرة سنة ١٩٧١.
- المنظمات الدولية العالمية - القاهرة - دار النهضة سنة ١٩٩٩.
- نظرية الدولة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية - دار النهضة العربية سنة ١٩٩٦.
- النزاع العربي الإسرائيلي في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي - دار النهضة العربية - القاهرة سنة ١٩٨٧.

عمر رشدي

- «الصهيونية وريبتها إسرائيل» - دار الشعب - القاهرة سنة ١٩٦٥.

أ.د/ عز الدين فودة

- قضية القدس - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر - القاهرة سنة ١٩٦٧.
- القدس في محيط العلاقات الدولية - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر - القاهرة سنة ١٩٦٩.

أ.د/ عز الدين الحخير

- المقاومة الفلسطينية وحق تقرير المصير - مطبعة اللواء - بغداد سنة ١٩٧١.

أ.د/ عبد الرحمن برج

- تحالف الصهيونية والإستعمار - المؤسسة المصرية العربية العامة للتأليف والترجمة والنشر - القاهرة سنة ١٩٦٤.

أ.د/ فتحى عبد الكريم

- الدولة والسيادة في الفقه الإسلامي - دراسة مقارنة - مكتبة وهبه - القاهرة - سنة ١٩٩٠.

كارين ارمسترونج

- القدس مدينة واحدة عقائد ثلاث - ترجمة د/ فاطمة نصر ود/ محمد العناني - دار كتاب سطور للنظر مودع بدار الكتب المصرية - القاهرة سنة ١٩٩٨.

أ.د/ محمد سامي عبد الحميد

- أصول القانون الدولي العام - الجزء الأول - الجماعة الدولية - الطبعة الخامسة - دار المطبوعات الجامعية - الإسكندرية سنة ١٩٩٦.

أ/ منير الهود وطارق الموسى

- مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية - دار الجليل للنشر - عمان - الطبعة الأولى سنة ١٩٨٣.

أ.د/ محيي الدين عشماوي

- حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربي - دار الجليل للطباعة - القاهرة سنة ١٩٧٨.

أ.د/ مفيد شهاب

- القانون الدولي العام - دار النهضة العربية - القاهرة سنة ١٩٨٥.

أ.د/ محمد حافظ غانم

- مبادئ القانون الدولي العام - مسئولية إسرائيل أمام الأمم المتحدة عن قتل برنادوت - دار النهضة العربية - الطبعة الثانية سنة ١٩٧٢.
- القانون الدولي - دار النهضة العربية سنة ١٩٦٤.
- الوجيز في القانون الدولي العام - دار النهضة العربية سنة ١٩٧٩.
- المسئولية الدولية - جامعة الدول العربية - معهد الدراسات العربية العالمية سنة ١٩٦٢.

- ٥٥٦ -

أ.د/ محمد طلعت الغنيمي

- قضية فلسطين أمام القانون الدولي - منشأة المعارف بالاسكندرية سنة ١٩٨٢.

- الوسيط في قانون السلام - القانون الدولي في زمن السلم - منشأة المعارف بالاسكندرية سنة ١٩٨٠.

- الأحكام العامة في قانون الأمم - (قانون السلام) - منشأة المعارف بالاسكندرية سنة ١٩٧٠.

أ.د/ محمد خليفة حسن

- الشخصية الإسرائيلية - دراسة في وجهات المجتمع الإسرائيلي نحو السلام - مركز تنمية البحوث - القاهرة - العدد الأول سنة ١٩٩٧.

أ/ محمد حسنين هيكل

- سلام الأوهام - أو سلو ما قبلها وما بعدها - دار الشروق - القاهرة - الكتاب الثالث سنة ١٩٩٦.

- المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل - الجزء الأول - دار الشروق سنة ١٩٩٥.

أ.د/ محمد محمود الديب

- «الجغرافية السياسية» - المنظمة العربية للتربية والثقافة - القاهرة سنة ١٩٧٩.

مروان حداد

- إستهلاك المياه في الضفة الغربية - الماضي والحاضر والمستقبل - نابلس - جامعة النجاح الأهلية- كلية الهندسة المدنية سنة ١٩٩٥.

أ.د/ محمود خله

- «فلسطين والانتداب البريطاني» - دار التقدم العربي - بيروت سنة ١٩٧٤.

أ.د/ محمد السيد غلاب

- «الجغرافية التاريخية لإقليم النقب» الجمعية الجغرافية المصرية سنة  
١٩٥٦.

أ.د/ محمد سنامي عبد الحميد

- أصول القانون الدولي العام - الطبعة الثانية - الجزء الأول - دار  
المطبوعات الجامعية - الإسكندرية سنة ١٩٩٦.

أ.د/ محمد شوقي عبد العال

- الدولة الفلسطينية في ضوء احكام القانون الدولي - القاهرة سنة  
١٩٩٢.

موشيه براق

- حدود أرض إسرائيل - جامعة تل أبيب - ترجمة بدر عقيلي - دار  
الجليل للنشر - عمان - بدون تاريخ.

أ.د/ مصطفى عبد الرحمن

- الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة - دار  
النهضة العربية - القاهرة سنة ١٩٨٨.

أ.د/ محسن علي جاد

- معاهدات السلام في القانون الدولي - المكتبة المركزية لجامعة القاهرة -  
سنة ١٩٨٧.

محمد السهالك

- القرار العربي في الأزمة اللبنانية - دار الكتاب اللبناني - بيروت سنة  
١٩٨٣.

مصطفى مراد الدباغ

- بلادنا فلسطين في الدار النابلسية - دار الطليعة للطباعة والنشر -  
بيروت - الطبعة الأولى - سنة ١٩٧١.

- ٥٥٨ -

محمد خالد الأزعر

- حكومة عموم فلسطين في ذكرائها الخمسين - دار الشروق - القاهرة -  
الطبعة الأولى سنة ١٩٩٨.

وليد الخالدي

- خمسون عاماً علي تقسيم فلسطين - دار النهار للنشر - بيروت -  
الطبعة الأولى سنة ١٩٩٨.



-٥٥٩-

## ثالثاً: الدوريات والمجلات

Report on Insraeli settement Tn oocupied Territories.

أبحاث تم نشرها في مؤسسة السلام في المشرق الأوسط ١٩٩٥.

- وثائق مؤتمر مدريد - مجلة السياسة الدولية - العدد ١٠٧ - يناير ١٩٩٢ - ص ١٠٤ - ١٣٥.

إلياس سعد:

الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة - دراسات فلسطينية - منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث - العدد ٦٦ - بيروت - نوفمبر ١٩٦٩.

أ/ أنيس فايز قاسم:

قانون العودة لدولة إسرائيل - دراسة في القانون الدولي والمجلس - مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية - العدد ٨٩ - نوفمبر ١٩٧١.

أ.د/ أحمد يوسف أحمد:

ندوة المشكلات المائية بالوطن العربي بمعهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية سنة ١٩٩٤.

أ.د/ أحمد صدقي الدجاني:

عودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم - الموقف الفلسطيني من قضية القدس بالمؤتمر السنوي الحادي عشر للبحوث السياسية - بيروت - ٦ ديسمبر سنة ١٩٩٧.

أ.د/ إبراهيم شحاتة:

الحدود الآمنة والمعترف بها - مؤسسة الدراسات الفلسطينية- بيروت سنة ١٩٧٥.

- ٥٦ -

أ.د/أحمد الرشيدي:

القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية - مركز البحوث والدراسات  
السياسية - جامعة القاهرة سنة ١٩٩٨.

أ.د/ جعفر عبد السلام:

دور المعاهدة الشارعة في حكم العلاقات الدولية - المجلة المصرية للقانون  
الدولي سنة ١٩٧١ ص ٧٣.

أ.د/ حامد سلطان:

المشكلات القانونية المتفرعة علي قضية فلسطين - معهد البحوث  
والدراسات العربية سنة ١٩٦٧.

أ/ حسن حليبي:

مركز الأمم المتحدة بالنسبة للدول غير الأعضاء - المجلة المصرية للقانون  
الدولي - المجلد ٢٢ سنة ١٩٦٦ ص ٤٥.

أ/ حبيب قهوجي:

العرب في ظلال الاحتلال سنة ١٩٤٨ - مركز الأبحاث والدراسات  
الفلسطينية - بيروت - لبنان سنة ١٩٦٨.

أ.د/خيرية قاسميه:

قضية الحدود بين مصر وفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى - مجلة شئون  
فلسطينيين - عدد نوفمبر سنة ١٩٧١.

رمضان بابا دجي وآخرون:

حق العودة للشعب الفلسطيني - ومبادئ تطبيقه (قضايا المرحلة الأخيرة من  
المفاوضات) مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت سنة ١٩٩٦.

سلامة حجاوي:

اليهود السوثيت - مركز الدراسات الفلسطينية - جامعة بغداد سنة  
١٩٨٠.

سليم تماري

مستقبل اللاجئين الفلسطينيين (قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات) مؤسسة  
الدراسات الفلسطينية - بيروت سنة ١٩٩٨.

سمير جرجس:

القدس المخططات الصهيونية - الاحتلال - التهويد - بيروت. مؤسسة  
الدراسات الفلسطينية سنة ١٩٨١.

سليم المجندي:

سياسة الكيان الصهيوني الإستيطاني وأثارها علي الشعب العربي  
الفلسطيني في الأرض المحتلة - مجلة شئون عريه سنة ١٩٨٦ ص ٥٦.

شريف الموسوي:

المياه في المفاوضات الفلسطينية (قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات)  
العدد ٨ - مؤسسة الدراسات الفلسطينية- بيروت سنة ١٩٩٥.

أ.د/ صلاح الدين عامر:

المستوطنات في الأراضي المحتلة في ضوء القانون الدولي المعاصر - المجلة  
المصرية للقانون الدولي - المجلد الخامس والثلاثون سنة ١٩٧٩ ص ١١.

أ/ صبري جريس:

العرب في إسرائيل - القوانين التي يقوم عليها الحكم العسكري منظمة  
التحرير - مركز الأبحاث - العدد ١٤ - يونيو ١٩٩٧.

طلعان صعب:

تطور مشروع نهر الأردن- مجلة شئون فلسطينيه - العدد ٣٥ يوليو سنة  
١٩٧٤ - بيروت - مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية ص ٧٧.

أ/ علي محافظة:

العلاقات الألمانية الفلسطينية - بيروت - مركز الأبحاث الفلسطينية - سن  
١٩٨١.

-٥٦٢-

أ.د/ عبد العزيز سرحان:

قواعد القانون الدولي في أحكام المحاكم - المجلة المصرية للقانون الدولي  
سنة ١٩٧٢ ص ٩٤.

عبد الرحمن أبو عرفة:

الدور التشريعي للمعاهدات في القانون الدولي - المجلة المصرية للقانون  
الدولي سنة ١٩٧١ ص ٩٩.

أ/ عبد الوهاب كيالي:

المطامع الصهيونية التوسعية - مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية -  
العدد ٣ يوليو ١٩٦٦ ص ٥١.

أ.د/ غسان الجندى:

أزمة اللاجئين - دراسات الجامعة الأردنية - سلسلة أ - مجلد ٢٢ سنة  
١٩٩٥.

- كراسات استراتيجية - الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي - مركز الدراسات  
السياسية والإستراتيجية بالأهرام - القاهرة ١٩٩٣ ص ١٥.

أ.د/ مفيد بشهاب:

الأثار القانونية للسكوت في القانون الدولي العام - مقالة منشورة بالمجلة  
المصرية للقانون الدولي - المجلد التاسع والعشرون سنة ١٩٧٣ ص ٤٣.

أ.د/ محمد حافظ غانم:

ندوة حول المشكلة الفلسطينية علي ضوء احكام القانون الدولي - جامعة  
الدول العربية - معهد الدراسات العربية - المطبعة العالمية - القاهرة سنة  
١٩٦٤.

مروان حداد:

أزمة المياه في الضفة الغربية - الوضع الراهن وتوجهات المعالجة - مجلة  
الدراسات الفلسطينية - بيروت - مؤسسة الدراسات الفلسطينية سنة  
١٩٨٨.

أ.د/ محمد إسماعيل علي:

الحمد للآمنة - المجلد المصرية للقانون الدولي سنة ١٩٧٧ العدد ٣ ص  
٢٤٤.

أ.د/ محمد طلعت الغنيمي:

الحقوق المشروعة لشعب فلسطين - مجلة السياسة الدولية سنة ١٩٧١ ص  
٣٠.

أ/ نور الدين مصالحة:

طرد الفلسطينيين - مؤسسة الدراسات والأبحاث الفلسطينية - سنة ١٩٧٥.

أ/ هشام عورتاني:

سياسات التنمية الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة - الإقتصاد  
الفلسطيني - تحديات التنمية في ظل احتلال مدريد - بيروت مركز  
دراسات الوحدة العربية - مارس سنة ١٩٨٩.

أ.د/ هيثم كيلاني:

النظرية الإسرائيلية للتفاوض - مركز الدراسات العربي الأوروبي - بيروت  
سنة ١٩٩٦.

أ/ ياسين سمويد:

عملية الليطاني - بيروت - مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث  
والتراث سنة ١٩٩٢.

أ.د/ يعقوب خوري:

حقوق الإنسان في فلسطين المحتلة - منظمة التحرير الفلسطينية - مركز  
الأبحاث - العدد ١٥ - بيروت - سبتمبر سنة ١٩٦٨.

-٥٦٤-

## قائمة المراجع الأجنبية

### ( A )

- Albert vttou, "transboundary ground water the Bellagio draft treaty" Natural Resouces journal 29, No. 3. 1985.
- A.gerson, "Atreestee - occupont the legal status of Israeli presenece in the west bank", Harv. L.J. No. 14, 1973. p. 177.
- " Al - ALd", Ibrahim, : Israel and Negotiations, palestine Liberation - organisation Research center, Beirut 1970.

### ( B )

- "B", Moris, the birth of palestinian refugee problem (combridge university press). 1978.
- Bonnie colly sabiba - water markets in the ory and pratic boulder 1987.
- "B.Y." Albert, Ofthe E.C.: Judicial Interpretation and International organization "B.I.L., 1961 p. 320 - 355.
- " B-Bush ", Davis, Studies in water policy and management seris No. 12", 1987 p. 207.

### ( C )

- "C", MANSOUR, the palestinian - Israel peace negatition: An aveview and anessment (october 1991 - january 1993) (vaslmgtn D - C. Institute for palestine Stucties 1993).
- "C.D.", Albert, the International Responsibility of states for denial of Justice, london, longmans, 1970.

### ( D )

- Donna Arzt, "Turning Refugees into citizens: palestinians and the End of the Arab - Israeli conflict".

- 070 -

" Denstein ", Dy, the legal Issues of, paravan and peace in the middle east" 1970.

" D.R. " Mal: on in migration and naturalization of the conrmittees of the judiciary, united states 1977.

**{ E }**

" E. ", Said., profil du peuple palestinien" Revued' études palestiniennes, No. 14, Hiver 1985, pp. 107 - 147, Notamment, p. 126 et s.

**{ F }**

Final Record of the diphomatic conference geneva of 1949.

**{ G }**

Gvati H. Ahundred years of settlement, the story of jewish settlement in the land of Israel jerusalem, Keter publishing House 1990.

Guys goodwin - Gill, Refugee International, Law, 1996 oxford.

G. schwarzenberger, International law as Applied by International organization (London: Stevenslsons 1968), vol - 1 - .

**{ H }**

" H. T. " WRIG "a" legal ocpects of the middle east situation 33 law and conternporary problem", 1968, the middle east crisis - p. A.S.I.L. 1970 - "71 the middle east problem" A.J.I.L. 1970.

Hisham Awartani, "Aprojection of denand for water in the west bank and gaza department economies Nablus, 1991.

"K.", Hans, the law of the U.N, London 1951.

"K.", Hans, principles of International law 3 rd. 1970.

- 577 -

( I )

" I. Gruhin", Mark, Jerusalem: Legal the political dementions in search for peace W. Res. J. Lin, T. LL. No. 12.

Israeli state society: Bounaries and frontieres (Albay state university of New york press 1989.

( J )

"J.N", Moor, the same Rev, Resolution No 194 - 1949 - and Resolution No. 242 - 1967.

"J.N", Moor, general Assenbly Resolution 181 (11) Concerivly the Future government of palestine November 29, 1947, "the Arab - Israeli - conflict city of jerusalem - part 111.

J. L. Hargrove, "Abating the middle east crisis throught the united nations and viceversa". "Kam - L - Rev - No. 19 - 1971" "old jerusalem".

Jerusalem the key world peace - Jersalem and International organitions.

J. Salmon, "La proclamation de L'État palestinien," Annuaire français de droit International, 1988, p. 47 et s.

22 juillet 1994, A.G.N.U. Doc officiels quarante ncuvieme sessarn supplement No, 10 (A - 49/10) 1994.

( L )

"L.C.", MEEHER, Srarement prepard for the subcomnettes on International organizations and on europe and the middle east united states House of Repsresentatives, ninty fifth cogress, first session 1977.

Lowder milk W. c. palestine: land of promise londongollonez - 1944.

Les Sources modernes du droit international, R.G.D.I., 1935.



-o7v-

( M )

" M. Le wan ", kemneth, : palestinian Reistance to Israeli settelrments In-  
ternational symposuim, New york 1985.

"M.", HELLER, A plestinion state (Havard university press). 1980.

( N )

"N.", Abehurst, the Arab - Israeli confflect international law" Newzeland  
U.L. Rev - No, 5, 1973.

( P )

" plum",Yahuda, the missing reversioner, Reflection on states of judea and  
samatia", Israel Rev. No 3, 1968.

( R )

Repport dc la c'D.I.Sur Les travous de sa quarant - dixieme session 2 mai -

( S )

Survey of palestine sur / B/ 41 Gen 1921.

sc H.M.A.D.A., "L.C.", "Israel's drive for water" the link 17 No. 4, Novem-  
ber 1984.

- saliba, the jordan River dispute.

- soffer, "the Relevance of the Johs ton plan.

sharifs - elmusa, "dividing common water law, the case of the Israeli - pa-  
lestinion waters Natural Resources Jourpal, 35, No. 2 (1995).

"s.",schwebel, what weight to comquest A. J.I.L. 1970.

Security council Res - No - 242 - 1967.

- the ministate dilem ma, Genev, Ed. dotation carnegie, 1967.

- "the Israel - jordan water".

- "the theroy of the independence and equality of states", A.J.I.L., 1915.

— ٥٦٨ —

( U )

- united nations - New york 1992 "water Resources of the occupied palestinian territory.

( U )

von glalm, the occupation of I lid, enemy territoty university of minista press 1957.

Von girke les the ories politiques du majerns ages paris 1914.

"V. Max", Davis, - A, Richardson, J. "Israel's water policies" Journal of palestine Studies 34 vol - ix - No - 2 Winter 1980 p. 218.

( W )

"W., " Joseph., water in the Jordan vally: the palestine year book 1990.

- Woolsey, op. cit.

"W. Said", Edward, the question of palestine the Equality of states, New York: columbia university press, 1983. p. 171.

( Y )

Y. paled, "etlnicdenocracy and the legal construction of citiz - enmip: Arab citizens of the jewesh, state, "American patitical scina review, vol 86, No. 2. 1992.

## الفهرس

٣	.....مقدمة
	الباب التمهيدي: الشخصية القانونية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتطور الوضع القانوني لها وأهليتها لعقد اتفاقيات السلام بأوسلو في ضوء أحكام القانون الدولي المعاصر
١٣	.....
	الفصل الأول : الأبعاد القانونية للشخصية القانونية الدولية ومدى إنطباق ذلك على منظمة التحرير الفلسطينية.....
١٥	.....
	المبحث الأول : مدى توافر الشخصية القانونية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية.....
١٦	.....
٢٧	المطلب الأول : تطور الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية.....
	المطلب الثاني : الوضع القانوني الدولي لفلسطين ومدى توافر الشخصية القانونية التي تؤهلها لإبرام الاتفاقيات الدولية.....
٣٤	.....
٣٧	الفصل الثاني : التكييف القانوني لإتفاقيات أوسلو كمقدمات للسلام.....
	المبحث الأول : الأسس القانونية لمقدمات السلام ومدى تطبيق ذلك على إتفاقيات أوسلو في ضوء قواعد القانون الدولي.....
٤٠	.....
	المطلب الأول : الوضع القانوني لمقدمات السلام بين المفاوضات والاتفاقات التي تسبق إبرام معاهدة السلام.....
٤٣	.....
٤٦	المطلب الثاني : القوة الملزمة لمقدمات السلام.....
٥٠	الفرع الأول : الضمان الدولي لتنفيذ مقدمات السلام.....
٥٢	الفرع الثاني : ممارسة الضمان في إطار قواعد القانون الدولي
	المبحث الثاني : مدى إنطباق قواعد القانون الدولي على مقدمات السلام بإتفاقيات أوسلو في ظل قواعد الحكم الذاتي وتقرير المصير وإعلان الدولة الفلسطينية.....
٥٥	.....
	المطلب الأول : مقدمات السلام بأوسلو وإنعكاساتها على الحكم الذاتي وحق تقرير المصير بالأراضي الفلسطينية.....
٥٧	.....

## الفهرس

	الفرع الأول : أوصلو والحكم الذاتي بالضفة الغربية وقطاع
٥٨	غزة .....
٦٣	الفرع الثاني : أوصلو وحق تقرير المصير.....
	المطلب الثاني : إعلان قيام الدولة الفلسطينية في ضوء الأحكام
٦٧	القانونية الدولية .....
٧٧	الباب الأول : مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.....
٨٥	الفصل الأول : التحديد القانوني لمشكلة اللاجئين في ظل أحكام القانون الدولي
٨٦	المبحث الأول : المفهوم القانوني للاجئ في ضوء قواعد القانون الدولي.....
٩٤	المبحث الثاني : الوضع القانوني لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.....
٩٧	المطلب الأول : السوابق الدولية والموقف من مشكلة اللاجئين .....
١٠١	المطلب الثاني : الموقف الإقليمي العربي من مشكلة اللاجئين.....
	الفصل الثاني : مدي حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة طبقا للقواعد
١١٣	القانونية الدولية.....
	المبحث الأول : الأسس القانونية لعودة اللاجئين الفلسطينيين والحق في
١١٦	التعويض عنه.....
١٢٤	المطلب الأول : الموقف الإسرائيلي من مشكلة اللاجئين.....
	المطلب الثاني : مدي مسئولية إسرائيل القانونية عن تعويض
١٣٠	اللاجئين الفلسطينيين.....
١٣٦	الفرع الأول : مدي حق العودة من الناحية الواقعية .....
١٣٩	المبحث الثاني : موقف إتفاقيات أوصلو من حل مشكلة اللاجئين.....
	المطلب الأول : إتفاق أوصلو (٢) والتغييرات في وضع الفلسطينيين
١٤٠	العائدين.....
	المطلب الثاني : الأوضاع التي تهيم على مستقبل اللاجئين في
١٥٤	المرحلة الأخيرة من إتفاقيات أوصلو.....
١٥٥	الفرع الأول : وضع اللاجئين والنازحين بعد إتفاقيات أوصلو .

## الفهرس

١٦٢	..... الفلسطينيين	الفرع الثاني : التوقعات المستقبلية لمشكلة اللاجئين
١٧٣	.....	الباب الثاني : مشكلة المستعمرون اليهود والمستوطنات في الأراضي المحتلة
١٧٥	.....	الفصل الأول : الجذور التاريخية لمشاريع الاستيطانية اليهودية
١٨٠	.....	المبحث الأول : جذور الاستيطان الصهيوني الحديث ومشاريعه قبل إتفاقيات أوسلو
١٨٩	.....	المبحث الثاني : الإستيطان الصهيوني المعاصر في ظل إتفاقيات أوسلو
٢٠٨	.....	الفصل الثاني : عدم مشروعية المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القواعد الدولية المعاصرة ولقوانين الإحتلال الحربي
٢١٠	.....	المبحث الأول : المعاهدات الدولية المنظمة للإحتلال الحربي ومذي مخالفة إسرائيل لقواعدها بشأن الإستيطان
٢١٥	.....	المطلب الأول : الطبيعة القانونية للإحتلال الحربي
٢١٧	.....	المطلب الثاني : المستوطنات الإسرائيلية مخالفة للقواعد والقرارات القانونية الدولية
٢٢٥	.....	المبحث الثاني : وضع مشكلة الإستيطان اليهودي منذ بدأت عملية السلام بمجريد وأوسلو في ضوء أحكام القانون الدولي
٢٣٥	.....	المطلب الأول : نصوص أوسلو وإنعكاسات ثغراتها علي الواقع الإستيطاني الصهيوني
٢٤١	.....	المطلب الثاني : المستوطنات الإسرائيلية بين قواعد القانون الدولي وإتفاقيات أوسلو ومسئولية إسرائيل عن التعريض
٢٤٨	.....	الفرع الأول : التعريض عن الأضرار التي تصيب بممتلكات المدنيين طبقاً لقواعد القانون الدولي (قانون الإحتلال الحربي)
٢٥٢	.....	الفرع الثاني : أهداف الإستيطان ووسائله التي يستخدمها الإسرائيليون لتحقيق تلك الأهداف

الفهرس

٢٥٥	..... الباب الثالث : مشكلة المياه التي تسيطر عليها إسرائيل بالأراضي المحتلة.
٢٥٧	..... الفصل الأول : أبعاد السيطرة الإسرائيلية على المياه العربية والفلسطينية.
	المبحث الأول : تاريخ مشكلة المياه مع إسرائيل وأهم مشاريعها فيما قبل
٢٥٨	..... عام ١٩٤٨
	المبحث الثاني : تطور أزمة المياه العربية الإسرائيلية ومشاريع حلها في ظل
٢٦٧	..... الاحتلال الإسرائيلي
٢٧٧	..... المطلب الأول : مشاريع إستغلال مياه نهر الأردن وروافده.
٢٧٩	..... المطلب الثاني : خطة جونسون.
٢٨٣	..... الفرع الأول : مشروع كوتون.
	الفرع الثاني : تقييم الموقف العربي - الإسرائيلي من مشكلة
٢٨٦	..... المياه
	الفصل الثاني : الوضع القانوني لمشكلة المياه بالأراضي العربية المحتلة وموقف
٢٩١	..... إتفاقيات أوسلو.
	المبحث الأول : موقف إتفاقيات أوسلو من القواعد القانونية الدولية ومدى
	تطبيق ذلك في شأن مشكلة المياه الفلسطينية
٢٩٢	..... الإسرائيلية.
	المبحث الثاني : حقوق المياه القانونية الدولية بالأراضي العربية المحتلة
٣١٢	..... والموقف الإسرائيلي منها.
	المطلب الأول: الوضع القانوني لمشكلة المياه بالأراضي العربية
٣١٨	..... المحتلة بعد توقيع إتفاقيات أوسلو.
	الفرع الأول : التخصيص العادل لحقوق المياه من المصادر
٣٢٠	..... المشتركة.
	الفرع الثاني : مدى تحقيق الإدارة المشتركة لمصادر المياه
	العربية الإسرائيلية بين قواعد القانون الدولي والواقع
٣٢٧	..... المبرر.

## الفهرس

٣٣٣	..... الباب الرابع : الأبعاد القانونية لمشكلة الحدود الإسرائيلية الفلسطينية.
	الفصل الأول : حدود الدولة اليهودية في الفكر الصهيوني بين الحلم والواقع
٣٣٧	..... والقانون
٣٤٥	المبحث الأول : الحدود القانونية للانتداب البريطاني وقرار التقسيم لفلسطين
٣٤٦	المطلب الأول : الحدود القانونية للانتداب البريطاني علي فلسطين...
	الفرع الأول : ضياع حدود فلسطين وانتقال الأراضي العربية
٣٥٥	لليهود في ظل الإنتداب ووعده بالفور الوطن القومي..
	الفرع الثاني : البطلان القانوني لتصريح بالفور ومخالفته
٣٥٩	..... للإلتزامات الدولية
	المطلب الثاني : قرار التقسيم وأثره علي إستقلال فلسطين وضياع
٣٦٤	..... حدودها
٣٦٧	المبحث الثاني : مدى الأبعاد القانونية لقرار التقسيم علي حدود فلسطين...
٣٧٣	المطلب الأول : مدى إتفاق قرار التقسيم مع قواعد القانون الدولي..
	المطلب الثاني : تخلي بريطانيا عن إنتدابها علي فلسطين أمر غير
٣٧٨	..... مشروع طبقاً للقواعد الدولية.
	الفرع الأول : إتفاقية الحدود الشمالية والشمالية الشرقية
	لسنة ١٩٢٢ مسار الحد البري في الجهتين الشمالية
٣٨٧	..... والشرقية.
	الفرع الثاني : إتفاقية حسن الجوار بين كل من فلسطين
٣٩٠	..... وسوريا ولبنان عام ١٩٢٦.
	الفصل الثاني : التطبيق القانوني للقواعد الدولية على مشكلة الحدود
٤٠٣	..... الإسرائيلية الفلسطينية.
	المبحث الأول : تعديل حدود فلسطين مع المناطق والدول المجاورة لها طبقاً
٤٠٤	..... للإتفاقيات الدولية.

## الفهرس

المطلب الأول : إبرام المعاهدة الأردنية البريطانية في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٦	٤١٤
المطلب الثاني : تحديد حدود فلسطين مع مصر والعوامل التي أثرت في رسم الحدود الفلسطينية المصرية	٤١٨
المبحث الثاني : مدي التصورات الإسرائيلية لمشكلة الحدود مع فلسطين في ظل قواعد القانون الدولي	٤٢٢
المطلب الأول : مدي التفضيل الإسرائيلي بالتفسير التوسعي لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧	٤٢٦
المطلب الثاني : البطلان القانوني لمبررات الإدعاء الإسرائيلي بالتوسع الإقليمي في الأراضي العربية	٤٣١
خلاصة وتعليق	٤٤٧
الباب الخامس : اوسلو ومشكلة القدس	٤٥٢
الفصل الأول : الجذور التاريخية للقدس وأنظمة إدارتها القانونية	٤٥٤
المبحث الأول : تاريخ أنظمة القدس القانونية وطرق إدارتها في ظل القواعد الدولية	٤٦٤
المطلب الأول : الإقتراحات القانونية التي عرضت لتدويل مدينة القدس ومبررات أهدافها ومدي مساهمها بالسيادة على القدس	٤٧١
المطلب الثاني : تقسيم القدس القديمة ومشكلة السيادة عليها	٤٧٧
المبحث الثاني : التآمر الصهيوني على القدس الموحدة والقدس المجزأة مخالفة للقواعد القانونية الدولية	٤٨١
المطلب الأول : الإنتهاكات الإسرائيلية في القدس	٤٨٥
المطلب الثاني : النظام الذي تضمنه القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧ بخصوص مدينة القدس والقرارات الدولية اللاحقة في هذا الشأن	٤٨٩



الفهرس

الفصل الثاني : مدي البطلان القانوني للإدعاءات الإسرائيلية لتبرير إحتلال	
القدس الغربية ولضم القدس الشرقية في ضوء أحكام	
القانون الدولي وموقف إتفاقيات أوسلو منها.....	٥٠٠
المبحث الأول : بطلان الإدعاءات الإسرائيلية في شأن إحتلال القدس الموحدة	
أو المجرأة في ضوء الأحكام الدولية.....	٥٠٢
المطلب الأول : الموقف الدولي من الإدعاءات والتدابير الإسرائيلية	
في شأن القدس.....	٥٠٥
المطلب الثاني : البطلان القانوني لحجج الفقه الصهيوني في شأن	
القدس.....	٥١٣
المبحث الثاني : وضع مدينة القدس منذ بداية مفاوضات السلام الفلسطينية	
الإسرائيلية.....	٥٢٠
المطلب الأول : موقف نصوص أوسلو بمراحلها من مظاهر السيادة	
علي القدس.....	٥٢٨
المطلب الثاني : إستمرار الموقف المتعنت الإسرائيلي من القدس طوال	
مراحل الإتفاقيات بأوسلو وما بعدها وردود الفعل	
الدولية تجاهها.....	٥٣٦
قائمة المراجع العربية.....	٥٤٩
الدوريات والمجلات.....	٥٥٩
قائمة المراجع الأجنبية.....	٥٦٣
الفهرس.....	٥٦٩

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف وأى  
نسخة خلاف ذلك تعتبر مزورة

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠١/٢١١٣

الترقيم الدولي 977-247-123-5



الطبعة الأولى  
شبكة المعلومات الجامعية - جامعة عين شمس

٢٠٠١









المؤلف الدكتور

**محمد عبد السلام سلامة**

دكتوراه الحقوق في القانون الدولي العام

يذكر التاريخ بأنه خلال القرن العشرين وما سبقه من قرون لم يولد مشروع سياسي نجح في تحقيق ذاته على أرض الواقع وبلوغ أهدافه كاملة وإقامة دولته إلا المشروع الصهيوني. واعتمد التكتيك الصهيوني في إقامة دولته اليهودية الأصولية على التخطيط التأمري ثم التفاوض الذي يعقبه إتفاق يليه العمل العسكري الذي يفرض سياسة الأمر الواقع ثم إعادة التفاوض على ما سبق الإتفاق عليه وذلك بالعودة إلى نقطة البداية وربما إلى ما قبلها.

ولا يمكن التصدي لهذا التآمر الصهيوني إلا بالتخطيط القومي العربي الموحد.

**ملاحظات قانونية للمؤلف :**

- ١ - إتفاقيات أوسلو للسلام . دراسة قانونية تحقّق قواعد القانون الدولي العام
- ٢ - إتفاقيات السلام الفلسطينية اليهودية في القانون الدولي.
- ٣ - الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وقضايا المرحلة النهائية بين قواعد القانون واختلال القوى والموازن

Bibliothèque Alexandrina



0385761

مؤ

عد